

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلية الشريعة
قسم أصول الدين
برنامج الدكتوراه في الحديث الشريف وعلومه

الرواة الضعفاء الموثقون نسبياً ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة

إعداد الطالب
محمد عودة أحمد الحوري

إشراف الأستاذ الدكتور
عبد المجيد محمود عبد المجيد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في الحديث الشريف وعلومه

١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م


الرواة الضعفاء الموثقون نسبيا ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة

إعداد الطالب :
محمد عودة أحمد الحوري

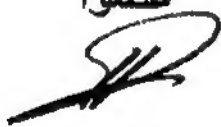
ماجستير في الحديث الشريف جامعة آل البيت ١٩٩٩م.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص الحديث الشريف وعلومه في جامعة اليرموك ، اربد الأردن .


وافق عليها

مشرفاً/ رئيساً



أ.د عبد المجيد محمود عبد المجيد
أستاذ الحديث الشريف وعلومه - جامعة اليرموك

عضواً



أ.د محمد علي العمري
أستاذ الحديث الشريف وعلومه - جامعة اليرموك

عضواً


أ.د محمد الأحمد أبو النور
أستاذ الحديث الشريف وعلومه - جامعة اليرموك

عضواً


أ.د أمين محمد القضاة
أستاذ الحديث الشريف وعلومه - جامعة اليرموك

عضواً


أ.د شرف محمود القضاة
أستاذ الحديث الشريف وعلومه - الجامعة الأردنية

نوقشت وأجيزت بتاريخ ٢/ربيع الآخرة /١٤٢٦هـ
الموافق ٢٠٠٥/٥/١١م

الرواة الضعفاء الموثقون نسبياً ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة

إعداد

محمد عودة أحمد الحوري

بكالوريوس أصول الدين، جامعة اليرموك، ١٩٩٤-١٩٩٢ م.
ماجستير في الحديث الشريف، جامعة آل البيت، ١٩٩٧-١٩٩٩ م.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص الحديث الشريف
وعلموه في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها

- أ.د. عبد المجيد محمود عبد المجيد رئيساً
أستاذ الحديث في كلية الشريعة - جامعة اليرموك
- أ.د. محمد علي العمري عضواً
أستاذ الحديث في كلية الشريعة - جامعة اليرموك
- أ.د. محمد الأحمد أبو النور عضواً
أستاذ الحديث في كلية الشريعة - جامعة اليرموك
- أ.د. أمين محمد القضاة عضواً
أستاذ الحديث في كلية الشريعة - جامعة اليرموك
- أ.د. شرف محمود القضاة عضواً
أستاذ الحديث في كلية الشريعة - الجامعة الأردنية

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والله اعلم
بما كنا نعبد

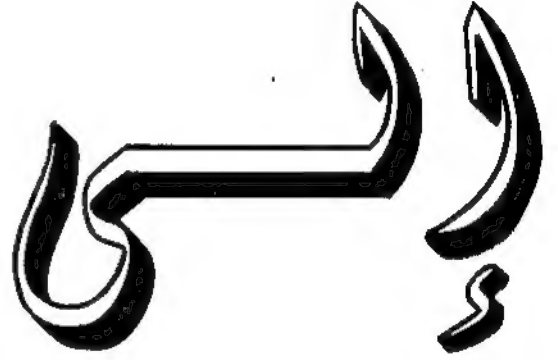
والديّ الحبيبين

اللذين يصارعان - بيقينهم بالله - تسلل المرض في
ثنايا الجسم، ليبتا فينا إرادة الحياة، فقد علماني
أن الشمعة لا تحترق لتدوب، بل تدوب لتتوهج،
وتتوهج لكي يرى الآخرون.

فقيد العلم

أستاذنا الذي علمنا أن الحياة هي البذل
والعطاء أو الفيض والسخاء، وأن ينبوع الثر لا
يملك سوى أن يفيض، وأن المرء لا يعيش
ليموت، بل يضحي بنفسه ويموت ليعيش
الآخرون.

شيخني الدكتور وليد العاني - رحمه الله تعالى -
رفيقة الدرب تشحذ الهمة وتنير العتمة.
من ملأت عليّ حياتي نوراً وأنواراً.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾

لقد كان من نعم الله علينا ما لا نستطيع له عذاً ولا إحصاءً، ومن أجل ما أنعم الله به علينا، علمنا الإجلال الذين على أيديهم تعلمنا كيف نبحت عن الحقيقة في الحياة، وكيف نبحت عن الحياة في الحقيقة.

وكان من أخص هذه النعم، إكرام الله لنا بشيخنا المربي الفاضل والعالم العلامة الأستاذ الدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد - حفظه الله ورعاه -، الذي تعلمنا من حسن سمته وهدوء طبعه أن السيل الهادر قريب الغور، قليل الخير، وأن السيل الهادي بعيد الغور - عميق القعر، كثير الخير.

وكان لنا من أصالة فكره، ودقة فكرته، وبإلغ حكمته، ورسوخ علمه، ما يشكم جماع الفكرة، ويحكم لجام سوانح الخواطر الشوارد، ويقود زمام الفكر والعقل. ولم يحل حبه الأبوي لنا، وحده علينا، دون أن تكون أمانة العلم ميزانه القويم وقسطاسه المستقيم.

وإني وإن وصفته فلا أزعم أنني أنصفته ولا أجد في قاموسي المتواضع، ما يرقى لأدنى مراتب شكره، فادخرت شكره دعاءً ألج به إلى خالقي أن يوفيه ما يوفي العلماء العاملين والأتقياء الصالحين. إنه نعم المسؤول.

وكما لا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر وجزيل الامتنان للأساتذة العلماء أعضاء لجنة المناقشة الذين تشرفت بالتمذة لهم سواء أكان ذلك بالتلقي من أفواههم مباشرة أو من خلال ما سطروه في كتبهم أو من خلالهما معاً وها أنا اليوم أشرف بتفضلهم قبول مناقشة هذه الرسالة وتقويمها.

وإن نسيت فلا أنسى أن أنسب الفضل لأهله فاتقدم بأعظم شكري وأجزل امتناني إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة اليرموك ممثلة بعميدها العالم الشاب ذو الهمة العالية الأستاذ الدكتور عبدالناصر أبو البصل - حفظه الله ورعاه وسدد على درب الخير خطاه -.

وإلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة لإنجاز هذا العمل والله من وراء القصد. وأخيراً أتمثل قول ابن الأثير رحمه الله تعالى: ولست أدعي في جميع ما نقلته وأثبتته العصمة من الغلط، والبراءة من السهو، وأنا أرغب إلى كل من وقف عليه أو أدرك فيه خطأ أو زللاً أن يصلحه ويقلدني فيه منة جسيمة، ويتخذ به يداً كريمة، أكل جزاءه عليه إلى فضل الله وسعة كرمه.

والحمد لله رب العالمين

الباحث

فهرست الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء.....	د
الشكر والتقدير.....	هـ
المحتويات.....	و
الملخص باللغة العربية.....	ف
المقدمة.....	١

الفصل التمهيدي

مراتب الرواة ونسبية الضبط

المبحث الأول: معرفة مراتب الرواة.....	١٢
المطلب الأول: أهمية معرفة مراتب الرواة.....	١٣
المطلب الثاني: كيفية معرفة مراتب الرواة.....	١٥
المطلب الثالث: الثقات مراتب والضعفاء مراتب.....	١٧
المبحث الثاني: الضبط ونسبيته ومراعاة النقاد لها عند حكمهم على الأحاديث.....	٢٠-٢٥
المطلب الأول: التعريف بالضبط ونسبيته.....	٢٠
المطلب الثاني: عناية النقاد بنسبية الضبط عند حكمهم على الأحاديث.....	٢٢

الفصل الأول

الضعفاء الموثقون في شيخ ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة

المبحث الأول: أيوب بن سويد ومروياته في الكتب الستة.....	٢٨
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.....	٢٨
المطلب الثاني: مرويات أيوب في الكتب الستة.....	٢٩
أولاً: مروياته عند الترمذي.....	٢٩
ثانياً: مروياته عند أبي داود.....	٣٠
ثالثاً: مروياته عند ابن ماجه.....	٣١
رابعاً: خلاصة مروياته في الكتب الستة.....	٣٥

المبحث الثاني: الحارث الأعور ومروياته في الكتب الستة	٣٦
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٣٧
المطلب الثاني: مرويات الحارث الأعور في الكتب الستة	٤٦
أولاً: مروياته عند الترمذي	٤٦
ثانياً: مروياته عند أبي داود	٦٠
ثالثاً: مروياته عند النسائي	٦٣
رابعاً: مروياته عند ابن ماجه	٦٣
خامساً: خلاصة مرويات الحارث الأعور في الكتب الستة	٦٧
المبحث الثالث: الخليل بن مرة ومروياته في الكتب الستة	٦٩
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٧٠
المطلب الثاني: مرويات الخليل في الكتب الستة	٧١
مروياته عند الترمذي	٧١
المبحث الرابع: عباس بن الفضل ومروياته في الكتب الستة	٧٣
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٧٤
المطلب الثاني: مرويات العباس في الكتب الستة	٧٥
مروياته عند ابن ماجه	٧٥
المبحث الخامس: عمرو بن عثمان ومروياته في الكتب الستة	٧٧
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٧٨
المطلب الثاني: مرويات عمرو في الكتب الستة	٧٨
أولاً: مروياته عند أبي داود	٧٨
ثانياً: مروياته عند ابن ماجه	٧٩
ثالثاً: خلاصة مرويات عمرو بن عثمان في الكتب الستة	٨٢
المبحث السادس: قرة بن عبد الرحمن ومروياته في الكتب الستة	٨٣
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٨٤
المطلب الثاني: مرويات قرة في الكتب الستة	٨٦
أولاً: مروياته عند مسلم	٨٦
ثانياً: مروياته عند الترمذي	٨٧

٩٠	ثالثاً: مروياته عند أبي داود
٩٣	رابعاً: مروياته عند ابن ماجه
٩٥	خامساً: خلاصة مرويات قره في الكتب الستة
٩٦	المبحث السابع: المثني بن الصباح ومروياته في الكتب الستة
٩٧	المطلب الأول: أقوال النقاد فيه
٩٨	المطلب الثاني: مرويات المثني في الكتب الستة
٩٨	أولاً: مروياته عند الترمذي
١٠٣	ثانياً: مروياته عند أبي داود
١٠٤	ثالثاً: مروياته عند ابن ماجه
١٠٦	رابعاً: خلاصة مرويات المثني في الكتب الستة
١٠٧	المبحث الثامن: مجالد بن سعيد ومروياته في الكتب الستة
١٠٨	المطلب الأول: أقوال النقاد فيه
١١٠	المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة
١١٠	أولاً: مروياته عند مسلم
١١١	ثانياً: مروياته عند الترمذي
١٢٢	ثالثاً: مروياته عند أبي داود
١٣١	رابعاً: مروياته عند ابن ماجه
١٣٧	خامساً: خلاصة مرويات مجالد في الكتب الستة
١٣٩	المبحث التاسع: هشام بن سعد ومروياته في الكتب الستة
١٤٠	المطلب الأول: أقوال النقاد فيه
١٤٢	المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة
١٤٢	أولاً: مروياته عند البخاري
١٤٤	ثانياً: مروياته عند مسلم
١٥٢	ثالثاً: مروياته عند الترمذي
١٦٠	رابعاً: مروياته عند النسائي
١٦١	خامساً: مروياته عند أبي داود
١٧٢	سادساً: مروياته عند ابن ماجه

- سابعاً: خلاصة مرويات هشام في الكتب الستة ١٧٧
- المبحث العاشر: يحيى بن الضحاك ومروياته في الكتب الستة ١٧٩
- المطلب الأول: أقوال النقاد فيه ١٨٠
- المطلب الثاني: مرويات يحيى في الكتب الستة ١٨١
- مروياته عند البخاري ١٨١
- المبحث الحادي عشر: يزيد بن أبان الرقاشي ومروياته في الكتب الستة ١٨٣
- المطلب الأول: أقوال النقاد فيه ١٨٤
- المطلب الثاني: مروياته يزيد في الكتب الستة ١٨٥
- أولاً: مروياته عند الترمذي ١٨٥
- ثانياً: مروياته عند ابن ماجه ١٨٩
- ثالثاً: خلاصة مرويات يزيد في الكتب الستة ١٩٨
- المبحث الثاني عشر: منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين
في شيخ ١٩٩

الفصل الثاني

- الضعفاء الموثقون في رواية بعض تلاميذهم ومنهج الراوية عنهم في الكتب الستة
- المبحث الأول: إبراهيم بن مسلم ومروياته في الكتب الستة ٢٠٨
- المطلب الأول: أقوال النقاد فيه ٢٠٩
- المطلب الثاني: مرويات إبراهيم في الكتب الستة ٢١١
- مروياته عند ابن ماجه ٢١١
- المبحث الثاني: إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في الكتب الستة ٢١٤
- المطلب الأول: أقوال النقاد فيه ٢١٥
- المطلب الثاني: مرويات إسماعيل في الكتب الستة ٢١٨
- أولاً: مروياته عند البخاري ٢١٨
- ثانياً: مروياته عند مسلم ٢٣٠
- ثالثاً: مروياته عند الترمذي ٢٣٤
- رابعاً: مروياته عند ابن داود ٢٣٩

خامساً: مروياته عند ابن ماجه	٢٤٠
سادساً: خلاصة مرويات إسماعيل بن أبي أويس في الكتب الستة	٢٤٢
المبحث الثالث: جابر بن يزيد الجعفي ومروياته في الكتب الستة	٢٤٤
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٢٤٥
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة	٢٥١
أولاً: مروياته عند الترمذي	٢٥١
ثانياً: مروياته عند ابن ماجه	٢٥٥
ثالثاً: خلاصة مروياته في الكتب الستة	٢٦٥
المبحث الرابع: داود بن يزيد ومروياته في الكتب الستة	٢٦٧
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٢٦٨
المطلب الثاني: مرويات داود في الكتب الستة	٢٦٩
أولاً: مروياته عند الترمذي	٢٦٩
ثانياً: مروياته عند ابن ماجه	٢٧٣
ثالثاً: خلاصة مرويات داود في الكتب الستة	٢٧٤
المبحث الخامس: عبيدة بن معتب ومروياته في الكتب الستة	٢٧٥
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٢٧٦
المطلب الثاني: مرويات عبيدة في الكتب الستة	٢٧٧
أولاً: مروياته عند البخاري	٢٧٧
ثانياً: مروياته عند الترمذي	٢٧٨
ثالثاً: مروياته عند أبي داود	٢٨٠
رابعاً: مروياته عند ابن ماجه	٢٨١
خامساً: خلاصة مرويات عبيدة في الكتب الستة	٢٨٢
المبحث السادس: علي بن زيد بن جدعان ومروياته في الكتب الستة	٢٨٣
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٢٨٤
المطلب الثاني: مرويات علي في الكتب الستة	٢٨٧
أولاً: مروياته عند مسلم	٢٨٧
ثانياً: مروياته عند الترمذي	٢٨٨

ثالثاً: مروياته عند النسائي	٣٠٨
رابعاً: مروياته عند أبي داود	٣١٠
خامساً: مروياته عند ابن ماجه	٣١٦
سادساً: خلاصة مرويات علي بن زيد في الكتب الستة	٣٢٦
المبحث السابع: يزيد بن سنان ومروياته في الكتب الستة	٣٢٨
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٣٢٩
المطلب الثاني: مرويات يزيد في الكتب الستة	٣٣٠
أولاً: مروياته عند الترمذي	٣٣٠
ثانياً: مروياته عند ابن ماجه	٣٣٥
ثالثاً: خلاصة مرويات يزيد بن سنان في الكتب الستة	٣٣٩
المبحث الثامن: يعقوب بن عطاء ومروياته في الكتب الستة	٣٤٠
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٣٤١
المطلب الثاني: مرويات يعقوب في الكتب الستة	٣٤٢
مروياته عند أبي داود	٣٤٢
المبحث التاسع: منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين	
في رواية تلاميذ معينين عنهم	٣٤٤

الفصل الثالث

الرواة الضعفاء الموثقون في بلد ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة

المبحث الأول: إسماعيل بن عياش ومروياته في الكتب الستة	٣٥٢
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٣٥٣
المطلب الثاني: مرويات إسماعيل بن عياش في الكتب الستة	٣٥٧
أولاً: مروياته عند الترمذي	٣٥٧
ثانياً: مروياته عند النسائي	٣٧٥
ثالثاً: مروياته عند أبي داود	٣٧٧
رابعاً: مروياته عند ابن ماجه	٣٩٥
خامساً: خلاصة مرويات إسماعيل بن عياش في الكتب الستة	٤١٣

- المبحث الثاني: أيوب بن عتبة ومروياته في الكتب الستة ٤١٥
- المطلب الأول: أقوال النقاد فيه ٤١٦
- المطلب الثاني: مرويات أيوب بن عتبة في الكتب الستة ٤١٨
- أولاً: مروياته عند الترمذي ٤١٨
- ثانياً: مروياته عند ابن ماجه ٤١٨
- ثالثاً: خلاصة مرويات أيوب في الكتب الستة ٤١٩
- المبحث الثالث: زهير بن محمد ومروياته في الكتب الستة ٤١٩
- المطلب الأول: أقوال النقاد فيه ٤٢١
- المطلب الثاني: مرويات زهير في الكتب الستة ٤٢٤
- أولاً: مروياته عند البخاري ٤٢٤
- ثانياً: مروياته عند مسلم ٤٢٦
- ثالثاً: مروياته عند الترمذي ٤٢٧
- رابعاً: مروياته عند أبي داود ٤٣٥
- خامساً: مروياته عند ابن ماجه ٤٤٢
- سادساً: خلاصة مرويات زهير بن محمد في الكتب الستة ٤٥١
- المبحث الرابع: فرج بن فضالة ومروياته في الكتب الستة ٤٥٣
- المطلب الأول: أقوال النقاد فيه ٤٥٤
- المطلب الثاني: مرويات فرج في الكتب الستة ٤٥٦
- أولاً: مروياته عند الترمذي ٤٥٦
- ثانياً: مروياته عند أبي داود ٤٥٨
- ثالثاً: مروياته عند ابن ماجه ٤٥٩
- رابعاً: خلاصة مرويات فرج بن فضالة في الكتب الستة ٤٦١
- المبحث الخامس: محمد بن حميد ومروياته في الكتب الستة ٤٦٢
- المطلب الأول: أقوال النقاد فيه ٤٦٣
- المطلب الثاني: مرويات محمد بن حميد في الكتب الستة ٤٦٦
- أولاً: مروياته عند الترمذي ٤٦٦
- ثانياً: مروياته عند ابن ماجه ٤٨٥
- ثالثاً: خلاصة مرويات محمد بن حميد في الكتب الستة ٤٩١

المبحث السادس: معاوية بن يحيى ومروياته في الكتب الستة	٤٩٢
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٤٩٣
المطلب الثاني: مرويات معاوية في الكتب الستة	٤٩٤
أولاً: مروياته عند الترمذي	٤٩٤
ثانياً: مروياته عند ابن ماجه	٤٩٥
ثالثاً: خلاصة مرويات معاوية في الكتب الستة	٤٩٨
المبحث السابع: منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين	
في روايتهم في بلد معين	٤٩٩

الفصل الرابع

الرواة الضعفاء الموثقون في روايتهم من كتبهم

المبحث الأول: إسحاق بن محمد الفروي ومروياته في الكتب الستة	٥٠٦
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٥٠٧
المطلب الثاني: مرويات إسحاق في الكتب الستة	٥٠٨
أولاً: مروياته عند البخاري	٥٠٨
ثانياً: مروياته عند الترمذي	٥١٠
ثالثاً: مروياته عند ابن ماجه	٥١١
رابعاً: خلاصة مرويات إسحاق في الكتب الستة	٥١٣
المبحث الثاني: سليمان بن قرم ومروياته في الكتب الستة	٥١٤
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٥١٥
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة	٥١٦
أولاً: مروياته عند البخاري	٥١٦
ثانياً: مروياته عند مسلم	٥١٨
ثالثاً: مروياته عند الترمذي	٥١٩
رابعاً: مروياته عند أبي داود	٥٢١
خامساً: خلاصة مرويات إسحاق في الكتب الستة	٥٢٢

المبحث الثالث: عبد الله بن صالح ومروياته في الكتب الستة	٥٢٣
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٥٢٤
المطلب الثاني: مرويات عبد الله بن صالح في الكتب الستة	٥٢٨
أولاً: مروياته عند البخاري	٥٢٨
ثانياً: مروياته عند الترمذي	٥٣٦
ثالثاً: مروياته عند أبي داود	٥٤٣
رابعاً: مروياته عند ابن ماجه	٥٤٣
خامساً: خلاصة مرويات عبد الله بن صالح في الكتب الستة	٥٤٦
المبحث الرابع: عبد الرحمن بن زياد الأفريقي ومروياته في الكتب الستة	٥٤٧
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٥٤٨
المطلب الثاني: مرويات عبد الرحمن بن زياد في الكتب الستة	٥٥٣
أولاً: مروياته عند الترمذي	٥٥٣
ثانياً: مروياته عند أبي داود	٥٦٠
ثالثاً: مروياته عند ابن ماجه	٥٦٤
رابعاً: خلاصة مرويات عبد الرحمن بن زياد الإفريقي في الكتب الستة	٥٦٨
المبحث الخامس: منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين في روايتهم من كتبهم	٥٧٠

الفصل الخامس

دراسة شروط الأئمة الستة من خلال ما تين من منهجهم في الرواية عن الضعفاء الموثقين نسبياً

تمهيد	٥٧٤
المبحث الأول: دراسة شرط الإمام البخاري	٥٧٧
المبحث الثاني: دراسة شرط الإمام مسلم	٥٨٢
المبحث الثالث: دراسة شرط الإمام النسائي	٥٨٦

٥٩٠	المبحث الرابع: دراسة شرط الإمام الترمذي
٥٩٤	المبحث الخامس: دراسة شرط الإمام أبي داود
٥٩٩	المبحث السادس: دراسة شرط الإمام ابن ماجه
٦٠٣	الخاتمة
٦٠٦	التوصيات
٦٠٧	الفهارس
٦٠٨	فهرست الآيات القرآنية الكريمة
٦١١	فهرست الأحاديث النبوية الشريفة
٦٣٠	فهرست المراجع والمصادر
٦٤٤	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية

المخلص

الحوري، محمد عودة أحمد، الرواة الضعفاء الموثقون نسبياً ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، المشرف، أ. د. عبدالمجيد محمود عبدالمجيد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، وعلى آله وصحبه والتابعين، وبعد:

فقد تناولت هذه الدراسة منهجاً من مناهج نقاد الحديث يقوم على إبراز جوانب التوثيق في الراوي الضعيف، وإعمالها في الحكم على مروياته تأكيداً لقاعدة حديثية مفادها أن لكل حديث نقداً خاصاً به، ومنشأ هذا أن الثقة ربما يخطئ كما أن الضعيف ربما يصيب.

فجاء هذا العمل للكشف عن الرواة الضعفاء الذين وثقوا في حالات معينة وهيئات مخصوصة كأن يوثق أحدهم في روايته عن شيخه أو رواية تلميذ عنه أو روايته عن أهل بلد ونحوه. ثم دراسة مروياتهم في الكتب الستة وإبراز منهج أصحابها في الرواية عنهم، ودراسة شروطهم في ضوء ذلك.

وقد خرجت هذه الدراسة في خمسة فصول يسبقها فصل تمهيدي ويقفوها خاتمة، أما الفصل التمهيدي: فبحث فيه مسألة مراتب الرواة ونسبية الضبط، فكما أن للرواة مراتب فمنهم الثقات ومنهم الضعفاء، فإن كلاً من الثقات والضعفاء ليسوا على مرتبة واحدة كذلك، ولا يخفى أثر معرفة ذلك في تمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها، ومعرفة قول من يقدم عند التعارض، ثم كان الحديث عن مسألة نسبية الضبط، ومراعاة النقاد لها عند حكمهم على الأحاديث، والتنبيه على ضرورة العلم أن مسألة نسبية الضبط هي غير مسألة تعارض الجرح والتعديل وما يترتب على الجهل بهذه المسألة من تصحيح حديث ضعيف أو تضعيف حديث صحيح.

وأما الفصل الأول، فخصص لدراسة الرواة الضعفاء الذين وثقوا في روايتهم عن بعض شيوخهم، ودراسة مرويات هؤلاء الرواة، وبيان الأحاديث التي رويت عنهم على الهيئة التي وثقوا فيها من غيرها، وملاحظة ما جاء منها مقبولاً أو مردوداً، مع توضيح سبب القبول أو الرد بما يبرز التوثيق النسبي، وبيان الأحاديث التي رويت على غير الهيئة التي وثق فيها وما يقبل منها، والكشف عن مناهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عنهم، ثم دراسة خلاصة مرويات هؤلاء الرواة وإبراز منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عنهم بما يخدم إبراز التوثيق النسبي.

وقد اتبعت المنهج نفسه في الفصول الأخرى التي تحدثت عن الأحوال الخاصة التي وثق فيها الضعفاء، ففي الفصل الثاني بحثت الرواة الضعفاء الذين وثقوا في رواية تلاميذ معينين عنهم، ودرست في الفصل الثالث الرواة الضعفاء الذين وثقوا في روايتهم عن أهل بلد بعينه، أما الرابع فكان لدراسة الرواة الضعفاء الذين وثقوا في روايتهم في موضوع معين كالسير والمغازي والتفسير، وجاء الفصل الخامس: لدراسة الرواة الضعفاء الذين وثقوا حال روايتهم من كتبهم وضعفت أحاديثهم إذا حدثوا من حفظهم، وبعد ذلك قمت - في فصل خاص وهو السادس - بدراسة شروط الأئمة الستة من خلال ما تبين من منهجهم في الرواية عن الضعفاء الموثقين نسبياً، ثم كانت الخاتمة التي سجلت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، والتوصيات التي اقترحتها.

آملاً من الله التوفيق والسداد والحمد لله رب العالمين.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وأصحابه أجمعين وبعد:-
فلا يزال هذا الدين بفضل الله محفوظاً من تحريف الغالين، وتأويل المبطلين، وافتئات المدعين، يعيش لهم الجهابذة النقاد من أهل السنة والكتاب، وقد أعدهم الله لهذه الغاية الجليلة وتلك المهمة العظيمة، وكان من بين هؤلاء العلماء أساطين الرواية ونقاد الحديث من لدن صحابة رسول الله ﷺ وحتى يومنا الحاضر، مازوا الصحيح من السقيم والمقبول من المردود، وفتشوا عن أحوال الرجال تفتيشاً دقيقاً حتى أتوا على النقيض والقطمير، والقليل والكثير، والخفي والجلي، فجعلوهم أصنافاً وأقساماً بحسب تمكن أولئك الرجال من مراتب الضبط والعدالة، فكان منهم الثقات المتقنون والحفاظ الضابطون وكان منهم من تراخى ضبطه وتفاوت إتقانه، والناظر فيما رسمه النقاد من مراتب الجرح والتعديل وما رصدوا فيها من ألفاظ دالة عليها يدرك أهمية ذلك العمل وجلالة قدره.

ولم يقف النقاد عند هذا الحد بل تميز فريق هم أهل التعليل، كشفوا لنا عما يعتري الثقات من أوهام تدق وتحفى إلا على الحذاق أمثالهم بحيث يعللون بذلك حديثهم، كما كشفوا عما قد يرقى بالضعفاء لإصابة الحق وذلك في أحوال معينة، فالضعيف عندهم إنما كان له هذا الحكم في الجملة، لكنه قد ينشط فيتقوى لبضاهي الثقة المتقن وذلك في شيخ من شيوخه أو في أحاديث بلد معين أو في وقت ما....الخ.

وهؤلاء يمكن أن يصطلح في تسميتهم 'الضعفاء الموثقون نسبياً'، فوددت أن أجعل ذلك موضوع دراسي وبحثي، ولكن لما كان الأمر متسعاً في كتب الجرح والتعديل عامة والعلل خاصة، ضيقته فجعلته مقتصرأ على من كانت هذه حاله من رجال الكتب الستة، وألقيت الضوء على منهجية أصحابها في الرواية عنهم آملاً من الله تعالى أن أكون قد وفقت بذلك لأسهم إن شاء الله مع من أسهموا في خدمة حديث رسول الله ﷺ وطلبتة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تبحث في موضوع عدّه علماء المصطلح من أهم مباحث علوم الحديث حيث نقل الزركشي عن ابن دقيق العيد قوله في معرفة تفاوت الرواة إنه ينبغي أن يعقد له باب، أو يفرد له تصنيف ويعد في علوم الحديث، بل هو من أجلها للحاجة إليه في الترجيح، ولست أذكر الآن أنه فعل ذلك^(١).

كما أنها تقدم تصوراً متكاملأً عن دقة عمل نقاد الحديث في حكمهم على الرواي والمروي، وأنهم يعتمدون الأحكام التفصيلية الدقيقة القائمة على دراسة متكاملة لأحوال الراوي والمروي، ومن ثم الوقوف على حال الضعفاء والموثقين نسبياً المخرج لهم في الكتب الستة، وكيفية إخراج حديثهم.

كما تظهر أهمية الدراسة في تصحيح ما تقرر في أذهان الباحثين والدارسين لرواة الكتب الستة وأحاديثهم أنّ مَنْ أطلق فيه الضعف فهو مردود، دون أن يميز أولئك الباحثون أن من الضعفاء من يتقوى حديثهم وتصح روايتهم في حال دون حال بسبب ما يكتنفهم من ظروف خاصة؛ ويترتب على ذلك ما يلي:

١. الحكم على من ذكر بلفظ ضعيف بأنه ضعيف مطلقاً.

٢. الحكم على روايته بأنها ضعيفة ومردودة.

وإن كان مثل ذلك الموقف لا يظهر من أولئك الباحثين جلياً حيال ما في الصحيحين بسبب هيئتهما وتلقي الأمة لهما بالقبول^(٢)، إلا أنه يظهر بجلاء حيال ما في السنن الأربعة؛ لذلك لا بدّ من بيان أهمية الأخذ عن الضعفاء والرواية عنهم ومتى يقبل حديثهم ومتى يرد بالكشف عن مناهج النقد أصحاب الكتب الستة في تخريج أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً، خاصة أن أصل وضع تصنيف الحديث على الأبواب أن يقتصر فيه على ما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله^(٣).

(١) الزركشي، محمد جمال، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق زين العابدين بلا فريج، مكتبة أضواء السلف، الرياض ط ١، ١٤١٩ هـ، ١/٧٥-٧٦.

(٢) بل قد ظهر حتى بلغ بأحدهم أن يصنف ما سماه (صحيح صحيح البخاري) ١٢١٢...؟!

(٣) انظر، ابن حجر، أحد بن علي، تعجيل المنفعة، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ص ٣.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة فيما يلي:

١. تصحيح المفهوم السائد لدى كثير من طلبة العلم في أثناء حكمهم على أسانيد الأحاديث بأن الراوي الضعيف حديثه ضعيف مطلقاً، دون النظر في حال هذا الضعيف الذي يكون ربما ضبط في حديث بعينه.
٢. التأكيد على حقيقة قول النقاد أن لكل حديث نقداً خاصاً لأن الثقة ربما يخطئ كما أن الضعيف ربما يضبط.
٣. بيان شروط أصحاب الكتب الستة بشكل أوضح من خلال بيان كيفية إخراجهم حديث هؤلاء الضعفاء الموثقين نسبياً.
٤. إبراز المنهج النقدي لأصحاب الكتب الستة.
٥. إبراز عنايتهم بانتقاء ما صح من حديث الضعفاء.
٦. إزالة ما يثار حول أصحاب الكتب الستة من شبهات وطعون.
٧. المساهمة في إثراء المكتبة الإسلامية بمؤلف يكشف عن منهج من مناهج النقد في الجرح والتعديل.

المصطلحات الإجرائية:

الرواة الضعفاء: يقصد بهم من أطلق النقد عليهم وصف الضعف من قبل حفظهم وضبطهم أو من قبل عدالتهم ودينهم إلا أن من ضعف من قبل عدالته لم يشبه فيه ما تسقط به عدالته .

التوثيق النسبي: ويقصد به نصوص النقد التي تدل على قبول حديث الضعيف على وصف خاص كأن يقول أحدهم: فلان ضعيف الحديث إلا في روايته عن فلان، أو يقبل حديثه من طريق فلان لا من طريق غيره، أحاديثه في الشام صالحة وفي غيرها مناكير...أو استخدام ألفاظ تدل على انتقاء المصنفين من أحاديث الضعفاء.

ويلحق بهم من وجد فيه غير التوثيق النسبي كلفظ مشعر بتوثيقه إلا أنه بعد الدراسة يتبين أنه يمكن حمله على التوثيق النسبي، كأن يكون للناقد فيه قولان: أحدهما تضعيفه والآخر توثيقه ونحو ذلك...، أو أن يكون الناقد الذي وثقه لا يقبل توثيقه إما لتساهله أو لتعصبه ونحوهما.

الكتب الستة: مصطلح معروف ويقصد به: صحيح البخاري، صحيح مسلم، جامع الترمذي، وسنن النسائي وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجه.

حدود الدراسة

الرواة الضعفاء الموثقون نسبياً المخرج لهم في الكتب الستة و مروياتهم.

سبب اختيار الموضوع:

إن اختياري لهذا الموضوع جاء محدوداً بعوامل أهمها:

١. الوقوف على عظيم صنيع النقاد في تمييزهم أحوال الرواة الضعفاء فيما قد ينشطون فيه أحياناً.
٢. قلة الكتابات في مثل هذه الموضوعات النقدية المتخصصة مقارنة بغيرها.
٣. ما يثار من شبهات وطعون على أصحاب الكتب الستة في إخراجهم أحاديث الضعفاء.
٤. الدراسة التطبيقية لأحاديث هؤلاء الضعفاء الموثقين نسبياً في الكتب الستة وعدم الاقتصار على الأحكام النظرية.

الدراسات السابقة:

لم أقف خلال بحثي على دراسة تتعلق مباشرة بموضوع دراستي، إلا أن هناك بعض الكتابات التي يمكن الاستفادة منها في منهجية الدراسة من حيث التصنيف ودراسة التراجم وهي:

١. ما ذكره الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله في تتمته لكتابه الجليل شرح علل الترمذي حيث قال: ((اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقيمه تحصل من وجهين:

- أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هين لأن الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التأليف.
 - والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض...الخ.
- ثم قسم الوجه الثاني إلى قسمين:

- الأول: في معرفة مراتب كثير من أعيان الثقات وتفاوتهم وحكم اختلافهم وقول من يرجح منهم عند الاختلاف.
- والثاني: معرفة قوم من الثقات لا يوجد ذكر كثير منهم أو أكثرهم في كتب الجرح قد ضعف حديثهم إما في بعض الأماكن وإما في الأزمان أو عن بعض الشيوخ دون بعض.

وذكر تحت القسم الثاني:

- أ. من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض، يلتحق بهم من أضر في آخر عمره وكان لا يحفظ جيداً أو كان يقبل التلقين.

١. أو أحرقت كتبه أو ضاعت فحدث من حفظه فوهم.

- ب. من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض وهو ثلاثة أضرب:

١. من حدث في مكان لم يكن معه كتبه فخلط.

٢. من حدث عن أهل مصر فحفظ حديثهم وحدث عن غيرهم فلم يحفظ.

٣. من حدث عنه أهل مصر فحفظوا حديثه وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه.

- ج. قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم.

٢. كتاب هدي الساري للحافظ ابن حجر

وقد أفدت منه في بيان منهج صاحبي الصحيحين خاصة البخاري في الرواية عن الضعفاء.

٣. كتابا (شروط الأئمة الخمسة للحازمي) و(شروط الأئمة الستة للمقدسي)

اللذان كشفا عن مذاهب الأئمة في كيفية استنباط ن خارج الحديث بإيجاز.

٤. التجريح والتعديل النسبي في نقد الرواة:

رسالة تقدم بها الدكتور: يحيى محمود القضاة إلى كلية الفكر الإسلامي والدعوة والعقيدة الإسلامية في جامعة صدام للعلوم الإسلامية، ونال بها شهادة الدكتوراه العالمية في الحديث الشريف عام ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

وقد اعتمدت هذه الدراسة - كما نص الباحث - إحصاء الرواة الذين نص العلماء على توثيقهم أو تجريحهم نسبياً، ثم ذكر أقوال النقاد فيهم، ثم الموازنة بين هذه الأقوال والتوفيق بينها ما أمكن وإلا فالترجيح. ثم ذكر أمثلة مما أنكر على الراوي مما نص العلماء عليه.

وباستقراء هذه الرسالة التي درس فيها (٣١٥ راويًا) يظهر أن مجال هذه الدراسة الرواة الثقات إما مطلقاً أو على قول جمهور النقاد، ولم يتعرض للضعفاء إلا فيما ندر، التفتت معه في دراسة ثمانية من الضعفاء من أصل (٢٩) راوٍ قمت بدراستهم مع التنبيه على أن هذا الالتقاء كان في دراسة تراجم الرواة دون النتيجة التي توصل إليها كل منا.

٢. لم يتعرض الباحث لدراسة أحاديث هؤلاء الرواة، الأمر الذي أفصحت عنه دراساتي واعتمدته في نتائجها.

٥. الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم:

جمع ودراسة صالح بن حامد الرفاعي. رسالة ماجستير نوقشت وأجيزت من شعبة السنة بقسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية في ١٤/١/١٤٠٧هـ. طبعت مرتين الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

٦. قياس شرط البخاري في الطبقات:

الأستاذ الدكتور أمين القضاة، والأستاذ الدكتور شرف القضاة، مجلة الدراسة الإنسانية، الجامعة الأردنية، مجلد ٢١، العدد الخامس، سنة ١٩٩٤م، ص ١١٩-١٣٧.

منهجية الدراسة:

١. قمت باستقصاء الرواة الضعفاء الموثقين نسبياً وجمعهم من خلال تتبع أقوال النقاد التي تفيد توثيق الراوي الضعيف أو قبول حديثه عن شيخ بعينه، أو في رواية بعض تلاميذه

عنه، أو إذا روى في بلد دون بلد... الخ، وذلك بالرجوع إلى أمهات الكتب المعتمدة في الرجال خاصة كتب الضعفاء ومظانها؛ مثل الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، والمجروحين لابن حبان، وميزان الاعتدال للذهبي،... والكتب الخاصة بتراجم الكتب الستة على رأسها تهذيب الكمال للمزي، وتهذيب التهذيب لابن حجر،... الخ.

٢. قمت باستقصاء مرويات هؤلاء الرواة في الكتب الستة، وذلك بالاستعانة بموسوعة الكتب التسعة، وموسوعة التخريج الكبرى، والمكتبة الألفية للسنة النبوية.

٣. ثم قمت بعد ذلك بتصنيف هؤلاء الرواة فصولاً بحسب اشتراكهم في وصف التوثيق.

٤. ثم قمت بدراسة كل فصل حسب المنهج الآتي:

١. دراسة ترجمة الراوي ثم أحاديثه.

* أما ترجمة الراوي، فاكتفيت بذكر اسم الراوي ونسبه وطبقته ووفاته حسب ما ذكره ابن حجر في تقريب التهذيب.

- ثم بعد ذلك قمت بتتبع أقوال النقاد فيه.

- ثم النظر في هذه الأقوال ودراستها لوضع خلاصة لهذه الأقوال النقدية تبرز الهيئة التي وثق فيها هذا الراوي التي اعتمدتها أساساً للحكم على روايته.

* وأما أحاديث الراوي فقمت بدراسة مروياته مرتبة حسب من أخرج له:

- البخاري ثم مسلم ثم الترمذي، ثم النسائي، ثم أبو داود، ثم ابن ماجه.

حيث درست جميع أحاديث الراوي في الكتب الستة محاولاً تحليل كيفية إخراج المصنف

لهذا الراوي، وذلك بالنظر في أنه أخرج حديثه احتجاجاً أم استشهداً.

- أخرج له على الهيئة التي وثق فيها أم لا.

- أضبط الحديث الذي أخرج له على الهيئة التي وثق فيها أم لا؟

خطة الدراسة:

المقدمة واحتوت على أهمية الدراسة وأهدافها ومحدداتها وأسباب اختيار الموضوع،
والدراسات السابقة ومنهجية الدراسة وخطة الدراسة.

الفصل التمهيدي: مراتب الرواة ونسبية الضبط.

المبحث الأول: معرفة مراتب الرواة.

المبحث الثاني: الضبط نسبيته ومراعاة النقاد له عند حكمهم على الأحاديث.

الفصل الأول: الضعفاء الموثقون في شيخ ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة وفيه
اثنا عشر مبحثاً.

الفصل الثاني: الضعفاء الموثقون في رواية بعض تلاميذهم عنهم ومنهج الرواية عنهم في الكتب
الستة وفيه تسعة مباحث.

الفصل الثالث: الضعفاء الموثقون في بلد ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة وفيه
سبعة مباحث.

الفصل الرابع: الضعفاء الموثقون في روايتهم من كتبهم ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة
وفيه خمسة مباحث.

الفصل الخامس: دراسة شروط الأئمة الستة من خلال ما تبين من منهجهم في الرواية عن
الضعفاء الموثقين نسبياً وفيه ستة مباحث.

ثم الخاتمة وقد احتوت على النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني
في معرفة مراتب الرواة

مراتب الرواة ونسبته والضبط

المبحث الأول: معرفة مراتب الرواة.

المبحث الثاني: نسبته والضبط ومراعاة النقائص

لها عند حكمهم على الأجزاء.

المبحث الأول

معرفة مراتب الرواة

- المطلب الأول: أهمية معرفة مراتب الرواة.
- المطلب الثاني: كيفية معرفة مراتب الرواة.
- المطلب الثالث: الثقات مراتب والضعفاء مراتب.

المبحث الأول: معرفة مراتب الرواة

تمهيد:

عما لا شك فيه أن من أهم طرق وصول هذا الدّين الحنيف إلينا هو طريق الرواية والنقل، وكتب أهل العلم مليئة بالنقول والروايات، فأحسن ما يدخّر المرء من الخير في العُقبي، وأفضل ما يُكتسب به الدُّخْرُ في الدنيا حفظ ما يعرف به الصحيح من الآثار، ويميز بينه وبين الموضوع من الأخبار، إذ لا يتهياً معرفة السقيم من الصحيح، ولا استخراج الدليل من الصريح، إلا بمعرفة ضعفاء المحدثين والثقات، وكيفية ما كانوا عليه من الخلاف...^(١).

وعما لا خلاف فيه بين أهل العلم أن الناس متفاوتون من حيث الحفاظ، فمنهم من يرزق أعلى درجاته، وبعضهم متوسط فيه، وآخرون ضعيفو الحفاظ، وقوم لا حظ لهم فيه.

فلما كان الأمر كذلك، وجب بيان مراتب الرواة، ثقات وضعفاء من جهة، ومراتب الثقات^(٢) ومراتب الضعفاء كل على حدة من جهة أخرى، ذلك أن حديث الثقة غير مقبول دائماً من غير نظر في موافقته الثقات أو مخالفتهم، إذ الثقة ربما يخطئ، فإذا ثبت خطؤه في حديث ما ردّ. وقد عقد ابن حبان في مقدمة كتابه الجروحين فصلاً ترجم له بقوله: ذكر أجناس من أحاديث الثقات لا يجوز الاحتجاج بها، قال: ومن أحاديث الثقات أجناس لا يحتج بها، قد سبّرت رواياتهم، وخبرت أسبابها، فرأيتها تدور في نفس الاحتجاج على ستة أجناس وعدّد هذه الأجناس ممثلاً لها^(٣).

وكذلك حديث الضعيف فهو غير مردود دائماً؛ لأن الضعيف ربما يصيب في روايته، ولكن حديثه لا يقبل حتى يسبر وتظهر الهيئة التي يقبل عليها.

(١) ابن حبان، محمد بن حبان، الجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود زايد، حلب، دار الوعي، ط ٢، ١٤٠٢هـ، (١/٤).

(٢) وقد كتب الدكتور موسى الحارث همام عبد الرحيم، رسالة دكتوراة في مراتب الثقات، وسَمَّها بمراتب الثقات وأثرها في رواية الحديث وعلله، نوقشت في الأزهر الشريف عام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

(٣) ابن حبان، الجروحين، ٩٠-٩٥.

المطلب الأول: أهمية معرفة مراتب الرواة

تنبع أهمية معرفة مراتب الرواة من كونهم الطريق التي وصل إلينا بها سنة رسول الله ﷺ، ونحن مأمرون باتباع سنته ولزوم هديه، كما أنه لا سبيل إلى معرفة معاني كتاب الله وسنة رسوله ﷺ إلا من جهة الرواية والنقل، وقد تصدى للرواية من كان أهلاً لها وادعاهها آخرون فوجب تمييز الأصيل من الدخيل.

يقول ابن حبان في تفسير قوله ﷺ قُلَانِه من يعش منكم فسيرى اختلافاً فعليكم بسنتي^(١). قال دليل صحيح على أنه ﷺ أمر أمته بمعرفة الضعفاء منهم من الثقات لأنه لا يتهيأ لزوم السنة مع ما خالطها من الكذب والأباطيل إلا بمعرفة الضعفاء من الثقات، وقد علم النبي ﷺ بما يكون من ذلك في أمته إذ قال: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ^{(٢)(٣)}.

وقال ابن أبي حاتم: وَلَا بُدَّ من معرفة التمييز بين الرواة، فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة الرواية والنقل، وجب أن نُمَيِّزَ بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبوت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة.

ولما كان الذي جاءنا عن رسول الله ﷺ بنقل الرواة حقّ علينا معرفتهم، وجب الفحص عن الناقلة، والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبوت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته، بأن يكونوا أمناء في أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث وإتقان به وثبوت منه، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه، ولا يشبه عليهم بالأغلوطات.

وأن يُعزَلَ عنهم الذين جرحهم أهل العدالة وكشفوا لنا عن عوراتهم في كذبهم وما كان يعترهم من غالب الغفلة وسوء الحفظ وكثرة الغلط والسهو والاشتباه، ليعرف به أدلة هذا

(١) ابن حبان، محمد بن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، ١/١٧٩، ح ٥٠.

(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، بيروت، دار الأرقم، د. ط، د. ت، ص ٤١، كتاب العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، ح ١٠٧.

(٣) ابن حبان، المجروحين، ص ١٠.

الدين وأعلامه، وأمناء الله في أرضه على كتابه وسنة رسوله ﷺ وهم هؤلاء أهل العدالة فيتمسك بالذي روه، ويعتمد عليه ويحكم به، وتجري أمور الدين عليه.

وليعرف أهل الكذب تحريصاً، وأهل الكذب وهماً، وأهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفظ، فيكشف عن حالهم وينبأ عن الوجوه التي كان مجرى روايتهم عليها، إن كذب فكذب، وإن وهم فوهم، وإن غلط فغلط، وهؤلاء هم أهل الجرح فيسقط حديث من وجب منهم أن يسقط حديثه، ولا يعاب به ولا يعمل عليه.

ويكتب حديث من وجب كتب حديثه منهم على معنى الاعتبار، ومن حديث بعضهم الآداب الجميلة، والمواظب الحسنة، والرقائق، والترغيب والترهيب هذا أو نحوه^(١).

وعد الزركشي معرفة تفاوت الرواة في الأنواع التي أهملها ابن الصلاح حيث قال: الثامن: معرفة تفاوت الرواة لقولهم: هو دون فلان، وليس هو عندي مثل فلان، وغير ذلك مما يدل على نقصه بالنسبة إلى غيره، وهذا الفن يحتاج إليه في باب الترجيح عند اختلاف الرواية، وليس من القدح في الرواية التي لم تتعارض في شيء، قال الشيخ^(٢) في شرح الإمام: وهذا النوع من الحديث ينبغي أن يعقد له باب، أو يفرد له تصنيف، ويعد في علوم الحديث، بل هو من أجلها للحاجة إليه في الترجيح، ولست أذكر الآن أنه فعل ذلك انتهى^(٣).

فتلخص أهمية معرفة مراتب الرواة بالنقاط التالية:

أولاً: معرفة الثقات والضعفاء عامة، فيقبل حديث الثقة دون الضعيف.

ثانياً: أما ما يتعلق بمراتب الثقات خاصة:

١. فيقاس حديث الرواة برواية الأضبط والأحفظ واختبار إتقانهم.

٢. ويعرف قول من يقدم عند الاختلاف.

٣. وتقبل بعض الأخبار أو ترد من خلال معرفة زيادة الثقة والمحفوظ والشاذ، وقبول التفرد أو رده.

٤. وتعرف أصح الأسانيد^(٤).

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١/ ٥٠-٦٠.

(٢) يقصد بالشيخ ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى.

(٣) الزركشي، محمد بن جمال، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق د. زين العابدين بلا فريج، الرياض، مكتبة أضواء السلف، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، ١/ ٧٥-٧٦.

(٤) موسى الحارث، موسى الحارث همام، مراتب الثقات وأثرها في رواية الحديث وعلمه، رسالة دكتوراه مخطوطة، نوقشت وأجيزت في الأزهر الشريف، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، ص ٥٨-٧٥.

ثالثاً: فيما يتعلق بمراتب الضعفاء خاصة، ينظر:

١. إذا كان الضعف سببه الكذب أو التهمة به فلا يُقبل حديث صاحبه بحال.
٢. إذا كان الضعف ناتجاً عن سوء الحفظ، يُنظر في حال هذا الراوي بعد سبر مرويه ومقارنته برواية الثقات، فإذا ثبت حفظه، وموافقته للثقات في هيئة معينة كروايته عن أهل بلد، أو عن شيخ بعينه، أو حفظه لأحاديث بعينها، فيقبل حديثه على هذه الهيئة.
٣. معرفة من كان ضعفه بسبب عدالته دون ضبطه.
٤. معرفة من لا سبيل إلى قبول رويته ولو وردت من طرق أخرى وهو من يطلق عليه النقاد غالباً لفظ (متروك) من جهة عدالته أو ضبطه.
٥. معرفة من يقبل حديثه في غير الأحكام الشرعية، كال تفسير والفضائل والسير دون غيرها.
٦. معرفة من يحتمل حديثه ويعتبر به ومن لا يحتمل حديثه.
٧. تقديم بعض الضعفاء على غيرهم عند الحاجة إلى الترجيح^(١).

المطلب الثاني: كيفية معرفة مراتب الرواة

الطريقة المثلى لمعرفة مراتب الرواة هي جمع الروايات، ومقابلة بعضها ببعض، فيميز الصحيح من السقيم، والصواب من الخطأ، وبه يُعرف رواة الصحيح من أضعادهم، يقول الإمام مسلم: فبجمع الروايات، ومقابلة بعضها ببعض، تتميز صحيحها من سقيمها، وتبين رواة ضعاف الأخبار من أضعادهم من الحفاظ، ولذلك ضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبد الله بن أبي خثعم، وأشباههم من نقلة الأخبار لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ...^(٢).

وهذا الذي قاله الإمام مسلم هو الذي عمل به النقاد قبله، وجعلوا منه قواعد تبين متى يقبل حديث الراوي ومتى يرد.

فهذا ابن مهدي يسأل شعبة، من الذي يترك حديثه؟ فيقول شعبة: إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر، طرح حديثه. وإذا أكثر الغلط طرح حديثه، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه، فلم يتهم نفسه عليه، طرح حديثه، وأما غير ذلك فارو عنه^(٣).

(١) أفدت أكثر هذه الفوائد من شيعي الأستاذ الدكتور محمد علي العمري حفظه الله تعالى.

(٢) مسلم، مسلم بن الحجاج، التمييز، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المربع - السعودية، مكتبة الكوثر، ص ١٦٢.

(٣) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، حيدر آباد الدكن الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط ١، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م، ٣٢/٢.

المطلب الثالث: الثقات مراتب والضعفاء مراتب

ليس الثقات في مرتبة واحدة، ولا الضعفاء في مرتبة واحدة كذلك، فإن الثقات وإن جمعت بينهم مرتبة الثقة، إلا أنهم متفاوتون داخل هذه المرتبة، فمنهم من هو في أعلاها، وهؤلاء سماهم ابن أبي حاتم: أهل التزكية والتعديل والجرح، ومنهم من يشارك هؤلاء في مطلق الثقة إلا أنه لا يرتقي لأن يكون من أهل التزكية والتعديل والجرح.

قال ابن منده: ثم اختلفت أحوال الناقلين للأثر بعد الصحابة والتابعين الأولين على ثلاث طبقات، كل طبقة على ثلاث منازل في الإتيان والرتب:

فطبقة منها مقبولة باتفاق، وهم على رتب ومنزل، فليس الحافظ المتقن المؤدي كما سمع، كالمؤدي على المعنى الواهم في بعض ما يؤدي ويحدث.
ولا المؤدي الثقة من كتابه كمن لا معرفة له بما يؤدي...^(١).

وقال العراقي: وللثقة مراتب، فالتعبير عنه بقوله ثقة أرفع من التعبير عنه بأنه لا بأس به وإن اشتركا في مطلق الثقة، ويدل على ذلك أن ابن مهدي قال: حدثنا أبو خلدة^(٢)، فقيل له: أكان ثقة؟ قال: كان مأموناً كان خياراً، الثقة شعبة وسفيان^(٣).

هذا بالنسبة للثقات، والأمر في الضعفاء مثله، فإن مراتب الضعيف تختلف كذلك، فليس من قيل فيه لين الحديث كمن قيل فيه ليس بالقوي، وليس من قيل فيه متروك كمن قيل فيه وضاع، وليس الضعف الناشئ عن سوء الحفظ والوهم كالضعف الناشئ عن الكذب أو التهمة به، قال السيوطي: وأما ألفاظ الجرح فمراتب أيضاً، أدناها ما قُرب من التعديل فإذا قالوا: لين الحديث كُتب حديثه وينظر فيه اعتباراً، وقال الدارقطني لما قال له حمزة بن يوسف السهمي: إذا قلت فلان لين الحديث أي^(٤) تريد؟ قال: إذا قلت: لين الحديث لم يكن ساقطاً متروك الحديث، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة.... وقولهم: ليس بقوي... يكتب

(١) ابن منده، محمد بن إسحاق، شروط الأئمة، تحقيق عبد الرحمن الفيرواني، الرياض، دار المسلم، ط ١، ١٤١٤هـ ص ٣٢.

(٢) أبو خلدة هو: خالد بن دينار التميمي السعدي، صدوق من الخامسة، ابن حجر، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا - حلب، ط ٤، ١٤١٢هـ، ص ١٨٧، ت ١٦٢٨.

(٣) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، فتح المغيب بشرح ألفية الحديث، تحقيق محمود ربيع، بيروت، دار الفكر ومؤسسة الكتب الثقافية، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ص ١٧٤.

(٤) أي: أي شيء. لسان العرب، ٩٤/١٢.

أيضاً حديثه للاعتبار وهو دون لين فهي أشد في الضعف، وإذا قالوا: ضعيف الحديث فدون ليس بقوي ولا يطرح بل يعتبر به أيضاً...^(١).

وقال ابن منده: «طبقة منهم قيلها قوم وتركها آخرون لاختلاف أحوالهم في النقل والرواية».

وطبقة أخرى متروكة، وهم على مراتب في الضعف، فليس الواهم المخطئ الذي دخل الوهم والخطأ عليه من سوء الحفظ أو علة لحقته فترك حديثه لكثرة اضطرابه فيها كالمتهمة، ولا المتهم منهم كالمُصْرَح بالكذب والوضع^(٢).

فيظهر بذلك أن الرواة يقسمون مراتب عامة، وداخل المرتبة الواحدة يقسمون مراتب كذلك، فالثقة والضعيف مرتبتان عامتان، يدخل تحت كل مرتبة منهما مراتب.

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق وتعليق د. أحمد عمر هاشم، بيروت، دار الكتاب العربي، د. ط، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، ٣٤٦/١.

(٢) شروط الأئمة ص ٣٢.

البحث الثاني

الضبط ونسبيته ومراعاة النقاد لها عند
حكمهم على الأحاديث

المطلب الأول: تعريف الضبط ومعنى نسبيته.

المطلب الثاني: عناية النقاد بنسبية الضبط عند
حكمهم على الأحاديث.

المبحث الثاني: الضبط نسبته ومراعاة النقاد له عند

حكمهم على الأحاديث

المطلب الأول: تعريف الضبط ومعنى نسبته.

للضبط معاني في اللغة تدور على القدرة على حفظ المسموع وفهم معانيه واستحضاره على نحو ما سمع عند الأداء له^(١).

ويقول ابن الأثير في معناه: (هو عبارة عن احتياط في باب العلم وله طرفان، العلم عند السماع والحفظ بعد العلم عند التكلم حتى إذا سمع ولم يعلم لم يكن معتداً كما لو سمع صباحاً لا معنى له أو لم يفهم اللفظ بمعناه لم يكن ضبطاً، وإذا شك في حفظه بعد السماع والعلم لم يكن ضبطاً)^(٢).

وأما مراد المحدثين به فهو أن يكون الراوي موصوفاً باليقظة وعدم الغفلة وبالحفظ إن حدث من حفظه، والإتقان إن حدث من كتابه، مع الدراية بالمعنى إن روى الحديث بغير لفظه^(٣) وأما نسبية الضبط فأقصد بها قياسه في الراوي والحكم بكماله أو نقصانه بالنسبة إلى أعلى درجاته لراوٍ آخر، أو في وصف معين كأن يوثق الراوي في روايته عن أهل بلد أو في وقت دون وقت ونحوها.

وبلغة أخرى توثيق الراوي أو تضعيفه نسبياً.

وقبل أن أذكر عناية النقاد بها أبين هاتين المسألتين:

الأولى: هل مسألة التوثيق والتضعيف النسبيين هي عينها مسألة تعارض الجرح والتعديل؟

أجاب عن هذا السؤال الحافظ ابن القيم، حيث قال في توجيه أقوال النقاد في سفيان بن حسين حيث ضعفوه في الزهري ووثقوه في غيره ولا تنافي بين قول من ضعفه وقول من وثقه، لأن من وثقه جمع بين توثيقه في غير الزهري وتضعيفه فيه، وهذه مسألة غير مسألة تعارض الجرح والتعديل، بل يظن قاصر العلم أنها هي، فيعارض قول من جرحه بقول من عدله، وإنما هذه مسألة أخرى غيرها وهي الاحتجاج بالرجل فيما رواه عن بعض الشيوخ، وترك الاحتجاج

(١) انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، د. ط، د. ت، باب الطاء، فصل الضاد ٣٤٠/٧.

(٢) ابن الأثير، المبارك بن محمد، جامع الأصول، تصحيح محمد الفقي، دمشق، ط ١، ٣٥/١.

(٣) انظر العراقي، التبصرة والتذكرة ٢٩٣/١. السيوطي، تدريب الراوي ٢٠١/١، السخاوي، فتح المغيب ٢٨٦/١.

نقلاً عن دراسات في منهج النقد عند المحدثين، أ. د. محمد علي قاسم العمري، ص ٣١٢.

به بعينه فيما رواه عن آخر. وهذا كإسماعيل بن عياش فإنه عند أئمة هذا الشأن حجة في الشاميين أهل بلده، وغير حجة فيما رواه عن الحجازيين والعراقيين وغير أهل بلده، ومثل هذا تضعيف قبيصة في سفیان الثوري واحتج به في غيره كما فعل أبو عبد الرحمن النسائي، وهذه طريقة الخذاق من أصحاب الحديث أطباء عللة يحتجون بحديث الشخص عمن هو معروف بالرواية عنه، ويحفظ حديثه وإتقانه وملازمته له واعتنائه بحديثه ومتابعة غيره له، وبين كون حديثه نفسه عمن ليس هو معه بهذه المنزلة، وهذه حال سفیان بن حسين عند جماعتهم ثقة صدوق وهو في الزهري ضعيف لا يحتج به؛ لأنه إنما لقيه مرة بالموسم ولم يكن له من الاعتناء بحديث الزهري وصحبته وملازمته له ما لأصحاب الزهري الكبار كمالك، والليث، ومعمر، وعقيل، ويونس، وشعيب، فإذا تفرد مثل هذا بحديث عن هؤلاء مع ملازمتهم للزهري وحفظهم حديثه وضبطهم له وليس مثلهم في الحفظ والإتقان لم يكن حجة عندهم، هذا إذا لم يخالفوه فكيف إذا خالفوه فرفع ما وقفوه، ووصل ما قطعوه، وأسند ما أرسلوه هذا بما لا يرتاب أئمة هذا الشأن في إلحاق الغلط به أولى، وربما يظن الغلط الذي ليس له ذوق القوم ونقدهم أن هذا تناقض منهم، فإنهم يحتجون بالرجل ويوثقونه في موضع ثم يضعفونه بعينه ولا يحتجون به في موضع آخر، ويقولون: إن كان غير ثقة وجب ترك الاحتجاج به جملة، وهذه طريقة فاسدة يجمع بين أهل الحديث على فسادها، فإنهم يحتجون بحديث الرجل بما تابعه غيره عليه وقامت شهوده من طرق ومتون أخرى، ويتركون حديثه بعينه إذا روى ما يخالف الناس وانفرد عنهم بما لا يتابعونه عليه، إذا غلط في موضع لا يوجب الغلط في كل موضع. والإصابة في بعض الحديث أو غالبه لا توجب العصمة من الخطأ في بعضه ولا سيما إذا علم من مثل هذا أغلاط عديدة ثم روى ما يخالف الناس ولا يتابعونه عليه فإنه يغلب على الظن أو يجزم بغلطه^(١).

الثانية: إذا عرفنا أن مسألة التوثيق والتضعيف النسبيين مسألة غير تعارض الجرح والتعديل، بقي الإشارة إلى نوعين من الغلط يقع فيهما من خفي عليه مسألة التوثيق والتضعيف النسبيين وهما: أولاً: تصحيح حديث الثقة دائماً وإن ضَعُف في وصف معين من غير النظر هل رواه على الهيئة التي ضَعُف فيها أم لا. ثانياً: تضعيف حديث من ضَعُف في وصف معين وهو ثقة في غير هذا الوصف من غير مراعاة هيئة روايته. يقول ابن القيم رحمه الله: يُعرض لمن قصر نقده وذوقه عن نقد الأئمة وذوقهم في هذا الشأن نوعان من الغلط ننبه عليهما لعظيم فائدة الاحتراز منهما:

(١) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، الفروسي، بيروت، دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت، ص ٤٤.

أحدهما أن يرى مثل هذا الرجل قد وثق وشهد له بالصدق والعدالة أو خرج حديثه في الصحيح فيجعل كل ما رواه على شرط الصحيح، وهذا غلط ظاهر فإنه إنما يكون على شرط الصحيح إذا انتفت عنه العلة، والشكوك، والنكارة، وتوبع عليه، فأما مع وجود ذلك أو بعضه فإنه لا يكون صحيحاً ولا على شرط الصحيح، ومن تأمل كلام البخاري ونظرائه في تعليقه أحاديث جماعة أخرج حديثهم في صحيحه علم إمامته وموقعه من هذا الشأن وتبين له حقيقة ما ذكرناه.

النوع الثاني من الغلط أن يرى الرجل قد تكلم في بعض حديثه وضعف في شيخ أو في حديث فيجعل ذلك سبباً لتعليل حديثه وتضعيفه أين وجده، كما يفعله بعض المتأخرين من أهل الظاهر وغيرهم، وهذا أيضاً غلط؛ فإن تضعيفه في رجل أو في حديث ظهر فيه غلط لا يوجب التضعيف لحديثه مطلقاً، وأئمة الحديث على التفصيل والنقد واعتبار حديث الرجل بغيره والفرق بين ما انفرد به أو وافق فيه الثقات، وهذه كلمات نافعة في هذا الموضع تبين كيف يكون نقد الحديث ومعرفة صحيحه من سقيم، ومعلوله من سليم، (ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور) النور: ٤٠^(١).

المطلب الثاني: عناية النقاد بنسبية الضبط عند حكمهم على الأحاديث
أما الحديث عن عناية النقاد بالضبط النسبي عند الحكم على الأحاديث فيمكن إجماله في ثلاثة محاور

الأول: أقوالهم النقدية التي تفيد ذلك:

إن المطالع لكتب القوم، والمتتبع لأقوالهم النقدية في الرجال، يجد ذلك واضحاً جلياً في كتبهم. وأكتفي بذكر بعض الأمثلة.

قال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب غندر الحكم^(٢).

وقال الإمام أحمد: إذا اختلف زكريا وإسرائيل فإن زكريا أحب إلي في أبي إسحاق من

إسرائيل، ثم قال: ما أقربهما، وحديثهما عن أبي إسحاق لين، سمعا منه بأخرة^(٣).

وقال: إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث حديث عبد الرزاق^(٤).

(١) ابن القيم، الفروسيّة، ص ٤٥.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١/ ٢٧١.

(٣) المصدر نفسه، ٣/ ٥٩٣.

(٤) ابن شاهين، عمر بن أحمد، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق صبحي السامرائي، الكويت، الدار السلفية، ط ١،

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، ص ١٨٠.

وقال يحيى بن معين: إذا اختلف إسماعيل بن عليّة وحامد بن زيد في أيوب كان القول قول حماد بن زيد، قيل ليحيى: فإن خالفه سفيان الثوري، قال: القول قول حماد في أيوب. قال يحيى: ومن خالفه من الناس جميعاً في أيوب فالقول قوله، وقال حماد جالست أيوب عشرين سنة^(١).

وقال ابن عبد البر في صالح مولى التوأمة: من أهل العلم بالحديث من لا يقبل شيئاً من حديثه لضعفه، ومنهم من يقبل من حديثه ما رواه ابن أبي ذئب عنه خاصة، لأنه سمع منه قبل الاختلاط^(٢).

وقال في إسماعيل بن عياش: وإسماعيل بن عياش عندهم مقبول الحديث إذا حدث عن أهل بلده. فإذا حدث عن الشاميين فحديثه مستقيم وإذا حدث عن المدنيين وغيرهم ما عدا الشاميين ففي حديثه خطأ كثير واضطراب ولا أعلم بينهم خلافاً أنه ليس بشيء فيما روى عن غير أهل بلده، وقد اختلفوا فيه إذا روى عن أهل بلده والصواب ما ذكرت لك^(٣).

فيظهر من كلام هؤلاء النقاد مراعاتهم لنسبية الضبط عند حكمهم على أحاديث الرواة، فقد أبرزوا أن الثقات الأثبات يتفاوتون باعتبار حفظهم وإتقانهم وممارستهم أحاديث شيوخهم، ففي شعبة ثبت عندهم أن كتاب غندر حكم فإذا اختلف الثقات من أصحاب شعبة في حديث من حديثه يصار إلى ما ثبت في كتاب غندر فهو الأضبط مقارنة بغيره، وكذا أبرزوا مقبول حديث الضعيف من مردودة بسبر مروياته فإذا ثبت عندهم وصف يقبل فيه حديث الضعيف لم يترددوا في قبوله، فقبلوا حديث من كان ضعفة ناتجاً عن اختلاط إذا كان الراوي عنه ممن سمع منه قبل الاختلاط، وإذا ثبت أن هذا الضعيف إذا حدث في مكان ما ضبط وإذا حدث في غيره اضطراب قبلوا حديثه الذي رواه في المكان الذي كان يحدث فيه بأحاديث مستقيمة وهكذا...

الثاني: أحكامهم على أحاديث خاصة اختلف روايتها في روايتها:

وأكتفي هنا بذكر مثالين، وأشير إلى أن كتب العلل مادة تطبيقية لهذا الجانب:

الأول: حديث الاستنجاء بالحجرين، اختلف فيه:

(١) ابن معين، يحيى بن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق أحمد نور سيف، مكتبة مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، ط ١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ٤/٢١٤.

(٢) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في موطأ مالك من الآثار والأسانيد، تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري، المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ ٢١/٢٤٢.

(٣) ابن عبد البر، التمهيد، ٦/٤٢٩.

فرواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً، وتابعه قيس بن الربيع، وخالفه زهير، وزكريا بن أبي زائدة، ومعمّر، في شيخ أبي إسحاق. قال الترمذي: رواية إسرائيل وقيس بن الربيع عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله عن النبي ﷺ في هذا هو عندي أشبه وأصح؛ لأن إسرائيل أثبت في أبي إسحاق من هؤلاء... ثم ذكر أقوال بعض النقاد في تقديم إسرائيل في حديث أبي إسحاق^(١). ويظهر هنا تقديم إسرائيل لاعتبار زيادة ثقته في أبي إسحاق مع أنه خالفه ثلاثة من الثقات الكبار. الثاني: حديث الاستسعاء^(٢)، اختلف فيه ابن عيينة وابن جريج على أبي الزبير: قال الشافعي وقد وجد خطأ في كتابه في رواية سفيان عن أبي الزبير فإما أن يكون خطأ من كتابي أو خطأ من سفيان، فإن كان من سفيان فابن جريج أحفظ لحديث أبي الزبير من سفيان...^(٣).

قلت: قدم الشافعي ابن جريج على سفيان في هذا الحديث لأنه أثبت منه في أبي الزبير خاصة، وإن كان سفيان بن عيينة مقدم على ابن جريج في مطلق الثقة. الثالث: مراعاتهم التوثيق النسب في خراج أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً على الهيئة التي وثقوا فيها غالباً.

وهنا سأكتفي بذكر بعض الإحصاءات من العمل الذي قمتُ به، وتعد هذه الرسالة ميداناً لتوضيح هذا الجانب. ومن هذه الإحصاءات:

١. الحارث الأعور، ضعيف، ووثق في روايته عن علي وابن مسعود، روى له أصحاب السنن الأربعة في سننهم - ومجموع ما أخرجه بالمكرر أربعة وأربعون حديثاً من روايته عن علي، وبعد دراسة هذه الأحاديث وجدت أنه يمكن أن يحسن منها أربعة وثلاثون حديثاً، ينظر لبيان ذلك مفصلاً الفصل الأول، الضعفاء الموثقون في شيخ، المبحث الثاني، الحارث الأعور.

٢. إسماعيل بن عياش الحمصي، ضعيف عن غير أهل بلده ثقة في روايته عن أهل بلده.

(١) الترمذي، محمد بن عيسى، العلل الكبير (بترتيب القاضي)، تحقيق صبحي السامرائي وآخرون، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٩هـ، ص ٢٨-٢٩.

(٢) واستسعاء العبد هو أنه إذا عتق بعضه ورق بعضه أن يسعى في فكك ما بقي من رقه فيعمل ويكسب ويصرف ثمنه إلى مولاه فسمي تصرفه في كسبه سعاية. ابن منظور لسان العرب، باب الياء، فصل السين، ١٤/٣٨٧.

(٣) الشافعي، محمد بن إدريس، مسند الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت، ص ٣٢٨.

- أخرج له الترمذي وأصحاب السنن: روايته عند الترمذي وحده عشرون حديثاً اثنا عشر حديثاً من روايته عن أهل بلده وهي من صحيح أو حسن حديثه.
- وثمانية أحاديث رواها عن غير أهل بلده أربعة حسنة وأربعة ضعيفة.
- ينظر تفصيل ذلك، الفصل الثالث الضعفاء الموثقون في روايتهم عن أهل بلد معين، المبحث الأول: إسماعيل بن عياش.
٣. هشام بن سعد المدني، ضعيف إلا في روايته عن زيد بن أسلم فإنه وثق فيها.
- أخرج له أصحاب الكتب الستة بالمرور واحداً وستين حديثاً.
- منها ثمانية وثلاثون حديثاً من روايته عن زيد بن أسلم، خمسة وثلاثون حديثاً من صحيح أو حسن حديثه عنه.
- وثلاثة ضعيفة.
- وثلاثة وعشرون حديثاً من روايته عن غير زيد بن أسلم. أحد عشر حديثاً حسناً والباقي ضعيف.
- ينظر بالتفصيل الفصل الأول: الضعفاء الموثقون في شيخ، المبحث العاشر: هشام بن سعد.

الفصل الأول

الضعفاء الموثقون في صحيح ومنهم الرواة عنهم في الكتب الستة

- المبحث الأول: أيوب بن سويد ومروياته في الكتب الستة.
- المبحث الثاني: الحارث الأعور ومروياته في الكتب الستة.
- المبحث الثالث: الخليل بن مرة ومروياته في الكتب الستة.
- المبحث الرابع: عباس بن الفضل ومروياته في الكتب الستة.
- المبحث الخامس: عمرو بن عثمان ومروياته في الكتب الستة.
- المبحث السادس: قرة بن عبد الرحمن ومروياته في الكتب الستة.

- المبحث السابع: المثني بن الصباح ومروياته في الكتب الستة.
- المبحث الثامن: مجالد بن سعيد ومروياته في الكتب الستة.
- المبحث التاسع: هشام بن سعد ومروياته في الكتب الستة.
- المبحث العاشر: يحيى بن الضحاك ومروياته في الكتب الستة.
- المبحث الحادي عشر: يزيد بن أبان ومروياته في الكتب الستة.
- المبحث الثاني عشر: منهم أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين في شيخ.

المبحث الأول

أيوب بن سويد ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في أيوب.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الأول: أيوب بن سويد ومروياته في الكتب الستة

أيوب بن سويد الرملي أبو مسعود الحميري السباني، من التاسعة، مات سنة مئة وثلاث وتسعين، وقيل سنة اثنتين ومئتين

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه:

قال الإمام أحمد^(١) وأبو داود^(٢): ضعيف، وقال ابن معين: ليس بشيء يسرق الأحاديث؛ قال أهل الرملة: حدث عن ابن المبارك بأحاديث ثم قال: حدثني أولئك الشيوخ الذين حدث ابن المبارك عنهم^(٣)، وقال: كان يدعي أحاديث الناس^(٤)، وقال الترمذي: إن ابن المبارك تركه^(٥)، وقال البخاري: يتكلمون فيه^(٦)، وقال النسائي: ليس بثقة^(٧)، وقال أبو حاتم: لين الحديث^(٨).

وضعه الساجي^(٩) وابن يونس^(١٠) والعقيلي^(١١)، وقال الحافظ في التقریب صدوق يخطئ^(١٢)، وضعفه في الفتح^(١٣).

(١) ابن عدي، عبدالله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق سهيل زكار، بيروت، دار الفكر، ط ٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م، ١/٣٥٩.

(٢) المزني، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ٣/٤٧٤.

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٤/٤٥١ و ١/٦٨.

(٤) ابن عدي، الكامل: ١/٣٦٠.

(٥) المصدر نفسه، ١/٣٦٠.

(٦) البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، بيروت، دار الفكر، د. ط، د. ت، ١/٤١٧.

(٧) النسائي، أحمد بن علي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم زيد، بيروت، دار المعرفة، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص ١٦.

(٨) الجرح والتعديل، ١/٢٥٠.

(٩) تهذيب التهذيب، ١/٢٥٦.

(١٠) المصدر نفسه، ١/٢٥٦.

(١١) العقيلي، محمد بن عمرو، الضعفاء، تحقيق عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ٤/١١٣.

(١٢) تقريب التهذيب، ص ١١٨، ت ٦١٥.

(١٣) ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، وعبد الدين الخطيب، بيروت، دار المعرفة، د. ط، ١٣٧٩هـ، ٩/٣٨٥، ١١/٤٢٥

وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ، يُتَّقَى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه، لأن أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وَجِدَ أَكْثَرُهَا مُسْتَقِيمَةً^(١).

وتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: أورد له ابن عدي جملة مناكير من غير رواية ابنه لا كما زعم ابن حبان^(٢).

وقال ابن عدي: له حديث صالح عن شيوخ معروفين منهم: يونس بن يزيد بنسخة الزهري، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وابن جريج، والأوزاعي، والثوري وغيرهم، ويقع في حديثه ما يوافقه الثقات عليه، ويقع فيه مالا يوافقونه عليه، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء^(٣).
الخلاصة:

تُجْمَعُ كلمةُ النقاد على أن أيوب ضعيف إلا في بعض مروياته عن بعض الشيوخ المعروفين، مثل: يونس والأوزاعي والثوري وغيرهم، كما ذكر ابن عدي نصاً وابن حبان ضمناً، وإذا روى عنه غير ابنه كما ذكر ابن حبان. والحافظ ابن حجر وإن قال في التقريب صدوق يخطئ إلا أنه ضعفه في غير موضوع من الفتح وغيره من كتبه الأخرى.

المطلب الثاني: مرويات أيوب في الكتب الستة

أخرج له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وأبو داود وابن ماجه

أولاً: مرويات أيوب عند الترمذي

لم يُخَرِّجْ له الترمذي إلا حديثاً واحداً لبيان ضعفه.

حديثه عند الترمذي أخرجه في كتاب القراءات، باب في فاتحة الكتاب من طريق مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ الرَّمْلِيُّ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَأَزَاهُ قَالَ وَعُثْمَانَ كَانُوا يَقْرَأُونَ (مَالِكُ يَوْمَ الدِّينِ).

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هَذَا الشَّيْخِ أَيُّوبَ بْنِ سُوَيْدٍ الرَّمْلِيِّ وَقَدْ رَوَى بَعْضُ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَقْرَأُونَ (مَالِكُ يَوْمَ الدِّينِ).

(١) ابن حبان، محمد بن حبان، الثقات، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، بيروت، دار الفكر، ط١، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، ١٢٥/٨.

(٢) ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م، ٢٥٦/١.

(٣) الكامل، ٣٦٣/١.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَقْرَأُونَ (مَالِكُ يَوْمَ الدِّينِ) ^(١).

قلت: قال أبو حاتم: منكر بهذا الإسناد ^(٢)، وقال الدارقطني: المحفوظ عن الزهري مرسلًا ^(٣).

ورواه أبو داود من طريق أحمد بن حنبل، ثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، قال
معمر: وربما ذكر ابن المسيب - قال: كان رسول الله ﷺ بنحوه، وقال: هذا أصح من حديث
الزهري عن أنس ومن حديث الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه ^(٤).

قلت: وحديث الزهري عن سالم رواه سعيد بن منصور بسند ضعيف ^(٥)، ورواه أبو
يعلى، عن مالك بن دينار، عن أنس، وفيه جبارة بن مغلس كذاب ^(٦).

قلت: والمتن على حاله صحيح، وهي قراءة متواترة، ومعناها على (مالك يوم الدين)
أي المختص بملك يوم الدين، والقراءة الأخرى المتواترة (ملك يوم الدين) بمعنى ملك ذلك
اليوم بما فيه فهو أعم، فكل ملك مالك وليس كل مالك ملك ^(٧).

والسند وإن كان من روايته عن يونس بن يزيد إلا أنه ضعيف وصوابه الإرسال.

ثانياً: مرويات أيوب عند أبي داود:

لم يخرج له أبو داود إلا حديثاً واحداً كذلك لبيان ضعفه.

(١) الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت،
١٨٥/٥، ح ٢٩٢٨.

(٢) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، العلل، تحقيق محب الدين الخطيب، بيروت، دار المعرفة، د.ط، ١٤٠٥ هـ،
٧/٢، دارقطني، علي بن عمر، العلل، تحقيق محفوظ عبد الرحمن السلفي، الرياض، دار طيبة، ط ١، ١٤٠٥-١٩٨٥ م،
٢٨/٨، ١٣٩٠.

(٤) أبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، تحقيق محمد عبي الدين عبد الحميد، بيروت، دار إحياء التراث العربي،
د.ط، د.ت، ٣٧/٤، ح ٤٠٠٠.

(٥) سعيد بن منصور، السنن، تحقيق سعد بن عبد الله آل حميد، الرياض، دار العصيمي، ط ١، ١٤١٤ هـ،
٥١٥/٢، ح ١٦٩.

(٦) أبو يعلى، أحمد بن علي، مسند أبي يعلى، تحقيق حسين سليم، دمشق، دار المأمون للتراث، ط ١،
١٤٠٤ هـ-١٩٨٤ م، ٧/١٨٠، ح ٤١٥٩.

(٧) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق صدقي العطار، بيروت، دار الفكر، د.ط،
١٤١٥ هـ-١٩٩٥ م، ٩٧/١. وانظر: مكّي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها،
تحقيق: محي الدين رمضان، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٤١٨ هـ-١٩٩٧ م، ٢٩/١.

أخرجه في كتاب الآداب: باب، في المعصية، قال أحمد بن عمرو بن السرح حدثنا أيوب بن سويد عن أسامة بن زيد أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث عن سراقه بن مالك ابن جعشم المذلي قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (خيركم المدافع عن عشيرته ما لم يأثم) قال أبو داود: أيوب بن سويد ضعيف^(١).

قلت: قال أبو حاتم: أسامة بن زيد لم يسمع من سعيد بن المسيب إلا حديث (لا ربا إلا فيما يكال...) (٢).

وقال لما سئل عن حديث (خيركم المدافع عن عشيرته): هذا أول خبر أنكرناه على أيوب بن سويد، وما أعلم أسامة روى عن سعيد بن المسيب شيئا^(٣).

ثالثاً: مرويات أيوب عند ابن ماجه:

روى له ابن ماجه خمسة أحاديث:

الحديث الأول: أخرجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الصلاة في مسجد بيت المقدس، أخرجه شاهداً في هذا الباب، من طريق عبيد الله بن الجهم الأنماطي حدثنا أيوب بن سويد عن أبي زرعة السيباني يحيى بن أبي عمرو حدثنا عبد الله بن الديلمي عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لما فرغ سليمان بن داود من بناء بيت المقدس سأل الله ثلاثاً: حكماً يصادف حكمه وملكاً لا يتبغي لأحد من بعده وألاً يأتي هذا المسجد أحد لا يريد إلا الصلاة فيه إلا خرج من دبره كيوم ولدته أمه) فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (أما اثنان فقد أعطيهما وأرجو أن يكون قد أعطى الثالثة)^(٤).

قلت: له متابع بسند صحيح من طريق: الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي حدثني ربيعة بن يزيد عن عبد الله بن الديلم به بنحوه^(٥).

(١) أبو داود، السنن، ٣٣١/٤، ح ٥١٢٠.

(٢) ابن أبي حاتم، العلل، ٢٠٩/٢، ح ٢٦١٧.

(٣) المصدر نفسه، ٢٣١/٢.

(٤) ابن ماجه، محمد بن يزيد، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر، د. ط، د. ت، ٤٥٢/١،

ح ١٤٠٨. وابن خزيمة، محمد بن إسحاق، الصحيح، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط

٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ٢٨٨/٢، ح ١٣٣٤.

(٥) ابن حبان، الصحيح، ٥١١/٤، ح ١٦٣٣.

ومن طريق إبراهيم بن محمد بن إسحاق الغزاوي، عن الأوزاعي به بنحوه مطولاً رواه الإمام أحمد^(١) و الحاكم وقال هذا حديث صحيح تداوله الأئمة وقد احتجا بجميع رواته ثم لم يخرجاه ولا أعلم له علّه، ووافقه الذهبي^(٢).

ومن طريق عمرو بن منصور، عن أبي مسهر، عن سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن ابن الديلمي به بنحوه^(٣).

وأشار العلامة الشيخ شاکر إلى أن هذا الحديث من المزيد في متصل الأسانيد، أي أن ربيعة بن يزيد رواه عن ابن الديلمي وعن أبي إدريس عن ابن الديلمي وكلاهما صحيح^(٤).

قلت: فيكون هذا الحديث حسناً من طريق أيوب وهو صحيح من طريق غيره والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في الطلاق، باب: طلاق المكره والناسي، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يُونُسَ الْفَرَّائِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُؤَيْدٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْهَذَلِيُّ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ)^(٥).

قلت: شيخه أبو بكر الهذلي متروك^(٦)، والمتن على حاله حسن كما قال الحافظ ابن رجب وقد فصل القول فيه وساق جميع أسانيده وما فيها من علل^(٧).

الحديث الثالث: أخرجه في كتاب الصدقات، باب الوديعة ولم يخرج في الباب غيره.

من طريق عبيد الله بن الجهم الأنماطي حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُؤَيْدٍ عَنْ الْمُثَنَّى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ أَوْدَعَ وَدِيعَةً فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ)^(٨).

(١) الحاكم، محمد بن عبدالله، المستدرک علی الصحیحین، بیروت، دار المعرفة، د. ط، د. ت، ٨٤/١.

(٢) الإمام أحمد، أحمد بن حنبل، المسند، بیروت، دار الفكر، د. ط، د. ت، ١٧٦/٢.

(٣) النسائي، أحمد بن شعيب، المجتبى، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط ٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ٣٤/٢، ح ٦٩٣.

(٤) مسند أحمد بتحقيق الشيخ شاکر، ح ٦٦٤٤.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/٦٥٩، ح ٢٠٤٣.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٢، ت ٨٠٠٢.

(٧) ابن رجب، أحمد بن رجب، جامع العلوم والحكم، تحقيق عماد الأحدي أبو النور، القاهرة، دار السلام، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، ٣/١١١٢-١١٠٥.

(٨) ابن ماجه، السنن، ٢/٨٠٢، ح ٢٤٠١.

قلت: فيه غير أيوب، المثني وهو ابن الصباح ضعيف واختلط^(١).

وله متابع من حديث عبدالله بن شبيب، ثنا يزيد بن عبد الملك، عن محمد بن عبد الرحمن الجمحي، عن عمرو بن شعيب به بنحوه^(٢)، وفيه عبد الله بن شبيب الرعي، ضعيف^(٣).

وآخر من طريق كامل بن طلحة، ثنا ابن لهيعة، حدثنا عمرو بن شعيب، به بنحوه، وذكر الذهبي أن هذه نسخة طويلة وذكر هذا الحديث منها^(٤).

قلت: رجاله ثقات إلا عبد الله بن لهيعة مختلف فيه وقد اختلط، وكامل بن طلحة ليس هو من قدامى أصحاب عبد الله، فهذا حديث ضعيف ومتابعه ضعيفان^(٥)، وإن كان المتن معمولاً به عند بعض الفقهاء.

الحديث الرابع: أخرجه في الجهاد، باب في قسمة الخمس ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ جُبَيْرَ بْنَ مُطْعِمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ جَاءَهُ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكَلِّمَانِهِ فِيمَا قَسَمَ مِنْ خُمُسٍ خَيْرَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ فَقَالَا قَسَمْتَ لِإِخْوَانِنَا بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ وَقَرَابَتُنَا وَاحِدَةً فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَا أَرَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ شَيْئًا وَاحِدًا^(٦).

قلت له متابعات من طريق الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب به بنحوه^(٧)، ومن طريق الليث، عن يونس، عن ابن شهاب به بنحوه^(٨).

ورواه عن يونس كذلك ابن المبارك وابن إسحاق وعثمان بن عمر عند أبي داود^(٩).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥١٩، ت ٦٤٧٠.

(٢) الدارقطني، علي بن عمر، السنن، تحقيق عبدالله هاشم يماني، بيروت، دار المعرفة، د. ط، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، ١/٣٤١، ح ١٦٧.

(٣) الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق الشيخ علي معوض وعادل أحمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٥ م، ٤/١١٨.

(٤) ميزان الاعتدال، ٦/٣٣٢.

(٥) ابن حجر، أحمد بن علي، التلخيص الخبير في تخريج أحاديث الراعي الكبير، تحقيق علي بن عبد الله هاشم يماني، بيروت، دار المعرفة، د. ط، ٩٧/٣.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٢/٩٦١، ح ٢٨٨١.

(٧) البخاري، الصحيح، ص ٦٦٢، ح ٣١٤٠.

(٨) المصدر نفسه، ص ٨٨٢، ح ٤٢٢٩.

(٩) السنن، ٣/١٤٥-١٤٦، ح ٢٩٧٨-٢٩٨٠.

وطريق أبي داود صحيحها ابن حجر والحديث ثابت عن أبي أمامه كما ذكر البخاري والله أعلم.

الخلاصة: الخمسة الأحاديث التي أخرجها له ابن ماجه: ثلاثة في باب الشواهد، واثنان لم يخرج في الباب غيرهما، لثلاثة أحاديث من الخمسة متابعات قوية تحسن هذه الأحاديث، أحدها من روايته عن يونس بن يزيد وقد وثق فيه، وحديث فيه شيخ أيوب متروك، ومتن الحديث حسن من طرق أخرى وقد أخرج شواهد له، والخامس: له متابعات ضعيفة.

رابعاً: خلاصة مرويات أيوب بن سويد في الكتب الستة.

لم يخرج لأيوب من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي وأبو داود وابن ماجه. أخرج له كل من الترمذي وأبو داود حديثاً واحداً مقروناً ببيان ضعفه فأبو داود يضعفه والترمذي نقل أن ابن المبارك تركه.

وأخرج له ابن ماجه خمسة أحاديث ثلاثة في باب الشواهد، وهي حسنة واحد منها عن شيخ من شيوخه الذين وثق فيهم وهو يونس بن يزيد وهذه الأحاديث الثلاثة متابعات تقويها. وحديثان ضعيفان لم يخرج في الباب غيرهما أحدهما فيه شيخ أيوب متروك، والآخر لم أقف له على متابعات تقوية وليس هو عن أحد شيوخه الذين وثق فيهم.

المبحث الثاني

الحارث الأعور ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في الحارث الأعور.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثاني: الحارث الأعور ومروياته في الكتب الستة

الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني أبو زهير الكوفي، صاحب علي، مات في خلافة ابن الزبير، وكانت خلافة ابن الزبير بين (٦٤هـ - ٧٣هـ).

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال الشعبي: حدثني الحارث الأعور وكان كذاباً^(١)، وقال منصور ومغيرة عن إبراهيم: (أُثِّمَ)^(٢)، أما ابن سيرين فكان يرى أن عامة ما يرويه عن علي باطل^(٣)، وقال أبو إسحاق كان كذاباً^(٤)، وقال جرير كان زُفَّاً^(٥)، وقال الثوري: كنا نعرف فضل حديث عاصم بن ضمرة على حديث الحارث^(٦)، قلت: وعاصم ضعيف^(٧)، وقال أبو بكر بن عياش: لم يكن الحارث بأرضاهم، كان غيرهم أَرْضَى منه، وكان يقول: إنه صاحب كتب كذاب^(٨)، وقال الفلاس: كان عبد الرحمن ويحيى لا يتحدثان عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي^(٩)، وقال أبو خيثمة: كان يحيى بن سعيد يحدث من حديث الحارث ما قال فيه أبو إسحاق سمعت الحارث^(١٠)، قلت: وهذا يدل على أن يحيى بن سعيد كان يخشى عدم سماع أبي إسحاق من الحارث فقط.

قال الجوزجاني: سألت ابن المديني عن عاصم والحارث فقال: يا أبا إسحاق مثلك يسأل عن ذا؟ الحارث كذاب^(١١)، وقال يحيى بن معين^(١٢) والدارقطني^(١٣): ضعيف، وقال أبو

(١) البخاري، التاريخ الصغير، تحقيق محمد إبراهيم، حلب، القاهرة، دار الوعي، مكتبة دار التراث العربي، ط١، ١٩٧٧م، ١/١٥٦.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، ٢/٢٧٣.

(٣) ابن عدي، الكامل، ٢/١٨٦.

(٤) المصدر نفسه، ٢/١٨٥.

(٥) العقيلي، الضعفاء، ١/٢٠٩.

(٦) ابن أبي حاتم الجرح والتعديل، ١/٨٠.

(٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣/٣٤.

(٨) المزي، تهذيب الكمال، ٥/٢٤٧.

(٩) ابن عدي، الكامل، ٢/١٨٦.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/٧٨.

(١١) الكامل، ٢/١٨٥.

(١٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/٧٨.

(١٣) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق عبد الله القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ / ١/١٨١.

زرعة^(١): لا يحتج بحديثه، وقال أبو حاتم^(٢): ليس بقوي ولا من يحتج بحديثه، وقال النسائي: ليس بالقوي^(٣). وقال ابن سعد^(٤): كان له قول سوء، وهو ضعيف في روايته، وقال: ابن حبان^(٥): كان غالباً في التشيع، واهياً في الحديث، وقال المغيرة: لم يكن الحارث يصدق عن علي في الحديث^(٦)، وقال ابن عدي^(٧): وللحارث الأعور عن علي، وهو أكثر رواياته عن علي، وروى عن ابن مسعود القليل وعامة ما يرويه عنهما غير محفوظ، وقال النووي^(٨): متفق على ضعفه، قال الذهبي: كان فقهياً كثير العلم على لين في حديثه^(٩)، وقال: وأما قول: الحارث الأعور كذاب كما قال الشعبي فمحمول على أنه عني بالكذب الخطأ لا التعمد، وإلا فلماذا يروي عنه ويعتقده بتعمد الكذب في الذين... ثم إن أرباب السنن والنسائي مع تعنته في الرجال احتجوا بالحارث والجمهور على توهين أمره، وهو ممن عندي وقفة في الاحتجاج به^(١٠)، وقال: وقد استوفيت ترجمة الحارث الأعور في الميزان، وأنا متحير فيه^(١١)، قلت: قال في الميزان: من كبار علماء الشيعة، على ضعف فيه^(١٢)، وفي الكاشف شيعي لين^(١٣).

قال الحافظ في التهذيب معلقاً: لم يحتج به النسائي وإنما أخرج له في السنن حديثاً واحداً مقروناً بابن ميسرة، وآخر في اليوم والليلة متابعة، هذا جميع ماله عنده.

(١) الجرح والتعديل، ٧٨/٣.

(٢) المصدر نفسه، ٧٨/٣.

(٣) ابن عدي، الكامل، ١٨٦/٢.

(٤) ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، بيروت، دار صادر، د. ط، د. ت، ١٦٨/٦.

(٥) المجروحين، ٢٢٢/١.

(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١٧٠/٢.

(٧) الكامل: ١٨٦/٢.

(٨) شرح النووي على مسلم، ٩٨/١.

(٩) الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١٤١٣هـ، ١٥٣/٤.

(١٠) سير أعلام النبلاء، ١٥٣/٤.

(١١) سير أعلام النبلاء، ١٥٥/٤.

(١٢) ميزان الاعتدال، ١٧٠/٢.

(١٣) الذهبي، محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق محمد عوامة، جدة، دار القبلة

للتقافة الإسلامية، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ٣٠٣/١.

- وَذَكَرَ عَنِ الْحَافِظِ الْمُنْذِرِيِّ أَنَّ ابْنَ حَبَانَ احْتَجَّ بِهِ فِي صَحِيحِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَلَمْ أَرْ ذَلِكَ، لِأَنَّ ابْنَ حَبَانَ أَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ^(١). بِنَ مَرَّةٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيِّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَالْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيِّ هَذَا هُوَ عِنْدَ ابْنِ حَبَانَ رَجُلٌ ثِقَةٌ غَيْرُ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ كَذَا فِي الثَّقَاتِ، وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ هَذَا لَيْسَ بِصَوَابٍ^(٢).

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: قَدْ سَمِعَ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ لَيْسَ بِهِ بِأَسَ^(٣)، وَعَنْهُ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ حَالِ الْحَارِثِ فِي عَلِيٍّ، قَالَ: ثِقَةٌ. قَالَ عَثْمَانُ الدُّورِيُّ: لَيْسَ يَتَابَعُ عَلَيْهِ^(٤). وَقَالَ: مَا زَالَ الْمُحَدِّثُونَ يَقْبَلُونَ حَدِيثَهُ^(٥).

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِهِ بِأَسَ^(٦)، قَالَ الشَّعْبِيُّ: لَقَدْ رَأَيْتُ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ يَسْأَلَانِ الْحَارِثَ الْأَعْوَرَ عَنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ^(٧)، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الْمَصْرِيُّ: الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ ثِقَةٌ، مَا أَحْفَظُهُ وَمَا أَحْسَنَ مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَأَتْنَى عَلَيْهِ، وَقِيلَ لَهُ: فَقَدْ قَالَ الشَّعْبِيُّ كَانَ يَكْذِبُ، قَالَ: لَمْ يَكُنْ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ إِنَّمَا كَانَ يَكْذِبُ فِي رَأْيِهِ^(٨)، وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: كُنْتُ اخْتَلَفْتُ إِلَيْهِ أَتَعَلَّمَ الْحِسَابَ، كَانَ أَحْسَبَ النَّاسِ^(٩)، وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: أَدْرَكْتُ الْكَوْفَةَ وَهُمْ يَقْدُمُونَ خَمْسَةَ، مِنْ بَدَأَ بِالْحَارِثِ الْأَعْوَرَ ثَنَى بِعَبِيدَةَ، وَمَنْ بَدَأَ بِعَبِيدَةَ ثَنَى بِالْحَارِثِ...^(١٠) وَقَالَ: كَانَ أَصْحَابُ ابْنِ مَسْعُودٍ خَمْسَةَ يُوْخِذُ عَنْهُمْ أَدْرَكْتُ أَرْبَعَةَ، وَفَاتَنِي الْحَارِثُ وَلَمْ أَرَهُ وَكَانَ يُفَضِّلُ عَلَيْهِمْ^(١١)، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي دَاوُدَ: كَانَ الْحَارِثُ أَفْقَهُ النَّاسِ، وَأَفْرَضَ النَّاسِ، وَأَحْسَنَ النَّاسِ تَعَلَّمَ الْفَرَائِضَ مِنْ عَلِيٍّ^(١٢)، وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ: سَمِعَ الْحَارِثَ الْأَعْوَرَ مِنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ^(١٣)، وَقَالَ شُعْبَةُ^(١٤)

(١) كَذَا الصَّوَابُ فِي الْمَطْبُوعِ عَمْرُو، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ ابْنِ حَبَانَ، الثَّقَاتُ، ٤٢/٥، فَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ.

(٢) تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ: ٤١٢/١.

(٣) ابْنُ عَدِيٍّ، الْكَامِلُ: ١٨٦/٢.

(٤) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ، ١٨٦/٢، وَسُؤَالَاتُ الدُّورِيِّ لِابْنِ مَعِينٍ، ٣٦/٣.

(٥) ابْنُ حَجَرٍ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ٤١١/١.

(٦) الذَّهَبِيُّ، مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ: ١٧١/١٢.

(٧) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: ٧٨/٣.

(٨) ابْنُ شَاهِينَ، تَارِيخُ أَسْمَاءِ الثَّقَاتِ، ص ٧١.

(٩) ابْنُ عَدِيٍّ، الْكَامِلُ، ١٨٦/٢.

(١٠) الْكَامِلُ، ١٨٦/٢.

(١١) مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ: ١٧٣/٢.

(١٢) الْكَامِلُ، ١٨٦/٢.

(١٣) الْمَجْرُوحِينَ، ٢٢٢/١.

وأبو داود^(٢) والعجلي^(٣) وغيرهم لم يسمع أبو إسحاق من الحارث الأعور إلا أربعة أحاديث وزاد العجلي وسائر ذلك كتاب أخذه^(٤) وكذا قال ابن نمير^(٥).

وقال ابن شاهين: بعد أن نقل كلام الشعبي في الحارث: وفي هذا الكلام من الشعبي نظر لأنه قد روى هو أنه رأى الحسن والحسين يسألان الحارث عن حديث علي وهذا يدل على أن الحارث صحيح الرواية عن علي ولولا ذلك لما كان الحسن والحسين مع علمهما وفضلهما يسألان الحارث لأنه كان وقت الحارث من هو أرفع من الحارث من أصحاب علي فدل سؤالهما للحارث على صحة روايته، ومع ذلك فقد قال يحيى بن معين ما زال المحدثون يقبلون حديثه وهذا من قول يحيى بن معين الإمام في هذا الشأن زيادة لقبول حديث الحارث وثقته...^(٦).

وقد جهدت في الوقوف على هذه الأحاديث الأربعة فلم أستطع، غير أنني أجد بعض النقد أحياناً يُعِلُّ بعض أحاديثه بقوله وهذا الحديث لم يسمعه أبو إسحاق من الحارث، والله أعلم.

الخلاصة:

الكلام في الحارث من جانبين:

الأول: عدالته، والثاني: ضبطه.

أما العدالة: فالطعن فيها ثابت، فالكلام في كذبه تجاذبه طرفان هل هو في الدين أو في رأيه وبدعته، ولم يدافع عنه أحد خارج هذين الاحتمالين، ولكن من قال كذب في دينه ترك حديثه، ومن قال في رأيه لم يترك حديثه لأنه حمل معنى الكذب على ما كان عائداً لبدعته، وهذا تأويل الذهبي حيث قال: وكلام الشعبي محمول على الخطأ لا التعمد وإلا

(١) البخاري، التاريخ الصغير، ١/١٥٦.

(٢) أبو داود، سليمان بن الأشعث، رسالة أبي داود لأهل مكة، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط ١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ص ٥٠.

(٣) ابن الكيال، محمد بن أحمد، الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، تحقيق حدي السلفي، الكويت، دار العلم، د. ط، د. ت، ١/٦٦.

(٤) ميزان الاعتدال، ٢/١٧٠.

(٥) ابن الجوزي الضعفاء والمتروكين، ١/١٨١.

(٦) ابن شاهين، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، تحقيق حماد الأنصاري، أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٩٩٩م، ص ٥٤.

فلماذا يروي عنه ويعتقده بتعمد الكذب بالذّين... أو تصريح أحمد بن صالح المصري حيث قال: كذبه في رأيه لا روايته.

أما الضبط: فقد ضعفه غير واحد من النقاد، وقال ابن عدي وقد سبر حديثه عامة ما يرويه غير محفوظ، والترمذي مع إخراج له فقد بين غرابته وضعفه في الأغلب الأعم.

وقد أطلق القول بثقته ابن معين وأحمد بن صالح.

وقد نص ابن معين على أنه ثقة في علي، وثقة كذلك أحمد بن صالح المصري في روايته عن علي إلا أنهما لا يتابعان على ذلك على إطلاقه، ووثق في ابن مسعود كما أشار إليه ابن سيرين وابن معين.

وأولى الأقوال فيما يتضح لي أن يقال: مقبول في علي، وله مكانة فيه حيث وصلت معرفته فيه درجة أن يسأله الحسن والحسين عن حديث أبيهما وقدمه أهل الكوفة فيه وفي ابن مسعود ويضاف إلى ذلك توثيقه فيما روى عن علي في باب الفرائض خاصة فقد بين بأنه تعلمها من علي عليه السلام حتى قيل فيه بعد: أفرض الناس، ويصدق ذلك كله أن أصحاب السنن الأربعة أخرجوا له نحواً من أربعة وأربعين حديثاً فهذه تشهد له عليه كما سيأتي والله أعلم.

قلت: وقبل دراسة أحاديث الحارث في الكتب الستة يجدر بيان حال أبي إسحاق وروايته عن الحارث حيث إن أغلب ما روي عن الحارث كان من طريقه.

أما أبو إسحاق فهو عمرو بن عبدالله الهمداني، السبيعي، ثقة مكثراً عابداً، من الثالثة^(١). كان يشبه بالزهري في كثرة الرواية واتساعه في الرجال^(٢) ولد سنة (٣٣هـ) وتوفي (١٢٧هـ)^(٣) وقد وصف بالتدليس، وذكر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين^(٤).

وهذه الطبقة لم يحتاج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثه مطلقاً، ومنهم من قبله^(٥). قلت: وهو وإن ذكر في الثالثة إلا أنه ينطبق عليه وصف الثانية وهو من احتمال الأئمة تدليسه لإمامته وكثرة روايته ولا شك أن أبا إسحاق منهم.

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٢٣، ت ٥٠٦٥.

(٢) الجرح والتعديل، ٦/ ٢٤٢.

(٣) الربيعي، محمد بن عبدالله، مولد العلماء ووفياتهم، الرياض، دار العاصمة، ط ١، ١٤١٠هـ ص ١٢١.

(٤) العلاني، جامع التحصيل، ص ١٠٨.

(٥) ابن حجر، طبقات المدلسين، ص ١٣.

ومن احتج بعننة أبي إسحاق البخاري ومسلم في صحيحهما، حيث أخرجوا من أحاديثه التي رواها بالعننة مئة وستين حديثاً من أصل مئتين وسبعة وثلاثين حديثاً أخرجها له^(١).

وقد اختلف العلماء في اختلاطه، وأنكر الذهبي ذلك وقال: إنما شاخ ونسي^(٢).

وقد أخرج الشيخان في الصحيحين لجماعة من روايتهم عن أبي إسحاق وهم:

- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق.
- وسفيان الثوري.
- وزكريا بن أبي زائدة.
- وأبي الأحوص سلام بن سليم.
- وزهير بن معاوية.
- وشعبة.
- وعمرو بن أبي زائدة.
- ويوسف بن أبي إسحاق.
- ... وغيرهم.

قلت: قد شارك أصحاب السنن الأربعة البخاري ومسلماً في الإخراج عن هؤلاء الرواة عن أبي إسحاق، وزاد الترمذي وابن ماجه رواية شريك بن عبدالله عن أبي إسحاق وشريك قديم السماع من أبي إسحاق^(٣). وتفرد الترمذي بإخراجه رواية ابن عيينة عن أبي إسحاق.

وقد اقتصر ابن الصلاح على ابن عيينة فيمن روى عن أبي إسحاق بعد اختلاطه^(٤). قلت: هذا على قول من قال إنه اختلط.

وبعد بيان حال أبي إسحاق أفق مع قول شعبة ومن تابعه: لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث. فقد جاء عن عيسى بن يونس قال: قال شعبة بن الحجاج: أشعرت أن جدك لم يسمع من الحارث الأعور إلا أربعة أحاديث؟ أنا سألته عن ذلك فقال لي^(٥)، زاد أبو داود: ليس فيها مسند واحد^(٦)، وزاد ابن نمير: والباقية إنما أخذها من كتابه^(٧).

وبدراسة القرائن المحيطة بهذا القول تبين لي من صنع النقاد أن هذا القول اجتهد بحسب تتبع كل ناقد، وبيان ذلك من وجهين:

(١) انظر: مثلاً: البخاري، الصحيح، ح ١٢٦، ٢٣٧، ٣٩٠، ٤٩٨، ٧٧٨، ...، مسلم، الصحيح، ح ١٣، ٣٠، ٢١٣، ٢٢١، ٣٢٧، ...

(٢) الكواكب النيرات، ص ٦٦.

(٣) الجرح والتعديل، ٢/ ٣٣٠.

(٤) الكواكب النيرات، ص ٦٦.

(٥) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل، ص ٤٨.

(٦) رسالة أبي داود لأهل مكة، ص ٤٩.

(٧) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ١/ ١٨١.

الأول: عبارات للنقاد تفيد ذلك وهي:

١. قال الإمام أحمد: "حدثنا سفيان قال: دخلت عليه -أي على أبي إسحاق- وإذا هو في قبة تركية ومسجد على بابها وهو في المسجد، فقلت: كيف أنت يا أبا إسحاق؟ قال: مثل الذي أصابه الفالج لا تنفعه يد ولا رجل. قلت له: سمعت يا أبا إسحاق من الحارث؟ فقال لي يوسف: هو قد رأى علياً فكيف لم يسمع من الحارث!! قلت: يا أبا إسحاق رأيت علياً؟ قال: نعم^(١)."

وقال الإمام أحمد: سمعت أبا بكر بن عياش يقول: قل ما سمع أبو إسحاق من الحارث ثلاثة أحاديث^(٢).

وقال أيضاً: ويقولون إن أبا إسحاق لم يسمع من الحارث إلا ثلاثة أو أربعة أحاديث^(٣). فهذا القول يدل على ثبوت سماع أبي إسحاق من الحارث، وإن لم يحدد حجم هذا السماع لكن في جواب يوسف ما يوحى بأنه سمع منه أكثر من أربعة أحاديث ولا يمتنع ذلك فالمعاصرة واللقبي ثابتان، والمسوغ للحرص على رواية الحارث موجود وهو اختصاصه بالرواية عن علي عليه السلام كما بين ذلك ابن شاهين حتى إنه صحح رواية الحارث عن علي، وإيراد الإمام أحمد لقول شعبة بلفظ (ويقولون) مشعر بتضعيفه.

ولحوه ابن أبي حاتم فأورد عبارة شعبة بصيغة التمریض كذلك حيث قال: "ويقال إن أبا إسحاق لم يسمع..."^(٤) فيظهر من عبارته أنه لم يرتض هذا القول.

ولحوهما عبارة الذهبي حيث قال: "وقد جاء أن أبا إسحاق سمع من الحارث أحاديث وباقي ذلك مرسل"^(٥).

أما الجوزجاني فقال: "ألشائع في أهل الحديث أن أبا إسحاق لم يسمع من الحارث الأعور إلا ثلاثة أو أربعة أحاديث، سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان أبو إسحاق تزوج امرأة الحارث فوقع حديثه إليه ويقولون لم يسمع من الحارث إلا ثلاثة أو أربعة أحاديث"^(٦).

(١) علل الإمام أحمد، ١/٤٤٦، ومسنَد ابن الجعد، ص ٧٤.

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص ٣٨٤.

(٣) الجوزجاني، أحوال الرجال، ص ٤٣.

(٤) العراقي، تحفة التحصيل، ص ٢٤٥.

(٥) سير أعلام النبلاء، ٤/١٥٢.

(٦) أحوال الرجال، ص ٤٣.

والإمام أحمد مع قوله هذا يروي في مسنده عن أبي إسحاق عن الحارث نحواً من خمسة وثلاثين حديثاً^(١).

ومعلوم أنه ليس كل ما شاع دقيق.

أما الأمر الثاني فهو الواقع التطبيقي لصنيع النقاد وذلك

أ. أن الدارقطني روى في سننه^(٢) نحواً من عشرين حديثاً من رواية أبي إسحاق عن الحارث. ولم يعمل آياً منها بعدم سماع أبي إسحاق من الحارث بل لم يتعرض لذلك أصلاً. وفي علقه^(٣) سئل عن نحو من ثلاثين حديثاً من أحاديث أبي إسحاق عن الحارث ولم يذكر مسألة السماع، وهذا يظهر عدم اعتماد الدارقطني لهذه المقولة.

والبزار في مسنده المعلق^(٤) يخرج نحواً من عشرين حديثاً من رواية أبي إسحاق عن الحارث ولم يعمل آياً منها بعدم السماع، ولا يضعف آياً منها بالحارث الأعور.

ب. والترمذي يخرج أحاديث أبي إسحاق عن الحارث في جامعه ويضعف بعضها بقوله والحارث يُضعف عند أهل الحديث^(٥)، إلا أنه لم يتعرض لمسألة السماع قط.

ج. أن البخاري لما سأل الترمذي عن حديث يرويه أبو إسحاق: مرة عن الحارث ومرة عن عاصم قال: كلاهما عندي صحيح يحتمل أن يكون سمع منهما جميعاً^(٦).

• أما قول أبي داود: ليس فيها مسند واحد.

فعلق عليه الشيخ أبو غدة بقوله: وقال أبو داود في كتاب الصلاة من سننه في باب النهي عن التلقين بعدما أخرج حديث أبي إسحاق عن الحارث عن علي مرفوعاً يا علي لا تفتح على الإمام في الصلاة قال ما نصه: أبو إسحاق لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها، وهذا يدل على أن فيما سمع أبو إسحاق عن الحارث ما هو مسند مرفوع أيضاً وإلا لا وجه لهذا النفي، فقوله هنا: إنه ليس في تلك الأحاديث الأربعة حديث مسند فيه نظر^(٧).

(١) انظر: المسند، ٨٧/١، ١٠٤، ١٢١، ...

(٢) انظر: السنن، ٤٠٠/١، ٤٢٠، ٩٢/٢، ٩٨.

(٣) انظر: الملل، ١٤٠، ١٤٨، ١٥٤١، ١٥٥، ١٦١، ...

(٤) انظر: المسند، ٧٣/٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ...

(٥) انظر: الجامع، ٧٢/٢، ٣٢٣، ٤١٠، ...

(٦) الترمذي، الجامع، ١٦/٣، ح ٦٢٠.

(٧) تعليق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة على رسالة أبي داود لأهل مكة، ص ٤٩.

قلت: وفي شرح علل الترمذي أن أبا داود قالها في الأحاديث الأربعة التي سمعها الحكم ابن عتيبة من مقسم بن بجير^(١).

• وقول ابن غير والباقي إنما أخذها من كتابه: يعني أنها وجادة، وكونها كذلك لا يقتضي تمام الانقطاع فإن الوجادة وإن كانت من باب المنقطع إلا أن فيها شوب اتصال، وأما عن العمل بها فعن الشافعي ونظار أصحابه، وقطع بعض المحققين الشافعيين بوجوب العمل بها عند حصول الثقة^(٢).

فعلى هذا ومع العلم بأن مثل هذه الأقوال -التي ينص فيها أن هذا الراوي لم يسمع من شيخه إلا عدداً معيناً- هي بحسب ما يتيسر لصاحبها من التتبع والاستقراء وقد يرتضيها ناقد ولا يعمل بها آخر^(٣)، فهذا البخاري لما قال له الترمذي: يقولون لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث قال: ربح ليس بشيء. لقد عدت له أحاديث كثيرة لحواً من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها حدثنا مجاهد^(٤).

كما أنه ثبت تشدد شعبة في تحري السماع حتى شدد عليه بعض النقاد فأفسد عليه حديثاً كما كان من حميد الطويل حين سأله شعبة عن حديث لأنس فقال له: أنت سمعته من أنس. قال: فيما أحسب. فقال شعبة: لا أريده، فلما ذهب قال حميد: سمعته من أنس كذا وكذا مرة ولكن أحببت أن أفسده عليه^(٥).

وفي رواية: شدد عليّ فأحببت أن أشدد عليه^(٦)، ولعله حصل له مع أبي إسحاق ما حصل له مع حميد، يقوى هذا الاحتمال أن شعبة قال: أنا سألتك عن ذلك فقال لي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنه لم ينص على هذه الأحاديث الأربعة كما هو الحال في غيره، والله أعلم.

وأبو^(٧) وتعاصراً زمنياً طويلاً في الكوفة.

(١) شرح علل الترمذي، ص ٣٨٤.

(٢) السيوطي، تدريب الراوي، ٢/ ٥٩-٦٠.

(٣) انظر: هذه المسألة في شرح علل الترمذي، ص ٣٨١-٣٨٨.

(٤) علل الترمذي الكبير، ص ٣٨٨.

(٥) ابن الجعد، مسند ابن الجعد، ص ١٩.

(٦) ابن عدي، الكامل، ٢/ ٢٦٨.

(٧) تهذيب التهذيب: ١/ ٤١٢.

فعلى هذا كل ما رواه أبو إسحاق عن الحارث وصح الطريق إليه ولم يعمل إلا بكونه من رواية الحارث فلاني أحسنه خاصة مع وجود متابعات وشواهد له، والله ولي التوفيق.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

أخرج أحاديث الحارث أصحاب السنن الأربعة فقط

أولاً: مرويَات الحارث بن عبد الله الأعور عند الترمذي:

روى له الترمذي واحداً وعشرين حديثاً.

الحديث الأول: ذكره تعليقاً متابعاً في أبواب الطهارة، باب ما جاء في وضوء النبي ﷺ

كيف كان؟.

قال: حَدَّثَنَا هُنَادٌ وَقُتَيْبَةُ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي حَيَّةَ قَالَ: (رَأَيْتُ عَلِيًّا تَوَضَّأَ فَعَسَلَ كَفَّيْهِ حَتَّى أَتَقَاهُمَا ثُمَّ مَضْمَضَ ثَلَاثًا وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ قَامَ فَأَخَذَ فَضْلَ طَهُورِهِ فَشَرِبَهُ وَهُوَ قَائِمٌ ثُمَّ قَالَ أَحَبِّتُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ كَانَ طَهُورُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَالرَّبِيعِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ وَعَائِشَةَ رَضَوْنَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهْنَادٌ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ ذَكَرَ عَنْ عَلِيٍّ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي حَيَّةَ إِلَّا أَنَّ عَبْدَ خَيْرٍ قَالَ: (كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ طَهُورِهِ أَخَذَ مِنْ فَضْلِ طَهُورِهِ يَكْفُو فَشَرِبَهُ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى حَدِيثُ عَلِيٍّ رَوَاهُ أَبُو إِسْحَقَ الْهَمْدَانِيُّ عَنْ أَبِي حَيَّةَ وَعَبْدِ خَيْرٍ وَالْحَارِثُ عَنْ عَلِيٍّ وَقَدْ رَوَاهُ زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حَدِيثُ الْوُضُوءِ بِطَوِيلِهِ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قَالَ وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ فَأَخْطَأَ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ فَقَالَ مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ وَرَوَى عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ وَرَوَى عَنْهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ عُرْفُطَةَ مِثْلُ رِوَايَةِ شُعْبَةَ وَالصَّحِيحُ خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ^(١).

(١) الترمذي، الجامع، ٦٧/١، ح ٤٨، والنسائي في المجتبى، ٧١/١، ح ٩، وأبو داود في السنن، ٢٩/١، ح ١١٦.

وأخرجه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْخَارِثِ قَالَ: (دَعَا عَلِيٌّ بِمَاءٍ فَغَسَلَ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا الْإِنَاءَ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَنَعَ)^(١).

أما حديث خالد بن علقمة عن عبد خير قال: أتينا علي بن أبي طالب به بنحوه، أخرجه أبو داود^(٢) والنسائي^(٣) بسند صحيح.

أقول: فحديث أبي حية وحديث عبد خير الصحيحان متابعان لحديث الخارث الأعور فيكون هذا من حسان حديث الأعور والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في كراهية الإقعاء^(٤) في السجود، لم يخرج في الباب غيره، وأشار إلى شواهد له.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْخَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَا عَلِيُّ أَحِبُّ لَكَ مَا أَحِبُّ لِنَفْسِي وَأَكْرَهُ لَكَ مَا أَكْرَهُ لِنَفْسِي لَا تُفْعِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ)

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْخَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ وَقَدْ ضَعَّفَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْخَارِثَ الْأَعْوَرَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ الْإِقعَاءَ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَسِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ^(٥).

ورواه ابن ماجه من طريق علي بن محمد، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق به بمثله مختصراً^(٦).

ومن طريق محمد بن ثواب، حدثنا أبو نعيم النخعي، عن أبي مالك، عن عاصم ابن كليب، عن أبيه عن أبي موسى وأبي إسحاق به بنحوه^(٧)، وفيه أبو مالك وهو النخعي متروك^(٨).

(١) السنن، ١/١٣٩، ح ٣٩٦.

(٢) السنن، ١/٢٨، ح ١١١.

(٣) المجتبى، ١/٦٨، ح ٩٢.

(٤) الإقعاء، هو جلوس الرجل على أليته ناصباً فخذيه مثل إقعاء الكلب والسبع ومعناه في الحديث أن يضع أليته على عقيبتيه بين السجدةين. ابن سلام، غريب الحديث، ١/٢١٠.

(٥) الجامع ٢/٧٢، ح ٢٨٢.

(٦) السنن ١/٢٨٩، ح ٨٩٤.

(٧) المصدر نفسه، ١/٢٨٩، ح ٨٩٥.

(٨) تقريب التهذيب، ص ٦٧٠، ت ٨٣٣٧.

الحديث الثالث: أخرجه في أبواب الصلاة، باب ما جاء في الوتر، ولم يخرج في الباب غيره وأشار إلى شواهد بقوله وفي الباب.

قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي أَيُّوبَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَيُرْوَى أَيْضًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَكَذَا رَوَى بَعْضُهُمْ فَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ أَبِي وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى عَنْ أَبِي.

قلت: له متابع من حديث شريك عن مسلم بن عبد الرحمن، قال: نا زاذان قال: (كان علي يوتر بثلاث إذا جاء نصر الله والفتح وإنا أنزلناه في ليلة القدر، وقل هو الله أحد)^(٤). وهو سند حسن.

الحديث الرابع: أخرجه في أبواب الصلاة باب: ما جاء في المشي يوم العيد، أخرجه وحده في الباب.

(٤) ابن الجعد، علي بن الجعد، المسند، تحقيق عامر حيدر، بيروت، مؤسسة نادر، ط ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ١/ ٣٤٨، ج ٢٤٠٠.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الْفَزَارِيُّ حَدَّثَنَا شَرِيكَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: (مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا وَأَنْ تَأْكُلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ). قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَجِيبُونَ أَنْ يَخْرُجَ الرَّجُلُ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا وَأَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ لِصَلَاةِ الْفِطْرِ قَالَ أَبُو عِيْسَى وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَرْكَبَ إِلَّا مِنْ عُدْرٍ^(١).

وأخرجه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: (إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى الْعِيدِ)^(٢).

وعلق ابن المنير على تبويب البخاري بقوله: باب: المشي والركوب إلى العيد... ولعله أشار بذلك إلى تضعيف ما ورد في النذب إلى المشي ففي الترمذي عن علي... وفي ابن ماجه عن سعد القرظي... وفيه عن أبي رافع نحوه وأسانيد الثلاثة ضعاف^(٣).

وقال المباركفوري: والحديث وإن كان ضعيفاً ففي الباب أحاديث ضعاف أخرى تؤيده^(٤).

وقال العراقي عنه: وهذا - أي حديث الحارث عن علي - أمثل من حديث ابن عمر وسعد القرظي^(٥).

فيكون هذا الحديث كذلك من حسن حديث الحارث الأعور عن علي، ولم ينص أحد أنه مما لم يسمعه أبو إسحاق منه، وتحسين الترمذي له لشواهد التي منها حديث ابن عمر وعمار بن سعد أبي رافع عند ابن ماجه^(٦)، وإن كانت أسانيدهما ضعيفة لكن ضعفها غير شديد يمكن تحسين المتن معه.

الحديث الخامس: ذكره تعليقاً متابعة، باب: ما جاء في زكاة الذهب والورق.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي الشَّوَّازِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ غَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (قَدْ عَفَوْتُ عَنْ صَدَقَةِ

(١) الترمذي، الجامع، ٤١٠/٢، ح ٥٣٠.

(٢) السنن، ٤١١/، ح ١٢٩٦.

(٣) فتح الباري، ٤٥١/٢.

(٤) المباركفوري، محمد عبد الرحمن، تحفة الأحوذ في شرح سنن الترمذي، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط.

د.ت، ٥٧/٣.

(٥) المصدر نفسه، ٥٨/٣.

(٦) السنن، ٤١١/١، ح ١٢٩٥ - ١٢٩٧.

الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرُّقَّةِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا وَدِرْهَمًا وَلَيْسَ فِي تِسْعِينَ وَمِائَةِ شَيْءٍ
فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ) وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْأَعْمَشُ وَأَبُو عَوَانَةَ وَغَيْرُهُمَا عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ
عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ
الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ كِلَاهُمَا عِنْدِي صَحِيحٌ
عَنْ أَبِي إِسْحَقَ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ رُويَ عَنْهُمَا جَمِيعًا^(١).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَلِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ
عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ وَعَنِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ زُهَيْرٌ أَحْسَبُهُ عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَنَّهُ قَالَ هَاتُوا رُبْعَ الْعُشُورِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا) ... مطولاً
وذكر فيه زكاة الأنعام ... ثم قال حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي جَرِيرُ
بْنُ حَازِمٍ وَسَمِعَ آخَرَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ وَالْحَارِثِ الْأَعْوَرِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَحْوِ حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ، وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ (فَإِذَا
كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الْخَوَلُ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ يَغْنِي فِي
الدَّهَبِ حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا فَإِذَا كَانَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا وَحَالَ عَلَيْهَا الْخَوَلُ فَفِيهَا
نِصْفُ دِينَارٍ فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ)

قَالَ فَلَا أَذْرِي أَغْلِي يَقُولُ (فَبِحِسَابِ ذَلِكَ) أَوْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
(وَلَيْسَ فِي مَالِ زَكَاةٍ حَتَّى يَخُولَ عَلَيْهِ الْخَوَلُ) إِلَّا أَنَّ جَرِيرًا قَالَ ابْنُ وَهْبٍ يَزِيدُ فِي الْحَدِيثِ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ فِي مَالِ زَكَاةٍ حَتَّى يَخُولَ عَلَيْهِ الْخَوَلُ.

ثم أَخْرَجَهُ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ
عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. بِنَحْوِ
حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ كَمَا قَالَ أَبُو عَوَانَةَ وَرَوَاهُ
سُفْيَانُ أَبُو مُعَاوِيَةَ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَرَوَى حَدِيثَ الثَّقَلِيِّ شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ وَغَيْرُهُمَا عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَاصِمِ
عَنْ عَلِيٍّ لَمْ يَرْفَعُوهُ أَوْ قَفُوهُ عَلَى عَلِيٍّ^(٢).

(١) التِّرْمِذِيُّ، الْجَامِعُ، ١٦/٣، ح ٦٢٠.

(٢) أَبُو دَاوُدَ، السُّنَنِ، ١٠١/٢، ح ١٥٧٤-١٥٧٥.

وأخرجه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنِّي قَدْ عَقَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ وَلَكِنْ هَائِثُوا رُبْعَ الْعُشْرِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ ذِرْهَمًا ذِرْهَمًا) ومن طريق سهل ابن أبي سهل حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (تَجَوَّزْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ) (١).

قال الحافظ في الفتح تعليقاً على تبويب البخاري ليس على المسلم في فرسه صدقة: لعل البخاري أشار إلى حديث علي مرفوعاً... أخرجه أبو داود وغيره وإسناده حسن (٢).

قلت: المراد طريق عاصم بن ضمرة والحارث لأنهما يقوي كل منهما الآخر، لكن لا يتابع على ذلك علة عاصم رفع قول علي وعاصم مختلف فيه قال الدارقطني في العلل عن طريق عاصم والحارث عن علي: ويشبه أن يكون القولان صحيحين والله أعلم، لكنه قال: الصواب وقفه على علي (٣).

فيكون هذا من حسان حديثه عن علي موقوفاً لا مرفوعاً. والله أعلم.

الحديث السادس: أخرجه في الحج، باب: ما جاء في التغليظ في ترك الحج، أخرجه ليبي

ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَيْبِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ مُسْلِمِ الْبَاهِلِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ الْهَمْدَانِيُّ عَنْ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ مَلَكَ رَاذًا وَرَاحِلَةً تُبْلَغُهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَمْ يَحُجْ فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ

الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا). [آل عمران: ٩٧]

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ وَهَلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَجْهُولٌ وَالْحَارِثُ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ (٤).

قلت هلال بن عبد الله الباهلي مولاهم، متروك (٥). وقد تفرد به، قال الحافظ ابن عدي منكر الحديث ويعرف بهذا الحديث، يرويه عن أبي إسحاق بهذا الإسناد وليس الحديث بمحفوظ (٦).

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٥٧٠ ح ١٧٩٠.

(٢) فتح الباري ٣/ ٢٢٧.

(٣) العلل ٤/ ٧٣.

(٤) الترمذي، الجامع، ٣/ ١٧٦ ح ٨١٢.

(٥) تقريب التهذيب، ص ٥٧٦، ت ٧٣٤٣.

(٦) الكامل، ٧/ ١٢٠.

وأما المتن من حيث هو فغاية ما يقال فيه إنَّ له أصلاً وليس موضوعاً^(١).

فيكون هذا الحديث ضعيفاً بهذا السند والعلّة فيه ليست من الحارث.

الحديث السابع - والثامن والخامس عشر والسادس عشر - في الحج باب: ما جاء في

يوم الحج الأكبر، أخرجه ليبين الخلاف في رفعه ووقفه، وأن الصواب وقفه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ إِسْحَقَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ فَقَالَ: (يَوْمُ النَّحْرِ)^(٢).

ثم أخرجه بعد فقال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: (يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ يَوْمُ النَّحْرِ).

قال أبو عيسى وَلَمْ يَرْفَعْهُ وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ وَرَوَايَةُ ابْنِ عُيَيْنَةَ مَوْقُوفًا أَصَحُّ مِنْ رَوَايَةِ مُحَمَّدِ ابْنِ إِسْحَقَ مَرْفُوعًا هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحَفَاطِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ قَالَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا.

ثم أعادهما بسنديهما ومتنيهما في كتاب التفسير باب: ومن سورة التوبة^(٣).

قلت: وأخرجه الطبري^(٤) بسند حسن عن يحيى بن الجزار، عن علي قوله، وكذا أخرجه عن الحارث عن علي قوله، وعن بعض أصحاب النبي ﷺ من قولهم فيكون هذا الحديث من حسان حديثه عن علي موقوفاً.

الحديث التاسع: أخرجه في النكاح، باب: ما جاء في المَحْلَلِ والمُحْلَلِ لَهُ، أخرجه لبيان علته، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زُبَيْدٍ الْأَيَّامِيُّ حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَا: (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ الْمُجِلَّ وَالْمُحْلَلَّ لَهُ) قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

(١) التلخيص الحبير، ٢/ ٢٢٢.

(٢) الترمذي، الجامع، ٣/ ٢٩١، ح ٩٥٧.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ٢٧٤ ح ٣٠٨٨ و ٣٠٨٩.

(٤) الجامع البيان، ١٠/ ٩٠-٩١.

قَالَ أَبُو عِيْسَى حَدِيثُ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ حَدِيثٌ مَعْلُومٌ وَهَكَذَا رَوَى أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ هُوَ الشَّعْبِيُّ عَنْ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَائِمِ لِأَنَّ مُجَالِدَ بْنَ سَعِيدٍ قَدْ ضَعَفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيٍّ وَهَذَا قَدْ وَهَمَ فِيهِ ابْنُ نُمَيْرٍ وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ وَقَدْ رَوَاهُ مُغِيرَةُ وَابْنُ أَبِي خَالِدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ^(١).

ورواه النسائي قال: أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ قَالَ: (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْلَ الرِّبَا وَمُوكَلَّةُ وَشَاهِدَهُ وَكَاتِبُهُ وَالْوَرَاثِمَةُ وَالْمُؤَثِّمَةُ قَالَ إِلَّا مِنْ دَاءٍ فَقَالَ نَعَمْ وَالْحَالُ وَالْمُحْلَلُ لَهُ وَمَنَاعُ الصَّدَقَةِ وَكَانَ يَنْهَى عَنِ النَّوْحِ وَلَمْ يَقُلْ لَعَنَ).

ورواه من حديث إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَرْثَدَةَ يُحَدِّثُ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ بَنَحُوهُ لَكِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْحَلَلَ وَالْمَحْلَلِ. ورواه من حديث زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ قَالَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ أَتَيْنَا حُصَيْنَ وَمُغِيرَةَ وَابْنَ عَوْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ بِهِ بَنَحُوهُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ (الْمُحْلَلِ وَالْمُحْلَلِ لَهُ)^(٢).

ورواه أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ عَنْ عَامِرٍ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ إِسْمَاعِيلُ وَأَرَاهُ قَدْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلَلِ وَالْمُحْلَلِ لَهُ)

حَدَّثَنَا وَهْبُ ابْنِ بَقِيَّةٍ عَنْ خَالِدٍ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ عَامِرٍ عَنِ الْحَارِثِ الْأَعْمَشِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَرَأَيْنَا أَنَّهُ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ^(٣).

وابن ماجه قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ وَمُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ بِهِ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ^(٤).

(١) الترمذي، الجامع، ٤٢٧/٣، ح ١١١٩.

(٢) المجتبى، ١٤٧/٨، ح ٥١٠٢-٥١٠٤.

(٣) أبو داود، السنن، ٢٢٧/٢، ح ٢٠٧٦.

(٤) السنن ٦٢٢/١، ح ١٩٣٥.

قلت وهو عند البيهقي من طريق قتادة عن عامر الشعبي، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب به بنحوه^(١).

قلت: وإن كان مجالد ضعيفاً فإن إخراج حديثه مقروناً بابن عون وهو ثقة والمتابعان قتادة وإسماعيل بن أبي خالد، تحسن حاله لكن يبقى ضعف الحارث، وهو محتمل لأنه من روايته عن علي وهو صالح في علي ولم ينصر أحد من النقاد أن هذا الحديث لم يسمعه الحارث من علي وله شواهد أشار لها الترمذي فيكون هذا من حسان حديثه والله أعلم.

الحديث العاشر والحادي عشر والثاني عشر: أخرجها في الفرائض، باب ما جاء في ميراث الأخوة من الأم والأب، ولم يخرج في الباب غيرها.

قال: حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّكُمْ تُقْرَأُونَ هَذِهِ الْآيَةَ (مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ لَوْصُونَ بِهَا أَوْ ذَيْنِ) وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالذَّيْنِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ وَإِنَّ أَعْيَانَ بَنِي الْأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَاتِ^(٢)، الرَّجُلُ يَرِثُ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمُّهُ دُونَ أَخِيهِ لِأَبِيهِ).

حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ.

ثم قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: (قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ أَعْيَانَ بَنِي الْأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَاتِ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ وَقَدْ تَكَلَّمْتُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْحَارِثِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٣).

وأخرجه ابن ماجه من طريق علي بن محمد حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ بِهِ بنحوه.

ومن طريق يحيى بن حكيم حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْبُكْرَاوِيُّ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ بِهِ بنحوه^(٤).

(١) البيهقي، السنن الكبرى، ٢٠٧/٧، ح ١٣٩٦١.

(٢) العلات: الأخوة لأب واحد وأمهات شتى. الخطابي، سليمان بن حمد، غريب الحديث ١٦٠/٢.

(٣) الترمذي، الجامع، ٤١٦/٤، ح ٢٠٩٤، و ٤٣٥/٤، ح ٢١٢٢.

(٤) السنن، ٩١٥/٢، ح ٢٧٣٩.

قال البيهقي: أمتناع أهل الحديث عن إثبات هذا لتفرد الحارث الأعور بروايته عن علي عليه السلام والحارث لا يحتج بخبره لطعن الحفاظ فيه^(١).

وقال الحفاظ في الفتح تعليقاً على تبويب البخاري ويذكر أن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الوصية: (هذا طرف من حديث أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من طريق الحارث الأعور عن علي بن أبي طالب... وهو إسناد ضعيف، لكن قال الترمذي أن العمل عليه عند أهل العلم، وكان البخاري اعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه، وإلا فلم تجر عاداته أن يورد الضعيف في مقام الاحتجاج به، وقد أورد في الباب ما يعضده أيضاً)^(٢).

قلت هذا من حسن حديثه، ذلك أنه من حديثه عن علي وهو قوي فيه، ولم يعمل بعدم السماع، وقد شهد النقاد بأخلاقه الفرائض عنه، يضاف إليه اعتضاده بالعمل. الحديث الثالث عشر: أخرجه في الأدب باب في تسميت العاطس، وأخرج له شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ بِالْمَعْرُوفِ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ وَيُجِيبُهُ إِذَا دَعَاهُ وَيُسَمِّئُهُ إِذَا عَطَسَ وَيَعُوذُهُ إِذَا مَرَضَ وَيَتَّبِعُ جَنَازَتَهُ إِذَا مَاتَ وَيُجِيبُ لَهُ مَا يُجِيبُ لِنَفْسِهِ).

وفي الباب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أَيُّوبَ وَالْبَرَاءِ وَأَبِي مَسْعُودٍ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَيْ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ الثَّيْبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي الْحَارِثِ^(٣).

ورواه ابن ماجه بسنده ومثله^(٤).

قلت: له متابع عند أبي يعلى، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد الجوهري، حدثنا يحيى بن نصر بن حاجب، حدثنا هلال بن خباب، عن زاذان، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ نحوه^(٥).

(١) البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة، مكتبة دار الباز د.ط، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٤ م، ٢٦٧/٦، ح ١٣٤١.

(٢) فتح الباري ٣٧٧/٥.

(٣) الترمذي، الجامع، ٨٠/٥، ح ٢٧٣٦.

(٤) السنن، ٤٦١/١، ح ١٤٣٣.

(٥) المسند: ٣٩٣/١، ح ٥٠٩.

وهو سند ضعيف، فيه يحيى بن نصر بن حاجب تكلم فيه أبو حاتم وأبو زرعة^(١)، وروى له ابن عدي أحاديث ثم قال: أرجو أنه لا بأس به^(٢)، وقال ابن حجر: قال ابن عدي يروى له أحاديث حسنة، وأرجو أنه لا بأس به^(٣).

قلت: وهذا من الأحاديث التي رواها له ابن عدي في الكامل، وله شاهد في الصحيحين وابن ماجه^(٤). فيكون هذا من حسان حديثه وهو من رواية أبي الأحوص عن أبي إسحاق ولم يُعلَّ بعدم السماع، والله أعلم.

الحديث الرابع عشر: أخرجه في فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل القرآن، أخرجه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ قَالَ سَمِعْتُ حَمْرَةَ الزِّيَّاتِ عَنْ أَبِي الْمُخْتَارِ الطَّائِي عَنْ ابْنِ أَخِي الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ عَنْ الْحَارِثِ قَالَ مَرَرْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَإِذَا النَّاسُ يَخُوضُونَ فِي الْأَحَادِيثِ فَدَخَلْتُ عَلَى عَلِيٍّ فَقُلْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَلَا تَرَى أَنَّ النَّاسَ قَدْ خَاضُوا فِي الْأَحَادِيثِ قَالَ وَقَدْ فَعَلُوها قُلْتُ نَعَمْ قَالَ أَمَا إِلَيَّ قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (أَلَا إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ فَقُلْتُ مَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ نَبَأُ مَا كَانَ قَبْلَكُمْ وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ وَهُوَ الْفَصْلُ لَيْسَ بِالْهَزْلِ مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللَّهُ...) قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَإِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ وَفِي الْحَارِثِ مَقَالٌ^(٥).

قلت: فيه أبو المختار الطائي^(٦) وابن أخيه الحارث^(٧) مجهولان، وليس له متابعات ولا شواهد، فيكون هذا من الأحاديث الضعيفة وإنما أخرجه الترمذي لبيان ضعفه.

الحديث الخامس عشر والسادس عشر: سبقا في الحديث السابع^(٨)، ولم يخرج في الباب غيره.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٩٣/٩.

(٢) الكامل: ٢٤٦/٧.

(٣) لسان الميزان، ٢٧٨/٦.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ٢٦٢، ح ١٢٤٠، ومسلم، الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد القاهرة، دار أحياء الكتب العربية، د. ط، د. ت، ١٧٠٥/٤، ح ٢١٦٢ وسنن ابن ماجه ٤٦٢/١ ح ١٤٣٥.

(٥) ١٧٢/٥، ح ٢٩٠٦.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب ص ٦٧١ ت ٨٣٤٨.

(٧) المصدر نفسه، ص ٧٠٤، ت ٨٤٩٢.

(٨) انظر: ص ٥٢.

الحديث السابع عشر: أخرجه في الدعوات، باب:

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَلَا أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ إِذَا قُلْتُهُنَّ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ وَإِنْ كُنْتَ مَغْفُورًا لَكَ قَالَ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ قَالَ عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ وَأَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ أَبِيهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِهَا الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ^(١).

قلت: له متابع عند أحمد^(٢) والنسائي^(٣) والحاكم^(٤) من طريق أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي عليه السلام قال: قال لي رسول الله ﷺ بنحوه، قال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

وآخر عند النسائي في الكبرى^(٥) من طريق أبي إسحاق، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن علي بن وهب بنحوه وهو سند حسن، لكن حديث الحارث يبقى ضعيفاً لقول النسائي في الخصائص^(٦) بعد أن أخرج حديث الترمذي أبو إسحاق لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها، وإنما أخرجه لمخالفة الحسين بن واقد لإسرائيل ولعلي بن صالح، والحارث الأعور ليس بذاك في رواية الحديث.

وقال الدارقطني في العلل^(٧): وحديث الحسين بن واقد وهم.

الحديث الثامن عشر: أخرجه في الدعوات، باب: في دعاء المريض، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ
الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا عَادَ مَرِيضًا قَالَ:

(١) الترمذي، الجامع، ٥٢٩/٥، ح ٣٥٠٤.

(٢) أحمد، المسند ١/١٥٨.

(٣) النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق سيد كروي والهنداري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١هـ-١٩٩١م، ٣٩٧/٤، ج ٧٦٧٧.

(٤) الحاكم، المستدرک ١٣٨/٣.

(٥) السنن الكبرى، ٣٩٨/٤ ح ٧٦٧٧

(٦) النسائي، الخصائص، ص ٥٤ ح ٣٠.

(٧) الدار قطني، العنبر، ٩ / ٤.

(اللَّهُمَّ أَذْهِبِ الْبَاسَ رَبُّ النَّاسِ وَاشْفَعْ فَاتَّ الشَّافِي لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ شِفَاءٌ لَا يُغَادِرُ سَقَمًا) قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^(١).

وقال البزار: هذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه^(٢).

فتحسين الترمذي له للشاهد الصحيح من حديث عائشة^(٣) وغيرها، وإلا فسنده ضعيف فالحديث فيه سفيان بن وكيع سقط حديثه بعد أن أدخل فيه ورآقه ما ليس منه ونصح فلم يقبل^(٤).

الحديث التاسع عشر: أخرجه في المناقب، باب: في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، أخرجه شاهداً لأحاديث في الباب.

قال: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ ذَكَرَ دَاوُدُ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْخَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ سَيِّدَا كَهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ مَا خَلَا الثَّيِّبَيْنِ وَالْمُرْسَلَيْنِ لَا تُخَيِّرُهُمَا يَا عَلِيُّ)^(٥).

ورواه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ فِرَاسٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْخَارِثِ بِهِ بِمِثْلِهِ، وزاد: (مَا دَامَا حَيَّيْنِ)^(٦).

قلت: له متابع من طريق الوليد بن محمد الموقري، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن علي بن أبي طالب به بنحوه، أخرجه الترمذي وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه، والوليد بن محمد الموقري يضعف في الحديث، ولم يسمع علي بن الحسين من علي بن أبي طالب وقد روى هذا الحديث عن علي من غير هذا الوجه^(٧).

وله متابع آخر من حديث محمد بن طلحة بن مصرف، عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، عن الشعبي، عن علي، به بنحوه^(٨).

وآخر من طريق مالك بن مغول، عن الشعبي، وأبي إسحاق الكوفي، عن الشعبي، عن علي به بنحوه^(٩).

(١) الترمذي، الجامع، ٥/٥٦١، ح ٣٥٦٥.

(٢) المسند: ٣/٨٠، ح ٨٤٧.

(٣) مسلم، الصحيح، ٤/٧٢٢، ح ٢١٩١.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٤٥، ت ٢٤٥٦.

(٥) الترمذي، الجامع، ٥/٦١١، ح ٣٦٦٩، ومعنى لا تخبرهما يا علي أي قبل إخباري لهما بذلك، ليكون إخباري لهما

أسراً لهما. المناوي، فيض القدير، ١/٨٩.

(٦) السنن، ١/٣٦، ح ٩٥.

(٧) الجامع: ٥/٦١١، ح ٣٦٦٥.

(٨) فضائل الصحابة، ١/٤٤٢، ح ٧٠٨.

عن علي خاصة حتى قال ابن عدي: له عن علي أحاديث باطلة لا يتابعه عليها الثقات والبلاء منه^(١)، فيكون هذا من ضعيف حديث الحارث ولا تنفعه متابعة عاصم. والله أعلم.

خلاصة مرويات الحارث عند الترمذي:

روى الترمذي للحارث الأعور واحداً وعشرين حديثاً بالمكرر جميعها من روايته

عن علي.

- اثنان ذكرهما تعليقاً متابعة.

- وأربعة في باب الشواهد.

- وأربعة أخرجها وحدها في الباب وبين أن العمل عليها.

- وخمسة لبيان الخلاف في رفعها ووقفها عن علي، ورجح وقفها.

- وثلاثة أخرجها وحدها في الباب ونص أنه لا يعرفها إلا من حديث الحارث.

- وثلاث أحاديث لبيان ضعفها.

أتبع اثني عشر حديثاً بالتعليل.

- خمسة عشر حديثاً رواها من طريق أبي إسحاق عنه، اثنان منها أشار إليهما إشارة ولم يروهما بسنديهما.

يُحسَّن من هذه الأحاديث بالمتابعات والشواهد تسعة، منها اثنان موقوفان على علي عليه السلام.

- وخمسة ضعيفة، ثلاثة منها العلة فيها من غيره.

- اثنان لم يسمعهما أبو إسحاق منه، والأخير ضعيف وعلته الحارث.

- وخمسة أحاديث رواها من طريق الشعبي عنه.

وهي من حسان حديثه عن علي، ثلاثة منها في الفرائض.

- وروى حديثاً من طريق ابن أخيه عنه، وهو ضعيف علته ابن أخيه وآخر مجهولان.

ثانياً: مرويات الحارث الأعور عند أبي داود.

روى له أبو داود خمسة أحاديث:

الحديث الأول: أخرج في كتاب الصلاة، باب: النهي عن التلقين، أخرج لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفَرِّيَّابِيُّ عَنْ يُوسُفَ بْنِ أَبِي

إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَا عَلِيُّ لَا تَفْتَحْ عَلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَبُو إِسْحَاقَ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْخَارِثِ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ لَيْسَ هَذَا مِنْهَا ^(١).

ورواه البزار وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروي عن علي إلا من هذا الوجه ^(٢).

قلت: ضعفه الحافظ في التلخيص ^(٣)، وذكر أثراً عن علي في جواز الفتح على الإمام في الصلاة وصححه، وكذا ضعف هذا الحديث المنذري، والخطابي ^(٤)، وقال الصنعاني: ويرد على من يحتج به أن أبا داود ضعفه بعد أن ساقه ^(٥).

وقال الشوكاني: لا ينهض لمعارضة الأحاديث القاضية بمشروعية الفتح ^(٦).

فهو من ضعيف حديثه.

الحديث الثاني: (حديث أنصبة الزكاة)، أخرجه متابعة مقروناً بعاصم بن ضمرة، وقد

سبق عند الترمذي الحديث الخامس ^(٧) وهو من حسن حديثه عن علي موقوفاً.

الحديث الثالث: (حديث العفو عن صدقة الخيل والرقيق)، وهو جزء من الحديث الذي قبله.

الحديث الرابع: (لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ)، سبق عند الترمذي الحديث التاسع ^(٨)

وهو من حسن حديثه وقد أخرجه من طريقين ولم يُعَلِّه، أي سكت عنه.

الحديث الخامس: أخرجه في الأدب، باب: ما يقال عند النوم، أخرجه في باب الشواهد

مقروناً.

قال: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا الْأَخْوَصُ يُعْنِي ابْنَ جَوَّابٍ حَدَّثَنَا

عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْخَارِثِ وَأَبِي مَيْسَرَةَ عَنْ عَلِيٍّ رَجَمَهُ اللَّهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ مَضْجَعِهِ (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ وَكَلِمَاتِكَ

(١) أبو داود، السنن، ٢٣٩/١ ح ٩٠٨.

(٢) البزار، أحمد بن عمرو، مسند البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، بيروت، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم

والحكم، ط ١، ١٤٠٩ هـ - ٢٣٩/١، ح ١٥٤.

(٣) التلخيص الحبير ٢٨٣/١ - ٢٨٤.

(٤) العظيم آبادي، محمد شمس الحق، عون المعبود شرح سنن أبي داود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤١٥ هـ،

١٢٤/٣.

(٥) الصنعاني، محمد بن إسماعيل سبيل السلام شرح بلوغ المرام، تحقيق محمد الخولي، بيروت، دار إحياء التراث

العربي، ط ٤، ١٣٧٩ هـ - ١٣٩/١.

(٦) الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، بيروت، دار الجيل، د. ط، ١٩٧٣ م، ٣٧٣/٢،

ح ٧٠٠ و ٧٠١.

(٧) انظر: ص ٥٠.

(٨) انظر: ص ٥٣.

الثَّامَّةُ مِنْ شَرِّ مَا أَنْتَ آخِذٌ بِتَأْصِيتِهِ اللَّهُمَّ أَنْتَ تَكْشِفُ الْمَغْرَمَ^(١) وَالْمَأْتَمَ اللَّهُمَّ لَا يُهْزَمُ جُنْدُكَ وَلَا يُخْلَفُ وَعَدُّكَ وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ^(٢) (٣).

وكذا رواه النسائي في الكبرى^(٤)، والضياء في المختارة^(٥).

قلت: وأخرجه ابن أبي شيبة^(٦) من حديث عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة مرسلًا عن رسول الله ﷺ.

وحديث علي أعلّه الرازيان برواية ابن أبي شيبة فقالا: وهذا حديث خطأ رواه بعض الحفاظ عن أبي إسحاق عن أبي ميسرة عن النبي ﷺ مرسلًا وهو الصحيح، قال أبو حاتم يروى عمار بن رزيق عن أبي إسحاق عن الحارث وأبي ميسرة عن علي عن النبي ﷺ ثم قال: والأول أشبه؛ لأن عمار بن رزيق سمع من أبي إسحاق بأخرة^(٧).
فيكون هذا من أحاديث الضعيفة.

خلاصة مرويات أبي داود: الخمسة الأحاديث التي رواها أبو داود للحارث الأعور عن علي من رواية أبي إسحاق عنه، ثلاثة من حسن حديثه.

اثنان رواهما عن الحارث مقرونًا بغيره، والثالث يحسن بشواهد

واثنان ضعيفان، أحدهما لم يسمعه أبو إسحاق من الحارث، والآخر علته ليست من الحارث بل من الراوي عن أبي إسحاق عمار بن رزيق خالف أصحاب أبي إسحاق في روايته عن الحارث، وقد سمع من أبي إسحاق بأخرة.

• ملحوظة: قال أبو داود في رسالته: ولعل ليس للحارث الأعور في كتاب السنن إلا حديثاً واحداً وإنما كتبه بأخرة^(٨).

(١) المَغْرَم: أي الدين فيما يكره الله، أو فيما يجوز وعجز عن أدائه. ابن الأثير، النهاية، ٣/٣٦٣.

(٢) الجَدُّ: الحظ. ابن قتيبة، غريب الحديث، ٢/٣٩٤.

(٣) أبو داود، السنن، ٤/٣١٢، ح ٥٠٢٥.

(٤) السنن الكبرى، ٤/٤١٢، ح ٧٧٣٢.

(٥) الضياء القدسي، محمد بن عبد الواحد، الأحاديث المختارة، تحقيق عبد الملك وهيش، مكة المكرمة، مكتبة النهضة

الحديثة، ط ١، ١٤١٠هـ، ٢/٣٢٢، ح ٧٠٠ و ٧٠١.

(٦) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، المصنف، تحقيق كمال الحوت، الرياض، مكتبة الرشيد، ط ١، ١٤٠٩هـ، ٦/٤٠، ح ٢٩٣١٧.

(٧) ابن أبي حاتم، العلال ٢/١٦٥ و ١٨٦.

(٨) رسالة أبي داود لأهل مكة، ص ٥٠.

قلت: أراد بذلك التقليل لا الحصر بدليل استخدام لعل، فالمتأكد منه واحد كتبه عنه بأخره، وإن وجد غيره فنادرًا، والله أعلم.

ثالثاً: مرويات الحارث الأعور عند النسائي

روى له النسائي ثلاثة أحاديث في باب (المتوشمات وذكر الاختلاف على عبدالله بن مره والشعبي في هذا)، وقد تضمن هذا الحديث حديث (لعن الله المحلل والمحلل له) سبق عند الترمذي الحديث التاسع^(١)، ومداره على الحارث وهو من حسن عن علي حديثه، وللمتن شواهد تقويه.

رابعاً: مرويات الحارث الأعور عند ابن ماجه

روى له ابن ماجه سبعة عشر حديثاً.

الحديث الأول: (أبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة)، سبق عن الترمذي الحديث التاسع عشر^(٢)، وهو من حسن حديثه، وأخرجه شاهداً لغيره.

الحديث الثاني: (لو كنت مستخلفاً أحداً من غير مشورة) سبق عند الترمذي الحديث العشرون^(٣)، وهو من ضعيف حديثه، ولم يخرج في الباب غيره.

الحديث الثالث: أخرجه في الطهارة وسنتها، باب: النهي عن الوضوء بفضل المرأة، وأخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَهْلُهُ يَغْتَسِلُونَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ وَلَا يَغْتَسِلُ أَحَدُهُمَا بِفَضْلِ صَاحِبِهِ)^(٤).

رواه البزار وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه^(٥).

قال في المصباح: هذا إسناد ضعيف، الحارث هو الأعور، كذبه ابن المديني وغيره... والمتن في البخاري من حديث ابن عمر، وفي الصحيحين من حديث عائشة^(٦).

(١) انظر: ص ٥٣.

(٢) انظر: ص ٥٨.

(٣) انظر: ص ٥٩.

(٤) ابن ماجه، السنن، ١/١٣٣، ح ٣٧٥.

(٥) البزار المسند: ٣/٨٠، ح ٨٤٦.

(٦) البوصيري، أحمد بن أبي بكر، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق الكشناوي، بيروت، دار العربية، ط ٢،

١٤٠٣هـ / ١/٥٦.

قلت: الجزء الأول في الصحيحين، لكن في صحيح مسلم خلاف الجزء الثاني وهو (أنه ﷺ لا يغتسل بفضل ميمونة)^(١).

فهو من ضعيف حديثه لهذه الزيادة المنكرة ولولاها لكان من حسن حديثه.

الحديث الرابع: أخرجه في الطهارة وسننها، باب: في الرجل يستيقظ من منامه، هل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها؟ أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ قَالَ: (دَعَا عَلِيٌّ بِمَاءٍ فَعَسَلَ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا الْإِنَاءَ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَنَعَ)^(٢).

قلت: له متابع عند النسائي في الكبرى من طريق مسهر بن عبد الملك بن سلع، حدثني أبي، عن عبد خير، عن علي بنحوه مطولاً^(٣).

وفيه مسهر لين الحديث^(٤)، وباقي رجاله محتج بهم، وله شاهد من حديث عائشة، (أن رسول الله ﷺ كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه قبل أن يدخل يده الإناء...)^(٥).

وهو جزء من الحديث الأول عند الترمذي، وهو من حسان حديثه.

الحديث الخامس والسادس: (لا تُقَعِّبَنَّ السُّجْدَتَيْنِ)، سبق عند الترمذي الحديث الثاني^(٦)، وهو من ضعيف حديثه، أخرجهما في باب الشواهد.

الحديث السابع: أخرجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما يكره في الصلاة، لم يخرج في بابه غيره.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَقَ وَإِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تُفَقِّعْ أَصَابِعَكَ وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ)^(٧).

(١) الصحيح، ٢٥٧/١، ح ٣٢٤. وانظر البخاري الصحيح، ص ٧٠-٧١، ح ٢٥٠-٢٥٣، ومسلم، الصحيح،

٢٥٥/١، ح ٣٢٤-٣٢٠.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/١٣٩، ح ٣٩٦.

(٣) السنن الكبرى، ١/٩٩، ح ١٦١.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٣٢، ت ٦٦٦٧.

(٥) مسلم، الصحيح، ١/٢٥٤، ح ٣١٦.

(٦) انظر: ص ٤٧.

(٧) ابن ماجه، السنن، ١/٣١٠، ح ٩٦٥.

رواه البزار وقال: لا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه^(١).

وضعه الخافظ العراقي، ومغلطاي، بالخارث الأعور^(٢). وكذلك الشوكاني إلا أنه قال: وقد تقدم في شرح حديث أبي سعيد ما أخرجه أحمد والطبراني من حديث أنس وهو مما يؤيد حديث علي هذا^(٣).

قلت: فعلى هذا يكون هذا من حسن حديث الخارث عن علي، ولم يعمل بأن أبا إسحاق لم يسمعه منه وقد رواه عن أبي إسحاق أثبت الناس فيه، والخارث قوي في علي كما سبق، والله أعلم.

الحديث الثامن: أخرجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الركعتين قبل الفجر، أخرجه في باب الشواهد.

قال: حَدَّثَنَا الْخَلِيلُ بْنُ عَمْرٍو أَبُو عَمْرٍو حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْخَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ)^(٤).

قال في المصباح: هذا إسناد ضعيف، الخارث هو ابن عبد الله الأعور متفق على ضعفه^(٥)، وكذلك ضعفه الشوكاني في نيل الأوطار، وعده مخالفاً لحديث إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، واعتبر معنى عند الإقامة أي متلبستين بها^(٦)، ولم يفهم ابن ماجه هذا المعنى حيث أخرج هذا الحديث مع أحاديث (أنه ﷺ كان يركع ركعتين خفيفتين قبل الفجر، ثم يقوم لصلاة الفجر) وهي أحاديث صحيحة^(٧)، وعلى هذا يكون هذا الحديث من حسن حديث الخارث عن علي والله أعلم.

الحديث التاسع: (إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُمَشَّى إِلَى الْعِيدِ) سبق عند الترمذي الحديث الرابع^(٨) وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه شاهداً في الباب.

(١) المسند: ٨٤/٣، ح ٨٥٤.

(٢) المناوي، فيض القدير، ٤١٤/٦.

(٣) الشوكاني، نيل الأوطار: ٣٨٢/٢.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٣٦٣/١، ح ١١٤٧.

(٥) مصباح الزجاجة، ١٣٨/١.

(٦) الشوكاني، نيل الأوطار، ١٠٦/٣.

(٧) مسلم، الصحيح، ٥٠٠/١، ح ٢٣.

(٨) انظر: ص ٤٩.

الحديث العاشر: (لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ مِثَّةٌ...)، سبق عند الترمذي الحديث الثالث عشر^(١) وهو من حسان حديثه وكان أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث الحادي عشر والثاني عشر: (إِنِّي قَدْ عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ...) سبقا عن الترمذي الحديث الخامس^(٢)، وهو من حسان حديثه موقوفاً على علي لا مرفوعاً، وقد رواهما مرفوعين، وكان أخرجهما في باب الشواهد.

الحديث الثالث عشر: (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ) سبق عند الترمذي الحديث التاسع^(٣) وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه شاهداً لغيره. الحديث الرابع عشر والخامس عشر: (وَإِنْ أَعْيَانُ بَنِي الْأُمِّ لَيَتَوَارَثُونَ ذُونَ بَنِي الْعَلَاتِ) سبق عند الترمذي الحديث العاشر^(٤)، وهو من حسن حديثه، ولم يخرج في الباب غيره. الحديث السادس عشر والسابع عشر: أخرجهما في الطب، باب: الاستشفاء بالقرآن، أخرجهما شاهدين.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ عُثْبَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكِنْدِيُّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ حَدَّثَنَا سَعَادُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (خَيْرُ الدَّوَاءِ الْقُرْآنُ)^(٥). قد رواه الشهاب بلفظ (الْقُرْآنُ هُوَ الدَّوَاءُ)، عن سعاد بن سليمان، عن أبي إسحاق، به^(٦).

ونقل المناوي عن العامري شارح مسند الشهاب أنه قال: حسن صحيح^(٧). وحسنه العجلوني^(٨).

(١) انظر: ص ٥٥.

(٢) انظر: ص ٥٠.

(٣) انظر: ص ٥٣.

(٤) انظر: ص ٥٤.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١١٥٨/٢، ح ٣٥٠١، و١١٦٩/٢، ح ٣٥٣٣.

(٦) الشهاب، محمد بن سلامة، مسند الشهاب، تحقيق حمدي السلفي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، ٥١/١، ح ٢٨.

(٧) فيض القدير، ٥٣٦/٤.

(٨) العجلوني، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء، تحقيق أحمد القلاش، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٤، ١٤١٥هـ، ١٢٤/٤، ح ١٨٧٠.

وقال في المصباح: هذا إسناد فيه الحارث بن عبد الله الأعور وهو ضعيف، وله شاهد من حديث ابن مسعود، رواه الحاكم^(١) مرفوعاً وموقوفاً.

فيكون هذا الحديث حسناً ووجود الحارث فيه ليس علة لأن الحارث قوي في علي وسعد بن سليمان صدوق^(٢)، والله أعلم.

الخلاصة: روى له ابن ماجه سبعة عشر حديثاً بالمرر

أني عشر حديثاً أخرجه في باب الشواهد.

وخمسة لم يخرج في الباب غيرها.

منها: ثلاثة عشر حديثاً من حديث أبي إسحاق عنه، وأربعة من حديث الشعبي عنه.

• ثمانية من أحاديث أبي إسحاق عنه حسنة بالمتابعات أو الشواهد.

- خمسة ضعيفة اثنان علتها الرفع والصواب وقفهما.

واثنان هو علتها ولم أقف لهما على ما يقريهما.

وواحد نص أبو داود أنه ليس من الأحاديث التي سمعها أبو إسحاق منه.

• وأحاديثه من طريق الشعبي عنه من حسان حديثه.

اثنان منهما في باب الفرائض.

ومعظم هذه الروايات شارك ابن ماجه الترمذي في إخراجها.

خامساً: خلاصة مرويات الحارث الأعور في الكتب الستة.

- خرج للحارث الأعور أصحاب السنن الأربعة على تفاوت بينهم في عدد الأحاديث

كثرة وقلة، ولم يخرج له في الصحيحين شيء.

- وبالمقارنة بينهم نجد الترمذي وابن ماجه أكثر من إخراج حديثه أما أبو داود

والنسائي فيندر إخراجهما لحديثه، ويعود ذلك إلى أن أباد داود والنسائي يضعفان

الحارث أما الترمذي فهو يخرج الصحيح والمعلول وما عليه العمل فانتقى تاره من

أحاديث الحارث، وتارة أخرى أعلّ وبين سبب العلة وثالثة يخرج له في باب المتابعات

والشواهد أو حيث لا يجد في الباب غيره.

- أما ابن ماجه إنما أخرى له حديثه شاهداً أو حيث لا يجد في الباب غيره.

(١) المستدرک، ٦٩/٤.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٣٠، ت ٢٢٢٥.

- بلغ مجموع أحاديثه في السنن الأربعة بالمكرر أربعة وأربعين حديثاً جميعها من روايته عن علي عليه السلام. واحد وعشرون عند الترمذي وخمسة عند أبي داود وواحد عند النسائي، وسبعة عشر عند ابن ماجه.

• يُحسّن منها بالمتابعات والشواهد اثنان وثلاثون حديثاً.

• ثلاثة وعشرون من رواية أبي إسحاق عنه.

- عشرة عند الترمذي.

- تسعة عند ابن ماجه .

- وثلاثة عند أبي داود.

- وواحد عند النسائي.

• وتسعة من رواية الشعبي عنه.

- خمسة عند الترمذي وأربعة عند ابن ماجه.

منهما خمسة في الفرائض: ثلاثة عند الترمذي واثنان عند ابن ماجه.

• واثنان عشر حديثاً ضعيفاً جميعها من رواية أبي إسحاق عن الحارث.

- اثنان لم يسمعهما أبو إسحاق من الحارث، واحد عند الترمذي والآخر عند ابن ماجه.

- وخمسة علتها ليست من الحارث.

- وخمسة لم أقف لها على متابعات أو شواهد تقويها.

المبحث الثالث

الخليل بن مبرّة ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في الخليل.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثالث: الخليل بن مرة ومروياته في الكتب الستة

الخليل بن مرة الضُّبَعي البصري، وقع إلى الشام، ونزل الرِّقَّة، من السابعة، مات سنة مئة

وستين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث، وهو شيخ صالح، بابة بكر بن خنيس...^(١).

وقال أبو زرعة: شيخ صالح^(٢)، وقال البخاري: منكر الحديث^(٣)، وقال في موضع آخر: لا يصح حديثه^(٤)، وقال ابن معين^(٥) والنسائي^(٦): ضعيف، وقال ابن عدي: لم أرَ في حديثه حديثاً منكراً قد جاوز الحد، وهو في جملة من يكتب حديثه، وليس هو متروك الحديث^(٧)، وقال ابن حبان: منكر الحديث عن المشاهير، كثير الرواية عن المجاهيل...^(٨)، وقال الطيالسي خليل بن مرة ضال مُضِل^(٩)، وضعفه الحافظان الذهبي^(١٠) وابن حجر^(١١).

لكن وقفت على قول لأحمد بن صالح المصري نقله ابن شاهين جعلني أدخله في دراستي حيث يقول: الخليل بن مرة ثقة، قال أحمد بن صالح، ما رأيت أحداً يتكلم فيه، ورأيت أحاديثه عن قتادة ويحيى بن أبي كثير صحاحاً، وإنما استغنى عنه البصريون لأنه كان خاملاً ولم أرَ أحداً تركه وهو ثقة^(١٢).

(١) وبكر بن خنيس عند أبي حاتم، رجل صالح غير أنه لا يبلغ الترك، الجرح والتعديل، ٧٧/٢. وهذا بآفة هذا، أي: شرطه. لسان العرب، باب الباء فصل الباء، ١/٢٢٤.

(٢) الجرح والتعديل، ٣/٣٧٩.

(٣) ابن الجوزي، الضعفاء، ١/٢٥٧، وفي التاريخ الكبير لا يصح حديث الخليل، ١/٤٥٨.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥/٣٩، ح ٢٦٦٦.

(٥) ابن حبان، المجروحين، ١/٢٨٦.

(٦) النسائي، الضعفاء، ص ٣٨.

(٧) ابن عدي، الكامل: ٣/٥٩.

(٨) ابن حبان، المجروحين، ١/٢٨٦.

(٩) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢/١٠١، ولكن في الميزان أنه قال ذلك في الخليل الملحمي، ٢/٤٦١.

(١٠) الذهبي، محمد بن أحمد، المغني في الضعفاء، تحقيق نور الدين العثر، د. ط.، ص ٢١١/١.

(١١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٩٦، ت ١٧٥٧.

(١٢) ابن شاهين، تاريخ الثقات، ص ٧٩.

المطلب الثاني: مرويات الخليل بن مرة في الكتب الستة:

لم يخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي أخرج له حديثين بين ضعفهما.

الحديث الأول: أخرجه في العلم، باب ما جاء في الرخصة في كتابة العلم.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ الْخَلِيلِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَجْلِسُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَسْمَعُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَدِيثَ فَيُعْجِبُهُ وَلَا يَحْفَظُهُ فَسُكَا ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ الْحَدِيثَ فَيُعْجِبُنِي وَلَا أَحْفَظُهُ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اسْتَعِنْ يَمِينِكَ) وَأَوْمَأَ يَدَهُ لِلْحُطِّ.

وفي الباب عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو .

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَائِمِ وَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ الْخَلِيلُ بْنُ مُرَّةَ مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ^(١).

وقال ابن عدي واختلف عليه فيه^(٢)، وقد ذكر البيهقي الاختلاف، فقال بعد أن نقل هذا الحديث بنصه وتعليق الترمذي عليه:

فرواه عنه الليث، وقيل عنه عن الخليل عن أبي صالح عن أبي هريرة.

ورواه عبد الله بن عبد الله الأموي، عن الخليل، عن يحيى بن أبي صالح، عن أبيه عن أبي هريرة.

ورواه خصيب بن جَحْدَر وهو ضعيف عن أبي صالح عن أبي هريرة^(٣).

قلت: وهذا يدل على أن في سند الترمذي سقط وهو أبو صالح.

وقال أبو حاتم عن حديث خصيب: 'هذا حديث منكر وخصيب ضعيف الحديث'^(٤).

قلت: ويحيى بن أبي صالح شيخ مجهول^(٥).

(١) الترمذي، الجامع، ٣٩/٥، ح ٢٦٦٦.

(٢) ابن عدي، الكامل: ٥٩/٣.

(٣) البيهقي، أحمد بن الحسين، المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق محمد الأعظمي، الكويت، دار الخلفاء للكتاب

الإسلامي، د. ط، ١٤٠٤ هـ ص ٤١٨، ح ٧٦٥.

(٤) ابن أبي حاتم، العلل، ٣٣٩/٢.

(٥) المزي، تهذيب الكمال، ٣٨١/٣١.

الحديث الثاني: أخرجه في كتاب الدعوات:

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ الْخَلِيلِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ أَزْهَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ إِلَهًا وَاحِدًا أَحَدًا صَمَدًا لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَرْبَعِينَ أَلْفَ أَلْفٍ حَسَنَةً).

قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه والخليل بن مرة ليس بالقوي عند أصحاب الحديث قال محمد بن إسماعيل هو منكر الحديث^(١).

وقال الذهبي: منكر^(٢)، وضعفه ابن رجب كذلك في جامع العلوم والحكم^(٣).

و يضاف إلى ذلك أنه مرسل، أزهر لم يسمع من تميم^(٤).

قلت: فيحتاج إلى دراسة كل أحاديثه في دواوين السنة للتأكد من صحة قول أحمد بن

صالح فيه.

(١) الترمذي، الجامع، ٥١٤/٥، ح ٣٤٧٣.

(٢) الذهبي، الميزان، ٤٦١/٢.

(٣) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، ١٠٣٩/٣.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٣٢/١.

المبحث الرابع

عباس بن الفضل ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في العباس.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الرابع: عباس بن الفضل ومروياته في الكتب الستة

عباس بن الفضل الأنصاري الواقفي، أبو الفضل البصري، نزيل الموصل وقاضيهما في زمن الرشيد، من التاسعة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال الإمام أحمد: حديثه عن يونس بن عبيد، وخالد أي الحذاء، وداود، أي ابن أبي هند، وشعبة، صحيح وأنكرت من حديثه عن سعيد، عن قتادة، عن عكرمة، أو جابر بن زيد عن ابن عباس قال: قال لي كعب: يلي من ولدك رجل، وهو حديث كذب، وروى عن عيينة عن أبيه، عن ابن مغفل حديثاً منكراً^(١)، وقال عبد الله بن أحمد سألت يحيى بن معين عنه فقال: ليس بثقة، قلت: لم؟ قال: حدث عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس: إذا كان سنة متين... حديثاً موضوعاً، قلت: ما كان من القراءات عن عمران بن حدير، وعن الشيوخ، فقال: ليس بثقة^(٢).

وقال يحيى^(٣) وأبو داود^(٤): ليس بشيء، وفي رواية عن ابن معين ليس حديثه بشيء^(٥)، وقال البخاري^(٦) ومسلم^(٧) وأبو زرعة^(٨) وأبو حاتم^(٩): منكر الحديث، زاد أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة: كان لا يصدق^(١٠)، وقال النسائي^(١١) والعجلي^(١٢) وابن حجر^(١٣):

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢١٢/٦، وتاريخ البخاري الصغير، ٢/٢٧٠.

(٢) المصدر نفسه، ٢١٢-٢١٣.

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٤/٢٤٢.

(٤) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سؤالات أبي عبيدة الأجري أبا داود السجستاني، تحقيق محمد العمري، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ص ٢٦١.

(٥) ابن حبان، المجروحين، ٢/١٩٠.

(٦) البخاري، التاريخ الكبير، ٧/١٣.

(٧) مسلم، مسلم بن الحجاج، الكنى والأسماء، تحقيق عبد الرحيم القشقرى، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٤هـ، ١/٦٧٤.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦/٢١٣. وانظر سؤالات البرذعي ص ٣٧٤.

(٩) المصدر نفسه، ٦/٢١٣.

(١٠) سؤالات البرذعي ص ٤٩٥. وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ٢/٧٩.

(١١) النسائي، الضعفاء المتروكين، ص ٧٣.

(١٢) العجلي، الثقات، ٢/١٩.

(١٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٩٣، ت ٣١٨٣.

متروك الحديث، وفي رواية أخرى للنسائي^(١)، ليس بثقة وزاد ابن حجر: واتهمه أبو زرعة وقال ابن عدي حديثه عن البصريين أرجى من حديثه عن الكوفيين.

وقال ابن عدي: أنكرت في رواياته أحاديث معدودة وهو مع ضعفه يكتب حديثه^(٢)، وقال ابن حبان: أتى بأشياء لا تشبه حديث الثقات كان يحدث عن البصريين من كتابه وعن الكوفيين من حفظه، فوقع المناكر فيها من سوء حفظه فلما كثر ذلك في رواياته بطل الاحتجاج بأخباره^(٣).

وقال ابن المديني: ذهب حديثه^(٤)، وقال الدارقطني: ضعيف^(٥)، وقال الحاكم: ليس حديثه بالقائم^(٦)، وقال ابن شاهين: ثقة، ولكن حدث بحديث أنكروه عليه قاله يحيى^(٧). الخلاصة: يقال حاله في البصرة قائم ومقبول، وهذا ما أشار إليه ابن عدي وابن حبان، وأكداه الإمام أحمد حيث صحح حديثه عن أربعة من ثقات البصريين، وفي غيرهم فضعف وسبب ضعفه سوء الحفظ، وإنما أنكر عليه النقاد حديثاً واتهموه لأجله.

المطلب الثاني: مرويات العباس بن الفضل في الكتب الستة

لم يرو عن عباس بن الفضل من أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه حديثاً واحداً لم يخرج في الباب غيره، قال: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ الْهَرَوِيُّ حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلْأَشْجِ الْعَصْرِيِّ: (إِنَّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ الْجَلَمَ وَالْحَيَاءَ)^(٨).

قال في الزوائد: فيه العباس بن الفضل ضعفه ابن معين وابن المديني وأبو حاتم والبخاري وأبو زرعة وغيرهم، لكنه لم ينفرد به تابعه بشر بن المفضل^(٩).

(١) النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص ٧٣.

(٢) ابن عدي، الكامل: ٣/٥.

(٣) ابن حبان، المجروحين، ١٩٠/٢.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢١٢/٦.

(٥) الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ت ٤٢٤.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨٦/٢.

(٧) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ١٤٩/٢.

(٨) ابن ماجه، السنن، ١٤٠١/٢، ح ٤١٨٨.

(٩) البوصيري، مصباح الزجاجة، ٢٣٢/٤.

قلت: وتابعه معاذ بن معاذ، ثنا قرّة به بنحوه مطولاً عند مسلم^(١). وفيها (الْجِلْمَ والأناة)، ومتابعة بشر بن المفضل ثنا قرّة بن خالد به بنحوه وفيها (الْجِلْمَ والأناة) كذلك، رواها الترمذي^(٢)، وقال: حسن صحيح غريب، وهي عند ابن حبان^(٣) وغيرهما. أما بلفظ (الْجِلْمَ وَالْحَيَاءَ) فروى عن الأشج من مسنده بسند صحيح من طريق يونس بن عبيد، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، قال: قال لي أشج وذكر نحوه^(٤). فيكون هذا الحديث الواحد الذي رواه ابن ماجّة للعباس بن الفضل، عن قرّة بن خالد البصري، عن نصر بن عمران الضبي البصري، من حسان حديثه عن ثقات أهل البصرة، والله أعلم.

(١) مسلم، الصحيح، ٤٨/١، ح ١٧.

(٢) الترمذي، الجامع، ٣٦٦/٤، ح ٢٠١١.

(٣) ابن حبان، الصحيح، ٨١/١٦، ح ٧٢٠٤.

(٤) ابن أبي عاصم، عمرو بن أبي عاصم، السنة، تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، بيروت، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤١٠ هـ، ٨٤/١، ح ١٩٠ والبخاري، محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط ٣، ١٤٠٩ هـ-١٩٨٩، ح ٢٠٥، ص ٥٨٤.

المبحث الخامس

عمرو بن عثمان ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الخامس: عمرو بن عثمان ومروياته في الكتب الستة

عمرو بن عثمان بن سيار الكلابي، أبو عمرو، الرقي، من كبار العاشرة مات سنة مائتين وسبع عشرة أو تسع عشرة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال أبو حاتم: يتكلمون فيه، كان شيخاً أعمى بالرقعة يحدث الناس من حفظه بأحاديث منكورة لا يصيبونه في كتابه، أدركته ولم أسمع منه، ورأيت من أصحابنا من أهل العلم من قد كتب عامة كتبه لا يرضاه، وليس عندهم بذلك^(١)، وقال العقيلي: عن أحمد بن علي الأبار، سألت علي بن ميمون الرقي عن عمرو بن عثمان الكلابي، فقال: كان إنساناً عندنا يقال له: أبو مطر فمات فجاءني ابنه بكتب أبيه أبيعها له، فقال لي عمرو بن عثمان الكلابي، جثني بشيء منها فجثته، فكان يحدث منها، فلما مات عمرو بن عثمان ردوها عليّ فردتها على أهلها^(٢).

وقال البرزعي: ذكرت لأبي زرعة عمرو بن عثمان الكلابي، فكلح وجهه، وأساء الثناء عليه^(٣)، وقال النسائي^(٤) والأزدي^(٥): متروك الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ^(٦)، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة عن زهير - أي ابن معاوية الجعفي - وغيره، وقد روى عنه ناس من الثقات، وهو ممن يكتب حديثه^(٧)، وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف^(٨).

الخلاصة: ضعيف إلا في روايته عن زهير الجعفي فله عنه أحاديث صالحة، وله من غيره أحاديث صالحة، كما قال ابن عدي وقد سبر أحاديثه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة

لم يخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا أبو داود وابن ماجه

أولاً: مرويات عمرو بن عثمان بن سيار عند أبي داود:

لم يخرج له أبو داود إلا حديثاً واحداً متابعه.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٤٩/٦.

(٢) العقيلي، الضعفاء، ٢٨٧/٣.

(٣) أبو زرعة الرازي، سامي الضعفاء، ص ٧٥٩.

(٤) النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص ٢١٩.

(٥) ابن الجوزي، الضعفاء، ٢٢٤/٢.

(٦) الثقات، ٤٨٣/٨.

(٧) ابن عدي، الكامل، ١٤٠/٥.

(٨) تقريب التهذيب، ص ٤٢٤، ت ٥٠٧٤.

أخرجه في كتاب: الصلاة، باب: الدعاء.

قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهْبٌ يَعْنِي ابْنَ خَالِدٍ حَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ مَعْبُدٍ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: (الْمَسْأَلَةُ أَنْ تُرْفَعَ يَدُكَ حَذْوَ مَنْكِبَيْكَ أَوْ نُحُومَهُمَا وَالْامْتِعْفَارُ أَنْ تُشِيرَ بِأَصْبَعٍ وَاحِدَةٍ وَالْإِبْتِهَالُ أَنْ تُمَدَّ يَدُكَ جَمِيعًا).

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مَعْبُدٍ بْنُ عَبَّاسٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ فِيهِ وَالْإِبْتِهَالُ هَكَذَا وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَجَعَلَ ظُهُورَهُمَا مِثْلَ يَلِي وَجْهَهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ فَارَسٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَزَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ عَنْ عَبَّاسِ بْنِ أَخِيهِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَذَكَرَ نُحُومَهُ^(١).

قلت: أخرجه الضياء في المختارة ن طريق أبي داود بالأسانيد الثلاثة^(٢)، ولم أقف له على متابعات غير التي ذكرها أبو داود، لكن الشواهد كثيرة، قال الزيلعي: والأحاديث في الرفع كثيرة أفرد البخاري لها باباً، وجمع المنذري فيها جزءاً...^(٣).

ويكفي لتحسين طريق عمرو الحديث الأول طريق موسى بن إسماعيل فإنه سند صحيح فيه العباس بن عبد الله ثقة^(٤) وباقى رجاله ثقات أثبات. وطريق محمد بن يحيى الذهلي طريق حسن. فيكون هذا الحديث من حسان حديث عمرو بن عثمان عن الثقات.

ثانياً: مرويات عمرو بن عثمان عند ابن ماجه

أخرج له ابن ماجه ثلاثة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في المقدمة، باب فضل طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه، ولم يخرج في الباب غيره. قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْأَزْهَرِ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ: (نَظَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى طَلْحَةَ فَقَالَ هَذَا مِنْ قَضَى نَحْبِهِ)^(٥).

(١) أبو داود، السنن، ٧٩/٢، ح ١٤٨٩ - ١٤٩١.

(٢) الأحاديث المختارة، ٤٨٦/٩، ح ٤٦٩ - ٤٧١.

(٣) الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الرأية في تخریج أحاديث الهداية، تحقيق البنوري، مصر، دار الحديث، د. ط، ١٣٥٧ هـ، ١٧/٢.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٩٣، ت ٣١٧٣.

(٥) ابن ماجه، السنن ٤٦/١، ح ١٢٦.

ورواه كذلك من طريق أحمد بن سنان، ثنا يزيد بن هارون أنبأنا إسحاق به بنحوه^(١).

قلت: رواه الترمذي من طريق عبد القدوس بن محمد القطان البصري، حدثنا عمرو بن عاصم، عن إسحاق بن يحيى بن طلحة، عن موسى بن طلحة قال دخلت على معاوية ثم ذكر نحوه.

وقال: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإنما روى عن موسى بن طلحة عن أبيه^(٢).

وأخرجه في موضع آخر بسنده ومنتنه وقال: حديث غريب لا نعرفه من حديث معاوية إلا من هذا الوجه^(٣).

ثم رواه من حديث أبي كريب، حدثنا يونس بن بكير، عن طلحة عن يحيى، عن موسى وعيسى ابني طلحة عن أبيهما وذكرنا نحوه مطولاً، قال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث يونس بن بكير^(٤).

وفي مكان آخر قال: لا نعرفه إلا من حديث أبي كريب، عن يونس بن بكير، وقد رواه من كبار أهل الحديث عن أبي كريب بهذا الحديث، وسمعت محمد بن إسماعيل يحدث بهذا الحديث عن أبي كريب ووضعه في كتاب الفوائد^(٥).

فتكون غرابة هذا الحديث وضعفه لتفرد إسحاق بن يحيى به وهو ضعيف^(٦)، وإلا فالمتن ثابت من طريق طلحة^(٧) وعائشة^(٨) رضي الله عنهما.

الحديث الثاني: أخرجه في كتاب المساجد والجماعات، باب: أين يجوز بناء المساجد، ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَسُئِلَ عَنِ الْخَيْطَانِ ثَلَاثًا فِيهَا الْعَذْرَاتُ^(٩) فَقَالَ: (إِذَا سَقَيْتَ مِرَارًا فَصَلُّوا فِيهَا يَرْفَعُهُ إِلَى السَّمَاءِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)^(١٠).

(١) المصدر نفسه، ٤٦/١، ح ١٢٧.

(٢) الترمذي، الجامع، ٣٥٠/٥، ح ٣٢٠٢.

(٣) المصدر نفسه، ٦٤٤/٥، ح ٣٧٤٠.

(٤) المصدر نفسه، ٣٥٠/٥، ح ٣٢٠٢.

(٥) المصدر نفسه، ٦٤٥/٥، ح ٧٤٢.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٠٣، ت ٣٩٠.

(٧) الترمذي، الجامع، ٣٥٠/٥، ح ٣٢٠٢.

(٨) الحاكم، المستدرک، ٣٧٦/٣، صححه وافقه عليه الذهبي، وانظر ابن حجر، فتح الباري، ٥١٨/٨.

(٩) العذرات: جمع عذرة وهي الغائط، لسان العرب، باب الرء، فصل العين، ٦١٠/٥.

(١٠) ابن ماجه، السنن، ٢٤٥/١، ح ٧٤٤.

قال في المصباح: 'هذا إسناد ضعيف لتدليس محمد بن إسحاق' (١).

ورواه الدارقطني من طريقين:

الأول: من طريق الحسن بن عرفة قال أبو جعفر الأبار عن أبان بن أبي عياش عن

مجاهد عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بنحوه.

الثاني: من طريق هارون بن إسحاق، نا ابن فضيل عن أبان عن نافع عن ابن عمر أنه

سئل عن هذه الحيطان ثم ذكر نحو حديث ابن ماجه.

ثم قال الدارقطني: اختلفا في الإسناد والله أعلم (٢).

قلت: الإسناد الأول فيه أبان بن أبي عياش وهو متروك (٣).

أما الإسناد الثاني: ففيه أبان بن صالح وثقه الأئمة ووهب ابن حزم فجعله وابن عبد البر

فضعه (٤)، وهو إسناد حسن. وابن فضيل هو محمد بن فضيل بن غزوان ثقة (٥).

ويعتبر متابعا قويا لحديث عمرو بن عثمان الذي رواه ابن ماجه.

فيكون هذا الحديث من حسان حديث عمرو بن عثمان والله أعلم.

الحديث الثالث: في إقامة الصلاة، باب: فضل ميمنة الصف، أخرجه وحده في

موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْحُسَيْنِ أَبُو جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْكِلَابِيُّ حَدَّثَنَا

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الرُّقَيْ عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قِيلَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ مَيْسِرَةَ الْمَسْجِدِ نَعَطَلَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ عَمَرَ مَيْسِرَةَ

الْمَسْجِدِ كُتِبَ لَهُ كِفْلَانِ مِنَ الْآخِرِ) (٦).

قلت: ضعفه في الزوائد لأجل ليث (٧)، ولم أقف له على متابعات، وليس هو من رواية

قدامي أصحابه عنه، وذكره ابن حبان في المجروحين من مناكيره (٨).

(١) مصباح الزجاجة، ٩٤/١.

(٢) الدار قطني، السنن: ٢٢٨/١.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٨٧، ت ١٤٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٨٧، ت ١٣٧.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٠٢، ت ٦٢٢٧.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٣٢١/١، ح ١٠٠٧.

(٧) مصباح الزجاجة، ١٢٢/١.

(٨) المجروحين، ٢٢٧/٢.

خلاصة مرويات عمرو عند ابن ماجه:

روى له ابن ماجه ثلاثة احاديث: الأول عن زهير وهو ضعيف والعلّة فيه ليست منه.
واثنان من غير طريق زهير أحدها حسن بالمتابعة والآخر ضعيف.

ثالثاً: خلاصة مرويات عمرو بن عثمان في الكتب الستة

لم يخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا أبو داود حديثاً واحداً متابعة عن سفيان الثوري وهو من حسان حديثه.

وابن ماجه ثلاثة احاديث:

الأول: عن زهير وهو ضعيف وعلته شيخه.

والثاني: عن موسى بن أعين وهو من حسن حديثه بالمتابعة.

والثالث: عن عبيد الله بن عمرو الرقي وهو من ضعيف حديثه.

المبحث السادس

قُرّة بن عبد الرحمن ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في قرّة.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث السادس: قرّة بن عبد الرحمن ومروياته في الكتب الستة

قرّة بن عبد الرحمن بن حيّويل المعافري أبو محمد، المصري، يقال إنه مدني الأصل من السابعة، مات سنة مائة وسبع وأربعين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال أحمد بن حنبل: منكر الحديث جداً^(١)، وقال ابن معين: ضعيف الحديث^(٢)، وفي رواية: ليس بقوي الحديث^(٣)، وفي أخرى كان يتساهل في السماع وفي الحديث وليس بكذاب^(٤)، وقال أبو حاتم^(٥)، والنسائي^(٦): ليس بقوي، وقال أبو زرعة^(٧): الأحاديث التي يرويها مناكير، وقال أبو داود^(٨): في حديثه نكارة، وقال أبو زرعة الدمشقي^(٩): ذكره أحسن من حديثه. وقال ابن عدي^(١٠): ولقرّة أحاديث صالحة يرويها عنه رشدين وسويد بن عبد العزيز وابن وهب والأوزاعي وغيرهم، وجملة حديثه عند هؤلاء، ولم أجد له حديثاً منكراً جداً فأذكره وأرجو أنه لا بأس به. وقال الدارقطني: ليس بقوي في الحديث^(١١)، ووثقه الفسوي^(١٢) وقال ابن شاهين^(١٣): ليس به بأس عندي. وقال العجلي يكتب حديثه^(١٤).

-
- (١) ابن عبد الهادي، بحر الدّم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، تحقيق وصي الله-محمد، الرياض، ط ١، ١٩٨٩، ص ٣٥٢، وانظر الكامل لابن عدي ٥٣/٦.
- (٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٣١/٧.
- (٣) من كلام أبي زكريا في الرجال ص ٦٨.
- (٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥٥٢/٤.
- (٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٣١/٧.
- (٦) المزي، تهذيب الكمال: ٥٨٣/٢٣.
- (٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٣١/٧.
- (٨) المزي، تهذيب الكمال: ٥٨٣/٢٣.
- (٩) تاريخ أبو زرعة، ص ٢٦٦-٢٦٧.
- (١٠) ابن عدي، الكامل: ٥٣/٦-٥٤.
- (١١) الدارقطني، علي بن عمر، السنن، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني، بيروت، دار المعرفة، د. ط، ١٣٨٦ هـ-١٩٦٦ م، ٢٢٩/١.

(١٢) يعقوب، الفسوي، المعرفة والتاريخ: ٤٦٠/٢.

(١٣) ابن شاهين، الثقات، ت ١١٦٣، ص ١٩١.

(١٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥٥٣/٤ ولم أجده في ثقاته.

قال الأوزاعي^(١): ما أحد أعلم بالزهري من قرّة بن عبد الرحمن بن حيويل، وتعبه ابن حبان^(٢) قائلاً: هذا الذي قاله ليس بشيء يحكم به على الإطلاق وكيف يكون أعلم الناس بالزهري، وكل شيء روى عنه لا يكون ستين حديثاً، بل أتقن الناس في الزهري: مالك ومعمر والزبيدي ويونس وعقيل وابن عيينة، هؤلاء الستة أهل الحفظ والإتقان.

ووجه الحافظ ابن حجر قول الأوزاعي أنه فيما يرجع إلى حال الزهري فهو أعلم به من غيره لا فيما يرجع إلى ضبط الحديث، واعتمد في ذلك على قول قرّة: لم يكن للزهري كتاب إلا كتاب فيه نسب قومه^(٣).

وذكره ابن حجر في لسان الميزان ولم يذكر فيه إلا أن ابن حبان وثقه^(٤)، وقد ذكره الذهبي في الكاشف ونقل فيه تجريح ابن معين وأحمد^(٥). وذكره في المغني في الضعفاء^(٦) ولم يذكره في الميزان، وقال ابن حجر في التقريب صدوق له مناكير^(٧).

الخلاصة: أن قرّة ضعيف، لكن يوثق في روايته عن الزهري، خاصة إذا كان الراوي عنه هو ابن وهب، أو الأوزاعي، أو سويد بن عبد العزيز.

ولم يظهر لي توجيه الحافظ ابن حجر خاصة أن ابن حبان كان اعترضه هو أن مرويات قرّة عن الزهري نحو ستين حديثاً وهذا العدد من المرويات لا يؤهله لأن يكون ممن يقارن بأصحاب الزهري المشهورين.

ويظهر لي أن ابن حبان وهو من أصحاب الاستقراء لم يجد في مروياته عن الزهري نكارة، ولو وجد لكان هو الأول بأن يعترض به على كونه ليس أعلم الناس بالزهري، ويؤيده قول ابن حبان: هذا الذي قاله ليس بشيء يحكم به على الإطلاق، وقول ابن عدي أنه لم يقف له على حديث منكر جداً.

وقول الحافظ صدوق عائد إلى جانب العدالة، وهذا لا علاقة له بالضبط فإن جمهور النقاد المعتمدين على أنه ضعيف في الحديث إلا ما ذكر من توثيقه في الزهري والله أعلم.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٣١/٧.

(٢) ابن حبان، الثقات، ٣٤٢/٧.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٣٣/٨.

(٤) ابن حجر، لسان الميزان، ٤٧٢/٤.

(٥) الذهبي، الكاشف، ١٣٦/٢.

(٦) المغني في الضعفاء، ٥٤٢/٢.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٥٥، ت ٥٥٤١.

وقال ابن القطان لا يصح مرفوعاً ولا موقوفاً^(١).

ومنع ابن المبارك عيسى بن يونس من رفعه^(٢) استدل ابن أبي حاتم به على معرفة ابن المبارك برواة الآثار - وناقلة الأخبار -^(٣).

فيكون هذا الحديث من حسان حديث قرّة، عن الزهري، عند الترمذي وأبي داود وابن خزيمة^(٤) والحاكم^(٥) ووافقه الذهبي والدارقطني في العلل، وإنما أنكر الأئمة كونه مسنداً بإثبات لفظ قال رسول الله ﷺ فيه، ولم يريدوا أنه ليس له حكم المسند^(٦)، يضاف إلى ذلك أن الترمذي رواه من غير لفظ (قال رسول الله ﷺ) والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في الصوم، باب: ما جاء في تعجيل الفطر، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ قُرَّةَ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعَجَلَهُمْ فِطْرًا).

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ وَأَبُو الْمُغِيرَةِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٧).

وقال الدارقطني: رواه محمد بن كثير المصيصي، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، وخالفه أبو عاصم فرواه عن الأوزاعي عن قرّة عن الزهري وتابعه على ذلك أبو المغيرة عن الأوزاعي وقول أبي عاصم أشبه بالصواب^(٨).

قلت: له متابع عند الطبراني في الأوسط من طريق مسلمة بن علي، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري به بمثله^(٩). لكن فيه مسلمة بن علي الدمشقي متروك^(١٠). فلذا لا يصلح للتقوية.

(١) العجلوني، كشف الخفاء، ٤٢٤/١.

(٢) ابن معين، تاريخ ابن معين، برواية الدوري، ٨٩/٣.

(٣) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل، ٢٦٩/١.

(٤) الصحيح، ٣٦٢/١، ح ٧٣٤-٧٣٥، رواه موقوفاً ومرفوعاً.

(٥) المستدرک، ٢٣١/١، رواه موقوفاً ومرفوعاً.

(٦) العظيم آبادي، عون المعبود، ٢٥١/٣.

(٧) الترمذي، الجامع، ٨٣/٣، ح ٧٠٠ و ٧٠١.

(٨) العلل، ٢٥٦/٩.

(٩) المعجم الأوسط ١/٥٤، ح ١٤٩.

(١٠) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٣١، ت ٦٦٦٢.

والمتن له شواهد صحيحة منها حديث سهل بن سعد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لَا يَزَالُ النَّاسُ يُخَيَّرُ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ)^(١). فيكون هذا الحديث من حسن حديثه والله أعلم.

الحديث الثالث: أخرجه في الزهد: باب.....: أخرجه شاهداً في الباب وأعله.
قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ النَّيْسَابُورِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا حَدَّثَنَا أَبُو مُشْهَرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ قُرَّةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ ثَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ).
قَالَ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٢).

قلت: له متابع عند الطبراني في الأوسط من طريق عبد الرزاق بن عمر عن الزهري به بمثله. وقال: لم يرو هذا الحديث عن الزهري عن أبي سلمة إلا عبد الرزاق بن عمر وقرّة بن عبد الرحمن^(٣)، وعبد الرزاق بن عمر هو الدمشقي: متروك عن الزهري لين في غيره^(٤).
ورواه الترمذي من حديث مالك بن أنس، عن الزهري، عن علي بن الحسين قال: قال رسول الله ﷺ (إِنْ مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ ثَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ)، وقال أبو عيسى: وهكذا رواه غير واحد من أصحاب الزهري، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن النبي ﷺ نحو حديث مالك مرسلاً، وهذا عندنا أصح من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، وعلي بن الحسين لم يدرك علي بن أبي طالب^(٥).

وقال الدارقطني: والصحيح عن الزهري عن علي بن الحسين مرسلاً^(٦)، وكذا قال البخاري في التاريخ: لا يصح إلا مرسلاً عن علي بن الحسين، وروي عن النبي ﷺ من وجوه أخر كلها ضعيفة^(٧).

وروى هذا الحديث من طريق عبد الرحمن بن عمر العمري، عن سهل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ بمثله، قال أبو حاتم: هذا حديث منكّر جداً بهذا الإسناد^(٨).

(١) مسلم، الصحيح، ٧٧١/٢، ح ١٠٩٩.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥٥٨/٤، ح ٢٣١٧.

(٣) المعجم الوسيط، ١١٥/١، ح ٣٥٩.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٥٤، ت ٤٠٠٦٢.

(٥) الجامع ٥٥٨/٤، ح ٢٣١٨.

(٦) العلل، ٢٥/٨، ح ١٣٨٩.

(٧) التاريخ الكبير، ٢/٢٢٠.

(٨) العلل، ١٣٢/٢.

ومع أن هذا الحديث لم يصح إلا مرسلًا، ولم يثبت من طريق مسنداً إلا أن العمل عليه بل إن بعض العلماء جعل هذا الحديث من أربعة أحاديث يدور عليها آلاف الأحاديث، يقول أبو داود: كتب عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، الثابت منها أربعة آلاف حديث، وهي ترجع إلى أربعة أحاديث... وذكر منها (مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ ...) (١).

وقد نقل ابن حجر (٢) تحسين الترمذي له، كما حسنه ابن رجب (٣) ونقل تحسينه عن النووي، وأن ابن عبد البر قال: هذا الحديث محفوظ عن الزهري بهذا الإسناد من رواية الثقات وقال: هذا موافق لتحسين الشيخ له، ﷺ.

وقال: وقد حسنه الشيخ المصنف لأن رجال إسناده ثقات، قرّة بن عبد الرحمن وثقه قوم وضعفه آخرون... ثم قال: ومن قال إنه لا يصح إلا مرسلًا عن علي بن الحسين أحمد وابن معين والبخاري والدارقطني وقد خلط الضعفاء في إسناده على الزهري تخليطاً فاحشاً، والصحيح فيه المرسل (٤).

قلت: تحسين الترمذي لم أقف عليه في النسخ المتوفرة عندي ولا في تحفة الأشراف، إلا أنه لما اعتضد بقول العلماء به، وتقعيدهم إياه قاعدة، ومجموع الطرق الضعيفة، فيرقى لكونه حسناً لغيره خاصة أن ابن عبد البر والنوي وابن رجب قد حسّنوه، والله أعلم.

الخلاصة: الأحاديث الثلاثة التي رواها الترمذي لقرّة هي من روايته عن الزهري وهي من حسان حديثه، اثنان منها أخرجهما في باب الشواهد.

ثالثاً: أحاديث قرّة بن عبد الرحمن عند أبي داود

أخرج له أبو داود أربعة أحاديث:

الحديث الأول: (حَدَّثَنَا السَّلَامُ سُنَّةً) سبق عند الترمذي الحديث الأول (٥) وهو من حسان حديثه عن الزهري، ولم يخرج في الباب غيره، ونبه على أن رفعه بإثبات لفظ (قال رسول الله ﷺ) لا يصح.

الحديث الثاني: أخرجه في الأشربة باب: في الشرب من ثلثة القدح، لم يخرج في الباب غيره، وسكت عنه، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي قُرّةُ بْنُ

(١) انظر: شرح مسلم، ٢٢٧/١١، تنوير الخوالك، ٢١٠/١، والديباج، ٦١/١ وغيرهم.

(٦) فتح الباري، ٣٠٩/١١.

(٧) جامع العلوم والحكم، ٣٠٧/١.

(٨) المصدر نفسه، ٣٠٧-٣٠٨.

(٥) انظر ص ٨٧.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الشَّرْبِ مِنْ ثَلَاثَةِ الْقَدَحِ وَأَنْ يُنْفَخَ فِي الشَّرَابِ) ^(١)، قلت: النهي عن الشرب من ثلثة القدح له متابع عند البخاري ^(٢) من طريق ابن أبي ذئب، عن الزهري به بنحوه، وآخر من طريق يونس عن الزهري به بنحوه.

وله شواهد صحيحة كذلك من حديث أبي هريرة ^(٣)، وابن عباس ^(٤) رضي الله عنهما، وكذلك عند مسلم له متابع من طريق يونس وابن عينية ومعمّر، عن الزهري به بنحوه ^(٥).

أما النهي عن التَّنَفُّسِ فِي الْأَنْيَةِ، فله متابع عن طريق عيسى بن يونس عن مالك، عن أيوب بن حبيب، عن المثني الجهني يذكر عن أبي سعيد بنحوه، أخرجه الترمذي، وقال حسن صحيح ^(٦).

ثم ذكر شاهداً من حديث ابن عباس وقال: حسن صحيح ^(٧).

قلت: فيكون هذا من حسان حديث قرّة عن الزهري.

الحديث الثالث: أخرجه في اللباس، باب: قوله تعالى: (وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ)

(التوبة: ٣١)، وذكر له متابعات في بابه.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ح وَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ وَابْنُ السَّرْحِ وَأَحْمَدُ ابْنُ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ قَالُوا أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي قُرّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعْفَرِيُّ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: (يُرْحَمُ اللَّهُ نِسَاءَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأَوَّلِ لَمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ (وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ) شَقَقْنَ أَكُفَّ ابْنِ صَالِحٍ أَكُفَّ مُرُوطِهِنَّ ^(٨) فَاخْتَمَرْنَ بِهَا)

حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ قَالَ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ خَالِي عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ ^(٩).

قلت: له متابعان عند البخاري:

(١) أبو داود، السنن، ٣/٣٣٧، ح ٣٧٢٢.

(٢) الصحيح، ص ١٢٢٤، ح ٥٦٢٤-٥٦٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ح ٥٦٢٧.

(٤) المصدر نفسه، ح ٥٦٢٨.

(٥) الصحيح، ٣/١٦٠٠، ح ٢٠٢٣.

(٦) الجامع، ٤/٣٠٣، ح ١٨٨٧.

(٧) المصدر نفسه، ٤/٣٠٤، ح ١٨٨٨.

(٨) المرط: كساء يُشتمل به كالمحفة لسان العرب، باب الطاء، فصل الميم ٨/٣٢١.

(٩) أبو داود، السنن، ٤/٦١، ح ٤١٠٢.

الأول تامة من طريق: يونس قال ابن شهاب به بنحوه^(١)، والآخر ناقصة عن صفية بنت شيبة عن عائشة بنحوه^(٢)، فيكون هذا من حسان حديثه عن الزهري.

الحديث الرابع: أخرجه في الأدب، باب: الهدى في الكلام، أخرجه لبيان مخالفة قرّة لأصحاب الزهري.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو ثَوْبَةَ قَالَ رَعِمَ الْوَلِيدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ قُرَّةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْدَمٌ).

قال أبو داود رواه يونس وعقيل وشعيب وسعيد بن عبد العزيز عن الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا^(٣).

قلت: رواه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ الْعَسْقَلَانِيُّ قَالُوا حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ قُرَّةَ بِهِ بنحوه^(٤).

ورواه الدارقطني وقال: تفرد به قرّة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وأرسله غيره عن الزهري عن النبي ﷺ وقرّة ليس بقوي في الحديث^(٥).

ورواه صدقة عن محمد بن سعيد، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه عن النبي ﷺ ... ولا يصح، وصدقة ومحمد بن سعيد ضعيفان، والمرسل هو الصواب^(٦).

قلت: ومع ذلك فقد حسنه النووي، قال: والمشهور رواية أبي هريرة وهذا الحديث حسن رواه أبو داود وابن ماجه في سننهما ورواه النسائي في كتابه عمل اليوم والليلة، روي موصولاً ومرسلاً ورواية الموصول إسنادها جيد^(٧).

وتعقبه الحافظ في الفتح^(٨) أن في إسناده مقالا، وأن باقي الألفاظ التي ذكرها النووي في هذا الحديث وردت في بعض طرق الحديث بأسانيد واهية.

(١) الصحيح، ص ١٠٢٢، ح ٤٧٥٨.

(٢) الصحيح، نفسه، ح ٤٧٥٩.

(٣) أبو داود، السنن، ٢٦٠/٤، ح ٤٨٤٠.

(٤) السنن، ٦١٠/١، ح ١٨٩٤.

(٥) السنن، ١٧٣/١.

(٦) العلل، ٢٩/٨، ح ١٣٩١.

(٧) شرح مسلم، ٤٣/١.

(٨) فتح الباري، ٢٢٠/٨.

قلت: فهذا من ضعيف روايته عن الزهري، قرّة لا يقوى على معارضة أصحاب الزهري
يونس وعقيل وغيرهما ممن أرسله، ويكون إخراج أبي داود له لينص على مخالفته لأصحاب
الزهري ومع ذلك فالمتن معمول به عند العلماء. والله تعالى أعلم.

الخلاصة: أخرج له أبو داود أربعة أحاديث من روايته عن الزهري، ثلاثة من حسان
حديثه، والرابع خالف فيه أصحاب الزهري وإن كان المتن معمولاً به.

رابعاً: مرويات قرّة بن عبد الرحمن عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه أربعة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الطهارة، باب النهي عن الخلاء على قارعة الطريق، أخرجه
شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ قُرَّةَ
عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُصَلَّى عَلَى قَارِعَةِ
الطَّرِيقِ أَوْ يُضْرَبَ الْخَلَاءُ عَلَيْهَا أَوْ يُبَالَ فِيهَا)^(١)، قال الدارقطني: رفعه غير ثابت^(٢).

قال في الزوائد: هذا إسناد ضعيف لضعف ابن لهيعة وشيخه لكن لـمتن
شواهد صحيحة^(٣).

ورواه ابن عدي من طريق يونس بن عبد الرحيم الرملي، حدثني رشدين بن سعد، قال:
حدثني قرّة وعقيل، عن الزهري، عن سالم به مثله. ثم قال: وهذه الأحاديث التي رواها رشدين
عن قرّة ويونس وعقيل عن الزهري بأسانيدها وغير ما ذكرته أيضاً مما يرويه عنهم عن الزهري
غير محفوظة^(٤).

قلت: ورشدين بن سعد ضعيف^(٥).

أما الشواهد فمنها حديث جابر عند ابن ماجه: قال: قال رسول الله ﷺ (إياكم والتعريس
على جراد الطريق، والصلاة عليها...) ^(٦). قال المنذري: رواه ابن ماجه ورواته ثقات ^(٧) وأما
الشاهد للنهي عن البول فيها فعند مسلم حديث (اتقوا اللعانين) ^(٨).

(١) ابن ماجه، السنن، ١/١٠٦، ح ٣٣٠.

(٢) التخليص الحبير: ١/١٠٥.

(٣) مصباح الزجاجة: ١/٤٩.

(٤) الكامل ٣/١٥١، ترجمة رشدين.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٠٩، ت ١٩٤٢.

(٦) السنن، ١/١١٩، ح ٣٢٩.

(٧) الترغيب والترهيب ٤/٤١.

(٨) الصحيح، ١/٢٢٦، ح ٢٦٩.

فيكون سنده ضعيفا وإن كان للمتن شواهد .

الحديث الثاني: حديث (كُلُّ كَلَامٍ لَا يُتَدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْدَمُ)، سبق عند أبي داود

الحديث الرابع^(١) وهو من ضعيف حديثه عن الزهري، ولم يخرج في بابهِ غيره.

الحديث الثالث: أخرجه في الذبائح، باب: إذا ذبحت فأحسنوا الذبحة، وذكره متابعان.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَخِي حُسَيْنِ الْجُعْفِيِّ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ حَدَّثَنِي قُرَّةُ ابْنُ حَبِيبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: (أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَدِّ الشَّعَارِ وَأَنْ تُوَارَى عَنِ الْبَهَائِمِ وَقَالَ إِذَا دَبَحَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجْهَزْ^(٢)).

حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَسْوَدِ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ^(٣).

قال المناوي: وفيه ابن لهيعة، وقره المعافري قال أحمد منكر الحديث جداً وبه يعرف ما في رمز المؤلف لحسنه^(٤).

قلت: إطلاق الحسن على هذا الحديث مستقيم فله متابعات منها:

ما رواه الإمام أحمد من حديث قتيبة بن سعيد، عن ابن لهيعة، عن عقيل، عن ابن شهاب به بمثله^(٥).

وهذا وإن كان من حديث ابن لهيعة، إلا أنه من رواية قتيبة عنه وهي صحيحة كما قال الإمام أحمد^(٦).

ورواه البيهقي من حديث النضر بن عبد الجبار، ثنا ابن لهيعة، عن عقيل به بنحوه وقال: كذا رواه ابن لهيعة موصولاً جيداً^(٧).

والثاني: من حديث محمد بن جعفر الطالقاني، عن عقيل، عن ابن شهاب به مثله^(٨)، وفيه محمد بن جعفر ذكره الحافظ في لسان الميزان^(٩) وليس هذا بتضعيف لأنه مجرد ذكر ولم أقف له على ترجمة غير ذلك.

(١) انظر ص ٩٢

(٢) فليُجْهَزْ: أي يُسْرَع في قتله. ابن الأثير، النهاية ٣٢٢/١.

(٣) ابن ماجه، السنن، ١٠٥٨/٢، ح ٣٠٧٢.

(٤) فيض القدير: ٣٤٧/١.

(٥) المسند: ١٠٨/٢.

(٦) المزني، تهذيب الكمال: ٤٩٤/١٥.

(٧) السنن الكبرى، ٢٨٠/٩، ح ١٩٩٢٠.

(٨) البيهقي، أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، تحقيق محمد زغللول، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١،

١٤١٠هـ، ١١٠٧٤هـ، ح ٤٨٣/٧.

(٩) لسان الميزان، ١٣٤/٧، ت ١٥٤١.

وتابع ابن لهيعة في روايته عن قُرّة: ابن وهب، أخبرني قُرّة، عن ابن شهاب أن ابن عمر بنحوه مرفوعاً^(١).

ولله شواهد صحيحة منها عند مسلم^(٢) من حديث شداد به أوس (...وَلْيُحَدِّثْ أَحَدَكُمْ شَفَرْتَهُ وَلْيُخْرِجْ ذُبَيْحَتَهُ).

فيكون هذا الحديث من حسان أحاديثه عن الزهري والله أعلم.
الحديث الرابع: (مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ ثَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ) سبق عند الترمذي الحديث الثالث^(٣)، وهو من حسن حديثه عن الزهري، ولم يخرج في موضوعه غيره.
الخلاصة: روى له ابن ماجه أربعة أحاديث من روايته عن الزهري، اثنان من حسان حديثه واثنان من ضعيف حديثه، أحدهما فيه ابن لهيعة وقد اختلط بأخرة والراوي عنه ليس من قدامى أصحابه.

خامساً: خلاصة مرويات قُرّة في الكتب الستة

أخرج له من أصحاب الكتب الستة مسلم، والترمذي، وأبو داود، وابن ماجه.
ومجموع ما أخرجه له بالمكرر اثنا عشر حديثاً.
• أحد عشر حديثاً من روايته عن الزهري.
• حديثاً واحداً من روايته عن غير الزهري أخرجه مسلم متابعاً مقروناً.
وثلاثة أحاديث أخرجهما الترمذي، وهي من حسن حديثه.
وأربعة أحاديث أخرجهما أبو داود: ثلاثة منها حسنة والرابع ضعيف.
وأربعة أخرجهما ابن ماجه اثنان حسان وآخران ضعيفان.
ملحوظة: لم يخرج له النسائي مع أن شرطه أقل من شرط مسلم وذلك لأن النسائي يضعفه والله أعلم.

(١) البيهقي، السنن الكبرى، ٢٨١/٩، وقال كذا رواه ابن لهيعة موصولاً جيداً.

(٢) الصحيح، ٣/١٥٤٨، ح ١٩٥٥.

(٣) انظر ص ٨٩

المبحث السابع

المثنى بن الصباح ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول أقوال النقاد في المثنى.
المطلب الثاني مروياته في الكتب الستة.

المبحث السابع: المثني بن الصباح ومروياته في الكتب الستة

المثني بن الصباح اليماني الأبنائوي، أبو عبد الله المكي، من كبار السابعة، مات سنة مائة وتسع وأربعين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال عمرو بن علي: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه^(١)، وقال أحمد بن حنبل: لا يسوى حديثه شيئاً، مضطرب الحديث^(٢)، وقال ابن معين: ضعيف^(٣) وزاد في رواية ليس بشيء^(٤)، وفي أخرى يكتب حديثه ولا يترك^(٥)، وقال: مثني بن الصباح رجل صالح في نفسه وفي الحديث ليس بذلك^(٦).

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عنه فقالا: لين الحديث، قال أبي: يروي عن عطاء ما لم يرو عنه أحد، وهو ضعيف الحديث^(٧)، وقال الترمذي: يضعف في الحديث^(٨)، وقال النسائي: ليس بثقة^(٩)، وفي موضع آخر: متروك الحديث^(١٠) وكذا قال ابن الجنيدي^(١١)، وقال الدارقطني^(١٢) وابن عمار^(١٣) وابن حجر^(١٤): ضعيف، زاد ابن حجر: اختلط بآخر عمره وكان عابداً، وقال ابن سعد^(١٥): له أحاديث وهو ضعيف، وقال الساجي^(١٦): ضعيف الحديث جداً، يحدث بمناكير يطول ذكرها وكان عابداً يهيم.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٢٤/٨.

(٢) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال: ٣٤١/١.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٢٤/٨.

(٤) ابن عدي، الكامل: ٤٢٣/٦.

(٥) المصدر نفسه، ٤٢٣/٦.

(٦) العقيلي، الضعفاء: ٢٤٩/٤.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٢٤/٨.

(٨) الجامع: ٢٩/٣ و ٤٢٥.

(٩) المزني، تهذيب الكمال: ٢٧/٢٠٦.

(١٠) الضعفاء والمتروكين، ص ٢٣٩.

(١١) ابن عدي، الكامل: ٤٢٤/٦.

(١٢) السنن: ٧٣/٣.

(١٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٣٧٠/٥.

(١٤) المصدر نفسه ٣٧٠/٥.

(١٥) الطبقات: ٤٩١/٥.

(١٦) تهذيب التهذيب: ٣٧٠/٥.

وقال ابن حبان^(١): «وكان ممن اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به، فاختلط حديثه الأخير الذي فيه الأوهام والمناكير بحديثه العظيم القديم الذي فيه الأشياء المستقيمة عن أقوام مشاهير، فبطل الاحتجاج به. وضعفه الحاكم وسحنون الفقيه وغيرهما^(٢)».

قال ابن معين: «ثنى بن الصباح مكي، ويعلى بن مسلم مكي، والحسن بن مسلم مكي وجميعاً ثقة^(٣)»، وقال علي بن المديني: «سمعت يحيى بن سعيد وذكر عنده مثنى بن الصباح، فقال: لم نتركه من أجل عمرو بن شعيب، ولكن كان منه اختلاط في عطاء^(٤)».

وقال ابن عدي: «له حديث صالح عن عمرو بن شعيب، وقد ضعفه الأئمة المتقدمون، والضعف على حديثه بَيِّن^(٥)».

الخلاصة: تجتمع كلمة النقاد على أن المثنى بن الصباح ضعيف إلا في عمرو بن شعيب فله عنه حديث صالح، وعليه يحمل قول من وثقه كابن معين، وهذا ما أثبتته بن عدي بسبر مرويه، والطعن فيه ليس بسبب روايته عن عمرو، ولكن بسبب تخليطه خاصة في عطاء، وقبل التخليط كان حديثه مستقيماً كما قال ابن حبان والله أعلم.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة

لم يخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي وأبو داود وابن ماجه

أولاً: مرويات المثنى بن الصباح عند الترمذي

روى له الترمذي خمسة أحاديث.

الحديث الأول: ذكره في الزكاة، باب: ما جاء في زكاة الحلبي، أخرجه ليبيّن ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ أَتَتَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي أَيْدِيهِمَا سَوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ لَهُمَا: (أَتُودِيَانِ زَكَاةَهُ) قَالَتَا: لَا، قَالَ فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَلْجِيَانِ أَنْ يُسَوِّرَكُمَا اللَّهُ سَوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ) قَالَتَا: لَا، قَالَ: (فَأَدِيَا زَكَاةَهُ).

(١) المجروحين: ٢٠ / ٣.

(٢) تهذيب التهذيب: ٣٧٠ / ٥.

(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٨٤ / ٣.

(٤) التاريخ الكبير: ٤١٩ / ٧.

(٥) الكامل: ٤٢٣ / ٦.

قَالَ أَبُو عِيسَى وَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَاهُ الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ نَحْوَ هَذَا
وَالْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ وَابْنُ لَهْيَعَةَ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ^(١).

قال المنذري: لعل الترمذي، قصد الطريقين اللذين ذكرهما وإلا فطريق أبي داود لا مقال فيه^(٢).

قلت: طريق أبي داود متابع لطريق الترمذي رواه من طريق حسين المعلم، عن عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده به بنحوه^(٣)، وهو سند حسن.

قال الحافظ في التلخيص: وحسين المعلم ثقة وفيه رد على الترمذي حيث جزم بأنه لا يعرف إلا من حديث ابن لهيعة والمثنى بن الصباح عن عمرو، وقد تابعهما حجاج بن أرطاة^(٤).
وقال ابن الملقن رداً على الترمذي: بل رواه أبو داود بإسناد صحيح^(٥)، وصححه كذلك ابن القطان^(٦).

أما متابعة حجاج بن أرطاة فأخرجها الدارقطني وقال: حجاج لا يحتج به^(٧).

وله شواهد من حديث عائشة وأم سلمة وأسماء بنت يزيد وغيرهم^(٨).

قلت: الخلاصة أن هذا الحديث من حسان حديث المثنى عن عمرو بن شعيب.

الحديث الثاني: أخرجه في الزكاة، باب: ما جاء في زكاة مال اليتيم، أخرجه وضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ
الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ
النَّاسَ فَقَالَ: (أَلَا مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَجَرَّ فِيهِ وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ).

قَالَ أَبُو عِيسَى وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ لِأَنَّ
الْمُثَنَّى بْنَ الصَّبَّاحِ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ
أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ... تَكَلَّمَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ

(١) الترمذي، الجامع، ٣/٢٩-٣٠، ح ٦٣٧.

(٢) الزيلعي، نصب الراية، ٢٣/٣٧٠.

(٣) السنن، ٢/٩٠، ح ١٥٦٣.

(٤) التلخيص الجبير، ٢/١٧٥.

(٥) خلاصة البدر المنير: ١/٣٠٦، ح ١٠٥٧.

(٦) الزيلعي، نصب الراية، ٢/٣٧٠.

(٧) السنن، ٢/١٠٨، ح ٢.

(٨) انظر التلخيص الجبير، ٢/١٧٥، ونصب الراية: ٢/٣٧٠.

شُعَيْبٍ وَقَالَ هُوَ عِنْدَنَا وَآءٍ، وَمَنْ ضَعْفُهُ فَإِنَّمَا ضَعْفُهُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ يُحَدِّثُ مِنْ صَحِيفَةٍ جَدُّهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَمَّا أَكْثَرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فَيَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ فَيُثْبِتُونَهُ مِنْهُمْ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمَا^(١).

وسئل عنه الإمام أحمد فقال: ليس بصحيح^(٢).

قلت: له عدة متابعات عن المثني لكنها ضعيفة، قال الحافظ في التلخيص: ورواه الدارقطني^(٣) من حديث الشيباني أيضاً عن عمرو بن شعيب، لكن راويه عنه مندل بن علي وهو ضعيف، ومن حديث العزمي^(٤) عن عمرو والعزمي ضعيف متروك، ورواه البيهقي من طريق^(٥) عبدالله بن علي وهو الأفرقي، وقال الدارقطني في العلل^(٦): رواه حسين المعلم عن مكحول عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر، ورواه ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن شعيب عن عمر ولم يذكر ابن المسيب وهو أصح، قلت: -القائل الحافظ- وإيأه عني الترمذي^(٧).

قلت: نقل الحافظ عن الدارقطني مختصر، ونص عبارة الدارقطني: وسئل عن حديث سعيد ابن المسيب عن عمر قوله ابْتِغُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَسْتَهْلِكُهَا الصَّدَقَةَ فَقَالَ: يرويه عمرو بن شعيب واختلف عن فرواه الحسين المعلم عن مكحول عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر قوله.

وخالفه عمرو بن دينار، واختلف عنه فقال ابن عيينة عن عمرو بن شعيب عن عمر، ولم يذكر ابن المسيب، وخالفه حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن مكحول عن عمر، ولم يذكر فيه عمرو بن شعيب ولا ابن المسيب، ورواه المثني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وكذلك رواه مندل بن علي عن الشيباني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحديث عمر أصح^(٨).

(١) الترمذي، الجامع، ٣/٣٢، ح ٦٤١.

(٢) الزيلعي، نصب الراية، ٢/٣٣٠.

(٣) السنن: ٢/١١٠، ح ٢.

(٤) المصدر نفسه، ح ٣.

(٥) البيهقي: السنن الكبرى، ٢/٦، ح ١٠٧٦٤.

(٦) العلل، ٢/١٥٦، ح ١٨٣.

(٧) التلخيص الجبير، ٢/١٥٨.

(٨) العلل: ٢/١٥٦، ص ١٨٣.

وصحح البيهقي طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر قوله^(١).

فيكون هذا الحديث من ضعيف رواية المثني عن عمرو لمخالفة المثني كبار أصحاب عمرو الذين روه مرسلًا.

الحديث الثالث: أشار إليه في النكاح، باب: ما جاء فيمن يتزوج المرأة، ثم يطلقها قبل أن يدخل بها هل يتزوج ابنتها أم لا؟ أخرجه وضعفه.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا فَلَا يَجِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فَلْيَنْكِحْ ابْنَتَهَا وَأَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَلَا يَجِلُّ لَهُ نِكَاحُ امْرَأَتِهَا).

قال أبو عيسى هذا حديث لنا يصح من قبل إسناده وإِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ لَهِيْعَةَ وَالْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ وَالْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ وَابْنُ لَهِيْعَةَ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ...^(٢).

قال الحافظ ابن حجر بعد أن نقل تعليل الترمذي: (وقال غيره يُشَبِّه أن يكون ابن لهيعة أخذه عن المثني ثم أسقطه، فإن أبا حاتم، قال: لم يسمع ابن لهيعة من عمرو من شعيب^(٣))^(١).

قلت: ويكون هذا من حسن حديث المثني لاعتضاده بالعمل، وإن كان ابن لهيعة فعلاً سمعه من المثني فلا إشكال في طريقه لأن الراوي عنه قتيبة وسماعه منه قبل الاختلاط، والله أعلم.

الحديث الرابع: (يُقَيِّدُ الْآبَ مِنْ ابْنِهِ وَلَا يُقَيِّدُ الْإِبْنَ مِنْ أَبِيهِ) دُرِسَ فِي إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ الْحَدِيثُ النَّاسِعُ^(٥) عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، وَكَانَ نَصُّ عَلَى اضْطِرَابِ سَنَدِهِ وَضَعْفِهِ. الْحَدِيثُ الْخَامِسُ: أَخْرَجَهُ فِي كِتَابِ صِفَةِ الْقِيَامَةِ. بَاب: ...، وَذَكَرَ لَهُ شَوَاهِدُ.

(١) السنن الكبرى، ١٠٧/٤، ث ٧١٣٢.

(٢) الترمذي، الجامع، ٤٢٥/٣، ح ١١١٧.

(٣) ابن أبي حاتم، المراسيل: ١١٤/١.

(٤) التلخيص الحبير: ١٩٠/٣.

(٥) انظر ص ٣٨٠.

قال: حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (خَصَلَتَانِ مَنْ كَانَتْ فِيهِ كَتَبَهُ اللَّهُ شَاكِرًا صَابِرًا وَمَنْ لَمْ تُكُونَا فِيهِ لَمْ يَكْتُبْهُ اللَّهُ شَاكِرًا وَلَا صَابِرًا مَنْ نَظَرَ فِي دِينِهِ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَهُ فَاقْتَدَى بِهِ وَمَنْ نَظَرَ فِي دُنْيَاهُ إِلَى مَنْ هُوَ دُونُهُ فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا فَضَّلَهُ بِهِ عَلَيْهِ...).

أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ حِزَامٍ الرَّجُلُ الصَّالِحُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَلَمْ يَذْكُرْ سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ أَبِيهِ^(١).

قلت: له متابع^(٢) من طريق حجاج بن إبراهيم الأزرق، ثنا بقیة بن الوليد، عن سليمان ابن سليم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، جدّه بنحوه، فيه بقیة بن الوليد مدلس، وروايته بالنعنة روى عن ثقة من ثقات الشاميين وروى عنه كذلك ثقة من ثقات الشاميين^(٣).

والطريق التي ذكرها الترمذي فيها التصريح برواية عمرو عن أبيه عن جده هي كذلك في الزهد لابن المبارك^(٤). وذكر الحافظ في الفتح أنه رَوِيَ كذلك في نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وسكت عنه^(٥).

وله شواهد صحيحة عند البخاري^(٦) ومسلم^(٧) والترمذي^(٨) وغيرهم.

فيكون هذا الحديث من حسان حديث المثني عن عمرو والله أعلم.

الخلاصة: الأحاديث الخمسة التي رواها الترمذي للمثنى عن عمرو بن شعيب، ضعف أربعة وحسن واحداً.

(١) الترمذي، الجامع، ٤/٦٦٥، ح ٢٥١٢.

(٢) الطبراني، مسند الشاميين، ٢/٣٠٣، ح ١٣٨٧.

(٣) حجاج بن إبراهيم الأزرق، نزيل طرسوس ثقة. ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٥٢، ت ١١٨. وسليمان بن سليم الحمصي ثقة عابد، المصدر نفسه، ص ٢٥١، ت ٢٥٦٦.

(٤) الزهد، ص ٥٠.

(٥) فتح الباري، ١١/٣٢٣.

(٦) الصحيح، ص ١٣٨٠، ح ٦٤٩٠.

(٧) الصحيح: ٤/٢٢٧٥، ح ٢٩٦٣.

(٨) الجامع ٤/٦٦٤، ح ٢٥١٣، وقال: حديث صحيح.

وبينت الدراسة أن ثلاثة أحاديث من حسان أحاديثه عن عمرو بالمتابعات والشواهد
واثنان ضعيفان وقد بين ضعفهما وليس لهما متابعات أو شواهد.

ثانياً: مرويات المثنى بن الصباح عند أبي داود

لم يخرج أبو داود للمثنى بن الصباح إلا حديثاً واحداً سكت عنه.
أخرجه في كتاب المناسك، باب: الملتزم.

قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُوْنُسَ حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ
عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (طُفْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ فَلَمَّا جِئْنَا دُبُرَ الْكَعْبَةِ، قُلْتُ: أَلَا تَتَعَوَّذُ؟ قَالَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ
السَّارِ، ثُمَّ مَضَى حَتَّى اسْتَلَمَ الْحَجَرَ وَأَقَامَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ فَوَضَعَ صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ
وَكَفَيْهِ هَكَذَا وَبَسَطَهُمَا بَسْطًا ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ^(١)).

ورواه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ سَمِعْتُ الْمُثَنَّى بْنَ
الصَّبَّاحِ يَقُولُ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ بَنحوه، وفيه (فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ ثُمَّ قَامَ بَيْنَ
الْحَجَرِ وَالْبَابِ)^(٢).

ورواه سفيان الثوري، عن المثنى به بنحوه مختصراً بلفظ (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَلْزُقُ وَجْهَهُ وَصَدْرَهُ بِالْمُلْتَزِمِ)^(٣).

وله متابع من طريق عبد الرزاق عن ابن جريح قال: قال عمرو بن شعيب: طاف محمد
جَدُّهُ مَعَ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بَنحوه، وفيه: (فَلَمَّا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ نَعُوذُ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ...) ^(٤).
وهو سند حسن.

قال في عون المعبود: قوله عن أبيه وهو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو وقد سمع
شعيب من عبد الله على الصحيح، ووقع في كتاب ابن ماجه عن أبيه عن جده
فيكون شعيب ومحمد طافا جميعاً مع عبد الله^(٥).

وله شاهد حسن من حديث ابن عباس^(٦).

فيكون هذا من حسان حديث المثنى عن عمرو بن شعيب والله أعلم.

(١) أبو داود، السنن، ١٨١/٢، ح ١٨٩٩.

(٢) السنن، ٩٨٧/٢، ح ٢٩٦٢.

(٣) الدارقطني، السنن، ٢٨٩/٢، ح ٢٣٩.

(٤) عبد الرزاق، المصنف، ٧٥/٥، ح ٩٠٤٤.

(٥) عون المعبود، ٢٤٨/٥، وانظر نصب الراية: ٩١/٣.

(٦) عبد الرزاق، المصنف، ٧٦/٥، ح ٩٠٤٧، وابن أبي شيبة، المصنف، ح ١٣٧٧٨.

ثالثاً: مرويات المثنى بن الصباح عند ابن ماجه

روى له ابن ماجه خمسة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الهبات، باب: عطية المرأة من غير إذن زوجها، وأخرج له

شواهد.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو يُونُسَ الرُّقِّيُّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الصَّيْدَلَانِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (فِي خُطْبَةٍ خَطَبَهَا لَا يَجُوزُ لِمَرْأَةٍ فِي مَالِهَا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا إِذَا هُوَ مَلَكٌ عِصْمَتُهَا)^(١).

وله متابعات من طريق داود بن أبي هند وحبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بنحوه، أخرجه الحاكم^(٢) وصححه، وأبو داود^(٣) والنسائي^(٤) وغيرهم.

ومن طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به بنحوه^(٥) وهو سند حسن فيكون هذا من حسان أحاديث المثنى عن عمرو بن شعيب.

وهذا الحديث ظاهره مشكل مع الأحاديث التي أجازت للمرأة التصرف بمالها متزوجة أو غير متزوجة وأجيب أن إضافة المال إليها مجازاً لكونه في تصرفها والمقصود مال زوجها، والنهي يكون على هذا المعنى للتحريم، أو المراد مال نفسها والنهي للكرامة والمراد لا تتصرف بمالها إلا بمشورة زوجها أدباً واستحباباً^(٦).

الحديث الثاني: (مَنْ أُوْدِعَ وَدِيعَةً فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ) سبق في أيوب بن سويد، مروياته عند ابن ماجه الحديث الثالث^(٧). وخلاصته: أنه من ضعيف حديثه، ولم يخرج في الباب غيره.

الحديث الثالث: أخرجه في الفرائض، باب: ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ أَنبَأَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ الْمُثَنَّى بْنَ الصَّبَّاحِ أَخْبَرَهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ)^(٨).

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/٧٩٨، ح ٢٣٨٨.

(٢) المستدرک: ٢/٥٤.

(٣) السنن: ٣/٢٩٣، ح ٣٥٤٦.

(٤) الکبرى: ٤/٥٣، ح ٦٥٩١.

(٥) النسائي، المجتبى، ٣/٢٩٣، ٦/٢٧٨، ح ٣٧٥٧.

(٦) عون المعبود، ٩/٣٣٥.

(٧) انظر ص ٣٢.

(٨) ابن ماجه، السنن، ٢/٩١٢، ح ٢٧٣١.

وله متابعات من طريق حبيب المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به بنحوه^(١) وهو حديث حسن.

ومن طريق عمر بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده به بنحوه^(٢) وهو سند حسن ومن طريق سفیان بن عیینة قال: سمعت عدة منهم يعقوب بن عطاء، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به بنحوه^(٣)، ويعقوب بن عطاء ضعيف^(٤).

ومن طريق عامر الأحول، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به بنحوه^(٥).

ومن طريق الخليل بن مرة، عن قتادة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده بنحوه^(٦)، والخليل ضعيف^(٧).

ومن طريق الضحاك بن عثمان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به بنحوه^(٨).

وغير ذلك فيكون هذا من حسان حديثه عن عمرو بن شعيب بمجموع هذه المتابعات.

الحديث الرابع: أخرجه في الفرائض، باب: في ادعاء الولد، وأخرج متابعا له.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ عَاهَرَ أُمَّةً أَوْ حُرَّةً فَوَلَدُهُ وَلَدُ زُنَا لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ)^(٩).

قلت: تابعه عليه عبد الله بن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به بنحوه،

وهو من رواية قتيبة بن سعيد عن ابن لهيعة^(١٠) وهي صحيحة عند الإمام أحمد كما سبق.

وآخر من طريق محمد بن راشد، عن سليمان بن موسى، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه

عن جده بنحوه^(١١). وهو سند رجاله رجال الحسن.

(١) أبو داود، السنن، ٣/١٢٥، ح ٢٩١١

(٢) الدارقطني، السنن، ٤/٧٢، ح ١٦.

(٣) البيهقي، السنن الكبرى، ٦/٢١٨، ح ١٢٠٩.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٠٨، ت ٧٨٢٦.

(٥) أحمد، المسند، ١/٢٤٣، والبيهقي، السنن، ٤/٨٢، ح ٦٣٨٣.

(٦) البيهقي، السنن الكبرى، ٦/٢١٨.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٩٦، ت ١٧٥٧.

(٨) الدارقطني، السنن، ٤/٧٥، ح ٢٥.

(٩) ابن ماجه، السنن، ٢/٩١٧، ح ٢٧٤٦.

(١٠) الترمذي، الجامع، ٤/٤٢٨، ح ٢١١٣، وقال: وقد روى غير ابن لهيعة هذا الحديث عن عمرو بن شعيب والعمل

على هذا عند أهل العلم.

(١١) ابن ماجه، السنن، ٢/٩١٧، ح ٢٧٤٥.

وثالث من طريق الضحاك بن مخلد، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب قال: قال رسول الله ﷺ بنحوه^(١). وهو مرسل ورجاله ثقات، ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج^(٢) كذلك.

ورابع عن طريق ابن عيينة، عن يعقوب بن عطاء، قال سمعت عمرو بن شعيب يقول قال رسول الله ﷺ بنحوه^(٣) ويعقوب ضعيف والحديث مرسل.

فيكون هذا الحديث كذلك من حسان روايته عن عمرو بن شعيب، والله أعلم.
الحديث الخامس: (عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ طُفْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَلَمَّا فَرَعْنَا) سبق عن أبي داود الحديث الأول^(٤) الذي أخرجه له وهو من حسان حديثه عن عمرو بن شعيب.

الخلاصة: الخمسة الأحاديث التي رواها ابن ماجه للمثنى هي من روايته عن عمرو بن شعيب، أربعة منها من حسان حديثه والخامس ضعيف.

رابعاً: خلاصة مرويات المثنى في الكتب الستة

روى له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وأبو داود وابن ماجه، ومجموع ما روه بالمكرر أحد عشر حديثاً، جميعها من روايته عن عمرو بن شعيب، ثمانية منها من حسان حديثه وظهر ذلك بالمتابعات والشواهد، وثلاثة ضعيفة.

● الثمانية الحسنة:

- ثلاثة عند الترمذي.
- وواحد عند أبي داود.
- أربعة عند ابن ماجه.

● وثلاثة ضعيفة:

- اثنان عند الترمذي.
- والثالث عند ابن ماجه.

(١) ابن أبي شيبة، المصنف، ٦/٢٨١، ح ٣١٤١٧.

(٢) عبد الرزاق، المصنف، ٧/٤٥٢، ح ٣٦٨٥١.

(٣) المصدر نفسه، ح ٣٨٥٢.

(٤) انظر ص ١٠٣

المبحث الثامن

مجالد بن سعيد ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في مجالد.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثامن: مجالد بن سعيد ومروياته في الكتب الستة

مجالد بن سعيد بن عمير بن سبطام، أبو عمير، الكوفي، من صغار السادسة، مات سنة

مائة وأربع وأربعين

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال البخاري: كان يحيى بن سعيد يضعفه، وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يروي عنه شيئاً^(١)، وقال: أنا لا أكتب حديث مجالد ولا موسى بن عبيدة^(٢).

وقال الإمام أحمد: أحاديث مجالد كلها حُلُم^(٣)، وكان لا يراه شيئاً يقول: ليس بشيء^(٤).

زاد أبو طالب: يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس^(٥). وفي المعرفة والتاريخ: قيل للإمام أحمد من تقدم من أصحاب الشعبي؟ فقال: ليس في القوم مثل إسماعيل ابن أبي خالد ومطرف، إلا ما كان من مجالد فإنه يكثر ويضطرب^(٦)، وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أحمد بن سنان، قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، يقول: حديث مجالد عند الأحداث، يحيى بن سعيد، وأبي أسامة ليس بشيء، ولكن حديث شعبة وحماد بن زيد وهشيم هؤلاء القدماء يعني أنه تغير حفظه في آخر عمره^(٧).

وقال ابن سعد: كان ضعيفاً^(٨)، وعن أبي داود قوله: قد حدث يحيى عن مشايخ ضعاف على نقده للرجال الأجلح ومجالد^(٩).

وقال ابن معين: لا يحتج بحديثه^(١٠)، وقال: ضعيف، وأهـي الحديث، وكان يحيى بن سعيد يقول: لو أردت أن يرفع لي مجالد حديثه كله رفعه! قلت -القاتل الدارمي-: ولم يرفع حديثه؟ قال: للضعف^(١١). ووثقه في رواية^(١٢)، وقال في أخرى وسئل عن حديثه فقال صالح كانه^(١٣).

(١) التاريخ الصغير، ٧٩/٢.

(٢) علل الترمذي الكبير، ص ٢٢.

(٣) ابن حبان، المجروحين، ٣/ ١٠-١١، قلت: والحُلُم عبارة عما يراه النائم وغلب على ما كان في الشر لسان العرب، باب الميم فصل الحاء، ١٢/ ١٤٥. وكأنه أراد أن هذه الأحاديث لا حقيقة لها ولا أصل. والله أعلم.

(٤) الضعفاء الصغير، ص ١١٢.

(٥) الجرح والتعديل، ٣٦١/ ٨.

(٦) المعرفة والتاريخ، ١٦٥/ ٢.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٦١/ ٨.

(٨) الطبقات الكبرى، ٣٤٩/ ٦.

(٩) المزي، تهذيب الكمال، ٢٧/ ٢٢٣.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٦١/ ٨.

(١١) المصدر نفسه: ٣٦١/ ٨.

(١٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري: ٣/ ٢٦٩.

(١٣) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ٢١٦.

وقال أبو حاتم وسئل عنه محتج به؟ قال: لا^(١)، وقال النسائي: ثقة^(٢) وفي رواية أخرى ليس بالقوي^(٣)، وفي ضعفائه قال: ضعيف^(٤).

وقال العجلي: كوفي جائز الحديث، حسن الحديث، إلا أن عبد الرحمن بن مهدي يقول: أشعث بن سوار أقوى منه، والناس لا يتابعونه على هذا، كان مجالد أرفع من أشعث بن سوار وقال يحيى بن سعيد: كان مجالد يلقن الحديث إذا لقن. وقد رآه وسمع منه، صالح الكتاب، يروي عن قيس بن أبي حازم، والشعبي^(٥).

وقال الدارقطني: ليس بقوي^(٦)، وعنه: غيره أثبت منه^(٧)، وفي ضعفائه: ليس بثقة، يزيد بن أبي زياد أرجح منه، لا يعتبر به^(٨).

وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ، يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به^(٩). وقال ابن عدي: له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة وعن غير جابر أحاديث صالحة، وعامة ما يرويه غير محفوظ^(١٠).

وقال الحافظ ابن حجر: ليس بالقوي، وتغير في آخر عمره^(١١).

الخلاصة: مجالد ضعيف وهذا ما عليه جمهور النقاد وسبب ضعفه تغير حفظه، إلا أن له وصفاً آخر في الشعبي خاصة، فقد عدّه الإمام أحمد من أصحاب الشعبي المقتدئين إلا أنه يضطرب فيه في كثرة ما يروي عنه، قلت: ويضبط هذا الاضطراب بمعرفة قدامى أصحابه فرواية هؤلاء عنه مقبولة كما قال ابن مهدي وعدّ منهم: شعبة وحماد بن زيد وهشيم، ويحتنب رواية الأحداث عنه الذين منهم يحيى بن سعيد وأبو أسامة إلا إذا توبعوا عليها، ومن أبرز علل حديثه رفع ما ليس بمرفوع، وقبوله التلقين.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٦١/٨.

(٢) المزني، تهذيب الكمال: ٢٧/٢٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ٢٧/٢٢٣..

(٤) المصدر نفسه، ٢٧/٢٢٣..

(٥) الثقات: ٢/٢٦٤.

(٦) السنن، ٤/١٧٠.

(٧) المصدر نفسه: ٢/٢٠٣.

(٨) سؤالات البرقاني، ص ٦٤.

(٩) الجروحين، ٣/١٠.

(١٠) الكامل: ٦/٤٢٢.

(١١) التفریب، ص ٥٢٠، ت ٦٤٨٠.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة

روى له من أصحاب الكتب الستة مسلم والترمذي وأبو داود وابن ماجه

أولاً: مرويات مجالد بن سعيد عند مسلم

لم يخرج له مسلم إلا حديثاً واحداً متابعه مقروناً.

أخرجه في كتاب الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها.

قال: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ وَحُصَيْنٌ وَمُغِيرَةُ وَأَشْعَثُ وَمُجَالِدٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ وَدَاوُدُ كُلُّهُمْ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَسَأَلْتُهَا عَنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: طَلَّقَهَا رَوْجُهَا الْبَتَّةَ فَقَالَتْ: فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السُّكْنَى وَالنَّفَقَةِ، قَالَتْ: (فَلَمْ يَجْعَلْ لِي سَكْنَى وَلَا نَفَقَةً وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدُ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنٍ وَدَاوُدَ وَمُغِيرَةَ وَإِسْمَاعِيلَ وَأَشْعَثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ بِمِثْلِ حَدِيثِ زُهَيْرٍ عَنْ هُشَيْمٍ^(١).

ثم أخرج له متابعات بسنده من طريق سلمة بن كهيل وسيار أبي الحكم وأبي إسحاق^(٢).

وكذا أخرجه الترمذي في كتاب الطلاق واللعان، باب المطلقة ثلاثاً لا سكنى لها ولا نفقة من طريق هناد، حدثنا جرير، عن مغيرة عن الشعبي قال: دخلت على فاطمة ثم ذكر نحوه^(٣).

ومن طريق أحمد بن منيع حدثنا هشيم أنبأنا حصين وإسماعيل ومجالد قال هشيم: وحدثنا داود أيضاً عن الشعبي قال: دخلت على فاطمة ثم ذكره نحوه... وقال: حديث حسن صحيح^(٤). وأخرجه النسائي في الكبرى^(٥) والمجتبى^(٦) من حديث هشيم قال: حدثنا سيّار وحصين ومغيرة وداود بن أبي هند وإسماعيل بن أبي خالد وذكر آخر عن الشعبي فإذا دخلت على فاطمة بنحوه.

(١) مسلم، الصحيح، ١١٧/٢، ح ١٤٨٠، وانظر ابن حبان، الصحيح، ٦٤/١٠، ح ٤٢٥٢، وأبو عوانة، المسند،

٨٥/٣، ح ٤٦٢١.

(٢) مسلم، الصحيح، ١١١٨/٢.

(٣) الترمذي، الجامع، ٤٨٤/٣، ح ١٨٨٠.

(٤) المصدر نفسه، ٤٨٤/٣، ح ١٨٨٠.

(٥) السنن الكبرى ٣٩٩/٣، ح ٥٧٤٢.

(٦) المجتبى ٢٠٩/٦، ح ٣٥٤٨.

قلت والآخر هو مجالد كما هو في الطرق السابقة ولكنه يُضَعِّفُهُ^(١) لذا لم يذكره والله أعلم.

قلت: فيكون هذا الحديث من صحيح حديثه عن الشعبي، ولم يحتج به مسلم إنما أخرج له متابعة مقروناً.

ثانياً: مرويات مجالد بن سعيد عند الترمذي

أخرج له الترمذي عشرين حديثاً:

الحديث الأول: أخرجه في كتاب الزكاة، باب: ما جاء في رضا المصدق، أخرجه متابعاً .
قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (إِذَا أَتَاكُمْ الْمُصَدَّقُ فَلَا يُفَارِقْكُمْ إِلَّا عَنْ رِضَا).
حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ حُرَيْثٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ دَاوُدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَرِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْحُوهُ .
قَالَ أَبُو عِيْسَى حَدِيثُ دَاوُدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ وَقَدْ ضَعَّفَ مُجَالِدًا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ كَثِيرُ الْعَلَطِ^(٢).

قلت: له متابعات منها:

عند مسلم من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن جرير به بنحوه^(٣).

وعند الطيالسي من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن جرير به بنحوه^(٤).

وعند الطبراني في الكبير عن طريق مغيرة، عن الشعبي، عن جرير به بنحوه^(٥).

فيكون هذا الحديث من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث الثاني: أخرجه في الزكاة، باب: ما جاء من لا تحل له الصدقة، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ غَابِرِ الشَّعْبِيِّ عَنْ حُبْشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ السَّلُولِيِّ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي حَبْجَةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ وَقِفْ بِعَرَفَةَ أَنَاهُ أَعْرَابِي فَأَخَذَ بَطَرْفِ رِدَائِهِ فَسَأَلَهُ إِيَّاهُ فَأَعْطَاهُ وَذَهَبَ

(١) الضعفاء والمتروكين، ص ٢٣٦.

(٢) الترمذي، الجامع، ٣/٣٩، ح ٦٤٧-٦٤٨.

(٣) الصحيح ٢/٩٨٩، ح ٩٨٩، وانظر الترمذي، ٣/٣٩.

(٤) الطيالسي، سليمان بن داود المسند، بيروت، دار المعرفة، د.ت، د.ط، ١/٩٢، ح ٦٦٧.

(٥) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق حمدي السلفي، الموصل، مكتبة العلوم والحكم، ط ٢،

١٤٠٤هـ-١٩٨٣م، ٢/٣٢٤، ح ٢٣٥٥.

قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ حَدِيثٌ مَعْلُومٌ وَهَكَذَا رَوَى أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ هُوَ الشَّعْبِيُّ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَائِمِ لِأَنَّ مُجَالِدَ بْنَ سَعِيدٍ قَدْ ضَعَفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيٍّ وَهَذَا قَدْ وَهَمَ فِيهِ ابْنُ ثُمَيْرٍ وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ وَقَدْ رَوَاهُ مُغِيرَةُ وَابْنُ أَبِي خَالِدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ^(١).

ورواه ابن ماجه من طريق محمد بن إسماعيل، ثنا أبو أسامة، عن ابن عون ومجالد، عن الشعبي، عن الحارث، عن علي به بنحوه^(٢).

قلت له متابع من طريق قتادة عن عامر الشعبي، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب به بنحوه^(٣).

ومن حديث إسماعيل بن أبي خالد عن عامر الشعبي به بنحوه^(٤).

قلت: وإن كان مجالد ضعيفاً فإن إخراج حديثه مقروناً بابن عون وهو ثقة والمتابعان قتادة وإسماعيل بن أبي خالد، تحسن حاله لكن يبقى ضعف الحارث، وهو محتمل لأنه من روايته عن علي وهو صالح في علي ولم ينص أحد من النقاد أن هذا الحديث لم يسمعه الحارث من علي وله شواهد أشار لها الترمذي فيكون هذا من حسان حديثه، والله أعلم.

الحديث الرابع: أخرجه في الرضاع، باب...، ولم يخرج في الباب غيره وضعفه.

قال: حَدَّثَنَا نُصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا تَلْجُوا^(٥) عَلَى الْمُغِيَّاتِ^(٦))؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَحْدِكُمْ مَجْرَى الدَّمِ قُلْنَا: وَمِنْكَ؟ قَالَ: (وَمِنِّْي وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمْتُ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ...^(٧).

(١) الترمذي، الجامع، ٤٢٧/٣، ح ١١١٩.

(٢) السنن، ٦٢٢/١، ح ١٩٣٥.

(٣) البيهقي، السنن الكبرى، ٢٠٧/٧، ح ١٣٩٦١.

(٤) أبو داود، السنن، ٢٢٧/٢، ح ٢٠٧٦.

(٥) الولوج: الدخول، لا تلجوا أي: لا تدخلوا لسانا العرب، باب الجيم، فصل الواو، ٣٩٩/٢.

(٦) المغيات: النساء اللاتي خرج أزواجهن إلى الغزو. الزغشري، الفائق، ١٠٧/٣.

(٧) الترمذي، الجامع، ٤٧٥/٣، ح ١١٧٢.

قلت: لم أقف له على متابعات، وللمتن شواهد صحيحة، أما الجزء الأول من المتن فشاهده حديث (إياكم والدخول على النساء)، رواه الترمذي من حديث عقبة بن عامر وقال حسن صحيح^(١).

والجزء الثاني: فحديث (ما منكم من أحدٍ إلا وله شيطان) قالوا ولك يا رسول الله؟ قال: (ولي إلا أن الله أعاني عليه فأسلم). رواه ابن حبان^(٢) في صحيحه بسند حسن وآخر بسند صحيح بمعناه.

فيكون هذا من حسن حديثه عن الشعبي لأنه من رواية عيسى بن يونس وهو من طبقة حماد وهشيم ثقة مأمون^(٣)، وهذه الطبقة روت عنه قبل اختلاطه. الحديث الخامس: (حديث فاطمة بنت قيس) سبق عند مسلم^(٤)، وأخرجه الترمذي متابعاً مقروناً وهو من حسان حديثه عن الشعبي.

الحديث السادس: أخرجه في البيوع، باب ما جاء في ترك الشبهات، أخرجه في باب المتابعات.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَتَانَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ وَبَيْنَ ذَلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَذَرِي كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَمِنَ الْحَلَالِ هِيَ أَمٌ مِنَ الْحَرَامِ...).

حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ^(٥).

قلت له متابعات منها:

عند البخاري عن طريق ابن عون^(٦) وأبي فروة^(٧) وزكريا بن أبي زائدة^(٨).

(١) الجامع، ٣/٤٧٤، ح ١١٧١.

(٢) الصحيح، ١٤/٣٢٦-٣٢٧/ح ٦٤١٦ و ٦٤١٧.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب ص ٤٤١ ت ٥٣٤١.

(٤) انظر ص ١١٢.

(٥) الترمذي، الجامع، ٣/٥١١، ح ١٢٠٥.

(٦) الصحيح، ص ٢٦، ح ٢٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٢٦، ح ٢٠٥١.

(٨) المصدر نفسه، ص ٤٢٦، ح ٢٠٥٢.

وعند مسلم من حديث ابن عون^(١).

فيكون هذا الحديث من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث السابع: أخرجه في البيوع، باب: ما جاء في النهي للمسلم أن يدفع الخمر للذمي يبيعها، ولم يخرج في الباب غيره وحسنه.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ أَبِي الْوَدَائِجِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ كَانَ عِنْدَنَا خَمْرٌ لِيَتِيمٍ فَلَمَّا نَزَلَتِ الْمَائِدَةُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ وَقُلْتُ إِنَّهُ لِيَتِيمٍ فَقَالَ: (أَهْرِيقُوهُ) قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُ هَذَا...^(٢).

قلت وفي تحفة الأشراف^(٣) ذكر قوله حسن فقط دون صحيح، ولم أقف له على متابعات لكن له شواهد صحيحة من حديث أنس عند الشيخين^(٤)، والله أعلم.

فهو من حسن حديث مجالد من غير طريق الشعبي بشواهد ولأنه من رواية القدامى عنه.

الحديث الثامن: أخرجه في الصيد، باب ما جاء في صيد البزاة، ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَهَنَادٌ وَأَبُو عَمَّارٍ قَالُوا حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَيْدِ الْبَازِي فَقَالَ (مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ لِكُلِّ) قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ...^(٥).

قال الترمذي: سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: فقال: إنما رواه عيسى بن يونس عن مجالد ولا أعرف هذا له، وهذا حديث مجالد وأنا لا أشتغل بحديث مجالد، قلت له: لا تروى عن مجالد شيئاً، قال: لا، ولا عن جابر الجعفي، ولا عن موسى بن عبيدة، ومجالد أحسن حالاً من جابر الجعفي^(٦).

(١) الصحيح، ١٢٢١/٣، ح ١٥٩٩.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥٦٣/٣، ح ١٢٦٣.

(٣) تحفة الإشراف، ٣٣٩/٣.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ٥١١، ح ٢٤٦٢، مسلم، الصحيح، ١٥٧/٣، ح ١٩٨٠.

(٥) الجامع ٦٨/٤، ح ١٤٦٧.

(٦) العلل الكبير: ص ٢٣٩، ح ٤٣٢.

وقال البيهقي في السنن الكبرى: ذَكَرُ الْبَازِي فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ لَمْ يَأْتِ بِهِ الْحِفَازُ عَنِ الشَّعْبِيِّ
إِنَّمَا أَتَى بِهِ مَجَالِدٌ^(١).

فيكون هذا من مناكيره عن الشعبي لمخالفته الحفاظ من أصحاب الشعبي.

الحديث التاسع: أخرجه في كتاب الصيد، باب: ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا
يأكل، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ
سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَيْدِ الْكَلْبِ الْمُعْلَمِ قَالَ: (إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ
الْمُعْلَمُ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ)
قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ خَالَطَتْ كِلَابَتَا كِلَابٍ أُخَرَ؟ قَالَ (إِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ
وَلَمْ تَذْكُرْ عَلَى غَيْرِهِ) قَالَ سُفْيَانُ أَكْرَهُ لَهُ أَكْلَهُ.

قال أبو عيسى وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ فِي الْأَكْلِ مِنْهُ... ثم ذكر أقوال أهل العلم في هذه المسألة^(٢).
قلت: وله متابعات:

منها: عند البخاري عن ابن أبي السفر^(٣) وزكريا بن أبي زائدة^(٤)، وبيان^(٥)، وعاصم
الأحول^(٦)، وداود بن أبي هند، جميعهم عن الشعبي^(٧)، فيكون هذا من حسان حديث
مجالد عن الشعبي.

الحديث العاشر: أخرجه في كتاب الأطعمة، باب ما جاء في ذكاة الجنين، أخرجه وحده
وأشار إلى متابعات وشواهد.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُجَالِدٍ ح قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ
وَكَيْعٍ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ: (قَالَ ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ).

(١) السنن الكبرى، ٢٣٨/٩.

(٢) الترمذي، الجامع، ٦٨/٤، ح ١٤٧٠.

(٣) الصحيح، ص ٥٥، ح ١٧٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ١١٩٨، ح ٥٤٧٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ١١٩٩، ح ٥٤٨٣٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ١١٢٠، ح ٥٤٨٤.

(٧) المصدر نفسه، ح ٥٤٨٥.

قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ...^(١)

ورواه أبو داود: من حديث هشيم وابن المبارك، عن مجالد به بنحوه^(٢)، وابن ماجه من طريق ابن المبارك وأبي خالد الأحمر وعبد بن سليمان، عن مجالد به بنحوه^(٣).

قلت: له متابع عند أحمد من طريق غندر، ثنا ابن أبي ليلي، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري^(٤) به بنحوه وهو سند فيه ضعف من قبل العوفي.

ومن طريق يونس بن أبي إسحاق، عن أبي الودّاء، عن أبي سعيد^(٥) به مثله. وهو سند حسن فيكون هذا الحديث من حسان حديث مجالد عن الشعبي، خاصة أنه من رواية القدامى عنه.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في الفتن، باب: ما جاء في قول النبي ﷺ بعثت أنا والساعة كهاتين يعني السبابة والوسطى، وأخرج له شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ هَيَّاجٍ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَرْحَبِيُّ حَدَّثَنَا عَبِيدَةُ بْنُ الْأَسْوَدِ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ الْفَهْرِيِّ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (بُعِثْتُ فِي نَفْسِ السَّاعَةِ فَسَبَقْتُهَا كَمَا سَبَقْتُ هَذِهِ هَذِهِ لِأَصْبَغِيهِ السَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٦).

رواه البزار وقال: وهذا الحديث بهذا اللفظ لا نعلمه يروى إلا عن المستورد عن النبي ﷺ وقد روي نحو كلامه عن النبي بالفاظ مختلفة ولا نعلم حدث بهذا الحديث عن مجالد إلا عبدة^(٧).

قلت: لم أقف له على متابعات وله شاهد صحيح عند مسلم وغيره من حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً (...بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كِهَاتَيْنِ وَيُشِيرُ بَيْنَ إِصْبَغِيهِ السَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى)^(٨).

(١) الترمذي، الجامع، ٧٢/٤، ح ١٤٧٦.

(٢) السنن، ١٠٣/٣، ح ٢٨٢٧.

(٣) السنن، ١٠٦٧/٢، ح ٣١٩٩.

(٤) المسند ٤٥/٣.

(٥) ابن حبان، الصحيح، ٢٠٦/١٣، ومسنّد أحمد ٣٩/٣.

(٦) الترمذي، الجامع، ٤٩٦/٤، ح ٢٢١٣.

(٧) المسند، ٣٨٩/٨، ح ٣٤٦٢.

(٨) الصحيح، ٢٢٧٢/٤، ح ٢٩٥٧.

فيكون هذا من أحاديث مجالد الضعيفة وإن كان المتن محفوظاً لم يحسنه الترمذي للعلّة التي ذكرها البزار والله أعلم، خاصة أن الراوي عن مجالد عبدة بن الأسود وهو صدوق ربما دلس^(١) وقد رواه بالنعنة.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الزهد، باب: ما جاء في هوان الدنيا على الله، وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ قَالَ كُنْتُ مَعَ الرَّكْبِ الَّذِينَ وَقَفُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّخْلَةِ الْمَيِّتَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَتَرُونَ هَذِهِ هَاتَتْ عَلَى أَهْلِهَا حِينَ أَلْقَوْهَا؟) قَالُوا: مِنْ هَوَانِهَا أَلْقَوْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: (فَالدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا) وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَابْنِ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى حَدِيثُ الْمُسْتَوْرِدِ حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٢).

وأخرجه ابن ماجه من طريق يحيى بن حبيب بن عربي، حدثنا حماد بن زيد عن مجالد عن سعيد الهمداني به بمثله^(٣).

قلت: لم أقف له على متابعات، لكنه من رواية حماد بن زيد وابن المبارك وهما من قدامى أصحابه، وله شاهد حسن^(٤) فيكون هذا الحديث من حسان حديثه من طريق الشيعي.

الحديث الثالث عشر: أخرجه في الزهد، باب ما جاء في معيشة النبي ﷺ وأهله، أخرجه في باب المتابعات.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَدَعَتْ لِي بِطَعَامٍ وَقَالَتْ: (مَا أَشْبَعُ مِنْ طَعَامٍ فَأَشَاءُ أَنْ أَبْكِي إِلَّا بَكَيتُ قَالَ قُلْتُ لِمَ قَالَتْ أَذْكُرُ الْحَالَ الَّتِي فَارَقَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ مَا شَبِعَ مِنْ خُبْزٍ وَلَحْمٍ مَرَّتَيْنِ فِي يَوْمٍ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٥).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٧٩، ت ٤٤١٥.

(٢) الترمذي، الجامع، ٤/ ٥٦٠، ح ٢٣٢١.

(٣) السنن، ٢/ ١٣٧٧، ح ٤١١١.

(٤) قال المنذري أخرجه البزار والطبراني من حديث ابن عمر ورواهما ثقات الترغيب والترهيب، ٤/ ٨٣، والطبراني، المعجم الكبير، ١٨/ ٣٤٨.

(٥) الترمذي، الجامع، ٤/ ٥٧٩، ح ٢٣٥٦.

قلت: له متابعات:

من طريق منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة به بنحوه، ومن طريق عروة عن عائشة^(١).

ومن طريق عبد الرحمن بن يزيد، عن الأسود، عن عائشة به بنحوه، أخرجه الترمذي وقال: حسن صحيح^(٢).

فيكون هذا من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث الرابع عشر والخامس عشر: أخرجهما في كتاب التفسير، باب: ومن سورة البقرة، أخرجهما في باب المتابعات.

قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّوْمِ فَقَالَ: (حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ) [البقرة: ١٨٧]، قَالَ فَأَخَذْتُ عِقَالَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْيَضُ وَالْآخَرُ أَسْوَدُ فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَيْهِمَا فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا لَمْ يَحْفَظْهُ سُفْيَانُ قَالَ إِنَّمَا هُوَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٣).

وكان أخرج قبله حديث أحمد بن منيع حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ عَنْ الشَّعْبِيِّ بِهِ بنحوه.

ثم أخرجه من حديث أحمد بن منيع حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ بِهِ مثل ذلك^(٤).

قلت: حديث سفيان في تحفة الأشراف قال عنه الترمذي: حديث حسن دون قوله صحيح^(٥)، وهذا يتسق مع منهج الترمذي.

قلت: وله متابع عند البخاري من طريق مطرف عن الشعبي به بنحوه^(٦).

وحديث حصين بن عبد الرحمن عن الشعبي أخرجه البخاري^(٧)، ومسلم^(٨).

(١) مسلم، الصحيح، ٢٢٨٢/٤ ح ٢٩٧٠ - ٢٩٧١.

(٢) الجامع، ٥٧٩/٤ ح ٢٣٥٧.

(٣) الترمذي، الجامع، ٢١١/٥ ح ٢٩٧١.

(٤) المصدر نفسه، ح ٢٩٧٠.

(٥) المزي، تحفة الإشراف ٧/٢٨٠.

(٦) الصحيح، ص ٩٣٩، ح ٤٥١٠.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٩٩، ح ١٩١٦.

(٨) المصدر نفسه، ح ١٠٩٠.

فيكون هذا الحديث من حسان أحاديث مجالد عن الشعبي.

الحديث السادس عشر: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة النجم، وذكر له متابعاً .
قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ لَقِيَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَعْبًا
بِعَرَفَةَ فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ فَكَبَّرَ حَتَّى جَاوَبَتْهُ الْجِبَالُ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّا بَنُو هَاشِمٍ فَقَالَ كَعْبٌ:
إِنَّ اللَّهَ قَسَمَ رُؤُوسَهُ وَكَلَامَهُ بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَمُوسَى فَكَلَّمَ مُوسَى مَرَّتَيْنِ وَرَأَى مُحَمَّدًا مَرَّتَيْنِ، قَالَ:
مَسْرُوقٌ فَذَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ: هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ؟ فَقَالَتْ: لَقَدْ تَكَلَّمْتُ بِشَيْءٍ قَفَّ لَهُ
شَعْرِي قُلْتُ رُؤُوسًا ثُمَّ قَرَأْتُ (لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى) [النجم: ١٨] فَقَالَتْ: ابْنُ يَذْهَبُ
بِكَ إِنَّمَا هُوَ جِبْرِيلُ مَنْ أَخْبَرَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ أَوْ كَتَمَ شَيْئًا مِمَّا أَمَرَ بِهِ أَوْ يَعْلَمُ الْخُمْسَ الَّتِي
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ) [لقمان: ٣٤] فَقَدْ أَغْطَمَ الْفِرْيَةَ وَلَكِنَّهُ
رَأَى جِبْرِيلَ لَمْ يَرَهُ فِي صُورَتِهِ إِلَّا مَرَّتَيْنِ مَرَّةً عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُتَهَيِّ وَمَرَّةً فِي جِيَادٍ^(١) لَهُ سِتُّ مِائَةٍ
جَنَاحٍ قَدْ سَدَّ الْأَفُقَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى وَقَدْ رَوَى دَاوُدُ ابْنُ أَبِي هِنْدٍ^(٢). عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ وَحَدِيثُ دَاوُدَ أَقْصَرُ مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ^(٣).
له شاهد صحيح عند مسلم وغيره من حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً.

وله متابعات:

من حديث إسماعيل بن أبي خالد، عن عامر الشعبي به بنحوه^(٤)، وآخر من طريق ابن
عون، أنبأنا القاسم، عن عائشة بنحوه^(٥)، فيكون هذا من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث السابع عشر: أخرجه في تفسير القرآن، باب: سورة المدثر، وحده في موضوعه.
قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ
قَالَ نَاسٌ مِنَ الْيَهُودِ لِأَنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ يَعْلَمُ نَبِيَّكُمْ
كَمْ عَدَدُ خَزَنَةِ جَهَنَّمَ قَالُوا لَا نَدْرِي حَتَّى سَأَلْنَا نَبِيَّنَا فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ غَلِبَ أَصْحَابُكَ الْيَوْمَ قَالَ: (وَيْمَا غَلَبُوا؟) قَالَ سَأَلَهُمْ يَهُودٌ: هَلْ يَعْلَمُ نَبِيَّكُمْ
كَمْ عَدَدُ خَزَنَةِ جَهَنَّمَ؟ قَالَ: (فَمَا قَالُوا؟) قَالَ: قَالُوا لَا نَدْرِي حَتَّى سَأَلْنَا نَبِيَّنَا. قَالَ: (أَفْغَلِبَ

(١) جِيَاد: بكسر الجيم موضع في أسفل مكة معروف من شعابها. لسان العرب، باب الدال، فصل الجيم، ٣/ ١٣٩.

(٢) انظر الجامع ٥/ ٢٦٣ ح ٣٠٦٨.

(٣) المصدر نفسه ٥/ ٣٩٤ ح ٣٢٧٨.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ١٠٥٦، ح ٤٨٥٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٣٨، ح ٣٢٣٤.

قَوْمٌ سُئِلُوا عَمَّا لَا يَعْلَمُونَ فَقَالُوا لَا نَعْلَمُ حَتَّى نَسْأَلَ نَبِيَّنَا لَكِنَّهُمْ قَدْ سَأَلُوا نَبِيَّهُمْ فَقَالُوا أَرَأَيْتُمُ اللَّهَ جَهْرَةً عَلَيَّ بِأَعْدَاءِ اللَّهِ... قَالَ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ^(١).

قلت: لم أقف له على متابعات ولا شواهد فيكون هذا من ضعيف حديث مجالد عن الشعبي والله أعلم، وسفيان هو ابن عيينة وهو من الأحداث ليس ممن سمع منه قديماً.
الحديث الثامن عشر: أخرجه في المناقب، باب: مناقب سعد بن أبي وقاص، وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَقْبَلَ سَعْدٌ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (هَذَا خَالِي فَلْيُرِنِي أَمْرًا خَالَهُ).

قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ وَكَانَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ وَكَانَتْ أُمُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ فَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا خَالِي^(٢).

قلت: له متابع من حديث إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي مثله، أخرجه الحاكم وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي^(٣)، فيكون هذا من حسان حديث مجالد عن الشعبي للمتابع وإن كان أبو أسامة من الأحداث، والله أعلم ولم يتبين لي حكم الترمذي عليه بالغرابة.

الحديث التاسع عشر والعشرون: أخرجهما في كتاب المناقب، باب: في أي دور الأنصار خير، ولم يخرج في بابهما غيرهما.

أخرجهما من طريق أبي السائب سلم بن جُنَادَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (خَيْرُ الْأَنْصَارِ بَنُو النَّجَّارِ) قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

ثم أخرجه من الطريق نفسه بلفظ: (خَيْرُ الْأَنْصَارِ بَنُو عَبْدِ الْأَشْهَلِ).
قَالَ عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٤).

(١) الترمذي، الجامع، ٤٢٩/٥، ح ٣٣٢٧.

(٢) الترمذي، الجامع، ٦٤٩/٥، ح ٣٧٥١.

(٣) المستدرک، ٤٩٨/٣.

(٤) الترمذي، الجامع، ٧١٧/٥، ح ٣٩١٢-٣٩١٣.

قلت: ولم أقف له على متابعات من هذا الطريق، وإن كان للمتن شواهد في (خَيْرِ دُورِ الْأَنْصَارِ): منها ما أخرجه الترمذي من حديث أنس^(١)، وحديث أبي أسيد عند الشيخين^(٢).

لكن يبقى هذا الحديث من ضعيف حديث مجالد عن الشعبي لعدم وجود متابعات له، وأحمد بن بشير من الأحداث فهو من طبقة يحيى بن سعيد توفي سنة ١٩٧ هـ^(٣).

الخلاصة: أخرج له الترمذي عشرين حديثاً.

- خمسة في باب المتابعات.

- اثنان في باب الشواهد.

- ثلاثة ذكر لها متابعات.

- اثنان ذكر لهما شواهد.

- وتسعه لم يخرج في بابها غيرها.

• سبعة عشر حديثاً من روايته عن الشعبي.

- منها ثلاثة عشر حديثاً من حسان روايته عن الشعبي.

- سبعة من رواية قدامى أصحابه هشيم، وعيسى بن يونس وابن المبارك ولها متابعات.

- وستة من رواية غيرهم ولها متابعات.

- وأربعة أحاديث من ضعيف روايته عنه وهي من رواية الأحداث عن مجالد.

• والثلاثة الباقية من غير طريق الشعبي.

- واحد من حسان حديثه من رواية عيسى بن يونس من قدامى أصحابه، واثنان

ضعيفان من رواية الأحداث عنه.

ثالثاً: مرويات مجالد بن سعيد عند أبي داود

روى له أبو داود اثني عشر حديثاً.

الحديث الأول: ذكره في الطهارة، باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر، ذكره مقروناً في

باب المتابعات.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانَ الْقَطَّانُ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي مِسْكِينٍ عَنْ الْحَجَّاجِ عَنْ أُمِّ كُلْثُومٍ عَنْ عَائِشَةَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ تَغْتَسِلُ تَغْنِي مَرَّةً وَاحِدَةً ثُمَّ تَوَضَّأُ إِلَى آيَامٍ أَقْرَأَهَا.

(١) المصدر نفسه، ٧١٦/٥ ح ٣٩١٢.

(٢) البخاري، الصحيح، ص ٧٩٣، ح ٣٧٨٩ - ٣٧٩٠، مسلم، الصحيح، ٤/١٩٥١، ح ٢٥١١.

(٣) تقريب التهذيب، ص ٧٩.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَيَانَ الْقَطَّانُ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ أَيُّوبَ أَبِي الْغَلَاءِ عَنْ ابْنِ شُبْرُمَةَ عَنْ امْرَأَةٍ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَحَدِيثُ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ وَالْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبٍ وَأَيُّوبَ أَبِي الْغَلَاءِ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ لَا تُصَحِّحُ^(١)، وَذَلِكَ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبٍ هَذَا الْحَدِيثُ أَوْقَفَهُ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنِ الْأَعْمَشِ وَأَنْكَرَ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ أَنْ يَكُونَ حَدِيثُ حَبِيبٍ مَرْفُوعًا وَأَوْقَفَهُ أَيْضًا أَسْبَاطُ عَنِ الْأَعْمَشِ مَوْقُوفٌ عَنْ عَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَاهُ ابْنُ دَاوُدَ عَنِ الْأَعْمَشِ مَرْفُوعًا أَوَّلُهُ وَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْوُضُوءُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَذَلِكَ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ حَبِيبٍ هَذَا أَنَّ رِوَايَةَ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: (فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ فِي حَدِيثِ الْمُسْتَحَاضَةِ).

وَرَوَى أَبُو الْيَقْظَانَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَمَّارٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَوَى عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ وَبَيَّانُ وَالْمُغِيرَةُ وَفِرَاسٌ وَمُجَالِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ حَدِيثِ قَمِيرٍ عَنْ عَائِشَةَ (تَوَضَّيْتُ لِكُلِّ صَلَاةٍ) وَرِوَايَةُ دَاوُدَ وَعَاصِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ قَمِيرٍ عَنْ عَائِشَةَ (تَغْتَسِلُ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً) وَرَوَى هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ الْمُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

وَهَلْوَ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ إِلَّا حَدِيثُ قَمِيرٍ وَحَدِيثُ عَمَّارٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ وَحَدِيثُ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ وَالْمَعْرُوفُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الْغُسْلُ^(٢).

قلت: وله متابعة كذلك من طريق سفيان الثوري، عن فراس، عن الشعبي، عن قمير امرأة مسروق، عن عائشة بنحوه بسند حسن^(٣).

وكذلك من طريق داود، عن الشعبي، عن قمير امرأة مسروق، أن عائشة بنحوه بسند حسن^(٤).

وثالث من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة بنحوه بسند صحيح^(٥).

(١) هذه الأحاديث صدر بها الباب: حديث عدي بن ثابت، عن أبيه، عن جده عن النبي ﷺ. وحديث الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة قالت وحديث أيوب، عن ابن شبرمه، عن الحجاج، عن أم كلثوم، عن عائشة، أبو داود، السنن، ٨٠/١، ح ٢٩٧-٢٩٩.

(٢) المصدر نفسه، ٨٠/١، ح ٣٠٠، ورواه الدارقطني من طريق أبي داود بنحوه وتعليقه، ٢١٢/١.

(٣) الدارمي، السنن، ٢٢٤/١، ح ٧٩٩.

(٤) المصدر نفسه، ٢٢٧/١، ح ٨١٤.

(٥) ابن حبان، الصحيح، ١٨٨/٤، ح ١٣٥٤-١٣٥٥.

ورواه البيهقي من طريق عبد الملك بن ميسرة ومجالد وييان أنهم سمعوا الشعبي يحدث عن قمبر امرأة مسروق، عن عائشة بنحوه^(١).

قلت: فيكون هذا الحديث من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث الثاني والثالث: أخرجهما في كتاب الصلاة، باب: من قال لا يقطع الصلاة

شيء، وأشار بلطف إلى تضعيفهما.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ أَبِي الْوَدَّاءِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ وَادْرَأُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ).

ثم أخرجه من حديث مُسَدَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَدَّاءِ قَالَ مَرْثَابٌ مِنْ قُرَيْشٍ بَيْنَ يَدَيَّ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَهُوَ يُصَلِّي فَدَفَعَهُ، ثُمَّ عَادَ فَدَفَعَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنَّ الصَّلَاةَ لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ، وَلَكِنْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (ادْرَأُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ).

قال أبو داود: إِذَا تَنَازَعَ الْخَبْرَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُظِرَ إِلَى مَا عَمِلَ بِهِ أَصْحَابُهُ مِنْ بَعْدِهِ^(٢).

قلت: لم أقف له على متابعات، وضعفه الزيلعي لأجل مجالد^(٣)، وابن الجوزي من قبل في التحقيق في أحاديث الخلاف^(٤)، وهو من رواية الأحداث عن مجالد وليست بشيء، يضاف إلى ذلك أن هذا الحديث في الصحيحين وغيرهما وليس فيه قوله: (إِنَّ الصَّلَاةَ لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ) لا مرفوعة ولا موقوفة^(٥).

الحديث الرابع: (سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْجَنِينِ فَقَالَ كُلُّهُ إِِنْ شِئْتُمْ.... فَإِنَّ ذَكَائَهُ ذَكَاةُ أُمِّهِ)، سبق عند الترمذي الحديث العاشر^(٦)، وهو من حسان حديثه عن الشعبي، وكان أخرج له شاهداً.

(١) السنن الكبرى، ١/٣٣٥، ح ١٤٨٤.

(٢) أبو داود، السنن، ١/١٩١، ح ٧١٩-٧٢٠.

(٣) نصب الراية، ٢/٧٦.

(٤) التحقيق في أحاديث الخلاف، ١/٤٢٦.

(٥) البخاري، الصحيح، ص ١٢٢ ح ٥١٠، مسلم، الصحيح، ١/٣٦٢، ح ٥٠٥.

(٦) انظر ص ١١٦

الحديث الخامس: (مَا عَلَّمْتَ مِنْ كَلْبٍ أَوْ بَازٍ ثُمَّ أَرْسَلْتَهُ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلَّ مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكَ ...) سبق عند الترمذي الحديث التاسع^(١)، وهو من حسان حديثه عن الشعبي، وكان أخرجه في باب المتابعات.

الحديث السادس: أخرجه في الخراج والإمارة والفيء، باب: ما جاء في حكم أرض اليمن، وأخرج له شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ السَّرِيِّ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَامِرِ بْنِ شَهْرٍ^(٢) قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ لِي هَمْدَانُ هَلْ أَتَى هَذَا الرَّجُلَ وَمُرْتَادٌ لَنَا فَإِنْ رَضِيتَ لَنَا شَيْئًا قَبْلَنَاهُ وَإِنْ كَرِهْتَ شَيْئًا كَرِهْنَاهُ قُلْتُ نَعَمْ فَجِئْتُ حَتَّى قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَزُصِتُ أَمْرُهُ وَأَسْلَمَ قَوْمِي وَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْكِتَابَ إِلَى عُمَيْرِ بْنِ مُرَّانٍ، قَالَ: وَبَعَثَ مَالِكُ بْنُ مِرَارَةَ الرَّهَائِيَّ إِلَى الْيَمَنِ جَمِيعًا فَأَسْلَمَ عَنْكَ دُو خِيَوَانٌ قَالَ فَقِيلَ لِعَكَ أَنْطَلِقْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخُذْ مِنْهُ الْأَمَانَ عَلَى قَرِيْبِكَ وَمَالِكَ فَقَدِمَ وَكَتَبَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ لِعَكَ ذِي خِيَوَانٍ إِنْ كَانَ صَادِقًا فِي أَرْضِهِ وَمَالِهِ وَرَقِيقِهِ فَلَهُ الْأَمَانُ وَذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ وَكَتَبَ خَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ^(٣) بِنِ الْعَاصِ).

قال الحافظ في النكت: فَرَّقَ بَيْنَهُمَا أَبُو دَاوُدَ -أَي بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَالْحَدِيثِ الْحَادِي عَشَرَ-، وَهُمَا حَدِيثٌ وَاحِدٌ أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى مَطْوَلًا وَفِيهِ جَمِيعٌ مَا يَتَضَمَّنُهُ الْحَدِيثَانِ^(٤).

قلت: أَثَرْتُ إِيرَادَهُمَا مُنْفَصِلِينَ لِأَنَّ الْمُتَيْنِ مُنْفَصِلَانِ وَكَذَا أَوْرَدَهُمَا الْمُؤَلِّفُ. وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٥) بِسَنَدٍ حَسَنٍ مِنْ طَرِيقِ مَجَالِدٍ مَقْرُونًا بِإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ بِهِ بَنَحْوَهُ.

وابن حبان في صحيحه^(٦) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ بِهِ بَنَحْوَهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

(١) انظر ص ١١٦

(٢) هو الصحابي عامر بن شهر الهمداني، أبو شهر، أحد عمال النبي ﷺ على اليمن، وهو أول من اعترض على الأسود العنسي حيث ادعى النبوة. ابن حجر، الإصابة، ٣/ ٥٨٣.

(٣) أبو داود، السنن، ٣/ ١٦٤، ح ٣٠٢٧.

(٤) ابن حجر، النكت الطراف على تحفة الأشراف، مطبوع بهامش تحفة الأشراف، تحقيق عيد الصمد شرف الدين، بيروت، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ٤/ ٢٣١.

(٥) المسند، ٣/ ٤٢٨.

(٦) الصحيح، ١٠/ ٤٤٥، ح ٤٥٨٥.

فيكون هذا الحديث من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث السابع: أخرجه في البيوع، باب: في الرجل يفضل بعض ولده في الثحل، أخرجه مقروناً بغيره.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ وَأَخْبَرَنَا مُغِيرَةُ وَأَخْبَرَنَا دَاوُدُ عَنْ الشَّعْبِيِّ وَأَخْبَرَنَا مُجَالِدٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: (أَلْحَلَنِي أَبِي نُحْلًا^(١)) - قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ مِنْ بَيْنِ الْقَوْمِ نَحْلَةٌ غُلَامًا لَهُ - قَالَ: فَقَالَتْ لَهُ أُمِّي عَمْرَةَ بِنْتُ رَوَاحَةَ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَشْهَدُهُ .

فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَشْهَدُهُ) - ثم ذكر اختلاف ألفاظ الحديث بين الرواة^(٢).

قلت: له متابعات منها عند مسلم من طريق ابن عون عن الشعبي به بنحوه^(٣)، وطريق داود عن الشعبي عند البخاري^(٤) وعند النسائي^(٥).

وكذلك روى النسائي في الكبرى^(٦) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه عن النعمان بنحوه، ومع المتابعات التي ذكرها أبو داود، فيكون هذا الحديث من حسان أحاديث مجالد عن الشعبي.

الحديث الثامن: (حديث الجساسة المشهور)، أخرجه في كتاب الملاحم باب في خبر الجساسة، أخرجه في باب المتابعات.

قال: حَدَّثَنَا الثُّفَيْلِيُّ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَّرَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ ذَاتَ لَيْلَةٍ ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ: (إِنَّهُ حَبَسَنِي حَدِيثٌ كَانَ يُحَدِّثُنِيهِ نَعِيمٌ الدَّارِيُّ عَنْ رَجُلٍ كَانَ فِي جَزِيرَةٍ مِنْ جَزَائِرِ الْبَحْرِ فَمَازَا أَمْرًاؤُهُ تُجْرُ شَعْرَهَا قَالَتْ مَا أَنْتَ قَالَتْ أَنَا الْجَسَّاسَةُ) وساق الحديث .

ثم ذكر متابعاً قال: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ سَمِعْتُ حُسَيْنًا الْمُعَلَّمِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ سُورَاحِيلَ الشَّعْبِيُّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ

(١) الثحل: هو العطاء من غير عوض، والمراد العطاء بغير استحقاق. الزخشي، الفائق، ١/ ٤٢٠.

(٢) أبو داود، السنن، ٣/ ٢٩٢، ح ٣٥٤٢.

(٣) الصحيح، ٣/ ١٢٤٤، ح ١٦٢٣.

(٤) الصحيح، ص ٥٣٧، ح ٢٥٨٦.

(٥) المجتبى، ٦/ ٢٦٠، ح ٣٦٨٠.

(٦) السنن الكبرى، ٤/ ١١٦، ح ٦٥٠٤.

قَبَسَ قَالَتْ سَمِعْتُ مُتَاذِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنَادِي أَنْ الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ فَخَرَجْتُ فَصَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاتَهُ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ.... وَسَاقَ الْحَدِيثَ .

ثم ذكر متابعة مجالد قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صُدْرَانَ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ غَامِرٍ قَالَ حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ....

ثم ذكر له شاهدا قال: حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى أَخْبَرَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ الزُّلَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُمَيْعٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ ... (١).

قلت: حديث عبد الله بن بريدة، عن الشعبي أخرجه مسلم (٢) ورواه النسائي (٣) في الكبرى، وهو عند ابن حبان (٤) من طريق ابن أبي خالد عن الشعبي به بنحوه بسند حسن. وله متابع كذلك من طريق قتادة، عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس أن نبي الله ﷺ بنحوه أخرجه الترمذي (٥). وقال: حديث حسن صحيح غريب من حديث قتادة عن الشعبي، وقد رواه غير واحد عن الشعبي عن فاطمة، فيكون هذا الحديث من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث التاسع: أخرجه في الحدود، باب: في رجم اليهوديين، أخرجه في باب المتابعات. قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى الْبَلْخِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ مُجَالِدٌ أَخْبَرَنَا عَنْ غَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ جَاءَتِ الْيَهُودُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ مِنْهُمْ زَيْنًا فَقَالَ: (اثْنُونِي بِأَعْلَمِ رَجُلَيْنِ مِنْكُمْ) فَأَثَرُهُ بَابُنِي صُورِيَا فَشَدَّهُمَا: (كَيْفَ تَجِدَانِ أَمْرَ هَذَيْنِ فِي التَّوْرَةِ) قَالَا: نَجِدُ فِي التَّوْرَةِ إِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ أَنَّهُمْ رَأَوْا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا مِثْلَ الْمِيلِ فِي الْمُكْحَلَةِ رُجِمَا قَالَ: (فَمَا يَمْنَعُكُمَا أَنْ تَرْجُمُوهُمَا؟) قَالَا: ذَهَبَ سُلْطَانُنَا فَكَرِهْنَا الْقَتْلَ .

فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّهُودِ فَجَاءُوا بِأَرْبَعَةٍ فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا مِثْلَ الْمِيلِ فِي الْمُكْحَلَةِ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجْمِهِمَا.

(١) أبو داود، السنن، ٤/ ١١٨-١١٩، ح ٤٣٢٦-٤٣٢٥.

(٢) الصحيح، ٤/ ٢٢٦١، ح ٢٩٤٢.

(٣) السنن الكبرى، ٢/ ٤٨١، ح ٤٢٥٨.

(٤) الصحيح، ١٥/ ١٩٣، ح ٦٧٨٧.

(٥) الجامع، ٤/ ٥٢١، ح ٢٢٥٣.

ثم قال: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ عَنْ هُشَيْمٍ عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَالشَّعْبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ لَمْ يَذْكُرْ قَدَعًا بِالشُّهُودِ فَشَهِدُوا .

حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ عَنْ هُشَيْمٍ عَنْ ابْنِ شُبْرُمَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ يَنْحُو مِنْهُ ^(١) .

قلت: له متابع من حديث الثوري، حدثنا زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي به بنحوه ^(٢)، وهو سند صحيح.

ومن طريق حجاج المصيصي، عن ابن جريج، أنه سمع أبا الزبير، سمع جابراً به بنحوه من غير ذكر القصة ^(٣) وهو سند حسن.

فيكون هذا من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث العاشر: أخرجه في كتاب الديات، باب: دية الجنين، أخرجه في باب الشواهد.

قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذِلٍ قَتَلَتَا إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلِكُلٍّ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا زَوْجٌ وَوَلَدَ فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِيَةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلَةِ، وَبَرَأَ زَوْجَهَا وَوَلَدَهَا قَالَ فَقَالَ عَاقِلَةُ الْمَقْتُولَةِ مِيرَاثُهَا لَنَا قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا، مِيرَاثُهَا لِزَوْجِهَا وَوَلَدِهَا) ^(٤).

وأخرجه ابن ماجه كذلك من طريق عبد الواحد بن زياد، حدثنا مجالد به بنحوه ^(٥).

قال في التلخيص: صححه النووي في الروضة وفيه ما فيه لأن مجالداً ضعيف، ولا يحتاج بما انفرد به ^(٦).

قلت: ويشفع لتصحيح النووي أن راويه عن مجالد عبد الواحد بن زياد وهو ثقة من قدامى أصحابه، وروايتهم عنه مقبولة كما قال ابن مهدي، يضاف إلى ذلك وجود شواهد صحيحة له من حديث المغيرة بن شعبة ^(٧) وغيره، فيكون هذا من حسن حديث مجالد.

(١) أبو داود، السنن، ١٥٦/٤، ح ٤٤٥٢.

(٢) الحميدي، المسند، ٥٤٢/٢-٥٤٣.

(٣) أبو داود، السنن ١٥٧/٤ ح ٤٤٥٥.

(٤) أبو داود، السنن، ١٩١/٤، ح ٤٥٦٩.

(٥) السنن، ٨٨٤/٢، ح ٢٦٤٨.

(٦) التلخيص الخبير، ٣٠/٤.

(٧) مسلم، الصحيح، ١٣١٠/٣، ح ١٦٨٢.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في كتاب السنة، باب: في القرآن، أخرجه في باب الشواهد.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ يَغِيثِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَامِرِ بْنِ شَهْرِ قَالَ: (كُنْتُ عِنْدَ النَّجَّاشِيِّ فَقَرَأَ ابْنٌ لَهُ آيَةً مِنَ الْإِنْجِيلِ فَضَجَّكَتُ فَقَالَ أَتَضَحَّكَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ)^(١).

قلت: له متابع من حديث إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي به بنحوه^(٢).

وأخرجه الإمام أحمد عن مجالد مقروناً بإسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي به بنحوه^(٣). فيكون هذا من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الأدب، باب: في تغيير الاسم القبيح، وسكت عنه .

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ حَدَّثَنَا مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: لَقِيتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ مَنْ أَنْتَ قُلْتُ مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ فَقَالَ عُمَرُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ (الْأَجْدَعُ شَيْطَانٌ)^(٤).

ورواه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ حَدَّثَنَا مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ بِهِ بِمِثْلِهِ^(٥).

قلت: رواه أحمد من طريق مجالد، عن الشعبي، به بمثله، ثم ذكر عن الشعبي قوله فرأيته في الديوان مكتوباً مسروق بن عبد الرحمن، فقلت: ما هذا؟ فقال: هكذا سماني عمر رضي الله عنه^(٦).

والبزار من الطريق نفسه، وقال: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عمر، ولا نعلم له طريقاً عن عمر إلا هذا الطريق^(٧).

ورواه الحاكم في المستدرک^(٨) من طريق أبي أسامة، عن مجالد به بمثله.

(١) أبو داود، السنن، ٤/٢٣٥، ح ٤٧٣٦.

(٢) ابن حبان، الصحيح، ١٠/٤٤٦، ح ٤٥٨٥.

(٣) المسند، ٣/٤٢٨.

(٤) أبو داود، السنن، ٤/٢٨٩، ح ٤٩٥٧.

(٥) السنن، ٢/١٢٢٩، ح ٣٧٣١.

(٦) المسند، ١/٣١.

(٧) المسند، ١/٤٥١، ٤٥٢، ح ٣١٩.

(٨) المستدرک، ٤/٢٧٩.

ورواه ابن سعد من طريق الفضل بن دكين، قال: حدثنا سفيان، عن جابر، عن الشعبي قال: لما وفد مسروق على عمر، قال: مَنْ أنت؟ قال: مسروق بن الأجدع قال: الأجدع شيطان ولكنك مسروق بن عبد الرحمن^(١).

ورواه أحمد^(٢) قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن جابر، عن عامر، عن مسروق، قال: قال لي عمر وذكر مثل رواية ابن سعد.

وسئل عنه الدارقطني^(٣) فقال: يُرويه جابر الجعفي، عن الشعبي، عن مسروق، عن عمر قوله، وخالفه مجالد فرفعه وزاد فيه حدثنا رسول الله ﷺ (أن الأجدع شيطان).

قلت: أبو عقيل ليس من ثقات أصحاب مجالد، قال الحافظ فيه: صدوق، ولم أقف على سنة وفاته حتى أتيت طبعته، وأبو أسامة من الأحداث، ومن علل حديث مجالد - كما سبق عن يحيى بن سعيد وابن حبان - رفع ما ليس بمرفوع، وهذا الحديث منها لأنه وإن خالفه جابر وفيه مقال شديد إلا أنه من رواية الثوري عنه، فيكون هذا من ضعيف حديثه والله أعلم.

الخلاصة:

أخرج له أبو داود اثني عشر حديثاً، أربعة في باب المتابعات، وثلاثة في باب الشواهد، وواحداً مقروناً، واثنان صدر بهما الباب وأخرج لهما شواهد، واثنان أشار إلى ضعفهما.

• عشرة أحاديث من روايته عن الشعبي.

- تسعة منها من حسان حديثه عنه، ثلاثة من رواية قدامى أصحابه هشيم وعيسى بن يونس، وثلاثة بالمتابعات، وثلاثة عن الأحداث ولها متابعات قوية كذلك.

- والعاشر من ضعيف حديثه عنه من رواية الأحداث عنه.

• وأخرج له حديثين من غير طريق الشعبي، وهما ضعيفان من رواية الأحداث عنه.

(١) الطبقات الكبرى، ٧٦/٦.

(٢) الملل ومعرفة الرجال، ١/١٤٤، ح ٣٣.

(٣) الملل، ٢/٢٢٠، ح ٢٣٢.

رابعاً: مرويات مجالد بن سعيد عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه ستة عشر حديثاً.

الحديث الأول: أخرجه في المقدمة، باب - اتباع سنة رسول الله ﷺ، أخرجه وحده في

موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَخْمَرُ قَالَ سَمِعْتُ مُجَالِدًا يَذْكُرُ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخُطِّبَ خُطْبًا وَخُطِّبَ خُطْبَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ وَخُطِّبَ خُطْبَيْنِ عَنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ فِي الْخُطِّبِ الْأَوْسَطِ فَقَالَ: (هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ ثُمَّ كُنَّا هَذِهِ الْآيَةَ) «وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ عَنْ سَبِيلِهِ» (الأنعام: ١٥٣) (١).

قال في الزوائد: هذا إسناد فيه مقال من أجل مجالد بن سعيد (٢).

قلت: له شاهد حسن من حديث عبد الله بن مسعود (٣)، والمتن محفوظ من غير هذا الطريق، ولكن هذا الطريق يبقى ضعيفاً لضعف مجالد، ولم أقف له على متابعات، وأبو خالد الأحمر هو سليمان بن حيان الأزدي، من الأحداث من طبقة يحيى بن سعيد الأنصاري، توفي في حدود تسعين ومئة (٤).

الحديث الثاني: أخرجه في المقدمة، باب: التوخي في الحديث عن رسول الله ﷺ، أخرجه

وحده.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ قُرْظَةَ بْنِ كَعْبٍ قَالَ بَعَثْنَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ إِلَى الْكُوفَةِ وَشِيعَتَنَا فَمَشَى مَعَنَا إِلَى مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ صِرَارٌ فَقَالَ: أَتَذَرُونِ لِمَ مَشَيْتُ مَعَكُمْ؟ قَالَ: قُلْنَا لِحَقِّ صُحْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِحَقِّ الْأَنْصَارِ، قَالَ: (لَكِنِّي مَشَيْتُ مَعَكُمْ لِحَدِيثِ أَرَدْتُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْ بِهِ وَأَرَدْتُ أَنْ تُحَفِّظُوهُ لِمَمَشَايَ مَعَكُمْ إِنَّكُمْ تَقْدُمُونَ عَلَى قَوْمٍ لِلْقُرْآنِ فِي صُدُورِهِمْ هَزِيزٌ كَهَزِيزِ الْمَرْجَلِ فَإِذَا رَأَوْكُمْ مَدُّوا إِلَيْكُمْ أَعْنَاقَهُمْ وَقَالُوا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ فَأَقْبَلُوا الرَّوَايَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا شَرِيكُكُمْ) (٥).

(١) ابن ماجه، السنن، ٦/١، ح ١١، وهو عند أحمد: المسند ٣/٣٩٧.

(٢) مصباح الزجاجة ٦/١.

(٣) ابن حبان، الصحيح، ١/١٨٠-١٨١، ح ٧٢٦.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٠٦، ت ٢٥٦٢.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١٢/١، ح ٢٨.

قال في المصباح: هذا إسناد فيه مقال من أجل مجالده، لكن لم ينفرد مجالده عن الشعبي فقد رواه الحاكم في المستدرک...^(١).

قلت أما متابعه عند الحاكم^(٢) فهو من طريق بيان، عن عامر الشعبي، به بنحوه صححه ووافقه الذهبي وقال له طرُق.

وله متابعات كذلك عند الطبراني في الأوسط.

الأولى: من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي به بنحوه مختصراً^(٣) بسند حسن.

الثانية: من طريق منصور بن عبد الرحمن، حدثني الشعبي به بنحوه^(٤). بسند حسن كذلك.

الثالثة: مطرف، عن الشعبي به بنحوه^(٥).

ولسه متابع كذلك في أمالي المحاملي من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي به بنحوه^(٦).

فيكون هذا من حسان حديث مجالده عن الشعبي.

الحديث الثالث: أخرجه في المقدمة باب: فيما أنكرت الجهمية، أخرجه وحده.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ أَبِي الْوَدَّاءِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ اللَّهَ لَيُضْحِكُ إِلَى ثَلَاثَةِ لُصُفٍ فِي الصَّلَاةِ وَلِلرَّجُلِ يُصَلِّي فِي جَوْفِ اللَّيْلِ وَلِلرَّجُلِ يُقَاتِلُ أَرَاهُ قَالَ خَلَفَ الْكُتَيْبَةَ)^(٧).

قال في المصباح: هذا إسناد فيه مقال، مجالده بن سعيد وإن أخرج له مسلم في صحيحه فلأنما روى له مقروناً بغيره، قال ابن عدي عامة ما يرويه غير محفوظ، وعبد الله بن إسماعيل قال أبو حاتم: مجهول...^(٨).

(١) مصباح الزجاجة، ٨/١.

(٢) المستدرک: ١٠٢/١.

(٣) المعجم الأوسط، ٣٢٦/٢، ح ٢١١٧.

(٤) المعجم الأوسط، ٢٧٩/٢، ح ١٩٨٢.

(٥) المعجم الأوسط، ١٦٤/٦، ح ٦٠٨٩.

(٦) أمالي المحاملي، ص ٢٣٨، ح ٢٣٠.

(٧) ابن ماجه، السنن، ٧٣/١، ح ٢٠٠.

(٨) مصباح الزجاجة، ٣٣٧/١.

فيكون هذا من ضعيف حديث مجالد عن غير الشعبي لحال الراوي عنه، ولم أقف على ما يقويه.

الحديث الرابع: أخرجه في الجنائز، باب: في الصلاة على أهل القبلة، أخرجه شاهداً.
قال: حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ وَسَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ قَالَا حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: مَاتَ رَأْسُ الْمُتَافِقِينَ بِالْمَدِينَةِ وَأَوْصَى أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْ يُكَفَّنَهُ فِي قَمِيصِهِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ وَكَفَّنَهُ فِي قَمِيصِهِ وَقَامَ عَلَى قَبْرِهِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تُصَلُّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ التوبة: ٨٤^(١).

قلت: له متابعات عند البخاري من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، سمع جابر بن عبد الله بنحوه^(٢)، وعند مسلم من طريق ابن جريج، أخبرني عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله^(٣)، وله شواهد صحيحة من حديث ابن عمر عند الشيخين^(٤).
فيكون هذا الحديث من حسان حديثه عن الشعبي.

الحديث الخامس: أخرجه في الصيام، باب ما جاء في السواك والكحل للصائم، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْمُؤَدَّبُ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مِنْ خَيْرِ خِصَالِ الصَّائِمِ السَّوَاكُ)^(٥).

قال في المصباح: هذا إسناد ضعيف لضعف مجالد^(٦). وضعفه الحافظ في التلخيص^(٧).
ورواه الدارقطني وقال: ومجالد غيره أثبت منه^(٨).
قلت له متابع عند الطبراني في الأوسط^(٩) من طريق السري بن إسماعيل، عن الشعبي، به بنحوه لكن فيه السري بن إسماعيل متروك^(١٠).

(١) ابن ماجه، السنن، ٤٨٩/١، ح ١٥٢٤.

(٢) الصحيح، ص ١٢٥٥، ح ٥٧٩٥.

(٣) الصحيح، ٢١٤١/٤، ح ٢٤٠٠.

(٤) المصدرين السابقين نفسيهما، البخاري، ص ١٢٥٥، ومسلم، ٢١٤١/٤.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٥٣٦/١، ح ٣٦٧٧.

(٦) مصباح الزجاجة، ٦٠٦/٢.

(٧) التلخيص الخبير، ٦٨/١.

(٨) السنن، ٢٠٣/٢، ح ٦.

(٩) المعجم الأوسط، ٢٠٩/٨، ح ٨٤٢٠.

(١٠) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٣٠، ت ٢٢٢٣.

وللمتن شواهد لجملة معناه منها: حديث عامر بن ربيعة عند الترمذي^(١): (رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَا لَا أَحْصِي يَتَسَوَّكُ وَهُوَ صَائِمٌ). قال الترمذي: حديث حسن والعمل على هذا عند أهل العلم.

قلت: وإن كان للمتن شواهد إلا أن هذا الحديث بهذا السند ضعيف، وأبو إسماعيل المؤدب ليس من قدامى أصحابه.

الحديث السادس: (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ) سبق عند الترمذي الحديث الثالث^(٢) والحديث له متابعات لمجالد بن سعيد، ومداره على الحارث وهو حسن، وأخرجه ابن ماجه من طريق مجالد مقروناً بغيره.

الحديث السابع: أخرجه في الأحكام، باب: التغليط في الخيف والرشوة، أخرجه وحده. قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ عَنْ عَامِرٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا مِنْ حَاكِمٍ يَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَلَكٌ أَخَذَ يَقْفَاهُ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَإِنْ قَالَ أَلْقَاهُ أَلْقَاهُ فِي مَهَوَاؤِ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا)^(٣).

قال في المصباح: هذا إسناد ضعيف لضعف مجالد بن سعيد^(٤).

قلت: رواه الطبراني في الأوسط، وقال: تفرد به يحيى بن سعيد القطان^(٥)، وسئل عنه الدارقطني فقال: يرويه مجالد عن الشعبي عن مسروق رفعه يحيى بن سعيد القطان عن مجالد وتابعه علي بن صالح، ووقفه عبدالرحيم بن سليمان وهشيم ويحيى بن زكريا ابن أبي زائدة عن مجالد والموقوف هو الصحيح^(٦).

فيكون هذا الحديث من ضعيف حديث مجالد عن الشعبي وهو من رواية يحيى بن سعيد وهو من الأحداث وروايتهم عن مجالد ليست بشيء كما قال ابن مهدي. وهو صحيح عنه موقوفاً من رواية قدامى أصحابه عنه.

(١) الجامع، ٣/١٠٤، ح ٧٢٥.

(٢) انظر ص ١١٢.

(٣) ابن ماجه، السنن، ٢/٧٧٥، ح ٢٣١١.

(٤) مصباح الزجاجة، ٣/٤٣.

(٥) المعجم الأوسط، ٤/١٢٨-١٢٩، ح ٣٧٨٥.

(٦) العلل، ٥/٢٤٨، ح ٨٥٨.

الحديث الثامن: حديث قال رسول الله ﷺ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِيَهُودِيَيْنِ أَشَدُّتُكُمَا بِاللَّهِ الَّذِي أَلَزَّ الثُّورَةَ عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ)، سبق عند أبي داود الحديث التاسع^(١) وهو من حسان حديثه عن الشعبي، وكان أخرجه في باب الشواهد. الحديث التاسع: أخرجه في الأحكام، باب: شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض، أخرجه وحده.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجَازَ شَهَادَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ)^(٢).

قال في المصباح: هذا إسناد ضعيف من أجل مجالد بن سعيد، رواه البيهقي^(٣) في سننه الكبرى: وقال: هكذا رواه أبو خالد الأحمر عن مجالد وهو مما أخطأ فيه، وإنما رواه غيره عن مجاهد عن شريح من قوله^(٤).

وضَعَفَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي خُلَاصَةِ الْبَدْرِ الْمُنِيرِ بِمِجَالِدٍ^(٥). والحافظ في التلخيص^(٦) والتعليق^(٧)، فيكون هذا من حديث مجالد الضعيف عن الشعبي، وأبو خالد الأحمر ليس من قدامى أصحابه كما سبق.

الحديث العاشر: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدِّيَةَ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلَةِ فَقَالَتْ عَاقِلَةُ الْمُقْتُولَةِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِيرَاثُهَا لَنَا قَالَ لَا مِيرَاثُهَا لِزَوْجِهَا وَلَوْلَاهَا) سبق عند أبي داود الحديث العاشر^(٨)، وهو من حسان حديثه عن الشعبي، وكان قد أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث الحادي عشر: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْجَنِينِ فَقَالَ كُلُّوهُ إِنْ شِئْتُمْ فَإِنْ ذَكَأَهُ أُمُّهُ ...) سبق عند الترمذي العاشر^(٩)، وهو من حسان حديثه عن الشعبي، وكان أخرجه وحده في الباب.

(١) انظر ص ١٢٧

(٢) ابن ماجه، السنن، ٧٩٤/٢، ح ٣٢٧٤.

(٣) السنن الكبرى، ١٠/١٦٥ ح ٢٠٤١٤

(٤) مصباح الزجاجة ٣/٥٦.

(٥) خلاصة البدر المنير ٢/٣٩١.

(٦) التلخيص الحبير ٤/١٩٨.

(٧) تعليق التعليق ٣/٣٩٥.

(٨) انظر ص ١٢٨

(٩) انظر ص ١١٦

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الصيد باب: صيد القوس، أخرجه وحده في الباب.
 قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ حَدَّثَنَا مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَامِرٍ
 عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا قَوْمٌ نَرْمِي ؟ .
 قَالَ : (إِذَا رَمَيْتَ وَخَزَقْتَ فَكُلْ مَا خَزَقْتَ) ^(١).

قال في المصباح: هذا إسناد ضعيف من أجل مجالد بن سعيد، وأصله في الصحيحين
 والترمذي والنسائي من حديث عدي بن حاتم بغير هذا السياق ^(٢).

قلت: ومحمد بن فضيل من الأحداث، وروايتهم عن مجالد ليست بشيء ولم أقف له
 على ما يتقوى به، فهو من ضعيف حديث مجالد.

الحديث الثالث عشر: (قَالَ عُمَرُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ
 الْأَجْدَعُ شَيْطَانٌ) سبق عند أبي داود الحديث الثاني عشر ^(٣)، وهو من ضعيف حديثه عن
 الشعبي، وكان أخرجه وحده في الباب.

الحديث الرابع عشر: حديث (الْجَسَّاسَةُ)، سبق عند أبي داود الحديث الثامن ^(٤)، وهو
 من حسان حديثه عن الشعبي، وكان أخرجه في باب الشواهد.

الحديث الخامس عشر: (... فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَلَّذِي أَهْوَى عَلَى اللَّهِ مِنْ هَلَوُ عَلَى
 أَهْلِيهَا) سبق عند الترمذي الحديث الثاني عشر ^(٥)، وهو من حسن حديثه من غير طريق الشعبي،
 وكان أخرجه في باب الشواهد.

الحديث السادس عشر: أخرجه في كتاب الزهد باب: ضجاع آل محمد ﷺ، أخرجه
 وحده في الباب .

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبٍ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
 فَضِيلٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: (أَهْدَيْتُ ابْنَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيَّ فَمَا كَانَ فِرَاشَنَا لَيْلَةً أَهْدَيْتُ إِلَّا مَسَكَ كَبْشٍ) ^(٦).

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٠٧١، ح ٣٢١٢.

(٢) مصباح الزجاجة، ٣/ ٢٣٦، وأصله عند مسلم ٣/ ١٥٢٩، ح ١٩٢٩.

(٣) انظر ص ١٢٩.

(٤) انظر ص ١٢٦.

(٥) انظر ص ١١٨.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٣٩١، ح ٤١٥٤.

قال في المصباح: هذا إسناد ضعيف لضعف الحارث ومجالد ... وله شاهد في صحيح مسلم^(١) من حديث عمر بن الخطاب وعائشة^(٢).

وروى هناد في الزهد عن أبي معاوية، عن مجالد، عن الشعبي قال: (كان فراش علي ليلة بنى بفاطمة مسك كبش)^(٣).

وقال الدارقطني لما سئل عنه: رواه ابن فضيل عن مجالد عن الشعبي عن الحارث عن علي، وخالفه يحيى بن يمان فرواه عن مجالد عن الشعبي عن علي ولم يذكر الحارث. وقول يحيى بن يمان أشبه بالصواب^(٤).

فهذا الحديث من ضعيف حديث مجالد عن الشعبي، خاصة أن ابن فضيل من الأحداث وروايتهم عن مجالد ليست بشيء.

الخلاصة: روى له ابن ماجه ستة عشر حديثاً، ستة في باب الشواهد وعشرة لم يخرج في بابها غيرها، خمسة عشر حديثاً عن الشعبي وحديثاً واحداً من غير طريق الشعبي.

- سبعة أحاديث من حسان روايته عن الشعبي.

- أربعة من رواية قدامى أصحابه واثنان من رواية الأحداث ولها متابعات، واثنان بالمتابعات والشواهد.

- وثمانية من ضعيف روايته عنه.

- سبعة من رواية الأحداث، والثامن علته الراوي عن مجالد.

- والحديث الذي رواه من غير طريق الشعبي ضعيف أيضاً من رواية الأحداث.

خامساً: خلاصة مرويات مجالد في الكتب الستة.

خرجَ لمجالد من أصحاب الكتب الستة الترمذي وأبو داود وابن ماجه، وعدد مروياته عندهم بالمكرر سبعة وأربعون حديثاً.

- منها اثنان وأربعون حديثاً من روايته عن الشعبي، وستة أحاديث من غير طريق الشعبي، ثلاثة عشر حديثاً من رواية قدامى أصحابه عنه.
- أما الأحاديث التي رواها عن الشعبي فمنها.

(١) مصباح الزجاجة، ٢٢٥/٤.

(٢) الصحيح، ١٦٥٠/٣، ح ٢٠٨٢، وهو عند ابن ماجه، ١٣٩١/٢، ح ٤١٥١-٤١٥٣.

(٣) الزهد، ٣٨٧/٢.

(٤) الملل، ١٦٦/٣، ح ٢٣٣.

البحث التاسع

هشام بن سعد ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب

الستة.

المبحث التاسع: هشام بن سعد ومروياته في الكتب الستة

هشام بن سعد المدني، أبو عباد، مولى بني مخزوم، يتيم زيد بن أسلم، من كبار السابعة، مات سنة مائة وستين وقيل قبلها.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه:

قال العجلي: جازز الحديث، حسن الحديث^(١)، وقال أبو داود: هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم^(٢).

وقال أبو زرعة: شيخ محله الصدق، وكذلك محمد بن إسحاق هكذا هو عندي، وهشام أحب إلي من محمد بن إسحاق^(٣)، ونقل عنه البرذعي قوله: هشام بن سعد واهي الحديث^(٤). وقال الإمام أحمد: لم يكن هشام بن سعد بالحافظ^(٥)، وعنه: هشام بن سعد كذا وكذا، كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه^(٦). وفي موضع آخر: ليس هو بحكم الحديث^(٧). وزاد حرب بن إسماعيل في روايته: فلم يرضه^(٨).

وقال ابن معين: هشام بن سعد ضعيف، وداود بن قيس أحب إلي منه^(٩). وفي رواية: صالح، ليس بمترك الحديث^(١٠)، وفي موضع آخر: ليس بذلك القوي^(١١). وعنه: ليس بشيء، كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه^(١٢) وعنه أيضاً: ضعيف، حديثه مختلط^(١٣).

(١) العجلي، الثقات، ٣٢٨/٢.

(٢) ميزان الاعتدال، ٨١/٧.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦١/٩.

(٤) سؤالات البرذعي، ٣٩١/١.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦١/٩.

(٦) ابن عدي، الكامل، ١٠٩/٧.

(٧) المصدر نفسه، ١٠٩/٧.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦١/٩.

(٩) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٦١٧/٢. وداود بن قيس عند يحيى بن معين صالح الحديث. تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ١٩٥/٣.

(١٠) ابن عدي، الكامل، ١٠٩/٧.

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦١/٩.

(١٢) ابن عدي، الكامل، ١٠٨/٧.

(١٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨٧/١١.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به^(١)، وقال النسائي: ضعيف^(٢)، وفي موضع آخر: ليس بالقوي^(٣)، وقال ابن سعد: كان متشيعاً لآل أبي طالب، وكان كثير الحديث يستضعف^(٤)، وقال ابن المديني: صالح وليس بالقوي^(٥).

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد وهو لا يفهم، ويسند الموقوفات من حيث لا يعلم، فلما كثر مخالفته الأثبات فيما يروي عن الثقات بطل الاحتجاج به، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير^(٦).

وقال ابن عدي بعدما ذكر حديثه في المواقع في رمضان، وقد رواه عن الزهري عن أنس، قال: رواه الثقات عن الزهري عن حميد، وعن الزهري عن أنس لا أصل له، وهشام خالف فيه الناس، وهشام غير ما ذكرت، ومع ضعفه يكتب حديثه^(٧).

ونقل ابن حجر في التهذيب عن ابن عبد البر أنه ذكره فيمن ينسب إلى الضعف ممن يكتب حديثه^(٨)، وقال: ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام ورمي بالتشيع^(٩)، لكنه ضعفه في الفتح، فقال: وهشام بن سعد لا يحتج بما تفرد به فكيف إذا خالف^(١٠)، وعنه صدوق فيه مقال من جهة حفظه^(١١)، وقال: وهشام بن سعد أخرجا له في المتابعات ففيه ضعف^(١٢)، وقال: وهشام صدوق سيع الحفظ^(١٣)، وقال في التلخيص: وهشام لين الحديث^(١٤)، وذكره في لسان

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦١/٩.

(٢) الضعفاء والمتروكون، ص ١٠٤.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٨١/٧.

(٤) الطبقات الكبرى، القسم المتمم، ٤٤٥/١.

(٥) سؤالات ابن أبي شيبة ابن المديني، ص ١٠٢.

(٦) الجرح وحين، ٨٩/٣.

(٧) الكامل، ١٠٩/٧.

(٨) تهذيب التهذيب، ٣٧/١١.

(٩) تقريب التهذيب، ص ٥٧٢، ت ٧٢٩٤.

(١٠) فتح الباري، ٢٤١/١.

(١١) المصدر نفسه، ١٩٥/٣.

(١٢) المصدر نفسه، ٣٨٣/٩.

(١٣) المصدر نفسه، ١٨٤/١٠.

(١٤) التلخيص الخبير، ٤٩/٢.

الميزان^(١)، وذكره الذهبي في (من تكلم فيه وهو موثق) لكنه لم يذكر فيه تعديلاً واحداً^(٢)، وقال في المغني: صدوق مشهور ثم ذكر تضعيف النقاد له ولم يذكر فيه توثيقاً^(٣).

الخلاصة: تدور كلمة النقاد على أن هشاماً ضعيف من حيث الضبط على تفاوت بينهم في درجة الضعف، إلا في روايته عن زيد بن أسلم فقد قال فيه أبو داود أثبت الناس في زيد، وتتبع حديثه يظهر أنه غالباً ما يوافق الثقات عنه مما يدل على أنه ثبت فيه، وهذا ما أكدته حال مروياته عنه في الكتب الستة، كما سيأتي، ويعتبر من مروياته عن غير زيد ما يوافقه فيه الثقات.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة:

روى له أصحاب الكتب الستة جميعاً

أولاً: مرويات هشام بن سعد عند البخاري.

استشهد به البخاري في موضعين من صحيحه:

- الأول: ذكره معلقاً في فضائل المدينة، باب:

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ وَاجْعَلْ مَوْتِي فِي بَلَدِ رَسُولِكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

وَقَالَ ابْنُ زُرَيْعٍ عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ سَمِعْتُ عُمَرَ نَحْوَهُ.

وَقَالَ هِشَامُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ حَفْصَةَ سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٤).

قلت: طريق هشام وصلها ابن سعد في طبقاته^(٥) حيث روى عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن حفصة زوج النبي ﷺ أنها سمعت أباها يقول بنحوه.

وحديث ابن زريع وصله ابن حجر في تغليقه وقال^(٦): وصله ورواه الإسماعيلي في مستخرجه عن إبراهيم بن هشام، ثنا أمية بن بسطام، ثنا يزيد بن زريع، عن روح بن القاسم،

(١) لسان الميزان، ٤١٨/٧.

(٢) من تكلم فيه وهو موثق، ص ١٨٦.

(٣) المغني في الضعفاء، ٧١٠/٢.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ٣٩٤، ح ١٨٩٠.

(٥) الطبقات الكبرى، ٣/٣١.

(٦) ابن حجر، تغليق التعليق، تحقيق سعيد القرقي، بيروت، عمان، المكتب الإسلامي، دار عمار، ط ١، ١٤٠٥ هـ.

عن زيد بن أسلم، عن أمه عن حفصة به بنحوه وزاد فيه قول حفصة: وأنى يكون هذا، قال يأتي به الله إذا شاء.

وهذا الحديث مما انتقده الدارقطني على البخاري، قال في الهدي^(١): قال الدارقطني وأخرج البخاري حديث الليث... وقال هشام بن سعد عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن حفصة، عن عمر، وقال روح بن القاسم عن زيد بن أسلم، عن أمه، عن حفصة عن عمر قلت -القائل ابن حجر-. الظاهر أنه كان عند زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر، وعن أمه عن حفصة عن عمر لأن الليث وروح بن القاسم حافظان، وأسلم مولى عمر من الملازمين له العارفين بحديثه، وفي حديث زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة زيادة على حديثه عن أبيه عن عمر كما بينته في تغليق التخليق، فدل على أنهما طريقان محفوظان، وأما رواية هشام بن سعد فإنها غير محفوظة لأنه غير ضابط والله أعلم قلت: ورواية هشام غير محفوظة لأن هشام انفرد بقوله عن أبيه عن حفصة، ومن رواه عن أبيه قال: عن أبيه عن عمر ولم يقل عن حفصة. وقال في الفتح^(٢): وأراد البخاري بهذين التعليقين بيان الاختلاف فيه على زيد بن أسلم فاتفق هشام بن سعد وسعيد بن أبي هلال على أنه عن زيد بن أسلم، عن أبيه أسلم، عن عمر، وقد تابعهما حفص بن ميسرة عن زيد عند عمر بن شيبه، وانفرد روح بن القاسم عن زيد بقوله عن أمه.

قلت: في بعض نسخ البخاري المطبوعة، وفي تحفة الأشراف^(٣) تعليق البخاري عن روح بن القاسم، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن حفصة، لكن في النسخ المعتمدة على النسخة البويعية عن زيد بن أسلم عن أمه^(٤).

وكذا في تهذيب الكمال^(٥)، لم يذكر أن زيد بن أسلم روى عن أمه.

قلت: فإن ثبت أن روح بن القاسم رواه كذلك عن زيد عن أبيه يكون طريق هشام محفوظاً، وهذا ما لم أقف عليه والله أعلم، بل كل التخريجات التي ذكرت تفيد أن روح بن القاسم انفرد بقوله: زيد بن أسلم عن (أمه) فالرواية هنا عن أبيه خطأ.

(١) هدي الساري، ص ٥١٥.

(٢) فتح الباري، ١٠١/٤.

(٣) تحفة الأشراف، ١٢٥/٨، حيث قال: وقال يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن زيد بن أسلم عن أبيه عن حفصة عن عمر بهذا. قال: وكذلك قال هشام -يعني ابن سعد- عن زيد بن أسلم.

(٤) المزي، تهذيب الكمال، الصحيح، ص ٣٩٤، ح ١٨٩٠، وفتح الباري، ١٠١/١، ح ١٨٩٠، طبعة بيت الأفكار.

(٥) ١٤٠/١٠.

الثاني: أخرجه في المغازي، باب: غزوة ذات الرقاع.

قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ قَالَ: (يَقُومُ الْإِمَامُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَطَائِفَةً مِنْهُمْ مَعَهُ وَطَائِفَةٌ مِنْ قِبَلِ الْعَدُوِّ وَجُوهُهُمْ إِلَى الْعَدُوِّ فَيُصَلِّي بِالَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً ثُمَّ يَقُومُونَ فَيَرْكَعُونَ لِأَنْفُسِهِمْ رَكْعَةً وَيَسْجُدُونَ سَجْدَتَيْنِ فِي مَكَانِهِمْ ثُمَّ يَذْهَبُ هَؤُلَاءِ إِلَى مَقَامِ أَوْلَيْكَ فَيَرْكَعُ بِهِمْ رَكْعَةً فَلَهُ ثِنْتَانِ ثُمَّ يَرْكَعُونَ وَيَسْجُدُونَ سَجْدَتَيْنِ).

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَارِثٍ عَنْ يَحْيَى سَمِعَ الْقَاسِمَ أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ خَوَاتٍ عَنْ سَهْلِ حَدَّثَهُ قَوْلَهُ.

تَابِعَهُ اللَّيْثُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ حَدَّثَهُ صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ بَنِي أُمَارٍ^(١).

وصله البخاري في التاريخ الكبير^(٢)، قال: قال لي يحيى بن عبد الله بن بكير، ثنا الليث، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم سمع القاسم بن محمد أن النبي ﷺ صَلَّى فِي غَزْوَةِ أُمَارٍ لِحَوْه^(٣).

فيكون البخاري أخرج هذين الحديثين لهشام بن سعد من روايته عن زيد بن أسلم تعليقا -بصيغة الجزم- متابعة ولهما متابعات، تامة صحيحة للأول، وقاصرة صحيحة في شيخه للثاني.

ثانياً: مرويات هشام بن سعد عند مسلم.

روى له مسلم أحد عشر حديثاً جميعها في باب المتابعات.

الحديث الأول: حديث الرؤية الطويل، أخرجه في كتاب الإيمان باب، معرفة طريق

الرؤية.

قال: وَحَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ نَاسًا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالُوا:

(١) البخاري، الصحيح، ص ٨٦٤، ح ٤١٣١.

(٢) التاريخ الكبير، ٢٧٦/٤.

(٣) تغليق التعليق، ١١٩/٤.

يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ تَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (نَعَمْ، قَالَ: هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ بِالظُّهْرِ صَحْوًا لَيْسَ مَعَهَا سَحَابٌ ...)

قَالَ مُسْلِمٌ قَرَأْتُ عَلَى عِيْسَى بْنِ حَمَّادٍ رُغْبَةَ الْمُصْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الشُّفَاعَةِ وَقُلْتُ لَهُ أَحَدْتُ بِهِذَا الْحَدِيثَ عَنْكَ أُنْكَ سَمِعْتَ مِنَ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ فَقَالَ نَعَمْ، قُلْتُ لِعِيْسَى بْنِ حَمَّادٍ: أَخْبِرْكُمْ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَى رَبَّنَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ إِذَا كَانَ يَوْمَ صَحْوٍ قُلْنَا لَا وَسُقْتُ الْحَدِيثَ حَتَّى انْقَضَى آخِرُهُ وَهُوَ نَحْوُ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ ...

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ بِإِسْنَادِهِمَا نَحْوُ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ إِلَى آخِرِهِ وَقَدْ زَادَ وَتَقْصَرَ شَيْئًا^(١).

قال النووي^(٢): "ومراد مسلم رحمه الله أن زيد بن أسلم رواه عن عطاء عن أبي سعيد ورواه عن زيد بهذا الإسناد ثلاثة من أصحابه حفص بن ميسرة وسعيد بن أبي هلال وهشام بن سعد... وأما رواية هشام من حيث الإسناد فهي بإسناديهما ومن حيث المتن نحو حديث حفص والله أعلم."

قلت: وأخرجه البخاري^(٣) من طريق حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم به نحوه. وله متابع آخر عند البخاري^(٤) من طريق مالك عن عمر بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد به بنحوه مختصراً. وثالث عند ابن ماجه من طريق الأعمش، عن أبي صالح السمان، عن أبي سعيد^(٥)، ورابع من طريق عبد الرحمن بن إسحاق، ثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار به نحوه^(٦).

وطريق هشام: أخرجه الحاكم كذلك من حديث محمد بن عبد الوهاب العبدي حدثنا جعفر بن عون، أنبأنا هشام بن سعد به بنحوه. وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة...^(٧)، فيكون هذا من صحيح حديث هشام عن زيد بن أسلم.

(١) مسلم، الصحيح، ١/ ١٧٠، ١٨٣.

(٢) النووي، شرح مسلم، ٣/ ٣٠.

(٣) الصحيح، ص ٩٥٨، ح ٤٥٨١.

(٤) الصحيح، ص ١٨، ح ٢٢.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/ ٦٤، ح ١٧٩.

(٦) أحمد، المسند، ٣/ ١٧.

(٧) المستدرک، ٤/ ٥٨٢.

الحديث الثاني: أخرجه في كتاب الزكاة، باب: إثم مانع الزكاة.

قال: و حَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ يَعْنِي ابْنُ مَيْسَرَةَ الصَّنْعَائِيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ أَبَا صَالِحٍ ذَكْوَانَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (مَا مِنْ صَاحِبٍ دَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجِئْتُهُ وَظَهَرَهُ ...)

وَحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّدْفِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ إِلَى آخِرِهِ...^(١).

قلت: له متابعات منها:

- عند مسلم من طريق محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، ثنا عبد العزيز بن المختار ثنا سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة به بنحوه مطولاً^(٢).

ومن طريق هارون بن سعيد الأيلي، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، أن بكيراً حدثه عن ذكوان، عن أبي هريرة مرفوعاً^(٣)، ومن طريق يزيد بن زريع، حدثنا روح بن القاسم، قال: حدثنا سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، بسند صحيح^(٤)، ومن طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي، حدثنا سهيل به بنحوه^(٥)، ومن طريق حماد، عن سهيل بن أبي صالح به بنحوه^(٦)، ومن طريق معمر، عن سهيل بن أبي صالح به بنحوه^(٧)، ومن طريق وهيب بن خالد البصري، ثنا سهيل به بنحوه^(٨)، فيكون هذا من صحيح حديث هشام بن سعد عن زيد بن أسلم.

الحديث الثالث: أخرجه في كتاب الزكاة، باب: قبول الزكاة من الكسب الطيب

وتربيتها.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ يَعْنِي ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا يَتَصَدَّقُ أَحَدٌ بِثَمَرَةٍ مِنْ

(١) مسلم، الصحيح، ٦٨٢/٢، ح ٩٨٧.

(٢) المصدر نفسه، ٦٨٤/٢، ح ٩٨٧.

(٣) المصدر نفسه، ٦٨٤/٢.

(٤) ابن ماجه، السنن، ١/٥٦٩ ح ١٧٨٦، وصحيح ابن حبان، ٤٦/٨، ح ٣٢٥٧.

(٥) ابن خزيمة، الصحيح، ١٠/٤، ح ٢٢٥٢.

(٦) أبو داود، السنن، ٢/١٢٥، ح ١٦٥٨.

(٧) أحمد، المسند، ٢/٢٧٦.

(٨) المصدر نفسه، ٢/٣٨٣.

كَسَبَ طَيْبٍ إِلَّا أَخَذَهَا اللَّهُ يَمِينَهُ فَيَرِيهَا كَمَا يُرِي أَحَدُكُمْ فَلَوْه^(١) أَوْ قُلُوصَهُ حَتَّى تُكَونَ مِثْلَ الْجَبَلِ أَوْ أُعْظَمَ).

وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بِنْتُ سِنطَامَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ ح وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ الْأَوْدِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ كِلَاهُمَا عَنْ سُهَيْلٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ فِي حَدِيثِ رَوْحٍ مِنَ الْكَسْبِ الطَّيِّبِ فَيَضَعُهَا فِي حَقِّهَا وَفِي حَدِيثِ سُلَيْمَانَ فَيَضَعُهَا فِي مَوْضِعِهَا.

وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ يَعْقُوبَ عَنْ سُهَيْلٍ^(٢).

قلت: له متابع عند البخاري من طريق عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به بنحوه^(٣).

ومن طريق عبد الله بن دينار، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة به بنحوه^(٤).

وعند النسائي في المجتبى من طريق سعيد بن أبي سعيد، عن سعيد بن يسار به بنحوه^(٥) وهو سند صحيح.

ومن طريق محمد بن عمرو، عن سعيد عن أبي سعيد مولى المهري، عن أبي هريرة^(٦) به بنحوه بسند حسن.

ومن طريق ابن عجلان عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة^(٧) به بنحوه بسند حسن.

فيكون هذا من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديث الرابع: أخرجه في كتاب الصيام، باب: التخيير في الصوم والفطر في السفر.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ خَيَّانَ الدَّمَشْقِيِّ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ قَالَتْ: قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: (لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَشْفَارِهِ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْحَرِّ حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَضَعُ

(١) القُلُوصُ: المهر الصغير، وقيل هو العظيم من أولاد ذات الحافر، لسان العرب، باب الواو، فصل الفاء، ١٦٢/١٥.

(٢) مسلم، الصحيح، ٧٠٢/٢، ح ١٠١٤.

(٣) الصحيح، ص ٢٩٧، ح ١٤١٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٥٥٩، ح ٧٤٣٠.

(٥) المجتبى، ٥٨/٥، ح ٢٥٢٥، والترمذي في الجامع، ٥٠/٣، ح ٦٦١، وقال حسن صحيح.

(٦) ابن حبان، الصحيح، ١١٢/٨، ح ٣٣١٨.

(٧) المصدر نفسه، ١١٣/٨، ح ٣٣١٩.

يَذُّهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ وَمَا مِنَّا أَحَدٌ صَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ^(١).

ورواه ابن ماجه قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمَّالُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَيَّانَ الدَّمَشْقِيِّ حَدَّثَنِي أُمُّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ بِهِ بِنَحْوِهِ^(٢).

قلت: له متابع عند البخاري^(٣) من طريق عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، أن إسماعيل بن عبيد الله حدثه عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء به بنحوه.

وعند مسلم^(٤) من طريق سعيد بن عبد العزيز، حدثني إسماعيل بن عبيد الله به بنحوه. قلت: فيكون هذا من الأحاديث التي لم يتفرد بها هشام بل وافقه الثقات عليه، فهو من حسان حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث الخامس: أخرجه في كتاب البيوع، باب: كراء الأرض. قال : حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى جَمِيعًا عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ ابْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَأْخُذُ الْأَرْضَ بِالثُّلُثِ أَوِ الرَّبْعِ بِالْمَازِيَّاتِ^(٥) فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: (مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيَمْتَحْهَا أَخَاهُ فَإِنْ لَمْ يَمْتَحْهَا أَخَاهُ فَلْيَمْسِكْهَا)^(٦).

قلت: له متابعات عند مسلم^(٧) من حديث أبي خيثمة، عن أبي الزبير، عن جابر. ومن طريق زهير، حدثنا أبو الزبير عن جابر به بنحوه، ومن طريق ابن عيينة، عن ابن جريج، عن عطاء، عن جابر به بنحوه^(٨)، ومن طريق أيوب، عن أبي الزبير، عن جابر به بنحوه^(٩)، فيكون هذا من صحيح حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.

(١) مسلم، الصحيح، ٧٩٠ / ٢، ح ١١٢٢.

(٢) السنن، ٥٣٢ / ١، ح ١٦٦٣.

(٣) الصحيح، ص ٤٠٥، ح ١٩٤٥.

(٤) الصحيح، ٧٩٠ / ٧، ح ١١٢٢.

(٥) المازيانات: الأنهار الكبيرة، لسان العرب، ٤١٣ / ١٣، باب النون، فصل الميم.

(٦) الصحيح، ١٧٧ / ٣، ح ١٥٣٦.

(٧) المصدر نفسه، ١٧٧ / ٣.

(٨) البخاري، صحيح، ص ٤٩٣، ح ٢٣٨١.

(٩) مسلم، الصحيح، ١١٧٥ / ٣، ح ١٥٣٦.

الحديث السادس: أخرجه في كتاب الوصية.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَتَرِيُّ وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَا حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ بَيْتٌ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَمِيرٍ وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ حَدَّثَنِي أَبِي كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّهُمَا قَالَا: (وَلَهُ شَيْءٌ يُوصِيَ فِيهِ وَلَمْ يَقُولَا يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عَلِيٍّ كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُذَيْلٍ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَقَالُوا جَمِيعًا: (لَهُ شَيْءٌ يُوصِيَ فِيهِ إِلَّا فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ فَإِنَّهُ قَالَ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ) كَرِوَايَةٍ يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ^(١).

قلت: ورواه البخاري كذلك من طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر^(٢).

والترمذي من حديث أيوب عن نافع، عن ابن عمر، وقال حسن صحيح^(٣).

وابن ماجه من حديث روح بن عوف، عن نافع، عن ابن عمر^(٤).

فيكون هذا من صحيح حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث السابع: أخرجه في الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند

ظهور الفتن.

قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَتَرِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا غَاصِمٌ وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ نَافِعٍ قَالَ جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُطِيعٍ حِينَ كَانَ مِنْ أَمْرِ الْحَرَّةِ مَا كَانَ زَمَنُ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ فَقَالَ: اطْرَحُوا لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَادَةً، فَقَالَ: إِنِّي لَمْ آتِكَ لِأَجْلِسَ أَتَيْتُكَ لِأَحَدِكَ حَدِيثًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُهُ سَمِعْتُ رَسُولَ

(١) مسلم، الصحيح، ٣/١٢٤٩، ح ١٦٢٧.

(٢) الصحيح، ص ٥٧٦، ح ٢٧٣٨.

(٣) الجامع، ٤/٤٣٢، ح ٢١١٨.

(٤) السنن، ٢/٩٠٢، ح ٢٧٠٢.

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ لَقِيَّ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً) .

وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَتَى ابْنَ مُطِيعٍ فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ.

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ جَبَلَةَ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عَمْرِو قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَى حَدِيثِ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ^(١).

قلت: وأخرجه البهقي من طريق عاصم بن محمد بن زيد، عن زيد بن محمد عن نافع وسالم عن ابن عمر به بنحوه، وقال: أخرجه مسلم من حديث عاصم إلا أنه لم يذكر سالمًا في إسناده ^(٢).

ورواه أحمد بسند صحيح من حديث ليث بن سعد، عن محمد بن عجلان، عن زيد بن أسلم به بنحوه ^(٣).

فيكون هذا من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديث الثامن والتاسع: أخرجه في كتاب السلام، باب: من حق الجلوس على الطريق، رد السلام.

قال: حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ مِيسَرَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ فِي الطَّرِيقَاتِ) قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا بِدُّ مِنْ مَجَالِسِنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا الحديث .

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ ح .
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ كِلَاهُمَا عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ ^(٤).

قلت: وأخرجه البخاري من طريق زهير، عن زيد بن أسلم به بنحوه ^(٥)، وله متابع من طريق الدراوردي، عن زيد بن أسلم به بنحوه ^(٦)، ومن طريق معمر، عن زيد بن أسلم، عن

(١) مسلم، الصحيح، ٣/١٤٧٨، ح ١٨٥١.

(٢) السنن الكبرى، ٨/١٥٧، ح ١٦٣٨٩.

(٣) المستدرك، ٢/٨٣.

(٤) مسلم، الصحيح، ٤/١٧٠٤، ح ٢١٢١، وهو عن البخاري في الصحيح، ص ٥١٠، ح ٢٤٦٥.

(٥) الصحيح، ص ١٢٣٠، ح ٦٢٢٩.

(٦) الأدب المفرد، ص ٣٩٣، ح ١١٥٠، وأبو داود، السنن، ٤/٢٥٦، ح ٤٨١٥.

رجل، عن أبي سعيد الخدري به بنحوه^(١)، فيكون هذا الحديث من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديث العاشر: أخرجه في كتاب السلام، باب: الطيرة والقال وما يكون فيه من الشؤم.

قال: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنْ كَانَ فِي الْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ وَالْمَسْكَنِ يَعْزِي الشُّؤْمَ).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ^(٢).

قلت له متابع: من طريق محمد بن جعفر، عن أبي حازم به بنحوه^(٣) بسند صحيح، ومن طريق سليمان بن بلال، عن أبي حازم به بنحوه^(٤) بسند صحيح، ومن طريق عمر بن محمد، عن أبي حازم به بنحوه^(٥)، ومن طريق عبد الرحمن بن سليمان، عن أبي حازم به بنحوه^(٦)، ومن طريق ابن أبي حازم، عن أبيه به بنحوه^(٧)، فيكون هذا الحديث من صحيح حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في البر والصلة، باب: النهي عن لعن الدواب وغيرها.
قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وَأَبِي حَازِمٍ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (إِنَّ اللَّعَّائِينَ لَا يَكُونُونَ شُهَدَاءَ وَلَا شُفَعَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(٨).

ورواه أبو داود من طريق هارون بن أبي الزرقاء، ثنا أبي، ثنا هشام بن سعد به بنحوه^(٩).

(١) أحمد، المسند، ٦١/٣.

(٢) مسلم، الصحيح، ١٧٤٨/٤، ح ٢٢٢٦، والبخاري في الصحيح، ص ١١ و ص ١١٢ في الموطأ، ٩٤٧/٢، ح ١٦٩٥.

(٣) الطبراني في الكبير، ١٥٥/٦، ح ٥٨٣٢.

(٤) الطبراني في الكبير، ١٤٩/٦، ح ٥٨٠٧.

(٥) المصدر نفسه، ١٤٨/٦، ح ٥٨٠٣.

(٦) المصدر نفسه، ١٦١/٦، ح ٥٨٥٢.

(٧) المصدر نفسه، ١٧٣/٦، ح ٥٩٠٦.

(٨) مسلم، الصحيح، ٢٠٠٦/٤، ح ٢٥٩٨.

(٩) السنن، ٢٧٨/٤، ح ٤٩٠٧.

قلت له متابعات من طريق معمر، عن زيد بن أسلم قال: كان عبد الملك بن مروان يرسل إلى أم الدرداء فتيت عند نسائه ويسألها عن النبي ﷺ، فقام ليلة قال: فدعا خادمه فأبطأت عليه فلعنها فقالت: (لا تلعن فإن أبا الدرداء أخبرني ثم ذكرت نحوه)^(١) وهو سند صحيح. ومن طريق حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، قال: كان عبد الملك به بنحوه^(٢) وهو سند صحيح، ومن طريق محمد بن جعفر، قال أخبرني زيد بن أسلم، به بنحوه^(٣) وهو سند صحيح، فيكون هذا الحديث من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم.

الخلاصة:

- لم يخرج مسلم لهشام بن سعد إلا في باب المتابعات.
 - أخرج سبعة أحاديث من روايته عن زيد بن أسلم، ولها متابعات تامة صحيحة.
 - وثلاثة أحاديث من غير طريق زيد بن أسلم، لكن لها كذلك متابعات تامة صحيحة.
 - وحديثاً واحداً من غير طرق زيد بن أسلم وله متابعات صحيحة في شيخه.
- فيكون إخراج مسلم له لما وافق فيه الثقات.

ثالثاً: مرويات هشام بن سعد عند الترمذي:

روى له الترمذي اثني عشر حديثاً:

الحديث الأول: ذكره تعليقاً في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء مرةً مرةً.
قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَهَذَا وَقْتِيْبَةُ قَالُوا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ ح
قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً).
قَالَ أَبُو عِيْسَى وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَبُرَيْدَةَ وَأَبِي رَافِعٍ وَابْنِ الْفَرَاحِ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ وَرَوَى رَشِيدُ بْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الضُّحَّالِيِّ بْنِ شَرْحَبِيلٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً.
قَالَ وَلَيْسَ هَذَا يَشِيءُ وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى ابْنُ عَجْلَانَ وَهَيْشَامُ بْنُ سَعْدٍ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٤).

(١) أحمد، المسند، ٤٤٨١٦.

(٢) ابن حبان، الصحيح، ٥٦/١٣، ح ٥٧٤٦.

(٣) الأدب المفرد، ص ١١٧، ح ٣١٦.

(٤) الترمذي، الجامع، ٦٠/١، ح ٤٢.

حديث هشام أخرجه النسائي من طريق خلاد بن يحيى السلمي، عن هشام به بنحوه^(١).
ورواية عبد العزيز بن محمد الدراوردي، ثنا زيد بن أسلم، به بنحوه عند الدارمي^(٢).
وكذا رواية سفيان الثوري عن زيد بن أسلم به بنحوه^(٣).

وفي المنتقى لابن الجارود من طريق الثوري ومعمرو وداود بن قيس، عن زيد بن أسلم به بنحوه^(٤)، فيكون هذا من صحيح حديث هشام بن سعد عن زيد بن أسلم.
الحديث الثاني: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الإشارة في الصلاة أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قُلْتُ لَيْلَالٍ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ؟

قَالَ : كَانَ يُشِيرُ يَدَهُ .

قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وحديث ضعیف حسن لا نعرفه إلا من حديث اللبث عن بكير وقد روي عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال قلت ليلال كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع حيث كانوا يسلمون عليه في مسجد بني عمرو بن عوف قال كان يرد إشارة وكلنا الحديثين عندي صحيح لأن قصة حديث ضعیف غير قصة حديث ليلال وإن كان ابن عمر روى عنهما فاحتمل أن يكون سمع منهما جميعاً^(٥).

ورواه أبو داود من طريق الحسين بن عيسى الخراساني، حدثنا جعفر بن عون، حدثنا هشام بن سعد، حدثنا نافع به بنحوه^(٦).

قلت: رواه الحميدي: ثنا سفيان، قال ثنا زيد بن أسلم به بنحوه^(٧).

فيكون هذا من حسان حديث هشام من غير طريق زيد بن أسلم.

(١) المجتبى، ٧٣/١، ح ١٠١، الكبرى، ٨٣/١، ح ٩٣.

(٢) السنن، ١٨٩/١، ح ٦٩٧.

(٣) البخاري، الصحيح، ص ٥٢، ح ١٥٧، ومسلم: الصحيح، ١٩٤/١، ح ٧١١.

(٤) المنتقى، ٢٩/١، ح ٦٩.

(٥) الترمذي، ٢٠٤/٢ ح ٣٦٨.

(٦) السنن، ٢٤٣/١، ح ٩٢٧.

(٧) المسند، ص ٨١، ح ١٤٨، وابن خزيمة في صحيحه وفيه تصريح زيد بسماحه من ابن عمر، ٤٩/٢، ح ٨٨٨.

الحديث الثالث: أخرجه في الصوم، باب: ما جاء في فضل الصوم، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَبَابًا يُدْعَى الرَّيَّانُ يُدْعَى لَهُ الصَّائِمُونَ فَمَنْ كَانَ مِنَ الصَّائِمِينَ دَخَلَهُ وَمَنْ دَخَلَهُ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ^(١).

ورواه ابن ماجه من طريق: عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي، حدثنا ابن أبي فديك، حدثني هشام بن سعد به^(٢).

قلت: رواه البخاري ومسلم من حديث سليمان بن بلال، حدثني أبو حازم به بنحوه^(٣)، والنسائي من طريق يعقوب بن عبد الرحمن، عن أبي حازم به بنحوه^(٤)، ومن طريق سعيد بن عبد الرحمن، عن أبي حازم به بنحوه^(٥)، وله متابع كذلك ومن طريق سفيان، عن أبي حازم به بنحوه^(٦)، وآخر من طريق حماد بن زيد، عن أبي حازم به بنحوه^(٧).

فيكون هذا الحديث من صحيح حديث هشام من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث الرابع: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء فيمن مات يوم الجمعة، ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ سَيْفٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ إِلَّا وَقَاهُ اللَّهُ فِتْنَةَ الْقَبْرِ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ قَالَ وَهَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ رِبِيعَةُ بْنُ سَيْفٍ إِنَّمَا يَرْوِي عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبْلِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَلَا نَعْرِفُ لِرِبِيعَةَ بْنِ سَيْفٍ سَمَاعًا مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو^(٨).

(١) الترمذي، الجامع، ١٣٧/٣، ح ٧٦٥.

(٢) السنن، ٥٢٥/١، ح ١٦٤٠.

(٣) مسلم، الصحيح، ٨٠٨/٢، ص ١١٥٢.

(٤) المجتبى، ٩٥/٢، ح ٢٥٤٥.

(٥) المصدر نفسه، ١٦٨/٤، ح ٢٢٣٦.

(٦) ابن أبي شيبة، المصنف، ٢٧٣/٢، ح ٨٨٩٦.

(٧) أحمد، المسند: ٣٣٣/٥.

(٨) الترمذي، الجامع، ٣٨٦/٣، ح ١٠٧٤.

قلت: له متابع عند الحميدي^(١) من حديث يزيد بن هارون، أنا بقية بن الوليد، ثنا معاوية بن سعيد التَّجِيبِي قال: سمعت أبا قَيْلٍ المصري، قال سمعت عبد الله بن عمرو به بنحوه بسند حسن.

لكن يبقى هذا الحديث من ضعيف هشام بن سعد من غير طريق زيد بن أسلم؛ للانقطاع في سنده بين ربيعة وعبد الله بن عمرو، ويعتبر المتن حسناً لهذه المتابعة. الحديث الخامس: أخرجه في كتاب فضائل الجهاد، باب: ما جاء في فضل الغدو والرواح في سبيل الله، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطٍ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ ابْنِ أَبِي دُبَابٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ مَرَّ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشُعْبٍ فِيهِ عَيْنَةٌ^(٢) مِنْ مَاءٍ عَذْبَةٍ فَأَعْجَبَتْهُ لَطِيبُهَا فَقَالَ: لَوْ اعْتَرَلْتُ النَّاسَ فَأَقَمْتُ فِي هَذَا الشُّعْبِ وَلَنْ أَفْعَلَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: (لَا تَفْعَلْ فَإِنَّ مَقَامَ أَحْلَاكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ سَبْعِينَ عَامًا أَلَّا تُجِئُونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَيُدْخِلَكُمُ الْجَنَّةَ اغْزَوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَاقٍ^(٣) نَاقَةٍ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ). قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٤).

لم أقف له على متابعات، وليس هو من روايته عن زيد بن أسلم فيكون تحسين الترمذي إياه للشواهد الصحيحة التي أخرجها مع هذا الحديث والتي منها حديث: (لغدوة في سبيل الله أو راحة خير من الدنيا وما فيها)^(٥).

الحديث السادس: أخرجه في البر والصلة، باب ما جاء في شفقة المسلم على المسلم، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطٍ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الْمُسْلِمُ

(١) الحميدي، المسند، ٢/ ٢٢٠.

(٢) عَيْنَةٌ: تصغير عين، وهي عين الماء الصغيرة. لسان العرب، باب النون، فصل العين.

(٣) فَوَاقٍ: بفتح الفاء وضمها: أي المدة الزمنية بين حلتين للناقة. ابن سلام، غريب الحديث، ١٧٦/٤.

(٤) الترمذي، الجامع، ٤/ ١٨١، ح ١٦٥٠، والحاكم وقال صحيح ووافقه الذهبي، المستدرک ٢/ ٦٨.

(٥) المصدر نفسه، ٤/ ١٨١، ح ١٦٥١، وانظر ١٦٤٨ و ١٦٤٩.

أَخْبَرَنَا الْمُسْلِمُ لَا يَخُونُهُ وَلَا يَكْذِبُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ عِرْضُهُ وَمَالُهُ وَدَمُهُ
الثَّقَوَى مَا هُنَا يَحْسَبُ أَمْرِي مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْتَقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمُ .

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي أَيُّوبَ * (١)

قلت: ورواه أبو داود من طريق واصل بن عبد الأعلى، حدثنا أسباط بن محمد، عن
هشام بن سعد به بنحوه (٢)، وله متابعة قاصرة من حديث داود بن قيس، عن أبي سعيد مولى
عامر بن كريز، عن أبي هريرة به بنحوه مطولاً، رواه مسلم (٣) وغيره.

وثانية من طريق جرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به بنحوه
مختصراً (٤).

وأخرى من طريق جرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به بنحوه (٥)،
فيكون هذا من حسان حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديث السابع: أخرجه في فضائل القرآن، باب: ومن سورة النساء، أخرجه شاهداً.
قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ
سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ مُهَاجِرِ بْنِ قُنْفُلٍ التُّيْمِيِّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ النَّصَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَايِرِ الشُّرْكَ بِاللَّهِ
وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَالْيَمِينِ النَّمُوسُ وَمَا حَلَفَ حَالِفٌ بِاللَّهِ يَمِينٌ صَبْرٌ^(٦) فَأَدْخَلَ فِيهَا مِثْلَ جَنَاحِ
بَعُوضَةٍ إِلَّا جُعِلَتْ نُكَّةً^(٧) فِي قَلْبِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) .

قَالَ أَبُو عِيسَى وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَأَبُو أُمَامَةَ النَّصَارِيُّ هُوَ ابْنُ ثَعْلَبَةَ وَلَا نَعْرِفُ
اسْمَهُ وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ (٨).

قلت: ذكر له المزي (٩) متابعة قال: رواه عبد الرحمن بن إسحاق المدني، عن محمد بن
زيد بن عبد الله بن أبي أمية، عن أبيه، عن عبد الله بن أنيس، فزاد فيه عبد الله بن أبي أمية.

(١) الترمذي، الجامع، ٣٢٥/٤، ح ١٩٢٧.

(٢) السنن، ٢٧٠/٤، ح ٤٨٨٢.

(٣) مسلم، الصحيح، ١٩٨٦/٤، ح ٢٥٦٤.

(٤) المصدر نفسه، ١٩٨٥/٤، ح ٢٥٦٣.

(٥) المصدر نفسه، ١٩٨٦/٤، ح ٢٥٦٣.

(٦) صَبْرٌ: خَسِيسٌ وَلَزُومٌ، وَمَعْنَى صَبْرٍ أَي أَلْزَمَ صَاحِبَهَا وَخَبَسَ عَلَيْهَا وَكَانَتْ لَازِمَةً لَهُ مِنْ جِهَةِ الْحُكْمِ. ابْنُ الْأَثِيرِ،
النهاية، ٨/٣.

(٧) نُكَّةٌ: أَي اثْرٌ قَلِيلٌ كَالنَّقْطَةِ شَبَّهِ الْوَسْخُ فِي الْمَرَاةِ. ابْنُ الْأَثِيرِ، النهاية، ١١٣/٥.

(٨) الترمذي، الجامع، ٢٣٦/٥، ح ٣٠٢٠.

(٩) تحفة الأشراف، ٢٧٥/٤.

وروى ابن حبان^(١) وغيره من طريق عبدالرحمن بن إسحاق المدنيين عن محمد بن زيد، عن عبدالله بن أبي أمامة، عن عبدالله بن أنيس به بنحوه، لكن ليس فيه عن أبيه.
فإن صحّ الذي ذكره المزي - ولم أقف عليه - فيكون هذا من حسان حديثه وإلا فهو ضعيف، وتحسين الترمذي له للشواهد الصحيحة في الصحيحين وغيرهما، منها ما أخرجه هو من حديث عبدالله بن عمرو وقال: صحيح.
الحديث الثامن: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة الأعراف، وذكر أن له متابعات كثيرة.

قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ كُلُّ نَسَمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا مِنْ دُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ...) .
قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجَّوْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢)

وأخرجه كذلك من حديث صفوان بن عيسى، ثنا الحارث بن عبدالرحمن، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري به بنحوه وحسنه^(٣). وبهذه الطريق الأخيرة أخرجه ابن حبان صحيحه^(٤).

وأخرجه الطبري من حديث سليمان بن حيان، حدثني محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ومن طريق سليمان بن حيان عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة وهما سندان صحيحان^(٥).

وكذا أخرجه الحاكم^(٦) من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن أبي هريرة وصححه ووافقه الذهبي. فيكون هذا كذلك من صحيح حديث هشام عن زيد بن أسلم.

(١) الصحيح، ٣٧٤/١٢، ح ٥٥٦٣.

(٢) الترمذي، الجامع، ٢٦٧/٥، ح ٣٠٧٦.

(٣) المصدر نفسه، ٤٥٣/٥، ح ٣٣٦٨.

(٤) الصحيح، ٤٠/١٤، ح ٦١٦٧.

(٥) تاريخ الأمم والملوك، ٩٦/١.

(٦) المستدرک، ٣٢٥/٢.

الحديث التاسع: أخرجه في المناقب، باب: في مناقب أبي بكر وعمر، ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزَارِيُّ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَتَصَدَّقَ فَوَافَقَ ذَلِكَ عِنْدِي مَالًا، فَقُلْتُ: الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْمًا، قَالَ: فَجِئْتُ يَنْصِفُ مَالِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ ؟) قُلْتُ: مِثْلَهُ، وَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ يَكُلُّ مَا عِنْدَهُ فَقَالَ: (يَا أَبَا بَكْرٍ مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ ؟) قَالَ: أَبْقَيْتُ لَهُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ قُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَسْبِقُهُ إِلَى شَيْءٍ أَبَدًا)
قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .^(١)

ورواه أبو داود : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَذَا حَدِيثُهُ قَالََا حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَقُولُ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢)

ورواه البزار من طريق هشام بن سعد، وقال: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن لا أبو نعيم، وحدث عنه عبدالرحمن بن مهدي والليث بن سعد عن وهب والوليد بن مسلم وجماعة كثيرة من أهل العلم، ولم نرَ أحداً توقف عن حديثه ولا اعتلَّ عليه بعلَّة توجب التوقف عن حديثه^(٣).

وكان ذكر حديث عبدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر بنحوه، قال: هذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن عمر، عن عمر إلا من هذا الوجه، وقد رواه زيد بن أسلم عن أبيه...^(٤).

وفي التعليل (٥) نقل قول البزار وقال: صححه الترمذي والحاكم وأما ابن حزم فضعفه بهشام. وقال في التلخيص (٦): وصححه الترمذي والحاكم، وقواه البزار، وضعفه ابن حزم

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ٦١٤، ح ٣٦٧٥، وفي تحفة الأشراف صحيح فقط، ٧/ ٨.

(٢) السنن، ٢/ ١٢٩، ح ١٦٧٨.

(٣) المسند، ١/ ٣٩٤، ح ٢٧٠.

(٤) البزار، المسند، ١/ ٢٦٣، ح ١٥٩.

(٥) تعليل التعليل، ٣/ ١١.

(٦) التلخيص الحبير، ٣/ ١١٥.

بهشام ابن سعد وهو صدوق، لكن في الفتح^(١): تُفرد به هشام بن سعد عن زيد، وهشام صدوق فيه مقال من جهة حفظه، فيكون هذا من حسان حديثه عن زيد.

الحديث العاشر: أخرجه في المناقب، باب: مناقب خالد بن الوليد رضي الله عنه، ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَزَّلَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْزِلًا فَجَعَلَ النَّاسُ يَمُرُّونَ فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ هَذَا يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟) فَأَقُولُ : فَلَانٌ، فَيَقُولُ: (نَعَمْ عَبْدُ اللَّهِ هَذَا) وَيَقُولُ: مَنْ هَذَا ؟ فَأَقُولُ : فَلَانٌ فَيَقُولُ : (نَحْسَ عَبْدُ اللَّهِ هَذَا) حَتَّى مَرَّ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ هَذَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَقَالَ: (نَعَمْ عَبْدُ اللَّهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ سَيْفٌ مِنْ سَيُوفِ اللَّهِ).

قال أبو عيسى هذا حديث غريب ولا نعرف لزيد بن أسلم سماعاً من أبي هريرة وهو عندي حديث مرسل قال وفي الباب عن أبي بكر الصديق^(٢).

قلت: لمتن شاهد من حديث أنس لقول: (سيف من سيوف الله)^(٣)، لكن يبقى هذا الحديث من ضعيف حديثه عن زيد لإعلة الإرسال.

الحديث الحادي عشر والثاني عشر: أخرجهما في المناقب، باب: في فضل الشام واليمن، ولم يخرج غيرهما.

قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا أبو عامر العقدي، ثنا هشام بن سعد، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لينتهين أقوام يفتخرون بأبائهم الذين ماتوا إنما هم فحم جهنم، أو ليكونن أهون على الله من الجعل... الحديث.

قال أبو عيسى هذا حديث حسن وهذا أصح عندنا من الحديث الأول وسعيد المقبري قد سمع أبا هريرة ويروي عن أبيه أشياء كثيرة عن أبي هريرة رضي الله عنهم وقد روى سفيان الثوري وغير واحد هذا الحديث عن هشام بن سعد عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث أبي عامر عن هشام بن سعد^(٤).

ورواه أبو داود: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَرْوَانَ الرَّقِّيُّ حَدَّثَنَا الْمُعَاوِي ح

(١) فتح الباري، ٢/ ٢٩٥.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥/ ٦٨٨، ح ٣٨٤٦.

(٣) البخاري، الصحيح، ص ٢٦٣، ح ١٢٤٦.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥/ ٧٣٥-٧٣٤، ح ٣٩٥٥-٣٩٥٦.

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ وَهَذَا حَدِيثُهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَحْوِهِ^(١) وقد سئل الدارقطني عن هذا الحديث، فقال: يرويه هشام بن سعد واختلف عنه فرواه

المعافى بن عمران، عن هشام بن سعد، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة. وخالفه الثوري وحامد بن خالد وعبدالله بن نافع، رَوَوْهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ بَنُ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ وَأَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَاخْتَلَفَ عَنْهُ أَيْضاً عَنِ الثَّوْرِيِّ.

فرواه قبيصة، عن الثوري، عن هشام بن سعد. وخالفه الفريابي رواه عن الثوري، عن أسامة بن زيد، وكلاهما قال: عن سعيد، عن أبي هريرة، إلا أن في حديث قبيصة قال رسول الله ﷺ بلا شك..^(٢). فيكون هذا من حسان حديثه عن سعيد بن أبي سعيد المقبري.

خلاصة مرويات هشام بن سعد عند الترمذي: روى له الترمذي اثني عشر حديثاً خمسة في باب الشواهد، وخمسة لم يخرج في بابها غيرها، وواحد تعليقاً وواحداً ذكر أن له متابعان.

• ستة من هذه الأحاديث من طريقه عن زيد بن أسلم.

خمسة منها مقبولة، اثنان صحيحان وثلاثة حسان.

والسادس ضعيف وعلته الانقطاع.

• وستة أحاديث من غير روايته عن زيد بن أسلم.

- ثلاثة حسان بالمتابعات وثلاثة ضعيفة.

- واثنان من الضعيفة علتها شيخه.

رابعاً: مرويات هشام بن سعد عند النسائي.

لم يخرج له النسائي إلا حديثاً واحداً قرنه فيه بعمر بن الحارث:

أخرجه في كتاب قطع السارق، باب: الثمر يسرق بعد أن يؤويه الجرير.

(١) السنن، ٣٣١/٤، ح ٥١١٦.

(٢) العلل، ١٥٧/٨-١٥٨.

قال: قَالَ الْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَهْشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَجُلًا مِنْ مُزَيْنَةَ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَرَى فِي حَرِيسَةِ الْحَبْلِ^(١)؟ . فَقَالَ: (هِيَ وَمِثْلُهَا وَالتَّكَالُ^(٢)) وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَاشِيَةِ قَطْعٌ إِلَّا فِيمَا آوَاهُ الْمُرَاحُ فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ فَفِيهِ قَطْعُ الْيَدِ وَمَا لَمْ يَبْلُغْ ثَمَنَ الْمِجَنِّ فَفِيهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَجَلَدَاتُ نَكَالٍ) قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَرَى فِي الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ؟ . قَالَ: (هُوَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ وَالتَّكَالُ وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ قَطْعٌ إِلَّا فِيمَا آوَاهُ الْجَرِينُ^(٣)) فَمَا أَخَذَ مِنَ الْجَرِينِ فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ فَفِيهِ الْقَطْعُ وَمَا لَمْ يَبْلُغْ ثَمَنَ الْمِجَنِّ فَفِيهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَجَلَدَاتُ نَكَالٍ^(٤) .

وأخرجه الحاكم من حديث عمرو بن الحارث، عن عمرو بن شعيب، به بنحوه وقال: هذه سُنة تفرد به عمرو بن شعيب بن محمد، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص، إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة فهو كأيوب، عن نافع، عن ابن عمر، وقال الذهبي: قال إمامنا إسحاق بن راهويه إذا كان الراوي... كقول الحاكم^(٥).

قلت: وهذا من رواية عمرو بن الحارث بن يعقوب ثقة فقيه حافظ^(٦)، ويكون هذا من حسان حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.

خامساً: مرويات هشام بن سعد عند أبي داود:

روى له أبو داود أربعة وعشرين حديثاً:

الحديث الأول: (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ قَالَ لَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ أَتَعْجَبُونَ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ...)، سبق عند الترمذي الحديث الأول^(٧)، وهو من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم، وأخرجه أبو داود شاهداً في الباب.

(١) الحريسة: هي الشاة التي تُسرق ليلاً، والاحتراس أخذ الشيء من الرعي، لسان العرب، باب السين، فصل الحاء، ٤٨/٦.

(٢) النكال: العقوبة، لسان العرب، باب اللام، فصل التون، ٦٧٧/١١.

(٣) الجرِين: الموضع الذي يحفف فيه الثمر، لسان العرب، باب التون، فصل الجيم، ٨٧/١٣.

(٤) المجتبى، ٨٥/٨، ح ٤٩٥٩.

(٥) المستدرک، ٣٨١/٤.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ت ٥٠٠٤، ص ٤١٩.

(٧) انظر ص ١٥٢.

الحديث الثاني: أخرجه في الصلاة، باب: متى يؤمر الغلام بالصلاة، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبِيبٍ الْجُهَنِيُّ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَيْهِ فَقَالَ لِأَمْرَأَتِهِ مَتَى يُصَلِّي الصَّبِيُّ فَقَالَتْ: كَانَ رَجُلٌ مِنَّا يَذْكُرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: (إِذَا عَرَفَ يَمِينُهُ مِنْ شِمَالِهِ فَمَرُّهُ بِالصَّلَاةِ) ^(١).

قلت: ذكره ابن حجر في التلخيص ^(٢) قال: قال ابن القطان: لا تعرف هذه المرأة ولا الرجل الذي روت عنه. انتهى، وقد رواه الطبراني من هذا الوجه فقال: عن معاذ بن عبد الله بن خبيب، عن أبيه عن النبي ﷺ به، وقال: لا يروى عن عبد الله بن خبيب وله صحبة إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الله بن نافع، عن هشام، وقال: ابن صاعد: إسناد حسن غريب.

قلت: له شاهد من حديث أبي معاوية، عن نافع، عن ابن عمر قوله ^(٣) وآخر من حديث يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أنس قوله ^(٤) بسند حسن، ويكون هذا من ضعيف حديثه حيث لم يتابع على رفعه.

الحديث الثالث: أخرجه في الصلاة، باب: كراهية الوسوسة وحديث النفس في الصلاة، صدر به الباب وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا هِشَامُ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وَضُوئَهُ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا يَسْهُو فِيهِمَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) ^(٥).

ورواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي، وقال: لا علة توهنه ^(٦)، وله شاهد من حديث عثمان بن عفان ^(٧)، ويكون من حسان حديثه عن زيد بن أسلم.

(١) أبو داود، السنن، ١/١٣٤، ح ٤٢٧.

(٢) التلخيص الحبير، ١/١٨٤.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف، ١/٣٠٥، ح ٣٤٨٥.

(٤) البيهقي، شعب الإيمان، ٦/٤١١، ح ٨٧٠٥.

(٥) أبو داود، السنن، ١/٢٣٨، ح ٩٠٥.

(٦) المستدرک: ١/١٣١.

(٧) مسلم، الصحيح، ١/٢٠٤، ح ٢٢٦.

الحديث الرابع: (كَيْفَ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي ...)، سبق عند الترمذي الحديث الثاني^(١)، وهو من حسان حديثه من غير طريق زيد بن أسلم، وأخرجه أبو داود شاهداً.

الحديث الخامس: أخرجه في الصلاة، باب: كراهية الاعتماد على اليد في الصلاة، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَبِي الزُّرْقَاءِ حَدَّثَنَا أَبِي ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ وَهَذَا لَفْظُهُ جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَتَكَبَّرُ عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى وَهُوَ قَاعِدٌ فِي الصَّلَاةِ قَالَ هَارُونُ بْنُ زَيْدٍ سَاقِطًا عَلَى شِقِّهِ الْيُسْرَى ثُمَّ اتَّفَقَا فَقَالَ لَهُ: (لَا تَجْلِسْ هَكَذَا فَإِنَّ هَكَذَا يَجْلِسُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ)^(٢).

لم أقف له على متابعات ولا شواهد تقويه فيكون من ضعيف حديثه، خاصة أنه من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث السادس والسابع: ذكرهما في الصلاة متابعة تعليقاً، باب: إذا شك في الشئتين والثلاث. مَنْ قَالَ يُلْقِي الشَّكَّ.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ عَنِ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُلْقِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى الْيَقِينِ فَإِذَا اسْتَيْقَنَ التَّمَامَ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ فَإِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ ثَامَةً كَانَتْ الرُّكْعَةُ نَافِلَةً وَالسُّجْدَتَانِ وَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً كَانَتْ الرُّكْعَةُ تَمَامًا لِصَلَاتِهِ وَكَانَتْ السُّجْدَتَانِ مُرْغِمَتَيْنِ الشَّيْطَانِ) .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ عَنْ زَيْدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدِيثُ أَبِي خَالِدٍ أَشْبَعُ^(٣).

ورواه ابن ماجه من طريق أبي بكر ابن أبي شيبة، ثنا جعفر بن عون، عن زيد بن أسلم به بمثله ثم رواه من طرق أخرى عن زيد بن أسلم^(٤).

(١) انظر ص ١٥٣

(٢) أبو داود، السنن، ١/ ٢٦١، ح ٩٩٤.

(٣) أبو داود، السنن ١/ ٢٦٩ ح ١٠٢٤

(٤) السنن، ١/ ١٥٥.

قلت له متابعات منها: ما رواه سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم به بنحوه^(١)، وما رواه عبد العزيز بن أبي سلمة، عن زيد بن أسلم به بنحوه^(٢)، وثالث من طريق يحيى بن محمد بن قيس، عن زيد بن أسلم به بنحوه^(٣) فهذا من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديث الثامن: أخرجه في الصلاة، باب: الجمع بين الصلاتين، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبِ الرَّمْلِيِّ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَجِلَ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَإِنْ يَرْتَجِلُ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى يَنْزِلَ لِلْعَصْرِ وَفِي الْمَغْرِبِ مِثْلُ ذَلِكَ إِنْ غَابَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَجِلَ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَإِنْ يَرْتَجِلُ قَبْلَ أَنْ تُغِيبَ الشَّمْسُ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَنْزِلَ لِلْعِشَاءِ ثُمَّ جَمَعَ بَيْنَهُمَا).

قال أبو داود: رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ غُرُوةَ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ الْمُفَضَّلِ وَاللَّيْثِ^(٤).

قلت: هذا الطريق معلول، قال الحافظ في التلخيص وهشام لين الحديث وقد خالف أوثق الناس في أبي الزبير...^(٥).

والعلة في الحديث ذكر جمع التقديم، وإلا فقد روى هذا الحديث مسلم في صحيحه عن زهير، ومن طريق قرّة بن خالد، حدثنا أبو الزبير، حدثنا عامر بن واثلة أبو الطفيل، حدثنا معاذ ابن جبل قال: (جمع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء)^(٦).

وقد روي من حديث قتيبة، عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ، نحو حديث هشام بن سعد. رواه الترمذي^(٧) وأبو داود^(٨) وقد حكما بغرابته، وقال ابن يونس: لم يحدث بهذا الحديث إلا قتيبة، ويقال: إنه غلط فيه^(٩).

(١) مسلم، الصحيح، ١/٤٠٠، ح ٥٧١.

(٢) النسائي، المجتبى، ٣/٢٨، ح ١٢٣٩.

(٣) النسائي، الكبرى، ١/٢٠٥، ح ٥٨٥.

(٤) أبو داود، السنن، ٢/٥٠، ح ١٢٠٨.

(٥) التلخيص الحبير، ٢/٤٨.

(٦) الصحيح: ١/٤٩، ح ٧٠٦.

(٧) الجامع: ٢/٤٣٩، ح ٥٥٣.

(٨) السنن: ٢/٧، ح ١٢٢٠.

(٩) ابن حجر، التلخيص الحبير: ٢/٤٩.

وقال أبو حاتم في العلل: يقال إنه دخل له حديث في حديث^(١).
الحديث التاسع: (مَا مِنْ صَاحِبٍ كَثُرَ لَا يُؤَدِّي حَقَّهُ إِلَّا جَعَلَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْمَى عَلَيْهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ ...)، سبق عند مسلم الحديث الثاني^(٢)، وهو من صحيح حديثه عن زيد، وكان أبو داود أخرجه متابعة.

الحديث العاشر: (أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا أَنْ نَتَصَدَّقَ فَوَافَقَ ذَلِكَ مَالًا عِنْدِي ...)، سبق عند الترمذي الحديث التاسع^(٣)، وهو من حسان حديثه عن زيد، ولم يخرج في بابه غيره.

الحادي عشر: أخرجه في المناسك، باب: في الرَّمْل^(٤)، أخرجه شاهداً.
قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: (فِيمَ الرَّمْلَانِ الْيَوْمَ وَالْكَشْفُ عَنْ الْمُنَاكِسِ وَقَدْ أَطَأَ^(٥) اللَّهُ الْإِسْلَامَ وَتَفَى الْكُفْرَ وَأَهْلَهُ مَعَ ذَلِكَ لَا نَدْعُ شَيْئًا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)^(٦).

ورواه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِهِ بِمِثْلِهِ^(٧). ورواه البزار وقال: هذا الحديث لا نعلم يُروى إلا عن عمر بهذا الإسناد^(٨).

قلت: له متابع من حديث محمد بن جعفر، أخبرني زيد بن أسلم بنحوه^(٩)، ورواه ابن مهدي^(١٠) وابن أبي فديك^(١١) عن هشام بن سعد.
وصححه ابن خزيمة^(١٢) والحاكم^(١٣) ووافقه الذهبي، فيكون من حسان حديثه عن زيد.

(١) العلل: ٩١/١.

(٢) انظر ص ١٤٦.

(٣) انظر ص ١٥٨.

(٤) الرَّمْل: هو أن يَهْزُ المنكبين ولا يسرع في المشي، ابن الأثير، النهاية، ٢/٢٦٥.

(٥) أطأ: أي تَبَّتْ وأرْسَى. ابن الأثير، النهاية، ١/٥٣.

(٦) أبو داود، السنن، ٢/١٧٨، ح ١٨٨٧.

(٧) السنن، ٢/٩٨٤، ح ٢٩٥٢.

(٨) المسند: ١/٣٩٢، ح ٢٦٨.

(٩) البخاري، الصحيح، ص ٣٣٩، ح ١٦٠٥.

(١٠) أبو يعلى، المسند، ١/١٦٨، ح ١٨٨.

(١١) ابن خزيمة، الصحيح، ٤/٢١١، ح ٢٧٠٨.

(١٢) الصحيح: ٤/٢١١، ح ٢٧٠٨.

(١٣) المستدرک: ١/٤٥٤.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الصوم، باب: كفارة من أتى أهله في رمضان، وسكت عنه وهو مما أنكره النقاد على هشام.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: (أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُغْتَبَقَ رَقَبَةً أَوْ يَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ يُطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا ...)

قَالَ أَبُو دَاوُدَ رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَلَى لَفْظِ مَالِكٍ: (أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ وَقَالَ فِيهِ أَوْ تُغْتَبَقَ رَقَبَةً أَوْ تُصُومَ شَهْرَيْنِ أَوْ تُطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا).

حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُذَيْلٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ يَهَذَا الْحَدِيثُ^(١)

قال المزي في الستحفة: رواه غير واحد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة وهو المحفوظ، قال أبو عوانة الإسفراييني: غلط فيه هشام بن سعد^(٢)، وهذا مما أنكره النقاد على هشام بن سعد^(٣).

الحديث الثالث عشر: أخرجه في الخراج والإمارة والفيء، باب: في قسم الفيء، صدر به الباب وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَبِي الزُّرْقَاءِ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ دَخَلَ عَلَى مُعَاوِيَةَ فَقَالَ: حَاجَّتْكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ: (عَطَاءُ الْمُحَرَّرِينَ)^(٤)، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلَ مَا جَاءَهُ شَيْءٌ بَدَأَ بِالْمُحَرَّرِينَ^(٥).

صححه ابن الجارود في المنتقى^(٦) وقال الشوكاني في نيل الأوطار^(٧): سكت عنه أبو داود والمنذري وفيه هشام بن سعد فيه مقال.

قلت: لكنه من روايته عن زيد بن أسلم فيكون من حسان حديثه والله أعلم.

(١) أبو داود، السنن، ٣١٣/٢، ح ٢٣٩٢.

(٢) تحفة الأشراف، ٣٢٦/٩.

(٣) انظر: الكامل: ١١٠/٧.

(٤) المحررين: هم الذين جُعِلُوا مِنَ الْعَبِيدِ أَحْرَاراً فَأَعْتَقُوا. ابن الأثير، النهاية، ٣٦٢/١.

(٥) أبو داود، السنن، ١٣٦/٣، ح ٢٩٥١.

(٦) المنتقى، ٢٨١/١، ح ١٩٩٤.

(٧) نيل الأوطار، ٢٣٣/٨.

الحديث الرابع عشر: أخرجه في الجنائز، باب: كراهية المغالة في الكفن، أخرجه وحده في بابه.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ حَاتِمِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (خَيْرُ الْكَفَنِ الْحُلَّةُ وَخَيْرُ الْأَضْحِيَّةِ الْكَبِشُ الْأَقْرَنُ)^(١). قلت: وفيه حاتم بن أبي نصر مجهول^(٢) ونسي الكندي: مجهول كذلك^(٣) ومع ذلك فقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي^(٤).

ورواه البيهقي وقال: والحلة ثوبان أحمران والأحاديث في أن النبي ﷺ كفن في ثياب بيض وأنه استحب البياض أصح، وبالله التوفيق^(٥).

وللمتن شاهد ضعيف عند الترمذي^(٦) وابن ماجه^(٧) فيه عفير بن معدان وهو ضعيف^(٨)، فهذا من ضعيف حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث الخامس عشر: أخرجه في الحروف والقراءات، باب، أخرجه وحده في الباب. قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ح وَحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ (ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ تُغْفَرُ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ) (البقرة: ٥٨).

حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ^(٩).

(١) السنن، ٣/١٩٩٩، ح ٣١٥٦، وانظر سنن ابن ماجه، ١/٤٧٣، ح ١٤٧٣ من طريق ابن وهب به بمثله مختصراً لم يذكر خير الأضحية.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٤٤، ت ١٠٠٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٦٠، ت ٧١٠٨.

(٤) المستدرک، ٤/٢٢٨.

(٥) السنن الكبرى، ٣/٤٠٣، ح ٦٤٨٥.

(٦) الجامع، ٤/٩٨، ح ١٥١٧.

(٧) السنن، ٢/١٤٦، ح ٣١٣٠.

(٨) التلخيص الحبير، ح ١٤١/٤.

(٩) أبو داود، السنن، ٤/٣٨، ح ٤٠٠٦.

لم أقف له على متابعات وهي قراءة سبعية قراءة ابن عامر وَوَجَّهَهَا تَأْنِيثَ لَفْظِ الْخَطَايَا،
لأنها جمع خطيئة على التكسير وقرأ الباكون (تَغْفِير) بالنون على الإخبار عن الله والتقدير (وقلنا
ادخلوا الباب سجداً تَغْفِير)^(١).

فيكون هذا من حسان حديثه خاصة أنه عن زيد.

الحديث السادس عشر: أخرجه في اللباس، باب ما جاء في إسهال الإزار، أخرجه
وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ يَعْنِي عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ عَمْرِو حَدَّثَنَا هِشَامُ
ابْنُ سَعْدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ بَشِيرٍ التُّغْلِبِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي وَكَانَ جَلِيساً لِأَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: كَانَ
يُدْمَشَقُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَالُ لَهُ (ابْنُ الْحَنْظَلِيَّةِ) وَكَانَ رَجُلًا
مُتَوَحِّدًا قَلَمًا يُجَالِسُ النَّاسَ إِمَّا هُوَ صَلَاةً فَإِذَا فَرَغَ فَإِمَّا هُوَ تُسَبِّحُ وَتُكَبِّرُ حَتَّى يَأْتِي أَهْلَهُ فَمَرٌّ
بِنَا وَنَحْنُ عِنْدَ أَبِي الدَّرْدَاءِ فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ كَلِمَةً تُنْفَعُنَا وَلَا تُضُرُّكَ قَالَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً...^(٢).

قال البخاري في التاريخ الكبير: يُشَرُّ سَمِعَ أَبَا الدَّرْدَاءِ وَابْنَ الْحَنْظَلِيَّةِ، قَالَ لَنَا أَبُو نَعِيمٍ
عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ بَشِيرٍ سَمِعَ أَبَاهُ وَكَانَ جَلِيساً لِأَبِي الدَّرْدَاءِ^(٣).

ومثله قال أبو زرعة في الجرح والتعديل^(٤)، وقال أبو حاتم ما أرى بحديثه بأساً^(٥).

ورواه عبد الله بن نمير عن هشام عند الحاكم وصححه ووافقه الذهبي^(٦)، ووُكِّعَ عَنْ
هشام عند الإمام أحمد^(٧)، فيكون هذا الحديث من حسان حديثه والله أعلم.

الحديث السابع عشر: أخرجه في الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك، صدر به الباب وأخرج
له شواهد.

(١) مكِّي، مكِّي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محي الدين رمضان،
بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، ١/ ٢٤٣.

(٢) أبو داود، السنن، ٤/ ٥٧، ح ٤٠٨٩.

(٣) التاريخ الكبير، ٢/ ٨٦.

(٤) الجرح والتعديل، ٢/ ٣٧١.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال: ٥/ ٤٧٦.

(٦) المستدرک، ٤/ ١٨٣.

(٧) المستند، ٤/ ١٨٠.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيُّ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ نَعِيمٍ عَنْ هِزَالٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ مَا عِزُّ بْنُ مَالِكٍ يَتِيماً فِي حِجْرٍ أَبِي فَأَصَابَ جَارِيَةً مِنَ الْحَيِّ فَقَالَ لَهُ أَبِي: ائْتِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبِرْهُ بِمَا صَنَعْتَ لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ لَكَ وَإِنَّمَا يُرِيدُ بِذَلِكَ رَجَاءً أَنْ يَكُونَ لَهُ مَخْرَجًا ، فَأَتَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَقِمْ عَلَيَّ كِتَابَ اللَّهِ..... فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ فَأُخْرِجَ بِهِ إِلَى الْحَرَّةِ فَلَمَّا رُجِمَ فَوَجَدَ مَسْرَ الْجِجَارَةِ جَزَعٌ فَخَرَجَ يَشْتَدُّ فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُتَيْسٍ وَقَدْ عَجَزَ أَصْحَابُهُ فَتَزَعَّ لَهُ بِوُطَيْفٍ^(١) بَعِيرٍ فَرَمَاهُ بِهِ فَقَتَلَهُ ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: (هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ لَعَلَّهُ أَنْ يَتُوبَ فَيُتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ)^(٢).

وروى النسائي^(٣) وأحمد^(٤) متابعا له من طريق سفيان، عن زيد بن أسلم، عن يزيد به، وكذا الحاكم وصححه ووافقه الذهبي^(٥)، وقال الحافظ عن إسناد هشام إسناد حسن^(٦).

فيكون هذا الحديث من حسان حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث الثامن عشر: أخرجه في الحدود، باب: في رجم اليهوديين، أخرجه متابعة .

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَتَى نَفَرٌ مِنْ يَهُودٍ فَدَعَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْقَفِّ^(٧)، فَأَتَاهُمْ فِي بَيْتِ الْمِدْرَاسِ^(٨)، فَقَالُوا: يَا أَبَا الْقَاسِمِ إِنَّ رَجُلًا مِنَّا زَنَى بِامْرَأَةٍ فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ ، فَوَضَعُوا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَادَةً فَجَلَسَ عَلَيْهَا ثُمَّ قَالَ: (يَا ثَوْرَاؤُ) فَأَتَى بِهَا فَتَزَعَّ الْوَسَادَةَ مِنْ تَحْتِهِ فَوَضَعَ الثَّوْرَةَ عَلَيْهَا ثُمَّ قَالَ: (آمَنْتُ بِكَوْ وَيَمَنْ أَنْزَلَكَ) ثُمَّ قَالَ: (اثْنُونِي يَا عَلَمِكُمْ) فَأَتَى بِغَتَى شَابٍ ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةَ الرَّجْمِ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ^(٩).

(١) وظيف: الوظيف: عظم الساق، لسان العرب، ١٨٦/٥.

(٢) أبو داود، السنن، ١٤٥/٤، ح ٤٤١٩.

(٣) السنن الكبرى، ٢٩٠/٤، ح ٧٢٠٥.

(٤) المسند، ٢١٧/٥.

(٥) المستدرک، ٣٦٣/٣.

(٦) التلخيص الحبير، ٥٨/٤.

(٧) القف: واد من أودية المدينة عليه مال لأهلها.

(٨) بيت المدراس: هو البيت الذي يَنزَرُسُ فيه اليهود التوراة. لسان العرب، ابن منظور، باب السين، فصل الدال،

٨٠/٦.

(٩) أبو داود، السنن، ١٥٥/٤، ح ٤٤٤٩.

قلت: حديث مالك عن نافع عن ابن عمر عند مسلم^(١).

وحديث عبد الله بن نافع عن ابن عمر^(٢)، وموسى بن عقبة بن نافع عن ابن عمر^(٣)، رواهما البخاري، وعبد الله بن دينار عن نافع عن ابن عمر^(٤)، فيكون هذا من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديث التاسع عشر: أخرجه في كتاب السنة، باب في القدر، أخرجه متابعة.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ مُوسَى قَالَ يَا رَبِّ أَرِنَا آدَمَ الَّذِي أَخْرَجْنَا وَنَفْسَهُ مِنَ الْجَنَّةِ فَأَرَاهُ اللَّهُ آدَمَ ... حديث المُحَاجَّةِ بطوله)^(٥).

له متابع بسند حسن عند البزار^(٦): من طريق مطر الوراق، عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر، عن ابن عمر، عن عمر به بنحوه.

وله شواهد صحيحة من حديث أبي هريرة^(٧) وغيره بنحوه، فيكون هذا من حسان حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديث العشرون: (كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ مَالُهُ وَعِرْضُهُ وَدَمُهُ حَسْبُ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ)، سبق عند الترمذي الحديث السادس^(٨)، وهو من حسان حديثه عن زيد، وكان أخرجه وحده في الباب.

الحديث الحادي والعشرون: (لَا يَكُونُ اللَّعَّانُونَ شُفَعَاءَ وَلَا شُهَدَاءَ)، سبق عند مسلم الحديث الحادي عشر^(٩)، وهو من صحيح حديثه عن زيد، وكان أخرجه وحده في الباب.

(١) مسلم، الصحيح، ٣/١٣٢٧، ح ١٣٢٩.

(٢) البخاري، الصحيح، ص ٧٦٤، ح ٣٦٣٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٩، ح ١٣٢٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٤٣٩، ح ٩٨١٩.

(٥) أبو داود، السنن، ٤/٢٢٦، ح ٤٧٢.

(٦) المسند ١/٢٧٤، ح ١٧١.

(٧) مسلم، الصحيح، ٤/٢٠٤٢، ح ٢٦٥٢.

(٨) انظر ص ١٥٥.

(٩) انظر ص ١٥١.

الحديث الثاني والعشرون: أخرجه في الأدب، باب: فيمن يتكئ بأبي عيسى، أخرجه وحده في الباب. قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَبِي الزُّرْقَاءِ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضَرَبَ ابْنًا لَهُ تُكْنَى أَبُو عِيسَى وَأَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ تُكْنَى بِأَبِي عِيسَى فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَمَا يَكْفِيكَ أَنْ تُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُنَّيَ، فَقَالَ: (إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقْدَمُ مِنْ دُونِهِ وَمَا تَأْخُرُ وَإِنَّا فِي جَلَجَلَتِنَا^(١)) فَلَمْ يَزَلْ يُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ حَتَّى مَلَكَ^(٢).

قلت: له متابع بسند صحيح من حديث حبيب بن الشهيد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه به بنحوه^(٣).

فيكون هذا من حسان حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديث الثالث والعشرون: أخرجه في الأدب، باب: في صلاة العتمة، أخرجه وحده في الباب وسكت عنه مع أنه رواه في مراسيله، قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَبِي الزُّرْقَاءِ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْسِبُ أَحَدًا إِلَّا إِلَى الدِّينِ)^(٤).

قلت هذا الحديث رواه أبو داود نصاً في المراسيل^(٥)، وقال المنذري: زيد بن أسلم لم يسمع من عائشة^(٦)، فيكون هذا من ضعيف حديثه عن زيد بن أسلم وعلته الانقطاع.

الحديث الرابع والعشرون: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبْيَةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَفَخَّرَهَا بِالْأَهْبَاءِ...)، سبق عند الترمذي الحديث الحادي عشر^(٧) وهو من حسان حديثه عن زيد، وكان أخرجه وحده في الباب.

(١) جَلَجَلَتِنَا: الجَلَجَلُ: القلق والاضطراب. لسان العرب، باب الجيم، فصل الجيم، ٢/ ٢٢٤.

(٢) أبو داود، السنن، ٤/ ٢٩١، ح ٢٩٦٣.

(٣) ابن أبي عاصم، الأحاد الثاني، ٣/ ٢٠٢، ح ١٥٥٢.

(٤) أبو داود، السنن، ٤/ ٢٩٧، ح ٤٩٨٧.

(٥) مراسيل أبو داود، ص ٣٥١، ح ٥٢٠.

(٦) العظيم آبادي، عون المعبود: ١٣/ ٢٢٦.

(٧) انظر ص ١٥٩

خلاصة مرويات هشام بن سعد عند أبي داود: روى له أبو داود أربعة وعشرين حديثاً:

- خمسة في باب المتابعات.
- وستة في باب الشواهد.
- وثلاثة صدر بها الباب وأخرج لها شواهد.
- وعشرة لم يخرج في الباب غيرها.
- ستة عشر حديثاً رواها من طريق زيد بن أسلم.
- خمسة عشر حديثاً من صحيح أو حسان حديثه عن زيد.
- وحديثاً واحداً ضعيفاً وعلمته أنه مرسل وقد وصله.
- وثمانية أحاديث رواها من غير طريق زيد.
- ثلاثة من حسان حديثه بالمتابعات والشواهد.
- وخمسة من ضعيف حديثه.

سادساً: مرويات هشام بن سعد عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه أحد عشر حديثاً.

الحديث الأول: (خَيْرُ الْكَفَنِ الْحُلَّةُ)، سبق عند أبي داود الحديث الرابع عشر^(١)، وهو

من ضعيف حديثه من غير طريق زيد، وكان قد أخرجه وحده في الباب.

الحديث الثاني: (إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَاباً يُقَالُ لَهُ الرَّيَّانُ)، سبق عند الترمذي الحديث

الثالث^(٢)، وهو من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم، وكان قد أخرجه وحده.

الحديث الثالث: (لَقَدْ رَأَيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فِي

الْيَوْمِ الْحَارِّ الشَّدِيدِ الْحَرَّ...)، سبق عند مسلم الحديث الرابع^(٣)، وهو من صحيح حديثه عن

زيد بن أسلم، وكان قد أخرجه في باب الشواهد.

الحديث الرابع: أخرجه في الطلاق، باب: لا طلاق قبل النكاح، أخرجه شاهداً في

الباب.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ

سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا

طَلَّاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ وَلَا عَتَقَ قَبْلَ مِلْكٍ)^(٤).

(١) انظر ص ١٦٥.

(٢) انظر ص ١٥٤.

(٣) انظر ص ١٤٧.

(٤) أبو داود، السنن، ١/ ٦٦٠، ح ٢٠٤٨.

قال في المصباح: هذا إسناد حسن، علي بن الحسين وهشام بن سعد مختلف فيهما، وله شاهد رواه ابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرک، من حديث جابر بن عبد الله، ورواه الحاكم من حديث عائشة، ورواه أصحاب السنن الأربعة خلا للنسائي من حديث عبد الله بن عمرو^(١).

قلت: وحسنه الحافظ في التلخيص^(٢) فقال: إسناده حسن لكن اختلف فيه على الزهري فقال علي بن الحسين بن واقد عن هشام بن سعد عنه عن عروة عن المسور، وقال: حماد بن خالد عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن عائشة.

وقال ابن معين: لا يصح عن النبي ﷺ (لا طلاق قبل نكاح)، وأصح شيء فيه حديث الثوري عن ابن المنكدر عن سمع طاوساً أن النبي ﷺ^(٣).

ورواه الترمذي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وقال: حسن صحيح وهو أحسن شيء في هذا الباب^(٤)، ويُقِلُّ مِثْلُ ذَلِكَ عن البخاري^(٥).

وضعه الإمام أحمد بهشام بن سعد بقوله لم يكن هشام بالحافظ^(٦)، فيكون هذا الحديث من ضعيف حديثه خاصة أنه ليس من روايته عن زيد بن أسلم.

الحديث الخامس: أخرجه في الصدقات، باب الرجوع في الصدقة، صَدَّرَ به الباب وأخرج له شواهد، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا تُعْذِرُ فِي صَدَقَتِكَ)^(٧).

قلت: له متابعات كثيرة أذكر بعضها.

حديث مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم به بنحوه^(٨)، ومن حديث روح بن القاسم، عن زيد بن أسلم، به بنحوه^(٩)، ومن حديث سفيان، عن زيد بن أسلم به بنحوه^(١٠).

(١) مصباح الزجاجة، ٢/١٢٦.

(٢) التلخيص الحبير، ٣/٢١١.

(٣) ابن أبي حاتم، العلل، ١/٤٣٦.

(٤) الجامع، ٣/٤٨٦، ح ١١٨١.

(٥) التلخيص الحبير، ٣/٢١١.

(٦) مؤالات البرذعي، ص ٦٩٥.

(٧) أبو داود، السنن، ٢/٧٩٩، ح ٢٣٩٠.

(٨) البخاري، الصحيح، ٣/٣١٥، ح ٤٩٠، مسلم الصحيح، ٣/١٤٣٩، ح ١٦٢٠.

(٩) مسلم، الصحيح، ٣/١٢٣٩، ح ١٦٢٠.

(١٠) البخاري، الصحيح، ص ٥٤٧، ح ٢٦٣٦.

قلت له متابع بسند ضعيف من طريق عاصم بن عبيد الله - وهو ضعيف -^(١) عن عروة به بنحوه^(٢).

وشيوخ هشام بن سعد عمرو بن عثمان مستور^(٣)، وعاصم بن عمر مجهول^(٤).
فيكون هذا من ضعيف حديثه وإن كان للمتن شاهد حسن من حديث حذيفة بن اليمان^(٥) بنحو حديث عائشة.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في الفتن، باب: الصبر على البلاء، أخرجه شاهداً، قال:
حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ
عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ
يُوعَكُ فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَيْهِ فَوَجَدْتُ حَرَّةً بَيْنَ يَدَيَّ فَوْقَ اللَّحَافِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا
أَشَدُّهَا عَلَيْكَ؟! قَالَ: (إِنَّا كَذَلِكَ يُضَعَّفُ لَنَا الْبَلَاءُ وَيُضَعَّفُ لَنَا الْأَجْرُ) قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ
السَّاسِ أَشَدُّ بَلَاءً؟ قَالَ: (الْأَنْبِيَاءُ) قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: (ثُمَّ الصَّالِحُونَ) إِنْ كَانَ
أَحَدُهُمْ لَيَسْتَلَى بِالْفَقْرِ حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدَهُمْ إِلَّا الْعَبَاةَ يُخَوِّبُهَا وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ لَيَفْرَحُ بِالْبَلَاءِ كَمَا
يَفْرَحُ أَحَدُكُمْ بِالرِّخَاءِ^(٦).

أخرجه الحاكم من حديث ابن وهب، أخبرني هشام بن سعد، به بمثله وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي^(٧).

وبله متابع من حديث الوليد بن كثير، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن عطاء ابن يسار، عن أبي سعيد وأبي هريرة، به بنحوه^(٨)، وآخر من حديث زهير بن محمد، عن محمد بن عمرو بن طلحة، عن عطاء ابن يسار عن أبي سعيد وأبي هريرة به بنحوه^(٩).
فيكون هذا من حسن حديثه عن زيد بن أسلم.

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٨٥، ت ٣٠٦٥.

(٢) أبو يعلى، المسند، ٣١٥/٨، ح ٤٩١٤.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٢٤، ت ٥٠٧٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٦، ت ٣٠٧٠.

(٥) رواه الترمذي، ٤٦٨/٤، ح ٢١٦٩، وقال حديث حسن.

(٦) أبو داود، السنن، ١٣٣٤/٢، ح ٤٠٢٤.

(٧) المستدرک، ٤١-٤٠/١.

(٨) مسلم، الصحيح، ١٩٩٣/٣، ح ٢٥٧٣.

(٩) البخاري، الصحيح، ص ١٢٢٧، ح ٥٦٤١.

خلاصة مرويات هشام بن سعد عند ابن ماجه:

روى له ابن ماجه أحد عشر حديثاً، سبعة في باب الشواهد، واثنين صدّر بهما بابهما وأخرج لهما شواهد، واثنين لم يخرج في بابهما غير حديث هشام بن سعد.
منها: ستة أحاديث من روايته عن زيد بن أسلم.

خمسة منها مقبولة: صحيحة أو حسنة، والسادس ضعيف وعلته وصله وهو مرسل.
وخمسة أحاديث رواها من غير طريق زيد: واحد حسن بالمتابعات وأربعة ضعيفة.

سابعاً: خلاصة مرويات هشام بن سعد في الكتب الستة.

أخرج هشام أصحاب الكتب الستة على اختلاف بينهم في هيئة الإخراج وعدد الأحاديث.

ويبلغ مجموع ما أخرجوا له بالمكرر واحداً وستين حديثاً.

• أما البخاري فاستشهد به في موضعين وهما من روايته عن زيد بن أسلم.

• ومسلم أخرج له في باب المتابعات والشواهد أحد عشر حديثاً.

سبعة من روايته عن زيد بن أسلم وأربعة من غير طريق زيد وجميعها لها متابعات تامة صحيحة إلا حديثاً له متابع في شيخ شيخه وهي صحيحة كذلك ، وهذا يدل على براعة مسلم النقدية فهشام وإن كان يصدق عليه وصف الطبقة الثانية عند مسلم إلا أن مسلماً انتقى له أحاديثه عن زيد بن أسلم وقد عدّه أبو داود أوثق الناس في زيد .

• وأخرج له الترمذي اثني عشر حديثاً.

- ستة من روايته عن زيد بن أسلم وهي من صحيح حديثه أو حسنة، إلا واحداً في سنده انقطاع ولم أقف له على متابعات والمثنى ثابت.

- وستة من غير طريق زيد، ثلاثة من حسان حديثه، وثلاثة ضعيفة علة اثنين منها شيخ هشام.

• وأما النسائي فلم يخرج له إلا حديثاً واحداً مقروناً بثقة عن عمرو بن شعيب.

• وأكثر عنه أبو داود، فأخرج له أربعة وعشرين حديثاً ولا يستغرب فقد وثقه في زيد.

- ستة عشر حديثاً من روايته عن زيد بن أسلم، خمسة عشر منها من صحيح أو حسن حديثه، والسادس عشر صوابه الإرسال وقد روي موصولاً.

- وثمانية أحاديث من غير طريق زيد، ثلاثة حسنة وخمسة ضعيفة.

• وأخرج له ابن ماجه أحد عشر حديثاً.

سنة أحاديث منها من روايته عن زيد بن أسلم، خمسة صحيحة أو حسنة.
السادس صوابه الإرسال وقد رواه موصولاً.
وخمسة أحاديث من غير طريق زيد، واحد حسن والأربعة الأخرى ضعيفة.
فيكون مجموع مروية عن زيد في الكتب الستة ثمانية وثلاثون حديثاً، خمسة وثلاثون من
مقبول حديثه، والثلاثة الباقية علتها الانقطاع.
ومن غير طريق زيد بن أسلم ثلاثة وعشرون حديثاً، أحد عشر حديثاً حسناً
والباقية ضعيفة.

المبحث الخامس

يحيى بن الضحاك ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في يحيى.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث العاشر: يحيى بن الضحاك ومروياته في الكتب الستة

يحيى بن عبد الله بن الضحاك البَابِلِيُّ، موحدين ولام مضمومة ومثناة ثقيلة، أبو سعيد الحرّاني، مولى بني أمية، وهو ابن امرأة الأوزاعي، من التاسعة، مات سنة مائتين وثمانين عشرة، وهو ابن سبعين سنة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه:

قال البخاري: قال أحمد بن حنبل: أما السماع فلا يُدْفَعُ^(١).

قلت: مراده السماع من الأوزاعي وهو الذي تُكَلِّمُ فيه.

وقال أبو حاتم: سمعت الثُّفَيْلِيَّ يحمل عليه، وقال: كَتَبْتُ عنه؟ فقلت: لا، وأوهمته أنني لم أكتب عنه من أجل ضعفه، وإنما قدمت حرّان وكان قد توفي^(٢)، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه فقال: لا أحدث عنه، ولم يقرأ علينا حديثه^(٣).

وقال ابن حبان: روى عنه العراقيون وأهل بلده كان كثير الخطأ لا يدفع عن السماع ولكنه يأتي عن الثقات بأشياء معضلات ممن كان يهم فيها حتى ذهب حلّالوته عن القلوب لما شاب أحاديثه المناكير فهو عندي فيما انفرد به ساقط الاحتجاج وفيما لم يخالف الثقات معتبر به وفيما وافق الثقات محتج به^(٤).

وقال ابن عدي: سمعت أحمد بن علي المطيري، أظنه حكاه عن عبد الله بن أحمد الدورقي، قال: قدم يحيى بن معين حرّان، فطمع البابلتي أن يجيئه، فَوَجَّهَ إليه بِصُرَّةٍ فيها مئة دينار وطعام طيب، فرد الصرّة وقبل الطعام، فقيل ليحيى يوم رحل: ما تقول في البابلتي؟ فقال: والله إن صلته حسنة، وطعامه طيب، إلا أنه لم يسمع من الأوزاعي شيئاً^(٥). قال الذهبي: هذه حكاية منقطعة الإسناد^(٦).

قلت: وكذا متنها لا يقبل، فإن أئمة النقد أرفع وأسمى أن يقع منهم مثل هذا، يضاف إلى ذلك أن ابن عدي لم يعتمدهما، بدليل قوله الآتي:

(١) التاريخ الكبير، ٢٨٨/٨.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٦٤/٩.

(٣) المصدر نفسه ١٦٤/٩.

(٤) الجرحين، ١٢٧/٣.

(٥) الكامل، ٢٥٠/٧.

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣١٩/١٠.

قال ابن عدي: وليحيى البابلي عن الأوزاعي أحاديث صالحة، وفي تلك الأحاديث أحاديث ينفرد بها عن الأوزاعي، ويروي عن غير الأوزاعي من المشهورين والمجهولين وأثر الضعف على حديثه بين^(١).

وقال فهد بن سليمان: سمعت يحيى بن عبد الله البابلي يقول: لقيت الأوزاعي سنة ست وستين ومئة. وتعقب ابن عساكر هذه الحكاية بقوله: لا أخال هذا التاريخ محفوظاً، فإن كان محفوظاً من قول البابلي فيدل على أنه لم يلق الأوزاعي ولم يسمع منه ويشهد لقول يحيى بن معين بالصحة أنه لم يسمع من الأوزاعي شيئاً^(٢).

قلت: الأرجح أنها لا تحفظ إذ لو حفظت هذه الحكاية عنه لاتهم بالكذب وادعاء السماع وهذا لم يقله أحد، وحكاية ابن معين سبق الحديث عنها. يبقى محاسبة الشيخ بالسنين على منهج النقد.

توفي البابلي سنة (٢١٨هـ) وهو ابن سبعين سنة^(٣).

وتوفي الأوزاعي سنة (١٥٧هـ) مما يعني أنه كان ابن تسع سنوات عند وفاة الأوزاعي، وهي سن مؤهلة للتحمل وإذا أضفنا إلى ذلك أنه ابن امرأة الأوزاعي، فلا يدفع سماعه منه كما قال الإمام أحمد كما نقله عنه البخاري، ثم إنه صرح بالسماع من الأوزاعي في أحاديث^(٤). وضعفه الذهبي^(٥) وابن حجر^(٦).

فالخلاصة: أنه ضعيف وهي كلمة جمهور النقاد، إلا في أحاديث عن الأوزاعي خاصة فيما يتابع عليه لا ما ينفرد به، وهذا ما تبين لابن عدي بعد سبر مروياته.

المطلب الثاني: مرويَات يحيى الضحاك في الكتب الستة.

لم يخرج له إلا البخاري حديثاً واحداً تعليقاً مقروناً.

أخرجه في كتاب الحج، باب نزول النبي ﷺ مكة.

(١) الكامل، ٢٥٠ / ٧.

(٢) المزي، تهذيب الكمال، ٤١٢ / ٣١.

(٣) المزي، تهذيب الكمال، ٤١٢ / ٣١.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣٤٢ / ٢ و ٢٦٣ / ٥.

(٥) المغني في الضعفاء، ٧٤٠ / ٢.

(٦) تقريب التهذيب، ص ٥٩٣، ت ٧٥٨٥.

قال: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْعَدُوِّ يَوْمَ النَّحْرِ وَهُوَ يَمْنَى: (نَحْنُ نَأْزِلُونَ عَدَاً بِخَيْفٍ^(١)) بَنِي كِسَاءَ حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ يَعْنِي ذَلِكَ الْمُخَصَّبُ^(٢)) وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشًا وَكِسَاءً تَخَالَفَتْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَوْ بَنِي الْمُطَّلِبِ: أَنْ لَا يُتَاكَحُوهُمْ وَلَا يُتَابَعُوهُمْ حَتَّى يُسَلِّمُوا إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَقَالَ سَلَامَةُ عَنْ عُقَيْلٍ وَبَحْيَى بْنِ الضَّحَّاكِ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ وَقَالَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بَنِي الْمُطَّلِبِ أَشْبَهُ^(٣).

قلت: وتابعهما على قولهما (وبني المطلب)، التي قال فيها البخاري أشبه: محمد بن مصعب بن صدقة^(٤).

قال الحافظ في الفتح: ويحيى بن الضحاك عن الأوزاعي ... وليس له في البخاري إلا هذا الموضع، ويقال إنه لم يسمع من الأوزاعي، ويقال إن الأوزاعي كان زوج أمه، وطريقه هذه وصلها أبو عوانه في صحيحه، والخطيب في المدرج^(٥)، وقد تابعه على الجزم بقوله بني هاشم وبني المطلب محمد بن مصعب عن الأوزاعي أخرجه أحمد^(٦) وأبو عوانه^(٧).

وقال: وقع عند البيهقي^(٨) من طريق أخرى عن الوليد وبني المطلب بغير شك فكان الوهم منه^(٩). قلت: فيكون هذا من حسن حديثه عن الأوزاعي، وهذا من البخاري اختيار ل رأي شيخه الإمام أحمد في إثبات سماع يحيى من الأوزاعي

(١) الخيف: ما انحدر من غلظ الجبل، وارتفع من مسيل الماء. الزخشي، الفائق، ٤٠٣/١.

(٢) الْمُخَصَّبُ: موضع الجِمَارِ يَمْنَى. ابن الأثير، النهاية، ٣٩٣/١.

(٣) البخاري، الصحيح، ص ٣٣٥، ج ١٥٩٠.

(٤) أحمد، المسند، ٥٤٠/٢.

(٥) المدرج، ٦٩٦/٢.

(٦) المسند، ٥٤٠/٢.

(٧) المسند، ٤٥٣/٣.

(٨) السنن الكبرى، ١٦٠/٥، ح ٩٥١٤، ورواه ابن خزيمة من طريق الوليد بلا شك بني المطلب، ٣٢١/٤، ح ٢٩٨١، واحد في المسند، ٢٣٧/٢.

(٩) الفتح، ٤٥٣/٣.

المبحث الحادي عشر

**يزيد بن أبان الرقاشي
ومروياته في الكتب الستة**

المطلب الأول: أقوال النقاد في يزيد.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الحادي عشر : يزيد بن أبان الرقاشي ومروياته في الكتب الستة

يزيد بن أبان الرقاشي، أبو عمرو البصري، القاص، من زهاد البصرة، وهو عم الفضل

بن عيسى بن أبان الرقاشي، من الخامسة، مات، قبل سنة مائة وعشرين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال ابن سعد: كان ضعيفاً قديراً^(١)، وقال عمرو بن علي: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه^(٢)، وقال: كان رجلاً صالحاً ليس بالقوي في الحديث^(٣)، وقال البخاري: تكلم فيه شعبه^(٤)، قال شعبة: لأن أقطع الطريق أحب إليّ من أن أروي عن يزيد الرقاشي^(٥).

قال أبو طالب: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا يكتب حديث يزيد الرقاشي، قلت له: فلم تُرك حديثه، لهوى كان فيه؟ قال: لا، ولكن كان منكر الحديث^(٦)، ونقل عنه ابنه قوله: كان فرق أبان بن أبي عياش وكان يضعف^(٧). وقال ابن معين: ضعيف، وعنه: هو خير من أبان بن أبي عياش^(٨)، وفي رواية عنه: رجل صالح، وليس حديثه بشيء^(٩).

وقال أبو عبيد الأجري: سألت أبا داود عن يزيد الرقاشي فقال: رجل صالح، سمعت يحيى بن معين ذكره فقال: رجل صدق^(١٠)، وقال أبو حاتم: كان واعظاً بكاءً، كثير الرواية عن أنس بما فيه نظر، صاحب عبادة وفي حديثه ضعف^(١١)، وقال يعقوب بن سفيان: فيه ضعف^(١٢)، وفي موضع آخر: لئن الحديث^(١٣).

(١) الطبقات الكبرى، ٢٤٥/٧.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٥١/٩.

(٣) ابن عدي، الكامل، ٢٢٥/٧.

(٤) التاريخ الكبير، ٣٢٠/٨.

(٥) ابن عدي، الكامل، ٢٢٥/٧.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٥١/٩.

(٧) الملل ومعرفة الرجال، ١٦٧/١.

(٨) ابن عدي، الكامل، ٢٢٥/٧، الجرح والتعديل، ٢٥١/٩.

(٩) ابن حبان، المجروحين، ٩٨/٣.

(١٠) سؤالات الأجري، ص ٣٢٠.

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٥١/٩.

(١٢) المعرفة والتاريخ، ٦٦٢/٢.

(١٣) المصدر نفسه، ١٢٧/٢ و ٤٧٤.

وقال النسائي^(١) ومسلم^(٢) والحاكم^(٣): متروك الحديث، وقال النسائي في رواية أخرى^(٤) والدارقطني^(٥) والبرقاني^(٦): ضعيف، وقال الترمذي^(٧): يضعف في الحديث، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة عن أنس وغيره، وأرجو أنه لا بأس به لرواية الثقات عنه من البصريين والكوفيين وغيرهم^(٨).

وقال ابن حبان: كان من خيار عباد الله البكائين في الخلوات والقائمين بالحقائق في السبرات، ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظها، واشتغل بالعبادة وأسبابها حتى كان يقلب كلام الحسن فيجعله عن أنس عن النبي ﷺ وهو لا يعلم، فلما كثر في روايته ما ليس من حديث أنس وغيره من الثقات بطل الاحتجاج به، فلا تحل الرواية عنه إلا على سبيل التعجب^(٩)، وقال ابن حجر: زاهد ضعيف^(١٠).

الخلاصة:

يزيد الرقاشي رجل صالح صادق اللسان، حديثه ضعيف إلا عن أنس ﷺ -وهو كثير الرواية عنه فله عنه أحاديث صالحة، خاصة إذا كان الراوي عنه ثقة، وأكثر ما يخشى في حديثه عن أنس أن يكون كلاماً للحسن فيجعله عن أنس عن النبي ﷺ، فإن أمن ذلك بمتابع أو شاهد يثبت رَفَعَ هذا الحديث وإلا فلا يحتج به. والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات يزيد بن أبان في الكتب الستة
لم يرو له من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي وابن ماجه
أولاً: مرويات يزيد بن أبان الرقاشي عند الترمذي.
روى له الترمذي خمسة أحاديث.

(١) الضعفاء والمتروكين، ص ١١٠.

(٢) الكنى، ١/ ٥٧١.

(٣) المزي، تهذيب الكمال، ٦٩/ ٣٢.

(٤) المصدر نفسه، ٦٩/ ٣٢.

(٥) الضعفاء والمتروكين، ص ١٧٩.

(٦) المزي، تهذيب الكمال، ٦٩/ ٣٢.

(٧) الجامع، ٥/ ٣٨٠، ح ٣٢٥٥.

(٨) الكامل، ٧/ ٢٢٥.

(٩) الجروحين، ٣/ ٩٨.

(١٠) تقريب التهذيب، ص ٥٩٩، ت ٧٦٨٣.

الحديث الأول: أخرجه في صفة القيامة، باب، أخرجه شاهداً ولم يعلق عليه بشيء.

قال حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبَانَ وَهُوَ الرَّقَاشِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ كَانَتْ الْآخِرَةُ هَمَّهُ جَعَلَ اللَّهُ غِنَاهُ فِي قَلْبِهِ وَجَمَعَ لَهُ شَمْلَهُ وَأَتَتْهُ الدُّنْيَا وَهِيَ رَاغِمَةٌ وَمَنْ كَانَتْ الدُّنْيَا هَمَّهُ جَعَلَ اللَّهُ فَقْرَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ وَفَرَّقَ عَلَيْهِ شَمْلَهُ وَلَمْ يَأْتِهِ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا مَا قُدِّرَ لَهُ)^(١).

قلت: تابعه عليه قتادة بنحوه مطولاً، أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن يحيى الأزدي قال: ثنا داود بن المحبر قال: ثنا همام عن قتادة عن أنس^(٢). وفيه داود بن المحبر متروك^(٣).

ومن طريق أسد بن موسى، ثنا أيوب بن خوط ثنا قتادة عن أنس^(٤). وأيوب بن خوط متروك^(٥).

وله شاهد عند ابن ماجه من حديث زيد بن ثابت: (من كانت الدنيا همه ... ومن كانت الآخرة نيته...) بنحوه مطولاً^(٦). قال في المصباح: إسناده صحيح، رجاله ثقات^(٧). فهذا من أحاديثه الصالحة عن أنس خاصة أن الترمذي لم يضعفه بيزيد كعادته، وأمين أن يكون هذا من كلام الحسن لثبوته عن النبي ﷺ من وجه آخر.

الحديث الثاني: في كتاب التفسير، باب: ومن سورة الدخان، أخرجه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَهُ بِأَبَانَ بَابٌ يَصْعَدُ مِنْهُ عَمَلُهُ وَبَابٌ يَنْزِلُ مِنْهُ رِزْقُهُ فَإِذَا مَاتَ بَكَيًا عَلَيْهِ فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَمَا يَكْتُمُ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنْظَرِينَ﴾ [الدخان: ٢٩]).

قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه وموسى بن عبيدة وي زيد بن أبان الرقاشي يضعفان في الحديث^(٨).

(١) الترمذي، الجامع، ٦٤٢/٤، ح ٢٤٦٥.

(٢) المعجم الأوسط، ١٢٣/٣، ح ٥٩٩٠.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٠٠، ت ١٨١١.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط، ٣٦٤/٨، ح ٨٨٨٢.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١١٨، ت ٦١٢.

(٦) السنن، ١٣٧٥/٢، ح ٤١٠٥.

(٧) مصباح الزجاجة، ٢١٢/٤.

(٨) الترمذي، الجامع، ٣٨٠/٥، ح ٣٢٥٥.

قلت: أخرجه أبو يعلى بسنده ومثله^(١).

وله شاهد بسند صحيح^(٢) أخرجه الطبري من طريق أبي كريب محمد بن العلاء، قال حدثنا طلق بن غنم، عن زائدة بن قدامة، عن منصور بن المعتمر، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير قال أتى رجل ابن عباس فقال: (يا ابن عباس أرأيت قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنظَرِينَ﴾ [الدخان: ٢٩] فهل تبكي السماء والأرض على أحد) قال: نعم: إنه ليس أحد من الخلائق إلا له باب في السماء منه ينزل رزقه، وفيه يصعد عمله فإذا مات المؤمن فأغلق بابه من السماء الذي كان يصعد فيه عمله وينزل فيه رزقه بكى عليه...^(٣).

لكنه موقوف على ابن عباس، والترمذي استغرب رفعه من ضعيف انفرد بهذا الرفع. ولعل ابن عباس أخذه عن أهل الكتاب والله أعلم.

الحديث الثالث: أخرجه كذلك في التفسير لبيان ضعفه أخرجه.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حَرْثٍ الْحِزَامِيُّ الْمَرْوَزِيُّ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبَانَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْسَاءً﴾ [الواقعة: ٣٥] قَالَ: (إِنَّ مِنَ الْمُنْشَأَاتِ اللَّائِي كُنَّ فِي الدُّنْيَا عَجَائِزَ عُشَّاءَ رُفَصًا).

قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث موسى بن عبيدة وموسى بن عبيدة وي زيد بن أبان الرقاشي يضعفان في الحديث^(٤).

قلت: وقد روي مرفوعاً كذلك من طريق هشام بن حسان عن الحسن، عن أم سلمة رضي الله عنها، عن رسول الله ﷺ بنحوه^(٥) لكن الحسن لم يسمع من أم سلمة^(٦). وروي عن صفوان بن محرز موقوفاً عليه^(٧).

(١) أبو يعلى، المسند، ٢٩٩/٧، ح ٤١٣٣.

(٢) انظر: الملحق، ص ٧٥٦.

(٣) جامع البيان، ١٣/١٦١، ح ٢٤٠٧٤.

(٤) الترمذي، الجامع، ٤٠٢/٥.

(٥) الطبري، جامع البيان، ٢٧/٢٤٢، ح ٢٥٨٥٣.

(٦) المراسيل لابن أبي حاتم، ص ٣٧، وعلل ابن المديني، ص ٥١.

(٧) الطبري، جامع البيان، ٢٧/٢٤٢، ح ٢٥٨٥٠.

الحديث الرابع: أخرجه في كتاب الدعوات، باب، أخرجه متابعة لبيان ضعفه موصولاً، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ الْمُكْتَبُ حَدَّثَنَا أَبُو بَدْرٍ شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنِ الرَّحِيلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ أَخِي زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنِ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَرَّبَهُ أَمْرٌ قَالَ يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ) ^(١).

قلت: رمز السيوطي لضعفه ^(٢)، وله شاهد عند الحاكم من حديث ابن مسعود بنحوه قال: (إِذَا ضَرَبَ بِهِ أَمْرٌ أَوْ هَمٌّ.... الحديث). وقال: صحيح الإسناد، ورده الذهبي بأن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه، وعبد الرحمن ومن بعده ليسوا بحجة ^(٣)،

فيكون هذا الحديث من ضعيف حديثه عن أنس.

الحديث الخامس: أخرجه في كتاب الدعوات، باب، أخرجه متابعة لبيان ضعفه موصولاً أخرجه بإسناد الرابع، قال: وَبِإِسْنَادِهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَلْظُورُ) ^(٤) يَبَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ). قَالَ أَبُو عِيْسَى وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَنَسٍ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ ثُمَّ ذَكَرَهُ فِي الْحَدِيثِ التَّالِي مِنْ طَرِيقٍ: مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا الْمُؤَمَّلُ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ حَمِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (أَلْظُورُ يَبَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ).

قال: هذا حديث غريب وليس بمحفوظ، وإنما يروى هذا عن حماد بن سلمة عن الحسن، عن النبي ﷺ وهذا أصح، ومؤمل غلط فيه فقال عن حميد عن أنس ولا يتابع عليه ^(٥). قلت: وقد ذكره ابن أبي حاتم في علله في موضعين.

الأول: قال: سألت أبي عن حديث رواه مؤمل بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن أنس ورواه روح بن عبادة، عن حماد، عن ثابت وحميد، عن أنس، عن ﷺ قال: (الظورا بذي الجلال والإكرام).

فقال: هذا خطأ حماد يرويه عن أبان بن أبي عياش عن أنس ^(٦).

(١) الترمذي، الجامع، ٥٣٩/٥، ح ٣٥٢٤.

(٢) فيض القدير، ١٥٩/٥.

(٣) المستدرک، ٥٠٩/١.

(٤) الظوا: أي: إلزموا وداوموا. الزخشي، الفائق، ٣/٣١٧.

(٥) الترمذي، الجامع، ٥٤٠/٥، ح ٣٥٢٥.

(٦) العلل، ١٧٠/٢.

الثاني: نفس السابق ثم زاد: أخبرنا أبي، قال: حدثنا أبو سلمة قال: حدثنا حماد، عن ثابت وحميد وصالح المعلم، عن الحسن، عن النبي ﷺ وهذا الصحيح، وأخطأ المؤمل^(١). قلت: قال في فيض القدير^(٢): أن الترمذي قال: حسن غريب.

ولم أقف على ذلك في تحفة الأشراف، ولا في النسخ التي وقفتُ عليها من نسخ الترمذي وهي ثلاثة، فإن صح القول فهو ممكن وذلك أن الترمذي يحسن الحديث للشواهد كما هو معلوم، وهذا الحديث له شاهد حسن من حديث ربيعة بن عامر، أخرجه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي^(٣).

وهو عند الإمام أحمد^(٤)، وقال الضياء^(٥): رواه أحمد بإسناد حسن. والله أعلم.

الخلاصة:

أخرج له الترمذي خمسة أحاديث كلها من روايته عن أنس:

- اثنان في باب المتابعات ليبين ضعفهما، وواحد في باب الشواهد، واثنان لم يخرج في موضوعهما غيرهما.

- ضَعَف ثلاثة منها. وسكت عن اثنين أحدهما حسن بشواهد والآخر ضعيف.

ثانياً: مرويات يزيد بن أبان عند ابن ماجه:

أخرج له ابن ماجه خمسة عشر حديثاً.

الحديث الأول: أخرجه في المقدمة، باب: في القدر، أخرجه وحده في بابه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ عُثَيْمِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَثَلُ الْقَلْبِ مَثَلُ الرِّيشَةِ تُقَلِّبُهَا الرِّيحُ يَفْلَاقُ)^(٦).

قلت: قال في مصباح الزجاجاة^(٧): فيه يزيد الرقاشي وأجمعوا على ضعفه لكنه لم ينفرد به.

(١) المصدر نفسه، ١٩٢/٢.

(٢) المناوي، فيض القدير، ١٦٠/٢.

(٣) المستدرک، ٤٩٨/١.

(٤) المسند، ١٧٧/٤.

(٥) الأحاديث المختارة، ٨١/٦.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٣٥/١، ح ٨٨.

(٧) مصباح الزجاجاة، ١٥/١.

قلت: نعم، فقد تابعه عليه غيره، من ذلك ما رواه الإمام أحمد في المسند^(١) من طريق يزيد بن هارون، ثنا سعيد بن إياس الجريري، عن غنيم به بنحوه مرفوعاً. وقال: لم يرفعه إسماعيل -أي ابن إبراهيم بن مقسم- عن الجريري.

قلت: هو في الجعديات^(٢)، ورؤي عن يزيد كذلك موقوفاً فيكون سمعه على الوجهين. وعند الإمام أحمد كذلك من طريق عبدالواحد بن زياد، عن عاصم الأحول، عن أبي كبشة السدوسي، عن أبي موسى مرفوعاً بنحوه^(٣)، وروى ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر، عن عاصم الأحول، به بنحوه موقوفاً^(٤).

قال الدارقطني: إن كان عبد الواحد حفظ فالحديث له لأنه ثقة^(٥). وقد حسنه العراقي^(٦)، فيكون هذا من حسان حديثه لأن الذين رفعوه أوثق ممن وقفوه، والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في الطهارة وسننها، باب: ما جاء في تحليل اللحية، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَفْصِ بْنِ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ أَبُو النَّضْرِ صَاحِبُ الْبَصْرِيِّ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَوَضَّأَ خَلَّلَ لِحْيَتَهُ وَفَرَّجَ أَصَابِعَهُ مَرَّتَيْنِ^(٧).

قلت: وقد فصل الحافظ القول في حديث أنس، فقال: وأما حديث أنس فرواه أبو داود وفي إسناده الوليد بن زروان، وهو مجهول الحال، ولفظه كان إذا توضعاً أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت حنكه، فخلل به لحيته، وقال: هكذا أمرني ربي، وله طرق أخرى عن أنس ضعيفة، منها: ما روَّاه في فوائده أبي جعفر بن البحري، ومستدرك الحاكم، من طريق موسى بن أبي عائشة عن أنس ورجاله ثقات، لكنه معلول فإنما رواه موسى بن أبي عائشة، عن زيد بن أبي أنيسة، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، أخرجه ابن عدي في ترجمة جعفر بن الحارث أبي الأشهب، وصححه ابن القطان من طريق أخرى، قال الذهلي في الزهريات: حدثنا محمد بن خالد الصفار

(١) المسند، ٤/٤٠٨.

(٢) مسند ابن الجعد، ص ٢١٩، ح ١٤٥٠.

(٣) أحمد، المسند، ٤/٤١٩.

(٤) المصنف، ٧/١٤٢، ح ٣٤٨١٩.

(٥) العمل، ٧/٢٤٧.

(٦) فيض القدير، ٥/٥٠٨.

(٧) ابن ماجه، السنن، ١/١٤٨، ح ٤٣١.

من أصله وكان صدوقاً، ثنا محمد بن حرب، ثنا الزبيدي، عن الزهري، عن أنس أن رسول الله ﷺ ترويضاً فأدخل أصابعه تحت لحيته، وخلل أصابعه، وقال: هكذا أمرني ربي رجاله ثقات إلا أنه معلول، قال الذهلي: ثنا يزيد بن عبد ربه، ثنا محمد بن حرب، عن الزبيدي، أنه بلغه عن أنس، وصححه الحاكم قبل ابن القطان أيضاً، ولم تقدر هذه العلة عندهما فيه، وأما حديث عائشة: فرواه أحمد من رواية طلحة بن عبد الله بن كريز عنها وإسناده حسن^(١).

قلت وله كذلك متابع من طريق عمرو بن حصين، حدثنا حسان ابن سياه، عن ثابت عن أنس^(٢)، وفيه عمرو بن الحصين متروك^(٣).

فهو حديث حسن بشواهده ومتابعه عند الحاكم وابن القطان. والله أعلم.

الحديث الثالث: أخرجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء فيمن ترك الصلاة، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالشُّرْكِ إِلَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ فَإِذَا تَرَكَهَا فَقَدْ أَشْرَكَ)^(٤).

قلت: وله متابع عند الطبراني في الأوسط^(٥) من حديث الربيع بن أنس، عن أنس بنحوه بسند حسن.

وله شاهد صحيح عند مسلم^(٦) والترمذي^(٧) وغيرهما من حديث جابر، فيكون هذا الحديث من حسان حديثه عن أنس.

الحديث الرابع: أخرجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الرخصة في غسل يوم الجمعة، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَيْبَانَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) التلخيص الحبير، ١/٨٦-٨٧.

(٢) أبو يعلى، المسند، ٦/٢٠٤، ح ٣٤٨٧.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٢٠، ت ٥٠١٢.

(٤) ابن ماجه، السنن، ١/٣٤٢، ح ١٠٨٠.

(٥) المعجم الأوسط، ٣/٣٤٣، ح ٣٣٤٨.

(٦) الصحيح، ١/٨٨، ح ٨٢.

(٧) الجامع، ٥/١٣، ح ٢٦١٨-٢٠٢١٩، وقال حسن صحيح.

وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ ثُجْرِي عَنْهُ الْفَرِيضَةُ وَمَنِ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ)^(١).

قلت: له متابع عند الطبراني في الأوسط من طريق الضحاك بن حمزة، عن إبراهيم بن المهاجر، عن الحسن بن أنس^(٢)، وإن كان هذا المتابع ضعيفاً - فيه الضحاك بن حمزة ضعيف^(٣) - إلا أنه أمثل من حديث يزيد.

قال الحافظ: رواه ابن ماجه بسند ضعيف عن أنس، ورواه الطبراني من حديثه في الأوسط بإسناد أمثل من إسناد ابن ماجه^(٤).

قلت: وله شاهد حسن من حديث سَمُرَةَ بنحوه عند الترمذي^(٥)، فيكون هذا من حسان حديثه والله أعلم.

الحديث الخامس: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في عيادة المريض، أخرجه شاهداً قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْجَمَانِيُّ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: (دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَرِيضٍ يَعُودُهُ فَقَالَ أَكْتَهِبِي شَيْئًا أَكْتَهِبِي كَعْكًا قَالَ: نَعَمْ، فَطَلَبُوا لَهُ)^(٦).

قال في الزوائد، ضعيف^(٧)، قلت وفيه سفيان بن وكيع، سقط حديثه^(٨)، وله شاهد من حديث عكرمة عن ابن عباس، ولكنه منكر كما قال أبو حاتم^(٩)، فهو من ضعيف حديثه.

الحديث السادس: أخرجه في التجارات، باب: الاقتصاد في طلب المعيشة، أخرجه شاهداً. قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَهْرَامٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ رُوَيْحٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ

(١) ابن ماجه، السنن، ٣٤٧/١، ح ١٠٩١.

(٢) المعجم الأوسط، ١٦١/٨، ح ٨٢٧٢.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٧٩، ح ٢٩٦٦.

(٤) التلخيص الحبير، ٦٧/٢.

(٥) الجامع، ٣٦٩/٢، ح ٤٩٧، وقال حديث حسن....

(٦) ابن ماجه، السنن، ٤٦٣/١، ح ١٤٤٠، و١١٣٨/٢، ح ٣٤٤١.

(٧) مصباح الزجاجة، ٢/٢١.

(٨) تقريب التهذيب، ص ٢٤٤، ت ٢٤٥٦.

(٩) العلل، ٢/٣٢٣.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَعْظَمُ النَّاسِ هَمًّا الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَهْمُ بِأَمْرِ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ) قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ تَفَرَّدَ بِهِ إِسْمَاعِيلُ^(١).

وأخرجه في الحلية وقال: غريب من حديث الأعمش عن يزيد، تفرد به الثوري عنه وعن الثوري الأشجعي^(٢). قال المناوي: وزواه باللفظ المذكور عن أنس أيضاً البخاري في الضعفاء وكان ينبغي للمصنف ذكره للتقوية وبه يصير حسناً لغيره^(٣).

قلت: وهذا صحيح لو كان ذلك متابعاً لكنه ليس كذلك فقد رواه البخاري - كما في الميزان - من الطريق نفسه... فقال: محمد بن نصر حدثنا إسماعيل بن بهرام حدثنا حسن بن محمد بن عثمان عن الأعمش عن يزيد...^(٤)، وذكر السند نفسه والمتن نفسه فكيف يتقوى ويصبح حسناً لغيره؟! بل هو ضعيف.

الحديث السابع: أخرجه في الوصايا، باب: الحث على الوصية، أخرجه وحده في الباب قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا دُرُسْتُ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الْمَحْرُومُ مَنْ جَرِمَ وَصِيَّتُهُ)^(٥).

قلت: وفيه درست بن زياد ضعيف^(٦)، ولم أقف له على متابعات، وضعفه البوصيري في الزوائد^(٧)، وليس له شواهد فيبقى حديثاً ضعيفاً.

الحديث الثامن: أخرجه في الجهاد، باب: ذكر الدُّيْلَمَ وفضل قزوين، أخرجه وحده. قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ الْمُحَبَّرِ أَتَانَا الرَّبِيعُ بْنُ صَبِيحٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (سُتْفَتَحُ عَلَيْكُمْ الْأَفَاقُ وَسُتْفَتَحُ عَلَيْكُمْ مَدِينَةٌ يُقَالُ لَهَا قَزْوِينُ، مَنْ رَابَطَ فِيهَا أَرْبَعِينَ يَوْماً أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً كَانَ لَهُ فِي الْجَنَّةِ عَمُودٌ).

(١) ٧٢٤/٢، ح ٢١٤٣.

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء، ٥٢/٣.

(٣) فيض القدير، ٥/٢.

(٤) ميزان الاعتدال، ٧/٢٣٣.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٩٠١/٢، ح ٢٧٠١.

(٦) تقريب التهذيب، ص ٢٠١، ت ١٨٢٥.

(٧) مصباح الزجاجة، ٣/١٤٠.

مِنْ ذَهَبٍ عَلَيْهِ زَبْرَجْدَةٌ خَضْرَاءُ عَلَيْهَا قُبَّةٌ مِنْ يَاقُوتَةٍ حَمْرَاءُ، لَهَا سِتْعُونَ أَلْفَ مِصْرَاعٍ مِنْ ذَهَبٍ عَلَى كُلِّ مِصْرَاعٍ زَوْجَةٌ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ^(١).

قلت: فيه داود بن الحبر متروك، وهو علته^(٢).

وقال الذهبي: شان ابن ماجه سننه بإدخاله هذا الحديث الموضوع فيها^(٣).

الحديث التاسع: أخرجه في الحج، باب: الحج على الرجل، صدر به الباب وله شاهد عام عنده. قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ حَجَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَجُلٍ رَثٌ وَقَطِيفَةٌ تُسَاوِي أَرْبَعَةَ دَرَاهِمٍ أَوْ لَا تُسَاوِي ثُمَّ قَالَ: (اللَّهُمَّ حُجَّةٌ لَا رِيَاءَ فِيهَا وَلَا سُمْعَةً)^(٤).

قلت: ضعفه الحافظ في الفتح^(٥) بقوله: إسناده ضعيف، وفيه غير يزيد الربيع بن صبيح ضعيف كذلك^(٦).

لكن له شاهد صحيح لبعض المتن من حديث ثمامة بن عبد الله بن أنس، قال: (حَجَّ أَنَسٌ عَلَى رَجُلٍ وَلَمْ يَكُنْ شَحِيحًا، وَحَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَّ عَلَى رَجُلٍ وَكَانَتْ زَامِلَتُهُ)^(٧). وآخر عند ابن خزيمة لباقي المتن من حديث بشر بن قدامة: يقول: أبصرت عيناى حبي رسول الله ﷺ واقفاً على ناقه حمراء قصواء وتحتة قطيفة قولانية يقول: (اللهم حجاً لا رياء فيه ولا سمعة)^(٨).

لكن فيه: سعيد بن بشير ضعيف لذا قال الحافظ: إسناده ليس بالقائم^(٩). فيبقى هذا الحديث ضعيفاً.

الحديث العاشر: (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَرِيضٍ يُعَوِّدُهُ قَالَ أَشْتَهِي شَيْئًا قَالَ أَشْتَهِي كَعْكًا قَالَ تَعَمَّ فَطَلَبُوا لَهُ) سبق بسنده

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/٩٢٩، ح ٢٧٨١.

(٢) سبط ابن المصمى، الكشف الخث، ص ١١٤.

(٣) الميزان، ٣/٣٤.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/٩٦٥، ح ٢٨٩٠.

(٥) فتح الباري، ٣/٣٨١.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢/١٤٧.

(٧) البخاري، الصحيح، ص ٣٢١، ح ١٥١٧.

(٨) الصحيح، ٤/٢٦٢، ح ٢٨٣٦.

(٩) لسان الميزان، ٣/٨٤، ترجمة سعيد بشير.

ومتسنه في الحديث الخامس^(١) عند ابن ماجه وهو من ضعيف حديثه، وكان أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في الآداب، باب فضل صدقة الماء، أخرجه شاهداً لحديث ضعيف. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ يَزِيدَ الرِّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يُصَفُّ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صُفُوفًا وَقَالَ ابْنُ ثُمَيْرٍ أَهْلُ الْجَنَّةِ فَيَمُرُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ عَلَى الرَّجُلِ فَيَقُولُ يَا فُلَانُ أَمَا تَذْكُرُ يَوْمَ اسْتَسْقَيْتَ فَسَقَيْتُكَ شَرِبَةً قَالَ فَيَشْفَعُ لَهُ وَيَمُرُّ الرَّجُلُ فَيَقُولُ أَمَا تَذْكُرُ يَوْمَ تَاوَلْتُكَ طَهُورًا فَيَشْفَعُ لَهُ) - قَالَ: ابْنُ ثُمَيْرٍ وَيَقُولُ يَا فُلَانُ أَمَا تَذْكُرُ يَوْمَ بَعَثْتَنِي فِي حَاجَةٍ كَذَا وَكَذَا فَذَهَبْتُ لَكَ فَيَشْفَعُ لَهُ^(٢).

قال في المصباح ضعيف^(٣)، قلت: له متابع عند الطبراني في الأوسط عن يوسف بن خالد السمطي عن الأعمش عن أنس، وهو منقطع^(٤) والسمطي كذاب^(٥).

الحديث الثاني عشر: أخرجه في كتاب الدعاء، باب: دعاء رسول الله ﷺ، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ يَزِيدَ الرِّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: (اللَّهُمَّ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ نَحَافُ عَلَيْكَ وَقَدْ آمَنَّا بِكَ وَصَدَّقْنَاكَ بِمَا جِئْتَ بِهِ فَقَالَ إِنَّ الْقُلُوبَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ يُقَلِّبُهَا) وَأَشَارَ الْأَعْمَشُ بِإِصْبَعَيْهِ^(٦). قال في الزوائد: ضعيف فيه يزيد الرقاشي ولم ينفرد به، تابعه أبو سفيان عن أنس^(٧).

قلت: وهذه المتابعة أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن وفي الباب عن النواس وأم سلمة وعبد الله بن عمرو وعائشة.

(١) انظر ص ١٩٣ .

(٢) ابن ماجه، السنن، ١٢١٥/٢، ح ٣٦٨٥.

(٣) مصباح الزجاجة، ١٠٥/٤.

(٤) الأعمش لم يسمع أنس والحديث عند الطبراني في المعجم الأوسط، ٣١٧/٦ ح ٦٥١١.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦١٠، ت ٧٨٦٢.

(٦) ابن ماجه، السنن ١٢٦٠/٢، ح ٢٣٨٣٤.

(٧) مصباح الزجاجة، ٢٠٤٥/٤.

وروى بعضهم عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ وحديث أبي سفيان عن أنس أصبح^(١)، وكذا أخرجه البخاري في الأدب المفرد من طريق يزيد الرقاشي مقروناً بأبي سفيان^(٢)، ومن شواهده الصحيحة حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم^(٣).

فيكون هذا من حسان حديثه عن أنس من رواية الثقة عنه والله أعلم.

الحديث الثالث عشر: أخرجه في تعبير الرؤيا، باب: علام تُعبر به الرؤيا، أخرجه وحده في الباب. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اعْتَبَرُوا بِأَسْمَائِهَا وَكُتُوبِهَا بِكُنَاهَا وَالرُّؤْيَا لِأَوَّلِ عَابِرٍ)^(٤).

قال الحافظ في الفتح تعليقاً على تبويب البخاري ب: باب من لم ير الرؤيا لأول عابر كأنه يشير إلى حديث أنس وفيه: الرؤيا لأول عابر، وهو حديث ضعيف فيه يزيد الرقاشي ولكن له شاهد أخرجه أبو داود^(٥) والترمذي^(٦) وابن ماجه^(٧) بسند حسن وصححه الحاكم^(٨) عن أبي رزين...^(٩).

قلت: وكذا ضعفه في المصباح^(١٠) لكن تضعيفهما لأجل يزيد والشاهد يجبر الضعف، خاصة أنه من رواية الثقة عنه فيكون هذا من حسان حديثه عن أنس والله أعلم.

الحديث الرابع عشر: أخرجه في الفتن، باب: الآيات، وأخرج له متابعا لكنهما ضعيفان أخرجه قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا ثَوْحُ بْنُ قَيْسٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْقِلٍ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أُمْنِي عَلَى خُمْسِ طَبَقَاتٍ: فَأَرِيعُونَ سَنَةً أَهْلُ بَرٍّ وَتَقْوَى ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةً سَنَةً أَهْلُ تَرَاخُمٍ

(١) الجامع، ٤/٤٤٨، ج ٢١٤٠.

(٢) الأدب المفرد، ص ٢٣٧، ح ٦٨٣.

(٣) الصحيح، ٤/٢٠٤٥، ح ٢٦٥٤.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/١٨٨، ح ٣٩١٥.

(٥) السنن، ٤/٢٠٤٥، ح ٢٦٥٤.

(٦) الجامع، ٤/٥٣٦، ح ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، وقال حسن صحيح.

(٧) السنن، ٢/١٢٨٨، ح ٣٩١٤.

(٨) المستدرک، ٤/٣٩٠.

(٩) فتح الباري، ١٣/٣٧٧.

(١٠) مصباح الزجاجة، ٤/١٣٩.

وَوَاصِلٍ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ إِلَى سِتِّينَ وَمِائَةِ سَنَةٍ أَهْلُ نَدَابِرٍ وَتَقَاطِعٍ ثُمَّ الْهَرَجُ الْهَرَجُ النَّجَا النَّجَا).

حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا خَازِمُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْعَنْزِيُّ، حَدَّثَنَا الْمَسْنُونُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي مَعْنٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أُمِّي عَلَى خَمْسِ طَبَقَاتٍ كُلُّ طَبَقَةٍ أَرْبَعُونَ عَامًا فَأَمَّا طَبَقَتِي وَطَبَقَةُ أَصْحَابِي فَأَهْلُ عِلْمٍ وَإِيمَانٍ وَأَمَّا الطَّبَقَةُ الثَّانِيَةُ مَا بَيْنَ الْأَرْبَعِينَ إِلَى الثَّمَانِينَ فَأَهْلُ بِرٍّ وَتَقْوَى ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ^(١)).

قال في الزوائد: في إسناده يزيد بن أبان الرقاشي، وقال السيوطي، هذا أورده ابن الجوزي في الموضوعات عن طريق كامل بن طلحة عن عباد بن عبد الله عن أنس وقال لا أصل له والمثلهم به عباد وقد تبين أن له متابعات عن أنس وله عدة شواهد^(٢).

قلت: ومتابعة ابن ماجه من طريق خازم أبو محمد العنزي، ثنا المسور بن الحسن عن أبي معن عن أنس به بنحوه^(٣)، ولكنه ضعيف جداً، وفيه أبو معن والمسور بن الحسن وخازم مجهولون^(٤)، وقال أبو حاتم: هذا الحديث باطل^(٥)، وقال الخافظ في اللسان: ليس بصحيح^(٦).

الحديث الخامس عشر: أخرجه في الزهد باب صفة النار، أخرجه شاهداً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُمَيْرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يُرْسَلُ الْبُكَاءُ عَلَى أَهْلِ السَّارِ فَيَبْكُونَ حَتَّى يَنْقَطِعَ الدَّمُوعُ ثُمَّ يَبْكُونَ الدَّمَ حَتَّى يَصِيرَ فِي وَجُوهِهِمْ كَهَيْئَةِ الْأَخْدُودِ لَوْ أُرْسِلَتْ فِيهَا السُّفُنُ لَجَرَّتْ)^(٧).

قلت: قال العقيلي: إسناده لين^(٨)، وكذا في الزوائد ضعفه بيزيد^(٩).

(١) ابن ماجه، السنن، ١٣٤٩/٢، ح ٤٠٥٨.

(٢) مصباح الزجاجة، ١٩٧/٤.

(٣) ابن ماجه، السنن، ١٣٤٩/٢، ح ٤٠٥٨.

(٤) مصباح الزجاجة، ١٩٧/٤.

(٥) ميزان الاعتدال، ٤٠٥/٢.

(٦) لسان الميزان، ١١١/١.

(٧) ابن ماجه، السنن، ١٤٤٦/٢، ح ٤٣٢٤.

(٨) الضعفاء، ٣٠٧/٣.

(٩) مصباح الزجاجة، ٢٦٣/٤.

وله شاهد حسن من حديث أبي موسى الأشعري من طريق يزيد بن هارون عن سلام
ابن حكيم عن قتادة عن أبي بردة عن أبي موسى بنحوه^(١)، وهذا من رواية الثقة عنه وبالشاهد
يتقوى أمره فيكون من حسان حديثه عن أنس، والله أعلم.
الخلاصة:

روى له ابن ماجه خمسة عشر حديثاً، تسعة في باب الشواهد وأربعة لم يخرج في الباب
غيرها، وواحداً صدر به الباب وأخرج له شاهداً وواحداً متابعه.
• أربعة عشر حديثاً رواها عنه عن أنس.

- خمسة منها من حسان حديثه عنه، ولها متابعات وشواهد.
 - وتسعة من ضعيف حديثه عنه، اثنان منها العلة ليست منه إنما من الراوي عنه.
- وروى له حديثاً واحداً من غير طريق أنس وهو من حسان حديثه.

ثالثاً: خلاصة مرويات يزيد بن أبان في الكتب الستة.

لم يخرج ليزيد بن أبان إلا الترمذي وابن ماجه، أخرجاه له معاً عشرين حديثاً بالمرور.
تسعة عشر حديثاً من روايته عن أنس، وحديثاً واحداً من غير روايته عن أنس.
الترمذي روى له خمسة أحاديث جميعها عن أنس ضَعَف ثلاثة منها وسكت عن اثنين
أحدهما حسن والآخر ضعيف.
وابن ماجه أربعة عشر حديثاً من روايته عن أنس خمسة منها حسنة بالمتابعات والشواهد
والباقي ضعيف.

وواحداً من غير طريق أنس وهو من حسن حديثه.

(١) ابن أبي شيبة، المصنف، ٧/٥٠، ح ٣٤٣١٠.

المبحث الثاني عشر

منهج أصحاب الكتب الستة في إخراج
أحاديث الضعفاء الموثقين في شيخ

المبحث الثاني عشر: منهج أصحاب الكتب الستة في إخراج

أحاديث الضعفاء الموثقين في شيخ.

تضمن هذا الفصل أحد عشر راوياً ضعيفاً وثقوا في روايتهم عن بعض شيوخهم وهم:

١. أيوب بن سويد ٢. الحارث الأعور ٣. الخليل بن مرة
٤. عباس بن الفضل ٥. عمرو بن عثمان ٦. قرّة بن عبد الرحمن
٧. المثني بن الصباح ٨. مجالد بن سعيد ٩. هشام بن سعد
١٠. يحيى بن الضحاك ١١. يزيد بن أبان.

وقد أخرج أصحاب الكتب الستة لهذا الصنف من الرواة على تفاوت بينهم من حيث: عدد الرواة الذين أخرجوا لهم، وعدد الأحاديث التي أخرجوها لهم، وكيفية إخراجهم أحاديثهم.

- أما من حيث عدد الرواة الذين أخرجوا عنهم، وعدد مروياتهم:

* فالبخاري لم يخرج إلا لراويين وهما:

١. هشام بن سعد ٢. ويحيى بن الضحاك.

ولم يخرج عنهما إلا نادراً، حيث بلغ مجموع ما رواه لهما ثلاثة أحاديث: اثنان لهشام وواحد للضحاك.

ويشار إلى أن البخاري نقل عن الإمام أحمد قوله في الضحاك: أن سماعه من الأوزاعي لا يُدفع، فأخرج حديث الضحاك عن الأوزاعي تعليقاً.

* ومسلم لم يخرج إلا لثلاثة رواة وهم:

١. قرّة بن عبد الرحمن ٢. ومجالد بن سعيد ٣. وهشام بن سعد
- ولم يكثر عنهم أيضاً حيث بلغ مجموع ما رواه لهم ثلاثة عشر حديثاً.
- حديثاً لقرة، وآخر لمجالد، وأحد عشر لهشام بن سعد.

* والنسائي كذلك لم يخرج إلا عن راويين هما:

١. الحارث الأعور ٢. وهشام بن سعد، أخرج لكل منها حديثاً حديثاً.

ويشار هنا إلى أن النسائي ضعف هشام بن سعد، وضعف الحارث في رواية ووثقه في

أخرى.

وهؤلاء الثلاثة - الشيخان والنسائي - يُعدّون مقلّين في روايتهم عن هؤلاء الضعفاء ومرد ذلك عند الشيخين إلى اشتراطهم الصحة وعند النسائي إلى تشدده كما سيأتي قريباً في بيان كيفية إخراج حديثهم بالمقارنة مع الثلاثة الباقيين، الترمذي، وأبا داود، وابن ماجه.

* أما الترمذي: فقد روى لثمانية من الرواة الأحد عشر، وهم:

١. أيوب بن سويد ٢. الحارث الأعور ٣. الخليل بن مُرّة
٤. قرّة بن عبد الرحمن ٥. المثني بن الصباح ٦. مجالد بن سعيد
٧. هشام بن سعد ٨. يزيد بن أبان

وأكثر عنهم حيث بلغ ومجموع ما رواه لهم: تسعة وستين حديثاً.

أكثر عن ثلاثة وهم الحارث الأعور، روى له واحداً وعشرين حديثاً، ومجالد بن سعيد عشرين حديثاً، وهشام بن سعد اثني عشر حديثاً.

وأقل عن خمسة وهم أيوب بن سويد حديثاً واحداً، والخليل بن مُرّة حديثين، وقرّة ثلاثة أحاديث، والمثني ويزيد خمسة أحاديث لكل منهما.

ويُشار هنا إلى أنّ الترمذي تكلم أو نقل كلاماً لبعض النقاد في معظم هؤلاء الرواة:

١. أيوب بن سويد نقل أن ابن المبارك تركه
٢. الحارث الأعور قال: إنه يضعف عند بعض أهل العلم.
٣. الخليل بن مُرّة نقل أنه ليس بالقوي عند أصحاب الحديث.
٤. المثني بن الصباح قال: يضعف في الحديث.
٥. مجالد بن سعيد قال: ضعفه بعض أهل العلم وهو كثير الخطأ.
٦. يزيد بن أبان، قال: يضعف في الحديث.

* أما أبو داود فأخرج لسبعة رواة هم:

١. أيوب بن سويد ٢. الحارث الأعور ٣. عمرو بن عثمان
٤. قرّة بن عبد الرحمن ٥. المثني بن الصباح ٦. مجالد بن سعيد
٧. هشام بن سعيد.

- وأكثر عنهم حيث بلغ مجموع ما رواه لهم: ثمانية وأربعين حديثاً.

أكثر عن هشام بن سعد حيث بلغ ما أخرجه له وحده أربعة وعشرين حديثاً، ثم مجالد ابن سعيد اثني عشر حديثاً، ثم الحارث خمسة أحاديث، ثم أيوب وعمرو والمثني لكل منهم حديثاً.

ويُشار هنا أن أبا داود تكلم في:

أيوب فقال فيه ضعيف.

والخارث أشار لضعفه وبين أن أبا إسحاق لم يسمع منه إلا أربعة أحاديث.
وقرّة قال: في حديثه نكارة.

ومجالد قال عنه شيخ ضعيف، حدث عنه يحيى بن سعيد على نقده للرجال.
ووثق هشاماً في زيد بن أسلم فقال عنه أثبت الناس فيه.

* وابن ماجه كان أكثر الستة إخراجاً لهم ولروياتهم، حيث أخرج لتسعة رواة هم:

- | | | |
|------------------|-----------------------|---------------------|
| ١. أيوب بن سويد | ٢. الخارث الأعور | ٣. عباس بن الفضل |
| ٤. عمرو بن عثمان | ٥. قرّة بن عبد الرحمن | ٦. المثني بن الصباح |
| ٧. مجالد بن سعيد | ٨. هشام بن سعيد | ٩. يزيد بن أبان |

ومجموع ما روى لهم سبعة وسبعين حديثاً:

أكثر عن أربعة: الخارث سبعة عشر حديثاً، ومجالد ستة عشر حديثاً،
ويزيد بن أبان خمسة عشر، وهشام بن سعد أحد عشر حديثاً.
وأقل عن الباقيين: أيوب والمثني خمسة أحاديث لكل منهما، وقرّة أربعة، وعمرو ثلاثة،
وعباس حديثاً واحداً.

- فليحظ اشتراك أصحاب الكتب الستة في الرواية عن هشام بن سعد.

وأصحاب السنن الأربعة في الخارث الأعور، مع هشام بن سعد.

والترمذي وأبو داود وابن ماجه في قرّة، والمثني، ومجالد مع الخارث وهشام.

وانفراد: البخاري بالرواية عن يحيى بن الضحاك والترمذي بالرواية عن الخليل، وانفراد

ابن ماجه بالرواية عن العباس بن الفضل.

وإكثار: الترمذي وأبو داود وابن ماجه من حديث هشام ومجالد، وإكثار الترمذي وابن

ماجه من حديث الخارث.

- أما من حيث كيفية إخراج أحاديثهم:

فالبخاري لم يخرج لهم إلا تعليقاً، فالأحاديث الثلاثة التي أخرجها لهم، أخرجها تعليقاً

مع التنبيه أنه أخرج حديثين منهما على هيئة التوثيق النسبي، فحديث يحيى الضحاك علقه عن
الأوزاعي، وهو يشير بذلك إلى إثبات سماعه من الأوزاعي كما نقل عن شيخه الإمام أحمد

خاصة أنه علقه بصيغة الجزم، وأحد حديثي هشام علقه عن زيد بن أسلم. والثاني علقه عن

هشام للإشارة إلى ضعفه ومخالفة هشام فيه للثقات.

أما الإمام مسلم فلم يخرج لهم إلا في باب المتابعات، فأحاديث هشام بن سعد أخرجها جميعاً في باب المتابعات: سبعة منها على هيئة التوثيق النسبي أي من روايته عن زيد بن أسلم، وأربعة ليست على هيئة التوثيق النسبي لكن لها متابعات كثيرة تبين أن هشاماً ضبطها.

أما حديث قرّة وحديث مجالد فأخرجهما متابعة مقروناً كل منهما بغيره من الثقات، حديث مجالد على الهيئة التي وثق فيها أي عن الشعبي، وحديث قرّة على غير هيئة التوثيق لكن قرنه بثقة ووجود المتابعات تبين ضبطه له. وأرى أن هؤلاء الروي يعدون من القسم الثاني الذي وعد بتخريجيه حيث يقول: فإذا نحن تفحصنا أخبار هذا الصنف من الناس - أي الحفاظ المتقنون - أتبعناها أخباراً يقس في أسانيدنا من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المتقدم قبلهم على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم...^(١)

- أما النسائي، فحديث الحارث أخرج في باب الشواهد من روايته عن علي وهو من مقبول حديث الحارث على الهيئة التي وثق فيها، وحديث هشام بن سعد أخرج مقروناً بثقة، فالاعتماد على الثقة لا على هشام.

- أما الترمذي فأكثر ما يخرج أحاديثهم حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غيرها، وبلغ عدد الأحاديث على هذا الوصف ثلاثة وعشرين حديثاً من تسعة وستين، بنسبة (٣٣، ٣) %، منها أحد عشر حديثاً ضعيفاً.

- ثم ما يخرج في باب الشواهد والمتابعات وبلغ سبعة عشر حديثاً، بنسبة (٢٤، ٧) %، (٤، ١٤) % شواهد و(٣، ٧) % متابعة.

- ثم يأتي بعد ذلك ما يخرج لبيان ضعفه وبلغ ثلاثة عشر حديثاً بنسبة (١٨، ٨) %.

- ثم ما أخرج تعليقاً، أو صدر به الباب، أو لبيان الخلاف على روايه فيه، وأخرج بهذه الأوصاف خمسة أحاديث لكل وصف، أي بنسبة (٣، ٧) %، حديثين مما صدر به الباب ضعيفين، والباقي مقبولة.

- وأخرج حديثاً واحداً مقروناً.

- وقد عني بمسألة التوثيق النسبي هؤلاء الرواة حيث بلغ مجموع ما أخرج على هذه الهيئة أربعين حديثاً، أي بنسبة (٥٨) %، وانتقى على غير هذا الوصف أربعة أحاديث أي بنسبة (٥، ٨) %.

(١) مسلم، الصحيح، (المقدمة)، ٦/١.

- ثم ما أخرجه وحده في الباب أو الموضوع، وبلغ عددها ثلاثين حديثاً أي بنسبة (٣٩%) منها ثمانية عشر حديثاً ضعيفاً.
- وستة صدر بها أبوابها وأخرج لها متابعات. أو شواهد، ونسبتها (٧, ٨%).
- وحديثاً واحداً أخرجه في باب المتابعات، وقد أبرز مسألة التوثيق النسبي حيث روى على هذا ما نسبته (٤٩, ٤%) وانتفى على غير هذا الوصف (٥٥, ٢%) فيكون مجموع مقبول حديثهم عنده ما نسبته (٥٤, ٦%).
- ١. فليحظ بالمقارنة بينهم أن البخاري يخرج عنهم تعليقاً، ومسلماً متابعه، والترمذي حيث لا يجد في بابها أو موضوعها غيرها.
- أو في باب الشواهد والمتابعات أو لبيان ضعفها، وأبا داود مثل الترمذي وابن ماجه يكثر عنهم في الشواهد أو حيث لا يجد في بابها أو موضوعها غيرها.
- وأما النسائي فقد أطلق القول بالضعف في معظم هؤلاء الرواة لذا لم يخرج لهم، إلا حديثاً لهشام بن سعد مقروناً بغيره من الثقات، والحارث الأعور حديثاً عن علي وقد وثق في علي والنسائي مرة ضعفه ووثقه أخرى.
- ويسجل أن أبا داود يكثر من إخراج الأحاديث الضعيفة غير التي ينص على ضعفها أكثر ما يكون في الشواهد والمتابعات.
- والترمذي فأكثر ما يخرجها حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غيرها.
- وابن ماجه جمع بين صنعيهما، مع التنبيه أنه لا ينص على ضعف الأحاديث الضعيفة عنده.

ينظر الجدول رقم (١) للتوضيح.

উদ্ভিদ

الضعفاء الموثقون في روايتهم من شيخهم واحد عشر راويا

منهجية الأبحاث

ایران اسلامی

[illegible]

الفصل الثاني حماة السنة

الضعفاء الموثقون في رواية بعض

فلا يخرجونهم الرواية عنهم

- المبحث الأول: إبراهيم بن مسلم ومروياته في الكتب الستة.
- المبحث الثاني: إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في الكتب الستة.
- المبحث الثالث: جابر بن يزيد ومروياته في الكتب الستة.
- المبحث الرابع: داود بن يزيد الأودي ومروياته في الكتب الستة.
- المبحث الخامس: عبيدة بن معتب ومروياته في الكتب الستة.
- المبحث السادس: علي بن زيد بن جرعان ومروياته في الكتب الستة.
- المبحث السابع: يزيد بن سنان ومروياته في الكتب الستة.
- المبحث الثامن: يعقوب بن عطاء ومروياته في الكتب الستة.
- المبحث التاسع: منهم أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين في رواية تلميذ معين عنهم.

المبحث الأول

إبراهيم بن مسلم ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الأول: إبراهيم بن مسلم ومروياته في الكتب الستة

إبراهيم بن مسلم العبدي أبو إسحاق الكوفي الهجري، من الخامسة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه:

قال سفيان بن عيينة: كان إبراهيم الهجري يسوق الحديث سياقة جيدة على ما فيه^(١)، وعنه كذلك قال: أتيت إبراهيم الهجري فدفعت إليه عامة كتبه فرحمت الشيخ وأصلحت له كتابه، قلت: هذا عن عبد الله، وهذا عن النبي ﷺ، وهذا عن عمر^(٢)، وعنه أنه كان يضعفه^(٣) وكان يقول: لا يحفظ حديثين على ما هو فيه^(٤)، قال محمد بن المثنى وكان يحیی القطان لا يُحدث عن سفيان عنه، وكان عبد الرحمن يُحدث عن سفيان عنه^(٥)، وقال ابن معين ليس حديثه بشيء^(٦)، وفي رواية ليس بشيء^(٧).

وقال أبو زرعة^(٨)، وابن معين^(٩)، والنسائي^(١٠): ضعيف، وقال أبو حاتم^(١١): (ليس بقوي، لئِنْ الحديث) وقال: البخاري^(١٢) والنسائي^(١٣): منكر الحديث، وفي رواية أخرى عن النسائي: ليس بثقة^(١٤)، وقال الإمام أحمد وسئل: يُحدث عنه؟ قال: روى عنه شعبة^(١٥)، وفي رواية عنه: كان رفاعاً وضَعْفَةً^(١٦)، وقال ابن المديني: أنا لا أحدث عن إبراهيم الهجري بشيء^(١٧).

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٣١/٢.

(٢) ابن عدي، الكامل، ٢١٢/١.

(٣) البخاري، التاريخ الكبير، ٣٢٦/١.

(٤) الفسوي، المرفعة والتاريخ، ٧١١/٢.

(٥) المصدر نفسه، ١٩٠/٢ - ١٩١، والجرح والتعديل، ١٣١/٢.

(٦) ابن عدي، الكامل، ٢١٢/١.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٣١/٢.

(٨) المصدر نفسه، ١٣١/٢.

(٩) ابن عدي، الكامل، ٢١٢/١.

(١٠) الضعفاء والمتروكين، ص ١١، ت ٦.

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٣١/٢.

(١٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٤٣/١.

(١٣) المصدر نفسه، ١٤٣/١.

(١٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٤٣/١.

(١٥) ضعفاء العقيلي، ٦٥/١.

(١٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٤٣/١.

(١٧) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١٩٩/١.

وكان يقول: الهجري رفاعاً وضَعْفَهُ^(١)، وقال ابن سعد: كان ضعيفاً جداً في الحديث^(٢)، ونقل الجوزجاني عن شعبة قوله عن الهجري: كان رفاعاً^(٣)، وقال البزار: رفع أحاديث وقفها غيره^(٤)، وقال ابن الجنيد: متروك^(٥)، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: كان رفاعاً لا بأس به^(٦)، وقال الأزدي: هو صدوق ولكنه رفاع كثير الوهم^(٧).

وقال ابن عدي^(٨): وإبراهيم الهجري هذا حدث عنه شعبة والثوري وغيرهما، وأحاديثه عامتها مستقيمة المتن، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الاحوص عن عبد الله، وهو عندي ممن يكتب حديثه.

وعبارة ابن عدي في ميزان الاعتدال والتهذيب: إنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الاحوص وعامتها مستقيمة^(٩)، وقال ابن حبان^(١٠): كان ممن يخطئ فيكثر.

قلت: وقد ضعفه غير هؤلاء الأئمة من المتأخرين والمتقدمين كابن شاهين، والدولابي، والعقيلي، والذهبي وغيرهم^(١١).

الخلاصة: تدور كلمة النقاد على ضَعْف إبراهيم، واختلال ضَبْطه، والعبارات التي صدرت وفيها توثيق اقترنت بتضعيف الضبط مما يدل على أن التوثيق قصد به العدالة دون الضبط كقول يعقوب بن سفيان: كان رفاعاً، لا بأس به. وقول الأزدي، صدوق لكنه كان رفاعاً كثير الوهم.

إلا أنه يوثق في رواية ابن عينية عنه، خاصة أنه أصلح له كتبه فيحمل تضعيف ابن عينية له أنه كان قبل ذلك، وهذا ما خلص إليه الحافظ ابن حجر حيث قال بعد أن ذكر قصة إصلاح الكتب: ألفصة المتقدمة عن ابن عينية تقتضي أن حديثه عنه صحيح،

(١) المصدر نفسه، ١/١٩٩.

(٢) الطبقات الكبرى، ٦/٣٤١.

(٣) أحوال الرجال، ص ٩١.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/١٤٣.

(٥) الذهبي، المغني في الضعفاء، ١/٢٦.

(٦) المعرفة والتاريخ، ٣/١٠٨.

(٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٠/١٤٣.

(٨) الكامل، ١/٢١٢.

(٩) انظر: الميزان، ١/١٩٩، وتهذيب التهذيب، ١/١٤٣.

(١٠) المجروحين، ١/٩٩.

(١١) انظر أقوالهم في تهذيب التهذيب، ١/١٤٣.

لأنه إنما عيب عليه رفعه أحاديث موقوفة وابن عينية ذكر أنه ميز حديث عبد الله من حديث النبي ﷺ^(١) كما يمكن قبول رواية الثوري عنه لأن ابن مهدي وهو معروف بالانتقاء كان يروي عن الثوري عنه. وكذا رواية شعبة عنه فهو معروف بانتقاء شيوخه ومع أنه ضعفه فقد روى عنه ولما سئل الإمام أحمد هل يروي عن الهجري اكتفى بقوله روى عنه شعبة. والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات إبراهيم بن مسلم الهجري في الكتب الستة

لم يخرج للهجري من أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه.

أخرج له أربعة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الصلاة، باب: المشي إلى الصلاة، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْهَجَرِيِّ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: (مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ غَدًا مُسْلِمًا فَلْيَخَافْ عَلَى مَوَائِئِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ حَيْثُ يُنَادَى بِهِنَ فَإِنَّهُنَّ مِنْ سُنَنِ الْهُدَى، وَإِنَّ اللَّهَ شَرَعَ لِنَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُنَنَ الْهُدَى)^(٢).

قلت: هذا الحديث له متابعات منها:

ما رواه مسلم من طريق عبد الملك بن عمير، عن أبي الأحوص به بنحوه^(٣). وروى من غير طريق عن علي بن الأقرم عن أبي الأحوص به بنحوه^(٤) وهو سند حسن. ورواه الطبراني من طريق علي بن الأقرم وإبراهيم بن مسلم مقروناً به عن أبي الأحوص به بنحوه^(٥). فيكون هذا الحديث من أحاديث إبراهيم المستقيمة عن أبي الأحوص وهو من حسن حديثه من رواية شعبة عنه.

الحديث الثاني: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في التكبير على الجنائز أربعاً، أخرجه

شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُحَارِبِيُّ حَدَّثَنَا الْهَجَرِيُّ قَالَ: (صَلَّيْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى الْأَسْلَمِيِّ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى جَنَازَةٍ

(١) المصدر نفسه، ١/١٤٣.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/٢٥٥، ح ٧٧٧.

(٣) مسلم، الصحيح، ١/٤٥٣، ح ٦٥٤.

(٤) أحمد، المسند، ١/٤١٤، وأبو داود، السنن، ١/١٥١، ح ٥٥٠.

(٥) المعجم الكبير، ٩/١١٩، ح ٨٦٠٥.

ابْنُهُ لَهُ فَكَبَّرَ عَلَيْهَا أَرْبَعًا فَمَكَثَ بَعْدَ الرَّابِعَةِ شَيْئًا قَالَ فَسَمِعْتُ الْقَوْمَ يُسَبِّحُونَ بِهِ مِنْ تَوَاجِيهِ الصُّفُوفِ فَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ أَكُنْتُمْ تَرَوْنَ أَنِّي مُكَبِّرٌ خَمْسًا قَالُوا نَحْوُفْنَا ذَلِكَ قَالَ لَمْ أَكُنْ لِأَفْعَلْ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُكَبِّرُ أَرْبَعًا ثُمَّ يَمُكُثُ سَاعَةً فَيَقُولُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ثُمَّ يُسَلِّمُ^(١).

قلت: ورواه البيهقي من طريق السري بن يحيى، ثنا قبيصة، ثنا الحسن بن صالح، عن أبي يعفور، عن عبد الله بن أوفى بنحوه^(٢) ثم قال البيهقي: ورواه أيضاً إبراهيم الهجري عن ابن أبي أوفى.

وقد روى هذا الحديث عن الهجري شعبة^(٣) وابن عينية^(٤) وغيرهما، وزادوا فيه النهي عن المرائي، وهو الحديث الآتي. وسكت عنه الحافظ في الفتح^(٥).

فيكون هذا من حسن حديثه، حيث رواه عنه ابن عينية وقد أصلح له حديثه، هذا من جهة، وتوبع بسند حسن من جهة أخرى.

الحديث الثالث: أخرجه في الجناز، باب: ما جاء في البكاء على الميت، أخرجه شاهداً.
قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْهَجَرِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَرَائِي).

سبق في الحديث الثاني وهو جزء منه وهو من حسان مرويه.

الحديث الرابع: أخرجه في الأطعمة، باب: إذا جاءه خادمه بطعام فليناوله منه، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُثَلِّبِ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ثَنَا إِبْرَاهِيمُ الْهَجَرِيُّ عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا جَاءَ خَادِمٌ أَحَدَكُمْ بِطَعَامِهِ فَلْيَقْعِدْهُ مَعَهُ أَوْ لِيَتَنَاوَلْهُ، مِنْهُ فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ)^(٦).

(١) ابن ماجه، السنن، ٤٨٢/١، ح ١٥٠٣.

(٢) السنن الكبرى، ٣٦/٤، ح ٦٧٢٨.

(٣) رواه البزار، ٢٨٧/٨، ح ٢٣٥٥، بسند صحيح، وأحمد في المسند، ٣٥٦/٤، بسند حسن.

(٤) رواه عبد الرزاق، المصنف، ٤٨٢/٣، ح ٦٤٠٤، وجزء النهي عن المرائي حديث ابن ماجه القادم.

(٥) فتح الباري، ١٦٤/٣.

(٦) ابن ماجه، السنن، ١٠٩٥/٢، ح ٣٢٩١.

ورواه محمد بن دينار^(١)، وعمرو بن مُجَمَّع^(٢)، وعمار بن محمد^(٣)، عن إبراهيم الهجري به.

وقال في الزوائد^(٤): «هذا إسناد فيه إبراهيم بن مسلم الهجري الكوفي وهو ضعيف، وله شاهد من حديث أبي هريرة، رواه الشيخان^(٥) وأبو داود^(٦) والترمذي^(٧) وابن ماجه^(٨)». وهذا من حسن حديثه كذلك بهذا الشاهد، خاصة أنه لم يعله أحد بغير كونه من روايته، والهجري له أحاديث مستقيمة عن أبي الأحوص، وكأن هذا منها، وعله حديثه الرفع أُمِّت في هذا الحديث حيث روي مرفوعاً من طرق أخرى والله أعلم.

خلاصة مروياته عند ابن ماجه:

خرج له ابن ماجه أربعة أحاديث في باب الشواهد هي من حسان حديثه، اثنان منها من رواية ابن عيينة عنه، والثالث من رواية شعبة، والرابع رواه غير واحد منهم محمد بن فضيل عند ابن ماجه وهو ثقة.

(١) صدوق سبيع الحفظ، تقريب التهذيب، ص ٤٧٧، ت ٥٨٧٠، وروايته عند أبي يعلى الموصلي في المسند، ٥٦/٩، ح ٥١٢٠.

(٢) ضعفه ابن معين وغيره، وصحح ابن خزيمة حديثه في المتابعات، وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ، تعجيل المنفعة، ص ٣١٥، وروايته عند أحمد في المسند، ٤٤٦/١.

(٣) صدوق يخطئ، تقريب التهذيب، ص ٤٠٨، ت ٤٨٣٢، وروايته عند أحمد ٣٨٨/١.

(٤) البوصيري، مصباح الزجاجة، ١٣/٤.

(٥) البخاري، الصحيح، ص ٥٣٠، ح ٢٥٥٧، ومسلم، الصحيح، ١٢٨٤/٣، ح ١٦٦٣.

(٦) السنن، ٣/٣٦٥، ح ٣٨٤٦.

(٧) الجامع، ٤/٢٨٦، ح ١٨٥٣، وقال حسن صحيح.

(٨) ابن ماجه، السنن، صدر به حديث الباب، ح ٣٢٨٩، و ٣٢٩٠.

المبحث الثاني

إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في الكتب الستة

**المطلب الأول: أقوال النقاد في إسماعيل
بن أبي أويس.**

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثاني: إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في الكتب الستة

إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، ابن أخت مالك بن أنس، من العاشرة، مات سنة مئتين وست وعشرين

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال ابن معين: صدوق، ضعيف العقل، ليس بذلك^(١)، قال أبو خيثمة: يعني أنه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤديه، أو يقرأ كتابه^(٢)، وفي موضع آخر: هو وأبوه ضعيفان^(٣)، وعنه: هو وأبوه يسرقان الحديث^(٤)، وقال: مغلط يكذب ليس بشيء^(٥)، وفي رواية لا يسوى فلسين^(٦). وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلاً^(٧)، وقال النسائي: ضعيف، وليس بثقة، وقال كلاماً يؤدي إلى تركه^(٨). فعقب اللالكائي بقوله: وَلَعَلَّهُ بَانَ لَهُ مَا لَمْ يَبَيِّنْ لغيره، لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف^(٩)، وقال الدارقطني: ضعيف، وفي رواية: لا أختره في الصحيح^(١٠)، ونقل الحاكم عنه أنه: ذكر في إسماعيل بن أبي أويس قصة بغیضة يجب أن لا تذكر^(١١)، وقال نصر المروزي: ابن أبي أويس كذاب، كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب^(١٢).

وعن سيف بن محمد قال: كان يضع الحديث^(١٣)، وقال الإسماعيلي: كان يُنسب إلى الخفة والطيش إلى ما أكره ذكره^(١٤)، قال ابن عدي: روى عن خاله مالك أحاديث غير أنه لا يتابعه أحد عليها، وعن سليمان بن بلال وغيرهما من شيوخه، وقد حدث عنه الناس وأثنى

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ١٨٠.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١/ ٣٧٩.

(٣) العقيلي، الضعفاء، ١/ ٨٧.

(٤) ابن عدي، الكامل، ١/ ٣٢٣.

(٥) العقيلي، الضعفاء، ١/ ٨٧.

(٦) المصدر نفسه، ١/ ٨٧.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ١٨٠.

(٨) الضعفاء والمتروكين له، ص ١٧.

(٩) المزي، تهذيب الكمال، ٣/ ١٢٨.

(١٠) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١/ ٣٧٩.

(١١) سؤالات الحاكم للدارقطني، ص ١٧٢.

(١٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١/ ٣٧٩، وانظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، ١/ ١١٧.

(١٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ٢٧٢.

(١٤) المصدر نفسه، ١/ ٢٧٢.

عليه أحمد وابن معين، والبخاري يحدث عنه الكثير وهو خير من أبيه^(١)، وقال ابن عبد البر: إسماعيل بن أبي أويس، وأبوه، وأخوه، ضعاف لا يحتج بهم^(٢).

وقال سبط ابن العجمي: تحدث مكثراً فيه لين مختلف في توثيقه ونجديته، ولم يذكر الذهبي في ميزانه أنه رمي بالوضع، وقد قال شيخنا ابن الملقن في أول شرحه على البخاري فيما قرأته عليه أنه أقرّ على نفسه بالوضع كما حكاه النسائي عن سلمة بن شبيب عنه^(٣).

قلت وهذه القصة هي ما رواه البرقاني عن الدارقطني، قال: ذكر محمد بن موسى الهاشمي وهو أحد الأئمة وكان النسائي يخصه بما لم يخص به ولده، فذكر عن أبي عبد الرحمن، قال: حكى لي سلمة بن شبيب، قال: بم توقف أبو عبد الرحمن. قال: فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكي لي الحكاية حتى قال: قال لي سلمة بن شبيب سمعت إسماعيل بن أبي أويس، يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم.

قال البرقاني قلت للدارقطني: من حكى لك هذا عن محمد بن موسى، قال الوزير كتبتها من كتابه وقرأتها عليه، يعني بالوزير الحافظ الجليل جعفر بن خزابة^(٤).

قال ابن حجر: وهذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه، وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة، ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح، وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجاه عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات، وقد أوضحت ذلك في مقدمة شرحي على البخاري والله أعلم^(٥).

وقال الحافظ في التقریب: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه^(٦).

قال صاحب التحرير: بل ضعيف يعتبر به، فيقبل في المتابعات والشواهد حسب...، وقد أخرج له البخاري الكثير مما توبع عليه في صحيحه، ومسلم أقل منه قرابة العشرين حديثاً، والظاهر أنهما انتقيا من حديثه الصحيح المثبت في أصوله^(٧).

(١) الكامل: ٣٢٣/١.

(٢) التمهيد، ٣٩/٥.

(٣) سبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد، الكشف الخفي عن رمي بوضع الحديث، تحقيق صبحي السامرائي، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، ص ٦٨.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٧٢/١.

(٥) المصدر نفسه، ٢٧٢/١.

(٦) ابن حجر، تقریب التهذيب، ص ١٠٨، ت ٤٦٠.

(٧) شعيب الأرنؤوط وشار عواد معروف، تحرير التقریب، ١/١٣٥-١٣٦.

قلت: نعم انتقي له البخاري كما نصَّ على ذلك الحافظ في الهدي، قال: وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يُعلم له ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرج به البخاري عنه من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله... .

ثم قال: وعلى هذا لا يحتاج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا أن يشاركه فيه غيره فيعتبر فيه^(١).

قلت: فيظهر أن اختيار صاحبها التحرير هو خلاصة رأي الحافظ فيه، مع التنبيه أن مسلماً إنما أخرج له سبعة أحاديث في باب المتابعات لا غير.

ونُقِلَ في ابن أبي أويس آراء تثني عليه وهي: قول ابن معين وأحمد بن حنبل: لا بأس به^(٢)، وقال سلمة بن شبيب حضرت ابن أبي أويس تعرض عليه مسائل مالك فقرأ عليه أو كلاماً نحوه، فذكرت ذلك لأحمد بن حنبل، فقال: لا يحتاج إلى هذا، ابن أبي أويس ثقة، وقد قام في أمر المحنة مقاماً محموداً منه^(٣).

ونقل الخليلي عن أبي حاتم: كان ثباتاً. ونقل المقدسي عنه، كان من الثقات^(٤).

وقال ابن أبي أويس: أخرج إليّ مالك مغازي ابن إسحاق فانتخبت منها كثيراً^(٥).

ونقل الذهبي عن البخاري قوله: وكان إسماعيل بن أبي أويس من أتبع من رأينا للمالك، أخرج إليّ كتب أبي إسحاق عن أبيه في المغازي وغيرها فانتخبت منها كثيراً^(٦).

وقال الذهبي: صدوق مشهور ذو غرائب وسمع منه الشيخان^(٧).

وعنه أيضاً: كان عالم أهل المدينة، ومحدثهم في زمانه، على نقص في حفظه وإتقانه، ولولا أن الشيخين احتجّا به لُزِجَ عن درجة الصحيح إلى درجة الحسن، هذا الذي عندي فيه^(٨).

(١) هدى الساري، ص ٥٥١-٥٥٢.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ١٨٠، وانظر قول أحمد، وقول ابن معين، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ١/ ١١٧.

(٣) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ٢/ ١٧٧-١٧٨.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ٢٧٢.

(٥) نصب الراية للزيلعي، ٤/ ٤١٦.

(٦) سير أعلام النبلاء، ٧/ ٣٩.

(٧) من تكلم فيه وهو موثق، ١/ ٤٤.

(٨) سير أعلام النبلاء، ١٠/ ٣٩٢.

قلت: خلاصة حال إسماعيل ما ذكره ابن حجر في هدي الساري أنه لا يحتج بشيء من حديثه، غير ما في الصحيح، من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره حتى قال اللالكائي: وكلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف-، إلا أن يشاركه فيه غيره فيعتبر به، وما نقل من أقوال النقاد في مدحه فهو في جانب العدالة وقد صرح أحمد بسبب توثيقه له فقال: قام في المحنة مقاماً محموداً، وإن ذكر عن أبي حاتم توثيقه فإنه كذلك ضعفه. وقال: كان مغفلاً، وهذا طعن في الضبط ظاهر فيحمل توثيقه على العدالة، وابن معين وإن قال: لا بأس به في مكان فقد ظهر من أقواله الأخرى أنه يريد العدالة لا الضبط بدليل قوله: صدوق ضعيف العقل ليس بذاك وعبارات أخرى أشد.

قلت: ويضاف إلى ذلك أن البخاري مع كثرة ما أخرج له في صحيحه حيث بلغت نسبة ما أخرج من طريقه نحو (٣%) مما في الصحيح، وسبب اعتماده عليه بهذه الدرجة انتقاؤه من حديثه كما سبق، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه لم يعتمد عليه أصالة، بل تأكد من صحة أحاديث إسماعيل بثبوتها عنده من طرق أخرى صحيحه، وهذا ما سيظهر في مروياته عند البخاري، والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات إسماعيل في الكتب الستة.

روى له أصحاب الكتب الستة إلا النسائي

أولاً: مرويات إسماعيل بن أبي أويس عند البخاري.

أخرج الإمام البخاري لإسماعيل في صحيحه مئتين وواحد وثلاثين حديثاً، منها ثمانية

أخرجها له تعليقاً، وهذا يعني أن ٣% من أحاديث الصحيح هي من طريقه.

الأحاديث التي أخرجها مسندة مئتان وثلاثة وعشرون حديثاً:-

- مئة وستة وخمسون حديثاً من رواية إسماعيل عن خاله مالك بن أنس.
- وأربعة وثلاثون حديثاً من روايته عن أخيه عبد الحميد.
- وثلاثة عشر حديثاً من روايته عن سليمان بن بلال.
- وتسعة أحاديث من روايته عن ابن وهب.
- وخمسة أحاديث من روايته عن إبراهيم بن سعد.
- وخمسة أخرى من روايته عن إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة.
- وحديثاً من روايته عن عبد العزيز بن أبي حازم.

• ومن حيث كيفية إخراج هذه الأحاديث له:

فقد أخرج لـ (مئة وثلاثة وتسعين من مجموع ما أخرج له مسنداً) متابعات في مواضع أخرى من الصحيح.

وأخرج متابعات لخمسة عشر حديثاً في السند نفسه، وفي مواضع أخرى من صحيحه. وثمانية أحاديث انفرد بها الإمام البخاري عن أصحاب الكتب الستة، وليس لها متابعات لا في الصحيح ولا في الكتب الستة.

وسبعة أحاديث أخرجها وليس لها متابعات في الصحيح، ولها متابعات في الكتب الستة.

وسأدرس من أحاديثه عند البخاري فقط:

أ. الأحاديث التي انفرد بها عن أصحاب الكتب الستة.

ب. الأحاديث التي أخرجها ولها متابعات في الكتب الستة دون الصحيح.

ج. الأحاديث التي علّقها.

أ. الأحاديث التي انفرد بها الإمام البخاري عن أصحاب الكتب الستة:

الحديث الأول: أخرج في كتاب العلم، باب: حفظ العلم.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: (حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَاءَيْنِ فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَيْتُهُ وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَيْتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ)^(١).

قلت: له متابع عند ابن سعد في الطبقات قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فَدْيِك، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ بِهِ مِثْلُهُ وَهُوَ سَنَدٌ صَحِيحٌ، وَقَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فَدْيِك وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ وَخَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ الْبَجَلِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَلَالٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِنَحْوِهِ... قَالَ الْحَسَنُ: صَدَقَ وَاللَّهِ، لَوْ أَخْبَرْنَا أَنَّ بَيْتَ اللَّهِ يُهْدَمُ أَوْ يُحْرَقُ مَا صَدَّقَهُ النَّاسُ^(٢).

الحديث الثاني: أخرج في البيوع، باب: كَسْبُ الرَّجُلِ وَعَمَلُهُ بِيَدِهِ.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (لَمَّا اسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ قَالَ

(١) البخاري، الصحيح، ص ٤٣، ح ١٢٠.

(٢) الطبقات الكبرى، ٤/ ٣٣١.

لَقَدْ عَلِمَ قَوْمِي أَنَّ حِرْفَتِي لَمْ تُكُنْ تُعْجِزُ عَنْ مَثْوَى أَهْلِي، وَشُغِلْتُ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَسَيَاكُلُ آلُ أَبِي بَكْرٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَيَحْتَرِفُ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ^(١).

قلت: له متابعة تامة من طريق أحمد بن صالح المصري، ثنا ابن وهب، به بنحوه^(٢) وهو سند صحيح.

وآخر من طريق بشر بن شعيب بن أبي حمزة، عن أبيه، عن الزهري به بنحوه^(٣). وهو سند صحيح كذلك.

الحديث الثالث: أخرجه في كتاب الصلح، باب: هل يشير الإمام بالصلح:

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ عَالِيَةٍ أَصْوَاتُهُمَا، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: (إِنَّ الْمُتَأَلِّيَ عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ) فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَكِنَّهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ^(٤).

وأخرجه مسلم في صحيحه قال: وحدثني غير واحد من أصحابنا، قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني أخي، عن سليمان وهو ابن بلال به بنحوه^(٥).

قال الحافظ في النكت الظراف: قال أبو نعيم في المستخرج: إن مسلماً روى هذا الحديث عن البخاري. انتهى.

وكلام أبي نعيم يقتضي أنه حدث به غيره، وقد رويناه في الأول من أمالي المحاملي رواية الأصبهانيين عنه، قال: حدثنا عبد الله بن شبيب حدثنا إسماعيل^(٦).

وقد ذكره مالك في الموطأ^(٧) مراسلاً، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن سمعها تقول: ابتاع رجل ثمر حائط في زمان رسول الله... الخ فذكرت الحديث من غير ذكر عائشة.

(١) البخاري، الصحيح، ص ٤٣٠، ح ٢٠٧٠.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، ٦/٣٥٣، ح ١٢٧٨٥.

(٣) البيهقي، السنن الكبرى، ١٠/١٠٧، ح ٢٠١٧٥.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ٥٦٥، ح ٢٧٠٥.

(٥) مسلم، الصحيح، ٣/١١٩١، ح ١٥٥٧.

(٦) النكت الظراف، ١٢/٤١٦، وانظر: النووي، شرح مسلم، ١٠/٢١٩.

(٧) الموطأ، ٢/٦٢١.

قال ابن عبد البر: لا أعلم هذا الحديث بهذا اللفظ يسند عن النبي ﷺ من وجه متصل إلا من رواية سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن أبي الرجال عن عمرة، عن عائشة... ذكره البخاري...^(١).

الحديث الرابع: أخرجه في الجهاد والسير، باب: إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأرضون فهي لهم.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَعْمَلَ مَوْلَى لَهُ يُدْعَى هُنَيْئًا عَلَى الْحِمَى فَقَالَ: (يَا هُنَيْءُ اضْمُمْ جَنَاحَكَ عَنْ الْمُسْلِمِينَ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ مُسْتَجَابَةٌ، وَأَدْخِلْ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ^(٢) وَرَبَّ الْعُنَيْمَةِ، وَإِيَّايَ وَنَعَمَ ابْنِ عَوْفٍ وَنَعَمَ ابْنِ عَفَّانٍ فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهَلَّكَ مَا شِئْتُهُمَا يَرْجِعَا إِلَى نَحْلٍ وَذُرْعٍ وَإِنَّ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ وَرَبَّ الْعُنَيْمَةِ إِنْ تَهَلَّكَ مَا شِئْتُهُمَا يَأْتِيَا بَيْنِي وَبَيْنَهُمَا فَيَقُولُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْسَارَكُمُ أَمْ لَا أَمَا لَكَ فَالْمَاءُ وَالْكَلَاءُ أَيْسَرُ عَلَيَّ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، وَإِنَّمِ اللَّهُ إِنَّهُمْ لَيَرَوْنَ أَلِي قَدْ ظَلَمْتُهُمْ إِنَّهَا لِبِلَادُهُمْ فَقَاتِلُوا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَالَّذِي نَفْسِي يَدْرِي لَوْلَا الْمَالُ الَّذِي أَحْمِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا حَمَيْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ شَيْئًا)^(٣).

قلت: أخرجه مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم به بمثله^(٤).

والشافعي قال: أخبرنا عبد العزيز بن محمد، عن زيد بن أسلم به بمثله^(٥).

والبيهقي من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير، ثنا مالك، به بمثله^(٦).

والبزار من طريق هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم به بمثله^(٧).

الحديث الخامس: أخرجه في مناقب الأنصار، باب: في أيام الجاهلية:

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كَانَ لِأَبِي بَكْرٍ غُلَامٌ يُخْرِجُ لَهُ الْخَرَاجَ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَأْكُلُ مِنْ خَرَاجِهِ، فَجَاءَ يَوْمًا بِشَيْءٍ فَأَكَلَ مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ لَهُ الْغُلَامُ: أَتَذَرِي مَا هَذَا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: كُنْتُ تَكْهَنُ لِلْإِنْسَانِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ

(١) التمهيد، ١٣ / ١٤٧-١٥٠.

(٢) الصُّرَيْمَةُ: القطيع من الإبل، لسان العرب، باب الميم، فصل الصاد، ١٢ / ٣٣٨.

(٣) البخاري، الصحيح، ص ٦٤٤، ح ٣٠٥٩.

(٤) الموطأ، ٢ / ١٠٠٣.

(٥) مسند الشافعي، ص ١٦.

(٦) السنن الكبرى، ٦ / ١٤٧، ح ١١٥٨٩.

(٧) المسند، ١ / ٣٩٥، ح ٢٧٢.

وَمَا أَحْسَنُ الْكِهَانَةَ إِلَّا أَلِي خَدْعَتُهُ، فَلَقَيْنِي فَأَعْطَانِي بِذَلِكَ فَهَذَا الَّذِي أَكَلْتُ مِنْهُ، فَأَدْخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ فَقَاءَ كُلَّ شَيْءٍ فِي بَطْنِهِ^(١).

قال الحافظ في الفتح: ووقع لأبي بكر قصة ذكرها عبد الرزاق^(٢) بسند صحيح أنهم نزلوا بماء فجعل النعيمان يقول لهم يكون كذا فيأتون بالطعام فيرسله إلى أصحابه، فبلغ أبا بكر فقال: أراني أكل كهانة النعيمان منذ اليوم، فأدخل يده في حلقه فاستقواء. وفي الورع لأحمد^(٣)... ثم ذكره نحوه عن ابن سيرين مرسلًا وقال: رجاله ثقات لكنه مرسل^(٤).

الحديث السادس: أخرجه في المغازي، باب: غزوة الحديبية:

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى السُّوقِ فَلَحِقَتْ عُمَرَ امْرَأَةٌ شَابَّةٌ فَقَالَتْ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَلْكَ رَوْحِي وَتَرَكَ صَبِيَّةً صِغَارًا وَاللَّهُ مَا يُنْضِجُونَ كُرَاعًا^(٥) وَلَا لَهُمْ زَرْعٌ وَلَا ضَرْعٌ وَخَشِيتُ أَنْ تَأْكُلَهُمُ الضَّبَعُ، وَأَنَا بِنْتُ خُفَّارِ بْنِ إِيمَاءَ الْغِفَارِيِّ، وَقَدْ شَهِدَ أَبِي الْحُدَيْبِيَّةَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَقَفَ مَعَهَا عُمَرُ وَلَمْ يَمُضْ ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِنَسَبٍ قَرِيبٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى بَعِيرٍ ظَهِيرٍ^(٦) كَانَ مَرْبُوطًا فِي الدَّارِ فَحَمَلَ عَلَيْهِ غِرَارَتَيْنِ^(٧) مَلَأَهُمَا طَعَامًا، وَحَمَلَ بَيْنَهُمَا نَفَقَةً وَثِيَابًا، ثُمَّ تَأَوَّلَهَا بِخِطَامِهِ، ثُمَّ قَالَ: اقْتَادِيهِ فَلَنْ يَفْنَى حَتَّى يَأْتِيَكُمُ اللَّهُ بِخَيْرٍ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَكْثَرْتَ لَهَا، قَالَ عُمَرُ: تَكِلْكَ أُمُّكَ وَاللَّهُ إِنِّي لَأَرَى أَبَا هَذِهِ وَأَخَاهَا قَدْ حَاصَرَا حِصْنًا زَمَانًا فَافْتَتَحَاهُ ثُمَّ أَصْبَحْنَا نَسْتَفِيءُ^(٨) سُهُمَانَهُمَا فِيهِ^(٩).

قلت: ورواه البخاري بالسند نفسه مختصرًا^(١٠)، وقال ابن الجوزي انفرد به البخاري^(١١).

(١) البخاري، الصحيح، ص ٨٠٢، ح ٣٨٤٢.

(٢) الجامع لمعر ٢٠٩/١١، مطبوع ملحق بمصنف عبد الرزاق.

(٣) الورع، ص ٨٤.

(٤) فتح الباري، ١٥٤/٧.

(٥) كُرَاع: هو مستدق الساق العاري من اللحم، لسان العرب، باب العين، فصل الكاف، ٣٠٧/٨.

(٦) ظهير: قوي الظهر شديد على الرحلة، الخطابي، غريب الحديث، ٨٠/٢.

(٧) الغرارة: ما يوضع به الثبن، لسان العرب، باب الراء، فصل الغين، ١٨/٥.

(٨) نستفيء: أي نسترجع أسهُمنا غنمًا، الخطابي، غريب الحديث، ٨٠/٢.

(٩) البخاري، الصحيح، ص ٨٧٢، ح ٤١٦٠.

(١٠) التاريخ الصغير، ٥٥/١.

(١١) صفوة الصفوة، ٢٨١/١.

الحديث السابع: أخرجه في النكاح، باب: نكاح الأبكار:

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ نَزَلَتْ وَادِيًا وَفِيهِ شَجَرَةٌ قَدْ أَكَلَ مِنْهَا وَوَجَدَتْ شَجَرًا لَمْ يُؤْكَلْ مِنْهَا فِي أَيَّهَا كُنْتَ تُرْبِعُ؟ بَعِيرَكَ؟ قَالَ: (فِي الَّذِي لَمْ يُرْبَعْ مِنْهَا) تَغْنِي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِكَرٍّ غَيْرَهَا^(١).
قال ابن الجوزي: انفرد به البخاري^(٢).

الحديث الثامن: أخرجه في الرقاق، باب: كيف الحشر:

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَوْرٍ عَنْ أَبِي الْغَيْثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَوَّلُ مَنْ يُدْعَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ آدَمُ فَتَرَاهُ دُرِّيَّةً فَيَقَالُ هَذَا أَبُوكُمْ آدَمُ فَيَقُولُ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ فَيَقُولُ أَخْرِجْ بَعَثَ جَهَنَّمَ مِنْ دُرِّيَّتِكَ فَيَقُولُ يَا رَبِّ كَمْ أَخْرِجُ فَيَقُولُ أَخْرِجْ مِنْ كُلِّ مِائَةِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا أَخَذَ مِنَّا مِنْ كُلِّ مِائَةٍ تِسْعَةً وَتِسْعُونَ فَمَاذَا يَبْقَى مِنَّا قَالَ إِنَّ أُمَّتِي فِي الْأُمَمِ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ)^(٣).

قلت: رواه الإمام أحمد حدثنا قتيبة، حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن ثور، عن أبي الغيث، وهو سالم مولى مطيع، عن أبي هريرة به بنحوه^(٤). وهو سند حسن.
وله شواهد صحيحة من حديث أبي سعيد الخدري^(٥) بنحوه.

ب- الأحاديث التي أخرجه البخاري لإسماعيل ولها متابعات في الكتب الستة:

الحديث الأول: أخرجه في الزكاة، باب قول الله تعالى ﴿فَلَمَّا مَنَ آعْطَى وَآتَى﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿فَسَتِ سِرَّةٌ لِلْغَنِيِّ﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَفْتَى ﴿وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى﴾ فَسَتِ سِرَّةٌ لِلْحَسْرَةِ ﴿[الليل: ٥ - ١٠] اللَّهُمَّ أَظْطَرُّ مُنْفِقٍ مَالٍ خَلْفًا.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي مُزَرَّدٍ عَنْ أَبِي الْحُبَابِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَمَّا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ

(١) البخاري، الصحيح، ص ١١١٧، ح ٥٠٧٧.

(٢) صفوة الصفوة، ١٧/٢.

(٣) البخاري، الصحيح، ص ١٣٨٧، ح ٦٥٢٩.

(٤) المسند، ٢٧٨/٢.

(٥) البخاري، الصحيح، ص ١٣٨٧، ح ٦٥٣٠. مسلم، الصحيح، ٢٠١/١، ح ٢٢٢.

الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْقًا، وَيَقُولُ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُسْكًا ثَلَقًا^(١).

قلت: له متابعات منها:

الأولى: عند مسلم، قال: حدثني القاسم بن زكريا، حدثنا خالد بن مخلد حدثني سليمان به بمثله^(٢).

الثانية: عند النسائي، قال: أخبرنا محمد بن نصر، قال: نا أيوب بن سليمان بن بلال، قال: حدثني أبو بكر، عن سليمان به بمثله^(٣).

الثالثة: وأبو نعيم في المستخرج من طريق يحيى بن حسان ومن طريق ابن أبي مريم ثنا سليمان به بمثله^(٤).

الحديث الثاني: أخرجه في المغازي، باب: في مرض النبي ﷺ ووفاته.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ يَقُولُ: (أَيْنَ أَنَا غَدًا أَيْنَ أَنَا غَدًا) يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ حَتَّى مَاتَ عِنْدَهَا قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَاتَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي كَانَ يَدُورُ عَلَيَّ فِيهِ فِي بَيْتِي فَقَبَضَهُ اللَّهُ وَإِنَّ رَأْسَهُ لَبَيْنَ نَحْرِي وَسَحْرِي^(٥)، وَخَالَطَ رِيقَهُ رِيقِي، ثُمَّ قَالَتْ: دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَمَعَهُ سِوَاكَ يَسْتَنُّ بِهِ فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ لَهُ أَعْطِنِي هَذَا السَّوَاكَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَأَعْطَانِيهِ فَقَضَمْتُهُ ثُمَّ مَضَعْتُهُ فَأَعْطَيْتُهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَنُّ بِهِ وَهُوَ مُسْتَنِدٌّ إِلَيَّ صَدْرِي^(٦)).

قلت: أخرج له مسلم عدة متابعات، أكتفي بذكرها وإن كان له متابعات أخرى.

قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: وجدت في كتابي عن أبي أسامة عن هشام به بنحوه.

(١) البخاري، الصحيح، ص ٣٠٤، ح ١٤٤٢.

(٢) الصحيح، ٧٠٠/٢، ح ١٠١٠.

(٣) الكبرى، ٣٧٥/٥، ح ٩١٧٨.

(٤) المستخرج، ٨٨/٣، ح ٢٢٦١.

(٥) سحري: السحر: الرثة: أي مات رسول الله ﷺ وهو مستند إلى صدرها وما يجاذي سحرها منه، لسان العرب، باب

الراء، فصل السين، ٣٥١/٤.

(٦) البخاري، الصحيح، ص ٩٢٥، ح ٤٤٥٠.

وقال: حدثنا قتيبة بن سعيد، عن مالك بن أنس، فيما قرئ عليه عن هشام بن عروة به بنحوه.

وقال: حدثنا ابن غير حدثني أبي ح. وحدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا عبدة بن سليمان ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب. قالوا: حدثنا أبو أسامة كلهم عن هشام به بنحوه^(١).

الحديث الثالث: أخرجه في التفسير، باب قوله تعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تَنْفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنْفَضُوا إِلَيْهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [المنافقون: ٧].

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ مُوسَىٰ بْنِ عُقْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: حَزِنْتُ عَلَىٰ مَنْ أُصِيبَ بِالْحَرَّةِ فَكَتَبَ إِلَيَّ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ وَبَلَغَهُ شِدَّةُ حُزْنِي يَذْكُرُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَلَا تَبْنِ الْأَنْصَارِ) وَشَكَ ابْنُ الْفَضْلِ فِي أَبْنَاءِ الْأَنْصَارِ فَسَأَلَ أَنَسًا بَعْضُ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَقَالَ: هُوَ الَّذِي يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (هَذَا الَّذِي أَوْفَى اللَّهُ لَهُ يَأْذُنُهُ)^(٢).

قلت: أخرج له مسلم متابعاً قال: حدثنا محمد بن المثني، حدثنا محمد بن جعفر وابن مهدي، قالوا: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم به بنحوه^(٣).

ومن طريق أبي معن الرقاشي، حدثنا عمر بن يونس، حدثنا عكرمة -ابن عمار-، حدثنا إسحاق -ابن عبد الله بن أبي طلحة- أن أنساً حدثه به بنحوه^(٤).

وابن حبان من طريق يزيد بن هارون، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أبي بكر بن أنس أن زيد بن أرقم كتب إلى أنس به بنحوه^(٥)، وهو عند ابن أبي شيبة، قال: حدثنا يزيد بن هارون به بنحوه^(٦) وهو سند صحيح.

(١) الصحيح، ١٨٩٣/٤، ح ٢٤٤٣-٢٤٤٤.

(٢) البخاري، الصحيح، ص ١٠٧٠، ح ٤٩٠٦، ومعنى قوله: أوفى الله له بإذنه أي هذا الذي أظهر الله صدقه فيما أعلم به والمعنى أوفى صدقه. انظر: فتح الباري، ٦٥١/٨.

(٣) الصحيح، ١٩٤٨/٤، ح ٢٥٠٦، وانظر أحد، المسند، ٣٦٩/٤.

(٤) المصدر نفسه، ١٤٩٨/٤، ح ٢٥٠٧.

(٥) الصحيح، ٢٧٠/١٦، ح ٧٢٨١.

(٦) المصنف، ٣٩٩/٦، ح ٣٢٣٦٢.

الحديث الرابع: أخرجه في الأدب، باب: الوصاة بالجار:

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَا زَالَ يُوصِيَنِي جِبْرِيلُ بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورَّثُهُ) ^(١).

قلت: له متابع عند الترمذي، قال: حدثنا قتيبة، حدثنا الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد به بمثله، وقال: حسن صحيح ^(٢).

وثاني عند أبي داود، قال: حدثنا مسدد، حدثنا حماد، عن يحيى بن سعيد به بنحوه ^(٣).

وثالث: عند ابن ماجه قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا يزيد بن هارون وعبد بن سليمان ح.

وحدثنا محمد بن ربح، أنبأنا الليث بن سعد جميعاً عن يحيى بن سعيد به بمثله ^(٤).

الحديث الخامس: أخرجه في الرقاق، باب: حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ وَحُجِبَتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ) ^(٥).

قلت: له متابعات منها:

ما رواه مسلم ^(٦)، قال: حدثني زهير بن حرب، حدثنا شبابة، حدثنا ورقاء، عن أبي الزناد به بنحوه.

وما رواه الترمذي ^(٧) قال: حدثنا أبو كريب، حدثنا عبدة بن سليمان، عن محمد بن عمرو، حدثنا أبو سلمة عن أبي هريرة به بنحوه مطولاً، وقال: حسن صحيح.

والحاكم ^(٨) من طريق أبي الربيع الزهراني، ثنا إسماعيل بن جعفر، ثنا محمد بن عمرو به بنحو حديث الترمذي، وقال: حديث صحيح على شرط مسلم.

(١) البخاري، الصحيح، ص ١٢٩١، ح ٦٠١٤.

(٢) الجامع، ٣٣٢/٤، ح ١٩٤٢.

(٣) السنن، ٣٣٨/٤، ح ٥١٥٢.

(٤) السنن، ١٢١١/٢، ح ٣٦٧٣.

(٥) البخاري، الصحيح، ص ١٣٨١، ح ٦٤٨٧.

(٦) الصحيح، ٢١٧٤/٤، ح ٢٨٢٣.

(٧) الجامع، ٦٩٣/٤، ح ٢٥٦٠.

(٨) المستدرک، ٢٦/١.

والنسائي في الكبرى^(١) من طريق الفضل بن موسى قال: حدثنا محمد بن عمرو به بنحوه، وهو حديث حسن.

والبخاري^(٢) من طريق عمرو بن عبد الغفار، قال: أخبرنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به بنحوه.

الحديث السادس: أخرجه في الرقاق، باب: لينظر إلى من هو أسفل منه.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا نَظَرُ أَحَدُكُمْ إِلَى مَنْ فَضَّلَ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ وَالْخَلْقِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلُ مِنْهُ)^(٣).

قلت له متابعات منها:

ما رواه مسلم^(٤) قال: حدثنا يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد قال قتيبة حدثنا، وقال يحيى أخبرنا المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي، عن أبي الزناد به بمثله زاد في آخره. ثَمَّنَ فَضَّلَ عَلَيْهِ. وقال: حدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمثل حديث أبي الزناد سواء.

ثم رواه من طريق أبي معاوية ووكيع، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به بنحوه.

وابن حبان^(٥) من طريق الليث بن سعد، عن ابن عجلان، عن الأعرج به بمثل حديث البخاري، وهو سند حسن.

الحديث السابع: أخرجه في التوحيد، باب: قوله تعالى: ﴿لِيُؤْيُوا أَنْ يَسْأَلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥].

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (قَالَ اللَّهُ : إِذَا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي أَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ وَإِذَا كَرِهَ لِقَائِي كَرِهْتُ لِقَاءَهُ)^(٦).

(١) النسائي، الكبرى ٣/ ١٢١، ح ٤٧٠٢.

(٢) المسند، ٨/ ١٧٤، ح ٣٢٠٣.

(٣) البخاري، الصحيح، ص ١٣٨٠، ح ٦٤٩٠.

(٤) الصحيح، ٤/ ٢٢٧٥، ح ٢٩٦٣.

(٥) الصحيح، ٢/ ٤٨٨، ح ٧١١.

(٦) البخاري، الصحيح، ص ١٥٧٢، ح ٧٥٠٤.

قلت: له متابع في موطأ^(١) مالك عن أبي الزناد به بمثله.
وعند ابن حبان^(٢) من طريق أحمد بن أبي بكر، عن مالك به بمثله، وهو سند حسن،
والنسائي^(٣) من طريق أبي القاسم، عن مالك، عن أبي الزناد به بمثله، وهو
سند صحيح، ومن طريق المغيرة بن عبد الرحمن، عن أبي الزناد به بمثله، وعند مسلم^(٤) قال:
حدثنا سعيد بن عمرو، أخبرنا عبث، عن مطرف، عن عامر، عن شريح بن هانئ، عن أبي هريرة
به بنحوه.

ج - الأحاديث التي علقها البخاري لإسماعيل:

الحديث الأول: أخرجه في الزكاة، باب: الزكاة على الأقارب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ
مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الْأَصْرَارِيِّ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ نَحْلٍ وَكَانَ أَحَبُّ مَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُخَاءَ،
وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلُ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا
طَيِّبٍ، قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]. قَامَ أَبُو
طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وَإِنِّي أَحَبُّ
مَالِي إِلَيَّ بَيْرُخَاءَ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بِرَّهَا وَدُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ فَضَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ
اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (بَخِ ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ أَوْ رَابِحٌ - شَكَ عَبْدُ اللَّهِ - وَقَدْ
سَمِعْتُ مَا قُلْتَ وَإِنِّي أَرَى أَنْ تُجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ) ...
وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى رَابِحٌ^(٥).

وقد كُرِّرَ معلقاً في الأحاديث ٢٣١٨^(٦) و ٢٧٦٩^(٧) و ٥٦١١^(٨).

الحديث ٢٣١٨ رواه البخاري عن يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك به بمثله. وقال:
تابعه إسماعيل عن مالك، وقال روح عن مالك: رابح.

(١) الموطأ، ١/ ٢٤٠، ح ٥٦٩.

(٢) الصحيح، ٢/ ٨٤، ح ٣٦٣.

(٣) السنن الكبرى، ١/ ٦٠٤، ح ١٩٦١، ٤/ ٤١٥، ح ٧٧٤٤، والجنيز، ٤/ ١٠، ح ١٨٣٥.

(٤) الصحيح، ٤/ ٢٠٦٦، ح ٢٦٨٥.

(٥) البخاري، الصحيح، ص ٣٠٩، ح ١٤٦١.

(٦) المصدر نفسه، كتاب الزكاة، باب: إذا قال الرجل لو كيله: ضعه حيث أراك الله، وقال الوكيل: قد سمعت ما قلت،
ص ٤٧٩.

(٧) المصدر نفسه، كتاب الوصايا، باب: إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز، وكذلك الصدقة، ص ٥٨٥.

(٨) المصدر نفسه، كتاب الأشربة، باب استعذاب الماء، ص ١٢٢٢.

والحديث ٢٧٦٩ رواه عن عبد الله بن مسلمة، عن مالك به بنحوه، وقال: وقال إسماعيل وعبد الله بن يوسف ويحيى بن يحيى عن مالك رابع.

والحديث ٥٦١١ رواه كذلك عن عبد الله بن مسلمة عن مالك به بنحوه، وقال: وقال إسماعيل ويحيى بن يحيى رابع.

وهذا المعلق وصله في كتاب التفسير، باب: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

قال: حدثنا إسماعيل، قال: حدثني مالك به بنحوه، وفيه: رابع^(١).

ووصله في كتاب الوصايا، باب: من تصدق إلى وكيله، ثم رد الوكيل إليه، قال: وقال إسماعيل: أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، عن إسحاق بن عبد الله به بنحوه وفيه: رابع^(٢).

فيكون قد سمعه من مالك على الوجهين رابع ورابع.

الحديث الثاني: أخرجه في كتاب البيوع، باب: بيع الطعام قبل أن يقبض وبيع ما ليس عندك:

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ) رَأَى إِسْمَاعِيلُ: (مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ)^(٣).

قلت: وصله البيهقي^(٤) في السنن الكبرى من طريق محمد بن أيوب، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثني مالك به.

وقال الحافظ في التعليل^(٥): قال الإسماعيلي: قد تابع إسماعيل على هذا اللفظ الشافعي^(٦) وابن مهدي وقتيبة وزاد في الفتح: وابن وهب^(٧). قلت: وكذلك خالد بن مخلد البجلي عند الدارمي^(٨).

(١) البخاري، الصحيح، ص ٥٨١، ح ٢٧٥٨.

(٢) البخاري، الصحيح، ص ٩٥٠، ح ٤٥٥٤.

(٣) البخاري، الصحيح، ص ٤٤٣، ح ٢١٣٦.

(٤) السنن الكبرى، ٣١١/٥، ح ١٠٤٥٣.

(٥) تعليل التعليل، ٢/٢٤٢.

(٦) انظر اختلاف الحديث، ص ٢٦٨.

(٧) فتح الباري، ٤/٣٥٠.

(٨) السنن، ٣٢٩/٢، ح ٢٥٥٩.

الحديث الثالث: أخرجه في أحاديث الأنبياء، باب:

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ قَوْمَكَ لَمَّا بَنَوْا الْكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ) قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تُرَدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ قَالَ: (لَوْ لَا جِدْنَا قَوْمَكَ بِالْكَفْرِ) فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَيْتَ كَانَتْ عَائِشَةُ سَمِعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرَكَ اسْتِلامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحِجْرَ إِلَّا أَنَّ النَّبِيَّ لَمْ يُتِمِّمْ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ.
قَالَ إِسْمَاعِيلُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي بَكْرٍ^(١).

قلت: وصله البخاري، في التفسير، باب: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ إِنَّا قَبَّلْنَا لَكَ الْأَمْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (البقرة: ١٢٧).

حدثنا إسماعيل، قال: حدثني مالك عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر أخبر عبد الله بن عمر به بمثله^(٢).

خلاصة مرويات اسماعيل عند البخاري:

بعد دراسة أحاديث اسماعيل بن أبي أويس عند البخاري وجدت أن لهذه الأحاديث تجميعاً متابعات تبين صون اسماعيل لكتابه الذي انتقى منه البخاري، ولم يتفرد البخاري إلا بجديتين لم أقف لهما على متابعات أحدهما كتاب المغازي والآخر في النكاح إلا أنه لم يتضمن حكماً شرعياً والله أعلم.

ثانياً: مرويات إسماعيل بن أبي أويس عند مسلم

روى له الإمام مسلم سبعة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الحج، باب: بيان وجوه الإحرام، أخرجه متابعه.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي خَالِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْرَدَ الْحَجَّ)^(٣).

(١) البخاري، الصحيح، ص ٧١٠، ح ٣٣٦٨.

(٢) الصحيح، ص ٩٣٣، ح ٤٤٨٤.

(٣) مسلم، الصحيح، ٢/ ٨٧٥، ح ١١٢١١.

قلت: هذا الحديث لم يتفرد به ابن أبي أويس، فله متابعات عن ثقات أثبات وغيرهم، غير المتابعة التي ذكرها مسلم. ومن هذه المتابعات:

ما رواه أبو داود، قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة القعيني، ثنا مالك به بمثله^(١)، وما رواه الترمذي، قال: حدثنا أبو مصعب وهو أحمد بن أبي بكر قراءة على مالك به بمثله، وقال حسن صحيح^(٢)، وأبو يعلى من طريق عبد الأعلى بن حماد النرسي عن مالك به بمثله^(٣).

الحديث الثاني: في اللعان، أخرجه متابعة.

قال: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ وَعِيسَى بْنُ حَمَّادٍ الْوَصْرِيُّ وَاللُّفْظُ لِابْنِ رُمْحٍ قَالَا أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: ذُكِرَ التَّلَاعُنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا ثُمَّ انْصَرَفَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو إِلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِهِ رَجُلًا فَقَالَ عَاصِمٌ: مَا ابْتَلَيْتُ بِهِذَا إِلَّا لِقَوْلِي فَذَهَبَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ أَمْرًا وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُصَفَّرًا^(٤) قَلِيلَ اللَّحْمِ سَبَطَ الشَّعْرَ وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ خَذْلًا^(٥) آذَمَ كَثِيرَ اللَّحْمِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اللَّهُمَّ بَيِّنْ، فَوَضَعَتْ شَبِيهَا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ رُوجُهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا فَلَا عَن رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَجْلِسِ: أَهِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ رَجَمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَمْتُ هَذِهِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا تِلْكَ أَمْرًا كَانَتْ تُظْهَرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءَ.

وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ يَلَالٍ عَنْ يَحْيَى حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ ذُكِرَ التَّلَاعُنَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَزَادَ فِيهِ بَعْدَ قَوْلِهِ كَثِيرَ اللَّحْمِ قَالَ جَعْدًا قَطَطًا^(٦).

(١) السنن، ١٥٢/٢، ح ١٧٧٧.

(٢) الجامع، ١٨٣/٣، ح ٨٢٠.

(٣) المسند، ٣٢٤/٧، ح ٤٣٦١.

(٤) مُصَفَّرٌ: هزيل قليل اللحم والشحم، لسان العرب، باب الراء، فصل الصاد ٤/٤٦٢.

(٥) الخذل: العظيم الممتلئ، لسان العرب، باب اللام فصل الخاء، ٣٠١/١١.

(٦) مسلم، الصحيح، ١١٣٤/٢، ح ١٤٩٧.

ورواه البخاري من طريق إسماعيل بن أبي أويس قال: حدثني سليمان بن بلال به بنحوه^(١)، ومن طريق سعيد بن عفير، قال حدثني الليث به بنحوه^(٢)، ومن حديث عبدالله بن يوسف، حدثنا الليث به بنحوه^(٣).

والنسائي في سُنَنِهِ من طريق عيسى بن حماد، قال: أنبأنا الليث به بنحوه^(٤).
الحديث الثالث: (سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ عَالِيَةٍ أَصَوَاتُهُمَا... الحديث).

سبق عند البخاري، في الأحاديث التي تفرد بها، الحديث الثالث^(٥) ورواه مسلم من طريق البخاري.

الحديث الرابع: أخرجه في الأيمان، باب: ندب مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ، أخرجه متابعة.

قال: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ).

وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ: فَلْيُكْفَرْ بِمِثْلِهِ وَلْيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ^(٦).

وكان أخرجه من طريق أبي طاهر، حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني مالك، عن سهيل بن أبي صالح به بنحوه^(٧).

وله متابعات منها عند ابن حبان بسند صحيح من طريق أحمد بن أبي بكر، عن مالك، عن سهيل به بنحوه^(٨)، وعند النسائي أنبأنا قتيبة بن سعيد، عن مالك، عن سهيل، به بنحوه^(٩)، وأخرجه مالك في الموطأ عن سهيل به بنحوه^(١٠).

(١) الصحيح، ص ١١٦٧، ح ٥٣١٦.

(٢) البخاري، الصحيح، ص ١١٦٦، ح ٥٣١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤٤٧، ح ٦٨٥٦.

(٤) الكبرى، ٣/٣٧٣، ح ٥٦٦٤، المجتبى، ٦/١٧٣، ح ٣٤٧٠.

(٥) انظر: ص ٢١٩.

(٦) مسلم، الصحيح، ٣/١٢٧٢، ح ١٦٥٠، (١٢-١٣).

(٧) المصدر نفسه، ص (١٤).

(٨) الصحيح، ١٠/١٩٠، ح ٤٣٤٩.

(٩) السنن الكبرى، ٣/١٢٦، ح ٤٧٢٢.

(١٠) الموطأ، ٢/٤٧٨.

النسائي في الكبرى^(٢)، ومن طريق العباس بن عبد العظيم، قال: حدثنا عثمان بن عمر قال: حدثنا يونس به بنحوه^(٣).

الحديث السابع: أخرجه في فضائل الصحابة، باب: من فضائل طلحة والزبير رضي الله عنهما أخرجه متابعة.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَزِيدَ بْنِ خُنَيْسٍ وَأَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ لَبَّالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عَلَى جَبَلٍ جِرَاءٍ فَتَحَرَّكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اسْكُنْ جِرَاءَ فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صَدِيقٌ أَوْ شَهِيدٌ وَعَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ)^(٤).

وأخرجه من طريق قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد العزيز بن محمد عن سهل به بنحوه^(٥) قبل هذا الحديث.

وله متابعات منها: ما رواه ابن حبان من طريق حرملة بن يحيى، حدثنا ابن وهب، حدثني معاوية بن صالح، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سهل به بنحوه^(٦). وهو سند صحيح، وابن أبي عاصم قال: حدثنا يعقوب بن حميد، ثنا عبد العزيز بن محمد، عن سهل به بنحوه^(٧). وهو سند حسن.

خلاصة مرويات إسماعيل بن أبي أويس عند مسلم.

الأحاديث السبعة التي أخرجهها مسلم لإسماعيل هي في باب المتابعات والشواهد، ولجميعها عنده متابعات صحيحة، فلم يخرجها اعتماداً على ابن أبي أويس. أحدها أخرجه من طريق البخاري.

ثالثاً: مرويات إسماعيل بن أبي أويس عند الترمذي.

(١) الجامع، ٢٢٧/٤، ح ١٧٣٩.

(٢) السنن الكبرى، ٤٥٠/٥، ح ٩٥١٢.

(٣) المصدر نفسه، ٤٥٠/٥، ح ٩٥١٣.

(٤) مسلم، الصحيح، ١٨٨٠/٤، ح ٢٤١٧.

(٥) المصدر نفسه، ح ٢٤١٧، وانظر الترمذي، ٦٢٤/٥، ح ٣٦٩٦، وقال: حديث صحيح.

(٦) الصحيح ٤٤١/١٥، ح ٦٩٨٣.

(٧) السنة، ٦٢١/٢، ح ١٤٤١.

روى له الترمذي خمسة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الإيمان، باب: ما جاء بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ ابْنِ زَيْدٍ بْنِ مِلْحَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ الدِّينَ لَيَأْرُزُ^(١) إِلَى الْحِجَازِ كَمَا تَأْرُزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا وَلَيَعْقِلَنَّ الدِّينُ مِنَ الْحِجَازِ مَعْقِلَ الْأُرْوِيَةِ مِنْ رَأْسِ الْجَبَلِ إِنَّ الدِّينَ بَدَأَ غَرِيبًا وَيَرْجِعُ غَرِيبًا فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ الَّذِينَ يُصَلِّحُونَ مَا أَفْسَدَ النَّاسُ مِنْ بَعْلَوِي مِنْ سُنَّتِي).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٢).

قلت: في تحفة الأشراف قوله: (حسن) فقط^(٣) وهو الأليق بمنهج الترمذي ذلك أن هذا الحديث فيه: كثير بن عبدالله، قال الحافظ: ضعيف أفرط من نسبه إلى الكذب^(٤)، ووالده مقبول^(٥)، ولم أقف له على متابعات، ولكن له شاهد صحيح عند مسلم^(٦) من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- لمجموع المتن بنحوه، ويشهد للجزء الأول ما في الصحيحين^(٧) (إن الإيمان ليأرز إلى المدينة...) وللثاني: (بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً)^(٨).

وما صدّر الترمذي به الباب من حديث ابن مسعود وقال: حسن صحيح^(٩).

وعلى هذا يكون تحسين الترمذي لهذا الحديث للشواهد.

(١) يأرز: أي ينقسم وينقبض، ابن قتيبة، غريب الحديث، ٢/ ٢٧٥. ومعنى قوله وليعقلن الدين من الحجاز معقل الأروية من الجبل، أي: ليمتنعن بالحجاز ويتخذ منه حصناً وملجأً كما تتخذ الأروية وهي المعز الجبلي رأس الجبل حصناً. انظر: تحفة الأحوذى، ٣١٩/٧.

(٢) الترمذي، الجامع، ١٨/٥، ح ٢٦٣٠.

(٣) تحفة الأشراف، ١٦٧/٨.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٦٠، ت ٥٦١٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣١٦، ت ٣٥٠٣.

(٦) الصحيح، ١/ ١٣١، ح ١٤٦.

(٧) البخاري، الصحيح، ص ٣٩١، ح ١٨٧٦، ومسلم، الصحيح، ١/ ١٣١، ح ١٤٧، من حديث أبي هريرة.

(٨) مسلم، الصحيح، ١/ ١٣١، ح ١٤٥، من حديث أبي هريرة.

(٩) الجامع، ١٨/٥، ح ٢٦٢٩.

الحديث الثاني: أخرجه في فضائل القرآن، باب: ما جاء في سورة الإخلاص، أخرجه من طريق البخاري، وذكر متابعا له.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُؤْمُهُمْ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ فَكَانَ كُلَّمَا افْتَتِحَ سُورَةُ يَقْرَأُ لَهُمْ فِي الصَّلَاةِ فَقَرَأَ بِهَا افْتَتَحَ يَقُولُ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ حَتَّى يَقْرُغَ مِنْهَا...

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ ثَابِتٍ وَرَوَى مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُحِبُّ هَذِهِ السُّورَةَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فَقَالَ: (إِنَّ حُبَّكَ إِيَّاهَا يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ) حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ بِهِذَا^(١).

قلت: علقه البخاري في صحيحه، باب الجمع بين السورتين في الركعة، والقراءة بالخواتيم...، قال: وقال عبيد الله، عن ثابت، عن أنس به بمثله^(٢).

قال الحافظ في الفتح^(٣): وحديثه هذا وصله الترمذي والبخاري عن البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس، والبيهقي من رواية محرز بن سلمة كلاهما عن عبدالعزيز الدراوردي عنه بطوله. قال الترمذي: حسن صحيح غريب من حديث عبيد الله عن ثابت، قال: وقد روى مبارك بن فضالة عن ثابت فذكر طرفاً من آخره. وذكر الطبراني في الأوسط أن الدراوردي تفرد به عن عبيد الله.

وذكر الدارقطني في العلل أن حماد بن سلمة خالف عبيد الله في إسناده فرواه عن ثابت عن حبيب بن سيبيعة مرسلاً، قال: وهو أشبه بالصواب، وإنما رجحه لأن حماد بن سلمة مقدم في حديث ثابت، لكن عبيد الله بن عمر حافظ حجة وقد وافقه مبارك في إسناده فيحتمل أن يكون لثابت فيه شيخان.

فهذا من صحيح حديثه خاصة أنه من طريق البخاري، وقد انتقى من حديثه كما سبق.

الحديث الثالث: ذكره في تفسير القرآن متابعة تعليقاً، باب: ومن سورة فاتحة الكتاب:

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ

(١) الترمذي، الجامع، ١٦٩/٥، ح ٢٩٠١، وانظر ابن خزيمة، الصحيح، ٢٦٩/١.

(٢) البخاري، الصحيح، ص ١٧١، ح ٧٧٤.

(٣) فتح الباري، ٢٥٧/٢. وانظر تعليق التعليق، ٣١٥/٢.

فَهِيَ خِدَاجٌ هِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ ثَمَامٍ) قَالَ قُلْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ إِنِّي أَحْيَانًا أَكُونُ وَرَاءَ الْإِمَامِ قَالَ يَا ابْنَ الْفَارِسِيِّ فَأَقْرَأْهَا فِي نَفْسِكَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَصْفَيْنِ... الحديث.

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُ هَذَا الْحَدِيثِ....

وَرَوَى ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي وَأَبُو السَّائِبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا.

أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ الْفَارِسِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنِي أَبِي وَأَبُو السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ وَكَانَا جَلِيسَيْنِ لِأَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ ثَمَامٍ) وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ^(١) عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ كِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ وَاحْتِجَّ بِحَدِيثِ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْعَلَاءِ^(٢).

قلت: رواه مسلم من طريق ابن عيينة، ومن طريق ابن جريج، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة به بنحوه^(٣)، ومن طريق مالك بن أنس، عن العلاء أنه سمع أبا السائب مولى هشام يقول: سمعت أبا هريرة به بنحوه^(٤)، ومن طريق النضر بن محمد، حدثنا أبو أويس أخبرني العلاء، قال: سمعت من أبي ومن أبي السائب وكانا جليسي أبي هريرة، قال: قال أبو هريرة به بنحوه^(٥)، وهذا متابعة تامة لحديث ابن أبي أويس، وحديث شعبة عند ابن حبان من طريق محمد بن يحيى الذهلي، حدثنا وهب بن جرير، قال: حدثنا شعبة، عن العلاء، به بنحوه^(٦)، وحديث ابن أبي أويس أخرجه أبو عوانة في مسنده^(٧) حدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا إسماعيل بن أبي

(١) انظر سؤاله في علل الترمذي الكبير، ص ٧٤، ح ١١٠.

(٢) الجامع، ٢٠١/٥، ح ٢٩٥٣.

(٣) الصحيح، ٢٩٦/١، ح ٣٩٥.

(٤) المصدر نفسه، ٢٩٦/١، ح ٣٩٦.

(٥) الصحيح، ٢٩٨/١، ح ٣٩٧.

(٦) الصحيح، ٩٦/٥، ح ١٧٩٤.

(٧) مسند أبو عوانة، ٤٥٣/١، ح ١٦٧٩.

أويس عن أبيه به بنحوه، والبيهقي من طريق الفضل بن محمد الشعراني، ثنا إسماعيل بن أبي
أويس، حدثني أبي عن العلاء به بنحوه^(١).

الحديث الرابع: أخرجه في تفسير القرآن، ومن سورة الروم، أخرجه من طريق
البخاري.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ
أَبِي الزِّنَادِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ يَنَارِ بْنِ مُكْرَمٍ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ (الْمُ غَلِبَتْ الرُّومُ فِي
أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بَضْعِ سِنِينَ) فَكَانَتْ فَارِسُ يَوْمَ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ
قَاهِرِينَ لِلرُّومِ وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يُجِبُونَ ظُهُورَ الرُّومِ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ وَإِيَّاهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ وَفِي ذَلِكَ
قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى (وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِخُ الْمُؤْمِنُونَ يُنْصِرُ اللَّهُ يُنْصِرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ) [الروم:
١-٥] وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تُجِبُ ظُهُورَ فَارِسَ لِأَنَّهُمْ وَإِيَّاهُمْ لَيْسُوا بِأَهْلِ كِتَابٍ وَلَا إِيمَانٍ يَبْعَثُ فَلَمَّا
أُنْزِلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَصْبِيحُ فِي نَوَاحِي مَكَّةَ (الْمُ
غَلِبَتْ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بَضْعِ سِنِينَ) قَالَ نَاسٌ مِنْ
قُرَيْشٍ لِأَبِي بَكْرٍ فَذَلِكَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الحديث بطوله وفيه قصة مراهنه أبي بكر للمشركين.
قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ يَنَارِ بْنِ مُكْرَمٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا
مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ^(٢).

قلت: لم أقف له على متابعات، وله شاهد صحيح من حديث ابن عباس أخرجه
الترمذي وقال: حديث حسن صحيح^(٣).

وهو من طريق البخاري، فيكون هذا الحديث صحيحاً بهذا الاعتبار لانتقاء البخاري
من حديث إسماعيل ويعضده كذلك الشاهد الصحيح عند الترمذي.

الحديث الخامس: أخرجه في المناقب، باب: مناقب أبي بكر رضي الله عنه، أخرجه شاهداً في
الباب.

قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ
بِلَالٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: (أَبُو بَكْرٍ سَيِّدُنَا وَخَيْرُنَا
وَأَحَبُّنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

(١) السنن الكبرى، ٣٩/٢، ح ٢١٩٧.

(٢) الترمذي، الجامع، ٢٧٨/٥، ح ٦٨٦٢.

(٣) المستدرک، ٦٦/٣.

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ^(١).

قلت: رواه البخاري، قال: حدثنا إسماعيل بن عبد الله، حدثنا سليمان بن بلال به بنحوه مطولاً^(٢).

وأخرجه ابن حبان في صحيحه^(٣)، من طريق ابن أبي أويس كذلك.

خلاصة أحاديث إسماعيل عند الترمذي.

الأحاديث الخمسة التي رواها الترمذي لإسماعيل اثنان من طريق البخاري وأخرج لهما متابعات أو شواهد، واثنان في باب الشواهد وواحد تعليقاً متابعة منها:

- اثنان صحيحان رواهما من طريق البخاري عنه.
- وواحد رواه من غير طريق البخاري إلا أن البخاري رواه عن إسماعيل في صحيحه فيكون صحيحاً.
- والرابع: ذكره في باب المتابعات.
- والخامس: حسنه لشواذه.

رابعاً: مروياته عند أبي داود.

لم يرو أبو داود لإسماعيل بن أبي أويس إلا حديثاً واحداً مقروناً.

أخرجه في كتاب الأدب، باب: ما يقول إذا أصبح.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ وَإِسْمَاعِيلُ قَالَا حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ زَيْبَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَنَامٍ الْبَيَاضِيِّ^(٤) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ اللَّهُمَّ مَا أَصْبَحَ بِي مِنْ نِعْمَةٍ فَمَعْنِكَ وَحَدِّكَ لَا شَرِيكَ لَكَ فَالْحَمْدُ وَلَكَ الشُّكْرُ فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ يَوْمِهِ وَمَنْ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ حِينَ يُمَسِّي فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ لَيْلَتِهِ)^(٥).

(١) الترمذي، الجامع، ٣٤٥/٥، ح ٣١٩٤.

(٢) الصحيح، ص ٧٧١، ح ٣٦٦٧.

(٣) الصحيح، ٦٠٦/٥، ح ٣٦٥٦.

(٤) عبدالله بن غنم هو: عبدالله بن غنم بن أوس بن مالك الأنصاري البياضي، صحابي له حديث، عداة في أهل الشام، انظر: ابن حجر، الإصابة، ٢٠٧/٤. ابن قانع، معجم الصحابة، ٦٤/٢. ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣١٧. ترجمة (٣٥٢٨).

(٥) أبو داود، السنن، ٣١٨/٤، ح ٥٠٧٣.

قلت: وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير، قال: قال لنا إسماعيل، حدثني أخي عن سليمان به بنحوه^(١).

وأخرجه النسائي في الكبرى قال: حدثنا عمرو بن منصور، قال: حدثنا عبد الله ابن مسلمة، قال: حدثنا سليمان به بنحوه^(٢). وهو سند حسن.

والبيهقي من طريق أبي حاتم بن إدريس الرازي، أخبرنا سليمان به بنحوه^(٣).

وابن قانع في معجم الصحابة، قال: حدثنا عبيد بن شريك البزار، أخبرنا ابن أبي مريم، عن سليمان به بنحوه^(٤). وهو سند حسن، فيكون هذا الحديث حسناً.

خامساً: مرويات إسماعيل بن أبي أويس عند ابن ماجه.
روى له ابن ماجه أربعة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في المقدمة، باب: من أحيا سنة قد أميتت، أخرجه متابعة.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (مَنْ أَحْيَا سُنَّةً مِنْ سُنَّتِي قَدْ أَمِيتَتْ بَعْدِي فَإِنَّ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلَ أُجْرٍ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنَ النَّاسِ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ النَّاسِ شَيْئًا وَمَنْ ابْتَدَعَ بَدْعًا لَا يَرْضَاهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَإِنَّ عَلَيْهِ مِثْلَ إِثْمِ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنَ النَّاسِ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَثَامِ النَّاسِ شَيْئًا).

وكان أخرجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، ثنا زيد بن حباب، ثنا كثير بن عبد الله به بنحوه^(٥)، قلت: أخرجه الترمذي قال: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، أخبرنا محمد بن عيينه، عن مروان بن معاوية الفزاري، عن كثير بن عبد الله به بنحوه ، وقال: هذا حديث حسن^(٦).
والبزار من طريق عمرو بن علي، أخبرنا محمد بن خالد، قال: أخبرنا كثير بن عبد الله به بنحوه.

ومن طريق الحسين بن محمد قال: أخبرنا أبو أويس عن كثير بن عبد الله به بنحوه^(٧).

(١) التاريخ الكبير، ٤٤٣/٨.

(٢) السنن الكبرى، ٥/٦، ح ٩٨٣٥.

(٣) السنن الكبرى، ٨٩/٤، ح ٤٣٦٨.

(٤) معجم الصحابة، ٦٤/٢.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٧٦/١، ح ٢٠٩ و ٢١٠.

(٦) الجامع ٤٥/٥، ح ٢٦٧٧.

(٧) المسند، ٣١٤/٨، ح ٣٣٨٥.

وابن عبد البر من طريق علي بن زيد الفرائضي، عن كثير بن عبد الله به بنحوه^(١).
ومداره على كثير بن عبد الله، قال الحافظ: ضعيف وأفرط من نسبه إلى الكذب^(٢)،
وأبوه مقبول^(٣).

قلت: فهو حديث ضعيف، وتحسين الترمذي إياه لشواهده، والتي منها: حديث جرير
بن عبد الله عند مسلم^(٤). (من سنن في الإسلام سنة حسنة...) وهو شاهد لبعض الحديث. وعند
الترمذي^(٥) من حديث أنس (من أحيا سنتي فقد أحياي...) وحسنه.
الحديث الثاني: أخرجه في إقامة الصلاة والسنة فيهما، باب: السجود على الثياب في
الحر والبرد، وقد أخرجه شاهداً في الباب،

قال: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ
الْأَشْهَلِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: (أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ وَعَلَيْهِ كِسَاءٌ مُتَلَفَفٌ بِهِ يَضَعُ يَدَيْهِ عَلَيْهِ
يَقِيهِ بَرْدَ الْحَصَى)^(٦).

قال في المصباح^(٧): هذا إسناد فيه إبراهيم بن إسماعيل الأشهلي، قال البخاري: منكر
الحديث، وضعفه ابن معين والنسائي والدارقطني، وثقه أحمد والعجلي - قلت: قال الحافظ:
ضعيف^(٨)، وعبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت لم أر من تكلم فيه ولا من وثقه - قلت: قال
الحافظ: مقبول^(٩) - وبقي رجال الإسناد ثقات.

قلت: رواه ابن خزيمة في صحيحه^(١٠) عن محمد بن إسحاق الصنعاني، عن سويد بن
أبي مريم، عن إبراهيم بن إسماعيل الأشهلي، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت به.
ورواه البيهقي^(١١) في سننه الكبرى من طريق إسماعيل بن أبي أويس وضعفه.

(١) التمهيد، ٣٢٨/٢٤.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٦٠، ت ٥٦١٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣١٦، ت ٣٥٠٣.

(٤) الصحيح، ٧٠٥/٤، ح ١٠١٧.

(٥) الجامع ٤/٤٥، ح ٢٦٧٨.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٣٢٩/١، ح ١٠٣٢.

(٧) مصباح الزجاجة، ١/١٢٥.

(٨) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٨٧، ت ١٤٦٦.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣١٠، ت ٣٤٢٦.

(١٠) الصحيح، ٣٣٦/١، ح ٦٧٦.

(١١) السنن الكبرى، ١٠٨/٢، ح ٢٠٥٦.

وله شاهد من حديث أنس رواه أصحاب الكتب الستة^(١).

قلت: حديث أنس هو (كنا نصلي مع رسول ﷺ فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته من الأرض بسط ثوبه وسجد عليه)^(٢)، فيكون سنده ضعيفاً وإن كان المتن حسناً بشواهد.

الحديث الثالث: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ خَائِمَ فِضَّةٍ فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ كَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ فِي بَطْنِ كَفِّهِ)، سبق عند مسلم الحديث السادس^(٣) وهو حديث صحيح، وكان أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث الرابع: أخرجه في الأدب، باب النهي عن الاضطجاع على الوجه، أخرجه متابعة. قال: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَعِيمٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجْمِرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ طِخْفَةَ الْغِفَارِيِّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ مَرَّ بِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا مُضْطَجِعٌ عَلَى بَطْنِي فَرَكَّضَنِي بِرِجْلِهِ وَقَالَ: (يَا جُنَيْدُ إِنَّمَا هَلَوُ ضِجَّةُ أَهْلِ النَّارِ)^(٤).

قلت: وفيه محمد بن نعيم مجهول الحال^(٥).

وقال أبو حاتم في العلل: إنما هو محمد بن عمرو بن عطاء، عن ابن طيفخة، عن أبيه قال: مَرَّ بِي النَّبِيُّ ﷺ^(٦).

فهو من ضعيف حديثه.

خلاصة أحاديث إسماعيل عند ابن ماجه.

أخرج اثنين في باب المتابعات لكن مدارهما على ضعيفين، واثنين في باب الشواهد، ثلاثة أحاديث ضعيفة، والرابع صحيح، وهو حديث شارك فيه مسلماً.

سادساً: خلاصة مرويات إسماعيل بن أبي أويس في الكتب الستة.

(١) مصباح الزجاجة، ١/ ١٢٤.

(٢) مسلم، الصحيح، ١/ ٤٣٣، ح ٦٢٠.

(٣) انظر: ص ٢٢٧.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٢٢٧، ح ٣٧٢٤.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥١٠، ت ٦٣٥٨.

(٦) العلل، ٢/ ٢٣٣.

أخرج أحاديث إسماعيل أصحاب الكتب الستة إلا النسائي لما بان له فيه، وكان أكثرهم إخراجاً له البخاري؛ لميزة تفرد بها وهي: أن إسماعيل أخرج له أصوله فانتخب منها، فأكثر عنه في صحيحه، حيث بلغ نسبة ما رواه في صحيحه من طريقه ما يقارب (٠,٠٣) من مجموع أحاديث الصحيح، وأما باقي الأئمة فلم يخرجوا له إلا قليلاً حيث بلغ مجموع ما أخرجه له بالمرر سبعة عشر حديثاً.

- وروى له مسلم سبعة أحاديث، أحدها من طريق البخاري عنه وجميعها في باب المتابعات والشواهد.

- وروى له أبو داود حديثاً واحداً قرنه فيه بيحيى بن حسان وهو ثقة.

- والترمذي خمسة أحاديث، اثنان رواهما من طريق البخاري عنه، والثالث رواه البخاري في صحيحه عن إسماعيل، ورابع ذكره في باب المتابعات، والخامس حسنه لشواهد.

- أما ابن ماجه، فروى له أربعة أحاديث، ثلاثة ضعيفة، والرابع شارك مسلماً فيه.

وهذا يؤكد أن الضعيف قد يصح حديثه أو يحسن ويبرز بالاعتبار الوصف الذي يحسن أو يصحح به الحديث الضعيف ومن النقد من يضعف الحديث ويعمل به إذا لم يجد غيره وهو مذهب بعضهم.

المبحث الثالث

جابر بن يزيد الجعفي ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول : أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثالث: جابر بن يزيد الجعفي ومروياته في الكتب الستة

جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبد الله الكوفي من الخامسة، مات سنة سبع وعشرين ومئة وقيل اثنتين وثلاثين

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال أبو نعيم عن الثوري: إذا قال جابر حدثنا وأخبرنا فذاك^(١)، وقال ابن مهدي عن الثوري: ما رأيت أروع في الحديث منه^(٢)، وقال ابن عليّ عن شعبة: جابر صدوق في الحديث^(٣)، وعنه: جابر وابن إسحاق صدوقان في الحديث^(٤)، وقال ابن عليّ عن شعبة: لم يكن جابر يكذب^(٥)، وقال وكيع قبل لشعبة: لم طرح فلاناً وفلاناً ورويت عن جابر؟ قال: لأنه جاء بأحاديث لم نصبر عليها^(٦)، وقال شعبة: لا تنظروا إلى هؤلاء المجانين الذين يقعون في جابر هل جاءكم عن أحد لم يلقه^(٧)، وعن شعبة كذلك: إذا قال حدثنا وسمعت فهو من أوثق الناس^(٨)، وسئل شريك عنه فقال: ماله، العدل الرضى ومدّ بها صوته^(٩)، وقال زهير بن معاوية: كان إذا قال سمعت أو سألت فهو من أصدق الناس^(١٠)، وعن وكيع قال: مهما شككتكم في شيء فلا تشكوا في أن جابراً ثقة، حدثنا عنه مسعر وسفيان وشعبة^(١١)، وقال الشافعي: قال سفيان الثوري لشعبة: لئن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلمن فيك^(١٢)، وقال أبو عوانة: كان سفيان وشعبة ينهياني عن جابر الجعفي، وكنت أدخل عليه فأقول، من كان عندك؟

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١/١٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ٢/٤٩٧.

(٣) المصدر نفسه، ٢/٤٩٧.

(٤) ابن عدي، الكامل، ٢/١١٥.

(٥) المصدر نفسه، ٢/١١٧.

(٦) ابن حبان، المجروحين، ١/٢٠٩.

(٧) ابن عدي، الكامل، ٢/١١٧.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/٤٩٧.

(٩) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢/٤٤.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/٤٩٧.

(١١) المصدر نفسه، ٢/٤٩٧.

(١٢) ابن عدي، الكامل، ٢/١١٧.

فيقول: شعبة وسفيان^(١)، وقال زهير بن محمد: إذا قال سمعت أو سألت فلا عليك ألا تسأل غيره^(٢).

وقال أبو بدر: كان جابر يهيج في السنة مرة فلعل ما حكى عنه كان في ذلك الوقت^(٣)، وقال الأشجعي عن مسعر: ثنا جابر قبل أن يقع فيما وقع فيه^(٤)، قال الأشجعي: ما كان من تغير عقله^(٥)، وقيل للإمام أحمد: كان يحیی وعبد الرحمن لا يحدثان عن جابر... فقال: كان أهلاً لذلك، كان يرى التشيع، فقيل له: يتهم في حديثه بالكذب؟ فقال من طعن فيه فإنما يطعن بما يخاف من الكذب، قيل: الكذب، قال: إي والله وذلك في حديثه بين إذا نظرت إليه^(٦)، وقال الإمام أحمد: لم يتكلم في جابر لحديثه وإنما لرايه^(٧)، وقال: كنت لا أكتب حديثه ثم كتبتُ اعتبر به^(٨).

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه على الاعتبار ولا يحتج به^(٩)، وقال أبو زرعة: لين^(١٠)، وقال علي بن عاصم: بكرت إلى جابر الجعفي، فلقيت شعبة، فقال لي إلى أين تذهب؟ فقلت: إلى جابر الجعفي، فردني، فلما مات جابر جعل شعبة يقول: حدثنا جابر حدثنا جابر، فقلت: منعني أن أذهب إليه والآن تقول: حدثنا جابر، قال: كان فتى صدوقاً في الحديث^(١١)، وقال ابن شاهين - بعد أن ساق التوثيق والتضعيف فيه -:

وأقل ما في هذا الرجل أن يكون حديثه لا يحتج به إلا أن يروي حديثاً يشاركه فيه الثقات^(١٢).

(١) المزي، تهذيب الكمال، ٤/٤٦٨.

(٢) ابن عدي، الكامل، ٢/١١٧.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢/٤٤. والمعنى أنه كان يشتد غضبه ويثور، فيتكلم بهذا الكلام المنكر من أمر بدعته فيما ينقل عنه، والله أعلم.

- انظر: من معاني الهيج، لسان العرب، باب الجيم، فصل الهاء، ٢/٣٩٥.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢/٤٤.

(٥) المصدر نفسه، ٢/٤٤.

(٦) العلل لأحمد، ١/١٩٠.

(٧) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ١/١٦٤.

(٨) العلل لأحمد، ١/٥٤.

(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/٤٩٧.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/٤٩٧.

(١١) تاريخ أصبهان، ١/٢٥٥.

(١٢) تاريخ جرجان، ١/٥٥٢.

قلت: وقد احتج به العلماء في المتابعات والشواهد، وأحياناً بدون متابعات.

قال ابن عبد البر في حديث: وإن كان في إسناده من لا تقوم به حجة، وهو جابر الجعفي، فإنه أولى ما قيل به في هذا الباب وعليه أكثر أهل الفتوى^(١).

وقال ابن حجر في حديث جابر: لأن جابراً وإن كان ضعيفاً فقد تابعه محمد بن أبي ليلي... فيتقوى كل واحد منهما^(٢).

وقال في حديث (لا تسألوا أهل الكتاب) الذي أورده البخاري في ترجمة الباب، قال: وفي مسنده جابر الجعفي وهو ضعيف واستعمله في الترجمة؛ لورود ما يشهد بصحته من الحديث الصحيح^(٣)، وقد احتج به ابن عبد البر من غير متابع ولا شاهد^(٤).

قال ابن معين: لم يدع جابر الجعفي ممن رآه إلا زائدة، وكان جابر كذاباً^(٥). وفي موضع آخر: لا يكتب حديثه ولا كرامة^(٦)، وفي ثالث: ليس بشيء، وفي رابع: ضعيف^(٧)، وقال يحيى بن سعيد: تركنا حديث جابر قبل أن يقدم علينا الثوري^(٨)، وقال إسماعيل بن أبي خالد، قال الشعبي لجابر: لا تموت حتى تكذب على رسول الله ﷺ قال إسماعيل: فما مضت الأيام والليالي حتى اتهم بالكذب^(٩)، وقال زائدة: كان الجعفي كذاباً يؤمن بالرجعة^(١٠)، وقال أبو حنيفة: ما لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي، ما أتيته بشيء من رأبي إلا جاءني فيه بأثر، وزعم أن

(١) التمهيد، ١٠ / ١٨٧.

(٢) فتح الباري، ٣ / ٥٢٤.

(٣) المصدر نفسه، ١٣ / ٣٣٤.

(٤) التمهيد، ٢٠ / ١٦٩. قال بعد حديث يرويه شعبة قال: حدثنا جابر الجعفي، قال: سمعت محمد بن كعب القرظي يحدث عن أبي سعيد أنه قال اشتريت كبشاً لأضحى به فاكل اللذب من ذنبه... .

- قال ابن عبد البر: وقد تكلموا في جابر الجعفي ولكن شعبة روى عنه وكان يحسن الثناء عليه وحسبك بذلك من مثل شعبة.

(٥) ابن عدي، الكامل، ٢ / ١١٤.

(٦) المصدر نفسه، ٢ / ١١٤.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢ / ٤٩٧.

(٨) البخاري، التاريخ الكبير، ٢ / ٢١٠.

(٩) المصدر نفسه، ٢ / ٢١٠.

(١٠) ابن عدي، الكامل، ٢ / ١١٤.

عنده ثلاثين ألف حديث لم يظهرها^(١)، وقال ابن مهدي: ألا تعجبون من سفيان بن عيينة، لقد تركت جابراً لقوله لما حكى عنه أكثر من ألف حديث، ثم هو يحدث عنه^(٢).

قلت: ومعنى هذه العبارة أن ابن مهدي ترك الرواية عن جابر بسبب تضعيف ابن عيينة له، ثم تعجب من ابن عيينة أنه يضعف جابراً ويترك الناس حديث جابر لتضعيفه ثم يعود فيروي عنه، مما يدل على أن تضعيف ابن عيينة لجابر هو لبدعته لا لروايته، والله أعلم.

وقال مسلم^(٣) والنسائي^(٤): متروك الحديث: وقال النسائي في موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثه^(٥)، وقال سلام بن مطيع^(٦): قال لي جابر الجعفي: عندي خمسون ألف باب من العلم ما حدثت به أحداً، فأتيت أيوب فذكرت هذا له فقال: أما الآن فهو كذاب، وقال ليث بن أبي سليم: كذاب^(٧)، وقال جرير: لا أستحل أروى عنه؛ كان يؤمن بالرجعة^(٨)، وقال أبو داود: ليس عندي بالقوي في حديثه^(٩)، وقال أبو الأحوص: كنت إذا مررت بجابر الجعفي سألت ربي العافية^(١٠)، وقال ابن عيينة: سمعت من جابر كلاماً فبادرت خفت أن يقع علينا السقف، قال: وكان جابر يؤمن بالرجعة^(١١)، وقال زائدة: جابر الجعفي رافضي يشتم أصحاب النبي ﷺ^(١٢)، وقال الشعبي لجابر وداود بن يزيد - الأودي -: لو كان لي عليكم سلطان ثم لم أجد إلا الإبر، لشبكتكما ثم غللتكما بها^(١٣)، وترك حديثه ابن مهدي ويحيى بأخيه^(١٤)، وقال ابن سعد: كان يدلّس وكان ضعيفاً جداً في رأيه وروايته^(١٥)، وقال العجلي: كان ضعيفاً يغلو في التشيع^(١٦).

(١) المصدر نفسه، ١١٣/٢.

(٢) ابن عدي، الكامل، ١١٤/٢.

(٣) الكنى والأسماء، ٧٢٥/١.

(٤) الضعفاء والمتروكين، ص ٢٨.

(٥) المزني، تهذيب الكمال، ٤٦٩/٤.

(٦) ابن عدي، الكامل، ١١٣/٢.

(٧) المصدر نفسه، ١١٣/٢ و ١١٤.

(٨) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١٠٤/٢.

(٩) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ١٦٤/١.

(١٠) ابن عدي، الكامل، ١١٥/٢، وميزان الاعتدال، ١٠٤/٢.

(١١) ابن عدي، الكامل، ١١٥/٢.

(١٢) العقبلي، الضعفاء، ١٩٣/١.

(١٣) ابن حبان، المجروحين، ٢٨٥/١.

(١٤) ابن عدي، الكامل، ١١٥/٢.

(١٥) الطبقات الكبرى، ٣٥٤/٦.

التشيع^(١)، وقال الترمذي: ضعف محمد جابراً جداً^(٢)، وعنه: لا أروي عنه^(٣)، وقال الدارقطني: ضعيف^(٤)، وفي رواية: متروك^(٥).

وقال ابن حبان: "من أهل الكوفة وكان سبياً من أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان يقول إن علياً سيرجع إلى الدنيا... إلى أن قال: فإن احتج محتج بأن شعبة والثوري رويَا عنه، فإن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء، بل كان يؤدي الحديث على ما سمع لأن يرغب الناس في كتابة الأخبار ويطلبوها في المدن والأمصار.

وأما شعبة وغيره من شيوخنا فإنهم رأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها، وكتبوها ليعرفوها، فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد الشيء على جهة التعجب فتداوله الناس^(٦).

وقال ابن عدي: "ولجابر حديث صالح وقد روى عنه الثوري الكثير، وشعبة أقل رواية عنه من الثوري، وحدث عنه زهير وشريك وسفيان والحسن بن صالح وابن عيينة وأهل الكوفة وغيرهم، وقد احتمله الناس ورووا عنه وعامة ما قذفوه به أنه كان يؤمن بالرجعة وقد حدث الثوري عنه مقدار خمسين، حديثاً ولم يتخلف أحد في الرواية عنه، ولم أر له أحاديث جاوزت الحد في الإنكار وهو مع هذا كله إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق^(٧).

وقال الذهبي: عالم وثقة شعبة والثوري وغيرهما ثم نقل أقوال من ضعفه^(٨)، وقال: "وأو^(٩)، وعنه: أحد علماء الشيعة^(١٠)، وقال ابن حجر: ضعفه الجمهور ووصفه الثوري والعجلي وابن سعد بالتدليس^(١١)، وضعفه ابن حجر^(١٢)، والعلائي^(١٣).

(١) معرفة الثقات، ٢٦٤/١.

(٢) علل الترمذي الكبير، ص ٢٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

(٤) السنن، ١٠/١، ح ٢٣.

(٥) المصدر نفسه، ١/٣٩٨، ح ٦.

(٦) المجرّوحين، ١/٢٠٩ - ٢١٠.

(٧) ابن عدي، الكامل، ٢/١١٩.

(٨) المغني في الضعفاء، ١/١٢٦.

(٩) سير أعلام النبلاء، ١٠/٣٣٨.

(١٠) ميزان الاعتدال، ٢/١٠٣.

(١١) طبقات المدلسين، ص ٥٣.

(١٢) تقريب التهذيب، ص ١٣٧، ت ٨٧٨.

(١٣) جامع التحصيل، ١/٩٠.

خلاصة أقوال النقاد في جابر الجعفي:

ظهر لي أن كلام النقاد في جابر يمكن تصنيفه باتجاهين:

الأول: قدامى النقاد معاصرو جابر، ويمثل هذا الاتجاه: الثوري، وشعبة، وزهير بن معاوية، ووكيع، وشريك.

وهؤلاء ما من أحد منهم إلا وقد وثق جابراً، خاصة إذا صرح بالسماع، وحدثوا عنه ولم يمتنع أحد منهم من الرواية عنه. وإن بين شعبة أنه سمع منه لأنه أتى بأحاديث لم يصبر عليها، فإنه صرح كذلك أنه صدوق في الحديث لذلك حدث عنه.

والثوري وإن كان منهجه أن يروي عن الضعفاء ليبين ضعفهم إلا أنه لا يمكن أن تتجاهل أنه يوثق جابراً إذا صرح بالتحديث، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فمن منهجه كذلك أنه يحدث عمن يعرف صدقه من كذبه، فقد سئل لم تروي عن الكلبي. قال: أنا أعرف صدقه من كذبه، كما في مقدمة ابن أبي حاتم^(١).

فإن قيل ثبت عنهما أنهما كانا ينهيان الناس عن السماع منه؟ قلت: مرد ذلك أنهم كانوا يخشون عليهم من بدعة جابر التي ظهرت عليه، بدليل أنهما نهيا وكانا يدخلان عليه ويسمعان منه، وهذا منهج معمول به عند المحدثين.

لكن هل يقال إنه ثقة مطلقاً لهذا؟

قلت: لا، فقد طرأت عليه بدعة القول بالرجعة فتغير، وهذا صرح به المصنف مسعر بن كدام، فقال: حدثنا جابر قبل أن يقع فيما وقع فيه، فقال الأشعبي يعني تغير عقله، وقول أبي بدر: كان يهيج في السنة مرة فلعل ما حكى عنه كان في ذلك الوقت، فاتهم لذلك بالكذب، أي فيما يدعي من أمر البدعة ورجوع علي إلى الدنيا، ولذا كذبه الشعبي وليث بن أبي سليم وجريز من معاصريه، والأئمة النقاد الكبار من بعده تركوه زهداً فيه لأجل بدعته وما ترتب عليها من تغير، فقال: الإمام أحمد، لم يتكلم في جابر لحديثه وإنما لرأيه.

ولذلك ترك يحيى وابن مهدي حديثه بأخرة، وروى ابن مهدي عن الثوري عنه. فالأولى أن يقال في حاله: ينظر ما روى فإن كان من رواية الثقات عنه ممن وثقه خاصة شعبة والثوري، ولم يعمل بعلّة قاذحة، ووجد له متابعات أو شواهد دل هذا على أنه من قديم حديثه قبل أن يتغير ويظهر ما أظهر، فيقبل عنه وما ظهر فيه النكارة ومخالفة الثقات رُذِّ.

(١) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل، ٣٢/١.

لذا نجد غير واحد من النقاد خاصة المتأخرين، مثل ابن عبد البر، والبيهقي، وابن القيم، وابن حجر، وغيرهم مع حكمهم بضعفه أحياناً، إلا أنه يحتجون به أحياناً أخرى كما سيأتي في أحاديثه، والله أعلم.

وأما عن جابر فيستفاد فتؤمن برواية شعبة عنه فإنه لا يروي عن مدلس إلا بما صرح فيه بالسمع كما هو مشهور^(١)، ومن رواية الثوري عنه فإنه قد صرح بأن جابراً من أصدق الناس إذا صرح بالسمع، فلا يعقل أن يروي عنه مع قوله هذا ما عنعنه جابر، يضاف إلى ذلك أن شعبة والثوري عن وصف بالانتقاء.

المطلب الثاني: مرويات جابر الجعفي في الكتب الستة.

روى له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وأبو داود وابن ماجه

أولاً: مروياته عند الترمذي.

روى له الترمذي خمسة أحاديث:

الحديث الأول: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ أَدْنَى سَبْعِ مَبْنِيَّاتٍ مُحْتَسِبًا كُتِبَتْ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ)، درس في محمد بن حميد عند الترمذي، الحديث الثاني^(٢)، وهو من ضعيف حديث جابر، وكان أخرجه لبيان ضعفه.

الحديث الثاني: أخرجه في الحج، باب: ما جاء ما تقضي الحائض من المناسك، صدر الباب به، وأخرج له شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ جَابِرٍ وَهُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: (حِضْتُ فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَقْضِيَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى الْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا مَا خَلَا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ وَقَدْ رَوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضاً^(٣).

قلت: رواه البخاري من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به بنحوه^(٤).
ورواه مسلم من الطريق نفسه بنحوه كذلك^(٥).

(١) انظر: فتح الباري، ١١/٨٦.

(٢) انظر ص: ٤٩١.

(٣) الترمذي، الجامع، ٣/٢٨١، ح ٩٤٥.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ٧٨، ح ٩٤.

(٥) مسلم، الصحيح، ١/٨٧٣، ح ٢١١.

ورواه أحمد بسند صحيح، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود به نحوه^(١).
قلت: فيكون هذا من حسن حديث جابر، خاصة أنه من رواية شريك عنه وشريك كان
عنده عن جابر عشرة آلاف حديث مما يدل على ملازمته له^(٢)، وهو ممن يوثق جابراً.

الحديث الثالث: ذكره في الذبائح، باب: ما جاء في الذبيحة بالمرؤة، أخرجه لبيان ضعفه.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى الْقُطَيْبِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ
الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: (أَنَّ رَجُلًا مِنْ قَوْمِهِ صَادَ أَرْبَبًا أَوْ اثْنَيْنِ فَذَبَحَهُمَا بِمَرْوَةٍ^(٣)
فَعَلَقَهُمَا حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ، فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهِمَا).

قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ وَرَافِعٍ وَعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ أَبُو عِيسَى وَقَدْ
رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُذَكِّي بِمَرْوَةٍ... وَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّعْبِيِّ فِي رِوَايَةِ هَذَا
الْحَدِيثِ فَرَوَى دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ وَرَوَى عَاصِمُ الْأَخْوَلُ عَنْ
الشَّعْبِيِّ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَوْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ وَمُحَمَّدُ بْنُ صَفْوَانَ أَصَحُّ وَرَوَى جَابِرُ
الْجُعْفِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَ حَدِيثِ قَتَادَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ رِوَايَةَ
الشَّعْبِيِّ عَنْهُمَا قَالَ مُحَمَّدٌ حَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ غَيْرُ مُحْفُوظٍ^(٤).

قلت: وقد رواه البخاري^(٥)، ومسلم^(٦)، والترمذي^(٧)، وغيرهم من حديث أنس في
جواز أكل الأرنب، وزاد الترمذي: فذبحها أبو طلحة بمروة.

وفي العلل الكبير^(٨) ساق الحديث ثم قال: فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: حديث
الشعبي عن جابر غير محفوظ، وحديث محمد بن صفوان أصح.

الحديث الرابع: ذكره في اللباس، باب: ما جاء في لبس الجبة والخفين، أخرجه شاهداً في
الباب.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ هُوَ
الشَّيْبَانِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: (أَهْدَى دِحْيَةُ الْكَلْبِيُّ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُفَيْنِ فَلَبَسَهُمَا).

(١) المسند، ٦/٢٥٣.

(٢) المزي، تهذيب الكمال، ١٢/٤٧٢.

(٣) المرؤة: حجر أبيض رقيق يذبح به، لسان العرب، باب الواو، فصل الميم، ١٥/٢٧٦.

(٤) الترمذي، الجامع، ٤/٧٠، ح ١٤٧٢، وأخرج حديث أنس ٤/٢٥١، ح ١٧٨٩، وقال: حسن صحيح.

(٥) الصحيح، ص ٥٣٤، ح ٢٥٧٢.

(٦) الصحيح، ٣/١٥٤٧، ح ١٩٥٣.

(٧) الجامع، ٤/٢٥١، ح ١٧٨٩.

(٨) علل الترمذي الكبير، ص ٢٣٩، ح ٤٣٤.

قَالَ أَبُو عِيْسَى وَ قَالَ إِسْرَائِيلُ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عَامِرٍ وَجِبَّةٌ فَلَيْسَهُمَا حَتَّى تُحَرَّقَا لَا يَذْرِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذْكِي^(١) هُمَا أَمْ لَا. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَأَبُو إِسْحَاقَ اسْمُهُ سُلَيْمَانٌ وَالْحَسَنُ بْنُ عِيَّاشٍ هُوَ أَخُو أَبِي بَكْرِ بْنِ عِيَّاشٍ^(٢).

قلت: طريق جابر رواها الطبراني من حديث محمد بن حميد الرازي، ثنا يحيى بن الضريس الرازي، عن عنبسة بن سعيد، عن جابر، عن عامر، عن دحية الكلبي، قال: أهديت لرسول الله ﷺ... الحديث^(٣)، ولم أقف عليه من حديث جابر من غير هذا الطريق، وهذا الطريق ضعيف؛ فإن ابن حميد منكر الحديث عن أهل بلده وهذا منها، وعامر إنما يروي عن المغيرة عن دحية كما هو عند الترمذي، وذكره الذهبي في السير وقال: جابر وأبو، ولم يذكر سند الحديث^(٤).

الحديث الخامس: في المناقب، باب: مناقب أنس بن مالك، أخرجه وحده في موضوعه. قال: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ الطَّائِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي نَصْرِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: (كَتَابَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَقْلَةٍ كُنْتُ أَجْتَنِّيهَا). قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي نَصْرِ وَأَبُو نَصْرِ هُوَ خَيْثَمَةُ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ الْبَصْرِيُّ رَوَى عَنْ أَنَسٍ أَحَادِيثٌ^(٥). قلت: رواه أحمد من عدة طرق.

الأول: قال: حدثنا أسود، حدثنا شريك، عن عاصم، عن أنس. وجابر، عن أبي نصر، عن أنس بنحوه^(٦).

الثاني: قال: حدثنا عبد الرزاق، حدثنا سفيان، عن جابر، عن أبي نصر، عن أنس بنحوه^(٧).

الثالث: قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن جابر، عن حميد بن هلال، عن أنس بنحوه^(٨).

(١) أي لا يذري هل كان الحفنين اللذين أهداهما دحية له من جلد المذكاة أو الميتة، المباركفوري، تحفة الأحوذى، ٣٧٨/٥.

(٢) الترمذي، الجامع، ٢٤٠/٤، ح ١٧٦٩.

(٣) المعجم الكبير، ٢٢٥/٤، ح ٤٢٠٠.

(٤) سير أعلام النبلاء، ٥٥٢/٢.

(٥) الترمذي، الجامع، ٦٨٢/٥، ح ٣٨٣٠.

(٦) المسند، ٢٦٠/٣.

(٧) المصدر نفسه، ١٦١/٣، و ٢٣٢.

وصححه الحافظ في الإصابة بقوله عن أنس: 'صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَأَنَا ابْنُ عَشْرِ سَنِينَ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُنَاهُ أَبَا حَمْزَةَ بَيِّقَلَةَ كَانَ يَحْتَنِيهَا...'^(١).
قلت: فعلى هذا يكون هذا الحديث من حسن مرويات جابر، من رواية شعبة وسفيان عنه.

خلاصة مرويات جابر عن الترمذي:

الخمسة الأحاديث التي رواها الترمذي لجابر: اثنان، أخرجهما لبيان ضعفهما، وواحد أخرجه شاهداً، وآخر صدر الباب به وأخرج له شاهداً، والآخر وحده في موضوعه. يحسن منها اثنان، أحدهما من رواية شريك وله متابعات، والثاني من رواية شعبة والثوري عنه. والثلاثة أحاديث الأخرى ضعيفة، في حديثين غير جابر محمد بن حميد وهو ضعيف، والثالث قال فيه البخاري: غير محفوظ.

ثانياً: مرويات جابر الجعفي عند أبي داود.

لم يرو له إلا حديثين أحدهما مرفوع والآخر مقطوع وهما حسنان كما سيأتي بيانه.
الحديث الأول: أخرجه في الصلاة، باب: من نسي أن يتشهد وهو جالس، صدر به الباب وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ جَابِرِ بْنِ جَعْفَرٍ الْجُعْفِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ شُبَيْلٍ الْأَخْمَسِيُّ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا قَامَ الْإِمَامُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَإِنْ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ فَإِنْ اسْتَوَى قَائِمًا فَلَا يَجْلِسْ وَيَسْجُدْ سَجْدَتِي السُّهُرِ).

قال أبو داود وليس في كتابي عن جابر الجعفي إلا هذا الحديث^(٢).

ورواه ابن ماجه^(٣) قال: حدثنا محمد بن يحيى، ثنا محمد بن يوسف، ثنا سفيان عن جابر به بنحوه.

والإمام أحمد^(٤) قال: حدثنا الحجاج قال: سمعت سفيان، عن جابر به بنحوه.

والبيهقي^(٥) من طريق الحسين بن حفص عن سفيان، ثنا جابر، ثنا المغيرة به بنحوه.

(١) المصدر نفسه، ٣/ ١٣٠.

(٢) الإصابة ١/ ١٢٦، ترجمة أنس بن مالك.

(٣) أبو داود، السنن، ١/ ٢٧٢، ح ١٣٣٦.

(٤) السنن، ١/ ٣٨١، ح ١٢٠٨.

(٥) المستد، ٤/ ٢٥٤.

وكذا في رواية عبدالرزاق^(٢) عن يحيى، عن الثوري، عن جابر قال: حدثنا المغيرة به بنحوه.

قلت: وله متابع عند أبي داود^(٣) قال: حدثنا عبيد الله بن عمر الجشمي، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا المسعودي، عن زياد بن علاقة، قال: (صلى بنا المغيرة فنهض في الركعتين...) ثم ساق أن المغيرة فعل ما ذكر في الحديث السابق وقال: هكذا رأيت رسول الله يصنع، وهو سند حسن.

ورواه الترمذي^(٤) من طريق يزيد بن هارون، عن المسعودي، به بمثله وقال: حسن صحيح وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ، فيكون هذا من حسن حديث جابر خاصة أنه صرح بالتحديث هذا من جهة، وهو من رواية شعبة والثوري عنه من جهة أخرى.

الحديث الثاني: في الديات، باب: دية الجنين، أخرجه شاهداً وهو مقطوع على الشعبي قوله.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ الْعَوَاقِيُّ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَجَابِرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: الْغُرَّةُ خَمْسُ مِائَةٍ دِرْهَمٍ.
قَالَ أَبُو دَاوُدَ قَالَ رَبِيعَةُ: الْغُرَّةُ خَمْسُونَ دِينَاراً^(٥).

ورواه ابن أبي شيبة عن وكيع، حدثنا سفيان، عن طارق، عن الشعبي مثله^(٦). وهو سند حسن، وذكر ابن عبد البر^(٧) أن هذا قول أبي حنيفة وأصحابه والشعبي وإبراهيم، فتكون نسبة هذا القول للشعبي صحيحة، والله أعلم.

ثالثاً: مروياته عند ابن ماجه.

(١) السنن الكبرى، ٢/٢٣٤، ح ٣٦٦١.

(٢) المصنف، ٢/٣١٠، ح ٣٤٨٣.

(٣) السنن، ١/٢٧٢، ح ١٠٣٧.

(٤) الجامع، ٢/٢٠١، ح ٣٦٥.

(٥) أبو داود، السنن، ٤/١٩٣، ح ٤٥٨٠.

(٦) المصنف، ٥/٣٩٣، ح ٢٧٢٨٣.

(٧) التمهيد، ٦/٤٨٣.

روى له ابن ماجه ستة عشر حديثاً.

الحديث الأول: في الطهارة وسننها، باب: الاستنجاء بالماء، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شَرِيكَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ زَيْدِ الْعَمِيِّ عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ النَّاجِيِّ عَنْ عَائِشَةَ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْسِلُ مَقْعَدَتَهُ ثَلَاثًا قَالَ ابْنُ عُمَرَ فَعَلْنَاهُ فَوَجَدْنَاهُ دَوَاءً وَطَهُورًا).

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْوَاسِطِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا شَرِيكَ نَحْوَهُ^(١).

قلت: وشيخ الجعفي هو زيد بن الحواري المعروف بالعمي وهو ضعيف^(٢).

ونقل السيوطي عن مغلطاي قوله: رواه الطبراني في الأوسط بإسناد أصح من هذا فإن كان مراده اللفظ نفسه، فقد رواه الطبراني من الطريق نفسه أيضاً.

وإن أراد حديث أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ لأهل قباء: (ما هذا الطهور الذي قد خصصتم به في هذه الآية «فِيهِ رِجَالٌ يُحْيُونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ» [التوبة: ١٠٨] قالوا: ما منا أحد يخرج من الغائط إلا غسل مقعدته) فقد أخرج ابن ماجه^(٣)

في الباب نفسه بسند حسن من طريق إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت: (ما رأيت رسول الله ﷺ خرج من غائط قط إلا مسح ماء)^(٤)، فهذا من حسن حديثه متناً وإن كان شيخه ضعيفاً.

الحديث الثاني: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَذَّنَ مُحْتَسِبًا سَبْعَ سِنِينَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِرَاءَةً مِنَ النَّارِ)، درس عند الترمذي الحديث الثاني^(٥) وهو من ضعيف حديث جابر، وكان أخرجه وحده في موضوعه.

الحديث الثالث: في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: إذا قرأ الإمام فأنصتوا، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ)^(٦).

(١) ابن ماجه، السنن، ١/١٢٧، ح ٣٥٦.

(٢) تقريب التهذيب، ص ٢٦٦، ت ٢٨٧٨.

(٣) ابن ماجه، السنن، ١/١٢٧، ح ٣٥٤.

(٤) الجامع الصغير، ص ٣٤٤.

(٥) انظر: ص ٢٤٥.

وقد فصل القول في هذا الحديث البيهقي في كتابه القراءة خلف الإمام، وذكر طرقه عن جابر، فقال بعد أن ذكر أن ليث بن أبي سليم وجابر الجعفي رواه عن أبي الزبير، وليث بن أبي سليم، وجابر بن يزيد الجعفي ممن لا تقوم الحجة برواية واحد منهما خصوصاً إذا خالفاً وتفردا بمثل هذا الخبر المنكر عن مثل أبي الزبير في اشتغاره وكثرة أصحابه وجرحهما جميعاً أشهر من أن يطول الكتاب بذكره... ثم ذكر جميع أسانيد حديث جابر وما فيهما من علل...^(١).

وذكر الزيلعي أن سماع جابر الجعفي من أبي الزبير غير معروف^(٢).
وساق علل حديث جابر من جميع الطرق^(٣).

فيكون هذا من ضعيف حديثه خاصة أنه ليس من رواية الثوري أو شعبة عنه، ولم يصرح بالسماع.

الحديث الرابع والخامس: في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الوتر في السفر، أخرجهما وحدهما في الباب.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَيَّانٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَا حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَبَانَا شُعْبَةُ عَنْ جَابِرٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِمَا وَكَانَ يَتَهَجَّدُ مِنَ اللَّيْلِ قُلْتُ وَكَانَ يُوتِرُ قَالَ نَعَمْ).

ثم رواه من طريق أخرى قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ جَابِرٍ عَنْ غَامِرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ قَالَا: (سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ وَهُمَا تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرٍ وَالْوُتْرُ فِي السَّفَرِ سُنَّةٌ)^(٤).

قلت: ويشهد له ما في المدونة قال مالك: لا ينبغي لأحد أن يوتر بواحدة ليس قبلها شيء لا في حضر ولا في سفر، لكن يصلي ركعتين ثم يسلم ثم يوتر بواحدة، قال: ولا بأس أن يوتر على راحلته حيثما كان وجهه في السفر: حدثنا ابن وهب، عن يونس ابن يزيد، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، أن عبد الله بن عمر قال: (كان رسول الله ﷺ يسبح على راحلته قَبْلَ أَيِّ وَجْهِ تَوَجَّهَ، وَيُوتِرُ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ عَلَيْهَا)^(٥).

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٢٧٧، ح ٨٥٠.

(٢) القراءة خلف الإمام، ص ١٥٥ - ١٥٨.

(٣) نصب الراية، ٢/ ٢٠.

(٤) المصدر نفسه، ٢/ ٧ - ١١، وانظر التلخيص الحبير، ١/ ٢٣٢.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/ ٣٧٧، ح ١١٩٣ و ١١٩٤.

(٦) المدونة الكبرى، ١/ ١٢٦ - ١٢٧.

وروى الحديث الثاني ابن عبد البر من طريق الفضل بن دكين قال: حدثنا شريك به بمثله واحتج به^(١).

وله شاهد من حديث شريح بن عبيد، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن ثوبان رضي الله عنه قال كنا مع رسول الله ﷺ بسفر، فقال: (إن السفر جهد وثقل فإذا أوتر أحدكم فليركع ركعتين فإن استيقظ وإلا ينفذ له)^(٢) وهو شاهد حسن.

فيكون هذا من حسن حديث جابر خاصة أنه من رواية شعبة وله متابعات. الحديث السادس: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ فَلَمْ يَسْتَتِمَّ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ فَإِذَا اسْتَتَمَّ قَائِمًا فَلَا يَجْلِسْ وَيَسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ) سبق عند أبي داود الحديث الأول^(٣) وهو من حسان حديث جابر من رواية شعبة وسفيان عنه وصرح فيه بالسماع، وكان أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث السابع: أخرجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في صلاة المريض: شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ بَيَّانٍ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ الْأَزْرَقِيُّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي حَرِيرَةَ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى جَالِسًا عَلَى يَمِينِهِ وَمُوَّجِعًا)^(٤).

قلت: هذا الإسناد فيه أبو حريز مجهول^(٥)، ولم أقف له على متابعات، وإن كانت صلاته جالساً في مرضه ﷺ الذي توفي فيه ثابتة من حديث عائشة في الصحيحين^(٦).

فيكون هذا من ضعيف حديث جابر الجعفي، والعلّة فيه من شيخه المجهول، والله أعلم. الحديث الثامن: في الزكاة، باب: ما يأخذ المصدق من الإبل، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ غَامِرٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يَرْجِعُ الْمُصَدَّقُ إِلَّا عَنْ رِضَا)^(٧).

(١) التمهيد، ١٦/٣١٥ و ١١/١٦٩.

(٢) الدارقطني، السنن، ٣٦/٢.

(٣) انظر: ص ٢٤٨.

(٤) ابن ماجه، السنن، ١/٣٨٧، ح ١٢٢٤، ومعنى قوله 'على يمينه' الضمير يمتثل أن يكون راجعاً إليه ﷺ فمعناه كان جلوسه على شقه وقدمه الأيمن لا على هيئة التورك، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى أبي وائل فيكون فيه الثقات من المتكلم على الغيبة. والراجع عود الضمير إلى الرسول ﷺ انظر: السيوطي: شرح سنن ابن ماجه، ٨٦/١.

(٥) تقريب التهذيب، ص ٦٣٢، ت ٨٠٤٤.

(٦) صحيح البخاري، ص ١٥٥، ح ٦٨٦، صحيح مسلم، ١/٣٠٩، ح ٤١٢.

(٧) ابن ماجه، السنن، ١/٥٧٦، ح ١٨٠٢.

قلت: لم يتفرد به جابر وله متابعات وهي:

ما رواه أحمد قال: حدثنا يزيد بن هارون، أنا داود، أي ابن أبي هند - عن عامر به بنحوه^(١) وهو سند صحيح.

ورواه أحمد كذلك من طريق مجالد بن سعيد عن الشعبي به بنحوه^(٢)، والدارمي قال أخبرنا عمرو بن عون، أنا هشيم، عن داود ومجالد عن الشعبي به بنحوه^(٣)، وابن خزيمة من عدّه طرق، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي به بنحوه^(٤)، والطبراني في الكبير من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي به بنحوه^(٥)، فيكون هذا من حسن حديث جابر من رواية الثقة عنه.

الحديث التاسع: في النكاح، باب: الوليمة، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ قَالَتَا: (أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُجَهِّزَ فَاطِمَةَ حَتَّى تُدْخِلَهَا عَلَى عَلِيٍّ فَعَمَدْنَا إِلَى الْبَيْتِ فَفَرَشْنَاهُ ثَرَابًا لَيْتًا مِنْ أَعْرَاضِ الْبَطْحَاءِ ثُمَّ حَشَوْنَا مِرْفَقَيْنِ لَيْفًا فَتَفَشَّسْنَاهُ بِأَيْدِينَا ثُمَّ أَطْعَمْنَا ثَمْرًا وَزَيْبًا وَسَقَيْنَا مَاءً عَذْبًا وَعَمَدْنَا إِلَى عُودٍ فَعَرَضْنَاهُ فِي جَانِبِ الْبَيْتِ لِيُلْقَى عَلَيْهِ الثُّوبُ وَيُعْلَقَ عَلَيْهِ السَّقَاءُ فَمَا رَأَيْنَا عُرْسًا أَحْسَنَ مِنْ عُرْسِ فَاطِمَةَ)^(٦).

قلت: فيه المفضل بن عبد الله الكوفي ضعيف^(٧)، وسويد بن عبد العزيز ضعيف كذلك^(٨)، فيكون هذا من ضعيف حديث جابر من رواية الضعفاء عنه خاصة أنه ليس له متابعات ولا شواهد.

الحديث العاشر: في التجارات، باب: بيع المصراة، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ أَشْهَدُ عَلَى الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ

(١) المسند، ٤/ ٣٦٠.

(٢) المصدر نفسه، ٤/ ٣٦.

(٣) السنن، ١/ ٤٨٤، ح ١٦٧٠.

(٤) الصحيح، ٤/ ٥٥، ح ٢٣٤١.

(٥) المعجم الكبير، ٢/ ٣٢٤، ح ٢٣٥٢.

(٦) ابن ماجه، السنن، ١/ ٦١٦، ح ١٩١١.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٤٤، ت ٦٨٥٥.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٠، ت ٢٦٩٠.

أَبِي الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ حَدَّثَنَا قَالَ: (بَيْعُ الْمُحَفَّلَاتِ^(١) خِلَابَةٌ^(٢)) وَلَا تَحِلُّ الْخِلَابَةُ لِمُسْلِمٍ^(٣).

ورواه البيهقي من الطريق نفسه ثم قال: رفعه جابر الجعفي، بهذا الإسناد، وروي بإسناد صحيح عن ابن مسعود موقوفاً^(٤).

قلت: يشير إلى ما رواه عبد الرزاق، قال: حدثنا أبو بكر، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش عن خيثمة، عن الأسود قال: قال لي عبد الله: (إياكم وبيع المحفلات فإنها خلابة ولا تحل الخلابة لمسلم)^(٥).

وروى البخاري^(٦) نحوه من حديث ابن مسعود موقوفاً عليه: (من اشترى شاهة محفلة فردها فليرد معها صاعاً، ونهى النبي ﷺ أن تلقى البيوع). وروي عن ابن مسعود مرفوعاً بلفظ (نهى رسول الله عن بيع المحفلات من الغنم وقال: خلابة من المسلمين) والموقوف هو الصواب^(٧).

قلت: ونهى النبي ﷺ عن بيع المحفلة ثابت من طرق أخرى منها: حديث ابن عباس، عن الترمذي رواه وقال: حسن صحيح وفي الباب عن أبي هريرة وابن مسعود^(٨)، فيكون هذا الحديث ضعيفاً وعلته الرفع وصوابه الوقف.

الحديث الحادي عشر: في التجارات، باب: النهي عن التفريق بين السبي، صدر به الباب وأخرج له شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ جَابِرٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أُتِيَ بِالسَّبْيِ أَعْطَى أَهْلَ الْبَيْتِ جَمِيعًا كَرَاهِيَةً أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمْ)^(٩).

(١) المُحَفَّلَةُ، الناقة أو البقرة أو الشاة لا يجلبها صاحبها إماماً حتى يجتمع لها في ضرعها.. ابن منظور، لسان العرب، ١٥٧/١١، باب اللام فصل الحاء.

(٢) الخلابة: الخداع بالقول اللطيف، ابن الأثير، النهاية، ٥٨/٢.

(٣) ابن ماجه، السنن، ٧٥٣/٢، ح ٢٢٤٠، وأحمد المسند، ٤٣٣/١.

(٤) السنن الكبرى، ٣١٧/٥، ح ١٠٤٩.

(٥) المصنف، ٣٣٩/٤، ح ٢٠٨١٤، وابن أبي شيبة، المصنف، ١٩٨/٨، ح ٤٨٦٥.

(٦) الصحيح، ص ٤٤٦، ح ١٤٩.

(٧) الدارقطني، العلل، ٤٧/٥.

(٨) الجامع، ٥٦٨/٣، ص ١٢٦٨.

(٩) ابن ماجه، السنن، ٧٥٥/٢، ح ٢٢٤٨.

قلت: رُوي من غير طريق عن الجعفي، فقد رواه أبو عوانة وشيبان وقيس، وشريك^(١) عنه، وله شاهد من حديث علي، وآخر من حديث أبي أيوب رواهما الترمذي وحسنهما^(٢)، وحديث علي رواه ابن ماجه، وروى آخر من حديث أبي موسى بسند ضعيف^(٣).

وحديث ابن مسعود صححه السيوطي^(٤) فيكون هذا الحديث من حسن حديث جابر خاصة أنه من رواية الثوري عنه، والله أعلم.

الحديث الثاني عشر: في الأحكام، باب: من بنى في حقه ما يضر بجاره، أخرجه شافعا في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَلْبَانَا مَعْمَرٌ عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)^(٥).

ورواه الدارقطني من حديث إبراهيم بن إسماعيل، عن داود بن الحصين، عن عكرمة به بمثله مطولا^(٦).

قال ابن رجب: جابر الجعفي ضعفه الأكثرون ... وروايات داود عن عكرمة مناكير... وإبراهيم ضعفه جماعة، ونقل عن ابن الصلاح قوله: هذا الحديث أسنده الدارقطني من وجوه، ومجموعها يقوي الحديث ويحسنه، وقد تقبله جماهير أهل العلم واحتجوا به، ثم قال ابن رجب: وقول أبي داود إنه من الأحاديث التي يدور الفقه عليها يشعر بكونه غير ضعيف، والله أعلم^(٧).

قلت: فإذا لم يكن لحديث ابن ماجه علة عند مَنْ ضعفه إلا أنه من رواية الجعفي، وكان الراوي عن الجعفي ثقة، وأضيف إلى ذلك قبول العلماء له وعملهم به حتى قال أبو داود قوله فيمكن تحسين حديث جابر، خاصة أن النووي حسنه^(٨).

وقال ابن عبد البر في التمهيد: كان شعبة والثوري يثنيان على جابر الجعفي ويصفانه بالحفظ والإتقان، وكان ابن عيينة يذمه ويحكي عنه سوء مذهبه ما يسقط روايته، واتبعه على

(١) مصنف ابن أبي شيبة، ٥٢٧/٤، ح ٢٢٨٢٣.

(٢) الجامع، ٥٨٠/٣، ح ١٢٨٤ و ١٢٨٣.

(٣) السنن، ٧٥٥/٢، ح ٢٢٥٠.

(٤) الجامع الصغير، ص ٩٦.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٧٨٤/٢، ح ٢٣٤١.

(٦) السنن، ٢٢٨/٤، ح ٨٤.

(٧) جامع العلوم والحكم، ٩٠٧/٢ - ٩١٠.

(٨) انظر: فيض القدير، ٨٨/٥.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ بَيَانَ وَجَابِرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ وَهْبِ بْنِ خَنْبَشٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تُغْدِلُ حَجَّةً)^(١).

قلت: هذا إسناد صحيح، وبيان هو ابن بشر ثقة ثبت^(٢).

ورواه النسائي^(٣) من طريق يحيى بن آدم قال: حدثنا سفیان، عن بيان وذكر آخر عن الشعبي به بمثله، قلت: الآخر هو الجعفي كما في رواية ابن ماجه لكن النسائي يوهيه جداً فلعله كره ذكره، والله أعلم.

ثم رواه ابن ماجه^(٤) من طريق وكيع عن داود بن يزيد الزعافري، عن الشعبي، عن هرم ابن خنبل بمثله.

ورواه أحمد من طريق داود الأودي الزعافري عن الشعبي به بمثله^(٥).

وهب بن خنبل، وهرم واحد، وهب هو الصواب^(٦).

وله شاهد صحيح من حديث ابن عباس^(٧)، فيكون هذا من حسن حديث جابر من رواية الثوري عنه.

الحديث الخامس عشر: في الأضاحي، باب: من اشترى أضحية صحيحة فأصابها عنده شيء، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ أَبُو بَكْرٍ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَرْظَةَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: (إِتَعْنَا كَبْشًا نَضَحِي بِهِ فَأَصَابَ الذُّبُّ مِنْ أَلْيَتِهِ أَوْ أَدْنَاهُ فَسَأَلْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَنَا أَنْ نَضَحِي بِهِ)^(٨).

قلت: ورواه الطحاوي من طريق شعبة، عن جابر، عن محمد بن قرظة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: ولم نسمعه منه - أنه اشترى كبشاً - وساق الحديث.

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/٩٩٦، ح ٢٩٩٢.

(٢) تقريب التهذيب، ص ١٢٩، ت ٧٨٩.

(٣) السنن الكبرى، ٢/٧٢، ح ٤٢٢٥.

(٤) السنن، ٢/٩٩٦، ح ٢٩٩٤.

(٥) المسند، ٤/١٨٦ و ١٧٧.

(٦) موضح أوامام الجمع، ٢/٥٠٩.

(٧) مسلم، الصحيح، ٢/٩١٧، ح ١٢٥٦.

(٨) ابن ماجه، السنن، ٢/١٠٥١، ح ٣١٤٦.

قال الطحاوي: فقد فسَدَ إسنادهُ هذا الحديث بما ذكرنا، وفسد متنه لأنه قال: قطع ذنبه أو بعض ذنبه إن كان البعض هو المقطوع فيجوز أن يكون المقطوع أقل من ربعه، وذلك لا يمنع أن يضحى به في قول أحد من الناس^(١).

قلت: وفيه شيخ جابر مجهول^(٢)، فيكون هذا الحديث من ضعيف روايته والعلّة شيخه. الحديث السادس عشر: في تعبير الرؤيا، باب: رؤية النبي ﷺ في المنام، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ أَبُو عَوَانَةَ حَدَّثَنَا عَنْ جَابِرٍ عَنْ عَمَّارٍ هُوَ الدُّهْنِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى الشَّيْطَانَ لَا يَتِمُّ لِي) (٣).

قلت: رواه الطبراني^(٤) من طريق معاوية بن هشام، ثنا سفيان الثوري، عن ليث، عن أبي جَهْضَم، عن ابن عباس به بنحوه.

وهذا وإن كان مروياً من طريق ليث بن أبي سليم، وقد اختلط فإنه من رواية الثوري عنه وهي قبل الاختلاط كما قال ابن حجر^(٥) فيكون هذا متابعاً قوياً لحديث جابر.

وقد عدد الترمذي أحد عشر صحابياً رووا هذا الحديث وهم أبو هريرة، وابن مسعود، وأبو قتادة، وابن عباس، وأبو سعيد، وجابر، وأنس، وأبو بكرة، وأبو جحيفة، وأبو مالك الأشجعي، عن أبيه.

وكان أخرج حديث ابن مسعود وقال: حسن صحيح^(٦)، وحديث أبي هريرة وغيره في الصحيحين^(٧)، فيكون هذا من حسن حديث جابر من رواية الثقة عنه.

(١) شرح معاني الآثار، ١٧١/٤.

(٢) تقريب التهذيب، ص ٥٠٣، ت ٦٢٤١.

(٣) ابن ماجه، السنن، ١٢٨٥/٢، ح ٣٩٠٥.

(٤) المعجم الكبير، ٢١٣/١٢، ح ١٢٩٢٦.

(٥) تغليق التخليق، ٢/ ٢٩ - ٣٠.

(٦) الجامع، ٥٣٥/٤، ح ٢٢٧٦.

(٧) البخاري، الصحيح، ص ٤١، ح ١١٠، ومسلم، الصحيح، ١٧٧٥/٤، ح ٢٢٦٦.

خلاصة مرويات جابر الجعفي عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه ستة عشر حديثاً، ثمانية في باب الشواهد، وواحداً مقروناً، واثنان صدر بهما بابهما وأخرج لهما شواهد، وخمسة لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها لاثنتين منها متابعات تقويها.

• تسعة أحاديث من حسان حديثه.

- ثلاثة من رواية الثوري، أحدها صرح فيه بالسماع ولها متابعات أو شواهد.

- اثنان من رواية شعبه، ولها متابعات تقويها.

- وواحد من رواية إسرائيل، وله متابعات.

- وثلاثة أخرى لها متابعات تقويها.

• وسبعة أحاديث من ضعيف ما روى:

- ثلاثة أحاديث علتها شيوخه المجهولون.

- واثنان علتها الراوي عنه.

- وواحد رفعه وصوابه الوقف.

- والآخر خالف فيه الثقات.

خلاصة مرويات جابر الجعفي في الكتب الستة:

أخرج حديثه من أصحاب الكتب الستة: الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه. ومجموع ماله عندهم بالمكرر: ثلاثة وعشرون حديثاً.

- خمسة عند الترمذي.

- اثنان عند أبي داود.

- وستة عشر عند ابن ماجه.

منها ثلاثة عشر حديثاً من حسن حديثه ثمانية منها من حديث الثوري وشعبة أو أحدهما عنه. وواحد من رواية إسرائيل وآخر من رواية شريك وثلاثة من غير رواية من ذكر ولها متابعات وشواهد تقويها.

• وعشرة أحاديث ضعيفة:

- ثلاثة علتها جهالة شيوخه.

- وأربعة علتها الراوي عنه.

- وآخر رفعه وصوابه أنه موقوف.

- واثنان خالف الثقات فيهما.

وبهذا يظهر دقة قول النقاد عصري جابر من أمثال شعبة والثوري حيث يقولون في جابر إنه من أوثق الناس إذا صرح بالسماع، وإذا أن الأحاديث الضعيفة التي رويت لجابر الضعف فيها غالباً ليس من جابر إنما هو من شيوخه أو تلاميذه.

ومن جهة أخرى تظهر الصناعة النقدية لأصحاب السنن حيث يخرجون أحاديث هؤلاء الضعفاء حسب الحاجة إليها وحكمهم على حديث الضعيف إنما حكم تفصيلي فلكل حيث عندهم نقد خاص؛ ونجد في الترمذي يضعف حديث الحديث الإجابة حيناً، ويروي عنه حيناً آخر ويسكت وعند دراسة الحديث الذي سكت عنه نجد أنه يتقوى بالمتابعات والشواهد مما يدل على ضبط جابر لهذا الحديث.

وأما ابن ماجة فمسألة التصحيح على الباب حاضرة في ذهنه عند تخريجه أحاديث هؤلاء الضعفاء حيث إنه أغلب ما يخرج لهم في المتابعات والشواهد أو حيث لا يجد في الباب غيرها وهذا يدل على أن الحديث الضعيف أحب إليه من قول الرجال كما هو مذ هب الإمام أحمد والله أعلم.

المبحث الرابع

داود بن يزيد الأودي ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الرابع: داود بن يزيد الأودي ومروياته في الكتب الستة

داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي الزّعافري أبو يزيد الكوفي الأعرج عمّ عبد الله بن إدريس، من السادسة، مات سنة، مئة وإحدى وخمسين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال أحمد بن حنبل^(١) ويحيى بن معين^(٢) وأبو داود^(٣) والدارقطني^(٤) وابن الجوزي^(٥) والذهبي^(٦) وابن حجر^(٧): ضعيف، وعن ابن معين قوله: ليس حديثه بشيء^(٨)، وقال سفيان الثوري: شعبة يروي عن داود بن يزيد؟! تعجباً منه^(٩)، وقال عمرو بن علي: كان يحيى وعبد الرحمن لا يتحدثان عنه، وكان سفيان وشعبة يتحدثان عنه^(١٠)، وقال أبو حاتم^(١١): ليس بقوي، يتكلمون فيه، وهو أحب إليّ من عيسى الحناط. قلت: وعيسى الحناط قال فيه أبو حاتم، ليس بالقوي مضطرب الحديث^(١٢)، وقال أبو داود^(١٣) والدارقطني^(١٤): متروك، وقال النسائي^(١٥) والأزدي^(١٦): ليس بثقة، وقال ابن المديني^(١٧): أنا لا أروي عنه، وقال العجلي^(١٨): يكتب حديثه، وليس بالقوي، وقال الحاكم^(١٩) ليس بقوي، وقال: ابن حبان^(٢٠): مات سنة إحدى

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٢٧/٣.

(٢) ابن عدي، الكامل، ٧٩/٣.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣٦/٣.

(٤) العلل، ٣٢٠/٨.

(٥) الضعفاء والمتروكين، ٢٦٨/١.

(٦) ميزان الاعتدال ٣٦/٣، والمغني في الضعفاء، ٢٢١/١.

(٧) تقريب التهذيب، ص ٢٠٠، ت ١٨١٨.

(٨) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٢٧٦/٣.

(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٢٧/٣.

(١٠) ابن حبان، المجروحين، ٢٨٩/١.

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٢٨٧/٣.

(١٢) المصدر نفسه، ٢٨٩/٦.

(١٣) سؤالات الآجري لأبي داود، ص ١٧٨.

(١٤) سؤالات البرقاني للدارقطني، ص ٢٨.

(١٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٢٧/٣.

(١٦) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ٢٦٨/١.

(١٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٢٧/٣.

(١٨) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٧٨/٣.

(١٩) المصدر نفسه، ١٧٨/٣.

(٢٠) المجروحين، ٢٨٥/١.

وخسين ومئة، وكان ممن يقول بالرجعة، وكان الشعبي يقول له ولجابر الجعفي: لو كان لي
عليكما سلطان ثم لم أجد إلا إبرة لشبكتكما ثم غللتكما بها.

وقال الساجي^(١): صدوق يهم، وكان شعبة حمل عنه قديماً.

وقال ابن عدي^(٢): لم أرَ له حديثاً منكراً جاوز الحد إذا روى عنه ثقة، وإن كان ليس
بقوي في الحديث فإنه يكتب حديثه ويقبل إذا روى عنه ثقة.

الخلاصة: إن داود ضعيف وهذا ما عليه النقاد على اختلاف عباراتهم في شدة الجرح
بين قولهم متروك، كما قال أبو داود والدارقطني، وقولهم ليس بقوي، كما قال العجلي والحاكم.
إلا أن ابن عدي سبر حديثه واعتبره، وخلص إلى أنه يقبل حديثه إذا كان الراوي عنه
ثقة، قلت: خاصة إذا كان شعبة هو الراوي عنه فإن سماع شعبة منه قديم كما قال الساجي.

المطلب الثاني: مرويات داود بن يزيد في الكتب الستة.

روى له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وابن ماجه

أولاً: مرويات داود بن يزيد عند الترمذي:

روى له الترمذي أربعة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الأحكام، باب: ما جاء في هدايا الأمراء، ولم يخرج في الباب
غيره.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الْأَوْدِيِّ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُبَيْلٍ
عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى
الْيَمَنِ فَلَمَّا سِرْتُ أَرْسَلْتُ فِي أَثَرِي فَرُدُّدْتُ فَقَالَ: (أَتَذَرِي لِمَ بَعَثْتُ إِلَيْكَ لَا تُصَيِّبُ شَيْئًا يَغَيِّرُ
إِذْنِي فَإِنَّهُ غُلُولٌ^(٣))، (وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) لِهَذَا دَعَوْتُكَ فَأَمْضِ لِعَمَلِكَ.

قال: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ بْنِ عَمِيرَةَ وَبُرَيْدَةَ وَالْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ وَأَبِي حُمَيْدٍ
وَأَبْنِ عُمَرَ.

قال أبو عيسى حديثُ مُعَاذِ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي
أَسَامَةَ عَنْ دَاوُدَ الْأَوْدِيِّ^(٤).

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٧٨/٣.

(٢) الكامل، ٧٩/٣.

(٣) الغلول بالضم: هو الخيانة في المثلث، وكل من خان في شيء خفية فقد غلّ، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ٣
٣٨٠/.

(٤) الترمذي، الجامع، ٦٢١/٣، ح ١٣٣٥.

ونقل ابن كثير أن الترمذي قال عقب هذا الحديث: حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وفي الباب...^(١).

ورواه البزار من الطريق نفسه وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن معاذ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد^(٢).

وقد سئل البخاري عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن^(٣).

قلت: وله شاهد عند الشيخين من حديث أبي هريرة بعدما ذكر ﷺ الغلول فعظمه وعظم أمره بلفظ (لا ألفين أحدكم يوم القيامة على رقبته شاة... الحديث)^(٤).

فيكون هذا الحديث حسناً من رواية الثقة عن داود والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في تفسير القرآن، باب: من سورة الأنعام، ولم يخرج في موضوعه غيره.

قال: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ دَاوُدَ الْأَوْدِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عُلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الصَّحِيفَةِ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلْيَقْرَأْ هَذِهِ الْآيَاتِ ﴿فَلْيَتَعَالَى آتِلُ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ الْآيَةُ إِلَى قَوْلِهِ ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١-١٥٣].

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٥).

وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق خالد بن يوسف السمطي، قال: حدثنا محمد بن فضيل عن داود الأودي به بنحوه، وقال: لم يرو هذا الحديث عن الشعبي إلا داود، تفرد به محمد بن فضيل^(٦).

قلت: وهذا النقل لبيان معنى قول الترمذي غريب: أي تفرد محمد بن فضيل به، وإلا فالسمطي متروك^(٧).

(١) تفسير القرآن العظيم، ١/٤٢٣.

(٢) المسند ٧/١١٨.

(٣) علل الترمذي الكبير ص ١٩٩.

(٤) انظر البخاري، الصحيح، ص ٦٤٧، ح ٣٠٧٣، ومسلم، الصحيح، ٣/١٤٦١، ح ١٨٣١، وانظر أحاديث أبي حميد وعدي بن عميرة عند مسلم، ح ١٨٣٢، ١٨٣٣.

(٥) الترمذي، الجامع، ٥/٢٦٤، ح ٣٠٧٠، وانظر الطبراني في المعجم الكبير، ١٠/٩٣، ح ١٠٦٠. وقوله من سره... فليقرأ هذه الآيات: كناية عن أن هذه الآيات منسوخات. انظر: تحفة الأحوذى، ٨/٣٥٥.

(٦) المعجم الأوسط، ٢/٤٣، ح ١١٨٦.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦١٠، ت ٧٨٦٢.

وروي في الزهد لابن المبارك بسند حسن من حديث الربيع بن خثيم مقطوعاً عليه بنحوه^(١).

وله شاهد من حديث ابن عباس قال: هن الآيات المحكمات^(٢).

ومحمد بن فضيل صدوق، وثقه غير واحد من التقاد وهو من رواة الكتب الستة^(٣). فيكون هذا الحديث حسناً كذلك لأنه من رواية ثقة عنه، خاصة أن الترمذي حسنه مع حكمه عليه بالغرابة

الحديث الثالث: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة بني إسرائيل، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الرَّعَافِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ «عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقْتَلًا مَحْمُودًا» [الإسراء: ٧٩] سُئِلَ عَنْهَا قَالَ: هِيَ الشَّفَاعَةُ.

قال أبو عيسى هذا حديث حسن وداود الرعافري هو داود الأودي بن يزيد بن عبد الله وهو عم عبد الله بن إدريس^(٤).

وصححه الطبري في تفسيره، فقال في تفسير هذه الآية: وأولى القولين في ذلك بالصواب ما صح به الخبر عن رسول الله، وذلك ما حدثنا به أبو كريب قال: ثنا وكيع عن داود بن يزيد به بمثله... ثم رواه من طريق أخرى قال: حدثنا علي بن حرب، قال: ثنا مكى بن إبراهيم، قال: ثنا داود بن يزيد الأودي به بنحوه...^(٥).

وقد روي هذا الحديث عن إدريس الأودي عن أبيه عن أبي هريرة والصواب عن داود بن يزيد عن أبيه^(٦).

وحديث داود سكت عنه الحافظ في الفتح^(٧) والتلخيص^(٨)، وأجمع العلماء على أن المقام المحمود هو الشفاعة إلا ما كان من مجاهد فإنه فسر المقام المحمود: أن يقعه معه يوم القيامة

(١) الزهد، ص ٩، ج ٣١.

(٢) الطبري، جامع البيان، ٨/ ٨٦-٨٧.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٩/ ٣٥٩.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥، ج ٣٠٣، وأحمد في المسند، ٢/ ٤٤٤.

(٥) جامع البيان، ١٥/ ١٤٥-١٤٦.

(٦) علل الدارقطني، ٨/ ٣٢٠، ج ١٥١٩.

(٧) فتح الباري، ١١/ ٤٢٦.

(٨) التلخيص الحبير، ١/ ٢١١.

على العرش، وهذا منكر عند أهل العلم في تفسير هذه الآية، على أنه قد روي عن مجاهد كذلك في تفسير هذه الآية أنَّ المقام المحمود هو الشفاعة^(١).

قلت: فلعل رأيه الأول مدخول عليه.

وله شاهد من حديث ابن عمر عند البخاري بمعناه^(٢)، فيكون هذا الحديث أيضاً من حسن حديث داود من رواية الثقة عنه.

الحديث الرابع: أخرجه في المناقب، باب: في مناقب أبي بكر رضي الله عنه، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا مَحْبُوبُ بْنُ مُعْرَزٍ الْقَوَارِيرِيُّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الْأَوْدِيِّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا لِأَحَدٍ عِنْدَنَا يَدٌ إِلَّا وَقَدْ كَافَيْتَاهُ مَا خَلَا أَبَا بَكْرٍ فَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا يَدًا يُكَافِيهِ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَا نَفَعَنِي مَالٌ أَحَدٍ قَطُّ مَا نَفَعَنِي مَالُ أَبِي بَكْرٍ وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا أَلَا وَإِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ اللَّهِ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٣).

وسئل البخاري عن هذا الحديث فلم يعرفه^(٤).

قلت: وروى ابن أبي عاصم في السنة بعض هذا الحديث بسند صحيح من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (ما نفعتني مال قط ما نفعتني مال أبي بكر) فبكى أبو بكر وقال: هل أنا ومالي إلا لك يا رسول الله^(٥). وسكت عنه الحافظ في الفتح^(٦).

وله شواهد صحيحة عند مسلم^(٧) والترمذي^(٨) منها قوله ﷺ: (إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل، فإن الله تعالى قد اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا، لو كنت متخذًا من أمتي خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا...).

(١) انظر: الزرقاني، شرح الموطأ، ٤٥/٢، وانظر التمهيد، ٦٣/١٩.

(٢) الصحيح، ص ١٠٠٢، ح ٤٧١٨، وح ٣١٢، ح ١٤٧٥.

(٣) الترمذي، الجامع، ٦٠٩/٥، ح ٣٦٦١.

(٤) علل الترمذي الكبير، ص ٣٧٠.

(٥) السنة ٥٧٧/٢، ح ١٢٢٩.

(٦) فتح الباري، ١٣/٧.

(٧) الصحيح، ٣٧٧/١، ح ٥٣٢.

(٨) الجامع، ٦٠٦/٥، ح ٣٦٥٥.

ومنها قوله ﷺ: (أَمِنُ النَّاسَ عَلَيَّ فِي مَالِهِ وَصَحْبَتِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا....)^(١).

فيكون هذا الحديث كذلك من حَسَنَ حديث داود بشواهد ومتابعته لبعض المتن.
فالأحاديث الأربعة التي أخرجها الترمذي لداود، لم يخرج في موضوعها غيرها، والرابع أخرج في باب الشواهد، وجميعها من رواية الثقة عنه، وهي حسان.

ثانياً: مرويات داود بن يزيد عند ابن ماجه.

لم يخرج له ابن ماجه إلا حديثين.

الحديث الأول: أخرجه في المناسك، باب: العمرة في رمضان، أخرجه متابعة.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ح.

وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَعَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالََا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ جَمِيعًا عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الزَّعَافِرِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ هَرَمِ بْنِ خَنْبَشٍ^(٢) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً)^(٣).

وكان أخرجه متابعاً لحديث صحيح رواه في صدر الباب، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه وعلي بن محمد قالوا: ثنا وكيع، ثنا سفیان، عن بيان وجابر، عن وهب بن خنیش به بمثله^(٤).
وقد دُرِسَ هذا الحديث في أحاديث جابر الجعفي عند ابن ماجه الحديث الرابع عشر^(٥) وهو من حَسَنَ حديثه. وهو من رواية الثقات عن داود.

الحديث الثاني: أخرجه في الزهد، باب: ذكر الذنوب، لم يخرج في بابه غيره.

قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ أَبِيهِ وَعَمِّهِ^(٦)، عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَأَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَا أَكْثَرُ

(١) البخاري، الصحيح، ص ١١٤، ح ٤٦٦، ومسلم، الصحيح، ٤/ ١٨٥٤، ح ٢٣٨٢.

(٢) وهب بن خنیش الطائي، حديثه عند الشعبي، وقال داود الأودي عن الشعبي هو هرم بن خنیش، ومن قال وهب أكثر وأحفظ وقول داود هرم خطأ والصواب وهب بن خنیش. انظر: الاستيعاب، ٤/ ١٥٦٠، والإصابة، ٦/ ٦٢٣.

(٣) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٩٩٦، ح ٢٩٩٢.

(٤) المصدر نفسه، ٢/ ٩٩٦، ح ٢٩٩١.

(٥) انظر: ص ٢٥٦.

(٦) عمه: هو داود الأودي.

مَا يُدْخِلُ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: (التَّقْوَى وَحُسْنُ الْخُلُقِ) وَسُئِلَ: مَا أَكْثَرُ مَا يُدْخِلُ النَّارَ؟ قَالَ: (الْأَجْوْفَانِ
الْفَمُ وَالْفَرْجُ)^(١).

أخرجه أحمد قال: حدثنا محمد بن عبيد، قال: ثنا داود، عن أبيه، عن أبي هريرة
به بنحوه^(٢).

وأخرجه الترمذي من طريق عبد الله بن إدريس، عن أبيه، عن جدّه به بنحوه، قال: هذا
حديث صحيح غريب^(٣).

ويكون هذا الحديث كذلك من حسن حديث داود من رواية الثقة عنه.

ثالثاً: خلاصة مرويات داود بن يزيد في الكتب الستة.

لم يخرج لداود بن يزيد إلا الترمذي وابن ماجه. أخرجاً له ستة أحاديث، أربعة أخرجها
الترمذي وحسنها مع حكمه على ثلاثة منها بالغرابة، وهي من رواية الثقات عن داود، ولها
شواهد أو متابعات تقويها.

وأخرج له ابن ماجه حديثين من رواية الثقات عنه وهما حسنان أحدهما أخرجه متابعة
والآخر لم يخرج في بابيه غيره.

(١) المصدر نفسه، ١٤١٨/٢، ح ٤٢٤٦، وانظر ابن أبي الدنيا، التواضع والخمول، ص ٢١٧، ح ١٧٠، والورع، ص ٩٣،
ح ١٣٥.

(٢) المسند، ٤٤٢/٢، وانظر البخاري، الأدب المفرد، ص ١٠٨، ح ٢٨٩، من طريق الفضل بن دكين ثنا داود به بنحوه.

(٣) الجامع، ٣٦٣/٤، ح ٢٠٠٤، وانظر ابن حبان، الصحيح، ٢/٢٢٤، ح ٤٧٦، والبخاري، الأدب المفرد، ص ١١٠،
ح ٢٩٤.

المبحث الخامس

عُبَيْدَةُ بْنُ مُعْتَبٍ وَمُرُويَاتُهُ فِي الْكَتَبِ السَّتَةِ

المطلب الأول: أقوال النقاد في عبادة بن معتب.
المطلب الثاني: مردياته في الكتب الستة.

المبحث الخامس: عبدة بن معتب ومروياته في الكتب الستة

عبدة بن معتب الضبي، أبو عبد الكريم الكوفي، الضرير، من الثامنة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال شعبة: أخبرني عبدة قبل أن يتغير^(١)، وقال ابن شاهين: لا بأس به قاله عثمان بن أبي شيبة^(٢)، وقال زهير بن معاوية: ما اتهمت إلا عطاء بن عجلان وعبدة، فصَدَقَه حفص بن غياث في عطاء وكره ما قال لعبدة^(٣).

وقال عمرو بن علي: سمعت يحيى وذكر حديث عبدة بن معتب حديث أبي أيوب ((من صلى أربعاً قبل الظهر)) فرآني أكتبه فقال: لا تكتبه، لا تكتبه أما إنه من عتق حديثه^(٤)، وقال أيضاً: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن عبدة شيئاً^(٥)، وعن عمرو بن علي قال: كان عبدة الضبي سيء الحفظ، ضريراً، متروك الحديث^(٦).

وذكره ابن المبارك فيمن يترك حديثه^(٧)، وقال ابن معين: ضعيف^(٨)، وفي رواية: ليس بشيء^(٩)، وقال أبو زرعة: ليس بالقوي^(١٠)، وقال أبو حاتم^(١١)، والنسائي^(١٢): ضعيف الحديث، زاد النسائي وكان قد تغير، وفي رواية أخرى عنه قال: ليس بثقة^(١٣)، وقال ابن سعد: كان

(١) البخاري، التاريخ الكبير، ١٢٧/٦، وذكره ابن الكيال، محمد بن أحمد، الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، تحقيق حدي السلفي، الكويت، دار العلم، د.ط، د.ت، ص ٧٠، وكذلك سبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد، الاغتباط في معرفة من رمي بالاختلاط، تحقيق علي حسن، الزرقاء، الوكالة العربية، ص ٦٣.

(٢) تاريخ أسماء الثقات، ص ١٦٧.

(٣) العقبلي، الضعفاء، ١٢٩/٣.

(٤) المصدر نفسه، ١٢٩/٣. ومعنى قوله من عتق حديثه أي من حديثه القديم الذي تحمله قبل التغير يفسره قول يحيى ابن سعيد القطان لو حدثت عن عبدة بشيء لحدثت عنه بهذا الحديث. والله أعلم. انظر: قول يحيى بن سعيد في سنن أبي داود، ٢٣/٢، ح ١٢٧٠.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩٤/٦.

(٦) المصدر نفسه، ٩٤/٦، وكذا قال ابن معين.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩٤/٦.

(٨) ابن الجوزي، الضعفاء المتروكين، ١٦٥/٢.

(٩) ابن عدي، الكامل، ٣٥٣/٥.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩٤/٦.

(١١) المصدر نفسه، ٩٤/٦.

(١٢) الضعفاء والمتروكين، ص ٧٣.

(١٣) المزي، تهذيب الكمال، ٢٧٥/١٩.

ضعيفاً جداً^(١)، وذكره يعقوب الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم^(٢)، وقال: كان حديثه لا يسوى شيئاً وكان الثوري إذا حدث عنه كناه^(٣)، وقال يوسف بن خالد: قلت لعبيدة بن معتب: هذا الذي ترويه عن إبراهيم سمعته كله؟ قال: منه ما سمعته ومنه ما لم أسمعته أقيس عليه، قلت: أنا أعرف بالقياس منك فحدثني بما سمعته حتى أقيس عليه أنا فأنا أقيس منك^(٤)، وقال ابن خزيمة: ليس ممن يجوز الاحتجاج بخبره عند من له معرفة برواية الأخبار^(٥)، وقال ابن حبان: كان ممن اختلط بأخرة حتى جعل يحدث بالأشياء المقلوبة عن أقوام أئمة، ولم يتميز حديثه القديم من حديثه الجديد فبطل الاحتجاج به^(٦)، وقال ابن عدي: "ولعبيدة هذا أحاديث وهو مع ضعفه يكتب حديثه"^(٧)، وقال الدارقطني ضعيف^(٨)، وقال مرة: لا تقوم به حجة^(٩)، وقال ابن حجر: ضعيف واختلط بأخرة^(١٠).

المختلاصة: تكاد تجمع كلمة النقد على ضعف عبيدة من قبل حفظه، وقد بين بعض النقاد كشعبة، وابن حبان، وابن حجر، أن هذا الضعف طرأ عليه من بعد بسبب الاختلاط. إلا أنه يوثق في رواية شعبة عنه؛ لأنه سمع منه قبل الاختلاط كما صرح بذلك شعبة.

المطلب الثاني: مرويات عبيدة بن معتب في الكتب الستة.

روى له من أصحاب الكتب الستة البخاري والترمذي وأبو داود وابن ماجه أولاً: مرويات عند البخاري.

لم يخرج له البخاري إلا حديثاً واحداً ذكره في باب المتابعات في كتاب الأضاحي، باب: قول النبي ﷺ لأبي بردة: (ضَحُّ بِالْجَدِّعِ مِنَ الْمَعَزِ وَلَنْ تُحْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ). قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ، عَنْ عَامِرٍ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ضَحَّى خَالٌ لِي يُقَالُ لَهُ أَبُو بُرْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

(١) الطبقات الكبرى، ٦/٣٥٥.

(٢) المعرفة والتاريخ، ٣/٣٥.

(٣) المصدر نفسه، ٣/١٤٥.

(٤) ابن حبان، المجروحين، ٢/١٧٣.

(٥) الصحيح، ٢/٢٢٢.

(٦) المجروحين، ٢/١٧٣.

(٧) الكامل، ٥/٣٥٣.

(٨) العلال، ٥/ ورقة ٦٢. نقلاً عن هامش تهذيب الكمال ولم أقف عليه في المطبوع، ١٩/٢٧٦.

(٩) المصدر نفسه، ١٩/٢٧٦.

(١٠) تقريب التهذيب، ص ٣٧٩، ت ٤٤١٦.

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (شَأْنُكَ شَأْنُ لَحْمٍ) فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عِنْدِي دَاجِيًا جَدَعَةً مِنَ الْمَعَزِ. قَالَ: (ادْبِخْهَا وَلَنْ تُصْلَحَ لِعَيْرِكَ) ثُمَّ قَالَ: (مَنْ دَبَّحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يَدْبِخُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ دَبَّحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ).

تَابَعَهُ عُبَيْدَةُ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَإِبْرَاهِيمَ وَتَابَعَهُ...^(١).

قال الحفاظ في الفتح: أما عُبَيْدَةُ فهو بصيغة التصغير وهو ابن مُعْتَبٍ بضم أوله وفتح المهملة وتشديد المثناة، وكسرهما بعدها موحدة - الضبي وروايته عن الشعبي يعني عن البراء بهذه القصة. وأما قوله: وإبراهيم فيعني النخعي وهو من طريق إبراهيم منقطع، وليس لعبيدة في البخاري سوى هذا الموضع الواحد^(٢).

ولم يذكر ابن حجر من وصل طريق عبدة في التعليل^(٣)، ولم استطع الوقوف على مَنْ وصلها.

ثانياً: مرويات عبدة بن معتب عند الترمذي.

أخرج له الترمذي ثلاثة أحاديث أحدها تعليقاً متابعاً والثاني لبيان ضعفه، والثالث ذكره متابعاً.

الحديث الأول: ذكره في أبواب الطهارة، باب: الرخصة في البول قائماً:

ذكره بعد حديث الأعمش قال: حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ عَلَيْهَا قَائِمًا فَأَكْبَتْهُ يَوْضُوءٌ فَذَهَبَتْ لِأَخَاهُ عَنْهُ فَذَعَانِي حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ عَقِيْبِهِ فَنَوَضًا وَمَسَحَ عَلَى خَفِيْهِ). قَالَ أَبُو عِيْسَى وَسَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ سَمِعْتُ وَكِيعًا يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنِ الْأَعْمَشِ ثُمَّ قَالَ وَكِيعٌ هَذَا أَصَحُّ حَدِيثٍ رَوَيْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْحِ وَسَمِعْتُ أَبَا عَمَّارٍ الْحُسَيْنِ بْنَ حُرَيْثٍ يَقُولُ سَمِعْتُ وَكِيعًا فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى وَهَكَذَا رَوَى مَنْصُورٌ وَعُبَيْدَةُ الضُّبِّيُّ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ مِثْلَ رَوَايَةِ الْأَعْمَشِ وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَعَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدِيثُ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ أَصَحُّ وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا.

(١) البخاري، الصحيح، ص ١٢١٣، ح ٥٥٥٦.

(٢) فتح الباري، ١٧/١٠.

(٣) تغليق التعليل، ٧/٥.

قَالَ أَبُو عِيسَى وَعَبِيدَةُ بْنُ عَمْرٍو السَّلْمَانِيُّ رَوَى عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَعَبِيدَةُ بْنُ كَبَارِ
التَّائِبِينَ يُرَوَى عَنْ عَبِيدَةَ أَنَّهُ قَالَ أَسْلَمْتُ قَبْلَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسِتِّينَ وَعَبِيدَةُ
الضَّبِّيُّ صَاحِبُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ عَبِيدَةُ بْنُ مُعْتَبِرِ الضَّبِّيِّ وَيُكْنَى أَبَا عَبْدِ الْكَرِيمِ^(١).
قلت: رواية منصور وهو ابن المعتمر رواها النسائي في المجتبى^(٢).

ورواية عبدة هي عند الطبراني في الصغير من طريق أحمد بن منيع حدثنا أشعث بن
عبد الرحمن بن زبيد، عن عبدة الضبي به بنحوه^(٣)، وهو سند حسن، وحديث حذيفة في
الصحيحين^(٤)، فهو من حسن حديثه.

الحديث الثاني: ذكره في أبواب الطهارة لبيان ضعفه، باب: ما جاء في الوضوء من لحوم
الإبل.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ
الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: (تَوَضَّؤُوا مِنْهَا) وَسُئِلَ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ النِّعَمِ فَقَالَ:
(لَا تَوَضَّؤُوا مِنْهَا).

قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَأُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ قَالَ أَبُو عِيسَى وَقَدْ رَوَى الْحَجَّاجُ
ابْنُ أَرْطَاةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أُسَيْدِ بْنِ
حُضَيْرٍ وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ
وَأِسْحَقَ وَرَوَى عَبِيدَةُ الضَّبِّيُّ^(٥) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى
عَنْ ذِي الْعُرَّةِ الْجُهَنِيِّ.

وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ فَأَخْطَأَ فِيهِ وَقَالَ فِيهِ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ وَالصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ...^(٦).

(١) الترمذي، الجامع، ١٩/١، ح ١٣.

(٢) المجتبى، ٢٥/١، ح ٢٧.

(٣) المعجم الصغير، ٢/٢٦٠، ح ١١٣٠.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ٦٥، ح ٢٢٥ - ٢٢٦، ومسلم، الصحيح، ١/٢٢٨، ح ٢٧٣.

(٥) انظر رواية عبدة من طريق عمرو بن محمد الناقد عنه في مسند أحمد، ٤/٦٧ و ٥/١١٢.

(٦) الترمذي، الجامع، ١/١٢٦، ح ٨١.

فيكون ذكره من الترمذي للتنبيه على أنه أخطأ فيه، ونحو قول الترمذي قال أبو حاتم في العلل، حيث سئل عن حديث عبيدة الضبي هذا، فأجاب بنحو جواب الترمذي مما يؤكد خطأ الضبي فيه^(١).

الحديث الثالث: أخرجه في الصوم، باب: ما جاء في قضاء الحائض الصيام دون الصلاة، أخرجه وحده في الباب وذكر متابعاً له.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: (كُنَّا نَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ نَطْهَرُ فَيَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّيَامِ وَلَا يَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ).

قال أبو عيسى هذا حديث حسن وقد روي عن معاوية عن عائشة أيضاً والعمل على هذا عند أهل العلم لا تعلم بينهم اختلافاً إن الحائض تقضي الصيام ولا تقضي الصلاة.

قال أبو عيسى وعبيدة هو ابن معتبر الضبي الكوفي، يكنى أبا عبد الكريم^(٢).

ورواه ابن ماجه: حدثنا علي بن محمد، ثنا عبدالله بن ثمر، عن عبيدة، عن إبراهيم به بنحوه^(٣).

ورواه الشيخان وغيرهما^(٤) من حديث معاوية عن عائشة به بنحوه.

وروي كذلك عن ليث بن أبي سليم، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن

عائشة به بنحوه^(٥)، فيكون هذا من حسن حديث عبيدة من رواية الثقات عنه قبل اختلاطه.

ثالثاً: مرويات عبيدة بن معتب عند أبي داود.

لم يخرج له أبو داود إلا حديثاً واحداً.

أخرجه في كتاب الصلاة، باب: الأربع قبل الظهر وبعدها، ونص على ضعف عبيدة وأشار إلى أن هذا الحديث من أصلح حديث عبيدة.

قال: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ عُبَيْدَةَ يُحَدِّثُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ مَسْجَبٍ عَنْ قُرَيْعٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ لَيْسَ فِيهِنَّ تَسْلِيمٌ تُفْتَحُ لَهُنَّ أَبْوَابُ السَّمَاءِ).

(١) علل ابن أبي حاتم، ٣٨/١، وانظر علل الترمذي الكبير، ص ٤٧.

(٢) الترمذي، الجامع، ١٥٥/٣، ح ٧٨٧.

(٣) السنن، ٥٣٤/١، ح ١٦٧٠.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ٨٣، ح ٣٢١، والترمذي، الجامع، ٢٣٦/١، ح ١٣٠، ومسلم، الصحيح، ٢٦٥/١، ح ٣٣٥.

وابن ماجه، السنن، ٢٠٧/١، ح ٦٣١.

(٥) أبو يعلى، المسند، ٤٦/٥، ح ٢٦٣٧، والدارمي، السنن، ٢٥١/١، ح ٩٨٦.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ بَلَعْنِي عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ قَالَ لَوْ حَدَّثْتُ عَنْ عُبَيْدَةَ بِشَيْءٍ لَحَدَّثْتُ عَنْهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: عُبَيْدَةُ ضَعِيفٌ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: ابْنُ مُنْجَابٍ هُوَ سَهْمٌ^(١).

ورواه ابن ماجه قال: حدثنا علي بن محمد، حدثنا وكيع، عن عبيدة بن معتب الضبي، عن إبراهيم به بنحوه^(٢).

ورواه ابن خزيمة من طريق وكيع بمثل طريق ابن ماجه.

ومن طريق أبي داود الطيالسي، ثنا شعبة، حدثني عبيدة وكان من قديم حديثه، عن إبراهيم، عن سهم بن منجاب، عن قزعة، عن القرئع، عن أبي أيوب به بنحوه^(٣). ثم ضَعَفَ عبيدة.

ورواه الطيالسي قال: حدثنا شعبة وغيره، عن عبيدة، عن إبراهيم، عن سهم بن منجاب، عن قزعة، عن أبي أيوب به بنحوه^(٤).

فيكون هذا من حسن حديث عبيدة لأنه من رواية شعبة عنه وهي قبل اختلاطه كما نص شعبة على ذلك.

رابعاً: مرويات عبيدة بن معتب عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه حديثين في باب الشواهد.

الحديث الأول: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا إِذَا رَأَتْ الشَّمْسُ لَا يَفْصَلُ بَيْنَهُنَّ يَتَسَلِّمُ...). وهذا سبق عند أبي داود^(٥) وهو من حسن حديثه من رواية شعبة عنه.

الحديث الثاني: (عَائِشَةُ قَالَتْ كُنَّا نَحِيضُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصُّوْمِ)، سبق عند الترمذي الحديث الثالث^(٦) وهو من حسن حديثه.

(١) أبو داود السنن، ٢٣/٢، ح ١٢٧٠.

(٢) السنن، ٣٦٥/١، ح ١١٥٧.

(٣) الصحيح، ٢٢١/٢، ح ١٢١٤.

(٤) المستند، ص ٨١، ح ٥٩٧.

(٥) انظر: ص ٢٧٤.

(٦) انظر: ص ٢٧٢.

خامساً: خلاصة مرويات عبدة في الكتب الستة.

أخرج له من أصحاب الكتب الستة: البخاري، والترمذي، وأبو داود وابن ماجه ومجموع ماله عندهم بالمكرر سبعة أحاديث.

- أخرج له البخاري حديثاً واحداً معلقاً متابعه.
- وأبو داود حديثاً واحداً من رواية شعبة عنه فيكون من حسن حديثه.
- والترمذي ثلاثة أحاديث.

ذكر اثنين في باب المتابعات تعليقاً والثالث من طريق علي بن مسهر عنه، اثنان حسان والثالث نصاً على ضعفه وأخرجه ليميزه.

- وابن ماجه حديثين حسنين أحدهما من رواية شعبة عنه وهما في باب الشواهد عنده.

المبحث السادس

علي بن زيد بن جُدعان ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث السادس: علي بن زيد بن جُدعان ومروياته في الكتب الستة

علي بن زيد بن جُدعان، أبو الحسن البصري المكفوف، مكّي الأصل، من الرابعة مات سنة إحدى وثلاثين ومئة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

ذكره ابن سعد في الطبقة الرابعة من أهل البصرة وقال: ولد وهو أعمى، وكان كثير الحديث، وفيه ضعف، ولا يحتج به^(١).

وتنوعت عبارات الإمام أحمد فيه، فقال: ليس بالقوي، وقد روى الناس عنه^(٢). وفي رواية: ليس بشيء^(٣). وعنه: ضعيف الحديث^(٤)، وسئل: سمع الحسن من سراقه؟ قال: لا، هذا علي بن زيد، يعني: يرويه كأنه لم يقنع به^(٥).

وكذلك ابن معين تنوعت عباراته في تضعيفه، فقال: ضعيف في كل شيء^(٦)، وفي موضع: ضعيف^(٧)، وفي ثالث: ليس بذلك^(٨)، وفي رابع: ليس بشيء^(٩)، وفي خامس: ليس بحجة^(١٠)، وفي آخر: أحب إليّ من ابن عقيل ومن عاصم بن عبيد الله^(١١).

وقال العجلي: يكتب حديث وليس بالقوي^(١٢)، وفي رواية: كان يتشيع لا بأس به^(١٣)، وقال الجوزجاني^(١٤): وأهي الحديث، ضعيف، فيه ميل عن القصد، لا يحتج بحديثه، وقال أبو زرعة^(١٥) وأبو حاتم^(١٦): ليس بقوي، زاد أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به،

(١) الطبقات الكبرى، ٢٥٢/٧.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٨٦/٦.

(٣) ابن عدي، الكامل، ١٩٦/٥.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١٥٦/٥.

(٥) علل أحمد، ٢٢٧/١.

(٦) الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي، ١٩٤/٢.

(٧) ابن عدي، الكامل، ١٩٦/٥.

(٨) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ١٤١.

(٩) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٢٩٤/٣.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٨٦/٦.

(١١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٢٩٤/٣.

(١٢) الثقات، ١٥٤/٢.

(١٣) المصدر نفسه، ١٥٤/٢.

(١٤) أحوال الرجال، ص ١١٤.

(١٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٨٦/٦.

(١٦) المصدر نفسه، ١٨٦/٦.

وهو أحب إليّ من يزيد بن أبي زياد، وكان ضريراً وكان يتشيع، وقال النسائي^(١) والدارقطني^(٢) وابن حجر^(٣): ضعيف، وفي رواية عن الدراقطني أنا أقف فيه، لا يترك، عندي فيه لين^(٤)، وقال حماد بن زيد: حدثنا علي بن زيد وكان يقلب الأخبار، وفي رواية: كان علي بن زيد يحدثنا اليوم بالحديث ثم يحدثنا غداً، فكانه ليس ذلك^(٥)، وقال عمرو بن علي: كان يحيى بن سعيد يتقي الحديث عن علي بن زيد ثم حدث عنه مرةً بحديث ثم تركه، وقال دعه، وكان عبد الرحمن يحدث عن الثوري وابن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد عنه^(٦).

وقال يعقوب بن شيبه: ثقة صالح الحديث، وإلى اللين ما هو^(٧)، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه^(٨)، وقال الحاكم: ليس بالمتين عندهم^(٩). وقال ابن عدي: لم أرَ أحداً من البصريين وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه، وكان يغالي في التشيع في جملة أهل البصرة ومع ضعفه يكتب حديثه^(١٠).

وقال ابن حبان: كان شيخاً جليلاً، وكان يهم في الأخبار، ويخطئ في الآثار حتى كثر ذلك في أخباره، وتبين فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير، فاستحق ترك الاحتجاج به^(١١)، وقال ابن زريع: رأيت علي بن زيد ولم أحمل عنه فإنه كان رافضياً^(١٢).

قال شعبة: حدثنا علي بن زيد قبل أن يختلط^(١٣)، وقال: حدثنا علي بن زيد وكان رفاعاً^(١٤).

(١) المزني، تهذيب الكمال، ٤٣٨/٢٠.

(٢) السنن، ٧٧/١.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٠١، ت ٤٧٣٤.

(٤) سؤالات البرقاني، ص ٥٢.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٨٦/٦.

(٦) الضعفاء للعقيلي، ٢٢٩/٣.

(٧) المزني، تهذيب الكمال، ٤٣٨/٢٠.

(٨) المزني، تهذيب الكمال، ٤٣٩/٢٠.

(٩) المصدر نفسه، ٤٣٨/٢٠.

(١٠) الكامل، ٢٠٠/٥.

(١١) المجروحين، ١٠٣/٢.

(١٢) العقيلي، الضعفاء، ٢٢٩/٣.

(١٣) الكامل، ١٦٩/٥، وسبط ابن العجمي، من رمي بالاختلاط، ص ٦٣.

(١٤) الجرح والتعديل، ١٨٦/٦، و ١٤٧/١.

وقال أبو حاتم: حماد بن سلمة في ثابت وعلي بن زيد أحب إلي من همام^(١)، وهو اضبط الناس وأعلمه بحديثهما بين خطأ الناس، وهو أعلم بحديث علي بن زيد من عبد الوارث^(٢)، وقال أحمد بن حنبل: هو أعلم من غيره - يعني حماد بن سلمة - بحديث علي بن زيد ابن جدعان^(٣)، وقال ابن عيينة: كتبت عن علي بن زيد كتاباً كبيراً ثم تركته زهداً فيه^(٤)، وقال علي بن المديني عن سفیان بن عيينة: وهبت كتاب ابن جدعان، فقيل لسفيان لم وهبته؟ قال: قد كنت حفظته ولم أراني أنساه وكنت أريد أثبت منه^(٥)، وقال ابن معين: ما اختلط علي بن زيد قط، ثم قال: حماد بن سلمة أروى عن علي بن زيد^(٦).

وقال أبو سلمة موسى بن إسماعيل: كان وهيب يضعف علي بن زيد يقول: من يكتب عن علي بن زيد^(٧) قال: فذكرت ذلك لحمد بن سلمة، فقال: علي بن زيد كان لا يجالس إلا الأشراف، قال: كان أبو وهيب حاكماً^(٨)، وفي رواية: من أين كان وهيب يقدر على مجالسة علي، إنما كان يجالس علياً وجوه الناس^(٩).

وقال حماد بن سلمة: كانوا يقولون إن علي بن زيد كان أعلمهم بأمر الحسن^(١٠).
وقال حماد بن زيد: سمعت سعيد الجريري يقول: أصبح فقهاء البصرة عمياناً ثلاثة: قتادة وعلي بن زيد والأشعث الحذاني^(١١).

وقال ابن عيينة: كان ابن جدعان مكفوفاً، قال: ما أعرف أحمر ولا أبيض، وكان حافظاً للقرآن، يعد كل ما في القرآن يا أيها الذين آمنوا، ويعد كل ما في القرآن لا إله إلا الله^(١٢). وقال الترمذي: صدوق إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره^(١٣).

(١) وهمام هو ابن يحيى دينار، كان الإمام أحمد يقول: ثبت في كل المشايخ وكان ابن معين يقول: هو في قتادة أثبت من حماد بن سلمة وأحب إلي في قتادة من أبي عوانة. وقدمه أبو حاتم على حماد في قتادة، انظر: أقوال النقاد في تهذيب التهذيب، ١١٠/٦١٠.

(٢) الجرح والتعديل، ٣/١٤١.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٧/٤٤٥.

(٤) العقيلي، ضعفاء، ٣/٢٢٩.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦/١٨٦.

(٦) ابن عدي، الكامل، ٥/١٩٦.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦/١٨٦.

(٨) المصدر نفسه، ٦/١٨٦.

(٩) ابن عدي، الكامل، ٥/١٩٦.

(١٠) المصدر نفسه، ٥/١٩٥.

(١١) المزي، تهذيب الكمال، ٢٠/٤٤٤.

(١٢) الجامع، ٥/٤٦، ح ٢٦٧٨.

خلاصة أقوال النقاد في علي بن زيد بن جدعان.

ظهر لي أن الكلام في علي بن زيد من جانبين:

الأول: العدالة: تكلم به بعض النقاد بسبب تشيعه، فضعفوه بذلك، وليس تشيعه بمطعن يرد روايته، وعدالته ثابتة، بل هو فقيه عابد ومن حفظه كتاب الله.

الثاني: الضبط: واختلفت عبارات النقاد في الطعن بضبطه بين إطلاق القول بعدم ضبطه، أو أن عدم الضبط طراً عليه بعد الاختلاط، فقد صرح شعبة باختلاطه، وبين حماد بن زيد اضطرابه، وعلة الضبط الظاهره عنده رفع الموقوف أحياناً.

وبالنظر إلى عبارات النقاد وتفاوتها في الجرح من استخدام ألفاظ هي أخف مراتب الجرح وأخرى من أشدها، وجدت أن هناك من اختص بحديث علي بن زيد وهو حماد ابن سلمة فقد صرح أبو حاتم بأنه أضبط الناس وأعلمهم بحديثه، وأنه بين خطأ الناس فيه، وصرح شعبة بسماعه من علي بن زيد قبل اختلاطه، كما تُظهر النقولات اهتمام ابن عيينة كذلك بحديث علي بن زيد، وابن مهدي مع أنه ترك الرواية عنه إلا أنه عاد فحدث عن الثوري وابن عيينة والحماديين عنه.

وعلى هذا أقول إنه يمكن توثيق علي بن زيد وقبول روايته إذا كان الراوي عنه حماد بن سلمة أو شعبة خاصة، وينظر في رواية قدامى البصريين عنه، وهل لها متابعات أو شواهد، خاصة روايات حماد بن زيد وابن عيينة فإنه مكثر عنه وممارس لحديثه فقد حفظه، والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات علي بن زيد في الكتب الستة.

روى له أصحاب الكتب الستة إلا البخاري

أولاً: مرويات علي بن زيد بن جدعان عند مسلم.

لم يخرج له مسلم إلا حديثاً واحداً مقروناً بثابت البناني.

أخرجه في كتاب الجهاد والسير، باب: غزوة أحد.

قال: وَحَدَّثَنَا هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ وَكَاتِبِ الْبُنَّانِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْرَدَ يَوْمَ أُحُدٍ فِي سَبْعَةِ مِنَ الْأَنْصَارِ وَرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ فَلَمَّا رَهَقُوهُ قَالَ: (مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ). فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ ثُمَّ رَهَقُوهُ أَيْضًا، فَقَالَ: (مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ

الْجَنَّةُ أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ) فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى قُتِلَ السَّبْعَةُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِصَاحِبَيْهِ: (مَا أَنْصَفْنَا أَصْحَابَنَا)^(١).

قلت: وأخرجه الإمام أحمد قال: حدثنا عفان، حدثنا حماد به بمثله^(٢).

ورواه أبو يعلى قال: حدثنا هذبة، حدثنا حماد، عن ثابت، عن أنس به بمثله^(٣).

ثم رواه عن هذبة، عن حماد، عن ثابت وعلي، به بمثله^(٤). وهو سند صحيح.

ورواه أبو عوانة، قال: حدثنا جعفر بن محمد الصائغ، حدثنا عفان بن مسلم، ثنا حماد بن سلمة، أنبأنا ثابت به بنحوه^(٥).

فيكون إخراج مسلم له لما صح من حديثه وشاركه فيه غيره، وهو من رواية حماد بن سلمة وهو من قدامى أصحابه وأضببطهم لحديثه.

ثانياً: مرويات علي بن زيد بن جدعان عند الترمذي.

أخرج له الترمذي خمسة وعشرين حديثاً.

الحديث الأول: أخرجه في الطهارة، باب: ما جاء إذا التقى الختانان وجب الغسل، أخرجه متابعة.

قال: حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانُ وَجَبَ الْغُسْلُ). قَالَ أَبُو عِيْسَى حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ قَالَ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ^(٦).

وله متابع عند الترمذي قال: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به بنحوه^(٧)، ورواه النسائي من الطريق

(١) مسلم، الصحيح، ٣/١٤١٥، ح ١٧٨٩. ومعنى قوله ما أنصفنا همسكون الفاء وهو المشهور - أصحابنا: أي ما أنصفت قريش الأنصار لكون القرشيين لم يخرجوا للقتال بل خرجت الأنصار واحداً بعد واحد سوفتح الفاء في أنصفنا - أي الذين فروا لم ينصفوا لفرارهم. النووي، شرح مسلم، ١٢/١٤٧-١٤٨.

(٢) المسند، ٣/٨٦، وانظر النسائي، السنن الكبرى، ٥/١٩٦، ح ٨٦٥١.

(٣) المسند، ٦/٨٦، ح ٣٣١٩.

(٤) المصدر نفسه، ٦/٨٦، ح ٣٣١٩، وانظر ابن حبان، الصحيح، ١١/١٨، ح ٤٧١٨.

(٥) المسند، ٤/٣٣٠، ح ٦٨٧١.

(٦) الترمذي، الجامع، ١/١٨٢، ح ١٠٩.

(٧) المصدر نفسه، ١/١٨١، ح ١٠٨.

نفسه وفيه تصريح الوليد بالسماع من الأوزاعي بقوله سمعت الأوزاعي^(١)، ورواه مسلم عن طريق أبي بردة، عن أبي موسى الأشعري أنه سأل عائشة فقالت عن رسول الله ﷺ نحوه^(٢)، ورواه مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أن أبا موسى الأشعري سأل عائشة فقالت بنحوه^(٣).

ورواه عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن عائشة بنحوه^(٤).

ورواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، قال: كان عمر وعثمان وعائشة والمهاجرون الأولون يقولون به بنحوه^(٥).

ورواه كذلك عن الثوري، عن جابر، عن الشعبي، عن الحارث، عن علي، وعلقمة عن ابن مسعود، ومسروق عن عائشة قالوا بمثله. قال مسروق: فكانت عائشة أعلمهم بذلك^(٦).

فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد بن جدعان.

الحديث الثاني: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في التقصير في الصلاة، أخرجه شامداً.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ بْنُ جُدْعَانَ الْقُرَشِيُّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ سُئِلَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ عَنْ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ فَقَالَ: (حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَحَجَجْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ عُمَرَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ عُثْمَانَ مِثْلَ سِنِينَ مِنْ خِلَافَتِهِ أَوْ ثَمَانِي ثَمَانِي فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ). قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(٧).

كذا في نسخة الجامع بتحقيق الشيخ أحمد شاكر وأشار في الهامش أنه في أحد النسخ قوله صحيح فقط^(٨)، وقد نقل الحافظ في التلخيص قوله حسن فقط^(٩)، ونقل عنه المنذري قوله حسن صحيح^(١٠).

(١) المجتبى، ١/١٠٨، ح ١٩٦.

(٢) الصحيح، ١/٢٧١، ح ٣٤٩.

(٣) الموطأ، ١/٤٥، ح ١٠٢.

(٤) الموطأ، ١/٤٦، ح ١٠٣.

(٥) المصنف، ١/٢٤٥، ح ٩٣٦.

(٦) المصدر نفسه، ١/٢٤٥، ح ٩٣٨.

(٧) الترمذي، الجامع، ٢/٤٣٠، ح ٥٤٥.

(٨) المصدر نفسه، ٢/٤٣٠، الهامش ٦.

(٩) التلخيص الحبير، ٢/٤٦.

(١٠) المصدر نفسه، ٢/٤٦.

وفي تحفة الأشراف حسن صحيح^(١).

قلت: وهو الأليق بمنهج الترمذي إذ إنه يحسن حديث علي بن زيد، فيكون قوله حسن عن إسناد الحديث وصحيح للمتن لشواهد والله أعلم.

وقد أخرج أبو داود هذا الحديث من طريق حماد بن سلمة وإسماعيل بن علية كليهما عن علي بن زيد به بنحوه مختصراً^(٢).

ورواه ابن خزيمة عن طريق عبد الوراث بن سعيد وإسماعيل بن علية، قالوا: ثنا علي بن زيد به بنحوه، وقال: إن ثبت الخبر فإن في القلب من علي بن زيد بن جدعان، وإنما خرجت هذا الخبر في هذا الكتاب لأن هذه مسألة لا يختلف فيها العلماء^(٣).

وقد ضعف ابن حجر سند هذا الحديث بعلي فقال: أحسنه الترمذي وعليه ضعيف، وإنما حسن الترمذي حديثه لشواهد^(٤)، بينما نقل تصحيح الترمذي له في الدراية وسكت عنه^(٥).

وله متابع عند الطبراني في الكبير من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي نضرة به بنحوه مختصراً^(٦) لكنه ضعيف جداً فيه ياسين الزيات منكر الحديث وضعف بمرّة^(٧).

وله شواهد صحيحة منها حديث ابن عباس عند البخاري^(٨) والترمذي^(٩) وغيرهما، فيكون هذا الحديث كذلك من حسان حديثه خاصة أنه من طريق ثقات قدامى البصريين عنه.

الحديث الثالث: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما ذكر في الالتفات في الصلاة، أخرجه في باب الشواهد.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ مُسْلِمٌ بْنُ حَاتِمٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَا بُنَيُّ إِيَّاكَ وَالْاَلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ الْاَلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ هَلَكَةٌ فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَيُفِي التَّطَوُّعَ لَا فِي الْفَرِيضَةِ).

(١) تحفة الأشراف، ١٩٣/٨.

(٢) السنن، ٩/٢، ح ١٢٢٩.

(٣) الصحيح، ٧٠/٢، ح ١٦٤٣.

(٤) التلخيص الجبير، ٤٦/٢، وفتح الباري، ٥٦٣/٢.

(٥) الدراية، ٢١٢/١، ح ٢٧٤.

(٦) المعجم الكبير، ٢٠٩/١٨، ح ٥١٧.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣١٢/٩.

(٨) الصحيح، ٢٣١، ح ١٠٨٢.

(٩) الجامع، ٤١٣/٢، ح ٥٤٦، و٥٤٧، من طريق أنس وابن عباس.

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

قال المنذري: رواه الترمذي وقال حديث حسن وفي بعض النسخ صحيح^(١)، ونقل الزيلعي في نصب الراية عن الترمذي أنه قال: حسن صحيح^(٢)، ونقل الصنعاني والشوكاني نصحيح الترمذي له^(٣)، وله شاهد من حديث عائشة أنها سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة فقال: (هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد).
رواه البخاري^(٤) وهو عند الترمذي^(٥) كذلك وغيرهما.

وقال العقيلي: وللهي عس الالتفات في الصلاة أحاديث صالحة الأسانيد بالفاظ مختلفة^(٦)، فيكون هذا الحديث من حسن حديث علي بن زيد، خاصة أنه من رواية ثقات البصريين عنه.

الحديث الرابع: أخرجه في الصوم، باب: ما جاء في فضل الصوم، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى الْقَزَّازُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنْ رَبُّكُمْ يَقُولُ كُلُّ حَسَنَةٍ يَعْشُرُ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ ضِعْفٍ وَالصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ الصَّوْمُ جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ وَلَخُلُوفٌ فِيمَ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ وَإِنْ جَهِلَ عَلَى أَحَدِكُمْ جَاهِلٌ وَهُوَ صَائِمٌ فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ).

وفي الباب عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ وَسَلَامَةَ بْنِ قَيْصَرَ وَبَشِيرِ بْنِ الْخَصَّاصِيَّةِ وَاسْمُ بَشِيرٍ رَحِمُ بْنُ مَعْبُدٍ وَالْخَصَّاصِيَّةُ هِيَ أُمُّهُ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٧).

ورواه البيهقي^(٨) من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب به بنحوه وهو سند صحيح.

(١) الترغيب والترهيب، ٢٠٩/١.

(٢) نصب الراية، ٨٩/٢.

(٣) سبل السلام، ١٥٠/١، ونيل الأوطار، ٣٧٨/٢.

(٤) الصحيح، ص ١٦٦، ح ٧٥١.

(٥) الجامع، ٤٨٤/٢، ح ٥٩٠.

(٦) الضعفاء، ١٤٧/١.

(٧) الترمذي، الجامع، ١٣٦/٣، ح ٧٦٤.

(٨) السنن الكبرى، ٣٠٤/٤، ح ٨٢٩٠.

ورواه البخاري^(١) من طريق معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب به بنحوه إلا أنه لم يذكر فيه الحسنه بعشرة أمثالها.

وقد رواه الشيخان من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به بنحوه^(٢)، وعند البخاري^(٣) من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة به بنحوه. ورواه ابن حبان^(٤) من طريق العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة به بنحوه إلا أنه ليس فيه: **وَلِخُلُوفٍ فَمِ الصَّائِمِ....**

وهذا الحديث ذكره العقيلي^(٥) هو وحديث (اللهم خلص الوليد بن الوليد وعياش ابن ربيعة وسلمة بن هشام)، ثم قال: لا يتابع عبد الوارث بن سعيد عليهما بهذا الإسناد -أي إسناده الترمذي وكان ساقهما به-.

قلت: لم يتبين لي عدم المتابعة خاصة مع وجود متابعات لعبد الوارث في شيخه والله أعلم.

الحديث الخامس: أخرجه في الرضاع، باب: ما جاء يَحْرُمُ من الرضاع ما يحرم من النَّسَبِ، صدر به الباب وأخرج شواهد له.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ).

قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأُمِّ حَبِيبَةَ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَلِيٍّ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٦).

ورواه الشافعي^(٧) قال: أخبرنا ابن عيينة، قال: سمعت ابن جدعان قال: سمعت ابن المسيب به بنحوه، ورواه عبد الرزاق^(٨) عن الثوري، عن ابن جدعان به بنحوه.

(١) البخاري، الصحيح، ١٢٧٧، ح ٥٩٢٧.

(٢) البخاري، الصحيح، ح ١٥٧٣، ٧٤٩٢، مسلم، الصحيح، ٨٠٧/٢، ح ١١٥١.

(٣) البخاري، الصحيح، ص ٣٩٤، ح ١٨٩٤.

(٤) الصحيح، ٢١٠/٨، ح ٣٤٢٣.

(٥) الضعفاء، ٩٨/٣.

(٦) الترمذي، الجامع، ٤٥٢/٣، ح ١٧٤٦.

(٧) مسند الشافعي، ٣٠٦/١.

(٨) المصنف، ٤٧٥/٧، ح ١٣٩٤٦، والنسائي في الكبرى، ٢٩٦/٣، ح ٤٥٣٨.

بواسطة، ومرةً بلا واسطة^(١)، فيكون هذا الحديث من حسن حديث علي بن زيد خاصة أنه مروى من طريق حماد بن سلمة وهو أعرف الناس بحديثه، ولم يتفرد برفعه بل شاركه فيه يونس بن عبيد وحيد الطويل، كما عند الطبراني والله أعلم.

الحديث السابع: أخرجه في الفتن، باب: ما جاء ما أخبر النبي ﷺ أصحابه بما هو كائن إلى يوم القيامة، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى الْقَرَارِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ بْنُ جُدْعَانَ الْقُرَشِيُّ عَنْ أَبِي نُضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: (صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا صَلَاةَ الْعَصْرِ بِنَهَارٍ ثُمَّ قَامَ خَطِيبًا فَلَمْ يَدْعُ شَيْئًا يَكُونُ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا أَخْبَرَنَا بِهِ حَفِظَهُ مَنْ حَفِظَهُ وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ....)

قَالَ أَبُو عِيْسَى وَفِي الْبَابِ عَنْ حُذَيْفَةَ وَأَبِي مَرْثَمٍ وَأَبِي زَيْدٍ بَنِ أَخْطَبَ وَالْمُغِيرَةَ بَنِ شُعْبَةَ وَذَكَرُوا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَهُمْ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٢).

ورواه ابن ماجه قال: حدثنا عمران بن موسى، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا علي بن زيد به بمثله مختصراً^(٣).

ورواه سفيان الثوري^(٤) وقتاده^(٥) ومعمر^(٦) ويحيى بن سعيد^(٧) وغيرهم عن علي بن زيد بن جدعان، ورواه مسلم^(٨) من طريق أبي مسلمة سعيد بن يزيد، عن أبي نضرة به بنحوه مختصراً.

ورواه أحمد^(٩) وابن خزيمة^(١٠) من طريق المستمر بن الريان، ثنا أبو نضرة به بنحوه مختصراً، ومن شواهده حديث حذيفة عند مسلم بنحوه^(١١)، فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد.

(١) تحفة الأحوذى، ٣٣٣/٥.

(٢) الترمذى، الجامع، ٤٨٣/٤، ح ٢١٩١.

(٣) السنن، ١٣٢٦/٢، ح ٤٠٠٠.

(٤) الحميدى، المسند، ٣٣٢/٢.

(٥) البيهقى، السنن الكبرى، ٣٦٩/٣، ح ٦٣٠٣.

(٦) ابن حبان، الصحيح، ١٦/٨، ح ٣٢٢١.

(٧) الشهاب، المسند، ١٨١/٢، ح ٦٦٤١.

(٨) الصحيح، ٢٠٩٩/٤، ح ٢٧٤٢.

(٩) المسند، ٤٦/٣.

(١٠) الصحيح، ٩٩/٣، ح ١٦٩٩.

(١١) الصحيح، ٢٢١٧/٤، ح ٢٨٩١.

الحديث الثامن: أخرجه في الفتن، باب: ما جاء في ذكر ابن صياد، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُمَحِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَمُكُّ أَبُو الدَّجَالِ وَأُمُّهُ ثَلَاثِينَ عَامًا لَا يُولَدُ لَهُمَا وَلَدٌ ثُمَّ يُولَدُ لَهُمَا غُلَامٌ أَعْوَرٌ أَصْرُ شَيْءٍ وَأَقْلَهُ مَنَفَعَةٍ تَنَامُ عَيْنَاهُ وَلَا يَتَنَامُ قَلْبُهُ...).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ^(١).
ونقل ابن حجر عن البيهقي قوله: فيه علي بن زيد وليس بالقوي، ويوهي حديثه أن أبا بكرة إنما أسلم لما نزل من الطائف حين حوصرت سنة ثمان من الهجرة، وفي حديث ابن عمر الذي في الصحيحين أنه ﷺ لما توجه إلى النخل التي فيها ابن صياد كان ابن صياد يؤمئذ كالمحتلم، فمتى يدرك أبو بكرة زمان مولده بالمدينة وهو لم يسكن المدينة إلا قبل الوفاة النبوية بستين؟! فيكيف يتأتى أن يكون في الزمن النبوي كالمحتلم؟! فالذي في الصحيحين هو المعتمد^(٢).
فيكون هذا الحديث من ضعيف حديث علي بن زيد لمعارضته ما في الصحيح والله أعلم.

الحديث التاسع: أخرجه في الفتن، باب: أخرجه وحده في باب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ جُنْدَبٍ عَنْ حَذِيفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَذِلَّ نَفْسَهُ) قَالُوا: وَكَيْفَ يَذِلُّ نَفْسَهُ؟ قَالَ: (يَتَعَرَّضُ مِنَ الْبَلَاءِ لِمَا لَا يُطِيقُ).
قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٣).

ورواه ابن ماجه من الطريق نفسه بالمتن نفسه^(٤).

وقال الإمام أحمد: سمعت من عمرو بن عاصم ببغداد حديث جندب عن حذيفة عن النبي ﷺ: (لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه)، ولم أكتبه حتى خرج - يعني من بغداد^(٥).

(١) الترمذي، الجامع، ٥١٨/٤، ح ٢٢٤٨، وأحمد، المسند، ٤٠/٥، ٤٩، والطبراني، ص ١١٦، ح ٨٦٥.

(٢) ابن حجر، فتح الباري، ٣٢٦/١٣.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥٢٢/٤، ح ٢٢٥٤.

(٤) ابن ماجه، السنن، ١٣٣٢/٢، ح ٤٠١٦.

(٥) العلل ومعرفة الرجال، ٢٧/٢.

وسئل عنه أبو حاتم فقال: هذا حديث منكر^(١)، وبين سبب النكارة فيه، بأن عمرو بن عاصم زاد في الإسناد جندباً وليس بمحفوظ، وقال: حدثنا أبو سلمة عن حماد وليس فيه جندب^(٢).

وقد رواه البزار^(٣) وقال: لا نعلمه يروي عن حذيفة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد. ولا نعلم رواه عن حماد أوثق من عمرو بن عاصم وبه يعرف.

قلت: أبو سلمة هو موسى بن إسماعيل التبوذكي. ثقة ثبت^(٤)، لكن لم أقف على روايته، وقد قال البزار: ولا نعلم رواه عن حماد أوثق من عمرو بن عاصم وبه يعرف. وسمعه الإمام أحمد على النحو الذي رواه الترمذي والبزار ولم يعلِّه، فعلى هذا يكون تحسين الترمذي على بابه والله أعلم.

الحديث العاشر: أخرجه في الزهد، باب: ما جاء في طول عمر المؤمن، أخرجه وحده في بابه.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: (مَنْ طَالَ عُمُرُهُ وَحَسَنَ عَمَلُهُ) قَالَ فَأَيُّ النَّاسِ شَرٌّ؟ قَالَ: (مَنْ طَالَ عُمُرُهُ وَسَاءَ عَمَلُهُ). قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٥).

ورواه الحاكم من طريق حماد بن سلمة، عن حميد ويونس وثابت، عن الحسن عن أبي بكره به مثله، وقال: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي^(٦).

ورواه الإمام أحمد من طريق حماد، عن يونس، عن الحسن به مثله^(٧)، ورواه الطيالسي من طريق شعبة وحماد بن سلمة، عن علي بن زيد به مثله^(٨)، وله شاهد من حديث عبدالله بن

(١) الملل، ١٣٨/٢.

(٢) المصدر نفسه، ٣٠٦/٢.

(٣) المسند، ٢١٨/٧، ح ٢٧٩٠.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٤٩، ت ٩٦٤٣.

(٥) الترمذي، الجامع، ٥٦٦/٤، ح ٢٢٣٠.

(٦) المستدرک، ٣٣٩/١.

(٧) المسند، ٤٧/٥.

(٨) المسند، ١١٦/١، ح ٨٦٤.

بُسْر^(١) وأبي هريرة^(٢) وجابر^(٣)، بنحو حديث أبي بكرة، فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ حَاتِمٍ الْأَنْصَارِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَا بُنَيَّ إِنْ قَدَرْتَ أَنْ تُصْبِحَ وَتُمْسِيَ لَيْسَ فِي قَلْبِكَ غِشٌّ لَأَحْدٍ فَأَفْعَلْ ثُمَّ قَالَ لِي يَا بُنَيَّ وَذَلِكَ مِنْ سُتِّي وَمَنْ أَحْيَا سُتِّي فَقَدْ أَحْبَبَنِي وَمَنْ أَحْبَبَنِي كَانَ مَعِيَ فِي الْجَنَّةِ وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ).

قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ومحمد بن عبد الله الأنصاري ثقة وأبوه ثقة وعلي بن زيد صدوق إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره قال وسمعت محمد بن بشر يقول قال أبو الوليد قال شعبة حدثنا علي بن زيد وكان رفعا ولا نعرف لسعيد بن المسيب عن أنس رواية إلا هذا الحديث بطوله وقد روى عباد بن ميسرة المنقري هذا الحديث عن علي بن زيد عن أنس ولم يذكر فيه عن سعيد بن المسيب قال أبو عيسى وذاكرت به محمد بن إسماعيل فلم يعرفه ولم يعرف لسعيد بن المسيب عن أنس هذا الحديث ولا غيره ومات أنس بن مالك سنة ثلاث وتسعين ومات سعيد ابن المسيب بعده بستين مات سنة خمس وتسعين^(٤).

قلت: الحديث بقصته رواه أبو يعلى في مسنده، قال: حدثنا يحيى بن أيوب، حدثنا محمد ابن الحسن بن أبي يزيد الصدائي، حدثنا عباد المنقري، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أنس بن مالك قال: قدم رسول الله ﷺ المدينة وأنا ابن ثمان سنين فأخذت أُمِّي بيدي فانطلقت بي إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله: لم يبق رجل ولا امرأة من الأنصار إلا قد اتحفنك بتحفة وأنا لا أقدر على ما اتحفك به إلا ابني هذا فخذ فليخدمك ما بدا لك... ثم ذكر أنس الحديث بطوله^(٥).

(١) الترمذي، الجامع، ٤/ ٥٦٥، ح ٢٣٢٩، وقال حسن غريب.

(٢) ابن حبان، الصحيح، ٢/ ٢٣٤، ح ٤٨٤، بسند حسن.

(٣) الحاكم، المستدرک، ١/ ٣٣٩، صححه ووافقه الذهبي.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥/ ٤٦، ح ٢٦٧٨.

(٥) المسند، ٦/ ٣٠٦، ح ٣٦٢٤.

والطبراني في الصغير قال: حدثنا محمد بن صالح بن الوليد النرسي البصري، حدثنا مسلم بن حاتم الأنصاري، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، عن أبيه عبد الله ابن المثني، عن علي بن زيد بن جدعان به بنحو حديث أبي يعلى.
وقال: لا يروى عن أنس بهذا التمام إلا بهذا الإسناد تفرد به مسلم الأنصاري وكان ثقة^(١).

وقول الترمذي مات أنس سنة ٩٣ ... يريد به أن المعاصرة بين أنس وبين سعيد بن المسيب ثابتة فيمكن سماعه منه^(٢).

وعباد المنقري قد روى عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أنس كما في رواية أبي يعلى فيكون قد سمعه على الوجهين، ويكون هذا الحديث من حسن حديث ابن جدعان، والله أعلم.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الاستئذان، باب: ما جاء في التسليم إذا دخل بيته، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ الْبَصْرِيُّ الْأَنْصَارِيُّ مُسْلِمُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَا بُنَيَّ إِذَا دَخَلْتَ عَلَى أَهْلِكَ فَسَلِّمْ يَكُنْ بَرَكََةً عَلَيْكَ وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٣).

قلت: وهو جزء من الحديث السابق الذي ساقه الطبراني وأبو يعلى تاماً، وله شاهد عند البخاري في الأدب المفرد^(٤) بسند حسن من طريق ابن جريج، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً بنحوه.

قلت: وقد تكلم الحافظ ابن حجر في النكت على هذا الحديث والذي قبله وحديث (إياك والالتفات في الصلاة) وقد ساقها المزني حديثاً واحداً فقال:

والحديث في الأصل طويل، يشتمل على أحكام وآداب.... ولم يذكر في الاستئذان شيئاً مما ذكر في الصلاة والعلم،... فكان الأليق أن يفردا ثلاثة أحاديث كما أفردا الترمذي... ولو

(١) المعجم الصغير، ٢/١٠٢، ح ٨٥٦، والأوسط ٦/١٢٤، ح ٥٩٩١.

(٢) تحفة الأحوزي، ٧/٣٧١.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/٥٩، ح ٢٦٩٨.

(٤) الأدب المفرد، ص ٣٧٦، ح ١٠٩٥.

كانت قد جاءت عن غير الترمذي مساقاً واحداً وفيها غيرها، ولكن قول صاحب الأطراف الحديث يوهم إخراج جميع الحديث وليس هو في نفس الأمر كذلك ، ولم يذكر كلام الترمذي على الحديث الذي في الاستئذان، وقد قال في النسخ المعتمدة: حسن غريب، ووقع بخط الكرخي حسن صحيح غريب وعليه اعتمد النووي في الأذكار، وتصحيح مثل هذا من غلط الرواة بعد الترمذي فإنه لا يقع ممن له أدنى معرفة بالحديث^(١).

قلت : أراد الصحيح اصطلاحاً ولم يرد نفي القبول مطلقاً والله أعلم .

الحديث الثالث عشر: أخرجه في الأدب، باب: ما جاء في فداك أبي وأمي، أخرجه متابعة مقروناً.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ جُدْعَانَ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ سَمِعَا سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: قَالَ عَلِيٌّ مَا جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَبَاهُ وَأُمَّهُ لِأَحَدٍ إِلَّا لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ لَهُ يَوْمَ أُحُدٍ: (ارْمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي وَقَالَ لَهُ ارْمِ أَيُّهَا الْعَلَّامُ الْحَزْزُورِيُّ^(٢)).

وَفِي الْبَابِ عَنْ الزُّبَيْرِ وَجَابِرٍ قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ عَلِيٍّ^(٣).

ورواه مسلم من طريق يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب به بنحوه^(٤).

ورواه الترمذي من طريق سفیان، عن سعد بن إبراهيم، عن عبد الله بن شداد، عن علي به بنحوه وقال: حديث صحيح^(٥).

وهو عند البخاري من غير طريق عن سعد بن إبراهيم، عن عبد الله بن شداد به بنحوه^(٦)، ورواه مسلم من طريق بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد، عن أبيه به بنحوه^(٧)، وهذا من حسن حديث علي بن زيد.

الحديث الرابع عشر: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة البقرة، أخرجه شاهداً في الباب.

(١) التكت الظراف مطبوع بهامش تحفة الأشراف، ١/ ٢٢٧.

(٢) الحزور: الشديد على القتال والعمل، لسان العرب، باب الزاي، فصل الحاء، ٥/ ٣٣٥.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ١٣٠، ح ٢٨٢٩، وأعاده ٥/ ٥٦٠، ح ٣٧٥٣.

(٤) الصحيح، ٤/ ١٨٧٦، ح ٢٤١٢.

(٥) الجامع، ٥/ ٥٦٠، ح ٣٧٥٥.

(٦) الصحيح، ص ٦١٢، ح ٢٩٠٥.

(٧) الصحيح، ٤/ ١٨٧٦، ح ٢٤١٢.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى وَرَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أُمِّهِ أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿إِنْ تَحِبُّدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحْتَسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] وَعَنْ قَوْلِهِ ﴿مَنْ يَحْمِلْ سُوءًا يُجْزِيهِ﴾ [النساء: ١٢٣] فَقَالَتْ: مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ مُنْذُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: (هَذِهِ مُعَاتِبَةُ اللَّهِ الْعَبْدَ فِيمَا يُصِيبُهُ مِنَ الْحُمَى وَالنُّكْبَةِ حَتَّى الْبِضَاعَةُ^(١)) يَضَعُهَا فِي كُمِّ قَمِيصِهِ فَيَفْقِدُهَا فَيَفْزَعُ لَهَا حَتَّى إِنْ الْعَبْدَ لَيَخْرُجُ مِنْ دُثُوبِهِ كَمَا يَخْرُجُ الثَّيْرُ الْأَخْمَرُ مِنَ الْكَبِيرِ). قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ^(٢).

وروي عن عائشة رضي الله عنها نحو الحديث السابق في تفسير قوله تعالى: ﴿مَنْ يَحْمِلْ سُوءًا يُجْزِيهِ﴾ [النساء: ١٢٣] رواه أحمد^(٣) من طريق يزيد، بن أبي يزيد عن عبيد بن عمير، عن عائشة، أن رجلاً تلا هذه الآية ﴿مَنْ يَحْمِلْ سُوءًا يُجْزِيهِ﴾ فقال: إنا لنجزى بكل ما علمنا، هلكنا إذا، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: (نعم، يجزى به في الدنيا من مصيبة في جسده مما يؤذيه).

وروي نحوه الطبري^(٤) بسند صحيح عن أبي المهلب قال: دخلت على عائشة كي أسأله عن هذه الآية: ﴿مَنْ يَحْمِلْ سُوءًا يُجْزِيهِ﴾ قالت: ذاك ما يصيبكم في الدنيا.

وسؤال عائشة رضي الله عنها رسول الله ﷺ عن هذه الآية رواه أبو داود بسند صحيح من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة قالت: قلت يا رسول الله إني لأعلم أشد آية في القرآن قال: (آية آية يا عائشة؟) قالت: قول الله تعالى: ﴿مَنْ يَحْمِلْ سُوءًا يُجْزِيهِ﴾ [النساء: ١٢٣] قال: (أما علمت يا عائشة أن المؤمن تصيبه النكبة أو الشوكة فيكفأ بأسوأ عمله ومن حوسب عذب)، قالت: أليس الله يقول ﴿فَسَوْفَ يَحْتَسِبُ حِسَابًا سِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨] الحديث^(٥).

الحديث الخامس عشر: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة يونس، أخرجه في باب المتابعات.

(١) البِضَاعَةُ: القطعة من المال، لسان العرب، باب العين، فصل الباء، ١٥/٨.

(٢) الترمذي، الجامع، ٢٢١/٥، ح ٢٩٩١.

(٣) المسند، ٦٥/٦، وانظر ابن حبان، الصحيح، ١٨٦/٧، ح ٢٩٢٣.

(٤) جامع البيان، ٢٩٢/٥.

(٥) السنن، ١٨٤/٣، ح ٣٠٩٣.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَمَّا أَغْرَقَ اللَّهُ فِرْعَوْنَ قَالَ) (آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ) فَقَالَ جِبْرِيلُ يَا مُحَمَّدُ فَلَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا أَخُذُ مِنْ خَالٍ^(١) الْبَحْرِ فَأَدْسُهُ فِيهِ مَخَافَةً أَنْ تُذَكِّرَهُ الرَّحْمَةُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٢).

ثم رواه الترمذي من طريق شعبة قال: أخبرني عدي بن ثابت وعطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به بنحوه وقال: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه^(٣). وصححه ابن حبان^(٤) والحاكم^(٥) ووافقه الذهبي وقال أكثر أصحاب شعبة أوقفوه. قلت: يوسف بن مهران بصري لم يرو عنه إلا ابن جدعان^(٦)، لم يعرفه أحمد، ووثقه أبو زرعة، وابن سعد، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ويذاكر به، وقال ابن جدعان: كان يشبه حفظه بعمر بن دينار^(٧)، فيكون هذا من حسن حديث علي بن يزيد. الحديث السادس عشر: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة بني إسرائيل، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى وَسَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَوْسِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يُخْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ صِنْفًا مُشَاءً وَصِنْفًا رُكْبَانًا وَصِنْفًا عَلَى وَجُوهِهِمْ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ يَمْشُونَ عَلَى وَجُوهِهِمْ قَالَ إِنَّ الَّذِي أَمْشَاهُمْ عَلَى أَقْدَامِهِمْ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَمْشِيَهُمْ عَلَى وَجُوهِهِمْ أَمَا إِنَّهُمْ يَتَّقُونَ بِوُجُوهِهِمْ كُلَّ حَدَبٍ وَشَوَلٍ). قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى وَهَيْبٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا مِنْ هَذَا^(٨).

(١) خال البحر: هو الطين الأسود، الرازي، مختار الصحاح، ص ٦٨.

(٢) الترمذي، الجامع، ٢٨٧/٥، ح ٣١٠٧، وانظر عبد بن حميد المسند، ١/٢٢٢، ح ٦٦٤، وأحمد، المسند، ١/٢٤٥.

(٣) الترمذي، الجامع، ٢٨٧/٥، ح ٣١٠٨.

(٤) الصحيح، ٩٨/١٤، ح ٦٢١٥.

(٥) المستدرک، ٣٤/٢.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦١٢، ت ٧٨٨٦.

(٧) المزي، تهذيب الكمال، ٤٦٣/٢٢.

(٨) الترمذي، الجامع، ٣٠٥/٥، ح ٣١٤٢، وانظر: الطبري في جامع البيان، ١٩/١٢، وأحمد في المسند، ٢/٣٥٤.

وحديث وهيب عن ابن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ رواه الشيخان^(١) ونصه (يحشر الناس على ثلاثة طرائق راغبين راهبين، واثنان على بعير وثلاثة على بعير، وأربعة على بعير، وعشرة على بعير، وتحشر بقيتهم النار، ثقل معهم حيث قالوا، وتبيت معهم حيث باتوا وتصبح معهم حيث أصبحوا، وتمسي معهم حيث أمسوا).

فهذا الحديث تضمن صنفان: الركبان والمشاة.

ثم أخرج البخاري بعده حديث أنس في الصنف الثالث وهم الذين يحشرون على وجوههم أن رجلاً قال يا رسول الله، كيف يحشر الكافر على وجهه؟ قال: (اليس الذي أمشاه على الرجلين في الدنيا قادراً على أن يمشيه الله على وجهه يوم القيامة)^(٢).

وأخرج الترمذي شاهداً لحديث أبي هريرة من طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: (إنكم محشورون رجالاً وركباناً ويُجرون على وجوههم). وقال: هذا حديث حسن^(٣).

قلت: فيكون هذا الحديث من حسان حديث علي بن زيد من رواية حماد عنه.

الحديث السابع عشر والثاني والعشرون: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة بني إسرائيل، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ عَنْ أَبِي نُضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَنَا سَيِّدُ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ وَيَبْدِي لَوَاءُ الْحَمْدِ وَلَا فَخْرَ وَمَا مِنْ نَبِيٍّ يَوْمَئِذٍ آدَمَ فَمَنْ سِوَاهُ إِلَّا تَحْتَ لَوَائِي وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تُنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ وَلَا فَخْرَ....).

قال أبو عيسى هذا حديث حسن وقد روى بعضهم هذا الحديث عن أبي نضرة عن ابن عباس الحديث بطوله^(٤).

وأعاده الترمذي مختصراً بسنده وقال: حسن صحيح^(٥).

ورواه ابن ماجه من طريق هشيم، أنبأنا علي بن زيد، به بنحوه مختصراً^(٦).

(١) البخاري، في الصحيح، ص ١٢٨٦، ح ٦٥٢٢، ومسلم الصحيح، ٤/ ٢١٩٥، ح ٢٨٦١.

(٢) البخاري، الصحيح، ص ١٢٨٦، ح ٦٥٢٣.

(٣) الجامع، ٥/ ٣٠٥، ح ٣١٤٢.

(٤) المصدر نفسه، ٥/ ٣٠٨، ح ٣١٤٨.

(٥) المصدر نفسه، ٥/ ٥٨٧، ح ٣٦١٥.

(٦) السنن، ٢/ ١٤٤٠، ح ٤٣٠٨، واحد في المسند، ٢/ ٣.

وحديث ابن عباس رواه أحمد وغيره من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي نضرة، عن ابن عباس به بنحوه^(١).

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن هذين الحديثين فقال: سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة عن الجريري وعلي بن زيد عن أبي نضرة عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الشفاعة، ورواه ابن عيينة، عن علي بن زيد، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ قلت لأبي: أيهما الصحيح؟

قال: كان حديث حماد بن سلمة أشبه^(٢). قلت: ترجيح أبي حاتم لأن حماداً أقدم من ابن عيينة وأروى عن علي بن زيد منه والله أعلم.

وأخرج الترمذي له من طريق علي بن زيد عن أبي نضرة عن أبي سعيد لاحتمال أن يكون سمعه علي على الوجهين من أبي نضرة، ويكون أبو نضرة سمعه من أبي سعيد وابن عباس، ولا يوجد ما يمنع خاصة أن حديث الشفاعة رواه غير واحد من الصحابة منهم: أبو هريرة وأنس وأبو بكر، وإن ابن عيينة لم ينفرد به عن علي بن زيد بل شاركه هشيم. والله أعلم. الحديث الثامن عشر: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة الحج، أخرجه متابعة.

قال: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ جُذَعَانَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا نَزَلَتْ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [سورة الحج: ١-٢] قَالَ أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ وَهُوَ فِي سَفَرٍ فَقَالَ أَتَذَرُونَنِّي يَوْمَ ذَلِكَ فَقَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ ذَلِكَ يَوْمَ يَقُولُ اللَّهُ لَأَدَمَ ابْعَثْ بَعْثَ النَّارِ... قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣).

قلت: أخرج الترمذي نفسه متابعة له من طريق قتادة عن الحسن به بنحوه، وقال: هذا حديث حسن صحيح^(٤).

وأخرجه الحاكم من طريق قتادة وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بطوله خشية الإرسال وقد سمع الحسن من عمران بن حصين، ووافقه الذهبي^(٥)، وأخرجه في مكان

(١) المسند ١/ ٢٨١ و ٢٩٥ والطحاوي في مسنده ٣٥٣/ ١٥، وأبو يعلى ٢١٣/ ٤، ص ٢٣٢٨.

(٢) العلل، ٢/ ٢١٧.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ٣٢٢، ح ٣١٦٨.

(٤) المصدر نفسه، ٥/ ٣٢٣، ح ٣١٦٩، ورواه أحمد، ٤/ ٤٣٥ وغيره.

(٥) المستدرک، ١/ ٢٨.

آخر وقال: وأكثر أئمة البصرة على أن الحسن قد سمع من عمران^(١)، وهو عند الطبراني^(٢) من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن العلاء بن زياد، عن عمران، به بنحوه وهو سند حسن، فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد.

الحديث التاسع عشر: أخرجه في كتاب التفسير، باب: ومن سورة النمل، صدر به الباب وأخرج له شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَوْسِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (تُخْرَجُ الدَّابَّةُ مَعَهَا خَائِمٌ سُلَيْمَانٌ وَعَصَا مُوسَى فَتُجْلُو وَجْهَ الْمُؤْمِنِ وَتُخْتِمُ أَنْفَ الْكَافِرِ بِالْخَائِمِ حَتَّى إِذَا أَهْلُ الْخُوانِ لَيَجْتَمِعُونَ فَيَقُولُ هَاهَا يَا مُؤْمِنُ وَيُقَالُ هَاهَا يَا كَافِرُ وَيَقُولُ هَذَا يَا مُؤْمِنُ وَيَقُولُ هَذَا يَا كَافِرُ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ فِي دَابَّةِ الْأَرْضِ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ وَحَدِيثُ بَنِ أَسِيدٍ^(٣).

ورواه ابن ماجه قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا يونس بن محمد، عن علي بن زيد به بنحوه^(٤).

وحديث أبي أمامة رواه أحمد^(٥) وابن الجعد^(٦) بسند حسن من طريق عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون، عن عمر بن عبدالرحمن بن عطية بن دلاف المزني، عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: (تُخْرَجُ الدَّابَّةُ فَتُسَمُّ النَّاسَ عَلَى خِرَاطِيمِهِمْ، حَتَّى يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ الْبَعِيرَ فَيَقُولُ: مِمَّنْ اشْتَرَيْتَهُ فَيَقُولُ مِنْ أَحَدِ الْمُخْطَمِينَ^(٧) اشْتَرَيْتَهُ).

(١) المصدر نفسه، ٢/ ٣٨٥.

(٢) المعجم الكبير، ١٨/ ٢١٩، ح ٥٤٦.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ٣٤٠، ص ٣١٨٧.

(٤) السنن، ٢/ ١٣٥١، ح ٤٠٦٦، وأحمد في المسند، ٢/ ٢٩٥.

(٥) المسند ٥/ ٢٦٨.

(٦) المسند، ص ٤٢٧، ح ٢٩١٩.

(٧) وَالْمُخْطَمُ: هُوَ الَّذِي يَسْمُ الدَّابَّةُ عَلَى أَنْفِهَا... وَالْمُخْطَمُ هُوَ الْمَوْسُومُ... لِسَانُ الْعَرَبِ، بَابُ الْمِيمِ، فَصْلُ الْخَاءِ، ١٨٨/ ١٢.

قلت: فيه عمر بن عبد الرحمن بن دلاف ذكره البخاري في التاريخ^(١) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ووثقه ابن المديني^(٢)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٣) وباقي رجاله ثقات، وحديث حذيفة بن أسيد أخرجه الترمذي في الفتن وفيه (لا تقوم الساعة حتى تروا عشر آيات وذكر منها الدابة...) وقال حديث حسن صحيح^(٤)، فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد، خاصة أنه من رواية حماد بن سلمة، والله أعلم.

الحديث العشرون: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة الأحزاب، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَمُرُّ بِيَابِ فَاطِمَةَ سَيِّئَةً أَشْهَرُ إِذَا خَرَجَ إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ يَقُولُ الصَّلَاةُ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا» [الأحزاب: ٣٣].

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الْحَمَرَاءِ وَمَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ^(٥).

قلت: أخرجه الحاكم^(٦) من طريق عفان، ثنا حماد بن سلمة، أخبرني حميد وعلي ابن زيد، عن أنس به بمثله وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، وحديث أم سلمة أخرجه الترمذي (أن النبي ﷺ جَلَلٌ - أي غَطَّى - على الحسن والحسين وعلي وفاطمة) ثم قال: (اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي وَخَاصَّتِي أَذْهَبْ عَنْهُمْ الرِّجْسَ وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيرًا...) قال: هذا حديث حسن^(٧).

وروى نحوه مسلم من حديث عائشة^(٨)، فيكون هذا كذلك من حسن حديث علي من رواية حماد بن سلمة عنه.

(١) التاريخ الكبير، ١٧٢/٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٢١/٦.

(٢) سؤالات ابن أبي شيبة ابن المديني، ص ١٠٣.

(٣) الثقات، ١٥٢/٥.

(٤) الجامع، ٤٧٧/٤، ح ٢١٨٣.

(٥) الجامع، ٣٥٢/٥، ح ٣٢٠٦.

(٦) المستدرک، ١٥٨/٣.

(٧) الجامع، ٦٩٩/٥، ح ٣٨٧١.

(٨) الصحيح، ١٨٨٣/٤، ح ٢٤٢٤.

الحديث الحادي والعشرون: أخرجه في الدعوات، باب: ما يقول إذا أكل طعاماً، أخرجه وحده في بابه.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُمَرَ وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ دَخَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ عَلَى مَيْمُونَةَ، فَجَاءَتْنَا بِإِنَاءٍ فِيهِ لَبَنٌ، فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا عَلَى يَمِينِهِ وَخَالِدٌ عَلَى شِمَالِهِ، فَقَالَ لِي: (الشَّرْبَةُ لَكَ فَإِنْ شِئْتَ أَكْرَمْتُ بِهَا خَالِدًا) فَقُلْتُ: مَا كُنْتُ أُؤَيِّرُ عَلَى سُؤْرِكَ أَحَدًا.... الحديث).

قال أبو عيسى هذا حديث حسن وقد روى بعضهم هذا الحديث عن علي بن زيد فقال عن عمر بن حرملة و قال بعضهم عمرو بن حرملة ولا يصح^(١).

قلت: ورواه أبو داود من طريق الحماديين عن علي بن زيد به بنحوه^(٢)، والطيايسي من طريق شعبة عن علي بن زيد به بنحوه^(٣)، وأحمد من طريق سفيان عن علي بن زيد^(٤).

لكن مداره على عمر بن حرملة قال أبو زرعة^(٥) بصري لا أعرفه إلا في هذا الحديث، وقال البخاري: حديثه عن البصريين^(٦)، وقال ابن حبان عمر بن حرملة وقيل عمرو والصحيح عمر، من أهل البصرة، يروي عن ابن عباس، وعنه علي بن زيد^(٧)، وقال الذهبي في الكاشف: وثق^(٨). فيكون هذا الحديث من ضعيف حديثه. وتحسينه للمتن دون السند.

الحديث الثاني والعشرون، والثالث والعشرون (أنا سيّد وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ وَيَلْبِثُ لِيَوْمِ الْحَمْدِ وَلَا فَخْرَ... الحديث). ذكر سابقاً مع الحديث السابع عشر.

الحديث الرابع والعشرون: أخرجه في المناقب، باب: مناقب البراء بن مالك ؓ، أخرجه مقروناً.

(١) الترمذي، الجامع، ٥٠٦/٥، ح ٣٤٥٥.

(٢) السنن، ٣/٣٣٩، ح ٣٧٣٠.

(٣) المسند، ١/٣٥٦.

(٤) المسند، ١/٢٢٥.

(٥) الجرح والتعديل، ٦/١٠٢.

(٦) التاريخ الكبير، ٦/١٤٩.

(٧) الثقات، ٥/١٤٩.

(٨) الكاشف، ٢/٥٦.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ حَدَّثَنَا سَيَّارٌ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا ثَابِتٌ وَعَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (كَمْ مِنْ أَشْعَثَ أَغْبَرَ ذِي طِمْرَيْنِ^(١) لَا يُؤْتِيَهُ لَهُ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ مِنْهُمْ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٢).

ورواه مسلم من طريق حماد عن ثابت عن أنس به بنحوه وليس فيه ذكر البراء^(٣).

ورواه أحمد من طريق حسن، ثنا ابن لهيعة، عن أبي النضر عن أنس به بنحوه^(٤).

وهو عند البخاري في الصحيح من طريق حميد عن أنس مرفوعاً بلفظ إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره^(٥).

ورواه الحاكم من طريق عقيل بن خالد عن ابن شهاب، عن أنس به بنحوه، وفيه قصة البراء، وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأقره الذهبي^(٦).

وله شواهد من حديث أبي هريرة^(٧) وحارثة بن وهب^(٨)، فيكون هذا من حسن حديث علي من رواية البصريين عنه.

الحديث الخامس والعشرون: أخرجه في المناقب، باب: في فضل الأنصار وقريش، أخرجه شاهداً في بابه.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ بْنُ جُدْعَانَ حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يُعْزِيهِ فِيمَنْ أَصِيبَ مِنْ أَهْلِهِ وَبَنِي عَمِّهِ يَوْمَ الْحَرَّةِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ إِنِّي أَبْشُرُكَ بِبُشْرَى مِنَ اللَّهِ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَلِلدَّرَارِيِّ الْأَنْصَارِ وَلِلدَّرَارِيِّ دَرَارِيهِمْ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَاهُ قَتَادَةُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَرْقَمَ^(٩).

(١) طمرين: الطمر: الثوب الخلق، لسان العرب، ابن الأثير، النهاية، ١٣٨/٣.

(٢) الترمذي، الجامع، ٦٩٢/٥، ح ٣٨٥٤.

(٣) الصحيح، ١٣٠٢/٣، ح ١٦٧٥.

(٤) المسند، ١٤٥/٣.

(٥) الصحيح، ص ٥٦٤، ح ٢٧٠٣.

(٦) المستدرک، ٢٩٢/٣.

(٧) مسلم، الصحيح، ٢٠٢٤/٤، ح ٢٦٢٢.

(٨) البخاري، الصحيح، ص ١٠٧٥، ح ٤٩١٨.

(٩) الترمذي، الجامع، ٧١٣/٥، ح ٣٩٠٢.

وحديث علي بن زيد له متابع عند مسلم من طريق شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس، به بنحوه^(١)، وعند البخاري من طريق عبد الله بن الفضل أنه سمع أنس بن مالك يقول: (حزنت على من أصيب بالحرة فكتب إليّ زيد بن أرقم وبلغه شدة حزني يذكر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول ... الحديث)، وذكر نحوه^(٢)، وعند ابن حبان من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أبي بكر بن أنس قال: كتب زيد بن أرقم إلى أنس بن مالك يعزيه بولده وذكر نحوه^(٣). وهو سند صحيح، فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد.

خلاصة مرويات علي بن زيد عند الترمذي.

أخرج له الترمذي خمسة وعشرين حديثاً جميعها من رواية البصريين عنه، أربعة في باب المتابعات، وثمانية في باب الشواهد، وواحد مقروناً، واثنان صدر بهما الباب وأخرج لهما شواهد، وعشرة لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها.

- ثمانية أحاديث أخرجها من رواية حماد بن سلمة عنه، سبعة حسنة، والثامن: ضعيف لمخالفته ما في الصحيحين - كما قاله البيهقي.

- وحديثاً واحداً من طريق شعبة وهو من حسن حديثه.

- والبقية من رواية ابن عيينة وهشيم وعبد الله بن محمد الأنصاري وغيرهم وهي جميعاً من حسن حديث علي بن زيد.

ثالثاً: مرويات علي بن زيد عند النسائي.

لم يخرج له النسائي إلا حديثين، ليبين ضعفهما.

الحديث الأول: أخرجه في الأيمان والنذور، باب: كفارة النذر.

قال: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ تَمِيمٍ قَالَ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جَدْعَانَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا تَذَرُ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ ضَعِيفٌ وَهَذَا الْحَدِيثُ خَطَأً وَالصُّوَابُ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ^(٤).

(١) الصحيح، ٤/١٩٤٨، ح ٢٥٠٦.

(٢) الصحيح، ص ١٠٧٠، ح ٤٩٠٦.

(٣) الصحيح، ١٦/٢٧٠، ح ٧٢٨١.

(٤) النسائي، المجتبى، ٧/٢٩، ح ٣٨٥٠.

قلت: لم أقف على رواية عبد الرحمن بن سمرة، وحديث عمران بن حصين رواه غير واحد منهم مسلم^(١)، بلفظ (ولا وفاء لنذر في معصية ولا فيما لا يملك العبد). وفيه قصة طويلة.

وله ألفاظ أخرى بعض طرقها معلولة كما فصل النسائي^(٢)، فيكون إخراج هذا الحديث لبيان علته.

الحديث الثاني: أخرجه في القسامة، باب: ذكر الاختلاف على خالد الحذاء.

قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنصُورٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُدْعَانَ سَمِعَهُ مِنَ الْقَاسِمِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ عَلَى دَرَجَةِ الْكَعْبَةِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَخَذَهُ أَلَا إِنَّ قَتِيلَ الْعَمْدِ الْخَطِيءِ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا شَبَّوْا الْعَمْدَ فِيهِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ مُعْلُظَةٌ مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلِيفَةً^(٣) فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا)^(٤).

وأخرجه ابن ماجه^(٥) قال: حدثنا عبد الله بن محمد الزهري، ثنا سفيان بن عيينة، عن ابن جدعان، به بنحوه.

والإمام أحمد^(٦) والشافعي^(٧) عن ابن عيينة، حدثنا ابن جدعان به بنحوه.

وقال ابن أبي حاتم في العلل^(٨): "وقد روى هذا الحديث حماد بن سلمة، عن حميد، عن القاسم بن ربيعة (أن النبي ﷺ خطب يوم الفتح) مرسل، وهذا أشبه بالصواب، والله أعلم."

وقال يحيى بن معين^(٩)، علي بن زيد ليس بشيء، والحديث حديث خالد (يعني الحذاء)، وإنما هو عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما. فهذا من ضعيف حديثه كذلك.

(١) الصحيح، ٣/١٢٦٢، ح ١٦٤١.

(٢) النسائي، المجتبى، ٧/٢٦-٣٠.

(٣) خِلْفَةٌ: الناقة الحامل، لسان العرب، باب الفاء، فصل الحاء، ٩/٩٤.

(٤) النسائي، المجتبى، ٨/٤٢، ح ٤٧٩٩، والكبرى، ٤/٢٣٣، ح ٧٠٠٢.

(٥) السنن، ٢/٨٧٨، ح ٢٦٢٨.

(٦) المسند، ٢/١١.

(٧) الشافعي، السنن المأثورة، ١/٤٢٩، ح ٦٣٧.

(٨) علل ابن أبي حاتم، ١/٤٦٢.

(٩) البيهقي، السنن الكبرى، ٨/٦٩، ح ١٥٨٩٩.

رابعاً: مرويات علي بن زيد بن جدعان عند أبي داود.

روى له أبو داود اثني عشر حديثاً

الحديث الأول: أخرجه في الطهارة، باب: السواك من الفطرة، أخرجه

شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَدَاوُدُ بْنُ شَيْبَةَ قَالَا حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ مُوسَى عَنْ أَبِيهِ وَ قَالَ دَاوُدُ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ مِنَ الْفِطْرَةِ الْمَضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ.... فَذَكَرَ نَحْوَهُ)^(١).

أي نحو حديث عائشة الذي صدر به الباب.

ورواه ابن ماجه: قال: حدثنا سهل بن أبي سهل ومحمد بن يحيى قالا: ثنا أبو الوليد، ثنا

حماد به وساق المتن ثم قال: حدثنا جعفر بن أحمد، عن عمر، حدثنا عفان بن مسلم، ثنا حماد، عن علي بن زيد مثله^(٢).

قلت: وقد رواه غير واحد عن حماد، عن علي بن زيد، عن سلمة بن محمد بن محمد بن ياسر،

عن جدّه عمار منهم: يزيد بن هارون^(٣) وقبيصة بن عقبة^(٤) وأبو داود الطيالسي^(٥) وغيرهم.

وهذا الحديث صححه ابن الموطأ^(٦)، وتعقبه الحافظ ابن حجر بأنه معلول^(٧)، وعلته

الإرسال كما نص على ذلك ابن معين^(٨)، وقال البخاري عن سلمة بن محمد بن محمد بن عمار: لا

يعرف أنه سمع من عمار^(٩)، وقال الذهبي: سلمة بن محمد بن محمد بن عمار عن جدّه منقطع لم يدركه^(١٠)

، وسلمة بن محمد بن عمار: مجهول^(١١).

(١) أبو داود، السنن، ١/ ١٤، ح ٥٤.

(٢) السنن، ١/ ١٠٧، ح ٢٩٤.

(٣) البيهقي، السنن الكبرى، ١/ ٥٣، ح ٢٤٥.

(٤) ابن أبي شيبة، المصنف، ١/ ١٧٨، ح ٢٠٤٨.

(٥) المسند، ١/ ٨٩٠.

(٦) ابن الموطأ هو: الحسن بن يحيى بن الموطأ الأصم، نزيل البصرة، شيخ أبي حاتم حدث عنه بالرملة. انظر: ابن أبي

حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٤٤.

(٧) التلخيص الحبير، ١/ ٧٧.

(٨) ابن حبان، المجروحين، ١/ ٣٣٧.

(٩) التاريخ الكبير، ٤/ ٧٧.

(١٠) المغني في الضعفاء، ١/ ٢٧٦.

(١١) تقريب التهذيب، ص ٢٤٨، ت ٢٥١٠.

لكن المتن يبقى حسناً لشواهده التي منها حديث عائشة الذي أحال عليه أبو داود ونصه: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ قَصُّ الشَّارِبِ وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ وَالسَّوَاكُ وَالِاسْتِنْشَاقُ بِالْمَاءِ وَقَصُّ الْأَظْفَارِ وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ^(١)) وَكَثْفُ الْإِيسِطِ وَحَلَقُ الْعَانَةِ وَالتَّقَاصُ الْمَاءِ^(٢)) يَعْنِي الْاسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ قَالَ زَكَرِيَّا قَالَ مُصْعَبٌ وَكَسَيْتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَضْمَضَةُ^(٣)).

الحديث الثاني: أخرجه في الطهارة، باب: السواك لمن قام من الليل، أخرجه شاهداً في بابه.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أُمِّ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَرْقُدُ مِنْ لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ فَيَسْتَقِظُ إِلَّا تَسْوَكَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ)^(٤).

قلت: نقل السيوطي في الجامع الصغير^(٥) عن النووي أنه قال في شرح سنن أبي داود: في إسناده ضعف، وأن المنذري ضعفه بعلي فقال: فيه علي بن زيد ولا يحتج به، وقال العراقي فيه أيضاً أم محمد الراوية عن عائشة وهي امرأة زيد بن جعدان وهي مجهولة عيناً وحالاً تفرد عنها ابن زوجها علي.

قلت: لكن له متابع حسن من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة بنحوه^(٦).
وله شاهد من حديث حذيفة في الصحيحين (إذا قام من النوم يشوص^(٧) فاه بالسواك)^(٨). وهمام هو ابن يحيى ثقة من طبقة شعبة وحماد^(٩)، فيكون هذا من حسن حديثه.
الحديث الثالث: (يَا أَهْلَ الْبَلَدِ صَلُّوا أَرْبَعًا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ... الحديث) سبق عند الترمذي حديث الثاني^(١٠) وهو من حسان حديث علي، وأخرجه أبو داود في صدر الباب وأخرج له شواهد.

(١) البراجيم: مفصل الأصابع، وهي العقدة التي تكون في ظهور الأصابع يجتمع فيها الوسخ، لسان العرب، باب الميم، فصل الباء، ٤٦/١٢.

(٢) انتقاص الماء: أي انتقاص البول بالماء إذا غسل به، لسان العرب، باب الصاد، فصل النون، ١٠١/٧.

(٣) مسلم، الصحيح، ٢٢٣/١، ح ٢٦١، والنسائي، المجتبى، ١٢٦/٨، ح ٥٠٤٠.

(٤) أبو داود، السنن، ١٥١/١، ح ٥٧.

(٥) الجامع الصغير، ٢٤٧/١، وانظر فيض القدير، ١٨٥/٥.

(٦) أحمد، المسند، ١٢٣/٦.

(٧) يشوص: يغسل، وكل شيء غسّله فقد شوصه، ابن سلام، مغريب الحديث، ٢٦١/١.

(٨) البخاري، الصحيح، ص ٦٩، ح ٢٤٥، مسلم، الصحيح، ٢٢٠-٢٢١، ح ٢٥٥-٢٥٦.

(٩) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٧٤، ت ٧٣١٩.

(١٠) انظر: ص ٣٠١.

الحديث الرابع: أخرجه في الصلاة، باب: في الاستغفار، أخرجه مقروناً.

قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ ثَابِتٍ وَعَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ وَسَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ التَّهْدِيَّ أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ قَالَ كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَلَمَّا دَنَوْا مِنَ الْمَدِينَةِ كَبَّرَ النَّاسُ وَرَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ أَعْنَاقِ رِكَابِكُمْ ... الحديث بطوله).

حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ مَحْبُوبُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَقَ الْفَزَارِيُّ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ عَنْ أَبِي مُوسَى بِهَذَا الْحَدِيثِ وَقَالَ فِيهِ: فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ ارْتَبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ^(١).

وهذا الحديث رواه الشيخان^(٢) من طريق عاصم عن أبي عثمان به بنحوه، ومن طريق أيوب عن أبي عثمان به بنحوه، ورواه مسلم^(٣) من طريق التيمي عن أبي عثمان به بنحوه، فيكون هذا الحديث كذلك من حسن حديث علي بن زيد.

الحديث الخامس: أخرجه في النكاح، باب: في ضرب النساء، أخرجه وحده في موضوع بابه.

قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي حُرَّةَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ عَمِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا تَخَفُكُمْ نُسُورُهُنَّ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ) قَالَ حَمَّادٌ يَعْنِي النِّكَاحَ^(٤).

قلت: أبو حُرَّةٍ بفتح الراء: حَنِيفَةٌ، مشهور بكنيته، وقيل: حكيم، ثقة من الثالثة^(٥). وعمه هو -جذيم بكسر أوله وسكون ثانية وفتح التحتانية- ابن عمرو السَّعْدِي عداؤه في الكوفيين صحابي له حديث^(٦).

قلت: وهو قول ابن عباس ومجاهد والشَّعْبِي وإبراهيم ومحمد بن كعب ومِقْسَم وقَتَادَةُ الهَجَر هو أن لا يضاجعها^(٧)، فيكون من حسن حديثه خاصة أنه من رواية حماد بن سلمة عنه، والله أعلم.

(١) أبو داود، السنن، ٨٧/٢، ح ١٥٢٦.

(٢) البخاري، الصحيح، ص ٦٣٠، ح ٢٩٩٢، وح ٢٩٩٢، مسلم، الصحيح، ٢٠٧٦/٤، ح ٢٧٠٤.

(٣) مسلم، الصحيح، ٢٠٧٧/٤، ح ٢٧٠٥.

(٤) أبو داود، السنن، ٢٤٥/٢، ح ١٢٤٥، وانظر: البيهقي، السنن الكبرى، ٣٠٣/٧، ح ١٤٥٤٩.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٨٤، ت ١٥٨٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٥٤، ت ١١٥٨، ابن عبد البر، الاستيعاب، ٣٣٦/١.

(٧) انظر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٤٩٣/١.

الحديث السادس: (إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَأَطْعِمْنَا خَيْرًا مِنْهُ،...) الحديث سبق عند الترمذي الحديث الحادي والعشرون^(١)، وهو من حسان حديثه من رواية حماد بن سلمة عنه، وأخرجه أبو داود مع شواهده.

الحديث السابع: أخرجه في اللباس، باب: لباس الصوف والشعر، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى حُلَّةً بِيضَةً وَعِشْرِينَ قَلُوصًا^(٢) فَأَهْذَاهَا إِلَى ذِي يَزْنَ^(٣)).

قلت: هذا حديث مرسل، إسحاق تابعي من الثالثة^(٤).

ولم أقف له على متابعات، والذي روي عن أنس بسند حسن خلاف المعنى المذكور، فقد روى أبو داود^(٥) وأحمد^(٦) وغيرهما، عن أنس (أن ملك ذِي يَزْنَ أهدى إلى رسول الله ﷺ حُلَّةً بثلاثة وثلاثين بغيراً... الحديث).

قلت: وحديث أنس لا يمنع قبول حديث إسحاق، بن عبد الله لو كان مرفوعاً ولا يعلِّه بل يقويه لأنه ثبت في هدية ﷺ قبول الهدية وإهداء صاحبها ففي الصحيحين من حديث أبي حميد أن ملك أيلة أهدى رسول الله بغلة بيضاء وبعث إليه كتاباً، فرد عليه النبي ﷺ بكتاب وأهداه بُرْدًا^(٧)، لكن يبقى حديث علي مرسلًا، فهو من ضعيف حديثه.

الحديث الثامن: أخرجه في اللباس، باب: من كره لبس الحرير، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ مَلِكَ الرُّومِ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتَقَّةً^(٨) مِنْ سُنْدُسٍ فَلَبَسَهَا فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى يَدَيْهِ تَذْبُذِبَانِ^(٩) ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى جَعْفَرٍ فَلَبَسَهَا ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنِّي لَمْ أُعْطِكُمَا لِتَلْبَسَهَا) قَالَ: فَمَا أَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: (أَرْسِلْ بِهَا إِلَى أَخِيكَ التَّجَاشِيِّ^(١٠)).

(١) انظر: ص ٣٠٠.

(٢) القلوص: هي الفتية من الإبل، لسان العرب، باب الصاد، فصل القاف، ٨١/٧.

(٣) أبو داود، السنن، ٤٤/٤، ح ٤٠٣٥.

(٤) تقريب التهذيب، ص ١٠١، ت ٣٦٥.

(٥) السنن، ٤٤/٤، ح ٤٠٣٤.

(٦) المسند، ٢٢١/٣، الحاكم وصححه ووافقه الذهبي، المستدرک، ١٨٧/٤.

(٧) مسلم، الصحيح، ١٧٨٥/٤، ح ١٣٩٢.

(٨) مُسْتَقَّةٌ: فروة طويلة الأكمام، لسان العرب، ١٥٢/١٠، باب القاف، فصل الميم.

(٩) تذبذبان: تتحركان وتضطربان، يريد كميته، لسان العرب، باب الباء، فصل الذال، ٣٨٢/١.

(١٠) أبو داود، السنن، ٤٧/٤، ح ٤٠٤٧.

قلت: رواه أحمد^(١) والطيالسي^(٢) من الطريق نفسه وزادا: بأن الصحابة أعجبوا بها فقال النبي ﷺ: (وما يعجبكم منها، والذي نفسي بيده لئنديل من مناديل سعد بن معاذ في الجنة خير من هذه...).

تابعه قتادة عن أنس به بنحوه عند مسلم^(٣) وغيره في الإهداء وفي مناديل سعد ولم يذكر عنه أن النبي ﷺ أعطاها جعفرأ وقال له ما قال.

وله شاهد من حديث البراء عند الشيخين^(٤) وغيرهما، فيكون من حسن حديث علي. الحديث التاسع: أنه ﷺ خطب يوم فتح مكة فقال: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ صَدَقَ وَعْدُهُ وَكَصَّرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ...) الحديث سبق عند النسائي الحديث الثاني^(٥) وهو من ضعيف حديثه، وأخرجه أبو داود تعليقا.

الحديث العاشر: أخرجه في كتاب السنة، باب: في الخلفاء، أخرجه متابعة.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا الْأَشْعَثُ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ: (مَنْ رَأَى مِنْكُمْ رُؤْيَا) فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا رَأَيْتُ كَأَنِّي مِيزَانًا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ فَوُزِنْتُ أَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ فَرَجَحْتُ أَلْتُ بِأَبِي بَكْرٍ وَوُزِنَ عُمَرُ وَأَبُو بَكْرٍ فَرَجَحَ أَبُو بَكْرٍ وَوُزِنَ عُمَرُ وَعُثْمَانُ فَرَجَحَ عُمَرُ ثُمَّ رُفِعَ الْمِيزَانُ، فَرَأَيْنَا الْكَرَاهِيَةَ فِي وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَاتَ: (يَوْمَ أَيْكُمْ رَأَى رُؤْيَا) فَذَكَرَ مَعْنَاهُ وَلَمْ يَذْكُرِ الْكَرَاهِيَةَ قَالَ فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْنِي فَسَاءَهُ ذَلِكَ فَقَالَ خِلَافَةُ بُيُوتِهِ ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُلْكَ مَنْ يَشَاءُ^(٦).

قلت: حديث الأشعث عن الحسن عن أبي بكره أخرجه الترمذي كذلك وقال:

حسن صحيح^(٧).

(١) المسند، ٣/٢٢٩، ٢٥٣.

(٢) المسند، ١/٢٧٤، ح ٢٠٥٧.

(٣) الصحيح، ٤/١٩١٦، ح ٢٤٦٩، ومسند أحمد، ٣/٢٤٣.

(٤) البخاري، الصحيح، ح ٧٩٦، ح ٣٨٠٢، مسلم، الصحيح، ٤/١٩١٦، ح ٢٤٦٨.

(٥) انظر: ص ٣٠٣.

(٦) أبو داود، السنن، ٤/٢٠٨، ح ٤٦٣٤.

(٧) الجامع، ٤/٥٤٠، ح ٢٢٨٧، والحاكم وصححه هو والذهبي، المستدرک، ٤/٣٩٤.

وحديث علي بن زيد رواه الطيالسي عنه عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، قال: وفدنا إلى معاوية مع زياد ومعا أبو بكرة فدخلنا عليه، فقال له معاوية: حدثنا حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ عسى الله أن ينفعنا به قال: نعم ثم ساق الحديث^(١).

فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في السنة، باب: ما يدل على ترك الكلام في الفتنة، أخرجه متابعه.

قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَمُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي الْأَشْعَثُ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: (إِنْ أَبْنَيْ هَذَا سَيْدٌ وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يُصْلِحَ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنْ أُمَّتِي وَقَالَ فِي حَدِيثِ حَمَّادٍ وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَظِيمَتَيْنِ)^(٢).

قلت: له متابع عند البخاري^(٣) من طريق حسين الجعفي، عن أبي موسى عن الحسن به بنحوه.

وعند الترمذي من طريق الأشعث بن عبد الملك، عن الحسن به بنحوه، وقال: حديث حسن صحيح^(٤). والحاكم وصححه ووافقه الذهبي^(٥)، وأخرجه ابن حبان^(٦) بسند صحيح من طريق مبارك بن فضالة، عن الحسن به بنحوه، قلت: فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الأدب، باب: في الانتصار، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ الْمَعْنَى وَاحِدٌ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيُونٍ قَالَ كُنْتُ أَسْأَلُ عَنْ الْإِنْتِصَارِ (وَلَمَنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ) [الشورى: ٤١] فَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ بْنُ جُدْعَانَ عَنْ أُمِّ مُحَمَّدٍ أُمِّ رَأٍ أَبِيهِ قَالَ ابْنُ عُيُونٍ وَزَعَمُوا أَنَّهَا كَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: قَالَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ: (دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدَنَا زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ فَجَعَلَ

(١) مسند الطيالسي، ١/١١٧، ح ٨٦٦.

(٢) أبو داود، السنن، ٤/٢١٦، ح ٤٦٦٢.

(٣) الصحيح، ص ٧٦٣، ح ٣٦٢٩.

(٤) الجامع، ٥/٦٥٨، ح ٣٧٧٣.

(٥) المستدرک، ٣/١٧٥.

(٦) الصحيح، ١٥/٤٠٨، ح ٦٩٦٤.

يَصْنَعُ شَيْئًا يَدْرُو فَقُلْتُ يَدْرُو حَتَّى فَطَنَتْهُ لَهَا فَأَمْسَكَ، وَأَقْبَلَتْ زَيْنَبُ تُقَعِّمُ^(١) لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَتَهَاها فَأَبَتْ أَنْ تُنْتَهِيَ فَقَالَ لِعَائِشَةَ سُبِّهَا فَسَبَّتْهَا فَعَلَبَتْهَا... الحديث^(٢).

قال ابن كثير: وعلي بن زيد يأتي في رواياته بالمنكرات غالباً، وهذا فيه نكارة والصحيح خلاف هذا السياق كما رواه النسائي في الكبرى^(٣) وابن ماجه^(٤) من حديث خالد بن سلمة عن عبد الله البهي عن عروة بن الزبير قال: قالت عائشة: ما علمت حتى دخلت عليّ زينب وهي غضبي... وساق الحديث وفيه قول النبي ﷺ لعائشة، 'دونك فانتصري'^(٥).

قلت: وليس فيه أنه قال لعائشة سببها، والانتصار غير السب، فالانتصار هو الانتصاف من الظالم^(٦)، وليس من أخلاق النبوة الشتم والسب، فيكون هذا الحديث كما قال ابن كثير، خاصة أن ابن جدعان يرويه عن زوجة أبيه وهي مجهولة^(٧)، فهو من ضعيف حديثه.

خلاصة مرويات علي بن زيد عند أبي داود:

أخرج له أبو داود اثني عشر حديثاً جميعها من رواية البصريين عنه، اثنين في باب المتابعات، وأربعة في الشواهد، وواحداً مقروناً وآخر تعليقاً، وثلاثة لم يخرج في بابها غيرها، وآخر صدر به الباب وله شواهد عنده.

- سبعة أحاديث من رواية حماد بن سلمة عنه، خمسة حسنة، واثنان رواهما مرفوعين وصوابهما مرسلين.

- والخمسة الأحاديث الباقية ثلاثة حسنة بالمتابعات والشواهد واثنان ضعيفان.

خامساً: مرويات علي بن زيد بن جدعان عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه ثلاثة وعشرين حديثاً.

الحديث الأول: أخرجه في المقدمة، باب: في فضائل علي بن أبي طالب، أخرجه وحده في موضوعه.

(١) تُقَعِّمُ: أي تتعرض لشمها من غير روية ولا تثبت، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ١٩/٤.

(٢) أبو داود، السنن، ٢٧٤/٤، ح ٤٨٩٨، وأحمد في المسند، ١٣٠/٦.

(٣) السنن الكبرى، ٤٥٣/٦، ح ١١٤٧٦.

(٤) السنن، ٦٣٧/١، ح ١٩٨٨.

(٥) تفسير القرآن العظيم، ١٢٠/٤.

(٦) لسان العرب، باب الرأ، فصل النون، ٢١٠/٥.

(٧) ابن حجر: تقريب التهذيب، ص ٧٤٤، ت ٨٥٣٩.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ أَخْبَرَنِي حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ ابْنِ جُدْعَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّتِهِ الَّتِي حُجَّ فَتَزَلَّ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ فَأَمَرَ الصَّلَاةَ جَامِعَةً فَأَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: (أَلَسْتُ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ) قَالُوا: بَلَى، قَالَ: (أَلَسْتُ أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ أَنْفُسِهِمْ) قَالُوا: بَلَى، قَالَ: (فَهَذَا وَلِيُّ مَنْ أَنَا مَوْلَاهُ اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ اللَّهُمَّ عَادِ مَنْ عَادَاهُ) ^(١).

قال العجلوني في كشف الخفاء: رواه زيد بن أرقم وعلي وثلاثون من الصحابة بلفظ: (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) فالحديث متواتر أو مشهور ^(٢).

ونقل المناوي عن ابن حجر قوله: "حديث كثير الطرق جداً، استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد منها صحاح وحصان" ^(٣).

وضعه البوصيري في المصباح لأنه من رواية ابن جدعان ^(٤)، ولا يوافق على ذلك فإنه من رواية حماد بن سلمة عنه وهو أثبت الناس فيه وأضبطهم لحديثه، وله شواهد كثيرة، فيكون هذا من حسان حديثه والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في المقدمة، باب: فضل من تعلم القرآن وتعلمه، أخرجه وحده في موضوعة.

قال: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَالِبٍ الْعَبْدَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ الْبَحْرَانِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي دَرٍّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَا أَبَا دَرٍّ لَأَنْ تُعْلِمَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تُصَلِّيَ مِائَةَ رَكْعَةٍ وَلَأَنْ تُعْلِمَ أَبَاكَ مِنَ الْعِلْمِ عَمَلٌ بِهِ أَوْ لَمْ يُعْمَلْ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تُصَلِّيَ أَلْفَ رَكْعَةٍ) ^(٥).

قلت: فيه عبد الله بن زياد البحراني مستور ^(٦)، وضعفه البوصيري بعبد الله بن زياد وعلي بن زيد وقال: له شاهدان عند الترمذي من حديث ابن عباس وقال: غريب، ومن حديث أبي أمامة وقال: حسن غريب ^(٧).

(١) ابن ماجه، السنن، ٤٣/١، ح ١١٦، وأحمد، فضائل الصحابة، ٦١٠/٢، ح ١٠٤٢.

(٢) كشف الخفاء، ٣٦١/٢.

(٣) فيض القدير، ٢١٨/٦.

(٤) مصباح الزجاجة، ١٩/١.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٧٩/١، ح ٢١٩.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٠٤، ت ٣٣٢٨.

(٧) مصباح الزجاجة، ٢٩/١.

وحسن إسناده المنذري في الترغيب^(١).

قلت: ما في الترمذي شاهد عام لفضل الفقه على العبادة لا لمتن هذا الحديث، فحديث ابن عباس: (فقيه أشد على الشيطان من ألف عابد)^(٢)، وحديث أبي أمامة: (فضل العالم على العابد...) ^(٣). ولكنه هنا قال: غريب، ولم يقل حسن غريب في النسخ التي وقفت عليها، فيكون هذا من ضعيف حديثه لحال عبدالله بن زياد والله أعلم.

الحديث الثالث: (مِنَ الْفِطْرَةِ الْمَضْمُضَةِ وَالْأَسْتِشْقِ وَالسَّوَالِكِ وَقَصُّ الشَّارِبِ... (الحديث)، عند أبي داود، الحديث الأول^(٤): وهو من ضعيف حديثه وعلته الإرسال، وأخرجه ابن ماجه في الشواهد.

الحديث الرابع: أخرجه في الطهارة وسننها، باب: في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ فَقَالَ: (لَيْسَ عَلَيْهَا غُسْلٌ حَتَّى تُنْزَلَ) كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ غُسْلٌ حَتَّى يُنْزَلَ^(٥).

قلت: له متابع من طريق شعبة، قال: سمعت عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب به بنحوه^(٦) وهو سند حسن، ورواه ابن أبي عاصم، قال: حدثنا هشام بن عمار، ثنا إسماعيل بن عياش، ثنا عطاء الخراساني، عن سعيد بن المسيب به بنحوه^(٧)، وصححه السيوطي^(٨). وله شواهد في الصحيحين^(٩) من حديث عائشة وأم سلمة وأنس أن أم سليم سألت رسول الله ﷺ بنحوه، فيكون هذا من حسن حديث علي.

(١) الترغيب والترهيب، ٥٤/١، ح ١١٦، ٢/٢٣٢، ح ٢٢١٤.

(٢) الجامع، ٤٨/٥، ح ٢٦٨١.

(٣) المصدر نفسه، ٥٠/٥، ح ٢٦٨٥.

(٤) انظر ص: ٣٠٤.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١٩٧/١، ح ٦٠٢، ومسنده أحمد، ٤٠٩/٦.

(٦) النسائي، المجتبى، ١١٥/١، ح ١٩٨، ومسنده أحمد، ٤٠٩/٦.

(٧) السنن، ٥٨/٢، ح ٣٢٦٥.

(٨) انظر فيض القدير، ٤٠٣/٥.

(٩) البخاري، الصحيح، ص ٤٦، ح ١٣٠، وانظر، ص ٢٨٢، وح ٣٣٢٨، ٦٠٩١، مسلم، الصحيح، ١/٢٥٠، ح ٣١٤-٣١٥.

الحديث الخامس: أخرجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الركعتين قبل المغرب، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: (إِنْ كَانَ الْمُؤَدِّنُ لِيُؤَدِّنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَرَى أَنَّهَا الْإِقَامَةُ مِنْ كَثَرَةِ مَنْ يَقُومُ فَيُصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ)^(١).

قلت: رواه البخاري من طريق شعبة قال: سمعت عمرو بن عامر الأنصاري عن أنس به بنحوه^(٢)، ومن طريق سفيان عن عمرو بن عامر عن أنس به بنحوه^(٣)، ومسلم من طريق المختار بن فلفل عن أنس به^(٤)، ومن طريق عبد الوارث بن سعيد، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس به بنحوه^(٥)، قلت: هذا الحديث من حسان حديث علي بن جدعان خاصة أنه من رواية شعبة وقد صرح أنه سمع منه قبل الاختلاط.

الحديث السادس: أخرجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في أن أول ما يحاسب به العبد الصلاة، صدر به الباب وأخرج له متابعاً.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ حَكِيمٍ الضَّبِّيِّ قَالَ قَالَ لِي أَبُو هُرَيْرَةَ إِذَا أَتَيْتَ أَهْلَ مِصْرِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (إِنْ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ فَإِنْ أَتَمَّهَا وَإِلَّا قِيلَ انْظُرُوا هَلْ لَهُ مِنْ نَطْوَعٍ فَإِنْ كَانَ لَهُ نَطْوَعٌ أَكْمَلَتْ الْفَرِيضَةُ مِنْ نَطْوَعِهِ ثُمَّ يُفَعَّلُ بِسَائِرِ الْأَعْمَالِ الْمَفْرُوضَةِ مِثْلُ ذَلِكَ). ثم أخرج متابعاً من طريق حميد، عن الحسن، عن أبي هريرة به بنحوه^(٦).

قلت: له متابع عند الحاكم من طريق ابن علية، ثنا يونس، عن الحسن، عن أنس ابن حكيم به وصححه على شرط مسلم وقال الذهبي: صحيح^(٧).

(١) ابن ماجه، السنن، ١/٣٦٨، ح ١١٦٣.

(٢) الصحيح، ص ١٤٣، ح ٦٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢١، ح ٥٠٣.

(٤) الصحيح، ٢/٥٧٣، ح ٨٣٦.

(٥) المصدر نفسه، ٢/٥٧٣، ح ٨٣٧.

(٦) ابن ماجه، السنن، ١/٤٥٨، ح ١٤٢٥ و ١٤٢٦، واحد، المسند، ٢/٢٩٠.

(٧) المستدرک، ١/٣٦٢.

ورواه الترمذي من طريق الحسن، عن حريث بن قبيصة، عن أبي هريرة به بنحوه، وقال: حسن غريب من هذا الوجه^(١).

ورواه النسائي من طريق الأزرق بن قيس، عن يحيى بن يعمر، عن أبي هريرة به بنحوه^(٢)، وعن الحسن بن زياد، عن أبي رافع، عن أبي هريرة به بنحوه^(٣).

قال الشوكاني^(٤): وأخرجه النسائي من طريق إسناده جيد ورجاله رجال الصحيح كما قال العراقي، وصححها ابن القطان ثم نقل أن العراقي صحح طريق ابن ماجه، فيكون هذا من حسن حديث علي بن جدعان.

الحديث السابع: أخرجه في النكاح، باب: حق الزوج على المرأة، صدر به الباب وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ جُدْعَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَمَرَ امْرَأَتَهُ أَنْ تَنْقُلَ مِنْ جَبَلٍ أَحْمَرَ إِلَى جَبَلٍ أَسْوَدَ وَمِنْ جَبَلٍ أَسْوَدَ إِلَى جَبَلٍ أَحْمَرَ لَكَانَ نَوْلُهَا أَنْ تَفْعَلَ)^(٥).
ضعفه البوصيري كعادته بعلي^(٦).

قلت: له شواهد حسنة من حديث أبي هريرة^(٧)، وأنس^(٨)، وقيس بن سعد^(٩).

وهو من رواية حماد بن سلمة عن علي، وحماد من قدامى البصريين وهو أعلم الناس بحديث علي، وبشواهد أيضاً يكون هذا من حسن حديث علي بن زيد.

الحديث الثامن: أخرجه في النكاح، باب: الوليمة، أخرجه متابعة.

قال: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَبُو خَيْثَمَةَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ جُدْعَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: (شَهِدْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِيمَةً مَا فِيهَا لَحْمٌ وَلَا خُبْزٌ). قَالَ ابْنُ مَاجَةَ لَمْ يُحَدِّثْ بِهِ إِلَّا ابْنُ عُيَيْنَةَ^(١٠).

(١) الجامع، ٢/٢٦٩، ح ٤٠٣.

(٢) المجتبى، ١/٢٣٤، ح ٤٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ح ٤٦٦.

(٤) نيل الأوطار، ١/٣٧٤.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/٥٩٥، ح ١٨٥٢، وأحمد، المسند، ٦/٧٦.

(٦) مصباح الزجاجة، ٢/٩٥.

(٧) الترمذي، الجامع، ٣/٤٦٥، ح ١١٥٩، وقال حسن غريب.

(٨) أحمد، المسند، ٣/١٥٨.

(٩) أبو داود، السنن، ٢/٢٤٤، ح ٢١٤٠.

(١٠) ابن ماجه، السنن، ١/٦١٥، ح ١٩١٠.

قلت: وله متابع صحيح من طريق حميد الطويل عن أنس به بنحوه^(١)، وآخر من طريق ثابت البناني عن أنس به بنحوه^(٢)، وأخرجه البخاري من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس به بمعناه^(٣)، فيكون هذا من حسن حديثه وهو من رواية الثوري وهو من قدامى أصحابه.

الحديث التاسع: أخرجه في النكاح، باب: حسن معاشرة النساء، أخرجه وحده في موضعه.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَدْرٍ عَبْدُ بَنِي الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ حَدَّثَنَا مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أُمِّ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَهُوَ عَرُوسٌ بِصَفِيَّةَ بِنْتِ حُبَيْبٍ جِئْتُ نِسَاءَ الْأَنْصَارِ فَأَخْبِرُنَّ عَنْهَا، قَالَتْ: فَتَنَكَّرْتُ وَتَنَقَّبْتُ فَذَهَبْتُ فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيَّ فَعَرَفَنِي، قَالَتْ: فَالْتَفَتَ فَأَسْرَعْتُ الْمَشْيَ فَأَذْرَكَنِي فَاحْتَضَنَنِي، فَقَالَ: (كَيْفَ رَأَيْتِي؟) قَالَتْ: قُلْتُ أَرْسِلَ يَهُودِيَّةً وَسَطَ يَهُودِيَّاتٍ^(٤).

وأخرجه ابن سعد قال: حدثنا أحمد بن محمد بن الوليد الأزرق، حدثنا عبدالرحمن بن أبي الرجال، عن عبدالله بن عمر قال: (لما اجتمع النبي ﷺ صفية رأى عائشة مُتَقَبَّةً فِي وَسْطِ النَّاسِ فَعَرَفَهَا). ثم ذكر عن عائشة نحو حديث أم محمد عن عائشة^(٥).

لكن فيه انقطاع؛ ابن أبي الرجال لم يسمع من ابن عمر، فهو من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، ويضاف إلى ذلك أن علّة حديث ابن جدعان رفع أحاديث لا يرفعها غيره^(٦). ومن طريق محمد بن عمر، حدثني أسامة بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء ابن يسار عن عائشة به بنحوه.

وضعه البوصيري بعلي^(٧)، ولم أقف له على متابعات أو شواهد تقويه. وليس هو من رواية ثقات وقدامى البصريين عنه فهو من ضعيف حديثه والله أعلم.

الحديث العاشر: أخرجه في التجارات، باب: الحكرة والجلب، صدر به الباب وأخرج له شواهد عامة.

(١) البخاري، الصحيح، ١١١٩، ح ٥٠٥٨.

(٢) أحمد، المسند، ١٩٥/٢، وعبد بن حميد، المسند، ص ٣٨٣، ح ١٢٨٣.

(٣) الصحيح، ص ٩٥، ح ٣٧١.

(٤) ابن ماجه، السنن، ١/٦٣٦، ح ١٩٨٠.

(٥) الطبقات الكبرى، ٨/١٢٥-١٢٦.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦/١٥٤، وتقريب التهذيب، ص ٣٤٠، ت ٣٨٥٨.

(٧) مصباح الزجاجة، ٢/١١٨.

قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَالِمٍ
بْنِ ثَوْبَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الْجَالِبُ^(١) مَرْزُوقٌ وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ)^(٢).

ورواه البيهقي من الطريق نفسه، وقال: تفرد به علي بن سالم عن علي بن زيد قال
البخاري: لا يتابع في حديثه^(٣)، وضعفه الحافظ في الدراية بعلي بن سالم^(٤)، فهذا من ضعيف
حديثه.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في التجارات، باب: التغليظ في الربا، أخرجه وحده في
موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيٍّ
بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي الصَّلْتِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَنْتِ لَيْلَةٌ
أُسْرِي بِي عَلَى قَوْمٍ يُطُونُهُمْ كَالْبُيُوتِ فِيهَا الْحَيَاتُ تُرَى مِنْ خَارِجِ بُطُونِهِمْ فَقُلْتُ مَنْ هَؤُلَاءِ يَا
جِبْرَائِيلُ قَالَ هَؤُلَاءِ أَكَلَةُ الرِّبَا)^(٥).

لم أقف له على متابعات ولا شواهد، وفيه أبو الصلت مجهول، فيكون هذا كذلك من
ضعيف حديثه.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الرهون، باب: المسلمون شركاء في ثلاث، أخرجه
شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ غُرَابٍ عَنْ رُهَيْرِ بْنِ مَرْزُوقٍ عَنْ
عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ
الَّذِي لَا يَجِلُّ مَنَعُهُ؟ قَالَ: (الْمَاءُ وَالْمِلْحُ وَالنَّارُ) قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْمَاءُ قَدْ عَرَفْنَاهُ
فَمَا بَأْسُ الْمِلْحِ وَالنَّارِ؟ قَالَ: (يَا حُمَيْرَاءُ مَنْ أَعْطَى نَارًا فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَا أَنْصَجَتْ تِلْكَ
النَّارُ... الحديث)^(٦).

(١) الجالب: الذي يجلب المتاع إلى البلاد، لسان العرب، باب الباء فصل الجلب، مادة جلب، ٣/٤.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/٧٢٨، ح ٢١٥٣.

(٣) السنن الكبرى، ٦/٣٠، ح ١٠٩٣٤.

(٤) الدراية، ٢/٢٣٤، ح ٩٦٤، وانظر التلخيص الحبير، ٣/١٣، وإعقيلي ترجمة علي بن سالم في الضعفاء،

٣/٢٣١، والكامل، ٥/٢٠٣، والذهبي في ميزان الاعتدال، ٥/١٥٩، وذكر أنه ليس لعلي بن سالم غير هذا الحديث.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢/٧٦٣، ح ٢٢٧٣، وأحمد، المسند، ٢/٣٦٣، وفيه التصريح بسماع حماد من علي.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٢/٨٢٦، ح ٢٤٧٤.

قلت: فيه زهير بن مرزوق مجهول منكر الحديث^(١).

وقال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد، وهذا الحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات وأعله بعلي بن زيد، وقال بعضهم: كل حديث ورد فيه الحميراء ضعيف واستثنى من ذلك ما أخرجه الحاكم من طريق عبد الجبار بن الورد.. (انظري لا تكوني أنت يا حميراء). ثم التفت فقال يا علي: (إن وليت شيئاً فافرق بها) وصححه على شرط الشيخين^(٢).

قلت: كان الأولى إعلاله بزهير لا بعلي.

الحديث الثالث عشر: حديث (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَ وَعْدُهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَخَذَهُ...) سبق عند النسائي الحديث الثاني^(٣) وهو من ضعيف حديثه، وكان ابن ماجه أخرجه شاهداً.

الحديث الرابع عشر: (أَلَا إِنَّهُ يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقْدِرُ غَدْرَتُهُ...) سبق عند الترمذي الحديث السابع^(٤) وهو من حسن حديثه، وكان ابن ماجه أخرجه شاهداً كذلك. الحديث الخامس عشر: أخرجه في الأدب، باب: الاستغفار، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: (اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ إِذَا أَحْسَنُوا اسْتَبْشَرُوا وَإِذَا أَسَاءُوا اسْتَغْفَرُوا)^(٥).

قال البوصيري: في إسناده علي بن زيد وهو ضعيف^(٦).

قلت: لكن رواه البيهقي في شعب الإيمان^(٧) بسند حسن من طريق عفان عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي عثمان عن عائشة به مثله، فهذا متابع قوي وبه يكون هذا من حسن حديثه خاصة أنه من رواية حماد بن سلمة.

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣/ ١٢٤.

(٢) مصباح الزجاجة، ٣/ ٨١-٨٢.

(٣) انظر: ص ٣٠٣.

(٤) انظر: ص ٢٨٨.

(٥) ابن ماجه، السبئ، ٢/ ١٢٥٥، ح ٣٨٢٠، وأحمد في المسند، ٦/ ١٢٩، من طريق عفان، ٦/ ١٨٨، من طريق ابن مهدي.

(٦) مصباح الزجاجة، ٤/ ١٣٥.

(٧) شعب الإيمان، ٥/ ٣٧٢، ح ٦٩٩٦.

الحديث السادس عشر: أخرجه في الفتن، باب: التثبت في الفتنة، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ أَوْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جَدْعَانَ شَكَ أَبُو بَكْرٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ وَفُرْقَةٌ وَاخْتِلَافٌ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأَتِ بِسَيْفِكَ أَحَدًا فَاضْرِبْهُ حَتَّى يَنْقَطِعَ ثُمَّ اجْلِسْ فِي بَيْتِكَ حَتَّى تَأْتِيكَ يَدٌ خَاطِئَةٌ أَوْ مَنِيَّةٌ قَاضِيَةٌ) فَقَدْ وَقَعْتَ وَفَعَلْتَ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١).

وروى الحاكم^(٢) والبيهقي^(٣) بسند حسن من طريق سالم بن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن محمود بن لبيد، عن محمد بن مسلمة به بنحوه. ورواه الحاكم^(٤) من طريق سعد بن زيد بن سعد الأشهلي، عن محمد بن مسلمة به بنحوه.

ورواه الطبراني^(٥) من طريق محمد بن إبراهيم بن دينار، حدثني عبيد الله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن محمد بن مسلمة به بنحوه، وهو سند حسن. وابن أبي شيبة^(٦) عن الحسن قال: قال محمد بن مسلمة به بنحوه، فيكون هذا الحديث من حسن حديثه.

الحديث السابع عشر والثامن عشر: أخرجهما في الزهد، في باب المتابعات. (إِنَّ الدُّنْيَا خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ وَإِنَّ اللَّهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا فَنَظَرٌ كَيْفَ تَعْمَلُونَ... الحديث). سبقا عند الترمذي الحديث السابع^(٧) وهو من حسن حديثه. الحديث التاسع عشر: (لَا يَتَّبِعِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُلْزِمَ نَفْسَهُ... الحديث) سبق عند الترمذي الحديث التاسع^(٨) وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه وحده في موضوعه.

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٣١٠، ح ٣٩٦٢، وأحمد، ٣/ ٤٩٣، عن علي بن زيد دون شك.

(٢) المستدرک، ٣/ ١١٧.

(٣) السنن الكبرى، ٨/ ١٩١، ح ١٦٥٧٨.

(٤) المستدرک، ٣/ ١١٨.

(٥) المعجم الصغير، ١/ ٢٤٨، ح ٤٠٤.

(٦) المصنف، ٧/ ٤٥٢، ح ٣١٧٤٩.

(٧) انظر: ص ٢٨٨.

(٨) انظر: ص ٢٨٩.

الحديث العشرون: (تُخْرَجُ الذَّائِبَةُ وَمَعَهَا خَائِمٌ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ وَعَصَا مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ عَلَيْهِمَا السَّلَام.... الحديث) سبق عند الترمذي، الحديث التاسع عشر^(١) وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه في صدر الباب وأخرج له شواهد في الباب.

الحديث الحادي والعشرون: أخرجه في الزهد، باب: الحكمة، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَوْسِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَثَلُ الَّذِي يَجْلِسُ يَسْمَعُ الْحِكْمَةَ ثُمَّ لَا يُحَدِّثُ عَنْ صَاحِبِهِ إِلَّا بِشَرٍّ مَا يَسْمَعُ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى رَاعِيًا فَقَالَ يَا رَاعِي أَجْزَرْنِي شَاةٌ مِنْ غَنَمِكَ قَالَ أَذْهَبَ فَخَذَّ بِأُذُنِ خَيْرِهَا فَذَهَبَ فَأَخَذَ بِأُذُنِ كَلْبٍ الْعَنَمِ) قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا حَمَادٌ فَذَكَرَ نُحْوَهُ وَقَالَ فِيهِ: (بِأُذُنِ خَيْرِهَا شَاةٌ)^(٢).

ضعفه العراقي^(٣) والبوصيري^(٤) بعلي بن زيد.

وحسنه السيوطي^(٥) وهو كما قال فإنه من رواية حماد بن سلمة عن علي، وحماد من قدامى أصحابه وهو أثبت الناس فيه.

الحديث الثاني والعشرون: أخرجه في الزهد، باب: البراءة من الكبر، والتواضع، أخرجه وحده في موضوعه، قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ وَسَلَّمَ بْنُ قُثَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: (إِنْ كَانَتْ الْأُمَّةُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَتَأْخُذَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا يَنْزِعُ يَدَهُ مِنْ يَدِهَا حَتَّى تَذْهَبَ بِهِ حَيْثُ شَاءَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ فِي حَاجَتِهَا).

وله متابع عند البخاري من حيث حميد الطويل عن أنس به بنحوه^(٦).

فيكون هذا من حسن حديث علي خاصة أنه من رواية شعبة عنه وقد صرح شعبة أنه سمع منه قبل الاختلاط.

(١) انظر: ص ٢٩٨

(٢) ابن ماجه، السنن، ١٣٩٦/٢، ح ٤١٧٢، وأحمد، المسند، ٣٥٣/٢، من طريق عفان عن حماد، و٥٠٨/٢، من طريق يزيد بن هارون عن حماد، والطيالسي، ص ٣٣٤، ح ٢٥٦٣ وغيرهم.

(٣) المناوي، فيض القدير، ٥١٠/٥.

(٤) مصباح الزجاجة، ٢٢٨/٤.

(٥) المناوي، فيض القدير، ٥١٠/٥.

(٦) الصحيح، ص ١٢٠١، ح ٦٠٧٢.

الحديث الثالث والعشرون: (أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ...) سبق عند الترمذي الحديث السابع عشر^(١): وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه شاهداً في بابه.

خلاصة مرويات علي بن زيد عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه ثلاثة وعشرين حديثاً جميعها من رواية البصريين عنه. أحد عشر حديثاً من رواية حماد بن سلمة عنه.

- تسعة في باب الشواهد وثلاثة في المتابعات.
- وأربعة صدر بها أبوابها وأخرج لها متابعات أو شواهد.
- وسبعة أخرجهما وحدها في باب أو موضوعها.
- ثمانية من حسان حديثه، واثنان رواهما مرفوعين وصوابهما مرسلان، والحادي عشر ضعيف وعلته شيخ علي.
- واثنان من رواية شعبة عنه وهما من حسن حديثه.

وبالباقي: ستة أحاديث من حسان حديثه عن البصريين بالمتابعات والشواهد.

- وأربعة ضعيفة أحدها علته الراوي عن علي بن زيد.

سادساً: خلاصة مرويات علي بن زيد في الكتب الستة.

- أخرج حديث علي بن زيد أصحاب الكتب الستة إلا البخاري، على تفاوت بينهم في حجم الرواية عنه وكيفية الإخراج.
- بلغ مجموع ما أخرجوا له واحداً وخمسين حديثاً بالمرور.
- منها حديث واحد عند مسلم أخرجه له من رواية حماد بن سلمة عنه مقروناً بالبناني.
- واثنان عند النسائي بين ضعفهما.

وبالباقي خمسة وعشرون عند الترمذي ، وثلاثة وعشرون عند ابن ماجه، واثنان عشر عند أبي داود أخرجوها في باب المتابعات والشواهد أو حيث لا يجدون في بابها أو موضوعها غيرها. وكان جميع ما أخرجوه له من رواية البصريين عنه، ولعل ذلك يعود لكونه ضريباً فلم يرحل فيسمع منه خارج البصرة.

- وكان من هذه الأحاديث الإحدى والخمسين.

(١) انظر : ص ٢٩٦

- ستة وعشرون حديثاً من رواية حماد بن سلمة عنه.
 - إحدى وعشرون حديثاً من حسن حديثه.
 - وخمسة ضعيفة، أربعة علتها الإرسال وقد رواها موصولة، والخامس علتها شيخ علي.
 - وثلاثة أحاديث من رواية شعبة وهي من حسن حديثه.
 - والباقي من رواية ابن عيينة وهشيم وغيرهم من البصريين.
 - تسعة عشر حديثاً من حسن حديثه.
 - وستة من ضعيف حديثه، علة أحدها الراوي عنه.
- وبهذا يظهر دقة قول أبي حاتم : حماد بن سلمة في ثابت وعلي بن زيد أحب إلي من همام، وهو أضبط الناس وأعلمهم بحديثهما بين خطأ الناس.

المبحث السابع: يزيد بن سنان ومروياته في الكتب الستة

يزيد بن سنان بن يزيد التميمي الجزري أبو فروة الرهاوي، من كبار السابعة، مات سنة مئة وخمس وخمسين، وله ست وسبعون سنة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال البخاري: مقارب الحديث إلا أن ابنه محمداً يروى عنه مناكير^(١)، وفي روايه: صدوق إلا أن ابنه روى عنه مناكير^(٢)، وفي أخرى: ليس بحديثه بأس إلا رواية ابنه محمد فإنه يروي عنه مناكير^(٣).

وقال أحمد بن حنبل^(٤)، وابن المديني^(٥)، وابن معين^(٦)، والنسائي^(٧)، ويعقوب بن سفيان^(٨)، والدارقطني^(٩)، والذهبي^(١٠)، وابن حجر^(١١): ضعيف.

وفي رواية أخرى عن ابن معين: ليس حديثه بشيء^(١٢)، وقال: ليس بشيء^(١٣) وعنه كذلك: ليس بثقة^(١٤)، وفي رواية أخرى عن النسائي: متروك الحديث^(١٥)، وفي ثالثة: ليس بثقة^(١٦)، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان الغالب عليه الغفلة، يكتب حديثه ولا يحتج به^(١٧)، وقال

(١) الترمذي، الجامع، ٥/٥٦، ح ٢٦٩٤.

(٢) علل الترمذي الكبير، ص ١١٤.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/١٨٠، ح ٢٩١٨.

(٤) ابن عدي، الكامل، ٧/٢٦٩.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/٢٦٦.

(٦) المصدر نفسه، ٩/٢٦٦.

(٧) المزني، تهذيب الكمال، ٣٢/١٥٧.

(٨) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ٢/٤٥١.

(٩) السنن، ١/١٧٣.

(١٠) المنذني في الضعفاء، ٢/٧٥٠.

(١١) تقريب التهذيب، ص ٦٠١، ت ٧٧٢٧.

(١٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/٢٦٦.

(١٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/٤٢١.

(١٤) المصدر نفسه، ٤/٤١١.

(١٥) الضعفاء المتروكين، ص ١١١، ت ٦٥٠.

(١٦) المزني، تهذيب الكمال، ٣٢/٢٦٦.

(١٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/٢٦٦.

أبو داود: ليس بشيء وابنه ليس بشيء^(١)، وقال أبو زرعة: ليس بقوي الحديث^(٢)، وقال الجوزجاني: فيه لين وضعف^(٣).

وقال ابن عدي: بعد أن ساق له حديث مَنْ أَبِي فقاتل فقتل دون ماله فهو شهيد. من رواية شعبة عنه، قال: قال لنا عبد الله بن سليمان: لم يرو شعبة عن أبي فروة هذا غير هذا الحديث، وهو أبو فروة يزيد بن سنان الجزري، وفي حديثه لين.

ثم قال ابن عدي: ولأبي فروة الرهاوي هذا حديث صالح، وروى عن زيد بن أبي أنيسة نسخة يتفرد بها عنه بأحاديث، وله عن غير زيد أحاديث مسروقة عن الشيوخ وعامة حديثه غير محفوظ^(٤).

وقال ابن حبان في المجروحين: وكان ممن يخطئ كثيراً حتى يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بالمعضلات^(٥). الخلاصة: وثق أمير الصنعة البخاري يزيد وقبل حديثه إذا كان من غير رواية ابنه محمد عنه، لأنه يروي عنه مناكير، وذكر ابن عدي أن له حديثاً صالحاً. وباقي النقد على تضعيفه على تفاوت بينهم بشدة ضعفه.

المطلب الثاني: مرويات يزيد بن سنان في الكتب الستة.

أولاً: مرويات يزيد بن سنان عند الترمذي.

أخرج له الترمذي خمسة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في رفع اليدين على الجنازة، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ الْوَرَّاقُ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْلَى عَنْ أَبِي فَرْوَةَ يَزِيدَ بْنِ سِنَانَ عَنْ زَيْدٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ

(١) المزني، تهذيب الكمال، ١٥٧/٣٢.

(٢) العليل لأبي زرعة، ت ١٦٤٧.

(٣) أحوال الرجال، ص ١٧٨.

(٤) الكامل، ٢٧١/٧.

(٥) المجروحين، ١٠٦/٣.

أَبِي هُرَيْرَةَ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةِ فَرَفَعَ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ وَوَضَعَ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا فَرَأَى أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ يَرْفَعَ الرَّجُلُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ عَلَى الْجَنَازَةِ...^(١)

وسئل عنه الدارقطني فقال: يرويه يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي واختلف عنه ثم ساق الاختلاف وقال: وليس ذلك بمحفوظ ثابت^(٢).

قلت: ومدار الاختلاف على يحيى بن يعلى عن أبي فروة، ويحيى بن يعلى هذا هو أبو زكريا الكوفي الأسلمي القبطواني ضعيف باتفاق النقاد، وقال فيه البخاري مضطرب الحديث^(٣). وعدّ الذهبي هذا الحديث من مناكيره^(٤).

وقال الشوكاني: والحاصل أنه لم يثبت في غير التكبيرة الأولى شيء يصلح للاحتجاج به^(٥).

الحديث الثاني: أخرجه في الأشربة، باب: ما جاء في التنفس في الإناء، أخرجه شاهداً حديث صحيح.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ سِنَانَ الْجَزْرِيِّ عَنْ ابْنِ لِعَطَاءٍ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا تُشْرَبُوا وَاحِدًا كَشْرَبِ الْبُعِيرِ وَلَكِنْ اشْرَبُوا مَتْنًى وَثَلَاثَ وَسَمُوا إِذَا أَثْمَ شَرِبْتُمْ وَاحْمَدُوا إِذَا أَثْمَ رَفَعْتُمْ). قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَيَزِيدُ بْنُ سِنَانَ الْجَزْرِيُّ هُوَ أَبُو فَرَوَةَ الرُّهَاوِيُّ^(٦). قلت: فلإن كان ابن عطاء هو يعقوب فهو ضعيف^(٧)، وإلا فمجهول كما قال ابن حجر^(٨).

(١) الترمذي، الجامع، ٣/٣٨٨، ح ١٠٧٧.

(٢) العلل: ١٥/٩.

(٣) التاريخ الصغير، ٢/٢٥٤.

(٤) ميزان الاعتدال، ٧/٢٢٩.

(٥) نيل الأوطار، ٤/١٠٥.

(٦) الترمذي، الجامع، ٤/٣٠٢، ح ١٨٨٥، وانظر الطبراني في المعجم الكبير، ١١/١٦٦، ح ١١٣٧٨.

(٧) تقريب التهذيب، ص ٦٠٨، ت ٧٨٢٦.

(٨) المصدر نفسه، ص ٦٩٦، ت ٨٤٨٢.

ورواه البيهقي من طريق الفضل بن موسى، عن أبي فروة الرهاوي، عن الزهري، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس مرفوعاً مثله^(١).

قلت: وطريق البيهقي هذا يدل على اضطراب الرهاوي فيه، والله أعلم.

وقال الحافظ في الفتح: وأخرج الترمذي بسند ضعيف عن ابن عباس رفعه (لا تشربوا كما يشرب البعير...) فإن كان محفوظاً فهو يقوي ما تقدم من التنويع....

قلت: يشير إلى حديث أنس الذي رواه الترمذي^(٢) في الباب نفسه ورواه البخاري في الباب وهو أنه كان يتنفس في الإناء مرتين أو ثلاثاً وزعم أن النبي ﷺ كان يتنفس ثلاثاً.... ثم تابع قوله وأخرج أيضاً بسند ضعيف عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان إذا شرب تنفس مرتين وهذا ليس نصاً في الاختصار على المرتين بل يحتمل أن يراد به التنفس أثناء الشرب وسكت عن الأخير لكونه من ضرورة الواقع...^(٣).

الحديث الثالث: أخرجه في صفة القيامة، باب، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي النَّضْرِ حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو فَرَوَةَ يَزِيدُ بْنُ سِنَانَ التَّمِيمِيُّ حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ فَيْرُوزَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ خَافَ أَذْلَجَ^(٤))، وَمَنْ أَذْلَجَ بَلَغَ الْمَنْزِلَ أَلَا إِنَّ مِلْعَةَ اللَّهِ غَالِيَةٌ أَلَا إِنَّ مِلْعَةَ اللَّهِ الْجَنَّةُ).

قال أبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ^(٥).

قلت: أبو النضر هو: هاشم بن القاسم بن مسلم الخرساني، ثقة ثبت^(٦)، وأبو عقيل، هو عبد الله بن عقيل الثقفي الكوفي، صدوق^(٧).

(١) شعب الإيمان، ١١٦/٥، ح ٦٠١٥.

(٢) الجامع، ٣٠٢/٤، ح ١٨٨٤.

(٣) ابن حجر، فتح الباري، ٩٣/١٠.

(٤) أدلج: أي سار من أول الليل، ابن الأثير، النهاية، ١٢٩/٢.

(٥) الترمذي، الجامع، ٦٣/٤، ح ٢٤٥٠.

(٦) تقريب التهذيب، ص ٥٧٠، ت ٧٢٥٦.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣١٤، ت ٣٤٨١.

وهذا الحديث أخرجه الحاكم من الطريق نفسه، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه وقال الذهبي: صحيح^(١)، وقال البخاري: بكير بن فيروز سمع أبا هريرة عن النبي ﷺ قال: (من خاف أدلج...) ^(٢)، قلت: فيكون هذا الحديث من حسن حديث يزيد من غير رواية ابنه عنه.

الحديث الرابع: أخرجه في الاستئذان، باب: ما جاء في فضل الذي يبدأ بالسلام، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا قُرْآنُ بْنُ تَمَّامٍ الْأَسَدِيُّ عَنْ أَبِي فَرْوَةَ يَزِيدُ بْنُ سَيَّانٍ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلَانِ يَلْتَقِيَانِ أَيُّهُمَا يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ فَقَالَ: (أَوَّلَاهُمَا بِاللَّهِ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ قَالَ مُحَمَّدٌ أَبُو فَرْوَةَ الرَّهَّائِيُّ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ إِلَّا أَنَّ ابْنَهُ مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ يَرْوِي عَنْهُ مَنَاقِيرَ^(٣).

ورواه أبو داود^(٤) قال: حدثنا محمد بن يحيى الذهلي، ثنا أبو عاصم عن أبي خالد وهب، عن أبي سفيان الحمصي، عن أبي أمامة به بنحوه. وهو سند حسن، فيكون هذا الحديث كذلك من حسن حديث يزيد.

الحديث الخامس: أخرجه في فضائل القرآن، باب، أخرجه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا أَبُو فَرْوَةَ يَزِيدُ بْنُ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي الْمُبَارَكِ عَنْ صُهَيْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا آمَنَ بِالْقُرْآنِ مَنْ اسْتَحْلَ مَحَارِمَهُ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيٍّ وَقَدْ خُولِفَ وَكِيعٌ فِي رِوَايَتِهِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ أَبُو فَرْوَةَ يَزِيدُ بْنُ سَيَّانٍ الرَّهَّائِيُّ لَيْسَ بِحَدِيثِهِ بَأْسٌ إِلَّا رِوَايَةَ ابْنِهِ مُحَمَّدٍ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَرْوِي عَنْهُ مَنَاقِيرَ.

(١) المستدرک، ٣٠٨/٤.

(٢) التاريخ الكبير، ١١١/٢.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥٦/٥، ح ٢٦٩٤.

(٤) السنن، ٣٥١/٤، ح ٥١٩٧.

قَالَ أَبُو عِيْسَى وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنُ سِنَانٍ عَنْ أَبِيهِ هَذَا الْحَدِيثَ فَرَادَ فِي هَذَا
الْإِسْنَادِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ صُهَيْبٍ وَلَا يُتَابَعُ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ عَلَى رِوَايَتِهِ
وَهُوَ ضَعِيفٌ وَأَبُو الْمُبَارَكِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ^(١).

قلت: ورواه البزار^(٢)، وقال: وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا عن صهيب
ولا نعلم يروى عن صهيب إلا من هذين الوجهين اللذين ذكرناهما.

ورواه عبد بن حميد^(٣) قال: حدثني ابن أبي شيبه، ثنا أبو خالد الأحمر، عن يزيد ابن
سنان عن أبي مبارك عن عطاء عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ بمثله.

وأما رواية ابنه فقد رواها الشهاب^(٤) من طريق أبي حاتم الرازي قال: سمعت محمد بن
يزيد بن سنان يقول: سمعت أبي يقول: سمعت عطاء بن أبي رباح يقول: سمعت مجاهداً يقول:
سمعت سعيد بن المسيب يقول: سمعت صهيباً يقول: سمعت رسول الله ﷺ بمثله.

وقد سئل أبو حاتم^(٥) عن هذين الطريقين فقال: هذه كلها منكورة وليست فيها حديث
يمكن أن يقال إنه صحيح، وكأنه شبه الموضوع وحديث أبيه أنكرها، ومحل يزيد محل الصدق
والغالب عليه الغفلة فيحتمل أن يكون سمع من أبي المبارك هذا وهو شبه المجهول وقال: ومحمد
بن يزيد أشد غفلة من أبيه مع أنه كان رجلاً صالحاً لم يكن من أخلاس^(٦) الحديث^(٧). وكذا
ضعفه أبو زرعة.

وقال قريب من قول أبي حاتم ابن عدي في الكامل^(٨)، والذهبي في الميزان^(٩)، فيكون
هذا من ضعيف حديثه.

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ١٨٠، ص ٢٩١٨.

(٢) المسند، ٩/ ٦، ح ٢٠٨٤.

(٣) المسند، ص ٣٠٩، ح ١٠٠٣.

(٤) مسند الشهاب، ٢/ ٨-٩، ح ٧٧٧-٧٧٨.

(٥) العلل، ٢/ ٥٤.

(٦) ومعنى قوله: لم يكن من أخلاس الحديث أي لم يكن ملازماً له، فالجلس هو الرجل يلازم بيته وهو مَثَلٌ يقال فيه
فلان جلس من أخلاس البيت وهو ذم معناه لا يصلح إلا للجلوس في البيت. انظر: لسان العرب، باب السين،
فصل الحاء، ٦/ ٥٤.

(٧) علل ابن أبي حاتم، ٢/ ٥٤.

(٨) الكامل، ٧/ ٢٧٠.

(٩) الميزان، ٧/ ٤٢٠، و ٧/ ٢٤٠.

خلاصة مرويات يزيد عند الترمذي.

أخرج له الترمذي خمسة أحاديث، اثنان في باب الشواهد، ثلاث لم يخرج في بابها غيرها، ليس فيها عن ابنه شيء.

حسن اثنين منها مع حكمه عليهما بالغرابة، وهما كما قال، وتأكد ذلك بالشواهد. وضعف ثلاثة وهي ضعيفة.

ثانياً: مرويات يزيد بن سنان عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه أربعة أحاديث:

الحديث الأول: أخرجه في المقدمة، باب: ثواب معلم الناس الخير، أخرجه متابعة وهو من زيادات القطان.

قال: حدثنا إسماعيل بن أبي كريمة، حدثنا محمد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم، حدثني زيد بن أبي أنيسة، عن زيد بن أسلم، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: (خير ما يخلف الرجل بعده ثلاث: ولد صالح يدعو له، وصدقة تجري يبلغه أجرها وعلم يعمل به من بعده).

قال أبو الحسن^(١): وحدثنا أبو حاتم محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي، ثنا يزيد بن سنان يعني: أباه، حدثني زيد بن أبي أنيسة، عن فليح بن سليمان، عن زيد بن أسلم، عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه، سمعت رسول الله ﷺ فذكر نحوه^(٢).

وأخرجه ابن حبان من طريق محمد بن سلمة به مثله^(٣).

وأخرجه في موضع آخر من الطريق نفسه لكن زاد (فليح) به بين زيد بن أبي أنيسة وزيد بن أسلم^(٤)، وهذا موافق لما في حديث يزيد بن سنان.

ورواه ابن خزيمة في صحيحه^(٥) من طريق محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه به.

(١) قال المزي: حديثه عند أبي حاتم في بعض النسخ دون بعض ولعله من زيادات أبي الحسن القطان عن أبي حاتم والله أعلم، تحفة الأشراف، ٢٤٨/٩.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/٨٨، ح ٢٤١.

(٣) الصحيح، ١/٢٩٦، ح ٩٣.

(٤) المصدر نفسه، ١١/٢٦٦، ح ٤٩٠٢.

(٥) الصحيح، ٤/١٢٣، ح ٢٤٩٥.

وسئل عنه الدارقطني فقال: «وقول يزيد بن سنان أصح، وإن كان أبو عبد الرحيم ثقة أثبت منه»^(١).

قلت: للحديث شاهد صحيح عند مسلم^(٢)، (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث) لكن هذا الحديث من رواية محمد بن يزيد ورواياته عن أبيه منكره، وهو ليس بالقوي^(٣).

الحديث الثاني: أخرجه في الحدود، باب: من قُتل دون ماله فهو شهيد، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا الْخَلِيلُ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سِنَانِ الْجَزْرِيُّ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ أُتِيَ عِنْدَ مَالِهِ فَقُتِلَ فَقَاتِلْ فَهُوَ شَهِيدٌ)^(٤).

ورواه أحمد من طريق أيوب عن أبي قلابة عن ابن عمر به بنحوه^(٥).

لكن سماع أبي قلابة من ابن عمر مختلف فيه.

وروى أحمد بن حنبل في (الورع) هذا الحديث من طريق عمرو بن دينار عن ابن عمر به^(٦) بنحوه.

قلت: وروى هذا الحديث شعبة عن أبي فروة، عن ميمون بن مهران، عن ابن عمر مرفوعاً، أخرجه ابن عدي بسنده وقال: ولشهرة هذا الحديث رواه شعبة عن أبي فروة عن ميمون لأن شعبة يتقي الضعفاء^(٧)، وسكت عنه الحافظ في الفتح^(٨)، ولهذا الحديث شواهد

(١) العلل، ١٤٠/٦.

(٢) الصحيح، ١٢٥٥/٣، ح ١٦١٣.

(٣) تقريب التهذيب، ص ٥١٣، ت ٦٣٩٩.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٨٦١/٢، ح ٢٥٨١.

(٥) المسند، ٢٢١/٢.

(٦) الورع، ص ١٤٦.

(٧) الكامل، ٢٧١/٧.

(٨) فتح الباري، ١٢٤/٥.

صحيحة من حديث عبدالله بن عمرو^(١) وأبي هريرة^(٢) وسعيد ابن زيد^(٣)، وحديث سعيد بن زيد صدر به ابن ماجه الباب، فيكون هذا من حسن حديثه، وليس هو من رواية ابنه عنه.

الحديث الثالث: أخرجه في الجهاد، باب: الأكل في قدور المشركين، أخرجه شاهداً كذلك.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنِي أَبُو فَرَوَةَ يَزِيدُ بْنُ سَيَّانٍ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ رُوَيْمٍ اللَّخْمِيُّ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسْنِيِّ قَالَ: وَلَقِيَهُ وَكَلَّمَهُ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلْتُهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قُدُورُ الْمُشْرِكِينَ تَطْبُخُ فِيهَا؟ قَالَ: (لا تَطْبُخُوا فِيهَا قُلْتُ فَإِنْ احْتَجْنَا إِلَيْهَا فَلَمْ نَجِدْ مِنْهَا بُدًّا قَالَ فَارْحَضُوهَا رَحَضًا^(٤) حَسَنًا ثُمَّ اطْبُخُوا وَكُلُوا)^(٥).

ورواه الشيخان^(٦) من طريق ربيعة بن يزيد الدمشقي عن أبي إدريس عن أبي ثعلبة به بنحوه مطولاً.

ورواه الترمذي^(٧) من طريق الحجاج عن مكحول عن أبي ثعلبة، ومن طريق الحجاج عن الوليد بن أبي مالك عن عائذ الله أنه سمع أبا ثعلبة الخشني به بنحوه مطولاً، وقال: حسن صحيح ورواه الدارقطني^(٨): من طريق الحجاج عن مكحول عن أبي إدريس عن الخشني به بنحوه.

ورواه الترمذي^(٩) من طريق شعبة عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي ثعلبة به بنحوه وقال: حديث مشهور من حديث أبي ثعلبة وروي عنه من غير هذا الوجه.

(١) البخاري، الصحيح، ص ٥١٥، ح ٢٤٨٠.

(٢) مسلم، الصحيح، ١/١٢٤، ح ١٤٠.

(٣) الترمذي، الجامع، ٤/٢٩، ح ١٤٢١، وقال حسن صحيح.

(٤) الرَّحَضُ: الغسل، ارحضوها أي اغسلوها، لسان العرب، باب الضاد، فصل الراء، ٧/١٥٣.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢/٩٤٥، ح ٢١٣١.

(٦) البخاري، الصحيح، ص ١١٩٩، ح ٥٤٧٨، ومسلم، الصحيح، ٣/١٥٣٢، ح ١٩٣٠.

(٧) الجامع: ٤/٦٥، ح ١٤٦٤.

(٨) السنن، ٤/٢٩٥، ح ٩٢، وابن أبي شيبة، المصنف، ٥/١٢٧، ح ٢٤٣٨٥.

(٩) الجامع، ٤/٢٥٥، ح ١٧٩٦ و ١٧٩٧.

ثم أخرجه من طريق حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة، عن أبي قلابة، عن أسماء الرّجبي عن أبي ثعلبة به بنحوه وقال: حسن صحيح، فيكون هذا الحديث كذلك من حسن حديثه وليس هو من رواية ابنه عنه.

الحديث الرابع: أخرجه في الزهد، باب: ...، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي فَرَوَةَ عَنْ أَبِي خَلَادٍ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ قَدْ أُعْطِيَ زُهْدًا فِي الدُّنْيَا وَقِلَّةً مَنَظِقٍ فَاقْتَرِبُوا مِنْهُ فَإِنَّهُ يُلْقِي الْحِكْمَةَ)^(١).

قلت: قال المزي في التحفة: قال البخاري في الكنى من التأريخ: وقال أحمد بن إبراهيم حدثنا يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص، أخو عنبة، سمع أبا فروة الجزري عن أبي مريم، عن أبي خلاد عن النبي ﷺ ... قال: وهذا أصح^(٢).

ووافقه على هذا النقل ابن حجر في النكت^(٣) والإصابة^(٤)، والبوصيري في الزوائد^(٥). وقال نحو ذلك في البيهقي في شعب الإيمان^(٦).

وفي المطبوع من الكنى في تأريخ البخاري قوله: أبو خلاد، قال عبد الله بن يوسف، حدثنا الحكم بن هشام عن يحيى بن سعيد بن أبان، عن أبي فروة عن أبي خلاد وكانت له صحبة عن النبي ﷺ ... وساق المتن بنحوه.

وقال: وقال القاسم بن أبي شيبه حدثنا كثير بن هشام أراه الحكم بن هشام عن يحيى بن سعيد نحوه.

وقال أحمد بن إبراهيم حدثنا يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص عن عنبة سمع أبا فروة الجزري عن أبي مريم عن أبي خلاد عن النبي ﷺ مثله، والأول أصح^(٧).

(١) ابن ماجه، السنن، ١٣٧٣/٢، ح ٤١٠١، وانظر ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني، ١٥٢/٥، ح ٢٦٩٠.

(٢) تحفة الأشراف، ١٥٣/٩.

(٣) النكت: الظراف مطبوع بهامش تحفة الأشراف، ١٥٣/٩.

(٤) الإصابة، ٣٠٦/٤.

(٥) مصباح الزجاجة، ٢٠٩/٤.

(٦) شعب الإيمان، ٣٤٦/٧، ح ١٠٥٢٩.

(٧) التاريخ الكبير، ٢٨/٨.

فإن كان مافي المطبوع صواباً فإنه خلاف ما نقل عن البخاري فيكون ترجيح البخاري لطريق أبي فروة عن أبي خلاد.

والحديث على كل حال ضعيف، قال أبو حاتم: ليس له إسناده^(١)، وذكره في المراسيل^(٢) وضعفه الذهبي في الميزان^(٣)، وضعفه ابن القطان، والعراقي^(٤)، وفيه: أبو مريم الرقي إن كان البخاري قد رجمه وهو مجهول^(٥).

خلاصة مرويات يزيد عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه أربعة أحاديث، ثلاثة في باب الشواهد والرابع أخرجه متابعة وهو من زيادات القطان.

- هو من رواية محمد بن يزيد عن أبيه وهو ضعيف، وروايته عن أبيه منكره.
- وأما الثلاثة التي أخرجه شواهد.
- اثنان حسان ليسا من رواية ابنه عنه ولهما متابعات وشواهد.
- والثالث ضعيف.

ثالثاً: خلاصة مرويات يزيد بن سنان في الكتب الستة.

لم يخرج ليزيد إلا الترمذي وابن ماجه.

ومجموع ما أخرجاه له تسعة أحاديث، ليس فيها عن ابنه إلا حديثاً واحداً وهو من زيادات القطان على ابن ماجه وهو ضعيف.

والأحاديث الباقية:

- أربعة حسان:
 - اثنان عند الترمذي.
 - واثنان عند ابن ماجه.
- وأربعة ضعيفة.
 - ثلاثة عند الترمذي ونص على ضعفها.
 - وواحد عند ابن ماجه.

(١) ابن أبي حاتم، العلل، ١١٥/٢.

(٢) ابن أبي حاتم، المراسيل، ص ٢٥٤.

(٣) ميزان الاعتدال، ٤١٢/٧.

(٤) المناوي، فيض القدير، ٣٥٨/١.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٧٢، ت ٨٣٦١.

المبحث الثاني

يعقوب بن عطاء ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثامن: يعقوب بن عطاء ومروياته في الكتب الستة

يعقوب بن عطاء بن أبي رباح، مولى قریش، حجازي، من الخامسة، مات سنة مئة وخمس وخمسين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال عمرو بن علي^(١): ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن حدثا عن يعقوب بن عطاء شيئا قط، وقال أحمد بن حنبل^(٢): منكر الحديث، وقال ابن معين^(٣) وأبو زرعة^(٤) والنسائي^(٥): ضعيف، وفي موضع آخر قال ابن معين^(٦): ضعيف الحديث ليس بمتروك، وفي موضع آخر قال النسائي^(٧): ليس بقوي في الحديث، وقال أبو حاتم^(٨): ليس عندي بالمتين يكتب حديثه.

وقال ابن حجر^(٩): ضعيف.

قال ابن عدي^(١٠): له أحاديث صالحة، وهو ممن يكتب حديثه، وعنده غرائب وخاصة إذا روى عنه أبو إسماعيل المؤدب، وزمعة وعن زمعة أبو قرّة. وقال ابن حبان في الثقات^(١١): ربما أخطأ، يعتبر حديثه من غير رواية زمعة عنه فإن المعتبر إذا اعتبر حديثه الذي بين السماع فيه، ولم يرو عنه إلا ثقة، لم يجد إلا الاستقامة.

وقال في مشاهير علماء الأمصار: وجود المناكير في أخباره من جهة زمعة لا من جهته^(١٢).

(١) ابن عدي، الكامل، ١٤٣/٧.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢١١/٩.

(٣) المصدر نفسه، ٢١١/٩.

(٤) المصدر نفسه، ٢١١/٩.

(٥) عمل اليوم والليلة، ص ١٤١، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٤٤/١١.

(٦) ابن عدي، الكامل، ١٤٣/٧.

(٧) تحفة الأشراف، ٣٠٩/٦، ح ٨٧٢٤.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢١١/٩.

(٩) تقريب التهذيب، ص ٦٠٨، ت ٧٨٢٦.

(١٠) الكامل، ١٤٣/٧.

(١١) الثقات، ٦٣٩/٧.

(١٢) مشاهير علماء الأمصار، ص ١٤٥، ت ١١٤٤.

الخلاصة: يجمع النقاد على ضعفه، إلا ابن حبان وابن عدي فقد سبوا حديثه وخلصا أن علته في رواية زمعة عنه، وزاد ابن عدي أبا إسماعيل المؤدب فإنها عن غيرهما صالحة إذا كان الراوي عنه ثقة، والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات يعقوب بن عطاء في الكتب الستة.

لم يخرج له في الكتب الستة إلا أبو داود:

روى له حديثاً واحداً ذكره له في كتاب اللقطة تعليقاً متابعاً.

قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَخْنَسِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ يَهْدَا بِإِسْنَادِهِ قَالَ فِي ضَالَّةِ الْغَنَمِ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذُّبِّ خُذْهَا قَطُّ وَكَذَا قَالَ فِيهِ أَيُّوبُ وَيَعْقُوبُ بْنُ عَطَاءٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (فَخُذْهَا) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْدَا قَالَ فِي ضَالَّةِ الشَّاءِ فَاجْمَعْهَا حَتَّى يَأْتِيَهَا بِأُغْيَاهَا^(١).

قلت: وحديث أيوب ويعقوب وصله الدارقطني^(٢) فقال: نا أبو عبيد القاسم بن إسماعيل نا إبراهيم بن راشد، نا داود بن مهران^(٣) عن أيوب السخيتاني ويعقوب بن عطاء، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ سئل عن ضالة الإبل فقال: (معها سقاؤها وحذاؤها تزد الماء وتصبب الشجر فلا تعرض لها)، وسئل عن ضالة الغنم فقال: (لك أو لأخيك أو للذئب فخذها).

ولله متابعات عند أبي داود بنحوه من طريق ابن عجلان^(٤) والوليد بن كثير^(٥) وابن إسحاق^(٦) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به وهي أسانيد حسنة. وعند الدارقطني^(٧) بسند حسن من طريق عمرو بن الحارث وهشام بن سعد عن عمرو بن شعيب به بنحوه.

(١) أبو داود، السنن، ١٣٧/٢، ح ١٧١٢.

(٢) السنن، ٢٣٥/٤، ح ١١١.

(٣) داود بن مهران: ثقة صدوق قاله أبو حاتم، الجرح والتعديل، ٤٢٦/٣.

(٤) أبو داود، السنن، ١٣٧/٢، ح ١٧١٠.

(٥) المصدر نفسه، ١٣٧/٢، ح ١٧١١.

(٦) المصدر نفسه، ٣٧/٢، ح ١٧١٣.

(٧) السنن، ١٣٦/٤، ح ١١٤، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٢٣٥/٤.

وله شاهد من حديث زيد بن خالد الجهني^(١)، فيكون هذا الحديث من مستقيم حديثه، خاصة أنه ليس من رواية زمعة عنه أو المؤدب بل من رواية ثقة.

ملحوظة: وروى له النسائي في الكبرى حديثين:

الأول: (لا يتوارث أهل ملتين) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرويه ابن عيينة قال: عن يعقوب بن عطاء وغيره عن عمرو بن شعيب^(٢)، وهذا الحديث درس في المتن بن الصباح، أحاديثه عند ابن ماجه، الحديث (الثالث)^(٣) وهو من حسن حديثه.

الثاني: من حديث أبي هريرة يرويه عنه مكى بن إبراهيم وهو ثقة ثبت^(٤).

وهو حديث (من سبح دبر صلاة الغداة مئة تسبيحه وهلل مئة تهليلة غفر له ذنوبه وإن كانت مثل زيد البحر)، ثم قال: ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح ضعيف^(٥).

(١) الصحيح، للبخاري، ص ٣٧، ح ٩١، وصحيح مسلم، ٣/١٣٤٧، ح ١٧٢٢.

(٢) السنن الكبرى، ٤/٨٢، ح ٦٣٨٤.

(٣) انظر ص

(٤) تقريب التهذيب، ت ٦٨٧٧.

(٥) السنن الكبرى، ٦/٤١، ح ٩٩٦٩.

المبحث التاسع

منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية
عن الضعفاء الموثقين في رواية تلاميذ
معيّنين عنهم

المبحث التاسع: منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين في رواية بعض تلاميذهم

تضمن هذا الفصل سبعة رواة ضعفاء وثقوا في رواية بعض تلاميذهم عنهم وهم:

١. إبراهيم بن مسلم ٢. إسماعيل بن أبي أويس ٣. جابر الجعفي
٤. داود بن يزيد الأودي ٥. عبيدة بن معتب ٦. علي بن زيد
٧. يزيد بن سنان ٨. يعقوب بن عطاء

وقد أخرج أصحاب الكتب الستة لهذا الصنف من الرواة على تفاوت بينهم من حيث: عدد الرواة الذين أخرجوا لهم، وعدد مروياتهم، وكيفية إخراج أحاديث هؤلاء الضعفاء الموثقين في رواية تلاميذ معينين عنهم.

- أما من حيث عدد الرواة والمرويات:

- فالبخاري أخرج لراويين منهم هما:

١. إسماعيل بن أبي أويس ٢. وعبيدة بن معتب

- أما عبيدة فلم يخرج له إلا حديثاً واحداً.

- وأما إسماعيل فقد أكثر البخاري عنه، ذلك أن البخاري هو التلميذ الذي وثق إسماعيل إذا كان حديثه مروياً من طريقه، وبلغ عدد الأحاديث التي أخرجها البخاري لإسماعيل متين واحداً وثلاثين حديثاً، بنسبة (٠,٣ %) من مجموع أحاديث الصحيح.

- يشار هنا إلى أن سبب إكثار البخاري عن إسماعيل، هو أن إسماعيل أخرج للبخاري أصوله فانتخب منها.

- ومسلم أخرج لراويين هما:

١. إسماعيل بن أبي أويس ٢. وعلي بن زيد بن جدعان

ولم يكثر عنهما فقد أخرج لإسماعيل سبعة أحاديث ولعلي حديثاً واحداً.

- وأما النسائي فلم يخرج إلا لراوٍ واحدٍ حديثين اثنين فقط وهو علي بن زيد بن جدعان مع ملاحظة أن النسائي قال في علي بن زيد ضعيف، وضعف باقي رجال هذا الفصل.

- وأما الترمذي فقد أكثر عنهم حيث أخرج لسته رواية من الثمانية وهم:

١. إسماعيل بن أبي أويس ٢. داود بن يزيد ٣. عبيدة بن معتب
٤. علي بن زيد ٥. يزيد بن سنان

- وبلغ مجموع الأحاديث التي رواها لهم سبعة وأربعين حديثاً، أكثر عن علي بن زيد حيث روى له خمسة وعشرين حديثاً.
- وأقل عن الآخرين فروى لإسماعيل ويزيد وجابر خمسة أحاديث لكل منهما، ولداود أربعة أحاديث، ولعبيدة ثلاثة أحاديث.
- مع ملاحظة أن الترمذي قال في علي بن زيد: صدوق إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره أي أنه يُحَسَّنُ القول فيه لذا أكثر عنه.
- ونقل في يزيد بن سنان قول البخاري: 'مقارب الحديث إلا أن ابنه يروي عنه منكر، ونقل تضعيف البخاري الشديد لجابر.

- وأما أبو داود، فقد أخرج لخمس رواية وهم:

١. إسماعيل بن أبي أويس ٢. جابر الجعفي
٣. عبيدة بن معتب ٤. علي بن زيد
٥. يعقوب بن عطاء.

- أكثر عن علي بن زيد حيث روى له اثني عشر حديثاً، وأما الآخرين فلم يخرج لكل منهم إلا حديثاً واحداً.

- وأما ابن ماجه فأخرج لسبعة وهم:

١. إبراهيم بن مسلم ٢. إسماعيل بن أبي أويس ٣. جابر الجعفي
٤. داود بن يزيد ٥. عبيدة بن معتب ٦. علي بن زيد
٧. يزيد بن سنان.

- وبلغ مجموع ما أخرجه لهم خمسة وخمسين حديثاً، أكثر عن علي بن زيد حيث بلغ ما رواه عنه ثلاثة وعشرون حديثاً ثم عن جابر الجعفي وروى له ستة عشر حديثاً، وأقل عن

الباقين حيث روى لكل من إبراهيم وإسماعيل ويزيد أربعة أحاديث، ولكل من داود وعبيدة حديثين.

- ونلاحظ بعد هذا العرض:

- اشتراك أصحاب الكتب الستة إلا النسائي في الرواية عن إسماعيل بن أبي أويس، وذلك لما بان للنسائي فيه.

١. اشتراك أصحاب الكتب الستة إلا البخاري في الرواية عن علي بن زيد.

٢. واشتراك الترمذي وأبو داود وابن ماجه في الرواية عن جابر وعبيدة بن معتب مع إسماعيل وعلي بن زيد.

٣. وانفراد أبو داود بالرواية عن يعقوب بن عطاء، وابن ماجه في الرواية عن إبراهيم بن مسلم.

- أقل أصحاب الكتب الستة في الرواية عن هؤلاء الرواة بالجملة، إلا:

١. البخاري عن إسماعيل لانتخابه من أصوله.

٢. والترمذي وأبو داود وابن ماجه عن علي بن زيد، فالترمذي يوثقه ويحسن القول فيه، ولم أقف لأبي داود وابن ماجه على قول فيه.

• أما من حيث كيفية إخراج حديثهم:

• فالبخاري مع إكثاره عن إسماعيل إلا أنه أخرج متابعات في الباب نفسه أو مواضع أخرى من صحيحه لمئتين وثمانية أحاديث من المئتين وإحدى ثلاثين حديثاً بنسبة (٩٠، ١%)، وعلّق ثمانية أحاديث بنسبة (٣، ٥%)، وخمسة عشر حديثاً بنسبة (٦، ٥%) لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها، لها متابعات عنده أو عند غيره إلا حديثين انفرد بهما ولم أقف لهما على متابعات أو شواهد.

- وأما الحديث الواحد الذي أخرجه لعبيدة فأخرجه تعليقاً.

• وأما مسلم فأحاديث إسماعيل أخرجها جميعاً في باب المتابعات، أحدها على هيئة التوثيق النسبي أي من رواية البخاري عنه، والحديث الواحد الذي أخرجه لعلي بن زيد أخرجه مقروناً متابعاً وهو على هيئة التوثيق النسبي أيضاً.

• وأما النسائي فلأن الحديثين الذين أخرجهما لعلي بن زيد أخرجهما لبيان ضعفهما، ولا غرو فإن النسائي يضعفه.

- وأما الترمذي: فأكثر ما أخرج أحاديثهم حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غيرها، وبلغ عدد الأحاديث على هذا الوصف سبعة عشر حديثاً بنسبة (٣٦, ٢) % من مجموع ما روى لهم، منها حديثان ضعيفان.
- وما أخرجه في باب الشواهد والمتابعات، وعددها ثمانية عشر حديثاً أي بنسبة (٣٨, ٣) %، منها ثلاثة عشر في باب الشواهد بنسبة (٢٧, ٧) % أربعة متبعة بنسبة (٩, ٥) %.
- ثم ما أخرجه صدر به بابه وأخرج له متابعات أو شواهد وعددها خمسة أحاديث بنسبة (١٠, ٦) %.
- ثم ما أخرجه تعليقاً وهما حديثان بنسبة (٤, ٣) %.
- ثم ما أخرجه لبيان ضعفه ثلاثة أحاديث بنسبة (٦, ٤) % ثم ما أخرجه مقروناً أو لبيان الخلاف على روايه فيه حديثاً حديثاً بنسبة (٢, ١) %.
- وقد عني بإبراز التوثيق النسبي وبالانتقاء من أحاديثهم ما توبعوا فيه، حيث بلغ نسبة ما رواه من مقبول حديثهم على هيئة التوثيق النسبي (٣٨, ٣) % وما انتقاء على غير هيئة التوثيق النسبي ما نسبته (٤٤, ٧) %. أي أنه أخرج ما يقبل من حديثهم ما نسبته (٨٣) % من مجموع ما روى لهم.
- وأما أبو داود: فأكثر عنهم في المتابعات والشواهد، ومجموعه سبعة أحاديث من سبعة عشر حديثاً بنسبة (٤١, ٢) %، خمسة شواهد بنسبة (٢٩, ٤) % واثنان متبعة بنسبة (١١, ٨) % منها ثلاثة أحاديث ضعيفة في باب الشواهد.
- ثم حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غير أحاديثهم وعددها ثلاثة بنسبة (١٧, ٦) %.
- ثم ما رواه مقروناً وهما حديثان بنسبة (١١, ٨) % ثم ما صدر به الباب وأخرج له شواهد حديثان بنسبة (١١, ٨) % وهو حديث واحد.
- وقد عني بإبراز التوثيق النسبي والانتقاء من أحاديثهم على غير هيئة التوثيق النسبي حيث بلغ نسبتهما من مجموع ما روى لهم (٧٦, ٥) %. ما كان من مقبول حديثهم على هيئة التوثيق النسبي نسبته (٥٣) % ومقبول حديثهم على غير هيئة التوثيق بنسبة (٢٣, ٥) %.

- وأما ابن ماجه فأكثر عنهم في باب الشواهد والمتابعات حيث بلغ مجموع ما رواه لهم على هذا الوصف خمسة وثلاثين حديثاً بنسبة (٦٣, ٦)٪، منها ثمانية وعشرين حديثاً شواهد بنسبة (٥٠, ٩)٪ وسبعة أحاديث متابعات بنسبة (١٢, ٧)٪. منها تسعة أحاديث ضعيفة.
- ثم ما رواه حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غيرها وعددها ثمانية أحاديث بنسبة (١٤, ٦)٪. منها خمسة أحاديث ضعيفة.
- ثم ما صدر به الباب وأخرج له متابعات أو شواهد وعددها ستة أحاديث ونسبتها (١٠, ٩)٪.
- وقد عُني بإبراز التوثيق النسبي والانتقاء من أحاديثهم على غير هيئة التوثيق النسبي كذلك حيث بلغ مجموع ما رواه من مقبول حديثهم ستة وثلاثين حديثاً من الأحاديث الخمسة والخمسين، بنسبة (٦٥, ٥)٪، منها ستة وعشرين حديثاً على هيئة التوثيق النسبي، بنسبة (٤٧, ٧)٪، وعشرة أحاديث انتقاها على غير هيئة التوثيق النسبي، بنسبة (١٨, ٢)٪.
- فليحظ في هذا الفصل بالمقارنة بينهم أن البخاري أكثر عن إسماعيل في باب المتابعات.
- ومسلماً لم يخرج لهم إلا في باب المتابعات.
- والترمذي وأبو داود أكثر من إخراج حديثهم على وصفين هما: ما كان في المتابعات والشواهد أو حيث لا يجدان في الباب أو الموضوع غير حديثهم.
- مع الإشارة إلى أن أبا داود يكثر من الرواية عنهم مقرونين بغيرهم من الثقات.
- وابن ماجه أكثر ما يخرج عنهم في الشواهد والمتابعات، ثم حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غيرها.
- وأما النسائي فقد أطلق القول بضعف كل الرواة الذين ذكروا في هذا الفصل لذا لم يخرج عنهم حيث أخرج حديثين لعلي بن زيد كان ذلك لبيان ضعفهما.
- ويلحظ في هذا الفصل قلة الأحاديث الضعيفة التي أخرجها الإمام الترمذي لهذا الصنف من الرواة، حيث بلغ عددها ثمانية من سبعة وأربعين بنسبة (١٧, ٩)٪، منها أربعة نص على ضعفها.
- ويلحظ كذلك أن ابن ماجه يكثر من رواية الأحاديث الضعيفة في باب الشواهد والمتابعات ثم حيث لا يجد في الباب غيرها. ينظر الجدول رقم (٢) للتوضيح.

الجدول رقم (٢)

الفصل الثاني

الضغفاء الموثقون في رواية تلاميذ معينين عنهم وعددهم سبعة رواة

مختصة الخبراء

جواز التوثيق النسبي:

[illegible]

الكتاب الثاني
في معرفة الرجال

الردالة الضعفاء الموثقون في بلد

ومنهم الردالة عنهم

- المبحث الأول: إسماعيل بن عياش ومروياته في الكتب الستة.
المبحث الثاني: أيوب بن عتبة ومروياته في الكتب الستة.
المبحث الثالث: زهير بن محمد ومروياته في الكتب الستة.
المبحث الرابع: الفرج بن فضالة ومروياته في الكتب الستة.
المبحث الخامس: محمد بن عمير ومروياته في الكتب الستة.
المبحث السادس: معاوية بن يحيى ومروياته في الكتب الستة.
المبحث السابع: منهم أصحاب الكتب الستة في الرواية عن
الضعفاء الموثقين في روايتهم في بلد معين.

المبحث الأول

إسماعيل بن عياش ومروياته في الكتب الستة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الأول: إسماعيل بن عياش ومروياته في الكتب الستة.

إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، أبو عتبة الحمصي، من الثامنة، مات سنة إحدى -أو اثنتين- وثمانين ومئة، وله بضع وسبعون سنة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال الفلاس: كان عبد الرحمن لا يحدث عنه^(١)، وقال محمد بن المنثني: ما سمعت عبد الرحمن يحدث عن إسماعيل بن عياش قط^(٢)، وقال ابن المديني: حدث عنه عبد الرحمن وضرب على حديثه، وقال: حدث عنه عبد الرحمن قديماً وتركه^(٣).

قال ابن معين: ثقة وفي رواية لا بأس به^(٤)، وفي أخرى: ليس به بأس في أهل الشام، والعراقيون يكرهون حديثه^(٥)، وقال: ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإنه كتاب ضاع، فخلط في حفظه عنهم^(٦)، وفي رواية: وإذا حدث عن الحجازيين والعراقيين فخلط ما شئت^(٧)، وفي أخرى: إذا حدث عن الشيوخ الثقات مثل محمد بن زياد الألهاني، وشرحبيل بن مسلم^(٨).

وتعددت النقول عن الإمام أحمد فيه: قال ما حدث عن مشايخه الشاميين، فأما ما حدث عن غيرهم فعنده مناكير^(٩)، وفي رواية: حسن روايته عن الشاميين^(١٠)، قال: هو عنهم أحسن حالاً مما روى عن المدنيين وغيرهم^(١١)، وقال: نظرت في كتابه عن يحيى بن سعيد أحاديث صحاح، وفي المصنف - أي مصنف إسماعيل - أحاديث مضطربة^(١٢)، وفي رواية: ما

(١) المزني، تهذيب الكمال، ١٧٦/٣.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٤٠٤-٤٠٥/١.

(٣) الخطيب، تاريخ بغداد، ٢٢٦/٦.

(٤) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص ٢٧.

(٥) ابن عدي، الكامل، ٢٩٣.

(٦) الخطيب، تاريخ بغداد، ٢٢٦/٦.

(٧) المصدر نفسه، ٢٢٦/٦.

(٨) ضعفاء العقيلي، ٩٠/١.

(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٩١/٢.

(١٠) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣١٨/٨.

(١١) بحر الدم، ص ٧٢. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣١٨/٨.

(١٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٩١/٢.

روى عن الشاميين صحيح وما روى عن غيرهم فليس بصحيح^(١)، وقال: في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء، وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح^(٢)، ونقل عنه ابنه عبدالله أنه لما قال لأبيه: إن ابن معين يقول ثقة في أهل الشام وفي غيرهم ففي حديثه بعض الشيء، أنه ضعفه في أهل الشام وغيرهم^(٣).

وقال ابن المديني: ضرب عبد الرحمن على حديث إسماعيل بن عياش والمبارك بن فضالة^(٤)، ونقل عنه: ما كان أحد أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل بن عياش لو ثبت على حديث أهل الشام، ولكنه خلط في حديثه عن أهل العراق، وحدثنا عبد الرحمن عنه ثم ضرب على حديثه^(٥)، وقال: إسماعيل بن عياش عندي ضعيف، وحدث عنه عبدالرحمن بن مهدي قديماً وتركه، وقال: رجلان هما صاحبنا حديث بلدهما: إسماعيل بن عياش وعبدالله بن لهيعة^(٦).

وقال يعقوب بن شيبة: إسماعيل بن عياش: ثقة عند يحيى بن معين وأصحابنا فيما روى عن الشاميين خاصة، وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطراب كبير، وكان عالماً بناحيته^(٧).

وقال البخاري: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده ففيه نظر^(٨)، وفي موضع آخر: ما روى عن الشاميين فهو أصح^(٩).

قال البخاري: إسماعيل بن عياش عن أهل العراق وأهل الحجاز شبه لا شيء ولا يعرف له أصل^(١٠). وفي مكان آخر قال: روى عن أهل العراق وأهل الحجاز مناكير^(١١).

(١) ابن عدي، الكامل، ٢٩٢/١.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٩٢/٢.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٢٦/٦.

(٤) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ٤٦/٣، وانظر المزي، تهذيب الكمال، ١٧٦/٣.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٢٦/٦، ٢٢٦/٦.

(٦) العقيلي، الضعفاء، ٨٩/١.

(٧) الخطيب، تاريخ بغداد، ٢٢٦/٦.

(٨) المصدر نفسه، ٢٢٤/٦.

(٩) المصدر نفسه، ٢٢٤/٦.

(١٠) الترمذي، العلل الكبير، ص ٢١٩.

(١١) المصدر نفسه، ٣٩٠/١، ح ٦٦، و ٥٨/١، ح ٧٥.

قال أبو حاتم: لين الحديث، يكتب حديثه، لا أعلم أحداً كفى عنه إلا أبو إسحاق الفزاري^(١).

قال أبو إسحاق الفزاري: اكتب عن بقية ما روى عن المعروفين، ولا تكتب ما روى عن غير المعروفين، ولا تكتب عن إسماعيل بن عياش ما روى عن المعروفين ولا عن غيرهم^(٢)، وقال أيضاً: ذاك رجل لا يدرك ما يخرج من رأسه^(٣).

وقال أبو زرعة: صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين^(٤).

وقال النسائي: ضعيف^(٥)، وعنه: ضعيف كثير الخطأ وفي رواية صالح في حديث أهل الشام^(٦).

وقال ابن عدي: إذا روى عن الحجازيين والعراقيين فلا يخلو من غلط يغلط فيه، إما أن يكون حديثاً برأسه، أو مرسلاً يوصله، أو موقوفاً يرفعه، وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم، وفي الجملة إسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه، ويحتج به في حديث الشاميين خاصة^(٧).

وقال ابن حبان: كان إسماعيل من الحفاظ المتقنين في حديثه، فلما كبر تغير حفظه فما حفظ في صباه وحديثه أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وألحق المتن في المتن وهو لا يعلم، ومن كان هذا نعتة، حتى صار الخطأ في حديثه يكثر، خرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه^(٨).

وقال الجوزجاني: قال أبو اليمان: من أروى الناس عن الكذابين وهو في حديث الثقات من الشاميين أحمد منه في حديث غيرهم^(٩)، وقال يزيد بن هارون: ما رأيت عراقياً ولا شامياً أحفظ من إسماعيل بن عياش^(١٠).

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٩١/٢.

(٢) المزني، تهذيب الكمال، ١٧٨-١٧٩/٣.

(٣) المصدر نفسه، ١٧٩/٣.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٩٢/٢.

(٥) الضعفاء والمتروكين، ص ١٦.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٨٢/١.

(٧) ابن عدي، الكامل، ٣٠٠/١.

(٨) ابن حبان، الجرحين، ١٢٤-١٢٥.

(٩) أحوال الرجال، ص ١٧٤.

(١٠) الخطيب، تاريخ بغداد، ٢٢٢/٦.

وقال وكيع: قدم علينا إسماعيل بن عياش فأخذ مني أطراف إسماعيل بن أبي خالد، فرأيت أنه وهو يخلط في الأخذ.

قلت: ولعل ذلك في المقدمة الثانية فقد قدم بغداد مرتين^(١).

وقال ابن خزيمة: لا يحتج به، وقد صحح الترمذي من حديثه ما حدث عن أهل بلده خاصة أحاديث منها: لا وصية لوارث، وبحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه...^(٢).

قال يعقوب: وتكلم قوم في إسماعيل، وإسماعيل ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تكلموا فيه يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين^(٣).

وقال عمرو بن علي: ما حدث عن أهل بلده فصحيح وإذا حدث عن أهل المدينة: مثل هشام بن عروة، ويحيى بن سعيد، وسهيل بن أبي صالح، فليس بشيء^(٤).

وقال ابن خراش: ضعيف الحديث^(٥)، وقال الدارقطني: متروك الحديث^(٦)، وعنه مضطرب الحديث^(٧)، وقال: ضعيف^(٨).

والبيهقي أطلق القول بعدم الاحتجاج به في أكثر من موضع^(٩)، كما أنه أطلق القول بضعفه في غير الشاميين خاصة^(١٠).

وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ليس بحجة فيما ينفرد به^(١١)، قلت: وهذا الإجماع يقبل إذا كان من روايته عن غير أهل بلده وإلا فلا يسلم لابن عبد البر قوله هذا.

وقال: إسماعيل بن عياش عندهم مقبول الحديث إذا حدث عن أهل بلده، فإذا حدث عن الشاميين فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن المدنيين وغيرهم ما عدا الشاميين ففيه خطأ كثير

(١) المصدر نفسه، ٢٢٨/٦.

(٢) المصدر نفسه، ٢٢٤/٦.

(٣) الخطيب، تاريخ بغداد، ٢٢٧/٦.

(٤) ابن أبي حاتم، المرح والتعديل، ١٩٢/٢.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٤٠٤/١.

(٦) السنن، ٦٥/١.

(٧) المصدر نفسه، ٣٠/٣، ١١٨/٤، وزاد في غير الشاميين.

(٨) المصدر نفسه، ٢٣٠/٤.

(٩) البيهقي، السنن الكبير، ١/٢٤٠، ٣/٣٨، ٤/١٥.

(١٠) المصدر نفسه، ١/٨٩، ١٤٢، ٥/٣٣٤، ٦/٢٣٤.

(١١) التمهيد، ٦/٤٢٩، وينظر الأحاديث التي أعلاها بروايته عن غير الشاميين، ٨/٤٠٧، ٢٤/٨٧، ٨/٤٠٨.

و اضطراب، ولا أعلم بينهم خلافاً أنه ليس بشيء فيما روى عن غير أهل بلده، وقد اختلفوا فيه إذا روى عن أهل بلده، والصواب ما ذكرت لك إن شاء الله^(١).

وقال ابن القيم: إسماعيل بن عياش ضعيف في الحجازيين^(٢)، وقال الذهبي: منكر الحديث عن الحجازيين، وقال: شيخ الشاميين ليس بالقوي، وحديثه عن غير الشاميين منكر ضعيف بخلاف الشاميين^(٣)، وقال ابن حجر: وهو ضعيف عن غير الشاميين^(٤). وقد أعلّ له كثيراً من الروايات لأن إسماعيل بن عياش رواها عن غير الشاميين^(٥)، وقال الزرقاني في شرح الموطأ: وإسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين^(٦).

الخلاصة: إسماعيل ضعيف إلا في روايته عن أهل بلده، فإن توثيق إسماعيل بن عياش وتحسين حديثه أو تصحيحه فيما روى عن أهل بلده، إذا كانت الطريق إليه صحيحة، ولا يلتفت إلى قول من أطلق القول بتضعيف حديثه عن الشاميين وغيرهم، ويحمل قوله على تضعيفه في غير الشاميين لاتفاق كلمة النقاد على عدم الاحتجاج به في روايته عن غير أهل بلده، مثل ما سبق عن الدارقطني حيث أطلق الحكم عليه بالاضطراب في موضع من السنن، وقبده في موضع آخر بروايته عن غير أهل بلده، كما يحمل قول من أطلق القول بتوثيقه على توثيقه في أهل بلده خاصة فلا يوجد إمام نقل عنه توثيقه مطلقاً إلا ونقل عنه قول آخر بتضعيف روايته عن غير أهل بلده وسبب تضعيفه في غير أهل بلده هو أنه ضاع كتابه ثم حدث من حفظه فخلط. والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات إسماعيل بن عياش في الكتب الستة.

روى له أصحاب السنن الأربعة فقط

أولاً: مرويات إسماعيل بن عياش عند الترمذي.

أخرج له الترمذي اثنين وعشرين حديثاً.

(١) التمهيد، ٤٢٩/٦.

(٢) حاشية ابن القيم، ٦٦/٢.

(٣) من تكلم فيه وهو موثق، ص ٤٧، ميزان الاعتدال، ٣٩٨/١، في ترجمة ابن أبي فروة.

(٤) الهداية، ٢٥/٢.

(٥) انظر التلخيص الحبير، ٩١/٣، ٢٧/٢، ١٣٨/١، ١٥/٣، ١٥٦/٢.

(٦) الزرقاني، شرح الموطأ، ١٣٣/٢.

الحديث الأول: أخرجه في أبواب الطهارة، ولم يخرج في الباب غيره وضعفه لأنه من روايته عن غير أهل بلده.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ قَالَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا تَقْرَأُوا الْحَائِضُ وَلَا الْحُجُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ).

قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا تَقْرَأُوا الْحُجُبُ وَلَا الْحَائِضُ) ... وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ إِنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عَيَّاشٍ يَرْوِي عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ أَحَادِيثَ مَنَاقِيرَ كَأَنَّهُ ضَعَّفَ رَوَايَتَهُ عَنْهُمْ فِيمَا يَنْفَرِدُ بِهِ وَقَالَ إِنَّمَا حَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ عَنْ أَهْلِ الشَّامِ...^(١).

قلت: وهذا الحديث من رواية ابن عياش عن الحجازيين، وقد أعله أبو حاتم وقال: هذا الحديث خطأ إنما هو عن ابن عمر قوله^(٢).

ونقل الذهبي في الميزان^(٣) أن الإمام أحمد قال عن هذا الحديث باطل قال عبد الله يعني: وهب إسماعيل، ونقله ابن حجر عن أحمد كذلك^(٤) وضعف هذا الحديث عن إسماعيل لأنه من روايته عن الحجازيين: البيهقي، والذهبي، ومغلطاي، وابن حجر^(٥).

وذكر البزار أنه تفرد به عن موسى بن عقبة، وسبقه إلى ذلك البخاري، وتبعهما البيهقي^(٦) وليس كذلك:

فقد ذكر ابن عساكر أن عبد الله بن حماد رواه عن القعنبي، عن المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة^(٧).

(١) الترمذي، الجامع، ٢٣٦/١، ح ١٣١.

(٢) ابن أبي حاتم، العلال، ٤٩/١، ح ١١٦.

(٣) ميزان الاعتدال، ٤٠١/١ - ٤٠٢.

(٤) النكت على التحفة، ٢٥٩١/٦.

(٥) ابن حجر، التلخيص الحبير، ١٣٨/١.

(٦) المصدر نفسه، ١٣٨/١.

(٧) ابن حجر، النكت على التحفة، ٢٥٩١/٦.

وصححها ابن سيد الناس وهي كذلك لو كانت من طريق القعني، ولكنها من طريق عبد الملك بن مسلمة المصري وهو مضطرب الحديث، وقال أبو زرعة منكر الحديث، وليس هو القعني كما نص ابن حجر^(١).

وله متابع آخر عن راوٍ مبهم عن أبي معشر عن نافع وأبو معشر ضعيف^(٢). وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه^(٣) كذلك في سنته من الطريق نفسه بعد حديث علي الذي أشار إليه الترمذي، وحديث علي صححه الترمذي، والدارقطني، وابن السكن، وعبد الحق، والبعوي، وغيرهم^(٤). فيكون الترمذي أخرجه للتنبيه على أنه ضعيف، وابن ماجه أخرجه شاهداً لحديث علي وعلته رفع الموقوف والله أعلم.

الحديث الثاني: حديث أنس عن عمر مرفوعاً (من صلى أربعين يوماً في جماعة...). أخرجه في المتابعات معلقاً وضعفه قال: حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ وَنَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ سَلَّمَ بْنُ قُتَيْبَةَ عَنْ طُعْمَةَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي تَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ صَلَّى لِلَّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي جَمَاعَةٍ يُدْرِكُ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى كُتِبَتْ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ وَبَرَاءَةٌ مِنَ النَّفَاقِ) قَالَ أَبُو عِيْسَى وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَنَسٍ مَوْقُوفًا وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ إِلَّا مَا رَوَى سَلَّمَ بْنُ قُتَيْبَةَ... وَرَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا وَهَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ وَهُوَ حَدِيثُ مُرْسَلٍ وَعُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ لَمْ يُدْرِكْ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ...^(٥).

وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في كتاب: المساجد والجماعات. باب: صلاة العشاء والفجر في جماعة عن عثمان بن أبي شيبة عن إسماعيل بن عياش به بنحوه^(٦).

(١) المصدر نفسه، ٢٥٩١/٦، وانتظر: التلخيص الحبير ١/١٣٨، وأخرجه الدارقطني في سنته، ١١٧/١-١١٨، ح ٥،

قال: عبد الملك هذا كان بمصر وهذا غريب عن منيرة بن عبد الرحمن وهو ثقة.

(٢) الدارقطني، السنن من طريق محمد بن إسماعيل الحساني عن رجل عن أبي معشر، ١١٨/١، ح ٦.

(٣) ابن ماجه، السنن، ١/١٩٥، ح ٥٩٥-٥٩٦.

(٤) ابن حجر، التلخيص الحبير، ١/١٣٩.

(٥) الجامع، ٧/٢، ح ٢٤١.

(٦) السنن، ١/٢٦١، ح ٧٩٨.

وهو من رواية إسماعيل بن عياش عن غير الشاميين، قال ابن حجر: رواه الترمذي من حديث أنس وضعفه، ورواه البزار واستغربه^(١)، ... مداره على إسماعيل بن عياش، وهو ضعيف في غير الشاميين وهذا من روايته عن مدني^(٢)، وذكر الزبي عن الترمذي أنه معرف عنه أنس قوله^(٣)

وله متابع من طريق يزيد بن هارون، عن حميد الطويل، عن أنس مرفوعاً بنحوه، أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد^(٤)، وفيه بكر بن أحمد بن محمي عن يعقوب بن نحية وكلاهما مجهولان^(٥).

وله متابعان رواهما ابن عدي في الكامل:

الأول: من طريق محمد بن إسحاق، عن عبد العزيز بن أبان، عن خالد بن طهمان، عن شيخ، عن أنس مرفوعاً، وفيه: عبد العزيز بن أبان متروك وكذبه ابن معين، وفيه راوٍ مبهم. فيبقى هذا الحديث من ضعيف حديثه.

والثاني: من طريق طعمة بن عمرو بن حبيب أبي حبيب، عن أنس مرفوعاً، قال ابن عدي: وقد وافق طعمة بن عمرو الجعفري خالد بن طهمان في رواية هذا الحديث عن حبيب عن أنس وفي رفعه إلى النبي ﷺ، وخالد غير ما ذكرت من الحديث ولم أر في مقدار ما يرويه حديثاً منكراً^(٦)، فهو من ضعيف حديثه.

الحديث الثالث: في أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يخص الإمام نفسه بالدعاء، أخرجه وحده في الباب وذكر متابعاً له.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي حَيٍّ الْمُؤَدَّنِ الْجُمُصِيِّ عَنْ ثَوْبَانَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا يَجِلُّ لِمَرِيٍّ أَنْ يَنْظُرَ فِي جَوْفِهِ يَبْتَغِي أَمْرِي حَتَّى يَسْتَأْذِنَ فَإِنْ نَظَرَ فَقَدْ دَخَلَ وَلَا يَوْمَ قَوْمًا فَيُخْصُ نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دُونَهُمْ فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ وَلَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ حَقَنٌ). قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ ثَوْبَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(١) التلخيص الخبير، ٢٧/٢.

(٢) المصدر نفسه، ٢٧/٢.

(٣) تهذيب الكمال، ٣٨٥/١٣.

(٤) الخطيب، تاريخ بغداد ٩٥/٧ ترجمة بكر بن أحمد ٣٥٣٤.

(٥) ابن الجوزي، العلل المتناهية، ٤٣٢/١، ح ٧٣٤.

(٦) ابن عدي، الكامل، ١٩/٣، ترجمة خالد بن طهمان.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنِ السُّفَرِيِّ بْنِ مُسَيَّرٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَرُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَأَنَّ حَدِيثَ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي حَيٍّ الْمُؤَدِّنِ عَنْ ثَوْبَانَ فِي هَذَا أَجُودُ إِسْنَادًا وَأَشْهَرُ^(١).

ورواه أبو داود في الطهارة بالسند نفسه.. ثم قال: هذا من سنن أهل الشام لم يشركهم فيها أحد^(٢).

قلت: هذا الحديث من رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين لذا حسنه الترمذي. وله متابع عند البخاري في الأدب المفرد رواه من طريق عبد الله بن سالم عن محمد بن الوليد عن يزيد، به نحوه، وقال بعده: أصح ما يروي في هذا الباب هذا الحديث^(٣).

وله متابع عند ابن ماجه، من طريق بقية بن الوليد، عن حبيب بن صالح، عن يزيد، به بنحوه مختصراً^(٤).

ومتابع آخر قال بقية فيه سألني شعبة قال: يا أبا محمد أسمعني كيف حدثك حبيب بن صالح، فقلت حدثني حبيب بن صالح حدثني يزيد به بنحوه^(٥).

فيؤمن تدليس بقية، بتدقيق شعبة وحرصه على التصريح بالسماع من بقية لأن بقية كان مدلساً.

وله متابع في مسند الشاميين من طريق محمد بن حرب، عن صفوان بن عمرو، عن حبيب بن صالح به بنحوه^(٦).

وذكر الدارقطني في العلل طرق رواية هذا الحديث ثم قال: ... والصحيح عن معاوية بن صالح، ... عن أبي أمامة، والصحيح عن حبيب بن صالح، عن يزيد بن شريح، عن أبي حي، عن ثوبان^(٧)، فالحديث إذن حسن.

(١) الترمذي، الجامع، ١٩٠/٢، ح ٣٥٧.

(٢) السنن، ٣٤/١، ح ٩٠.

(٣) الأدب المفرد، ص ٣٧٥، ح ١٠٩٣.

(٤) السنن، ٢٩٨/١، ح ٩٢٣.

(٥) الطبراني، مسند الشاميين، ١٦٣/٢، ح ١١١٣.

(٦) المصدر نفسه، ١٢٨/٢، ح ١٠٤٢.

(٧) العلل، ٢٨١/٨، ح ١٥٦٨.

وأخرجه الترمذي كذلك في الوصايا باب: ما جاء لا وصية لوارث من الطريق نفسه مطولاً زاد فيه (إن الله قد أعطى لكل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث، ...). وأخرجه أبو داود في الوصايا باب ما جاء في الوصية للوارث وأخرجه في البيوع باب في تضمين العارية من نفس الطريق بنحوه. وفيه (العارية مؤداه والمنحة مردوة والدين مقضي، والزعم غارم)^(١).

وأخرجه ابن ماجه كذلك في التجارات به بمثله^(٢).

قلت: هذا الحديث من رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين وهو من حسن حديثه. وله متابيع عند ابن الجارود^(٣) بسند صحيح رجاله ثقات، قال: حدثنا أبو أيوب سليمان ابن عبد الحميد الحمصي، قال: حدثنا يزيد بن عبد ربه الحمصي، قال: ثنا الوليد بن مسلم قال: ثنا ابن جابر وحدثني سليم بن عامر الحمصي وغيره عن أبي أمامه بنحوه.

الحديث السادس: أخرجه في الحج، باب في فضل التلبية والنحر أخرجه متابعه.

قال: حَدَّثَنَا هُنَّادٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَلْبِي إِلَّا لَبَّى مِنْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ مِنْ خَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ مَذَرٍ حَتَّى تُنْقَطِعَ الْأَرْضُ مِنْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا).

وأخرج له متابعاً قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزُّعْفَرَانِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ الثَّيْبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ^(٤).

وأخرجه ابن ماجه في المناسك من طريق إسماعيل بن عياش به بمثله^(٥).

قلت: ومتابع الترمذي الذي أخرجه، أخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(٦) والحاكم في المستدرک وقال: صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبي^(٧) وعبيدة بن حميد متابع إسماعيل هو الكوفي الحداء صدوق ربما أخطأ، أخرج له البخاري والأربعة^(٨).

(١) الترمذي، الجامع، ٤/٤٣٢، ح ٢١٢٠.

(٢) السنن، ٢/٧٧٠، ح ٢٢٩٥.

(٣) المتفق، ص ٢٣٩، ح ٩٤٩.

(٤) الترمذي، الجامع، ٣/١٩٠، ح ٨٢٩-٨٣٠.

(٥) السنن، ١/٤٥١، ح ٢٩٢١.

(٦) الصحيح، ٤/١٧٦، ح ٢٦٣٤.

(٧) المستدرک، ١/٤٥١.

(٨) تقريب التهذيب، ص ٣٧٩، ت ٤٤٠٨.

وله متابع آخر بسند حسن من طريق معاوية بن صالح الحمصي، عن عمارة بن غزية، به بنحوه^(١).

قلت: هذا الحديث من رواية إسماعيل بن عياش عن المدنيين، وهو من حسان حديثه بهذه المتابعات.

الحديث السابع: أخرجه في كتاب الرضاع صدر به الباب وأخرج له شواهد.
قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ الْخَضْرَمِيِّ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا تُؤْذِي امْرَأَةً زَوْجَهَا فِي الدُّنْيَا إِلَّا قَالَتْ زَوْجَتُهُ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ لَا تُؤْذِيهِ قَائِلُكَ اللَّهُ فَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَكَ دَخِيلٌ يَوْمَئِذٍ أَنْ يُفَارِقَكَ إِلَيْنَا).

قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ورواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين أصحح ولله عن أهل الحجاز وأهل العراق مناكير^(٢).

ورواه ابن ماجه في كتاب النكاح، باب في المرأة تؤذي زوجها من الطريق نفسه^(٣).

وسئل أبو زرعة عنه من طريق نعيم، وحامد، عن بقية، عن يحيى بن سعيد، عن خالد بن معدان، به بمثله، قال أبو زرعة: لا أدري من أين جاء به شبه على نعيم لم يُروَ هذا الحديث إلا عن إسماعيل بن عياش، إلا أن يكون بقية عن إسماعيل بن عياش، وذكر أبو زرعة أن هذا الحديث ليس عندهم بمجمص في كتب بقية^(٤).

فهو من حسن حديث إسماعيل عن أهل بلده.

الحديث الثامن: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي الْخُطْبَةِ عَامَ حَجَّةِ الْوُدَّاعِ) سبق في الحديث الخامس^(٥)، وهو من حسن حديثه عن أهل بلده وكان أخرجه في هذا الموضع شاهداً في الباب.

الحديث التاسع: في كتاب الديات، باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه يقاد منه أم لا أخرجه لبيان ضعفه وإن كان العمل عليه.

(١) ابن حبان، ١٣٠/٦، ح ٥٧٤١

(٢) الترمذي، الجامع، ٤٧٦/٣، ح ١١٧٤.

(٣) السنن، ٦٩٤/١، ح ٢٠١٤.

(٤) ابن أبي حاتم، العلل، ٤٢٠/١.

(٥) انظر: ص ٣٥٦.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ سُرَّاقَةَ بْنِ مَالِكٍ بْنِ جُعْشَمٍ قَالَ: (حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَيِّدُ الْآبَ مِنْ ابْنِهِ وَلَا يُقَيِّدُ الْإِبْنَ مِنْ أَبِيهِ).

قال أبو عيسى هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ سُرَّاقَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِصَحِيحٍ رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ وَالْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَمْرِو ابْنِ شُعَيْبٍ مُرْسَلًا.

وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْآبَ إِذَا قَتَلَ ابْنَهُ لَا يُقْتَلُ بِهِ وَإِذَا قَتَلَ ابْنَهُ لَا يُحَدُّ^(١).

قلت: وهذا من رواية إسماعيل عن راوٍ مكّي المثنى بن الصباح، وهو ضعيف واختلط، ولم أقف له على متابعات فهذا الحديث من ضعيف حديث إسماعيل. والله أعلم.

الحديث العاشر: أخرجه في البر والصلة، باب ما جاء في المنتسب بما لم يعطه، صدر به الباب وذكر أن له شواهد أخرجه من طريق إسماعيل بن عياش، عن عمارة بن غزية، عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ قال: (من أعطي عطاء فوجد فليجز به، ومن لم يجد فليئن فإن من أثنى فقد شكر، ومن كتم فقد كفر، ومن ثعلى بما لم يعطه كان كلابس ثوبي زور).

قال: حديث حسن غريب، وفي الباب عن أسماء وعائشة^(٢). قال: ومعنى قوله من كتم فقد كفر يقول: قد كفر تلك النعمة.

قلت: له متابعات عند أبي داود:

الأول: من طريق بشر بن المفضل، عن عمارة ابن غزية، عن شرحبيل بن سعد، عن جابر عن النبي ﷺ بنحوه^(٣). وهو عند البخاري في الأدب المفرد من طريق يحيى بن أيوب، عن عمارة بن غزية، عن شرحبيل مولى الأنصار، عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ بمثله^(٤).

(١) الترمذي، الجامع، ١٨/٤، ح ١٢٦٥، و ٤٣٣/٤، ح ٢١٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ٣٨٠/٤، ح ٢٥٣٤.

(٣) السنن، ٢٥٥/٤، ح ٤٥١٣.

(٤) الأدب المفرد، ص ٨٥، ح ٢١٥. وقد صحح المناري سند هذين الحديثين كما ذكر المباركفوري. انظر: تحفة الأحوذى، ١٥٤/٦.

والثاني: من طريق جرير عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر بمعناه^(١).

وله متابع في زوائد الحارث من طريق إبراهيم بن طهمان عن عمارة بن غزية، عن شرحبيل به بمثله^(٢)، وآخر عند ابن حبان من طريق زيد بن أبي أنيسة، عن شرحبيل مولى الأنصار، عن جابر به بنحوه^(٣)، وثالث عند الطبراني في الأوسط من طريق أيوب بن سويد، عن الأوزاعي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بنحوه^(٤)، وشواهد في الصحيحين^(٥).

قلت: هذه المتابعات تحسن متن هذا الحديث وإن كانت توهم السند، حيث خالف الرواة إسماعيل في قوله عمارة بن غزيرة عن أبي الزبير، فقالوا عمارة عن شرحبيل بن سعد، وليس هو من روايته عن أهل بلده، وهو في غير أهل بلده مضطرب، والله أعلم.

الحديث الحادي عشر: (لا تنفق امرأة من بيت زوجها إلا بإذنه). سبق في الحديث الخامس^(٦)، وقد صدر به الباب في هذا الموضع وذكر له شواهد، وهو من حسان حديثه عن أهل بلده.

الحديث الثاني عشر: في الزهد، باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل.

قال: حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ الْجُمَيْيُّ وَحَبِيبُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ جَابِرٍ الطَّائِيَّ عَنْ مِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وَعَاءَ شَرًّا مِنْ بَطْنٍ يَحْسِبُ ابْنُ آدَمَ أَكَلَاتٍ يُقِمُّنْ صُلْبَهُ فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالََةَ فَكُلْتُ لِبَطْنِي وَكُلْتُ لِشَرَائِي وَكُلْتُ لِنَفْسِي).

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ نَحْوَهُ وَقَالَ الْمِقْدَامُ بْنُ مَعْدِي كَرِبَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٧).

ولهذا الحديث متابعات:

(١) المصدر نفسه، ح ٤٨١٣.

(٢) الحارث بن أبي أسامة، (مسند الحارث، زوائد الهيثمي)، تحقيق حسين أحمد الباكري، المدينة المنورة، مركز خدمة السنة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ٢/ ٢٢٧، ح ٧٣٦.

(٣) الصحيح، ٨/ ٢٠٤، ح ٣٤١٥.

(٤) المعجم الأوسط، ٦/ ٣٦٢، ح ٦٦١٧.

(٥) البخاري، ص ١١٤٧، ح ٥٢١٩، ومسلم، الصحيح، ٣/ ١٦٨١، ح ٢١٢٩.

(٦) انظر: ص ٣٥٦.

(٧) الترمذي، الجامع، ٤/ ٥٩٠، ح ٢٠٣٤.

الأول: عند ابن حبان^(١) من طريق عبد الله بن وهب، عن معاوية بن صالح، عن يحيى ابن جابر، عن المقدم أن رسول الله ﷺ بمثله، وسنده صحيح.

الثاني: من طريق أبي المغيرة، عن أبي سلمة سليمان بن سليم الكنتاني، حدثني يحيى بن جابر، به بمثله^(٢).

الثالث: من طريق عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح، عن يحيى بن جابر به بمثله^(٣).

الرابع: من طريق بقية بن الوليد، عن سليمان بن سليم عن يحيى بن جابر عن المقدم^(٤).

وهو من صحيح حديثه عن أهل بلده. والله أعلم.

الحديث الثالث عشر: أخرجه في صفة القيامة، وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الْأَلْهَانِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (وَعَدَنِي رَبِّي أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مَنْ أُمِّي سَبْعِينَ أَلْفًا لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلَا عَذَابَ مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبْعُونَ أَلْفًا وَثَلَاثَ حِكَايَاتٍ^(٥) مِنْ حِكَايَاتِهِ).

قَالَ أَبُو عِيَّاسٍ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٦).

وأخرجه ابن ماجه^(٧) في الزهد، باب صفة محمد ﷺ من طريق إسماعيل بن عياش ثنا محمد بن زياد الألهاني به بمثله لكن في آخره من حثيات ربي عز وجل.

وله متابع عند أحمد من طريق: عصام بن خالد حدثني صفوان بن عمرو عن سليم بن عامر الخبائري وأبي اليمان الهوزني عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال: بنحوه مطولاً^(٨). وهو

(١) ابن حبان، الصحيح، ٤٤٩/٢، ح ٦٧٤، والنسائي، الكبرى، ١٧٨/٤، ح ٧٣٦.

(٢) الطبراني الكبير، ٢٧٢/١٠، ح ٦٤٤.

(٣) المصدر نفسه، ٢٧٣/٢٠، ح ٦٤٥.

(٤) النسائي، الكبرى، ١٧٧/٤، ح ٦٧٦.

(٥) كناية عن الكثرة، والحنية ملء الكف، ابن الأثير، النهاية، ٣٣٩/١.

(٦) الترمذي، الجامع، ٦٢٦/٤، ح ٢٤٣٧.

(٧) ابن ماجه، السنن، ١٤٣٣/٢، ح ٤٢٨٦.

(٨) أحمد، المستد، ٢٥٠/٥.

سند حسن، ومتابعة أخرى عند الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن سليم بن عامر عن أبي أمامة عن رسول الله بنحوه^(١).

قلت: وإسناده شامي وهو من صحيح حديثه عن أهل بلده خاصة أنه من روايته عن الألهاني.

الحديث الرابع عشر: أخرجه في الإيمان، باب: ما جاء في افتراق هذه الأمة، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيِّبَانِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الدِّيلَمِيِّ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ خَلْقَهُ فِي ظُلْمَةٍ فَأَلْقَى عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ فَمَنْ أَصَابَهُ مِنْ ذَلِكَ النُّورِ اهْتَدَى وَمَنْ أَخْطَاهُ ضَلَّ فَلِذَلِكَ أَقُولُ جَفَّ الْقَلَمُ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ) قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٢).

قلت هذا الحديث له متابع من طريق الأوزاعي، عن ربيعة بن يزيد ويحيى بن أبي عمرو السَّيِّبَانِي، قالوا حدثنا عبد الله بن فيروز الديلمي به بنحوه مطولاً، أخرجه الحاكم وقال: حديث صحيح قد تداوله الأئمة ولا أعلم له علة. وأقره الذهبي^(٣)، وهو كذلك عند ابن حبان في صحيحه من طريق الحاكم بلفظ الترمذي^(٤).

وله متابع آخر عن محمد بن المهاجر عن عروة بن رويم عن عبد الله بن الديلمي به بنحوه^(٥)، فهو من روايته عن أهل بلده وهو من حسن حديثه عنهم.

الحديث الخامس عشر: في الأدب، باب: ما جاء في الشؤم أخرجه وحده في الباب.
قال: وَقَدْ رَوَى عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (لَا شَوْمَ وَقَدْ يَكُونُ الْيَمْنُ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ).

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ جَابِرٍ الطَّائِي عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ عَمْرِو حَكِيمٍ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا^(٦).

(١) الطبراني، المعجم الكبير، ٨/١٥٥، ح ٧٦٦٥.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥/٢٦، ح ٢٦٤٢.

(٣) المستدرک، ١/٣٠.

(٤) الصحيح، ١٤/٤٣-٤٤، ح ٦١٦٩، و٦١٧٠.

(٥) الطبراني، سند الشاميين، ١/٣٠٤، ح ٥٣٢.

أخرجه بهذا السند بعد أن أخرج حديث ابن عمر (الشؤم في ثلاثة، المرأة والمسكن والدابة) وصححه.

ورواه ابن ماجه: في النكاح، باب: ما يكون فيه اليمن والشؤم، من طريق إسماعيل بن عياش، به مثله لكن قال عن معاوية بن حكيم عن عمه محمد بن معاوية^(٢). وذكر المزي أن بقية رواه عن سليمان بن سليم وجنادة، عن يحيى بن جابر، عن معاوية، عن أبيه^(٣).

وقد روي من طريق إسماعيل بن عياش كذلك وفيه معاوية بن حكيم عن عمه محمد ابن معاوية قال أبو حاتم: إنما هو حكيم بن معاوية^(٤).

قلت: يظهر من هذه الأسانيد أن هذا الحديث فيه اختلاف، وقد ذكر ذلك الخطيب في المؤضح، قال: ألوهَمَ الخامس والعشرون: قال البخاري: حكيم بن معاوية النميري سمع النبي ﷺ، ثم قال في إثره: حكيم بن معاوية سمع النبي ﷺ في إسنادهما نظر.

ولم يذكر الراوي عن حكيم بن معاوية الأول ولا الثاني، وليس في الرواة عن النبي ﷺ من يقال له حكيم بن معاوية إلا واحد وهو النميري وحديثه شامي الإسناد، أخرجه من حمص وفيه خلاف نحن نذكره إن شاء الله^(٥)...

ويستفاد مما ساقه الخطيب أمران:

١. ذكر الخطيب الأسانيد التي سبق ذكرها إلا ما ذكر أبو حاتم أنه خطأ فلم يذكرها أي لم يذكر الإسناد الذي فيه عن عمه محمد بن معاوية فيكون ذلك تأكيداً لهذا الخطأ فليس هناك محمد بن معاوية.

٢. نقل عن بقية أنه قال: وجدت في كتابي حديثي أبو سلمة يعني سليمان بن سليم، عن يحيى بن جابر، عن معاوية بن حكيم النميري، عن عمه حكيم بن معاوية، عن رسول الله ﷺ... الحديث، وهذا بدوره يضمن لنا أن لا يكون بقية دلس في هذا الحديث.

(١) الترمذي، الجامع، ١٢٦/٥، ح ٢٨٢٤.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٦٤٢/١، ح ١٩٩٣.

(٣) تحفة الأشراف، ٨٠/٣، ح ٣٤٣٩.

(٤) ابن أبي حاتم، العلل، ٢/٢٩٩.

(٥) موضح أروام الجمع والتفريق، تحقيق عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار المعرفة، ط ١، ١٤٠٧ هـ، ٩٥-٩٧.

قلت: ومتن هذا الحديث لا يتعارض مع قوله ﷺ في الحديث الصحيح (الشؤم في ثلاثة...)، لأنه ليس من مسبيل الإقرار وإنما هو حكاية حال الواقع، ومتن هذا الحديث يؤكد نظرة الإسلام للشؤم وهي نفيه والله أعلم. وهذا من حديث إسماعيل عن أهل بلده وقد قبلها جمهور النقاد.

الحديث السادس عشر: في فضائل القرآن أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ بَجِيرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (الْجَاهِرُ بِالْقُرْآنِ كَالْجَاهِرِ بِالصَّدَقَةِ وَالْمُسِرُّ بِالْقُرْآنِ كَالْمُسِرِّ بِالصَّدَقَةِ).

قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب ومعنى هذا الحديث أن الذي يسر بقراءة القرآن أفضل من الذي يجهر بقراءة القرآن لأن صدقة السر أفضل عند أهل العلم من صدقة العلانية وإنما معنى هذا عند أهل العلم لكي يأمن الرجل من العجب لأن الذي يسر العمل لا يخاف عليه العجب ما يخاف عليه من علانيته^(١).

ورواه أبو داود في الصلاة، باب رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل، عن إسماعيل بن عياش به مثله^(٢).

وهذا الحديث له متابع عند النسائي في الكبرى، عن عبد الله بن وهب، عن معاوية بن صالح، عن مجير بن سعيد، عن خالد بن معدان به مثله^(٣)، وآخر عند الطبراني عن زيد بن واقد، عن سليمان بن موسى، عن كثير بن مرة به بنحوه عند الطبراني^(٤).

وعند النسائي عن زيد بن واقد، عن كثير بن مرة^(٥)، ومتابعة أخرى عن ثابت بن ثوبان، عن مكحول، عن عقبة بن عامر^(٦).

فهو من صحيح حديثه عن أهل بلده.

الحديث السابع عشر: رواه في التفسير أخرجه شاهداً في الباب.

(١) الترمذي، الجامع، ١٨٠/٥، ح ٢٩١٩.

(٢) السنن، ٣٨/٢، ح ١٣٣٣.

(٣) السنن الكبرى، ٤١/٢، ح ٢٣٤٢، والمجتبى، ٨٠/٥، ح ٢٥٦١.

(٤) مسند الشاميين، ٢/٢١٣، ح ١٢٠٩.

(٥) السنن الكبرى، ٤٣٢/١، ح ١٣٧٤.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير، ٣٣٤/١٧، ح ٩٢٣-٩٢٥.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ النَّسَائِيِّ عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ «قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَنْعِتَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ» (الأنعام: ٦٥)، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَمَّا إِنَّهَا كَائِنَةٌ وَلَمْ يَأْتِ تَأْوِيلُهَا بَعْدُ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ^(١).

وَفِي تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ لَمْ يَذْكَرْ إِلَّا قَوْلُهُ: غَرِيبٌ ^(٢).

قُلْتُ: هُوَ إِسْنَادٌ شَامِي إِلَّا أَنَّ شَيْخَ إِسْمَاعِيلَ ضَعِيفٌ ^(٣)، وَشَيْخُ شَيْخِهِ ثِقَةٌ كَثِيرُ الْإِرْسَالِ ^(٤) وَقَدْ رَوَاهُ بِالْعِنْنَةِ.

وَلَهُ مَتَابِعٌ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ مِنْ طَرِيقِ الْحَكَمِ بْنِ نَافِعٍ أَبُو الْيَمَانِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ بِهِ بَنَحْوُهُ ^(٥)، لَكِنِ الْحَدِيثُ مَدَارُهُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ أَحْمَدَ مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ قَوْلُهُ بَنَحْوُهُ ^(٦).

وَيَشْهَدُ لِحُمْلَةِ مَعْنَاهُ حَدِيثُ جَابِرٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ لَمَّا نَزَلَ مِنْهَا قَوْلُهُ: «قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَنْعِتَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ» قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَعُوذُ بِوَجْهِكَ، فَلَمَّا نَزَلَتْ: «أَوْ يَلْسَتُكُمْ شَيْعًا وَيَذِيقُ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ» قَالَ: (هَذَا أَهْوَنُ أَوْ هَذَا أَيْسَرُ) ^(٧)، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ قَبْلَ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ ^(٨)، فَيَكُونُ سَنَدُ هَذَا الْحَدِيثِ ضَعِيفًا، وَإِنْ كَانَ جُمْلَةً مَعْنَاهُ حَسَنًا.

الْحَدِيثُ الثَّامِنُ عَشَرَ: أَخْرَجَهُ فِي الدَّعَوَاتِ لِبَيَانِ ضَعْفِهِ.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أُنْغَمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

(١) الترمذي، الجامع، ٢٦٢/٥، ح ٣٠٦٦.

(٢) المزي، تحفة الأشراف، ٣٦/٩، ح ٩٠٦٨، وهو الأليق بمنهجه.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٣٢، ت ٧٩٧٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٤، ت ١٨٥٤.

(٥) المعجم الأوسط، ١٣٧/١، وفي مسند الشاميين ٣٣٧/٢، ح ١٤٤٨.

(٦) المسند، ٥٤/٥، وانظر الطبراني، مسند الشاميين، ٣٣٧/٢، ح ١٤٤٨.

(٧) الصحيح، ص ٩٧١، ح ٤٦٢٨.

(٨) الجامع، ٢٦٢/٥، ح ٣٠٦٥.

(التَّسْبِيحُ نَصْفُ الْمِيزَانِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ يَمْلَأُهُ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَيْسَ لَهَا دُونَ اللَّهِ حِجَابٌ حَتَّى تُخْلَصَ إِلَيْهِ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيٍّ^(١).

ثم رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ جَرِيرِ النَّهْدِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَلِيمٍ قَالَ: عَدَّهَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَدَيَّ أَوْ فِي يَدِهِ بَنَحْوَهُ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ^(٢).

ورَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْمُقْرِيِّ، نَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَنْعَمٍ، حَدَّثَنِي أَبُو عُلْقَمَةَ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَنَحْوَهُ^(٣). وهو مِنْ رَوَايَتِهِ عَنْ غَيْرِ أَهْلِ بَلَدِهِ، وَشَيْخُهُ الْإِفْرِيقِيُّ ضَعِيفٌ، وَلَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى مُتَابَعَاتٍ تَقْوِيهِ.

الحديث التاسع عشر: أخرجه في الدعوات، أخرجه وحده في الباب.

قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (مَنْ أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ طَاهِرًا يَذْكُرُ اللَّهَ حَتَّى يُدْرِكَهُ النَّعَاسُ لَمْ يَنْقَلِبْ سَاعَةً مِنَ اللَّيْلِ يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا أُعْطَاهُ إِثَابًا).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا أَيْضًا عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي ظَبْيَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٤).

قلت: قول الترمذي غريب لأنه لم يرو عن أبي أمامة إلا من هذا الطريق، وقوله حسن لحديثه من وجه آخر^(٥) عن معاذ بن جبل وعمر بن عبسة رضي الله عنهما يرويه شهر بن حوشب عن أبي ظبية الكلاعي نزيل حمص، مقبول من الثانية^(٦).

(١) المصدر نفسه، ٥٣٦/٥، ح ٣٥١٨.

(٢) المصدر نفسه، ٥٢٦-٥٢٧، ح ٣٥١٩.

(٣) مسند إسحاق، ٣٤٥/١، ح ٣٤٠.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥٤٠/٥، ح ٣٥٢٦.

(٥) النسائي، السنن الكبرى، ٢٠١/٦، ح ١٦٠٤٢-١٦٠٤١.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٥٢، ت ٨١٩٢.

قلت: ومدار حديثه على شهر، وهو مختلف فيه وخلاصة حاله أنه صدوق كثير الإرسال^(١)، لكن لم أجد أحداً وصف روايته عن أبي أمامة بالمرسلة قالوا هو مُرْسَلٌ عن بلال وعمرو بن عبسة وأبي الدرداء وعبد الله بن سلام^(٢).

وله شواهد أخرى أهمها حديث عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال: (من تَعَارَ من الليل فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير... ثم قال: اللهم اغفر لي، أو دعا إلا استجيب له، فإن توضأ وصلى قبلت صلاته)^(٣).

الحديث العشرون: أخرجه في الدعوات، وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا فَرَّغَ أَحَدُكُمْ فِي التَّوَمِّ فَلْيَقُلْ أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ الثَّمَانَةِ مِنْ غَضَبِهِ وَعِقَابِهِ وَشَرِّ عِبَادِهِ وَمِنْ هَمْزَاتِ الشَّيَاطِينِ وَأَنْ يَخْضَرُونَ فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ).

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يُلْقِنُهَا مَنْ بَلَغَ مِنْ وَلَدِهِ وَمَنْ لَمْ يَبْلُغْ مِنْهُمْ كَتَبَهَا فِي صَكٍّ ثُمَّ عَلَّقَهَا فِي عُنُقِهِ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٤).

قلت: هذا من روايته عن المدنيين، وله متابع عند الحاكم^(٥)، من طريق جرير بن عبد الحميد، عن محمد بن إسحاق، عن^(٦) عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، عن عبدالله وهو بن عمرو رضي الله عنهما بنحوه، وقال: هذا حديث صحيح متصل الإسناد في محل الخلاف، وآخر عند البخاري من طريق محمد بن إسماعيل، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: كان خالد بن الوليد رجل يفسخ في منامه وذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال له النبي بنحوه^(٧)،

(١) انظر تهذيب التهذيب، ٤/٣٢٤. وخلاصة القول فيه: تقريب التهذيب، ص ٢٦٩، ت ٢٨٣٠.

(٢) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص ٨٩-٩٠.

(٣) البخاري، الصحيح، ح ١١٥٤، ص ٢٤٤.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥/٥٤١، ح ٣٥٢٨.

(٥) الحاكم، المستدرک، ١/٥٤٨.

(٦) كذا هي في الأصل المطبوع وهي وهم أو خطأ من الناسخ، وقد وجد في المستدرک نحواً من سبعة أحاديث كما ذكر الدكتور أحمد عبدالله في رسالة الماجستير التي درس فيها إسناده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(٧) البخاري، خلق أفعال العباد، ١/٩٦.

وثالث عند ابن أبي شيبة، من طريق عبدة بن سليمان، عن محمد بن إسحاق، به بمثله^(١)، فهو من حسان حديثه عن غير أهل بلده.

الحديث الحادي والعشرون: أخرجه بعد الحديث السابق وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي رَاشِدٍ الْخُبَرَاءِيِّ قَالَ أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ فَقُلْتُ لَهُ حَدَّثْنَا مِمَّا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَلْقَى إِلَيَّ صَحِيفَةً فَقَالَ: (هَذَا مَا كَتَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَتَظَرَّرْتُ فَإِذَا فِيهَا إِنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي مَا أَقُولُ إِذَا أَصْبَحْتُ وَإِذَا أَمْسَيْتُ...).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٢).

قلت: وهو من حديثه عن أهل بلده، وله شاهد عند الترمذي وغيره عن أبي هريرة ؓ قال: يا رسول الله مرني بشيء أقوله إذا أصبحت وإذا أمسيت قال: قل اللهم... بنحوه وقال: حديث حسن صحيح^(٣)، فيكون هذا من حسان حديثه عن أهل بلده.

الحديث الثاني والعشرون: أخرجه في المناقب، باب: مناقب الحسن والحسين - رضي الله عنهما - أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ يَعْلَى بْنِ مُرَّةٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (حُسَيْنٌ مِثِّي وَأَنَا مِنْ حُسَيْنٍ أَحَبُّ اللَّهِ مَنْ أَحَبَّ حُسَيْنًا حُسَيْنٌ سَبِطٌ مِنَ الْأَسْبَاطِ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَإِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ^(٤).

قلت: هو من روايته عن المكين وله متابعات:

عند ابن حبان من طريق وهيب بن خالد، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم به بنحوه^(٥) وهو سند حسن، وهو عند الحاكم وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه وقال الذهبي: صحيح^(٦).

(١) ابن أبي شيبة، المصنف، ٨٠/٦، ح ٢٩٦٢١.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥٤٢/٥، ح ٣٥٢٩.

(٣) المصدر نفسه، ٤٦٧/٥، ح ٣٣٩٢، أبو داود، السنن، ٣١٧/٤، ح ٥٠٦٧؛ ابن حبان، الصحيح، ٤٢/٣، ح ٥٦٢.

(٤) الترمذي، الجامع، ٦٥٨/٥، ح ٣٧٧٥.

(٥) ابن حبان، الصحيح، ٤٢٨/١٥، ح ٦٩٧٠.

(٦) المستدرک، ١٧٧/٣.

وثانٍ من طريق يحيى بن سليم، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، به بنحوه^(١).
وهناك متابع لسعيد بن راشد أخرجه الطبراني في الكبير عن عبد الله بن صالح، حدثني
معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن يعلى بن مرة بنحوه^(٢).
قلت: وعبد الله بن عثمان بن خثيم صدوق^(٣)، فيكون هذا من حسان حديثه عن غير
أهل بلده.

خلاصة مرويات إسماعيل بن عياش عند الترمذي.

- روى له الترمذي اثنين وعشرين حديثاً بالمرور، ثلاثة في باب الشواهد، وواحداً في
المتابعات وثلاثة لبيان ضعفها وواحداً تعليقا متبعة، وستة صدر بها أبوابها وأخرج
لها متابعات أو شواهد، وثمانية لم يخرج في موضوعها أو بابها غيرها.
- اثنا عشر حديثاً عن أهل بلده وهي جميعاً من حسن حديثه أو صحيحه عنهم.
- وعشرة أحاديث رواها له عن غير أهل بلده.
- ثلاثة أحاديث من حسن حديثه، ولها متابعات تقويها.
- وسبعة أحاديث ضعيفة.

ثانياً: مرويات إسماعيل بن عياش عند النسائي.

- لم يخرج النسائي لإسماعيل في سننه الكبرى والصغرى إلا حديثين.
- الحديث الأول: في كتاب الفرائض، باب: توريث القاتل أخرجه شاهداً.
- عن إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، ويحيى بن سعيد، وذكر آخر ثلاثهم عن عمرو
بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: (وليس للقاتل شيء)^(٤).
- الثالث هو المثنى بن الصباح كما يبين ذلك رواية البيهقي^(٥).
- قلت: وهذا من روايته عن غير الشاميين.

(١) ابن ماجه، السنن، ١/٥١، ح ١٤٤.

(٢) المعجم الكبير، ٣/٣٢، ح ٢٥٨٦.

(٣) تقريب التهذيب، ٣١٣، ت ٣٤٦٦.

(٤) النسائي، المجتبى، ٤/٧٩، ج ٦٣٦٧.

(٥) السنن الكبرى، ٦/٢٢٠، ح ١٢٠٢١.

وقد ذكر أبو داود^(١) والبيهقي^(٢) متابعا له قال أبو داود: -بعد ما روى حديث إسماعيل ابن عياش:- ورواه محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثم ذكر نحوه.

وهذه المتابعة التي رواها أبو داود وغيره، فيها محمد بن راشد صدوق يهيم^(٣)، قال أبو داود: من أهل دمشق هرب من القتل، وشيخه سليمان بن موسى الدمشقي، صدوق فقيه في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل^(٤).

وقد قال البيهقي إن له شواهد تقويه^(٥)، ومراسيل جيدة يقوي بعضها بعضا^(٦)، وقال المناوي في فيض القدير: وقد جعل أهل الأصول هذا الحديث من التواتر المعنوي لاشتهاره بين الصَّحْب، حتى خصوا به عموم (يوصيكم الله)، ونقل أن السيوطي حسنه وأن ابن عبد البر في (الإشراف على ما في الفرائض من الاختلاف) صححه وزعم الاتفاق على ذلك وأن له شواهد كثيرة^(٧)، وفي سبل السلام: قواه ابن عبد البر وأعله النسائي، والصواب وقفه على عمرو^(٨).

قلت: والذي أعله النسائي هو حديث آخر في أثنائه معنى هذا الحديث، وهو متابع حديثنا هذا لكنه مطولٌ أخرج النسائي، وقال: هذا حديث منكر وسليمان بن موسى ليس بالقوي في الحديث ولا محمد بن راشد^(٩)، وقول النسائي في هذين الراويين ليس مُسَلِّماً له بل هما مختلف في توثيقهما وتضعيفهما والتوثيق هو الغالب على حالهما ومحمد بن راشد وإن ضعفه النسائي في موضع فقد وثقه في أخرى^(١٠)، فعلى هذا يكون الحديث حسناً والله أعلم.

الحديث الثاني: في كتاب القسامة، باب: عقل المرأة، أخرج لبيان ضعفه.

(١) السنن، ٤/١٨٩، ح ٤٥٦٤.

(٢) السنن الكبرى، ٦/٢٢٠، ح ١٢٠٢٣.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٧٨، ت ٥٨٧٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٥، ح ٢٦١٦.

(٥) السنن الكبرى، ٦/٢٢٠، ح ١٢٠٢٣.

(٦) المصدر نفسه، ٦/٢١٩، ح ١٢٠١٦.

(٧) المناوي، فيض القدير، ٥/٣٧٧-٣٤٨، وانظر الوادياشي تحفة المحتاج، ٢/٣٢٦.

(٨) الصنعاني، سبل السلام، ٣/١٠١.

(٩) السنن الكبرى، ٤/٢٣٤، ح ٧٠٠٤.

(١٠) تهذيب التهذيب، ترجمة سليمان، ٤/١٩٨-١٩٩، و ترجمة محمد ٩/١٤٠-١٤١.

قال: أَخْبَرَنَا عِيْسَى بْنُ يُوْنُسَ قَالَ حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّلَاثَ مِنْ بَيْتِهَا).

وقال: إسماعيل بن عياش ضعيف كثير الخطأ^(١).

قلت: وهو من روايته عن غير الشاميين وقد ضعفه النسائي، وصححه ابن خزيمة كما نقل صاحب سبل السلام، ثم نقل عن ابن كثير قوله لكنه من رواية إسماعيل بن عياش، وهو إذا روى عن غير الشاميين لا يحتاج به عند جمهور الأئمة وهذا منه، ثم عقب الصنعاني بقوله: قلت: تعنتوا في إسماعيل بن عياش إذا روى عن غير الشاميين، وقوله في الشاميين، والذي يرجح عند الظن قبوله مطلقاً لثقتة وضبطه وأنه لذلك صحح ابن خزيمة هذه الرواية وهي عن إسماعيل، عن ابن جريج وابن جريج ليس بشامي^(٢).

وقال الشافعي: وكان مالك يذكر أنه السنة، وكنت أتابعه عليه وفي نفسي منه شيء، ثم علمت أنه يريد سنة أهل المدينة فرجعت عنه^(٣)، واكتفى الحافظ بقوله: وهو من روايته عن ابن جريج ثم نقل قول الشافعي^(٤)، ولم أقف على متابعات أو شواهد تقويه فهو ضعيف. والله أعلم.

ثالثاً: مرويات إسماعيل بن عياش عند أبي داود.

روى له أبو داود ثمانية وعشرين حديثاً.

الحديث الأول: في كتاب الطهارة، باب: ما ينهى عنه أن يستنجى به أخرجه شاهداً في

الباب.

قال: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ شَرِيحٍ الْجَمْعِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ عِيَّاشٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيِّبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الدَّيْلَمِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَدِمَ وَقَدْ الْجِنَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: (يَا مُحَمَّدُ إِنَّهُ أَمَّا أَنْ يَسْتَنْجُوا بِعَظْمٍ أَوْ رَوْثَةٍ أَوْ حُمَةٍ^(٥))، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لَنَا فِيهَا رِزْقًا قَالَ فَتَنَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ^(٦).

(١) الكبرى، ٢٣٥/٤، ج ٧٠٠٨، والمجتبى، ٤٤/٨، ح ٤٨٠٥.

(٢) الصنعاني، سبل السلام، ٢٥١/٣.

(٣) التلخيص الحبير، ٢٥/٤، ح ١٧٠٤.

(٤) المصدر نفسه، ٢٥/٤.

(٥) الحُمَةُ: واحدة الفَحْم والجَمْع حُمَم، ابن سلام، غريب الحديث ١٩٤/١.

(٦) أبو داود، السنن، ١٠/١، ح ٣٩.

قلت: هذا إسناد شامي وهو من صحيح حديثه عن أهل بلده.
أخرجه الدارقطني وقال: إسناد شامي ليس بثابت^(١).
ولا يتابع الدارقطني على ذلك فله متابعات:
الأول: عند النسائي في الكبرى من طريق عبدالله بن وهب، أنخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن أبي عثمان بن سنة الخزاعي، عن ابن مسعود^(٢).
الثاني: عند الترمذي من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود بنحوه، وتعرض لرواية إسماعيل بن عياش فقال: رواه إسماعيل وغيره عن داود بن أبي هند وكأن رواية إسماعيل أصح من رواية حفص بن غياث، عن داود بن أبي هند والعمل على هذا عند أهل العلم^(٣).
الثالث: عند أحمد من طريق عبدالله وعلي بن إسحاق، عن موسى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن ابن مسعود بنحوه^(٤). وهو سند حسن إلا أن علي بن رباح قال الدارقطني: لا يثبت سماعه من ابن مسعود ولا يصح^(٥).
الرابع: عند الطبراني في الكبير من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود، بنحوه^(٦).
الخامس: في مسند الشاميين عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي عمرو به، بنحوه متابعة تامة^(٧).
السادس: عند البخاري من طريق أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه عن ابن مسعود^(٨). وله شاهد عند البخاري ومسلم^(٩).

(١) السنن، ٥٥/١، ح ٦.

(٢) السنن الكبرى، ٧١/١، ح ٣٨.

(٣) الجامع، ٢٩/١، ح ١٨.

(٤) الطبراني، الكبير، ٧٧/١٠، ح ١٠٠١٠.

(٥) العلل، ٢٠٢/٤.

(٦) المعجم الكبير، ٦٣/١٠، ح ٩٩٦٠.

(٧) مسند الشاميين، ٣٧/٢، ح ٨٧٢.

(٨) الصحيح، ص ٥٢، ح ١٥٥.

(٩) البخاري، ص ٥١، ح ١٥٤؛ مسلم، الصحيح، ٢٢٣/١، ح ٢٦٢-٢٦٣.

الحديث الثاني: (قَالَ رَسُولُ لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُصَلِّيَ وَهُوَ حَقِيقٌ حَتَّى يَتَخَفَّفَ... الحديث)، سبق عند الترمذي الحديث الثالث^(١)، وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وقد أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث الثالث: في كتاب الطهارة، باب: في المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ قَالَ قَرَأْتُ فِي أَصْلِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ قَالَ ابْنُ عَوْفٍ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنِي ضَمْضَمُ بْنُ زُرْعَةَ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ أَقْتَابِي جُبَيْرُ بْنُ نَفِيرٍ عَنِ الْغُسَلِ مِنَ الْجَنَابَةِ أَنَّ ثَوْبَانَ حَدَّثَهُمْ أَنَّهُمْ اسْتَفْتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: (أَمَّا الرَّجُلُ فَلْيَنْشُرْ رَأْسَهُ فَلْيَغْسِلْهُ حَتَّى يَبْلُغَ أَصُولَ الشَّعْرِ وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا عَلَيْهَا أَنْ لَا تُنْقِضَهُ لِتَعْرِفَ عَلَى رَأْسِهَا ثَلَاثَ غُرَفَاتٍ يَكْفِيهَا)^(٢).

قلت: هذا إسناد شامي فهو من حسان حديثه عن أهل بلده، وله شواهد صحيحة عن أمي المسلمين عائشة^(٣) وأم سلمة^(٤) فيما يكفي المرأة عند الغسل أنها تفيض على رأسها بكفيها.

الحديث الرابع: في كتاب الصلاة، باب: من نسي أن يتشهد وهو جالس، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ وَالرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَشُجَاعُ بْنُ مَخْلَدٍ بِمَعْنَى الْإِسْنَادِ أَنَّ ابْنَ عِيَّاشٍ حَدَّثَهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ الْكَلَاعِيِّ عَنْ رُهْبِرٍ يَغْنِي ابْنَ سَالِمٍ الْعَنْسِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ نَفِيرٍ قَالَ عَمْرُو وَحَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لِكُلِّ سَهْوٍ مَسْجِدَانِ بَعْدَ مَا يُسَلَّمُ). وَلَمْ يَذْكُرْ عَنْ أَبِيهِ غَيْرُ عَمْرُو^(٥).

(١) انظر: ص ٣٥٤

(٢) أبو داود، السنن، ١/١٦٦، ح ٢٥٥.

(٣) مسلم، الصحيح، ١/٢٥٣، ح ٣١٦.

(٤) المصدر نفسه، ١/٢٥٩، ح ٣٣.

(٥) أبو داود، السنن، ١/٢٧٢، ح ١٠٣٨.

وهذا إسناد شامي وهو من حسان حديثه، وتابع عمرو بن عثمان على قوله عن أبيه، عبد الرزاق بن همام الصنعاني والحكم بن نافع^(١)، وله شواهد صحيحة أنه ﷺ سجد للسهو سجدين بعد السلام^(٢).

الحديث الخامس: (الْجَاهِرُ بِالْقُرْآنِ كَالْجَاهِرِ بِالصُّدْقَةِ...) سبق عند الترمذي الحديث السادس عشر^(٣)، وهو من روايته عن غير أهل بلده وهو ضعيف، وقد أخرجه أبو داود شاهداً في الباب.

الحديث السادس: في الصلاة، باب الدعاء، أخرجه شاهداً في بابه.

قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ السَّهْرَانِيُّ قَالَ قَرَأْتُهُ فِي أَصْلِ إِسْمَاعِيلَ يَغْنِي ابْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنِي ضَمُضَمٌ عَنْ شُرَيْحٍ حَدَّثَنَا أَبُو ظَبْيَةَ أَنَّ أَبَا بَحْرَةَ السَّكُونِيَّ حَدَّثَهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ يَسَارٍ السَّكُونِيِّ ثُمَّ الْعَوْنِيِّ^(٤) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ يُطُوبُوا أَكْفَكُمُ وَلَا تَسْأَلُوهُ يَظْهَرِهَا).

قال أبو داود وقال سليمان بن عبد الحميد له عندنا صحبة يغني مالك بن يسار^(٥).

قلت: وقول سليمان قرأته في أصل إسماعيل من قبيل الوجادة، إلا أن سليمان حصي من معاصري إسماعيل وتلاميذه^(٦)، لذا صححه الترمذي كما سيأتي، فهو حديث حسن، فقد قبل الأئمة رواية إسماعيل بن عياش عن أهل بلده وهذا منها، والصحابي الجليل مالك بن يسار ذكره المؤلفون في الصحابة بهذا الحديث^(٧).

وذكر الذهبي في الميزان في ترجمة إسماعيل بن عياش أن بعض العلماء قبل مرويات إسماعيل عن أهل بلده، وأن الترمذي صحح بعض أحاديثه عن أهل بلده، وذكر هذا الحديث منها^(٨).

(١) عبد الرزاق، المصنف، ٣٢٢/٢، ح ٣٥٣٣؛ الطبراني، المعجم الكبير، ٩٢/٢، ح ١٤١٢.

(٢) مسلم، الصحيح، ٤٠١/١، ح ٥٧٢؛ ابن خزيمة، الصحيح، ١٣٢/٢، ح ١٠٥٨، ١٠٥٩.

(٣) انظر: ص ٣٦٤.

(٤) مالك بن يسار، صحابي قليل الحديث، ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥١٨، ت ٦٤٥٧، وانظر الإصابة، ٧٥٩/٥.

(٥) أبو داود، السنن، ٧٨/٢، ح ١٤٨٦.

(٦) تهذيب التهذيب، ١٨٠/٤.

(٧) ابن عبد البر، الاستيعاب، ١٣٦٢/٣، ح ٢٣٠٤؛ ابن حجر، الإصابة، ٧٥٩/٥، ت ٧٧٠٨؛ ابن قانع، معجم

الصحابة، ٤٧/٣، ت ٩٩١.

(٨) ميزان الاعتدال، ٤٠٢/١.

الحديث السابع: في الطلاق باب في عدة المطلقات أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْبَهْرَانِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُهَاجِرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ الْأَنْصَارِيِّ: (أَنَّهَا طَلَّقَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُطَلَّقَةِ عِدَّةٌ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حِينَ طَلَّقَتْ أَسْمَاءُ بِالْعِدَّةِ لِلطَّلَاقِ فَكَانَتْ أَوَّلَ مَنْ أَنْزَلَتْ فِيهَا الْعِدَّةُ لِلْمُطَلَّقاتِ)^(١).

قلت: هذا إسناد شامي، والمهاجر هو ابن أبي مسلم الأنصاري الدمشقي مولى أسماء بنت يزيد رضي الله عنها مقبول من الثالثة^(٢)، وابنه عمرو ثقة^(٣)، فيكون هذا من حسان حديثه عن أهل بلده وإن لم يكن له متابعات أو شواهد، والله أعلم.

الحديث الثامن: في الجهاد، باب: في الوقوف على الدابة أخرجه وحده في الباب قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابُ بْنُ نَجْدَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ عِيَّاشٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيَّانِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِيَّاكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا ظُهُورَ دَوَابِّكُمْ مَتَابِرَ فَإِنَّ اللَّهَ إِمَّا سَخَّرَهَا لَكُمْ لِيُبَلِّغَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْغِيَةِ إِلَّا يَشِقُّ الْأَنْفُسُ وَجَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فَعَلَيْهَا فَاقْضُوا حَاجَتَكُمْ)^(٤).

قلت: هذا إسناد شامي وهو من حسان حديثه، وله متابعات عن بقية، عن الأوزاعي، عن يحيى به بمثله^(٥).

وله شاهد بسند حسن عن أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ (اركبوا هذه الدواب، ولا تتخذوها كراسي)^(٦).

الحديث التاسع: في الجهاد، باب ما يؤمر من انضمام العسكر وسعته، أخرجه وحده في موضوع وأخرج له متابعا.

قال: حَدَّثَنَا مَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخُثَمِيِّ عَنْ فَرْوَةَ بْنِ مُجَاهِدٍ اللَّخْمِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ بْنِ أَسْرِ الْجُهَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ:

(١) أبو داود، السنن، ٢/٢٨٥، ج ٢٢٨١.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٤٨، ت ٦٩٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٢٧، ت ٥١٢٠.

(٤) أبو داود، السنن، ٣/٢٧، ح ٢٥٦٧.

(٥) الطبراني، مسند الشاميين، ٢/٣٤، ح ٨٦٧.

(٦) أخرجه ابن حبان في الصحيح، ١٢/٤٣٧، ح ٥٦١٩؛ والحاكم في المستدرک، ١/٤٤٤، و ٢/١٠٠؛ والطبراني،

المعجم الكبير، ٢٠/١٩٣، ح ٤٣٢.

غَزَوْتُ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَزْوَةَ كَذَا وَكَذَا فَضَيَّقَ النَّاسُ الْمَنَازِلَ وَقَطَعُوا الطَّرِيقَ
فَبَعَثَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُنَادِيًا يُنَادِي فِي النَّاسِ: (أَنْ مَنْ ضَيَّقَ مَنْزِلًا أَوْ قَطَعَ طَرِيقًا
فَلَا جِهَادَ لَهُ) ^(١).

ثم أخرج متابعة: حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عُثْمَانَ حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ أَسِيدِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ فَرَوَةَ بْنِ مُجَاهِدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ غَزَوْنَا مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ ^(٢).

قلت: وله متابع آخر عن أبي إسحاق الفزاري، عن الأوزاعي، عن أسيد بن
عبد الرحمن، عن رجل من جهينة، عن رجل، قال: غزونا مع رسول الله ﷺ بنحوه ^(٣).
وقال الدارقطني: رواه بقية وتابعه إسماعيل، ثم قال: حَفِظَ بَقِيَّةُ إِسْنَادَهُ وَلَمْ
يَحْفَظْ الْفَزَارِيُّ ^(٤).

وحسنه السيوطي ^(٥)، فالحديث من حسان حديث إسماعيل عن أهل بلده.

الحديث العاشر: في الجهاد أيضاً، باب: في السُّلْبِ لَا يَخْمَسُ، أخرجه وحده في بابه.

قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ:
(أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالسُّلْبِ لِلْقَاتِلِ وَلَمْ يُخْمَسِ السُّلْبُ) ^(٦).

قلت: تابعه الوليد بن مسلم، عن صفوان بن عمرو، به بنحوه ولم يذكر خالد بن الوليد
في السند ^(٧)، وتابعه أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، عن صفوان بن عمرو، به بنحوه ولم
يذكر خالد بن الوليد ^(٨).

(١) أبو داود، السنن، ٤١/٣، ج ٢٦٢٩.

(٢) المصدر نفسه، ٤٢/٣، ج ٢٦٣٠.

(٣) زوائد الخارث، ٦٥٣/٢، ج ٦٣٠.

(٤) العلال، ٩١/٦، ج ١٠٠٢.

(٥) فيض القدير، ١٧٥/٦.

(٦) أبو داود، السنن، ٧٢/٣، ج ٢٧٢١.

(٧) المصدر نفسه، ٧١/٣، ج ٢٧٩١ بنحوه مطولاً؛ وابن حبان، الصحيح، ١٧٨/١١، ج ٤٨٤٤.

(٨) الطبراني، مستند الشاميين، ٧٨/٢، ج ٩٤٩.

وتابعه الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن جبير بن نفير، عن عوف بن مالك مرفوعاً بنحوه مختصراً^(١)، فهذا حديث شامي وله متابعات شامية فهو من حسان حديث إسماعيل عن الشاميين والله أعلم.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في الجهاد، باب فيمن جاء بعد الغنيمة لا سهم له، صدر به الباب وأخرج له شواهد ومتابعات.

قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ عُبَيْسَةَ ابْنَ سَعِيدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ أَبَانَ بْنَ سَعِيدٍ ابْنَ الْعَاصِ عَلَى سَرِيَّةٍ مِنَ الْمَدِينَةِ قَبْلَ نَجْدٍ فَقَدِمَ أَبَانُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَصْحَابُهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخَيْبَرَ بَعْدَ أَنْ فَتَحَهَا وَإِنَّ حُزْمَ خَيْلِهِمْ لَيَفُتُّ فَقَالَ أَبَانُ اقْسِمُ لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ فَقُلْتُ لَا تَقْسِمُ لَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ أَبَانُ أَتَيْتُ بِهَا يَا وَيْرُ^(٢)، تَحَدَّرُ عَلَيْنَا مِنْ رَأْسِ ضَالٍّ^(٣)، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اجْلِسْ يَا أَبَانُ) وَلَمْ يَقْسِمِ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٤)).

قلت تابعه عليه: الوليد بن مسلم قال: سمعت سعيد بن عبد العزيز يقول: سمعت ابن شهاب يخبر عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة بنحوه^(٥).

قال البيهقي: قال محمد بن يحيى الذهلي: الحديثان محفوظان حديث عُبَيْسَةَ من حديث الزبيدي، وحديث سعيد بن المسيب، من حديث سعيد بن عبد العزيز^(٦).

وهو عند البخاري من طريق الحميدي، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عُبَيْسَةَ به بنحوه^(٧).

(١) الطبراني، الكبير، ٥٢/١٨، ح ٩٢.

(٢) الوَيْر: دابة قدر السنور داجن في البيوت لا ذنب لها، يشبه الرجل بها تحقيراً، لسان العرب، باب الراء، فصل الواو، ٢٧٢/٥.

(٣) ومعنى تحدر علينا أي هبط وتلبل، ورأس ضال بتحقيق اللام اسم موضع أو جبل بعينه والمراد توهين أمره وتحقير قدره. ابن الأثير، النهاية، ١٠٩/٣.

(٤) أبو داود، السنن، ٧٣/٣، ح ٢٧٢٣.

(٥) الطبراني، مسند الشاميين، ١٦٤/١٢، ح ٢٧٣.

(٦) السنن الكبرى، ٣٣٤/٦، ح ١٢٧٠٠.

(٧) الصحيح، ص ٨٨٤، ح ٤٢٣٨، و ص ٥٩٧، ح ٢٨٢٧.

وقال: ويذكر عن الزبيدي، عن الزهري، قال أخبرني عنبسة بن سعيد، ثم ذكر السند بنحوه^(١).

فهذا الحديث من صحيح حديث إسماعيل بن عياش عن أهل بلده والله أعلم.
الحديث الثاني عشر: (إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لِيُورِثُ): سبق عند الترمذي الخامس^(٢)، وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وقد أخرجه أبو داود وحده في بابه.
الحديث الثالث عشر: في الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام، أخرجه متابعا في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ عَتِيْقٍ الدَّمَشْقِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ حُجْرٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْمَقْدَامِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (أَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَفْكَ عَائِيَّةُ وَارِثُ مَالِهِ وَالْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ يَفْكَ عَائِيَّةُ وَيَرِثُ مَالَهُ)^(٣).

قلت: له متابع عند ابن حبان وغيره من طريق شعبة، عن بديل بن ميسر، قال: سمعت علي بن أبي طلحة، عن راشد بن سعد، عن أبي عامر الهوزني - عبدالله بن لحي - عن المقدم بنحوه^(٤) وهو سند حسن.

وذكر أبو داود نفسه أن الزبيدي رواه عن راشد بن سعد، عن ابن عائذ، عن المقدم. ورواه معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، قال: سمعت المقدم^(٥).

قلت: طريق إسماعيل ضعيفة فيها: يزيد بن حجر الشامي مجهول^(٦)، أما الحديث: فقد نقل البيهقي عن ابن معين أنه كان يبطله - أي حديث المقدم - ويقول ليس فيه حديث قوي^(٧). قلت بل فيه: فمتابع ابن حبان حسنه أبو زرعة^(٨) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي^(٩) وصححه الطحاوي^(١٠) وغيرهم.

(١) البخاري، الصحيح، ص ٥٩٧، ح ٢٨٢٧.

(٢) انظر: ص ٣٥٦.

(٣) أبو داود، السنن، ٣/ ١٢٣، ح ٢٩٠١.

(٤) ابن حبان، الصحيح، ١٣/ ٣٩٧، ح ٦٠٣٥. الحاكم، المستدرک، ٤/ ٣٤٤، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٥) أبو داود، السنن، ٣/ ١٢٣، ح ٢٩٠١.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٠٠، ت ٧٧٠٢.

(٧) السنن الكبرى، ٦/ ٢١٥.

الحديث الرابع عشر: في البيوع، باب: في الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه عنده
أخرجه شاهداً.

من طريق إسماعيل يعني ابن عياش عن الزبيدي قال أبو داود وهو مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ أَبُو
الْهَذِيلِ الْجَمَصِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ.

أي نحو حديث: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا
فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ وَلَمْ يَقْبِضْ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بَعَيْنَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ وَإِنْ
مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَأُ الْغَرَمَاءِ^(١)).

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ
قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَذَكَرَ مَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ ...

قَالَ أَبُو دَاوُدَ حَدِيثُ مَالِكٍ أَصَحُّ^(٥) - يعني مالك عن الزهري أصح من الزبيدي
عن الزهري -.

وأخرجه ابن ماجه من طريق إسماعيل عن عياش، عن موسى بن عقبة، عن الزهري
به بنحوه^(٦).

قلت: مالك أرسله والزبيدي أسنده.

قال الدارقطني: إسماعيل بن عياش مضطرب الحديث، ولا يثبت هذا عن الزهري
مسنداً إنما هو مرسل^(٧).

(١) ابن أبي حاتم، العلل، ٥/٢، ح ١٦٣٦.

(٢) المستدرک، ٣٤٤/٤.

(٣) مشكل الآثار، ٧/٤.

(٤) الغرماء: جمع غارم وهو الذي له الدين أو عليه، والمراد بها في الحديث الذي له، لسان العرب، باب الميم، فصل
الغين، ٤٣٦/١٢.

(٥) أبو داود، السنن، ٣/٢٨٧، ح ٣٥٢٢.

(٦) السنن، ٢/٧٩٠، ح ٢٣٥٩.

(٧) العلل، ٣/٢٩، ح ١٠٩.

قلت: أما قول الدارقطني أن هذا الحديث لم يثبت عن الزهري مسنداً فالزبيدي لم يتفرد برفعه عن الزهري، بل شاركه في ذلك موسى بن عقبة^(١) وهو ثقة^(٢) رواه عنهما إسماعيل بن عياش، يضاف إلى ذلك أن رواية إسماعيل عن الزبيدي هي عن أهل بلده فالزبيدي حمصي ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري^(٣).

قال ابن عبد البر: «وقد تكون رواية من أسنده عن ابن شهاب صحيحة لأن يحيى بن سعيد يروي عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن عمر بن عبد العزيز، عن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، في التفليس مثله سواء إلا أنه لم يذكر الموت وحكمه^(٤)».

قلت: وأما قول الدارقطني: إسماعيل بن عياش مضطرب الحديث، فلا يسلم على إطلاقه، فجمهور النقاد على أنه ضابط لحديث أهل بلده مضطرب في غيرها وروايته عن الزبيدي من روايته عن أهل بلده والله أعلم.

الحديث الخامس عشر: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ... الحديث) سبق عند الترمذي الحديث الخامس^(٥) وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وكان أبو داود صدر به الباب وأخرج له متابعان وشواهد.

الحديث السادس عشر: في الأطعمة، باب: في أكل الضب أخرجه شافهاً.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ أَنَّ الْحَكَمَ بْنَ نَافِعٍ حَدَّثَهُمْ حَدَّثَنَا ابْنُ عِيَّاشٍ عَنْ ضَمْضَمِ بْنِ زُرْعَةَ عَنْ شُرَيْحِ ابْنِ عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي رَاشِدٍ الْخُبْرَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْلٍ^(٦): (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الضَّبِّ)^(٧).

أخرجه البيهقي من طريق أبي داود وقال: وهذا يتفرد به إسماعيل بن عياش وليس بحجة، وما روي في إباحته أصح منه، والله أعلم^(٨).

(١) ابن حبان، الصحيح، ٤١٥/١١.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٥٢، ت ٦٩٩٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥١١، ت ٦٣٧٢.

(٤) التمهيد، ٤٠٧/٨-٤٠٨.

(٥) انظر: ص ٣٥٦.

(٦) عبد الرحمن بن شبل: هو الأنصاري، صحابي، أحد نقباء الأنصار، عداده في أهل المدينة، ونزل الشام، ابن حجر، الإصابة، ٣١٥/٤.

(٧) أبو داود، السنن، ٣/٣٥٤، ح ٣٧٩٦.

قلت: هذا إسناد شامي، لذا حسنه ابن حجر فقال: أخرجه أبو داود بسند حسن فإنه من رواية إسماعيل بن عياش... وحديث إسماعيل بن عياش عن الشاميين قوي، وهؤلاء شاميون ثقات، ولا تغتر بقول الخطابي: ليس إسناده بذلك، وقول ابن حزم: فيه ضعفاء ومجهولون، وقول البيهقي: تفرد به إسماعيل بن عياش وليس بحجة، وقول ابن الجوزي: لا يصح، في كل ذلك تساهل لا يخفى، فإن رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين قوية عند البخاري، وقد صحح الترمذي بعضها... ثم جمع بين حديث النهي والأحاديث الأخرى^(٢).

قلت: ويؤيده كون النهي للكرامة، بدليل أن جابر بن عبد الله لما سئل عنه قال: لا تطعموه، وقذره^(٣).

ويتقوى هذا الأمر باحتمال كون هذا الحيوان من الأمم التي مسخت كما روى مسلم في صحيحه أن النبي ﷺ قال: (لا أدري لعله من القرون التي مسخت)^(٤).
فيكون النهي تنزيهاً وهو أولى وأحوط والله أعلم.

الحديث السابع عشر: في الطب، باب في الأدوية المكروهة، أخرجه شاهداً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَادَةَ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالذَّوَاءَ وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً فَتَدَاوَوْا وَلَا تَدَاوَوْا بِحَرَامٍ)^(٥).

قلت: وهذا إسناد شامي إلا أن فيه ثعلبة بن مسلم الشامي مستور^(٦).
ويشهد له حديث ابن مسعود مرفوعاً: (إن الله لم يجعل شفاءكم في حرام). علقه البخاري بصيغة الجزم، وقال ابن حجر أوردهنا في تغليق التعليق بأسانيد صحيحة^(٧).
وأما قوله (لكل داء دواء) فرواه مسلم عن جابر^(٨)، وروى مسلم وغيره أن رسول الله ﷺ سئل عن الخمر فقال: (إنه ليس بدواء ولكنه داء)^(٩).

(١) السنن الكبرى، ٣٢٦/٩.

(٢) المصدر نفسه، ٦٦٥/٩.

(٣) مسلم، الصحيح، ٣/١٥٤٥، ح ١٩٥٠.

(٤) المصدر نفسه، ٣/١٥٤٥، ح ١٩٤٩.

(٥) أبو داود، السنن، ٧/٤، ح ٣٨٧٤.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٣٤، ت ٨٤٦.

(٧) فتح الباري، ٣٠/٥، ٣١.

(٨) الصحيح، ٤/١٧٢٩، ح ٢٢٠٤.

الحديث الثامن عشر: أخرجه في العتق، باب: في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت صدر به الباب وأخرج له متابعان.

قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو بَدْرٍ حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْةٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (الْمُكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَّكَاتِبِهِ دَرَاهِمٌ)^(٢).

قلت: هذا إسناد شامي وهو من حسان حديثه، وله متابعان:

الأول: حسن، من طريق عبدالوارث بن سعيد، عن يحيى بن أبي أنيسة، عن عمرو بن شعيب، به نحوه أخرجه الترمذي وقال: حسن غريب والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم^(٣).

الثاني: ضعيف، رواه غير واحد عن حجاج بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب به نحوه^(٤).

وله شواهد عن عائشة^(٥) وزيد بن ثابت^(٦) وابن عمر^(٧) وغيرهم، وصححه ابن الملقن^(٨) والسيوطي^(٩).

الحديث التاسع عشر: في اللباس باب في لبس الصوف والشعر، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْأَعْلَاءِ الزُّبَيْدِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عَقِيلِ بْنِ مُذَرٍّ عَنْ لُقْمَانَ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عُثْبَةَ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ قَالَ اسْتَكْسَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَسَانِي خِيَشَتَيْنِ^(١٠) فَلَقَدْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا أَكْسَى أَصْحَابِي^(١١).

(١) المصدر نفسه، ٣/١٥٧٣، ج ١٩٨٤.

(٢) أبو داود، السنن، ٤/٢٠، ح ٣٩٢٦.

(٣) الترمذي، الجامع، ٣/٥٦٠، ح ١٢٦٠.

(٤) النسائي، السنن الكبرى، ٣/١٩٧، ح ٥٠٢٥.

(٥) عبد الرزاق، المصنف، ٨/٤٠٨، ح ١٥٧٢٥.

(٦) البيهقي، السنن الكبرى، ١٠/٣٢٤، ح ٢١٤٣٠.

(٧) المصدر نفسه، ح ٢١٤٣٣.

(٨) خلاصة البدر المنير، ٢/٤١٥.

(٩) المناوي، فيض القدير، ٣/٥٣٥.

(١٠) الخيش: ثياب رفاق النسيج، غلاظ الخيوط، تتخذ من أردا الكتان، لسان العرب، باب الشين، فصل الخاء، ٦/٣٠١.

(١١) أبو داود، السنن، ٤/٤٤، ح ٤٠٣٢.

أخرجه شاهداً لحديث خرج رسول الله ﷺ وعليه مَرَطٌ^(١) مُرَحَّلٌ^(٢) من شعر أسود^(٣).

قلت: وهذا من روايته عن عقيل بن مدرك وهو شامي مقبول، وباقي رجاله ثقات وشيخ أبي داود حسين بن علي، مقبول^(٤) فيكون من حسان حديثه عن أهل بلده والله أعلم.

الحديث العشرون: في اللباس، باب: في الحُمرة، أخرجه متابعا في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الدَّمَشْقِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ شُرَيْبِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ شُفْعَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ أَبُو عَلِيٍّ اللَّوْلُؤِيُّ أَرَاهُ وَعَلَيَّ ثَوْبٌ مَصْبُوعٌ يَعْصِفُ مُورَدٌ - فَقَالَ: (مَا هَذَا؟) فَأُطْلِقْتُ فَأَحْرَقْتُهُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا صَنَعْتَ بِثَوْبِكَ) فَقُلْتُ: أَحْرَقْتُهُ قَالَ: (أَفَلَا كَسَوْتُهُ بَعْضَ أَهْلِكَ).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ رَوَاهُ تَوْرَ عَنْ خَالِدٍ فَقَالَ مُورَدٌ وَطَاوُسٌ قَالَ مُعْصِفٌ^(٥).

قلت: هذا إسناد شامي، وفيه شفعة المسمعي مقبول^(٦)، وله متابع بسند حسن عند أبي داود، من طريق هشام بن الغاز، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده بنحوه^(٧)، وآخر عند الطبراني في الأوسط عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب عن عبدالله بن عمرو بنحوه^(٨).

وفي صحيح مسلم عن سليمان الأحول، عن طاووس، عن عبد الله بن عمرو قال: رأى عليٌّ رسول الله ﷺ ثوبين معصفرين، فقال: (ألمك أمرتك بهذا؟) فقلت: أغسلها؟ قال: (بل أحرقها)^(٩).

قلت: والأمر بإحراقها في هذه الرواية لا ينافي قوله ألا كسوته بعض أهلك، فإن الأمر بإحراقها هو من باب التغليظ في الزجر عن هذا الفعل، لا أنه أراد ﷺ حرقه فعلاً. يبين ذلك

(١) المَرَط، كساء من صوف، لسان العرب، باب الطاء، فصل الميم، ٤٠١/٧.

(٢) مُرَحَّلٌ: أي نقش فيه تصاوير الرجال. ابن الأثير، النهاية، ٢١٠/٢.

(٣) والحديث عند مسلم، الصحيح، ١٨٨٤/٤، ح ٢٤٢٤.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٩٦، ت ٤٦٦٣.

(٥) أبو داود، السنن، ٥٢/٤، ح ٤٠٦٨.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٦٨، ت ٢٨١٢.

(٧) أبو داود، السنن، ٥٢/٤، ح ٤٠٦٦.

(٨) المعجم الأوسط، ١١٧/٨، ح ٨١٤٣.

(٩) الصحيح، ١٦٤٧/٣، ح ٢٠٧٧.

أنه عليه السلام في رواية هشام: سألته في اليوم التالي ماذا فعل بها فأخبره أنه أحرقها، فأخبره عليه السلام أن الانتفاع لمن يجوز له لبسها وهن النساء أولى من إتلافها بالحرق أو غيره. فتكون رواية هشام أتم ورواية طاووس أخصر، والله أعلم، فيكون هذا من حسن حديثه خاصة أنه من روايته عن شرحبيل بن مسلم.

الحديث الحادي والعشرون: في الباب السابق، أخرجه شاهداً .

قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ ابْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ وَقَرَأْتُ فِي أَصْلِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي ضَمَضَمٌ يَعْنِي ابْنَ زُرْعَةَ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عَبْدِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ عَنْ حُرَيْثِ بْنِ الْأَبْحِ السَّلِيلِيِّ: (أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ قَالَتْ كُنْتُ يَوْمًا عِنْدَ زَيْتَبِ امْرَأَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَحَنُّنُ نَصْبُغُ ثِيَابًا لَهَا بِمَعْرَةٍ^(١) فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا رَأَى الْمَعْرَةَ رَجَعَ فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ زَيْتَبُ عَلِمَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ كَرِهَ مَا فَعَلْتُ فَأَخَذْتُ فَعَسَلْتُ ثِيَابَهَا وَوَارَتْ كُلَّ حُمْرَةٍ ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجَعَ فَاطْلَعَ فَلَمَّا لَمْ يَرَ شَيْئًا دَخَلَ^(٢)).

وابن عوف: هو محمد، عارف بحديث الشام صحيحه وضعيفه خاصة حديث الحمصيين، إمام حافظ^(٣).

قلت: هذا إسناد شامي ولكن في سنده ضعف كما قال الحافظ في الفتح^(٤) فيه حريث بن الأبح السلمي، مجهول^(٥) ولم أقف له على متابعات، يضاف إلى ذلك أنه وجادة وليس ابن عوف من عصري إسماعيل.

الحديث الثاني والعشرون: في الفتن، باب: ذكر الفتن ودلائلها أخرجه شاهداً في بابه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ ابْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ وَقَرَأْتُ فِي أَصْلِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي ضَمَضَمٌ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ أَبِي مَالِكٍ يَعْنِي الْأَشْعَرِيَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ اللَّهَ أَجَارَكُمْ مِنْ ثَلَاثٍ خِلَالٍ أَنْ لَا يَدْعُو عَلَيْكُمْ

(١) المعرة: طين أحمر يصيغ به، لسان العرب، باب الرءاء، فصل الميم ١٨١/٥.

(٢) أبو داود، السنن، ٥٣/٤، ح ٤٠٧١.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٤٠/٩.

(٤) الفتح، ٣٠٦/١٠.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٥٦، ت ١١٧٩.

الحديث الرابع والعشرون: في الأدب، باب في النهي عن التجسس أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْحَضْرَمِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا ضَمْضَمُ بْنُ زُرْعَةَ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ وَكَثِيرِ بْنِ مَرْثَةَ وَعَمْرٍو بْنِ الْأَسْوَدِ وَالْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ وَأَبِي أَمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ الْأَمِيرَ إِذَا ابْتَغَى الرِّيْبَةَ فِي النَّاسِ أَفْسَدَهُمْ)^(١).

قلت: هذا إسناد شامي رجاله ثقات، إلا أن جبيراً وكثيراً وعمراً من كبار ثقات التابعين فروايتهم مرسلة عن النبي ﷺ، وشريح عن المقدام وأبي أمامة مرسل كما قال ابن أبي حاتم عن أبيه^(٢)، وله شاهد من حديث معاوية صححه النووي والسيوطي^(٣)، فيكون هذا الحديث من حسان حديث إسماعيل عن أهل بلده لتعاقد هذه المراسيل الخمسة والله أعلم.

الحديث الخامس والعشرون: في الأدب باب ما جاء في التشديق في الكلام أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْبَهْرَانِيُّ أَنَّهُ قَرَأَ فِي أَصْلِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ وَحَدَّثَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ابْنُهُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي ضَمْضَمُ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو ظَبْيَةَ أَنَّ عَمْرٍو ابْنَ الْعَاصِ قَالَ يَوْمًا وَقَامَ رَجُلٌ فَأَكْثَرَ الْقَوْلَ فَقَالَ عَمْرٍو: لَوْ قَصَدَ فِي قَوْلِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُ؛ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (لَقَدْ رَأَيْتُ أَوْ أَمَرْتُ أَنْ أَتَجَوَّزَ فِي الْقَوْلِ فَإِنَّ الْجَوَّازَ هُوَ خَيْرٌ)^(٤).

قلت: إسناده شامي، وقد حسنه السيوطي^(٥)، وتعبه المناوي^(٦) فقال: وليس بحسن إذ فيه سليمان بن عبد الحميد البهراني قال في الكاشف: ضعيف، وفي ذيل الضعفاء: كذبه النسائي، وإسماعيل بن عياش: ليس بقوي، وابنه محمد قال أبو داود: ليس بذلك وقال: أبو حاتم لم يسمع من أبيه، ضمضم بن زرعة ضعفه أبو حاتم، وأبو ظبية مجهول.

(١) المزني، تهذيب الكمال، ٢٤٩/٣١.

(٢) أبو داود، السنن، ٢٧٢/٤، ح ٤٨٨٩.

(٣) المراسيل، ص ٩٠.

(٤) المناوي، فيض القدير، ٥٥٩/١، رواه أبو داود في السنن، ٢٧٢/٤، ح ٤٨٨٨.

(٥) أبو داود، السنن، ٣٠٢/٤، ح ٥٠٠٨.

(٦) انظر فيض القدير، ٢٧٧/٥.

(٧) المصدر نفسه، ٢٧٧/٥.

قلت: ولا يحسن قول المناوي فقد نقل ماله دون ما عليه.

فالبهراني قد قال أبو حاتم: كان صديقي وقد كتبتُ عنه، وسمعت منه بجمص وهو صدوق، وقال ابن حبان كان ممن يحفظ الأحاديث ويتنصب، ووثقه مسلمة بن قاسم وأبو علي الجبائي^(١)، لذا قال الحافظ في التقريب صدوق رمي بالنصب وقد أفحش النسائي القول فيه^(٢).

قلت: ولعل ذلك من النسائي لما نسب إلى البهراني من النصب والله أعلم.

أما إسماعيل بن عياش: فليس بقوي عن غير الشاميين، وهذا من روايته عن الشاميين. وابنه: ليس الاعتماد عليه بهذا السند: فإن سليمان ذكر مع أنه سمعه من محمد أنه قرأه من أصل إسماعيل وسليمان عصري إسماعيل وتلميذه كما سبق.

وقال ابن حجر عن محمد: عابوا عليه أنه حدث عن أبيه من غير سماع^(٣).

وضمضم بن زرعة فإن ضعفه أبو حاتم فقد وثقه ابن معين، وأحمد بن عيسى صاحب تاريخ الحمصيين وضمضم حمصي، وابن غير فيما نقل عنه ابن خلفون. وذكره ابن الجوزي في الضعفاء^(٤).

وأما أبو ظبية: فهو الكلاعي الحمصي فلا يصح وصفه بالجهالة وقد روى عنه ستة منهم ثابت البناني، وشريح بن عبيد، وقد وثقه ابن معين وقال الدارقطني: ليس به بأس^(٥).

وأما الذي جعل المناوي يصفه بالجهالة أنهم لم يعرفوا اسمه، وقال بعضهم اسمه كنيته^(٦). والله أعلم.

فظهر بهذا أن هذا الحديث من حسان حديث إسماعيل عن أهل بلده. والله أعلم.

الحديث السادس والعشرون، والحديث السابع والعشرون: أخرجهما في الأدب، باب: ما يقول إذا أصبح أخرجهما في الشواهد.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ ابْنُ عَوْفٍ وَرَأَيْتُهُ فِي أَصْلِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي ضَمْضَمٌ عَنْ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ قَالَ: (قَالُوا يَا رَسُولَ

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤١٣/٢.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٥٢، ت ٢٥٨٤.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٦٨، ح ٥٧٣٥.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥٧٨/٢.

(٥) السنن، ٣٩٠/٦.

(٦) المزي، تهذيب الكمال، ٤٤٧/٣٣.

اللَّهُ حَدَّثَنَا بِكَلِمَةٍ نَقُولُهَا إِذَا أَصْبَحْنَا وَأَمْسَيْنَا وَاضْطَجَعْنَا فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَقُولُوا اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...^(١).

قلت: هذا إسناد شامي إلا أنه ضعيف للانقطاع في سنده، شريح عن أبي مالك مرسل^(٢)، فهو من ضعيف حديثه عن أهل بلده، ولكن المتن له شاهد صحيح بمعناه أخرجه مسلم^(٣) وغيره عن ابن مسعود، والله أعلم.

الحديث الثامن والعشرون: في الأدب باب: ما جاء فيمن دخل بيته ما يقول، أخرجه شاهداً في الباب .

قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْفٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ ابْنُ عَوْفٍ وَرَأَيْتُ فِي أَصْلِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي ضَمُضٌ عَنْ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا وَلَجَ الرَّجُلُ يَبْتِئُهُ فَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ الْمَوْلَجِ وَخَيْرَ الْمَخْرَجِ بِسْمِ اللَّهِ وَلَجْنَا وَبِسْمِ اللَّهِ خَرَجْنَا وَعَلَى اللَّهِ رَبَّنَا تُوكَلْنَا ثُمَّ لِيُسَلِّمْ عَلَى أَهْلِهِ)^(٤).

قلت وهو كسابقه، إسناد شامي ضعيف للانقطاع في سنده، شريح عن أبي مالك مرسل. ولم أقف له على متابعات والله أعلم.

خلاصة مرويات إسماعيل بن عياش عند أبي داود.

روى له أبو داود ثمانية وعشرين حديثاً.

- سبعة عشر في باب الشواهد، واثنان في باب المتابعات.

- وأربعة صدر بها الباب وأخرج لها متابعات وشواهد، وخمسة لم يخرج في الباب غيرها.

• سبعة وعشرين حديثاً من روايته عن أهل بلده.

- تسعة عشر حديثاً من حسن أو صحيح روايته عنهم.

وثمانية أحاديث ضعيفة:

- خمسة أحاديث منها علتها الإرسال وقد رويت موصولة.

- وثلاثة علتها جهالة شيوخه.

• والحديث الثامن والعشرون من روايته عن غير أهل بلده وهو ضعيف.

(١) أبو داود، السنن، ٣٢٢/٤، ح ٥٠٨٣، و٥٠٨٤.

(٢) المزي، تهذيب الكمال، ٢٤٩/٣١.

(٣) الصحيح، ٢٠٨٩/٤، ح ٢٧٢٣، وابن حبان، الصحيح، ٢٤٣/٣، ح ٩٦٣٠؛ وأبو داود، السنن، ٣١٨/٤، ح ٥٠٧١.

(٤) أبو داود، السنن، ٣٢٥/٤، ح ٥٠٩٦.

رابعاً: مرويات إسماعيل بن عياش عند ابن ماجه:

أخرج له ابن ماجه ستة وأربعين حديثاً.

الحديث الأول: رواه في المقدمة في فضل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أخرجه مقروناً متابعة.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ح وَحَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا حَاتِمُ
بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ
بْنَ أَبِي وَقَاصٍ يَقُولُ: لَقَدْ جَمَعَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ أَبَوَيْهِ فَقَالَ: (ارْمِ
سَعْدُ فِذَاكَ أَبِي وَأُمِّي) ^(١).

قلت هذا وإن كان إسناداً مدنياً إلا أنه صحيح، وإسماعيل لم يتفرد به، بل أخرجه ابن
ماجه مقروناً بحاتم بن إسماعيل وهو مدني: قال فيه الحافظ: صحيح الكتاب صدوق بهم ^(٢).
وله متابعات صحيحة غير ما ذكر ابن ماجه، منها ما عند الشيخين:

عند مسلم من طريق سليمان بن بلال والليث بن سعد عن يحيى بن سعيد به بمثله ^(٣)،
وعند البخاري: من طريق مروان بن معاوية عن هاشم بن هاشم السعدي عن سعيد ابن المسيب
به بمثله ^(٤).

الحديث الثاني: في المقدمة كذلك في فضل العباس بن عبد المطلب، أخرجه وحده في
موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابُ بْنُ الزُّهَّالِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنْ كَثِيرِ بْنِ مَرْةٍ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا فَمَنْزِلِي
وَمَنْزِلُ إِبْرَاهِيمَ فِي الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُجَاهَتَيْنِ وَالْعَبَّاسُ بَيْنَنَا مُؤْمِنٌ بَيْنَ خَلِيلَيْنِ) ^(٥).

قلت: وهذا إسناد شامي إلا أن فيه شيخ ابن ماجه عبد الوهاب بن الضحاك العرضي،
متروك كذبه أبو حاتم وقال أبو داود: يضع الحديث. وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعه،

(١) ابن ماجه، السنن، ٤٧/١، ١٣.

(٢) تقريب التهذيب، ص ١٤٤، ت ٩٩٤.

(٣) الصحيح، ١٨٧٦/٤، ح ٢٤١٢.

(٤) الصحيح، ص ٨٤٩، ح ٤٠٥٥.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٥٠/١، ح ١٤١.

وشيوخه إسماعيل اختلط بآخره. وقال ابن رجب: انفرد به المصنف وهو موضوع فإنه من بلايا عبد الوهاب، وكذلك قال العقيلي والذهبي^(١).

الحديث الثالث: في الطهارة، باب: لا وضوء إلا من حدث، أخرجه شاهداً في الباب . قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ قَالَ رَأَيْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَشُمُّ ثَوْبَهُ فَقُلْتُ مِمَّ ذَلِكَ قَالَ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ رِيحٍ أَوْ سَمَاعٍ)^(٢).

قلت: وهذا كذلك إسناد شامي إلا أنه ضعيف كذلك؛ لأن فيه عبد العزيز بن عبيد الله الحمصي شيخ إسماعيل وهو ضعيف ولم يرو عنه غير إسماعيل^(٣)، وله متابيع عند أحمد من طريق يحيى بن إسحاق، عن ابن لهيعة، عن محمد بن عبد الملك، عن محمد بن عمرو بن عطاء به بنحوه^(٤)، وابن لهيعة مختلط ويحيى ليس من قدامى أصحابه.

أما المتن فله شواهد صحيحة عند البخاري^(٥) ومسلم^(٦) وغيرهما من حديث أبي هريرة بلفظ (حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً).

الحديث الرابع: (لَا يَقْرَأُ الْجُنُبُ وَالْحَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ)، سبق عند الترمذي الحديث الأول^(٧) وهو من روايته عن غير الشاميين وهو من ضعيف حديثه، وأخرجه ابن ماجه شاهداً.

الحديث الخامس: في كتاب المساجد، باب: الدعاء عند دخول المساجد، أخرجه شاهداً. قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ دِينَارٍ الْجَمْصِيُّ وَعَبْدُ الْوَهَّابُ بْنُ الضُّحَّاكِ قَالَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ سُوَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥٢٨/٣، وانظر مصباح الزجاجة، ٢١١/١ وسير أعلام النبلاء، ٩٣/٢، وقال فيه:

حديث موضوع وفي إسناده عبد الوهاب العرضي الكذاب. وضمفاء العقيلي، ٧٨/٣، ترجمة، ١٠٤٤.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١٧٢/١، ح ٥١٦، وانظر، ح ٥١٥، شاهد له صحيح من حديث أبي هريرة.

(٣) تقريب التهذيب، ص ٣٥٨، ترجمة ٤١١١.

(٤) أحمد، المسند، ٤٢٦/٣.

(٥) الصحيح، ٢٧٦/١، ح ٣٦١٨.

(٦) الصحيح، ص ٤٨، ح ١٣٧.

(٧) انظر: ص ٣٥٢

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلْيَسَلِّمْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ لِيَقُلِ
اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ وَإِذَا خَرَجَ فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ^(١)).

قلت: هو إسناد مدني وهو من صحيح حديثه عن غير أهل بلده، له متابعان صحيحان^(٢): عن بشر بن الفضل عن عمارة به مثله، وعن يحيى بن يحيى، عن سليمان بن بلال، عن ربيعة به مثله.

الحديث السادس: (مَنْ صَلَّى فِي مَسْجِدٍ جَمَاعَةً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً... الحديث)، سبق عند الترمذي، الحديث الثاني^(٣) وهو من ضعيف حديثه عن أهل بلده، وأخرجه ابن ماجه وحده في موضوعه.

الحديث السابع: في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب رفع اليدين إذا كبر وإذا رفع رأسه من الركوع أخرجه شافداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَيْشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ حِينَ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ وَحِينَ يَرْكَعُ وَحِينَ يَسْجُدُ)^(٤).

قلت: وهذا إسناد مدني وقد ضعفه الطحاوي^(٥) والبوصيري^(٦) بذلك، ولم أقف له على متابعات. والله أعلم.

الحديث الثامن: أخرجه في إقامة الصلاة، باب: رد السلام على الإمام صدر به الباب وأخرج له متابعات.

قال: حَدَّثَنَا هَيْشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْهَذَلِيُّ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ فَرُدُّوا عَلَيْهِ)^(٧) (١).

(١) ابن ماجه، السنن، ٢٥٤/١، ح ٧٧٢.

(٢) مسلم، الصحيح، ٤٩٤/١، ح ١٧١٣؛ ابن حبان، الصحيح، ٣٩٧/٥، ح ٢٠٤٨.

(٣) انظر: ص ٣٥٣.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢٧٩/١، ح ٨٦٠.

(٥) الزيلعي، نصب الراية، ٤١٤/١.

(٦) البوصيري، مصباح الزجاجة، ١٠٧/١.

(٧) ومعنى الحديث: إذا سلم الإمام فسلموا نوابين الرد عليه، حاشية السندي على سنن ابن ماجه، ٤٩٥/١.

ثم أخرج له متابعا عن علي^(٢) بن القاسم، عن همام بن يحيى، عن قتادة، بنحوه^(٣). وهو سند صحيح.

وله متابيع عند الطبراني من طريق الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير عن قتادة به بنحوه^(٤). سعيد بن بشير ضعيف^(٥).

قلت: هذا الحديث من حديث إسماعيل عن غير أهل بلده، وهو ضعيف بهذا السند وإن كان متابعه عند ابن ماجه صحيح، إلا أن أبا بكر الهذلي شيخ إسماعيل متروك الحديث^(٦).

الحديث التاسع: في إقامة الصلاة، باب: إقامة الصفوف، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الَّذِينَ يُصَلُّونَ الصُّفُوفَ وَمَنْ سَدَّ فُرْجَةَ رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً»^(٧).

هذا من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين، قال أبو حاتم: هذا خطأ إنما هو عروة إن النبي ﷺ وإسماعيل عنده مناكير من هذا النحو^(٨)، وقال مغلطاي: حديث مختلف في إسناده لاختلاف حال راويه إسماعيل بن عياش^(٩)، ونحوه في مصباح الزجاجة^(١٠).

قلت: ولكن لهذا الحديث متابعات تقويه.

الأولى: من طريق عبد الله بن وهب، أخبرني أسامة بن زيد الليثي، عن عثمان بن عروة ابن الزبير، عن أبيه مختصراً^(١١).

وقد حسن الحافظ ابن حجر هذا الإسناد^(١٢).

(١) ابن ماجه، السنن، ٢٩٧/١، ح ٩٢٢.

(٢) في المطبوع عبدالأعلى والصواب ما أثبتته.

(٣) المصدر نفسه، ٢٩٧/١، ح ٩٢١.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير، ٢١٤/٧، ح ٦٨٩٠.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٢٥، ت ٨٠٠٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٣٤، ت ٢٢٧٦.

(٧) ابن ماجه، السنن، ٣١٨/١، ح ٩٩٥.

(٨) ابن أبي حاتم، العلل، ١٤٨/١، ح ٤١٥.

(٩) المناوي، فيض القدير، ٢/٢٦٩.

(١٠) مصباح الزجاجة، ١/١٢٠.

(١١) ابن خزيمة، الصحيح، ٢٣/٣، ح ١٥٥٠.

(١٢) فتح الباري، ٢/٢١٣.

الثانية: من طريق سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، به مختصراً^(١). من غير ذكر من سدّ فرجة.

الثالثة: من طريق سفيان عن أسامة بن زيد الليثي، عن عبد الله بن عروة بن الزبير عن أبيه به مختصراً^(٢).

الحديث العاشر: في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الركعتين بعد المغرب، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الضُّحَّاكِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ فَصَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ فِي مَسْجِدِنَا ثُمَّ قَالَ: (ارْكَعُوا هَاتَيْنِ الرُّكْعَتَيْنِ فِي بُيُوتِكُمْ)^(٣).

قلت: وهذا من روايته عن غير الشاميين، وفيها شيخ ابن ماجه عبد الوهاب بن الضحاك متروك وكذبه أبو حاتم^(٤).

ورواه غير واحد عن ابن إسحاق عن عاصم، عن محمود بن لبيد، ولم يذكره رافع بن خديج رواه: عبد الأعلى بن القاسم^(٥) وإبراهيم بن سعد الزهري^(٦) وابن أبي عدي^(٧) كذلك. الحديث الحادي عشر: (كُلُّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يُسَلَّمُ)، سبق عند أبي داود الحديث الثالث^(٨) وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وقد أخرجه ابن ماجه شاهداً في الباب. الحديث الثاني عشر: في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في البناء على الصلاة أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ أَصَابَهُ

(١) ابن حبان، الصحيح، ٥/٥٣٦، ح ٢١٦٢.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، ٣/١٠٣، ح ٤٩٨١.

(٣) ابن ماجه، السنن، ١/٣٦٨، ح ١١٦٥.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٦٨، ت ٤٢٥٨.

(٥) ابن أبي شيبة، المصنف، ٢/٥٢، ح ٦٣٧٣.

(٦) المصدر نفسه، ٥/٤٢٧، ح ٢٣٦٧٣.

(٧) أحمد، المسند، ٥/٤٢٨، ح ٢٣٦٧٨.

(٨) انظر: ص ٣٧١.

قِيَّةً أَوْ رُغَافاً أَوْ قَلَسٌ^(١) أَوْ مَذْيٌ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ ثُمَّ لِيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ^(٢).

قلت: هذا من روايته عن الحجازيين، وهي ضعيفة، قال الدارقطني نقلاً عن محمد بن يحيى الذهلي: الصحيح عن ابن جريج مرسل، وأما حديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة الذي يرويه إسماعيل بن عياش فليس بشيء^(٣).

وقال البيهقي بعد أن نقل كلام الدارقطني: وقد رواه إسماعيل بن عياش مرة هكذا مرسلًا كما رواه الجماعة وهو المحفوظ عن ابن جريج وهو مرسل. وذكر نحوه عن الإمام أحمد^(٤).

الحديث الثالث عشر: في إقامة الصلاة، باب: في وقت صلاة العيدين. أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابُ بْنُ الضُّحَّاكِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ: (أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّاسِ يَوْمَ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى فَأَتَاكَرَ إِبْطَاءَ الْإِمَامِ وَقَالَ إِنَّ كُنَّا لَقَدْ فَرَعْنَا سَاعَتَنَا هَلْوَ وَذَلِكَ حِينَ التُّسْبِيحِ)^(٥).

قلت: هذا إسناد شامي إلا أن فيه شيخ ابن ماجه عبد الوهاب بن الضحاك متروك الحديث وكذبه أبو حاتم^(٦).

وله متابع صحيح يرويه أبو المغيرة، عن صفوان بن عمرو، به بمثله^(٧).

الحديث الرابع عشر: في الجنائز، باب: ما جاء في إدخال الميت القبر، أخرجه صدر الباب وأخرج له شواهد ومتابعات.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ح.

(١) القَلَسُ: بالتحريك - ما يخرج من البطن من الطعام أو الشراب إلى الفم أعاده صاحبه أو ألقاه، لسان العرب، باب السين، فصل القاف، ٦/ ١٨٠.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/ ٣٨٥، ح ١٢٢١.

(٣) الدارقطني، السنن، ١/ ٥٥، ح ١٨.

(٤) السنن الكبرى، ١/ ١٤٢، ح ٦٥٣، ونحوه ٢/ ٢٥٦، ح ٣١٩٩.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/ ٤١٨، ح ١٣١٧.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٦٨، ت ٤٢٥٧.

(٧) أبو داود، السنن، ١/ ٢٩٦، ح ١١٣٥.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَخْمَرُ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أُذْخِلَ الْقَبْرَ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ -وَقَالَ أَبُو خَالِدٍ مَرَّةً إِذَا وُضِعَ الْمَيِّتُ فِي لَحْدِهِ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، وَقَالَ هِشَامٌ فِي حَدِيثِهِ بِسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ-)^(١).

قلت: إسناد إسماعيل حجازي، وفيه ليث بن أبي سليم قال الحافظ: صدوق اختلط حديثه جداً فلم يميز فترك^(٢).

وأخرجه الترمذي من طريق أبي خالد الأحمر، وقال: حسن غريب من هذا الوجه وقد روى من غير وجه عن ابن عمر^(٣).

قلت: وله متابع ثان عن أيوب، عن نافع، به بنحوه^(٤)، وثالث من طريق قتادة، عن أبي الصديق بكر بن عمرو، عن ابن عمر به بنحوه^(٥)، فعلى هذا يكون الحديث حسناً، ويكون هذا من حسان حديث إسماعيل عن غير أهل بلده.

الحديث الخامس عشر: في كتاب الجنائز، باب: في النهي عن النياحة، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ حَدَّثَنَا أَبُو حَرِيرٍ مَوْلَى مُعَاوِيَةَ قَالَ خَطَبَ مُعَاوِيَةُ بِحِمْنٍ فَذَكَرَ فِي خُطْبَتِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَهَى عَنِ النَّوْحِ^(٦).

قلت: هذا إسناد شامي وفيه عبد الله بن دينار الحمصي ضعيف^(٧)، وأبو حريز مولى معاوية مجهول^(٨)، وله متابع من طريق محمد بن مهاجر الأنصاري، عن كيسان مولى^(٩) معاوية بنحوه مطولاً^(١٠)، فيكون هذا من ضعيف روايته عن أهل بلده، وإن كان للمتن شواهد.

(١) ابن ماجه، السنن، ١/٤٩٤، ح ١٥٥٠.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٦٤، ت ٥٦٨٥.

(٣) الجامع، ٣/٣٦٤، ح ١٠٤٦.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط، ٧/٢٢٨، ح ٧٣٤٧.

(٥) البيهقي، السنن الكبرى، ٤/٥٥، ح ٦٨٥٢؛ وأبو داود، السنن، ٣/٢١٤، ح ٣٢١٣؛ وابن حبان، ٧/٣٧٠، ح ٣١٠٩.

(٦) ابن ماجه، السنن، ١/٥٠٣، ح ١٥٨.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٠٢، ت ٣٣٠١.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٥٧، ت ١١٨٥.

الحديث السادس عشر: في الجنائز، باب: ما جاء في الصبر على المصيبة. أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ عَجْلَانَ عَنْ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ ابْنُ آدَمَ إِذَا صَبَرَتْ وَاحْتَسَبَتْ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى لَمْ أَرْضَ لَكَ ثَوَابًا دُونَ الْجَنَّةِ)^(٣).

قلت: هذا إسناد شامي، قال في المصباح صحيح ورجاله ثقات^(٤)، وله شواهد كثيرة.

الحديث السابع عشر: في الزكاة، باب: ما تجب فيه الزكاة من الأموال، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: (إِنَّمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزَّكَاةَ فِي هَذِهِ الْخُمْسَةِ فِي الْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْثَمَرِ وَالزُّبَيْدِ وَالذَّرْوَةِ)^(٥).

قلت: هذا من رواية إسماعيل عن الكوفيين وهي ضعيفة، وزادهما ضعفاً شيخه محمد بن عبد الله وهو العزمي متروك^(٦)، ولم أقف له على متابعات والله أعلم.

الحديث الثامن عشر: (لَا شُؤْمَ وَقَدْ يَكُونُ الْيَمْنُ فِي ثَلَاثَةٍ فِي الْمَرَأَةِ وَالْفَرَسِ وَالْذَّارِ... الحديث)، وسبق عند الترمذي الحديث الخامس عشر^(٧)، وهو من روايته عن غير أهل بلده وهو ضعيف، وقد أخرجه ابن ماجه وحده في موضوعه.

الحديث التاسع عشر: (الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ)، سبق عند الترمذي الحديث العاشر^(٨)، وهو من حسن روايته عن أهل بلده، وقد أخرجه ابن ماجه شاهداً في الباب.

الحديث العشرون: (لَا تُؤْذِي امْرَأَةً رَوْحَهَا إِلَّا قَالَتْ رَوْحُهَا مِنْ الْحُورِ الْعِينِ لَا تُؤْذِيهِ...) سبق عند الترمذي الحديث السابع^(٩) وهو من حسن روايته عن أهل بلده، وقد أخرجه ابن ماجه شاهداً في الباب.

(١) ابن حبان، الثقات، ٣٤٠/٥، ولم يذكره غيره.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير، ٧٣/١٩، ص ٨٧٨، وأبو يعلى، المسند، ٣٦٤/١٣، ح ٧٣٧٤.

(٣) ابن ماجه، السنن، ٥٠٩/١، ح ١٥٩٧.

(٤) مصباح الزجاجة، ٤٩/٢.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٥٨٠/١، ح ١٨١٥.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٩٤، ت ٦١٠٨.

(٧) انظر: ص ٣٦٢.

(٨) انظر: ص ٣٥٨.

الحديث الحادي والعشرون: في التجارات، باب: الحث على المكاسب أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ الْمُقَدَّمِ بْنِ مَعْدِيكَرِبَ الزُّبَيْدِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَا كَسَبَ الرَّجُلُ كَسَبًا أَطْيَبَ مِنْ عَمَلٍ يَدِيهِ وَمَا أَفْقَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَخَادِمِهِ فَهُوَ صَدَقَةٌ) ^(١).

قلت: هذا إسناد شامي، رجاله ثقات أثبات وهو من صحيح حديث إسماعيل عن أهل بلده، وله متابع عند البخاري من طريق عيسى بن يونس عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان به بنحوه ^(٢).

الحديث الثاني والعشرون: أخرجه في التجارات باب: الاقتصاد في طلب المعيشة صدر به الباب وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَجْمِلُوا فِي طَلَبِ الدُّنْيَا فَإِنَّ كُلَّ مَيْسَرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ) ^(٣).

قلت: هذا من روايته عن المدنيين، وله متابع عن سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن به بنحوه أخرجه الحاكم وصححه وأقره الذهبي ^(٤).

فيكون هذا من حسن حديث إسماعيل عن غير أهل بلده. والله أعلم.

الحديث الثالث والعشرون: أخرجه في التجارات، باب: ما جاء في كراهية الأيمان في البيع والشراء أخرجه شاهداً مقروناً.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ح وَحَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ عَنْ مَعْبُدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِيَّاكُمْ وَالْخَلْفَ فِي الْبَيْعِ فَإِنَّهُ يُنْفَقُ ثُمَّ يَمْحَقُ) ^(٥).

(١) انظر: ص ٣٥٩

(٢) ابن ماجه، السنن، ٧٢٣/٢، ح ٢١٣٨.

(٣) الصحيح، ص ٤٣٠، ح ٢٠٧٢.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٨٢٥/٢، ح ٢١٤٢.

(٥) المستدرک، ٤٠٣/٢.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٧٤٥/٢، ح ٢٢٠٩.

قلت: هو من رواية إسماعيل عن المدنيين، وهو من صحيح روايته، أخرجه مع متابعه عبد الأعلى بن القاسم مقروناً به.

وله متابع عند مسلم من طريق أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن سعيد بن كعب بن مالك، عن أبي قتادة به بمثله^(١).

الحديث الرابع والعشرون: في التجارات، باب: ما يرجى في كيل الطعام من البركة أخرجه صدر الباب وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ الْمَازِنِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (كَيْلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارِكْ لَكُمْ فِيهِ)^(٢).

قلت: إسناده شامي وهو من صحيح روايته عن الشاميين، وله شاهد صحيح سند شامي آخر من طريق الوليد بن مسلم، عن ثور، عن خالد بن معدان، عن المقدام بن معديكرب بمثله^(٣).

الحديث الخامس والعشرون: (لَا تُنْفِقُ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِهَا شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا)، سبق عند الترمذي الحديث الخامس^(٤)، وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وكان أخرجه وحده في موضعه.

الحديث السادس والعشرون: (أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ سِلْعَةً فَأَذْرَكَ...) سبق عند أبي داود الحديث الرابع عشر^(٥)، وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وأخرجه ابن ماجه متابعه.

الحديث السابع والعشرون: (الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ وَالْمِنْحَةُ مُرْدُودَةٌ) سبق عند الترمذي الحديث الخامس^(٦) وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وكان أخرجه صدر الباب وأخرج له شواهد.

الحديث الثامن والعشرون: (الزُّعِيمُ غَارِمٌ وَالذَّيْنُ مَقْضِيٌّ) سبق عند الترمذي الحديث الخامس^(٧) وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وكان صدر الباب به وأخرج له شواهد.

الحديث التاسع والعشرون: كتاب الصدقات، باب: القرض، أخرجه شاهداً في الباب.

(١) الصحيح، ٣/١٢٢٨، ح ١٦٠٧.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/٧٥٠، ح ٢٢٣١.

(٣) البخاري، الصحيح، ص ٤٤٢، ح ٢١٢٨.

(٤) انظر: ص ٣٥٦.

(٥) انظر: ص ٣٦٢.

(٦) انظر: ص ٣٥٦.

(٧) انظر: ص ٣٥٦.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنِي عُثْبَةُ بْنُ حُمَيْدٍ الضَّبِّيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَقَ الْهَنْثَلِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ الرَّجُلُ مِنَّا يُفْرَضُ أَخَاهُ الْمَالُ فِيهِدِي لَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا أَقْرَضَ أَحَدُكُمْ قَرْضًا فَأَهْدِي لَهُ أَوْ حَمَلُهُ عَلَى الدَّابَّةِ فَلَا يَرْكَبْهَا وَلَا يَقْبَلْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَرَى بَيْتَهُ وَبَيْتُهُ قَبْلَ ذَلِكَ)^(١).

قلت: هذا من روايته عن البصريين وعتبة بن حميد مختلف فيه^(٢). ويحيى بن أبي إسحاق مجهول^(٣)، لكن رواه هشام بن عمار، عن إسماعيل بن عياش... وقال: يحيى بن أبي إسحاق وهم، وهذا حديث يحيى بن يزيد الهنثالي^(٤). وهو مقبول روى له مسلم وأبو داود^(٥). قلت: رمز السيوطي لحسنه^(٦)، ولعل تحسين السيوطي له للمتن دون السند، وإلا فسنده ضعيف.

الحديث الثلاثون: في الحدود، باب: التعزير أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا عُبَادُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا تُعْزَرُوا فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ)^(٧).

هذا من روايته عن البصريين، وشيخه عباد بن كثير الثقفي متروك، قال أحمد: روى أحاديث كذب^(٨)، ومع هذا رمز السيوطي لحسنه^(٩) وصححه الألباني^(١٠).

قلت: ولعل ذلك منهما تصحيح وتحسين للمتن دون السند، إذ له شواهد صحيحة بمعناه عند البخاري ومسلم^(١١) وغيرهما. عن أبي بردة بن نيار الأنصاري، ولفظ البخاري: (لا تجلدوا فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله).

(١) ابن ماجه، السنن، ٨١٣/٢، ح ٢٤٣٢.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨٧/٧.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٨٧، ت ٧٥٠٢.

(٤) المزني، تحفة الأشراف، ٤٢٦/١.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٩٨، ت ٧٦٧٣.

(٦) انظر فيض القدير، ٢٩٨/١.

(٧) ابن ماجه، السنن، ٨٦٧/٢، ج ٢٦٠٢.

(٨) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٩٠، ت ٣١٣٩.

(٩) المناوي، فيض القدير، ٤١٣/١.

(١٠) صحيح الجامع، ١٢٢٩/٢.

(١١) صحيح البخاري، ص ١٤٤٧، ح ٦٨٥٠، مسلم، الصحيح، ح ١٧٠٨.

الحديث الحادي والثلاثون: في الديات، باب: هل يقتل الحر بالعبد. أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا ابْنُ الطَّبَّاعِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ عَنْ عَلِيٍّ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: (قَتَلَ رَجُلٌ عَبْدَهُ عَمْدًا مُتَعَمِّدًا فَجَلَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِائَةً وَتَفَاةً سَنَةً وَمَحَا سَهْمَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ)^(١).

قلت: هذا من روايته عن المدنيين وشيخه إسحاق بن عبد الله متروك. إلا أنه ربما سمع منه بالشام فقد ذكر ابن سعد أنه دخل الشام مع صالح بن علي فسمع منه الشاميون ثم قدم المدينة فمات بها^(٢).

وروى هذا الحديث من طريق محمد بن عبد العزيز الرملي عن إسماعيل بن عياش، عن الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب به بنحوه^(٣)، وفيه محمد بن عبد العزيز الرملي مختلف فيه^(٤).
الحديث الثاني والثلاثون: (إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لِرِثٍ... الحديث)، سبق عند الترمذي الحديث الخامس^(٥)، وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وكان أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث الثالث والثلاثون: في الجهاد، باب: فضل الشهادة في سبيل الله، أخرجه شاهداً.
قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنِي بَجِيرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ الْمُقَدِّمِ بْنِ مَعْدِيكَرِبَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لِلشَّهِيدِ عِنْدَ اللَّهِ سِتُّ خِصَالٍ يَغْفِرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دَفْعَةٍ مِنْ دَمِهِ، وَيُرَى مَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَيُجَارُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَيَأْمَنُ مِنَ الْفَزَعِ الْأَكْبَرِ، وَيُحَلَّى حُلَّةَ الْإِيمَانِ وَيُزَوَّجُ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ، وَيُسْفَعُ فِي سَبْعِينَ إِنْسَانًا مِنْ أَقَارِبِهِ)^(٦).

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٨٨٨، ح ٢٦٦٤.

(٢) المزي، تهذيب الكمال، ٢/ ٤٤٨.

(٣) الدارقطني، السنن، ٣/ ١٤٤، ح ١٨٧ والطحاوي، معاني الآثار، ٣/ ١٣٨.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥/ ٢٠١.

(٥) انظر: ص ٣٥٦.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٩٣٥، ح ٢٧٩٩.

وهذا إسناد شامي، وله متابع من طريق بقية بن الوليد، عن بجير بن سعيد به بنحوه أخرجه الترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب^(١). فهو من صحيح روايته عن أهل بلده.

الحديث الرابع والثلاثون: في المناسك، باب: لا طاعة في معصية الله أخرجه شاهداً في بابيه مقروناً.

قال: حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ ح وَحَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (سَيَلِي أُمُورَكُمْ بَعْدِي رَجَالٌ يُطْفِئُونَ السُّنَّةَ وَيَعْمَلُونَ بِالْبِدْعَةِ وَيُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مَوَاقِيتِهَا). فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَدْرَكْتُهُمْ كَيْفَ أَفْعَلُ؟ قَالَ: (نَسْأَلُنِي يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ كَيْفَ تَفْعَلُ لَا طَاعَةَ لِمَنْ عَصَى اللَّهَ)^(٢).

وهذا إسناد حجازي وهو من رواية إسماعيل عن الحجازيين وهي ضعيفة، ولم أقف له على متابعات تقويه وله شاهد حسن من حديث عبادة بن الصامت بنحوه^(٣).

الحديث الخامس والثلاثون: (مَا مِنْ مُلَبٍّ يُلَبِّي إِلَّا لَبَّى مَا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ مِنْ حَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ مَذْرَبٍ... الحديث) سبق عند الترمذي الحديث السادس^(٤)، وهو من حسن حديثه عن غير أهل بلده، وكان أخرجه ابن ماجه شاهداً في بابيه.

الحديث السادس والثلاثون: في المناسك، باب: فضل الطواف، أخرجه شاهداً.
قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ أَبِي سُوَيْدٍ^(٥) قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ هِشَامٍ يَسْأَلُ عَطَاءَ ابْنَ أَبِي رَبِيعٍ عَنِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ فَقَالَ عَطَاءٌ حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (وَكُلَّ بِهِ مَسْبُوعٌ مَلَكًا فَمَنْ قَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ قَالُوا آمِينَ... الحديث)^(٦).

(١) الترمذي، الجامع، ٤/٤٨٧، ح ١٦٦٣.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/٩٥٦، ح ٢٨٦٥.

(٣) الحاكم، المستدرك، ٣/٣٥٦-٣٥٧، وحسنه السيوطي، انظر المناوي، فيض القدير، ٤/١٢٣.

(٤) انظر: ص ٣٥٧.

(٥) في الأصل عند ابن ماجه حميد بن أبي سوية والصواب ما أثبتته كما في تحفة الأشراف، ١٠/٢٦٠.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٢/٩٨٥، ح ٢٩٥٧.

قلت: وهذا من روايته عن المكين، فحميد بن أبي سويد مكي مجهول^(١)، وضعفه ابن عدي فقال: وحميد بن أبي سويد هذا قد حدث عنه ابن عياش بغير هذه الأحاديث وكأنه قد أخذ عطاء بن أبي رباح يقبالة، وهذه الأحاديث عن عطاء التي يرويها عنه غير محفوظات^(٢).

الحديث السابع والثلاثون: في الأضاحي، باب: أضاحي رسول الله ﷺ، أخرجه شاهداً. قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي عِيَّاشٍ الزُّرْقِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عِيدِ يَكْبُشِينَ فَقَالَ: (حِينَ وَجَّهْتُمَا إِلَيَّ وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَنيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ عَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمِّهِ)^(٣).

قلت: هذا من روايته عن غير أهل بلده وهو من حسان حديثه؛ فهو لم ينفرد به فله متابعة من طريق إبراهيم بن سعد الزهري، عن محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب المصري، عن خالد بن أبي عمران، عن أبي عياش به بنحوه أخرجه الحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم وأقره الذهبي^(٤).

وعند أبي داود من طريق عيسى بن يونس، عن محمد بن إسحاق، به بنحوه^(٥)، و مداره على أبي عياش. قال في التلخيص لا يعرف^(٦)، وفي التقريب مقبول^(٧).

الحديث الثامن والثلاثون: في الأضاحي، باب: الأضاحي واجب أم لا، أخرجه وحده في موضوعه من طريقين.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَمَرَ عَنِ الضُّحَايَا أَوْاجِبَةٌ هِيَ قَالَ: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُسْلِمُونَ مِنْ بَعْدِهِ وَجَرَتْ بِهِ السُّنَّةُ.

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٨١، ت ١٥٥٠.

(٢) الكامل، ٢/ ٢٧٤، ت ٤٣٧.

(٣) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٠٤٣، ح ٣١٢١.

(٤) المستدرک، ١/ ٤٦٧.

(٥) السنن، ٣/ ٩٥، ح ٢٧٩٥.

(٦) ابن حجر، التلخيص الخبير، ٤٠/ ١٤٣.

(٧) تقريب التهذيب، ص ٦٦٣، ت ٨٢٩٢، وهو الصواب ذلك لأنه روى عنه ثلاثة، وعرفه ابن يونس المصري وهو

بلدیه اما كلمة لا يعرف فتكملها اسمه، أي لا يعرف اسمه كما قال الحاكم، وقال فيه الذهبي شيخ المزي، تهذيب

الكامل، وحاشية المحقق، ٣٤/ ١٦٣.

حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ حَدَّثَنَا جَبَلَةُ بْنُ سُحَيْمٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ فَذَكَرَ مِثْلَهُ سَوَاءً^(١).

قلت: وهذا من روايته عن الكوفيين إلا أنه من حسان روايته عنهم، فله متابعات من طريق هشيم، قال: أخبرنا حجاج بن أرتاة، عن جبلة، به بنحوه.

رواه الترمذي وقال: حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم أن الأضحية ليست بواجبة^(٢)، وآخر من طريق ابن أبي زائدة، عن حجاج بن أرتاة، عن نافع، عن ابن عمر بمعناه وقال: حديث حسن^(٣).

الحديث التاسع والثلاثون: أخرجه في الصيد، باب: ما قطع من البهيمة وهي حيّة، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْهَذَلِيُّ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُجَبُّونَ^(٤) أَسِنَّةَ الْإِزِيلِ وَيَقْطَعُونَ أَذْنَابَ الْعِثَمِ أَلَا فَمَا قُطِعَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيِّتٌ)^(٥).

قلت: هو من روايته عن غير أهل بلده

وتابعه أبو معاوية عن أبي بكر الهذلي به بنحوه، وأبو بحرية عن أبي بكر به بنحوه لكن مداره على أبي بكر الهذلي^(٦). وشيخه متروك^(٧).

وللمتن شواهد صحيحة عند الحاكم وغيره من طريق أبي واقد وابن عمر وأبي سعيد أخرجها الحاكم وصححها وأقره الذهبي^(٨).

الحديث الأربعون: في الأطعمة، باب: اللبن، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/١٠٤٤، ح ٣١٢٤.

(٢) الجامع، ٩٢/٤، ح ١٥٠٦.

(٣) المصدر نفسه، ح ١٥٠٧.

(٤) يُجَبُّونَ: أي يقطعون، لسان العرب، باب الباء، فصل الجيم، ١/٢٤٩.

(٥) ٢/١٠٧٣، ح ٣٢١٧.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير، ٢/٥٧، ح ١٢٧٧؛ والأوسط، ٣/٢٦٤، ح ٣٠٩٩.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٢٥، ت ٨٠٠٢.

(٨) المستدرک، ٤/١٢٤، وأخرجه الترمذي، ٤/٧٥، ح ١٤٨، من حديث أبي واقد وحسنه.

(مَنْ أَطْعَمَهُ اللَّهُ طَعَامًا فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَارْزُقْنَا خَيْرًا مِنْهُ وَمَنْ سَقَاهُ اللَّهُ لَبَنًا فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَزِدْنَا مِنْهُ فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ مَا يُجْزَى مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَّا اللَّبَنُ^(١)).

قلت: هذا من روايته عن الحجازيين وهي ضعيفة.

وله متابع عند الترمذي من طريق إسماعيل بن إبراهيم، عن علي بن زيد، عن عمر بن حرملة، عن ابن عباس به بنحوه وقال: هذا حديث حسن^(٢).

وهذا المتابع لم يشفع له، قال أبو حاتم في العلل وقد سئل عن هذا الحديث لإسماعيل: ليس هذا من حديث الزهري، إنما هو من حديث علي بن زيد بن جدعان، عن عمر بن حرملة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال أبو حاتم: وأخاف أن يكون قد أدخل على هشام بن عمار لأنه لما كبر تغير^(٣).

الحديث الحادي والأربعون: في الأطعمة، باب: الفالودج، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الضُّحَّاكِ السُّلَمِيُّ أَبُو الْحَارِثِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَوَّلُ مَا سَمِعْنَا بِالْفَالُودَجِ: (أَنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّ أَمَّتَكَ تَفْتَحُ عَلَيْهِمُ الْأَرْضَ فَيَقَاصُّ عَلَيْهِمُ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الْفَالُودَجَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَمَا الْفَالُودَجُ؟ قَالَ يَخْلُطُونَ السَّمْنَ وَالْعَسَلَ جَمِيعًا فَشَهَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِذَلِكَ شَهَقًا^(٤)).

قلت: هذا من روايته عن الكوفيين، وهو حديث منكر كما قال الذهبي^(٥) وله طرق أخرى ضعيفة لكن لا يصل إلى حد الوضع - كما قال الحافظ ابن حجر في التهذيب -^(٦)، والله أعلم.

الحديث الثاني والأربعون: في الأشربة، باب: إذا شرب أعطى الأيمن فالأيمن، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: (أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْبَنُ وَعَنْ يَمِينِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَنْ يَسَارِهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَابْنِ عَبَّاسٍ:

(١) ابن ماجه، السنن، ١١٠٣/٢، ج ٣٣٢٢.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥٠٦/٥، ج ٣٤٥٥.

(٣) ابن أبي حاتم، العلل، ٤/٢، ج ١٤٨٢.

(٤) ابن ماجه، السنن، ١١٠٨/٢، ح ٣٣٤٠.

(٥) سير أعلام النبلاء، ٤٠٤/١١.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥٢٨/٣.

(أَسْأَدُنِي لِي أَنْ أَسْقِي خَالِدًا) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا أَحْبَبُ أَنْ أُؤَيَّرَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى نَفْسِي أَحَدًا فَأَخَذَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَشَرِبَ وَشَرِبَ خَالِدٌ^(١).

قلت: وهذا من روايته عن الحجازيين وهي ضعيفة، قال: أبو حاتم عن هذا الحديث: ليس هذا من حديث عبيد الله بن عبد الله، ولا من حديث أبي أمامة بن سهل، وإنما هو من حديث الزهري عن أنس^(٢).

الحديث الثالث والأربعون: في كتاب الأدب، باب: بر الوالدين، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ بَجِيرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ الْقَعْدَامِ بْنِ مَعْدٍ يَكْرِبُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ يُوصِيكُمْ بِأُمَّهَاتِكُمْ ثَلَاثًا إِنَّ اللَّهَ يُوصِيكُمْ بِآبَائِكُمْ إِنَّ اللَّهَ يُوصِيكُمْ بِالْأَقْرَبِ فَلَا قَرَبَ)^(٣).

قلت: هذا من روايته عن الشاميين، وله متابعات من طريق بقية بن الوليد، عن بجير بن سعد، به بمثله^(٤).

ومن طريق ثابت بن ثوبان، عن خالد بن معدان، به بنحوه^(٥)، ومن طريق، ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، به بنحوه^(٦)، فهو من صحيح حديث إسماعيل عن أهل بلده والله أعلم^(٧).

الحديث الرابع والأربعون: في الأدب، باب: السلام، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ قَالَ: (أَمَرَنَا نَبِيُّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَقْشِيَ السَّلَامَ)^(٨).

قلت: وهو من روايته عن الشاميين وله متابع من طريق بقية حدثني محمد بن زياد به بنحوه^(٩)، وله شواهد صحيحة عند الشيخين وغيرهما^(١٠).

(١) ابن ماجه، السنن، ١١٣٣/٢، ح ٣٤٢٦.

(٢) ابن أبي حاتم، العلل، ٥-٤/٢.

(٣) ابن ماجه، السنن، ١٢٠٧/٢، ح ٣٦٦١.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير، ٢٠/٢٧٠، ح ٦٣٧، ٦٣٩.

(٥) الطبراني، مسند الشاميين، ١١٦/١، ح ١٧٧.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير، ٢٠/٢٧٠، ح ٦٣٨.

(٧) التلخيص الحبير، ١٠/٤ وحسنه.

(٨) ابن ماجه، السنن، ١٢١٧/٢، ح ٣٦٩٣.

فهذا من صحيح حديثه عن أهل بلده من روايته عن محمد بن زياد الألهاني، والله أعلم.
الحديث الخامس والأربعون: في الفتن، باب: الملاحم، أخرجه مقروناً.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ الْوَلِيدِ ابْنِ سَفْيَانَ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ قُطَيْبٍ السَّكُونِيِّ وَقَالَ الْوَلِيدُ يَزِيدُ بْنُ قُطَيْبَةَ عَنْ أَبِي بَحْرَةَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (الْمَلْحَمَةُ الْكُبْرَى وَفَتْحُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ وَخُرُوجُ الدَّجَالِ فِي سَبْعَةِ أَشْهُرٍ) (٣).

قلت: هذا من روايته عن أهل بلده، وله متابعات منها عند أبي داود من طريق عيسى بن يونس، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن الوليد بن سفيان الغساني، عن يزيد بن قطيب به مثله، ثم أخرج حديث عبد الله بن بسر بعده، قال: هو أصح (٤).
وأخرجه الترمذي من طريق الوليد بن مسلم، وقال: حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه (٥).

وعند أحمد (٦) من طريقين عن أبي المغيرة، وأبي اليمان عن أبي بكر بن أبي مريم بنحوه، فهذا من حسان روايته عن أهل بلده، والله أعلم.
الحديث السادس والأربعون: (وَعَدَنِي رَبِّي سُبْحَانَهُ أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلْفًا لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلَا عَذَابَ حِسَابٍ... الحديث)، سبق عند الترمذي الحديث الثالث عشر (٧) وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وقد أخرجه ابن ماجه شاهداً في الباب.
خلاصة مرويات إسماعيل بن عياش عند ابن ماجه.

- روى له ابن ماجه ستة وأربعين حديثاً، تسعة وعشرين حديثاً في باب الشواهد، وثلاثة قرنه فيها بغيره، وواحداً متابعه، وثمانية لم يخرج غيرها في موضوعها أو بابها، وخمسة صدر بها أبوابها وأخرج لها متابعات أو شواهد.
- واحداً وعشرين حديثاً من روايته عن أهل بلده.

(١) الطبراني، مسند الشاميين، ٨/٢، ح ٨٢١.

(٢) انظر البخاري، الصحيح، ص ٢٠، ح ٢٨، و ص ١٦، ح ١٢؛ مسلم، الصحيح، ٢٧/١، ح ٣٩ و ٧٤/١، ح ٥٤.

(٣) ابن ماجه، السنن، ٢/١٣٧٠، ح ٤٠٩٢.

(٤) السنن، ٤/١١٠، ح ٤٢٩٥.

(٥) الترمذي، الجامع، ٤/٥١٠، ح ٢٢٣٨.

(٦) المسند، ٥/٢٣٤.

(٧) انظر: ص ٣٦١.

- سبعة عشر حديثاً من حسن أو صحيح روايته عنهم.
- أربعة أحاديث من ضعيف روايته عن أهل بلده:
 - اثنين عليهما شيخ ابن ماجه.
 - واثنين عليهما شيخ إسماعيل.
- وخمسة وعشرين حديثاً رواها عن غير أهل بلده.
 - تسعة أحاديث من حسن حديثه بالمتابعات والشواهد التي قوتها.
 - وستة عشر حديثاً ضعيفاً:
 - ثلاثة عليهما شيخ ابن ماجه.
 - وخمسة عليهما شيخ إسماعيل.
 - وثمانية عليهما إسماعيل.

خامساً: خلاصة مرويات إسماعيل بن عياش في الكتب الستة.

- أخرج لإسماعيل أصحاب السنن الأربعة مكثرين عنه إلا النسائي فلم يخرج له إلا حديثين، ولم يخرج عنه صاحباً الصحيحين شيئاً.
- بلغ مجموع ما أخرجوا له بالمكرر ثمانية وتسعين حديثاً. منها:
- ستون حديثاً من روايته عن أهل بلده.
 - وثمانية وثلاثون حديثاً من غير روايته عن أهل بلده.
 - الأحاديث التي أخرجوها عن أهل بلده:
 - ثمانية وأربعون منها حسن أو صحيح.
 - اثنا عشر حديثاً عند الترمذي.
 - تسعة عشر حديثاً عند أبي داود.
 - سبعة عشر حديثاً عند ابن ماجه.
 - واثنين عشر حديثاً من ضعيف روايته عن أهل بلده:
 - تسعة عند أبي داود، خمسة عليهما الإرسال وثلاثة جهالة شيخه، أربعة عند ابن ماجه.
 - اثنان عليهما شيخ ابن ماجه واثنان عليهما شيخ إسماعيل.
 - الأحاديث التي أخرجوها من غير روايته عن أهل بلده.
 - ثلاثة عشر حديثاً من حسن حديثه بالمتابعات والشواهد

- ثلاثة عند الترمذي.
 - وواحد عند النسائي.
 - وتسعة عند ابن ماجه.
 - وخمسة وعشرين ضعيفاً.
 - سبعة عند الترمذي.
 - وواحد عند النسائي.
 - وواحد عند أبي داود.
 - وستة عشر عند ابن ماجه، ثلاثة علتها شيخ ابن ماجه، وخمسة علتها شيخ إسماعيل،
وثمانية علتها إسماعيل.
- وبهذا يظهر أن إسماعيل متقن في الشاميين فإن سبب ضعف بعض أحاديثه عن أهل
بلده هم شيوخه أو الإرسال وهو مشهور في أسانيد الشاميين.

المبحث الثاني

أيوب بن عتبة ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثاني: أيوب بن عتبة ومروياته في الكتب الستة

أيوب بن عتبة اليمامي، أبو يحيى القاضي، من السادسة، مات سنة مئة وستين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال ابن معين^(١)، وأحمد بن حنبل^(٢)، وابن المديني^(٣)، والجوزجاني^(٤)، وابن عمار^(٥)، وعمر بن علي^(٦)، ومسلم^(٧)، والنسائي^(٨)، ضعيف، زاد عمرو بن علي: وكان سيئ الحفظ، وهو من أهل الصدق، وفي رواية عن ابن معين: ليس بشيء^(٩)، وفي أخرى: ليس بالقوي^(١٠)، وقال أحمد بن حنبل^(١١): ثقة إلا أنه لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير، وفي رواية ابنه عبد الله عنه^(١٢): مضطرب الحديث في يحيى وفي غير يحيى، وفي رواية عن النسائي^(١٣): مضطرب الحديث.

وقال البخاري^(١٤): هو عندهم لين، وفي رواية الترمذي عنه^(١٥): ضعيف جداً لا أحدث عنه، كان لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه، وقال الدارقطني: يترك^(١٦)، وقال مرة^(١٧): شيخ يعتبر به، وقال أبو زرعة الدمشقي^(١٨): رأيت أحمد يضعف حديثه عن يحيى، وقال أبو داود^(١٩)

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/٢٥٣.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٤/٧.

(٣) المصدر نفسه، ٤/٧.

(٤) أحوال الرجال، ص ١١٥.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٥/٧.

(٦) المصدر نفسه، ٥/٧.

(٧) الكنى والأسماء، ١/٩٠٨.

(٨) المزني، تهذيب الكمال، ٣/٤٨٧.

(٩) ابن عدي، الكامل، ١/٣٥١.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/٢٥٣.

(١١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٤/٧.

(١٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/٢٥٣.

(١٣) الضعفاء والمتروكين، ص ١٥.

(١٤) التاريخ الكبير، ١/٤٢٠.

(١٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/٣٥٧.

(١٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٦/٧.

(١٧) المصدر نفسه، ٦/٧.

(١٨) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/٣٥٧.

(١٩) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٤/٧.

وابن خراش^(١): منكر الحديث، زاد ابن خراش: جداً، وقال الحاكم^(٢): ليس بالمتين عندهم. وقال ابن المديني^(٣): كان عند أصحابنا ضعيفاً.

قال ابن حبان^(٤): كان يخطئ كثيراً ويهم حتى فحش الخطأ منه، وقال يعقوب بن سفيان^(٥): ومحمد بن جابر وأيوب بن عتبة ضعيفان، لا يفرح بحديثهما، وقال ابن عدي^(٦): في حديثه بعض الإنكار وهو مع ضعفه يكتب حديثه، وقال ابن الجنيدي^(٧): شبيه المتروك. وقال المفضل الغلابي: لا بأس به^(٨).

وقال أبو زرعة^(٩): حديثه عن أهل العراق ضعيف، ويقال إن حديثه باليمنة أصح. وقال: قال لي سليمان بن داود بن شعبة اليمامي: وقع أيوب بن عتبة إلى البصرة وليس معه كتاب فحدث من حفظه وكان لا يحفظ فأما حديث اليمامة ما حدث به ثمة فهو مستقيم^(١٠).

وقال أبو حاتم: أيوب بن عتبة فيه لين، قدم بغداد، ولم يكن معه كتب، وكان يحدث من حفظه على التوهم فيغلط، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة عن يحيى بن أبي كثير، قال لي سليمان بن داود بن شعبة هذا الكلام وكان عالماً بأهل اليمامة وقال: هو أروى الناس عن يحيى وأصح الناس كتاباً عنه^(١١).

الخلاصة: أيوب ضعيف إلا في روايته عن أهل بلده، وسبب ضعفه أنه حدث خارج بلده من حفظه وكان لا يحفظ، وفحش خطؤه فضعف جداً كما صرح بذلك سليمان بن داود اليمامي فيما نقله عنه أبو زرعة وأبو حاتم، فما رواه باليمامة فهو مستقيم لأنه أعرف بأهل بلده وكانت أصوله معه وهي صحيحة. والله أعلم.

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٥٧/١.

(٢) المصدر نفسه، ٣٥٧/١.

(٣) المصدر نفسه، ٣٥٧/١.

(٤) المجروحين، ١٦٩/١.

(٥) المعرفة والتاريخ، ٦٠/٣، وعبارة لا يفرح بحديثهما رواها عنه الخطيب في تاريخ بغداد، ٦/٧.

(٦) ابن عدي، الكامل، ٣٥٣/١.

(٧) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ١٣٢/١.

(٨) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٤/٧، ونقل عنه قوله: ضعيف ليس بذاك القوي، تاريخ بغداد، ٥/٧.

(٩) المصدر نفسه، ٤/٧، وسؤالات البرذعي، ص ٥٤٩.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٥٣/٢.

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٥٣/٢.

المطلب الثاني: مرويات أيوب بن عتبة في الكتب الستة.

روى له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وابن ماجه فقط

أولاً: مرويات أيوب بن عتبة عند الترمذي.

لم يخرج له الترمذي إلا حديثاً واحداً ذكره تعليقاً متابعه.

ذكره في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر.

قال: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا مُلَازِمُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَذْرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ بْنِ عَلِيٍّ هُوَ الْحَنْفِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (وَهَلْ هُوَ إِلَّا مُضْغَةٌ مِنْهُ أَوْ بَضْعَةٌ مِنْهُ).

قال: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ قَالَ أَبُو عِيسَى وَقَدْ رُوِيَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَعْضُ الثَّابِعِينَ أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا الْوُضُوءَ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَهَذَا الْحَدِيثُ أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ عَنْ أَبِيهِ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ وَأَيُّوبَ بْنِ عُتْبَةَ وَحَدِيثُ مُلَازِمِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَذْرٍ أَصَحُّ وَأَحْسَنُ^(١).

قلت: ورواه أبو داود قال: حدثنا مسدد، ثنا ملازم بن عمرو، به بنحوه وقال: رواه هشام بن حسان، وسفيان الثوري، وشعبة، وابن عيينة، وجريير الرازي، عن محمد ابن جابر، عن قيس بن طلق^(٢).

وحديث طلق هذا صحيحه غير واحد من النقاد، وقال الطحاوي: إسناده مستقيم غير مضطرب، وصحيحه ابن حجر وقدمه على حديث بسرة في الوضوء من مس الذكر^(٣).

قلت: وهذه الطريق التي ذكرها الترمذي وقال: أصح تعتبر متابعاً قوياً لحديث أيوب بن عتبة ومحمد بن جابر.

وأما حديث أيوب بن عتبة فقد أخرجه أحمد^(٤)، قال: حدثنا حماد بن خالد قال: ثنا

أيوب بن عتبة، عن قيس به بنحوه، وابن الجعد قال: حدثني أيوب بن عتبة به بنحوه^(٥).

(١) الترمذي، الجامع، ١/١٣١، ح ٨٥، وانظر النسائي، المجتبى، ١/١٠١، ح ١٦٥ من غير ذكر لأيوب.

(٢) السنن، ١/٤٦، ح ١٨٢.

(٣) انظر: التلخيص الحبير، ١/١٢٥.

(٤) المسند، ٤/٢٣.

(٥) مسند ابن الجعد، ص ٤٧٧.

وهذا من روايته عن أهل بلده، وقيس بن طلق يمامي صدوق^(١)، وكأنه حدث به من كتابه فهو من حسن حديثه، والترمذي قال: أصح وأحسن فلا يمنع كون طريق أيوب حسناً والله أعلم.

ثانياً: مرويات أيوب بن عتبة عند ابن ماجه.

لم يخرج له ابن ماجه إلا حديثاً واحداً، أخرجه شاهداً في الباب.

أخرجه في كتاب البيوع، باب: النهي عن بيع الغرر.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ غَامِرٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ)^(٢).

قلت: روى له الطبراني متابعاً بسند حسن من طريق جعفر بن مسافر، ثنا يحيى بن حسان، ثنا الهيثم بن حميد، عن النعمان بن المنذر، عن مكحول، عن ابن عباس به بمثله^(٣).

وله متابع عند عبد الرزاق بسند صحيح قال: أخبرنا الثوري، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس قوله بمعناه^(٤).

قال في الزوائد: هذا إسناد ضعيف لضعف أيوب بن عتبة قاضي اليمامة، ثم ذكر شواهده عن أبي هريرة عند مسلم وأصحاب السنن الأربعة وعن علي وابن عمر^(٥).

قلت: وهذا كذلك من روايته عن أهل بلده وهو أعلم الناس بحديث يحيى بن كثير وإن كان اضطرب لما حدث من حفظه إلا أنني لم أقف على من ذكر هذا الحديث في منابر أيوب، وقد سكت عنه الحافظ في الفتح^(٦) والتلخيص^(٧) فيكون هذا من حسن حديثه والله أعلم. وحديث أبي هريرة الذي رواه مسلم^(٨) صدر به ابن ماجه الباب.

ثالثاً: الخلاصة

الحديثان اللذان رواهما الترمذي وابن ماجه لأيوب من حسن حديثه عن أهل بلده.

(١) تقريب التهذيب، ص ٤٥٧، ت ٥٥٨٠.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/٧٣٩، ح ٢١٩٥.

(٣) مسند الشاميين، ٢/٢٣٩، ح ١٢٦١، لكنه مرسل؛ مكحول لم يسمع ابن عباس، انظر: مراسيل ابن أبي حاتم، ص ٢١١.

(٤) المصنف، ٨/٧٥، ح ١٤٣٧٤.

(٥) مصابح الزجاجة، ٣/١٥.

(٦) فتح الباري، ٤/٣٥٧.

(٧) التلخيص الحبير، ٣/٦١.

(٨) الصحيح، ٣/١١٥٣، ح ١٥١٣.

المبحث الثالث

**زهير بن محمد الخراساني ومروياته
في الكتب الستة**

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثالث: زهير بن محمد الخراساني ومروياته في الكتب الستة

زهير بن محمد التميمي العنبري، أبو المنذر الخراساني قدم الشام وسكن الحجاز، من السابعة، مات سنة مئة واثنين وستين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال الإمام أحمد: ثقة^(١)، وفي رواية ليس به بأس^(٢)، وفي رواية مستقيم الحديث^(٣)، وفي أخرى: مقارب^(٤)، ونقل البخاري عنه قوله: كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر، فقلب اسمه^(٥)، وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله وذكر رواية الشاميين عن زهير بن محمد قال: يروون عنه أحاديث مناكير هؤلاء، ثم قال لي: ترى هذا زهير بن محمد الذي يروون عنه أصحابنا، ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة، عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر أحاديث مستقيمة صحاح، وأما أحاديث أبي حفص ذاك التنيسي^(٦) عنه فتلك بواطيل موضوعة، أو نحو هذا أما بواطيل فقد قاله^(٧).

وعن يحيى بن معين: ثقة^(٨)، وفي رواية: لا بأس به^(٩)، وفي ثالثة: ضعيف^(١٠)، وفي رابعة: صالح^(١١)، وعنه: ليس بالقوي^(١٢). وقال العجلي: جائر الحديث^(١٣)، وقال أحمد بن صالح، زهير بن محمد لا بأس به، وهذه الأحاديث التي يرويها أهل الشام عنه ليست تعجيبني^(١٤)، وذكره أبو زرعة في أسامي الضعفاء^(١٥).

(١) بحر الدم، ص ١٥٩.

(٢) ابن حنبل سؤالات أبو داود، ص ٢٣٣.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٨٩/٣.

(٤) ابن عبد الهادي، بحر الدم، ص ١٥٩.

(٥) البخاري، التاريخ الكبير، ٤٢٧/٣.

(٦) التنيسي: هو عمرو بن أبي سلمة، أبو حفص الدمشقي، صدوق له أوهام، ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٢٢، ت ٥٠٤٣.

(٧) المزي، تهذيب الكمال، ٤١٧/٩.

(٨) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣٥٤/٤.

(٩) ابن عدي، الكامل، ٢١٨/٣.

(١٠) المصدر نفسه، ٢١٧/٣.

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٨٩/٣.

(١٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١٢٣/٣.

(١٣) الثقات، ص ٣٧١.

(١٤) ثقات ابن شاهين، ص ٩٠.

(١٥) المزي، تهذيب الكمال، ٤١٧/٩.

وقال أبو حاتم: "محملة الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، وكان من أهل خراسان سكن المدينة وقدم الشام، فما حدث من كتبه فهو صالح، وما حدث من حفظه ففيه أغاليط"^(١).

وقال البخاري: ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح^(٢). وضعفه في الضعفاء الصغير وقال: روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير^(٣)، ونقل الترمذي^(٤) عنه أنه مثل عن حديث: صلى النبي ﷺ محلول الإزار فقال: أنا أتقي هذا الشيخ كان حديثه موضوع، وليس هذا عندي زهير بن محمد. وكان أحمد بن حنبل يضعف هذا الشيخ ويقول: ينبغي أن يكون قلب اسمه، أهل الشام يروون عن زهير بن محمد هذا مناكير، وقال: أحاديث أهل العراق عن زهير بن محمد مقاربة مستقيمة، ولكن الوليد بن مسلم وأبو حفص عمرو بن أبي سلمة وأهل الشام يروون عنه مناكير، قال: وكان أحمد يقول: كأن ما يروي أهل الشام عن زهير بن محمد هو رجل آخر وقد قلبوا اسمه، وقال الترمذي: سمعت محمد بن إسماعيل يذكر عن أحمد بن حنبل أنه كان يتعجب من شأن زهير بن محمد، وقال: يروون عنه مناكير^(٥).

وقال الترمذي: زهير بن محمد منكر الحديث^(٦)، وقال الدارمي^(٧) وصالح بن محمد البغدادي^(٨): ثقة صدوق، زاد الدارمي: وله أغاليط كثيرة، وقال النسائي^(٩): ضعيف، وفي رواية^(١٠) ليس بالقوي، وقال في موضع آخر^(١١): ليس به بأس وعند عمرو بن أبي سلمة عنه مناكير، وقال يعقوب بن شيبه^(١٢): صدوق، صالح الحديث.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/٣٨٩.

(٢) رجال البخاري للكلاّبازي، ١/٢٧٢.

(٣) الضعفاء الصغير، ص ٤٧.

(٤) علل الترمذي الكبير، ص ٣٨١.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٩٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٩٦.

(٧) المزني، تهذيب الكمال، ٩/٤١٨.

(٨) المصدر نفسه، ٩/٤١٨.

(٩) المصدر نفسه، ٩/٤١٨.

(١٠) الضعفاء والمتروكين، ص ١٨.

(١١) المري، تهذيب الكمال، ٩/٤١٨.

(١٢) المزني، تهذيب الكمال، ٩/٤١٨.

وقال ابن حبان^(١): يخطئ ويخالف. وعنه^(٢): كان يهتم في الأحايين، وقال ابن عدي^(٣): ولعل أهل الشام أخطأوا عليه، فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به، وقال الساجي^(٤): صدوق منكر الحديث، وقال ابن عبد البر فيما نقله الذهبي^(٥): ضعيف عند الجميع. فتعقبه الذهبي: كلا بل خرج له البخاري ومسلم. قلت: مع ملاحظة أن البخاري ومسلماً لم يحتجا به بل أخرجا حديثه في المتابعات والشواهد.

وقال مرة^(٦): وزهير بن محمد عندهم سبى الحفظ كثير الغلط لا يحتج به، وقال^(٧): ضعيف لا يحتج بما ينفرد به، وقال ابن القيم^(٨): وزهير بن محمد ضعيف. وقال الذهبي: له غرائب، قال البخاري: روى أهل الشام عنه مناكير، وضعفه ابن معين، وأخرج له مسلم في الشواهد، قال الحاكم: وهذا ممن خفي على مسلم بعض حاله فإنه من العباد المجاورين بمكة، لين في الحديث^(٩)، وقال في المغني^(١٠): ثقة له غرائب، وضعفه ابن معين، وقال البخاري: روى أهل الشام عنه مناكير، وقال في الكاشف^(١١): ثقة يغرب ويأتي بما ينكر، وفي السير^(١٢) نقل أقوال المضعفين ثم قال: وما هو بالقوي ولا بالمتقن مع أن أرباب الكتب الستة خرجوا له.

وقال ابن حجر في التقريب^(١٣): رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كان زهيراً الذي روى عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حدث بالشام من

(١) الثقات، ٦/٣٣٧.

(٢) مشاهير علماء الأمصار، ص ١٨٥.

(٣) ابن عدي، الكامل، ٣/٢٢٢.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣/٣٠١.

(٥) ميزان الاعتدال، ٣/١٢٤.

(٦) التمهيد، ٢/١٤٥.

(٧) المصدر نفسه، ١٦/١٨٩.

(٨) حاشية ابن القيم، ١/٣٢٨.

(٩) من تكلم فيه وهو موثق، ص ٨١.

(١٠) المغني في الضعفاء، ١/٢٤١.

(١١) الكاشف، ١/٤٠٨.

(١٢) سير أعلام النبلاء، ٨/١٨٨.

(١٣) تقريب التهذيب، ص ٢١٧، ت ٢٠٤٩.

الحديث الأول: أخرجه في (المرضى)، باب: ما جاء في كفارة المرض، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ خَلْحَلَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا هَمٍّ وَلَا حُزْنٍ وَلَا أَدَى وَلَا غَمٍّ حَتَّى الشُّوْكَهَ يُشَاكُهَا إِلَّا كَفَرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ) ^(١).

قلت: له متابع عند الإمام مسلم ^(٢) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب، قال: حدثنا أبو أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عمرو به بنحوه.

وآخر عند الإمام أحمد ^(٣) قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا زهير بن محمد به مثله قلت: فيكون هذا الحديث من صحيح حديثه عنه، خاصة أنه من رواية العراقيين: ابن مهدي وأبي عامر العقدي.

الحديث الثاني: أخرجه في الاستئذان، باب: قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ...﴾ [النور: ٢٧-٢٩].

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ بِالطَّرَفَاتِ) فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا مِنْ مَجَالِسِنَا بُدُّ تَحَدَّثُ فِيهَا. فَقَالَ: (إِذَا أَبَيْتُمْ إِلَّا الْمَجْلِسَ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ) قَالُوا: وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ (غَضُّ الْبَصَرِ وَكَفُّ الْأَذَى وَرَدُّ السَّلَامِ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ) ^(٤).

قلت: وله متابع في الصحيح ^(٥) نفسه قال: حدثنا معاذ بن فضالة، حدثنا أبو عمر حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم به مثله، وآخر عند مسلم ^(٦) قال: حدثنا سويد بن سعيد حدثني

(١) البخاري، الصحيح، ص ١٢٢٧، ح ٥٦٤١.

(٢) الصحيح، ٤/١٩٩٢، ح ٢٥٧٣.

(٣) المسند، ٢/٣٣ و ٣/٤٨.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ١٣٣٠، ح ٦٢٢٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥١١، ح ٢٤٦٥.

(٦) الصحيح، ٣/١٦٧٥، ح ٢١٢١.

حفص بن ميسرة عن زيد ابن أسلم به مثله، وثالث عند أبي داود^(١) بسند حسن قال: حدثنا عبدالله بن مسلمة، ثنا عبدالعزيز ابن محمد عن زيد بن أسلم به بنحوه.

ثانياً: مرويات زهير بن محمد عند مسلم.

لم يخرج له مسلم إلا حديثين كذلك في باب الشواهد.

من رواية العراقيين عنه وهي صحيحة.

الحديث الأول: أخرجه في الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً رَجُلٌ صَرَفَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ قَبْلَ الْجَنَّةِ وَمَثَلُ لَهُ شَجَرَةٌ ذَاتُ ظِلٍّ فَقَالَ أَيُّ رَبِّ قَدَمْنِي إِلَى هَذِهِ الشَّجَرَةِ أَكُونُ فِي ظِلِّهَا...) ^(٢).

وله متابع عند البخاري^(٣) قال: حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب، عن الزهري، أخبرنا سعيد وعطاء بن يزيد، أن -أبا هريرة- أخبرهما عن النبي ﷺ نحوه، وكان أبو سعيد جالس لا يغير شيئاً من حديثه حتى انتهى إلى قوله: (هذا لك ومثله معه)، قال أبو سعيد: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (هذا لك وعشرة أمثاله).

وآخر عند عبد بن حميد قال: ثنا الحسن بن موسى، حدثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة قالا به بنحوه^(٤)، فهو من صحيح حديثه في العراق.

الحديث الثاني: أخرجه في الإيمان، باب: أهون أهل النار عذاباً.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ النَّارِ عَذَاباً يَنْتَعِلُ يَنْتَعِلِينَ مِنْ نَارٍ يَغْلِي دِمَاقُهُ مِنْ حَرَارَةِ نَعْلَيْهِ) ^(٥).

(١) السنن، ٢٥٦/٤، ح ٤٨١٥ والبخاري في الأدب المفرد، ص ٣٩٣، ح ١١٥٠. انظر الملحق ص ٧٤١

(٢) مسلم، الصحيح، ١/١٧٥، ح ١٨٨.

(٣) الصحيح، ص ٥٦٠، ح ٧٤٣٧؛ ومسلم، الصحيح، ١/١٦٣، ح ١٨٢.

(٤) المسند، ص ٣٠٥، ح ٩٩١؛ ومسند أحمد، ٣/٧٠.

(٥) مسلم، الصحيح، ١/١٩٥، ح ٢١١.

قلت: له متابع عند الحاكم^(١) من طريق حماد بن سلمة، عن سعيد الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري به بنحوه، صححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وله شواهد صحيحة في الباب من حديث ابن عباس والنعمان بن بشير، وهو من صحيح حديثه في العراق.

ثالثاً: مرويات زهير بن محمد عند الترمذي.

أخرج له الترمذي تسعة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في المستحاضة تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَقِيلِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَمِّهِ عِمْرَانَ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ أُمِّهِ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ كُنْتُ أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْتَفْتِيهِ وَأُخْبِرُهُ، فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أَخِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً فَمَا تَأْمُرُنِي فِيهَا قَدْ مَنَعْتَنِي الصِّيَامَ وَالصَّلَاةَ ... الحديث بطوله).

قال أبو عيسى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

ورواه عبيد الله بن عمرو الرقي^(٢) وابن جريج^(٣) وشريك^(٤) عن عبد الله بن محمد بن عقال، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمه عمران، عن أمه حمنة إلا أن ابن جريج يقول: عمر بن طلحة والصواب عمران بن طلحة. قال: وسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن صحيح وكذا قال أحمد بن حنبل هو حديث حسن صحيح^(٥).

ورواه أبو داود قال: حدثنا زهير بن حرب وغيره، قالوا: حدثنا عبد الملك بن عمرو -أبو عامر العقدي- به بنحوه، قال أبو داود: ورواه عمرو بن ثابت عن ابن عقال.

قال أبو داود: وعمرو بن ثابت رافضي رجل سوء ولكنه كان صدوقاً في الحديث وثابت بن المقدام رجل ثقة وذكره عن يحيى بن معين.

(١) المستدرک، ٤/ ٥٨١، ومستند أحمد، ٣/ ٧٨.

(٢) روايته عند الحاكم في المستدرک، ١/ ١٧٢.

(٣) روايته عند ابن ماجه في السنن، ١/ ٢١٣، ح ٦٢٢.

(٤) روايته عند أحمد في المسند، ٦/ ٤٣٩، وابن ماجه في السنن، ١/ ٢٠٥، ح ٦٢٧.

(٥) الجامع، ١/ ٢٢١، ح ١٢٨.

قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: حديث ابن عقيل في نفسي منه شيء^(١).

قلت: ورواه ابن ماجه، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا يزيد بن هارون، أبنانا شريك، عن عبد الله بن محمد بن عقيل به بنحوه^(٢).

ورواه الشافعي في مسنده قال: أخبرنا إبراهيم، حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل، به بنحوه^(٣).

وقال الترمذي في العلل الكبير: قال محمد: حديث حمدة بنت جحش في المستحاضة هو حديث حسن، إلا أن إبراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم، لا أدري سمع منه عبد الله بن محمد بن عقيل أم لا، وكان أحمد بن حنبل يقول: هو حديث صحيح^(٤)، ونقل ابن عبد البر عن أبي داود تصحيحه^(٥).

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه ابن عقيل عن إبراهيم بن محمد عن عمران بن طلحة عن أمه حمدة بنت جحش في الحيض فوهنه ولم يُقَوِّ إسناده^(٦).

قلت: فهو من حسن حديثه من رواية أحد العراقيين عنه وهو أبو عامر العقدي.

الحديث الثاني: في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في التسليم في الصلاة، أخرجه لبيان ضعفه، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ أَبُو حَفْصٍ النَّيْسَبِيُّ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً يَلْقَاءُ وَجْهَهُ يَعْبِلُ إِلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ شَيْئًا). قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ أَبُو عِيْسَى وَحَدِيثُ عَائِشَةَ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَهْلُ الشَّامِ يَرْوُونَ عَنْهُ مَنَاكِيرَ وَرِوَايَةُ أَهْلِ الْعِرَاقِ عَنْهُ أَشْبَهُ وَأَصَحُّ قَالَ مُحَمَّدٌ وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ كَانَ زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الَّذِي كَانَ وَقَعَ عَنْدهُمْ لَيْسَ هُوَ هَذَا الَّذِي يَرْوَى عَنْهُ بِالْعِرَاقِ كَأَنَّهُ رَجُلٌ آخَرُ قَلَبُوا اسْمَهُ^(٧).

(١) السنن، ٧٦/١، ح ٢٨٧.

(٢) السنن، ٢٠٥/١، ح ٦٢٧.

(٣) مسند الشافعي، ص ٣١٠.

(٤) علل الترمذي الكبير، ص ٥٨.

(٥) التمهيد، ٦٤/١٦.

(٦) علل ابن أبي حاتم، ٥١/١.

(٧) الترمذي، الجامع، ٩٠/٢، ح ٢٩٦.

ورواه ابن ماجه قال: حدثنا هشام بن عمار، حدثنا عبد الملك بن محمد الصنعاني، حدثنا زهير بن محمد به بنحوه^(١).

قال الحافظ في التلخيص: حديث عائشة أن النبي ﷺ كان يسلم تسليمه واحدة، رواه الترمذي وابن ماجه والحاكم وابن حبان والدارقطني في العلل، وقال: رفعه عن زهير بن محمد، عن هشام عن أبيه، عنها، عمرو بن أبي سلمة، وعبد الملك الصنعاني، ... قال أبو حاتم: منكر، وقال ابن عبد البر: لا يصح مرفوعاً....^(٢).

فسند الترمذي ضعيف لأنه من رواية التنيسي عن زهير وهي بواطيل كما قال أحمد، وعبد الملك الصنعاني من صنعاء الشام^(٣) فهو من رواية أهل الشام عنه.

الحديث الثالث: أخرجه في النكاح، باب: ما جاء في نكاح العبد بغير إذن سيده، صدر به الباب وأخرج له متابعاً،

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ).

قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يَصِحُّ وَالصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرٍ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ نِكَاحَ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ لَا يَجُوزُ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَغَيْرِهِمَا يَلَا اخْتِلَافَ^(٤).

قلت: أخرج له الترمذي متابعاً، قال: حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، حدثنا أبي، حدثنا ابن جريج، عن عبد الله بن محمد به بمثله، وقال: حديث حسن صحيح^(٥).

وله متابع آخر عند أبي يعلى^(٦)، قال: حدثنا إسحاق حدثنا عبد الوارث بن سعيد، عن القاسم بن عبد الواحد، عن عبد الله بن محمد به بمثله، وهو سند حسن، وأخرجه الحاكم من الطريق نفسه وصححه ووافقه الذهبي^(٧).

(١) السنن، ٢٩٧/١، ح ٩١٩.

(٢) التلخيص الحبير، ٢٧٠/١، وانظر هلل ابن أبي حاتم، ١٤٨/١، التمهيد لابن عبد البر، ٢٠٧/١١.

(٣) هو الحميري، لين الحديث. ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٦٥، ت ٤٢١١.

(٤) الترمذي، الجامع، ٤١٩/٣، ح ١١١١.

(٥) المصدر نفسه، ٤٢٠/٣، ح ١١١٢.

(٦) المسند، ١٧٧/٤، ح ٢٢٥٦.

(٧) المستدرک، ١٩٤/٢.

وأبو داود من طريق وكيع، ثنا الحسن بن الصباح، عن عبد الله بن محمد به بمثله^(١) وهو سند حسن، فهذا الحديث وإن كان من رواية الشاميين عنه فهو حديث حسن، وكأنه مما رواه زهير من كتابه.

الحديث الرابع: أخرجه في الزهد، باب، أخرجه وحده في بابه.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ وَأَبُو دَاوُدَ قَالَا حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ وَرْدَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ).
قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٢).

ورواه أبو داود: قال: حدثنا محمد بن بشار به بمثله^(٣)، ورواه الإمام أحمد: ثنا عبد الرحمن ابن مهدي ومؤمل، عن زهير به بنحوه^(٤)، وإسحاق بن راهويه أخبرنا الوليد بن مسلم، نا زهير بن محمد به بمثله إلا أنه قال المرء بدل الرجل^(٥).

وله متابيع عند الحاكم من طريق صدقة بن عبد الله، عن إبراهيم بن محمد الأنصاري، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة به بنحوه صحيحه ووافقه الذهبي^(٦).

وسئل الدارقطني عن هذا المتابع فقال: يرويه صفوان بن سليم واختلف عنه فرواه محمد بن سعيد ابن بنت الأعمش، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة وتابعه إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان.

وخالفهما إبراهيم بن طهمان من رواية الحكم بن عبد الله أبي مطيع عنه فرواه عن صفوان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وهو معروف من رواية موسى بن وردان عن أبي هريرة^(٧).

(١) السنن، ٢/٢٢٨، ح ٢٠٧٨.

(٢) الترمذي، الجامع، ٤/٥٨٩، ح ٢٣٧٨.

(٣) السنن، ٤/٢٦٠، ح ٤٨٣٣.

(٤) المسند، ٢/٣٠٣.

(٥) المسند، ص ٣٥٣، ح ٣٥١.

(٦) المستدرک، ٤/١٧١. قلت: ولا يتابعان على ذلك ففي هذا السند صدقة بن عبد الله هو الدمشقي ضعيف، فهو وإن

وثقه دحيم إلا أن باقي النقاد على تضعيفه حتى قيل فيه متروك. انظر: أقوال النقاد في تهذيب التهذيب، ٤/٣٦٥.

(٧) العلل، ٨/٣٢٤.

قلت: لم يذكر الدارقطني الطريق التي ذكرها الحاكم وفيها صدقة بن عبدالله الدمشقي وهو ضعيف، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات لقول ابن حبان في موسى بن وردان: يروي المناكير عن المشاهير، ولا يسلم ذلك لابن حبان ولا لابن الجوزي.

أما موسى بن وردان فقد أثنى عليه جمع من النقاد: أحمد، وأبو داود، وأبو حاتم، والعجلي والدارقطني، واختلف قول ابن معين فيه وبين البزار سبب تضعيفه فقال: روى عنه محمد بن أبي حميد أحاديث منكراً أما هو فلا بأس به^(١).

وهذا الحديث قد حسنه غير الترمذي السيوطي، وذهب النووي أبعد من ذلك فصحه^(٢)، وهو من رواية ابن مهدي وأبي عامر العقدي، عن زهير وهي مستقيمة فالحديث حسن والله أعلم، فيكون هذا مما حدث به من كتابه في العراق والشام لأنه مروي عن الشاميين عنه كذلك.

الحديث الخامس: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة الصافات، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) [الصافات: ١٤٧] قَالَ: (عِشْرُونَ أَلْفًا) قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ^(٣).

قلت: وأخرجه الطبري في تفسيره من طريق عمرو بن أبي سلمة، قال: سمعت زهير بن محمد عن سمع أبا العالية به بنحوه، ومعنى قوله: عشرون ألفاً: أي يزيدون عشرون ألفاً^(٤). ولم أقف له على متابعات، ولم أثبت الراوي عن أبي العالية، فهو من مناكيره التي حدث بها من حفظه في الشام والله أعلم.

الحديث السادس: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة الرحمن، أخرجه وحده في موضوعه لبيان ضعفه،

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥/٥٨٤.

(٢) المناوي، فيض القدير، ٤/٥٢.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/٣٦٥، ح ٣٢٢٩.

(٤) جامع البيان، ٢٣/١٠٤.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ وَاقِدٍ أَبُو مُسْلِمٍ السَّعْدِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَصْحَابِهِ فَقَرَأَ عَلَيْهِمْ سُورَةَ الرَّحْمَنِ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا فَسَكَتُوا فَقَالَ: (لَقَدْ قَرَأْتُهَا عَلَى الْحَيِّ لَيْلَةَ الْحَيِّ فَكَانُوا أَحْسَنَ مَرْدُودًا مِنْكُمْ كُنْتُ كُلَّمَا أَتَيْتُ عَلَى قَوْلِهِ (فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) قَالُوا لَا يَشْيءُ مِنْ نِعْمِكَ رَبَّنَا تُكْذِبُ فَلَكَ الْحَمْدُ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ ابْنُ حَبْلٍ كَانَ زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الَّذِي وَقَعَ بِالشَّامِ لَيْسَ هُوَ الَّذِي يُرَوَّى عَنْهُ بِالْعِراقِ كَأَنَّهُ رَجُلٌ آخَرُ فَلَبَّوْا اسْمَهُ يَعْنِي لِمَا يَرَوْنَهُ مِنْهُ مِنَ الْمَنَاقِبِ وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ أَهْلُ الشَّامِ يَرَوْنَهُ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ مَنَاقِبَ وَأَهْلُ الْعِراقِ يَرَوْنَهُ عَنْهُ أَحَادِيثَ مُقَابَرَةً^(١).

قلت: لم أقف له على متابعات ولا شواهد، وقد روي من الطريق نفسه عند غير الترمذي^(٢). وهو من مناكيره التي رواها عنه أهل الشام.

الحديث السابع: أخرجه في الدعوات، باب، أخرجه وحده في بابه،

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ رِفَاعَةَ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَامَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ عَلَى الْمِنْبَرِ ثُمَّ بَكَى فَقَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْأَوَّلِ عَلَى الْمِنْبَرِ ثُمَّ بَكَى فَقَالَ: (اسْأَلُوا اللَّهَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فَإِنَّ أَحَدًا لَمْ يُعْطَ بَعْدَ الْيَقِينِ خَيْرًا مِنَ الْعَافِيَةِ).

قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٣).

ورواه أحمد قال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي وأبو عامر العقدي قالا: حدثنا زهير به بنحوه^(٤).

قلت: له متابعات صحيح عند ابن ماجه^(٥) والإمام أحمد^(٦) قال أحمد: حدثنا الحميدي،

قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: سمعت عبدالرحمن بن جابر بن يزيد، يقول: سمعت سليم

(١) الترمذي، الجامع، ٣٩٩/٥، ح ٣٢٩١.

(٢) انظر كتاب الشكر، ابن أبي الدنيا، ص ٢٧، ح ٦٩؛ والحاكم في المستدرک، ٤٧٣/٢.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥٥٧/٥، ح ٣٥٥٨.

(٤) المسند، ٦/٣.

(٥) السنن، ٦٢٦٥/٢، ح ٣٨٤٩.

(٦) المسند ٣/١، والنسائي في الكبرى، ٢٢٠/٦، ح ١٠٧١٧.

بن عامر، يقول: سمعت أوسط البجلي وهو على منبر حمص يقول: سمعت أبا بكر الصديق يقول وهو على منبر رسول الله ﷺ ثم ذكر نحوه.

ورواه من طريق سليم بن عامر الحاكم^(١) وصححه ووافقه الذهبي.

فيكون هذا الحديث من حسن حديثه من رواية العراقيين عنه.

الحديث الثامن: في المناقب، باب: في فضل النبي ﷺ، أخرجه شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنِ الطُّفَيْلِ بْنِ أَبِي بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَثَلِي فِي النَّبِيِّينَ كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى دَارًا فَأَحْسَنَهَا وَأَكْمَلَهَا وَأَجْمَلَهَا وَتَرَكَ مِنْهَا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِالْبَنَاءِ وَيَعْجَبُونَ مِنْهُ وَيَقُولُونَ لَوْ تَمَّ مَوْضِعُ تِلْكَ اللَّبَنَةِ وَأَنَا فِي النَّبِيِّينَ مَوْضِعُ تِلْكَ اللَّبَنَةِ).

وبهذا الإسناد عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ كُنْتُ إِمَامَ النَّبِيِّينَ وَخُطِيبَهُمْ وَصَاحِبَ شَفَاعَتِهِمْ غَيْرُ فَخْرٍ).

قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح غريب^(٢).

قلت: المتن الأول: (مثلي في النبيين...).

أخرجه الإمام أحمد قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر العقدي حدثنا زهير به بنحوه^(٣). وحسن إسناده الضياء^(٤).

وله متابع في زوائد عبد الله على المسند قال: ثنا سعيد بن الأشعث، أنا سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، ثنا عبد الله بن محمد به بنحوه^(٥). وهو سند حسن.

وله شاهد عند البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم^(٦) من حديث جابر به بنحوه، قال الترمذي: حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

(١) المستدرک، ٥٢٩/١.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥٨٦/٥، ح ٣٦١٣.

(٣) المسند، ١٣٦/٥.

(٤) الأحاديث المختارة، ٣/٣٩٢، ح ١١٩٠.

(٥) المسند، ١٣٧/٥.

(٦) صحيح البخاري، ص ٧٤٧، ح ٣٥٣٤؛ صحيح مسلم، ٤/١٧٩١، ح ٢٢٨٧؛ وجامع الترمذي، ٥/١٤٧، ح ٢٨٦٢.

فيكون هذا من حسن حديثه من رواية العراقيين عنه ومنهم ابن مهدي وأبو عامر.
المتن الثاني: (إذا كان يوم القيامة...).

فله متابعات منها:

ما رواه ابن ماجه^(١) قال: حدثنا إسماعيل بن عبد الله الرقي، ثنا عبيد الله بن عمرو،
عن عبد الله بن محمد بن عقيل به بمثله وهو سند حسن.

وعبد الله بن أحمد^(٢) في زوائده على المسند قال: ثنا هاشم بن الحارث، ثنا عبيد الله بن
عمرو، عن عبد الله بن محمد بن عقيل به بمثله وهو سند حسن.

ومن طريق عبيد الله بن عمر القواريري، ثنا محمد بن عبد الله بن الزبير، ثنا شريك، عن
عبد الله بن محمد به بنحوه^(٣).

ورابع عند الإمام أحمد^(٤) قال: ثنا زكريا بن أبي زائدة، وثنا أحمد بن عبد الملك الحراني،
ثنا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الله بن محمد به بمثله مطولاً، ورواه الحاكم^(٥) من طريق عبيد الله
بن عمرو عن عبد الله وصححه ووافقه الذهبي.

الحديث التاسع: أخرجه في المناقب، باب: في فضل الأنصار، صدر به الباب وأخرج
شواهد له.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ
بْنِ عَقِيلٍ عَنِ الطُّفَيْلِ بْنِ أَبِي بَنْ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
(لَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَوْ
سَلَكَ الْأَنْصَارُ وَادِيًا أَوْ شِعْبًا لَكُنْتُ مَعَ الْأَنْصَارِ).
قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٦).

قلت: ورواه الحاكم من طريق ابن مهدي، حدثنا زهير به بالمتنين وصححه
ووافقه الذهبي^(٧)، ورواه الضياء في المختارة من طريق يحيى بن أبي بكير، حدثنا زهير بن محمد
به بالمتنين معاً في سياق واحد وقال إسناده حسن^(٨).

(١) السنن، ١٤٤٣/٢، ح ٤٣١٣.

(٢) المسند، ١٣٨/٥.

(٣) المسند، ١٣٨/٥.

(٤) المصدر نفسه، ١٣٨/٥.

(٥) المستدرک، ٧١/١.

(٦) الترمذی، الجامع، ٧١٢/٥، ح ٣٨٩٩.

(٧) المستدرک، ٧٨/٤.

(٨) الأحاديث المختارة، ٣٨٦/٣، ح ١١٨١.

المتن الأول: (لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار).

رواه الإمام أحمد^(١) في فضائل الصحابة قال: حدثنا زكريا بن عدي، قال: أنا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الله بن محمد به بمثله وزاد المتن الثاني: (لو سلك الأنصار وادياً وشعباً لكنت مع الأنصار).

وعند عبد الله في زوائده على المسند^(٢) قال: حدثنا هاشم بن الحارث ثنا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الله بن محمد به بالمتن معاً وزاد: (كنت إمام النيين وخطيبهم يوم القيامة). ورواه الضياء^(٣) في المختارة من الطريق نفسه وقال: إسناده حسن، والإمام أحمد^(٤) في المسند من طريق أحمد بن عبد الملك الحراني، ثنا عبيد الله ابن عمرو، عن عبد الله بن محمد به بمثل متابع عبد الله في الزوائد.

خلاصة مرويات زهير بن محمد عند الترمذي.

- روى الترمذي لزهير بن محمد تسعة أحاديث، اثنان صدر بهما الباب وأخرج لأحدهما متابعاً وللآخر شاهداً، واثنان لبيان ضعفهما وأربعة لم يخرج في بابها غيرها، وواحداً في الشواهد.

- خمسة من روايته في العراق، وهي صحيحة أو حسنة وهي من رواية العقدي عنه ولها متابعات من رواية ابن مهدي وغيره.

- وأربعة من روايته في الشام: ثلاثة من رواية الوليد بن مسلم عنه اثنان ضعيفان والثالث حسن بالمتابعات، والرابع من رواية التنيسي عنه وهي منكرة.

رابعاً: مرويات زهير بن محمد عند أبي داود.

روى له أبو داود ثمانية أحاديث.

الحديث الأول: (حديث حمّة بنت جحش في الاستحاضة)، سبق عند الترمذي الحديث

الأول^(٥) وهو من حسن روايته في العراق مما رواه عنه العقدي، وأخرجه أبو داود شاهداً في الباب.

(١) المسند، ٧٩٧/٢.

(٢) المصدر نفسه، ١٣٨/٥.

(٣) الأحاديث المختارة، ٣/٣٨٥، ح ١١٧٩.

(٤) المسند، ١٣٨/٥.

(٥) انظر: ص ٤٢٠.

الحديث الثاني: أخرجه في الصلاة، باب: في صلاة الليل، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نُمَيْرٍ عَنْ كُرَيْبٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَتُّ لَيْلَةً عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَأَنْظُرَ كَيْفَ يُصَلِّي فَقَامَ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ قِيَامُهُ مِثْلُ رُكُوعِهِ وَرُكُوعُهُ مِثْلُ سُجُودِهِ ثُمَّ نَامَ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ فَتَوَضَّأَ وَاسْتَنْنَى ثُمَّ قَرَأَ بِخُمْسِ آيَاتٍ مِنْ آلِ عِمْرَانَ (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) [آل عمران: ١٩٠]... قَالَ أَبُو دَاوُدَ خَفِيُّ عَلِيِّ بْنِ ابْنِ بَشَّارٍ بَعْضُهُ^(١).

ورواه الطبراني في الكبير من طريق أبي عامر العقدي، ثنا زهير بن محمد به بمثله^(٢).

قلت: وفي مختصر كتاب الوتر ذكره من طريق الطبراني ثم قال: إسناده منقطع، قال محمد بن نصر فجعل هذه الرواية عن الفضل بن عباس رضي الله عنهما والناس إنما رووا هذا الحديث عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وهو المحفوظ عندنا^(٣).

وتصرف أبي داود حيث أخرجه من الطريقتين صدر بطريق الفضل ثم أتبع طريق عبد الله بن عباس يوحى بإمكانية تعدد الحادثة وهذا من رواية العراقيين عن زهير فهو من حسن حديثه والله أعلم.

الحديث الثالث: ذكره في الصوم، باب: كراهية وصل شعبان برمضان، ذكره في باب المتابعات تعليقا.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ قَدِمَ عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ الْمَدِينَةَ فَمَالَ إِلَى مَجْلِسِ الْعَلَاءِ فَأَخَذَ يَبْدُو فَأَقَامَهُ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا) فَقَالَ الْعَلَاءُ اللَّهُمَّ إِنَّ أَبِي حَدَّثَنِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَثِيْبُ بْنُ الْعَلَاءِ وَأَبُو عُمَيْسٍ وَزُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَلَاءِ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا يُحَدِّثُ بِهِ قُلْتُ لِأَحْمَدَ لِمَ قَالَ لِأَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصِلُ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ.

(١) أبو داود، السنن ٢/٤٤، ح ١٣٥٥.

(٢) المعجم الكبير، ١٨/٢٩٧، ح ٧٦١.

(٣) المقرئ، أحمد بن علي، مختصر كتاب الوتر، تحقيق إبراهيم العلي وأبو صعيك، مكتبة المنار، الأردن، ط ١،

١٤١٣ هـ، ص ٥٥-٥٦.

وَقَالَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِلَافُهُ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَلَيْسَ هَذَا عِنْدِي خِلَافُهُ وَلَمْ يَجِئْ بِهِ غَيْرُ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ^(١).

قلت: رواه الترمذي قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد العزيز به بنحوه، وقال: حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ^(٢).

ورواه البيهقي في الكبرى^(٣) من طريق محمد بن إبراهيم بن قتيبة يقول: سمعت عبد العزيز بن محمد به بمثله ثم قال: قال أبو داود: وقال أحمد بن حنبل: هذا حديث منكر، قال: وكان عبد الرحمن لا يحدث به، قلت: وليس في المطبوع إلا ما أثبتته من قول أبي داود.

وفي علل أحمد وقد سئل عنه^(٤): أنكره وقال: سألت ابن مهدي عنه فلم يحدثني به وكان يتوقاه. قلت: وأنكره أبو زرعة كذلك^(٥).

ورواه النسائي في الكبرى^(٦): من طريق عتبة بن عبد الله أبي العميس، عن العلاء به بنحوه، بسند حسن، وقال النسائي: لا نعلم أحداً روى هذا الحديث إلا العلاء بن عبد الرحمن. ورواه ابن ماجه^(٧) قال: حدثنا أحمد بن عبدة، ثنا عبد العزيز بن محمد ح.

وحدثنا هشام بن عمار، ثنا مسلم بن خالد قال: ثنا العلاء به بنحوه، وهو سند حسن. ورواه ابن حبان^(٨) بسند حسن من طريق الحسن بن حبيب بن ندبة، قال: حدثنا روح بن القاسم، عن العلاء به بنحوه.

وقال في الكشف: قال السخاوي: وصححه ابن حبان وأبو عوانة والدينوري^(٩). قلت: وسكت عنه الحافظ في الفتح^(١٠) ونقل تصحيح ابن حبان له، فيكون هذا من حسن حديثه.

(١) أبو داود، السنن، ٢/٣٠٠، ح ٢٢٣٧.

(٢) الجامع، ٣/١١٥، ح ٧٣٨.

(٣) السنن الكبرى، ٤/٢٠٩، ح ٧٧٥١.

(٤) العلل لأحمد، ص ١١٧، ح ٢٧٣.

(٥) مؤالات البرذعي، ص ٣٨٨.

(٦) السنن الكبرى، ٢/١٧٢، ح ٢٩١١.

(٧) السنن، ١/٥٢٩، ح ١٦٥١.

(٨) الصحيح، ٨/٣٥٥، ح ٣٥٨٩.

(٩) كشف الخفاء، ١/٨٧.

(١٠) فتح الباري، ٤/١٢٩.

الحديث الرابع: أخرجه في الجهاد، باب: في عقوبة الغال، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَيُّوبَ قَالَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ حَرَّقُوا مَتَاعَ الْغَالِ وَضَرَبُوهُ).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَزَادَ فِيهِ عَلِيُّ بْنُ بَخْرٍ عَنِ الْوَلِيدِ وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنْهُ وَمَنْعُوهُ سَهْمَهُ قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَحَدَّثَنَا بِهِ الْوَلِيدُ بْنُ عُثَيْبٍ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ قَالَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ قَوْلَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ الْحَرْطِيُّ مَنَعَ سَهْمَهُ^(١).

قلت: حديث علي بن بحر رواه ابن الجارود قال: حدثنا محمد بن يحيى، قال: ثنا علي بن بحر القطان قال: حدثنا الوليد بن مسلم به بمثله وزاد: (وضربه بالسوط ومنعوه سهمه)^(٢). والحاكم وصححه^(٣).

وله شاهد من حديث عمر بن الخطاب مرفوعاً، ومن حديث الوليد بن هشام موقوفاً عليه أخرجهما أبو داود قبل هذا الحديث وقال: وهذا -أي حديث الوليد بن هشام- أصح الحديثين رواه غير واحد أن الوليد بن هشام حرق رَحْلَ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ وَكَانَ قَدْ غُلِّ وَضَرَبَهُ^(٤). وقد بَوَّبَ البخاري^(٥) في الجهاد والسير بقوله، باب: القليل من الغلول. ولم يذكر عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه حرق متاعه وهذا أصح.

ثم أخرج حديث عبد الله بن عمرو قال: (كان على ثقل النبي ﷺ رجل يقال له كَرْكَرَةٌ فمات. فقال رسول الله ﷺ: (هو في النار)، فذهبوا ينظرون إليه فوجدوا عباءة قد غُلِّها). قال الحافظ في الفتح^(٦): قوله وهذا أصحُّ أشار إلى تضعيف ما رُوِيَ عن عبدالله بن عمرو في الأمر بحرق رَحْلِ الْغَالِ والإشارة بقوله هذا إلى الحديث الذي ساقه... ثم بين أن البخاري حكم على حديث عمر الذي ساقه أبو داود بأنه باطل ليس له أصل وراويه لا يعتمد عليه^(٧).

(١) أبو داود، السنن، ٦٩/٣، ح ٢٧١٥.

(٢) المنتقى، ٢٧٢/١، ح ١٠٨٢.

(٣) المستدرک، ١٣١/٢.

(٤) السنن، ٦٩/٣، ح ٢٧١٣.

(٥) الصحيح، ص ٦٤٧، ح ٣٠٧٤.

(٦) فتح الباري، ١٨٧/٦.

(٧) انظر التاريخ الصغير، ١٠٣/٢.

وقد ضعف ابن حجر حديث زهير فقال: وزهير ضعيف الحديث^(١)، فيكون هذا الحديث من ضعيف روايته في الشام.

الحديث الخامس: أخرجه في الخراج والفيء، باب: في اتخاذ الوزير، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَامِرٍ الْمُرِّيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِالْأَمِيرِ خَيْرًا جَعَلَ لَهُ وَزِيرَ صِدْقٍ إِنْ نَسِيَ ذِكْرَهُ وَإِنْ ذَكَرَ أَعَانَهُ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِ غَيْرَ ذَلِكَ جَعَلَ لَهُ وَزِيرَ سُوءٍ إِنْ نَسِيَ لَمْ يَذْكُرْهُ وَإِنْ ذَكَرَ لَمْ يُعْنَهُ)^(٢).

ورواه النسائي في المجتبى^(٣): أخبرنا عمرو بن عثمان، قال: حدثنا بقية، قال: حدثنا ابن المبارك عن ابن أبي حسين عن القاسم بن محمد به بنحوه وهو سند صحيح.

واسحاق بن راهويه قال^(٤): أخبرنا أبو عامر العقدي، نا عبد الرحمن بن أبي بكر قال: سمعت القاسم بن محمد به بنحوه.

وأبو يعلى في المسند^(٥) قال: حدثنا عبد الأعلى حدثنا عمر بن علي عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال: سمعت القاسم بن محمد به بنحوه.

ورواه الإمام أحمد قال: حدثنا حسين بن محمد قال: ثنا مسلم يعني -ابن خالد- عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال: أخبرني القاسم بن محمد به بنحوه^(٦). وهذا سند ضعيف فيه عبد الرحمن بن أبي بكر التيمي ضعيف^(٧). فيكون هذا من حسن حديثه كذلك.

الحديث السادس: في الملاحم، باب: النهي عن تهيج الحبشة، أخرجه وحده في الباب. قال: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنيفٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

(١) تغليق التعليق، ٤٦٦/٣.

(٢) أبو داود، السنن، ١٣١/٣، ح ٢٩٣٢.

(٣) المجتبى، ١٥٩/٧، ح ٤٢٠٤.

(٤) المسند، ٤٢٥/٢، ح ٩٧٢.

(٥) المسند، ٤١٦/٧، ح ٤٤٣٩.

(٦) المسند، ٧٠/٦.

(٧) تقريب التهذيب، ص ٣٣٧، ت ٣٨١٣.

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (اتْرُكُوا الْحَبْشَةَ مَا تَرَكُوكُمْ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَخْرِجُ كَنْزَ الْكَعْبَةِ إِلَّا دُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الْحَبْشَةِ)^(١).

ورواه الإمام أحمد^(٢) قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا زهير به مثله، وأخرجه الحاكم وصححه^(٣).

وله متابع عند أحمد^(٤) قال: حدثنا أحمد بن عبد الملك الحراني، قال: ثنا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو به بنحوه وهو سند حسن.

وابن أبي شيبة^(٥) قال: حدثنا عبد الرزاق، عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح به بنحوه. فهو من مستقيم روايته في العراق.

الحديث السابع: (الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ)، سبق عند الترمذي الحديث الرابع^(٦) وهو من حسن روايته في العراق وهي من رواية العقدي عنه، أخرجه أبو داود شاهداً في بابه.

الحديث الثامن: أخرجه في الأدب، باب: في الغيبة، أخرجه شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ ابْنِ مُسَافِرٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ اسْتِطَالَةَ الْمَرْءِ فِي عِرْضِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَغْيِرُ حَقَّ وَمِنْ الْكِبَائِرِ السَّبْتَانِ بِالسَّبَّةِ)^(٧).

قلت: حسنه السيوطي^(٨). وقال الحافظ في الفتح^(٩): أخرجه ابن أبي حاتم عن أبي هريرة بسند حسن، وتابعه الصنعاني^(١٠)، وله متابع بسند ضعيف عند البيهقي^(١١) من طريق محمد بن أبي معشر حدثني أبي عن سعيد عن أبي هريرة به بنحوه ولم يذكر (من الكبائر السبتان بالسبة).

(١) أبو داود، ١١٤/٤، ح ٤٣٠٩.

(٢) المسند، ٣٧١/٥.

(٣) المستدرک، ٤٥٣/٤.

(٤) المسند، ٢٢٠/٢.

(٥) المصنف، ١٣٧/٥.

(٦) انظر: ص ٤٢٣.

(٧) أبو داود، ٢٦٩/٤، ح ٤٨٧٧.

(٨) فيض القدير، ٨/٦.

(٩) فتح الباري، ٤١١/١٠.

(١٠) سبل السلام، ١٠٧/٤.

(١١) السنن الكبرى، ٢٠١/٤، ح ٧٦٩٣.

ورواه النضر بن شميل عن أبي معشر عن سعيد به بنحوه^(١).
وأشار إلى آخر حيث قال: ورواه أيضاً عبد الله بن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، وقال: عن جده، عن أبي هريرة، وعبد الله ضعيف^(٢).
وثالث من طريق محمد بن أبي نعيم، حدثنا وهيب، حدثنا النعمان بن راشد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة به بنحوه^(٣).
ونقل قول ابن المديني: لم يقل أحد عن الزهري في هذا الحديث عن سعيد عن أبي هريرة إلا النعمان، قلت: والنعمان صدوق، سبيح الحفظ^(٤).
وكلام النقد في طريق سعيد، ولم يتعرضوا لطريق العلاء عن أبيه، ويتحسين ابن حجر لسند ابن أبي حاتم، والصنعاني والسيوطي يكون هذا من حسن حديثه والله أعلم.
ومحمد بن أبي نعيم: هو الواسطي، صدوق، طرحه ابن معين^(٥) وذكر الحافظ ابن عدي هذا الحديث من أحاديثه غير المحفوظة^(٦).
وقال أبو زرعة في العلل: هذا خطأ إنما هو الزهري عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ.
وقال أبو حاتم: هذا خطأ إنما رواه ابن المبارك عن معمر ويونس عن سعيد قوله^(٧).

خلاصة مرويات زهير بن محمد عند أبي داود.

أخرج له أبو داود ثمانية أحاديث.

- خمسة في الشواهد.
- وواحد ذكره متابعه تعليقا.
- واثنان لم يخرج في بابهما غيرهما.
- حديثان من روايته في العراق وهما من صحيح حديثه من رواية العقدي عنه.
- وخمسة أحاديث من روايته في الشام:

(١) السنة للمروزي، ص ٦٠، ح ١٠٤.

(٢) شعب الإيمان، ٤/٣٩٥، ح ٥٥٢٢.

(٣) المصدر نفسه، ٥/٣١٣، ح ٦٧٦٩.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٦٤، ت ٧١٥٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٠٩، ت ٦٣٣٧.

(٦) الكامل، ٦/٢٥٦.

(٧) ابن أبي حاتم، العلل، ٢/٢٥٠.

- ثلاثة من حسان حديثه بالمتابعات والشواهد واثنان ضعيفان.
- وأحدهما ذكره في باب المتابعات ولم أقف على من وصله وهو من حسن حديثه.

خامساً: مرويات زهير بن محمد عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه خمسة عشر حديثاً.

الحديث الأول: أخرجه في الطهارة، باب: النهي عن الخلاء على قارعة الطريق، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زُهَيْرٍ قَالَ: قَالَ سَالِمٌ سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِيَّاكُمْ وَالتَّغْرِيسَ^(١) عَلَى جَوَادِ الطَّرِيقِ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهَا فَإِنَّهَا مَأْوَى الْحَيَّاتِ وَالسَّبَاعِ وَقَضَاءُ الْحَاجَةِ عَلَيْهَا فَإِنَّهَا مِنَ الْمَلَاعِينِ)^(٢)).

قلت: ورواه ابن ماجه في مكان آخر^(٣) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا يزيد بن هارون، أنبأنا هشام، عن الحسن عن جابر به بنحوه مختصراً.
وابن خزيمة في صحيحه^(٤) من الطريق نفسها.

وهو عند الإمام أحمد^(٥) قال: حدثنا محمد بن سلمة عن هشام عن الحسن به بنحوه مطولاً.

وحسن إسناده الحافظ ابن حجر في التلخيص^(٦).

ونقل الزرقاني عن ابن عبد البر قوله: هذا الحديث مسند من وجوه كثيرة وهي أحاديث شتى محفوظة^(٧)، فيكون هذا الحديث من حسن ما حدث به في الشام بهذه المتابعات والله أعلم.
الحديث الثاني والثالث: أخرجهما في الطهارة وسننها والمساجد والجماعات، ما جاء في إسباغ الوضوء، أخرجه شاهداً،

(١) التَّغْرِيسُ: النزول في آخر الليل، لسان العرب، باب السين، فصل العين، ١٣٦/٦.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/١١٩، ح ٣٢٩.

(٣) ابن ماجه، السنن، ٢/١٢٤٠، ح ٣٧٧٢.

(٤) الصحيح، ٤/١٤٥، ح ٢٥٤٨.

(٥) المسند، ٣/٣٠٥.

(٦) التلخيص الحبير، ١/١٠٥.

(٧) شرح الزرقاني، ٤/٥٠٥.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَلَا أَذْلُكُمْ عَلَى مَا يُكْفِّرُ اللَّهُ بِهِ الْخَطِيَا وَيَزِيدُ بِهِ فِي الْحَسَنَاتِ) قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: (إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ^(١))، وَكَثْرَةُ الْخَطَى إِلَى الْمَسَاجِدِ وَالتَّيَّظُّارُ الصَّلَاةَ بَعْدَ الصَّلَاةِ^(٢)).

قلت: وله متابع من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد، حدثنا سفيان قال: حدثني عبدالله بن أبي بكر، عن سعيد بن المسيب به بنحوه مطولاً.
ورواه ابن حبان^(٣) والحاكم^(٤) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي وابن خزيمة^(٥).

لكن الإمام أحمد أنكر هذا الطريق، وقال: هذا باطل إنما هو حديث ابن عقيل، ليس بشيء من حديث ابن أبي بكر^(٦).

وآخر من طريق زكريا بن عدي، قال: ثنا عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الله بن محمد بن عقيل به بنحوه^(٧).

وأخرجه الإمام أحمد قال: حدثنا أبو عامر العقدي، حدثنا زهير بن محمد به بنحوه^(٨).
وله شاهد صحيح عند مسلم وغيره من حديث أبي هريرة بنحوه^(٩).

فيكون هذا من حسن حديثه من رواية ثقات العراقيين عنه.

الحديث الرابع: في المساجد والجماعات، باب: المشي إلى الصلاة، أخرجه شاهداً في

الباب.

(١) المكاره: جمع مكره وهو ضد المنشط، والمراد الوضوء مع البرد الشديد، واحتمال المشقة فيه، الزمخشري، الفائق، ٢٥٥/٣.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/١٤٨، ح ٤٢٧، و١/٢٥٥، ح ٧٧٦.

(٣) الصحيح، ٢/١٢٧، ح ٤٠٢.

(٤) المستدرک، ١/١٩٠.

(٥) الصحيح، ١/٩٠، ح ١٧٧.

(٦) علل أحمد، ٢/٥٥٧.

(٧) مسند عبد بن حميد، ص ٣٠٣، ح ٩٨٤.

(٨) المسند، ٣/٣.

(٩) الصحيح، ١/٢١٩، ح ٢٥١.

قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحُلَيْبِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ الشَّيرَازِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَيَبْسُرَ الْمَشَاءُونَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ يَتَوَرَّأَمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ^(١).

ورواه ابن خزيمة ^(٢) والطبراني في الكبير ^(٣) من طريق إبراهيم بن محمد الحلبي، ثنا يحيى بن الحارث الشيرازي، ثنا أبو غسان محمد بن مطرف، عن أبي حازم به بنحوه.

والحاكم من طريق إبراهيم بن محمد، ثنا يحيى بن الحارث، ثنا زهير بن محمد التميمي وأبو غسان محمد بن مطرف عن أبي حازم به بنحوه وصححه على شرط الشيخين وأقره الذهبي ^(٤).

وقال في المصباح: قال شيخنا أبو الفضل بن الحسين في أماليه... هذا حديث حسن غريب وقد تابع زهير بن محمد عليه أبو غسان محمد بن مطرف... ^(٥)، وقال بعد أن ذكر حديث أنس: وله شاهد عن عشرة غير سهل وأنس وهم: بريدة وزيد بن حارثة وابن عباس وابن عمر وأبو أمامة وأبو الدرداء وأبو سعيد وأبو موسى وأبو هريرة وعائشة وأجودها حديث بريدة وأبي الدرداء... ^(٦).

قلت: وذكره ابن الجوزي في الموضوعات: قال: قال ابن ماجه... وساقه بسنده ومثله وقال: قال البخاري: زهير حديثه منكر ^(٧)، ولا يسلم لابن الجوزي حكمه، فزهير منكر الحديث ما حدث بالشام وهذا ليس منها، يضاف إلى ذلك أن له متابعا بسند حسن من طريق محمد بن مطرف، عن أبي حازم به بنحوه، فيكون هذا من حسن حديثه والله أعلم.

الحديث الخامس: في إقامة الصلاة، باب: ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ

(١) ابن ماجه، السنن، ٢٥٦/١، ٧٨٠.

(٢) الصحيح، ٣٧٧/٢، ح ١٤٩٩.

(٣) المعجم الكبير، ١٤٧/٦، ج ٥٨٠٠.

(٤) المستدرک، ٢١٢/١.

(٥) مصباح الزجاجة، ٩٩/١.

(٦) المصدر نفسه، ١٠٠/١.

(٧) العلل المتناهية، ٤٠٧/١.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ)^(١).

قلت: ورواه الإمام أحمد ثنا أبو عامر العقدي، حدثنا زهير بن محمد، به بمثله مطولاً^(٢).
وليه متابعات منها: ما رواه عبد بن حميد^(٣): حدثني زكريا بن عدي، ثنا عبيد الله بن عمرو، الرقي عن عبد الله بن محمد به بمثله مطولاً.

وثانٍ من طريق: سعيد بن عبد العزيز، عن عطية بن قيس، عن قزعة بن مجبى، عن أبي سعيد به بنحوه مطولاً رواه النسائي^(٤)، وأبو داود^(٥)، وابن خزيمة^(٦)، وابن حبان^(٧)، بسند صحيح^(٨).

وثالث من طريق الضحاك بن غلد، أخبرنا سفيان الثوري، حدثني عبد الله بن أبي بكر، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد به بنحوه، رواه ابن خزيمة^(٩) وابن حبان^(١٠) والحاكم^(١١) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

فيكون هذا من حسن ما حدث به في العراق.

الحديث السادس: (كَانَ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً يَلْقَاءُ وَجْهَهُ)، سبق في الحديث الثاني^(١٢) عند الترمذي وهو من روايته في الشام من رواية التنيسي عنه وهي ضعيفة، وقد أخرجه ابن ماجه شاهداً في الباب.

الحديث السابع: أخرجه في إقامة الصلاة، باب: في فضل الجمعة، صدر به الباب وأخرج شواهد له، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ

(١) ابن ماجه، السنن، ٢٨٤/١، ح ٨٧٧.

(٢) المسند، ٣/٣.

(٣) مسنده، ص ٣٠٣، ح ٩٨٤.

(٤) المجتبى، ١/٢٢٤، ح ٦٥٥.

(٥) السنن، ١/٢٢٤، ح ٨٤٧.

(٦) الصحيح، ١/٣١٠، ح ٦١٣.

(٧) الصحيح، ٥/٢١٣، ح ١٩٠٥.

(٨) انظر الملحق، ص ٧٧٤، سند أبي داود.

(٩) الصحيح، ١/٣١٠، ح ٦١٣.

(١٠) الصحيح، ٢/١٢٧، ح ٤٠٢.

(١١) المستدرک، ١/٢١٥.

(١٢) انظر: ص ٤٢١.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي لُبَابَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُنْذِرِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَيِّدُ الْأَيَّامِ وَأَعْظَمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَهُوَ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ يَوْمِ الْأَضْحَى وَيَوْمِ الْفِطْرِ فِيهِ خَمْسُ خِلَالٍ خَلَقَ اللَّهُ فِيهِ آدَمَ وَأَهْبَطَ اللَّهُ فِيهِ آدَمَ إِلَى الْأَرْضِ وَفِيهِ تَوَفَّى اللَّهُ آدَمَ وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يَسْأَلُ اللَّهُ فِيهَا الْعَبْدُ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ مَا لَمْ يَسْأَلْ حَرَامًا وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ مَا مِنْ مَلَكٍ مُقَرَّبٍ وَلَا سَمَاءٍ وَلَا أَرْضٍ وَلَا رِيَّاحٍ وَلَا جِبَالٍ وَلَا بَحْرٍ إِلَّا وَهْنٌ يُشْفِقُنَ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ)^(١).

قلت: ورواه الإمام أحمد قال: حدثني أبو عامر العقدي، قال: ثنا زهير به بمثله^(٢).

وله متابع عند الطبراني، قال: حدثنا المقدام بن داود، ثنا عبد الله بن محمد بن المغيرة، ثنا عمرو بن ثابت، عن عبد الله بن محمد بن بنحوه^(٣).

قال البوصيري: إسناده حسن^(٤)، وهو كما قال فإنه من رواية ثقات العراقيين عن زهير.

الحديث الثامن: في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الزينة يوم الجمعة، أخرجه شاهداً في

الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زُهَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَرَأَى عَلَيْهِمْ ثِيَابَ السُّمَارِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا عَلَى أَحَدِكُمْ أَنْ يَخُذَ ثَوْبَيْنِ لِجُمُعَتِهِ سِوَى ثَوْبَيْ مِهْنَتِهِ)^(٥).

ورواه ابن حبان^(٦) وابن خزيمة^(٧) في صحيحهما من الطريق نفسه، وصححه البوصيري

في الزوائد^(٨).

(١) ابن ماجه، السنن، ٣٤٤/١، ح ١٠٨٤.

(٢) المسند، ٤٣٠/٣.

(٣) المعجم الكبير، ٣٣/٥، ح ٤٥١٢.

(٤) مصباح الزجاجة، ١٢٩/١.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٣٤٩/١، ح ١٠٩٦.

(٦) الصحيح، ١٥/٧، ح ٢٧٧٧.

(٧) الصحيح، ١٣٢/٣، ح ١٧٦٥.

(٨) مصباح الزجاجة، ١٣١/١.

وليس كما قالوا: فإنه من رواية عمرو بن أبي سلمة عن زهير ومعظمها مناكير وبواطيل.

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث بسنده ومثله فقال: «هذا حديث منكر بهذا الإسناد قال بعض أهل العربية: ثياب النمار، أكسية قصار»^(١).

قلت: وقد رواه ابن عبد البر في التمهيد من طريق يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة به بنحوه^(٢).

قال الحافظ في الفتح: في إسناده نظر^(٣).

وآخر من طريق حاتم بن عبيد الله أبو عبيدة، قال: حدثنا مهدي بن ميمون عن هشام به بنحوه^(٤).

فهذا الحديث بهذا السند ضعيف لأنه من رواية الثنيسي عن زهير، والمتن له شواهد تقويه^(٥).

الحديث التاسع: أخرجه في إقامة الصلاة، باب: فيمن ترك الجمعة من غير عذر، أخرجه شاهداً، وأخرج له متابعا.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى الْمِصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ طَعِبَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ)^(٦).

ورواه النسائي^(٧) قال: حدثنا عمرو بن سواد بن الأسود قال: أنا ابن وهب، قال: أخبرني ابن أبي ذئب به بمثله.

والإمام أحمد^(٨) قال: حدثنا أبو سعيد، ثنا عبد العزيز بن محمد عن أسيد به بنحوه.

والحاكم^(٩) من طريق ابن أبي فديك ثنا ابن أبي ذئب به بمثله. وصححه ووافقه الذهبي.

(١) الملل، ٢٠٤/١.

(٢) التمهيد، ٣٥/٢٤.

(٣) فتح الباري، ٣٧٤/٢.

(٤) التمهيد، ٣٥/٢٤.

(٥) انظر موطأ مالك، ١١٠/١، ح ٢٤٢.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٣٥٧/١، ح ١١٢٦.

(٧) السنن الكبرى، ٩١٦/١، ح ١٦٥٧.

(٨) المسند، ٣٠٠/٥.

ومتابع آخر من طريق ابن أبي أويس حدثني أخيه عن سليمان بن بلال عن أسيد بن أبي أسيد به بنحوه، فيكون هذا من صحيح حديثه خاصة أنه من رواية العقدي عنه وهي صحيحة.

الحديث العاشر: في الطلاق، باب: الرجل يجحد الطلاق، أخرجه وحده في الباب، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ أَبُو حَفْصٍ التَّيْسِيُّ عَنْ زُهَيْرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ زَوْجِهَا فَجَاءَتْ عَلَى ذَلِكَ بِشَاهِدٍ عَدْلٍ اسْتَحْلَفَ زَوْجُهَا فَإِنْ حَلَفَ بَطَلَتْ شَهَادَةُ الشَّاهِدِ وَإِنْ نَكَلَ فَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ شَاهِدٍ آخَرَ وَجَازَ طَلَاقُهُ) ^(١).

رواه الدارقطني من الطريق نفسه ^(٢)، في الزوائد ^(٣)، إسناده حسن ورجاله ثقات.

قلت: وهذا لا يسلم فإن رواية التيسبي عن زهير منكروه، ولم أقف له على متابعات ولا شواهد فهو من ضعيف حديثه.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في الطب، باب: ما عُوِّذَ به النبي ﷺ وما عُوِّذَ به، أخرجه شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ التَّفْهِي أَيْ قَالَ قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِئْسَ وَجَعٌ قَدْ كَادَ يُبْطِلُنِي فَقَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اجْعَلْ يَدَكَ الْيُمْنَى عَلَيْهِ وَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأَحَاطِرُ سَبْعِ مَرَّاتٍ) فَقُلْتُ ذَلِكَ فَشَفَانِي اللَّهُ ^(٤).

قلت: رواه مالك في الموطأ عن يزيد بن خصيفة به بنحوه ^(٥)، وأبو داود ^(٦) والترمذي ^(٧) والنسائي ^(٨) من طريق مالك عن يزيد بن خصيفة به بنحوه وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، والنسائي ^(٩) من طريق إسماعيل بن جعفر، عن يزيد بن خصيفة به بنحوه.

(١) المستدرک، ١/ ٢٩٢.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/ ٦٥٧، ح ٢٠٣٨.

(٣) السنن، ٤/ ٦٦ و ١٦٦.

(٤) مصباح الزجاجة، ٢/ ١٢٥.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١١٦٣، ح ٣٥٢٢.

(٦) الموطأ، ٢/ ٩٤٢.

(٧) السنن، ٤/ ١١، ح ٣٨٩١.

(٨) الجامع، ٤/ ٤٠٨، ح ٢٠٨.

(٩) السنن الكبرى، ٤/ ٤١٠، ح ٧٧٢٤.

فيكون هذا الحديث من حسن حديث زهير، وليس هو من رواية الشاميين عنه بل من رواية ثقات الكوفيين عنه.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الأدب، باب: الرجل يكنى قبل أن يولد له، صدر به الباب، وأخرج له شاهداً، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ حَمْزَةَ بْنِ صُهَيْبٍ أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِصُهَيْبٍ مَا لَكَ تَكْتَنِي بِأَبِي يَحْيَى وَلَيْسَ لَكَ وَلَدٌ قَالَ: (كَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَبِي يَحْيَى) ^(١).

رواه الإمام أحمد ^(٢) قال: ثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن زهير به بنحوه مطولاً. ورواه الحاكم ^(٣) من طريق عبيد الله بن عمرو الرقي، عن عبد الله بن محمد به بنحوه مطولاً صححه ووافقه الذهبي.

والطبراني ^(٤) من طريق إبراهيم بن المستمر، قال: حدثنا عمرو بن عاصم الكلابي، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن صهيب بنحوه. فيكون هذا الحديث من حسن حديث زهير خاصة أنه روي من طريق ابن مهدي عنه، وهو من رواية ثقة كوفي عن زهير عند ابن ماجه.

الحديث الثالث عشر: أخرجه في الأدب، باب: فضل الحامدين، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْرَقِيُّ أَبُو مَرْوَانَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُمِّهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا رَأَى مَا يُجِبُّ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يَنْعَمُ بِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ وَإِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ) ^(٥).

قلت: وهذا الحديث لم أقف له على متابعات ولا شواهد، وهو عند الطبراني ^(٦) من الطريق نفسه، وهو من رواية الشاميين عنه، فهو من ضعيف حديثه والله أعلم.

(١) ابن ماجه، السنن، ١٢٣١/٢، ح ٣٧٣٨.

(٢) المسند، ١٦/٦.

(٣) المستدرک، ٢٧٨/٤.

(٤) المعجم الكبير، ٢٩١/٥، ح ٥٣٤٧.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١٢٥٠/٢، ح ٣٨٠٣.

(٦) المعجم الأوسط، ١٠٩/٧، ح ٦٩٩٩.

الحديث الرابع عشر: في الدعاء، باب: أسماء الله عز وجل، أخرجه متابعة للحديث الصحيح عن أبي هريرة من غير ذكر الأسماء، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْعَانِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُنْذِرِ زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا إِنَّهُ وَثَرٌ يُحِبُّ الْوَثَرَ مَنْ حَفِظَهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ وَهِيَ... وعدد هذه الأسماء)^(١).

ورواه ابن حبان^(٢) من طريق الوليد بن مسلم قال: حدثنا شعيب بن أبي حمزة، حدثنا أبو الزناد، عن الأعرج به بنحوه.

قلت: وفي سنده عبد الملك بن محمد شامي لين الحديث^(٣).

وغير ذلك أن هذا الحديث أعلل بالإدراج والاضطراب والاختلاف فيه، وذكر الأسماء ليس له إسناد صحيح^(٤).

فهذا الحديث من رواية الشاميين عن زهير وهو ضعيف.

الحديث الخامس عشر: أخرجه في الزهد، باب في ذكر الشفاعة، أخرجه وحده في موضعه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّمَشْقِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (إِنَّ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي)^(٥).

رواه مسلم^(٦) من طريق ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابراً به بنحوه. ولم ينص على ذكر أهل الكبائر. بل قال: (شفاعتي لأمتي يوم القيامة).

وله متابع عند الترمذي^(٧) عن محمد بن ثابت البناني، عن جعفر بن محمد، به بمثله، وزاد فيه محمد بن علي قال لي جابر: يا محمد من لم يكن من أهل الكبائر فما له وللشفاعة.

(١) ابن ماجه، السنن، ١٢٦٩/٢، ح ٣٨٦١.

(٢) الصحيح، ٨٨/٣، ح ٨٠٨.

(٣) تقريب التهذيب، ص ٣٦٥، ت ٤٢١١.

(٤) فتح الباري، ٢١٥/١١، ٢١٦.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١٤٤١/٢، ح ٤٣١٠.

(٦) الصحيح، ١٩١/١، ح ٢٠١.

(٧) الجامع، ٦٢٥/٤، ح ٢٤٣٥.

قال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه يستغرب من حديث جعفر بن محمد. ومحمد بن ثابت ضعيف^(١).

قلت: وقد سأل الترمذي البخاري عن هذا الحديث من طريق جعفر بن محمد فلم يعرفه^(٢).

ورواه ابن حبان من طريق عمرو بن أبي سلمة التنيسي عن زهير به بمثله^(٣). فهذا الحديث وإن كان من رواية الشاميين عنه، وهي في أغلبها مناكير إلا أنه توبع في هذا الحديث كما في رواية مسلم، والترمذي، فيكون هذا من حسان حديثه والله أعلم.

خلاصة مرويات زهير بن محمد عند ابن ماجه.

- أخرج له ابن ماجه خمسة عشر حديثاً، تسعة في باب الشواهد، أخرج لأحدها متابعة وواحداً أخرجه متابعة، واثنين صدر بهما الباب وأخرج لهما شواهد، وثلاثة لم يخرج في موضوعها أو بابها غيرها.

• ثمانية من روايته في العراق، وهي جميعها صحيحة أو حسنة.

سبعة من رواية يحيى بن بكير وهو ثقة والثامن من رواية العقدي. وغالباً لها متابعات من طريق العقدي أو ابن مهدي.

• وسبعة من روايته في الشام:

- اثنان من طريق الوليد بن مسلم أحدهما حسن بالمتابعات والآخر ضعيف.

- وأربعة من طريق التنيسي.

- أحدها حسن بالمتابعات وثلاثة ضعيفة.

- والسابع من طريق عبد الملك الصنعاني شامي لين وهي ضعيفة.

سادساً: خلاصة مرويات زهير بن محمد في الكتب الستة.

أخرج حديث زهير أصحاب الكتب الستة إلا النسائي.

وبلغ مجموع ما أخرجه له ستة وثلاثين حديثاً.

(١) تقريب التهذيب، ص ٤٧٠، ح ٥٧٦٧.

(٢) علل الترمذي الكبير، ص ٣٣٣.

(٣) الصحيح، ٣٨٦/١٤، ح ٦٤٦٧.

المبحث الرابع

فرج بن فضالة ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الرابع: فرج بن فضالة ومروياته في الكتب الستة

فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي، أبو فضالة الحمصي ويقال الدمشقي، من الثامنة، مات سنة مئة وسبع وسبعين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

دُكِرَ عند ابن مهدي فكلَّح وجهه وقال: حدث عن أهل الحجاز أحاديث منكورة مقلوبة^(١)، وقال ابن معين: ضعيف الحديث^(٢)، وزاد في رواية: وإش عند فرج^(٣). وفي رواية: صالح^(٤)، وقال ابن المديني: ضعيف لا أحدث عنه^(٥)، وفي رواية: هو وسط وليس بالقوي^(٦)، وقال البخاري^(٧) ومسلم^(٨): فرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد، منكر الحديث.

وقال أبو حاتم: صدوق، يكتب حديثه، ولا يحتج به، وحديثه عن يحيى بن سعيد فيه إنكار، وهو في غيره أحسن حالاً، وروايته عن ثابت لا تصح^(٩).

وقدّم أحمد^(١٠) وابن معين^(١١) إسماعيل بن عياش عليه لما سئلا عن أيهما أثبت. وقال النسائي^(١٢) والدارقطني^(١٣) والساجي^(١٤): ضعيف الحديث، ويُنَ الأخيران أنه يروي مناكير عن يحيى بن سعيد، وقال عمرو بن علي^(١٥): كان عبد الرحمن لا يحدث عن الفرّج

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢/٣٩٥-٣٩٦.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/٨٥.

(٣) المزري، تهذيب الكمال، ٢٢/١٥٨.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢/٣٩٥.

(٥) المصدر نفسه، ١٢/٣٩٥.

(٦) سؤالاته لابن المديني، ت ٢٣٤.

(٧) التاريخ الكبير، ٧/١٣٤.

(٨) الكنى والأسماء، ١/٦٨٥.

(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/٨٥.

(١٠) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢/٣٩٥.

(١١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٤/٤٥٧.

(١٢) الضعفاء والمتروكين، ص ٨٧.

(١٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢/٣٩٥.

(١٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨/٢٣٥.

(١٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/٨٥.

بن فضالة، وكذا قال الساجي^(١). وزاد: يحيى بن سعيد مع عبد الرحمن، وقال أبو داود^(٢): سمعت أحمد يقول: روى عن يحيى بن سعيد مناكير، وذكره أبو زرعة^(٣) في أسامي الضعفاء، وقال الترمذي^(٤): قد تكلم فيه بعض أهل الحديث من قبل حفظه.

وقال يزيد بن هارون: رأيت شعبة عند الفرّج بن فضالة يسأله عن حديث من أحاديث إسماعيل بن عياش^(٥).

وقال ابن حبان^(٦): كان ممن يقلب الأسانيد ويلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة لا يحل الاحتجاج به، وقال ابن عدي: وله غير ما أمليت أحاديث صالحة، وهو مع ضعفه يكتب حديثه^(٧).

وقال الحاكم: هو ممن لا يحتج به^(٨)، وقال الخليلي في الإرشاد^(٩): ضعفه ومنهم من يقويه ويتفرد بأحاديث، وقال ابن حجر: ضعيف^(١٠).

قال أحمد بن حنبل: ثقة^(١١)، وفي رواية^(١٢)، إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس، ولكنه حدث عن يحيى بن سعيد مناكير، وقال ابن مهدي^(١٣) فيما رواه عنه سليمان بن أحمد: ما رأيت شامياً أثبت من الفرّج بن فضالة، وما حدث عنه وأنا أستخير الله في الحديث عنه. وقال ابن معين: ليس به بأس^(١٤).

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٣٥/٨.

(٢) مؤالاته لأحمد، ص ٢٦٥.

(٣) أسامي الضعفاء، ت ٦٥٠.

(٤) الجامع، ٤/٤٩٤، ح ٢٢١٠.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨٥/٧.

(٦) المروحين، ٢/٢٠٦.

(٧) الكامل، ٢٨/٦.

(٨) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٣٥/٨.

(٩) الإرشاد، ٤٥٥/١.

(١٠) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٤٤، ت ٥٣٨٣.

(١١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٣٩٥/١٢.

(١٢) مؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل، ص ٢٦٥ وفيه مضطرب بدل مناكير.

(١٣) ميزان الاعتدال، ٤١٥/٥.

(١٤) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ١٩٠.

قال الحافظ ابن حجر^(١): لا يعتر أحد بالحكاية المروية في توثيقه عن ابن مهدي فإنها من رواية سليمان بن أحمد وهو الواسطي، وهو كذاب، وقد قال البخاري: تركه ابن مهدي. الخلاصة: تكاد تجمع أقوال النقاد على ضعف الفرج بن فضالة إلا ما كان من ابن معين، وأحمد بن حنبل وأبي حاتم، فإن ابن معين وثقه في رواية وضعفه في روايات أخرى، وأحمد أطلق القول بتوثيقه في رواية وفسره في الرواية الثانية عنه أن ذلك في حديثه بالشام، وهو كما قال فهذا شعبة يسأله عن حديث إسماعيل بن عياش، فيحمل توثيق ابن معين على روايته في الشام وتضعيفه له في غير أحاديثه في الشام.

وأبو حاتم بين أن النكارة الشديدة في حديثه عن يحيى بن سعيد الأنصاري وهي روايته في الحجاز كما بين ابن مهدي، وعلى نكارة حديثه عن يحيى بن سعيد غير واحد من النقاد. وأما في غيره فالأمر أحسن حالاً، وله أحاديث صالحة كما قال ابن عدي فعلى هذا يوثق في روايته عن الشاميين وهو ضعيف في غيرها.

المطلب الثاني: مرويات فرج بن فضالة في الكتب الستة.

روى له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وأبو داود وابن ماجه

أولاً: مرويات فرج بن فضالة عند الترمذي.

روى له الترمذي حديثين لبيان غرابتهما وضعفهما.

الحديث الأول: أخرجه في الفتن، باب: ما جاء في علامة حلول المسخ والخسف. قال: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التُّرْمِذِيُّ حَدَّثَنَا الْفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ أَبُو فَضَالَةَ الشَّامِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا فَعَلْتَ أَمْرِي خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً حَلَّ بِهَا الْبَلَاءُ فَقِيلَ وَمَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ إِذَا كَانَ الْمَعْنَمُ دُولاً وَالْأَمَانَةُ مَعْنَمًا^(٢)، وَالزَّكَاةُ مَعْرَمًا^(٣)، وَأَطَاعَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ وَعَقَّ أُمَّهُ وَبَرَّ صَدِيقَهُ وَجَفَّ أَبَاهُ وَارْتَفَعَتْ الْأَصْوَاتُ فِي الْمَسَاجِدِ وَكَانَ زَعِيمُ الْقَوْمِ أَرْدَلَهُمْ وَأَكْرَمَ الرَّجُلُ مَخَافَةَ شَرِّهِ وَشَرِبَتْ الْحُمُورُ وَلَيْسَ الْحَرِيرُ وَالْخَيْطُ الْقَيْنَاتُ^(٤)) وَالْمَعَارِزُ وَلَعَنَ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَوَّلَهَا فَلْيَرْتَقِبُوا عِنْدَ ذَلِكَ رِيحاً حَمَرَاءَ أَوْ خَسْفًا وَمَسْحًا).

(١) تهذيب التهذيب، ٢٣٥ / ٨.

(٢) أي يرى مَنْ يبله الأمانة أن فيها غنمة، الزخشري، الفائق، ٧١ / ١.

(٣) أي يرى رَبُّ المال أن الزكاة غرامة يُعْرَمُها، ابن الأثير، النهاية، ٣٦٣ / ٣.

(٤) القَيْنَات: الإمامة يُعْنَى، ابن الأثير، النهاية، ١٣٥ / ٤.

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ غَيْرَ الْفَرَجِ بْنِ فَضَالَةَ وَالْفَرَجِ ابْنُ فَضَالَةَ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَضَعْفُهُ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ وَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ وَكَيْعٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ^(١).

قلت: وهذا الحديث من روايته عن يحيى بن سعيد وهي منكير، ومع ذلك قال العلاني^(٢): إن كانت الرواية محفوظة فهي مرسله لأن محمد بن عمرو لم يدرك جده.

وروي عن محمد بن علي، عن علي وهي مرسله كذلك فمحمد بن علي هو ابن الحنفية، ويحيى بن سعيد لم يدركه.

قلت: والرواية غير محفوظة فقد سأل البرقاني الدارقطني عن هذا الحديث فقال: هذا حديث باطل، من جهة فرج بن فضالة^(٣).

يضاف إلى ذلك القول: أن هذه الطريق التي ذكرها الترمذي فيها مزيد ضعف ذلك أن الذهبي قال: ولا يعرف من اسمه عمرو في أولاد علي^(٤)، لذا قال المزي عن طريق محمد بن علي عن علي وهو الأشبه بالصواب^(٥)، وذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية^(٦).

الحديث الثاني: ذكر المزي أنه أخرجه في الدعوات، باب: رقم ١٣٤.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ أَخْبَرَنَا أَبُو فَضَالَةَ الْفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: دُعَاءُ حَفِظْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا أَدْعُهُ: (اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي أَعْظَمَ شُكْرَكَ وَأَكْثَرَ ذِكْرَكَ وَأَتْبَعَ نَصِيحَتِكَ وَأَحْفَظْ وَصِيَّتَكَ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ^(٧).

قلت: ورواه الإمام أحمد من طريق الفرّج بن فضالة عن أبي سعيد المديني عن أبي هريرة به بمثله^(٨).

(١) الترمذي، الجامع، ٤/٤٩٤، ح ٢٢١٠.

(٢) جامع التحصيل، ص ٢٦٧، ح ٧٠٣.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢/٣٩٦.

(٤) ميزان الاعتدال، ٥/٤١٦.

(٥) تهذيب الكمال، ٢٦/٢١٨.

(٦) العلل المتناهية ٢/٨٥٠.

(٧) لم أتف عليه في المطبوع وهو في تحفة الأشراف، ١٠/٤٥٤، ح ١٤٩٣٧.

(٨) المسند، ٢/٣١١.

ومن طريق الفرّج بن فضالة عن أبي سعد الحمصي قال: سمعت أبا هريرة^(١). وأبو سعد ويقال: أبو سعيد: مجهول^(٢)، قال في مجمع الزوائد^(٣): أبو سعيد المدني وأبو سعد الحمصي لم أعرفهما وباقي رجاله ثقات.

قلت: هو من رواية فرج بن فضالة عن غير الشاميين وهي ضعيفة، ولم أقف له على متابعات.

ثانياً: مرويات الفرّج بن فضالة عند أبي داود.

روى له أبو داود حديثين، وهما من ضعيف حديثه.

الحديث الأول: أخرجه في الصلاة، باب: كراهية البزاق في المسجد، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: (رَأَيْتُ وَائِلَةَ ابْنِ الْأَسْقَعِ فِي مَسْجِدٍ وَمَشَقَّ بَصَقَ عَلَى الْبُورِي^(٤) ثُمَّ مَسَحَهُ بِرِجْلِهِ فَقِيلَ لَهُ لِمَ فَعَلْتَ هَذَا قَالَ لِأَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ^(٥)).

ورواه الطيالسي قال: حدثنا الفرّج بن فضالة به بنحوه^(٦)، وأبو سعيد هو: الحميري الشامي الحمصي مجهول^(٧)، فيكون هذا الحديث ضعيفاً لجهالة حال شيخه، وإن كان للمتن شواهد في الأمر بالبزاق عن يسار الإنسان تحت قدمه^(٨)، لكن يبقى معنى حديث الفرّج مستنكراً إذ أن البزاق على الحصير لا يذهب عند فركه بالقدم، وهذا منافٍ للمعنى المراد من حكه بالقدم والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في كتاب الجهاد، باب: فضل قتال الروم على غيرهم، أخرجه وحده.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ فَرَجِ بْنِ فَضَالَةَ عَنْ عَبْدِ الْخَبِيرِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ قَيْسٍ بْنِ شِمَاسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

(١) المصدر نفسه، ٤٧٧/٢.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٤٣، ت ٨١١٨.

(٣) الهبشي، مجمع الزوائد، ١٧٢/٨.

(٤) البوري: الحصير من القصب، لسان العرب، باب الرأء فصل الباء، ص ١٩٣، ح ١٣٥٧.

(٥) أبو داود، السنن، ١/١٣٠، ح ٤٨٤.

(٦) مسنده، ص ١٩٣، ح ١٣٥٧.

(٧) تقريب التهذيب، ص ٦٤٤، ت ٨١٢٨.

(٨) أبو داود، السنن، الأحاديث التي صدر بها الباب، ح ٣٨٠...؛ ومسلم، الصحيح، ١/٢٣، ح ٥٥٠.

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَالُ لَهَا أُمُّ خَلَادٍ^(١) وَهِيَ مُتَّقِيَةٌ تَسْأَلُ عَنْ ابْنِهَا وَهُوَ مَقْتُولٌ فَقَالَ لَهَا بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تَسْأَلِينَ عَنِ ابْنِكَ وَأَنْتِ مُتَّقِيَةٌ، فَقَالَتْ: إِنْ أُرْزَأَ ابْنِي فَلَنْ أُرْزَأَ^(٢) حَيَّائِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (ابْنُكَ لَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ) قَالَتْ: وَلِمَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: (لَأَنَّهُ قَتَلَهُ أَهْلُ الْكِتَابِ)^(٣).

ورواه الطيالسي قال: حدثنا الفرج بن فضالة، عن أبي سعيد الشامي، عن أبي هريرة به مثله^(٤).

قلت: وعبد الخير بن قيس بن ثابت بن شماس، قال البخاري: عبد الخير عن أبيه عن جده ثابت بن قيس عن النبي ﷺ روى عنه فرج بن فضالة، حديثه ليس بقائم وفرج عنده مناكبر^(٥)، وقال ابن عدي: ليس بالمعروف وإنما أشار البخاري إلى حديث واحد^(٦)، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به^(٧)، فهو من ضعيف حديثه.

ثالثاً: مرويات الفرج بن فضالة عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه حديثين.

الحديث الأول: أخرجه في المقدمة، باب: فضل عثمان رضي الله عنه، أخرجه وحده في موضوعه. قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الْفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيِّ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَا عُثْمَانُ إِنَّ وَلَاكَ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرُ يَوْمًا فَأَرَاكَ الْمُتَأَفِّقُونَ أَنْ تَخْلَعَ قَمِيصَكَ الَّذِي قَمَصَكَ اللَّهُ فَلَا تَخْلَعُهُ) يَقُولُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

قَالَ الثُّعْمَانُ: فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُعَلِّمِي النَّاسَ بِهَذَا قَالَتْ: أُنْسِيئُهُ^(٨).

قال في المصباح: رواه الترمذي^(٩) في الجامع بزيادة رجل فقال: حدثنا محمود بن غيلان حدثنا، حجين بن المثنى، حدثنا الليث بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن

(١) أم خلاد: الأنصارية جاءت تسأل عن ابنها لما قُتل استدركها ابن الأثير، ابن حجر، الإصابة، ٨/ ٢٠٠.

(٢) أرزأ: أصاب به، أي أن أصبت به وفقدته، فلم أصيب بجيائي، لسان العرب، باب الهمزة، فصل الراء، ٨٦/ ١.

(٣) أبو داود، السنن، ٣/ ٥، ح ٢٤٨٨.

(٤) مسنده، ص ٣٣٢، ح ٢٥٥٣.

(٥) التاريخ الكبير، ٦/ ١٣٧.

(٦) الكامل، ٥/ ٣٤٧.

(٧) ضعفاؤه، ٣/ ١١٥.

(٨) ابن ماجه، السنن، ١/ ٤١، ح ١١٢.

(٩) الجامع، ٥/ ٦٢٨، ح ٣٧٠٥.

عبد الله بن عامر^(١) عن النعمان بن بشير، فذكره بتمامه دون قال: النعمان فقلت لعائشة إلى آخره:، وقال: حسن غريب.

ورواه أبو بكر بن أبي شيبة^(٢) في مسنده بتمامه وذكر القصة في أوله عن زيد بن الحباب، عن معاوية بن صالح، حدثني ربيعة بن يزيد، حدثنا عبد الله بن عامر، أنه سمع النعمان بن بشير^(٣).

قلت: ورواه الحاكم^(٤) من طريق الفرّج بن فضالة عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري عن عروة عن عائشة وقال: هذا حديث صحيح عالي الإسناد ولم يخرجاه، فتعقبه الذهبي: أنى له الصحة ومداره على فرّج بن فضالة، وقال أبو زرعة: ليس هذا من حديث الزهري إنما يرويه فرّج بن فضالة عن ربيعة^(٥).

فهذا يدل على اضطراب الفرّج بن فضالة فيه، ومعاوية بن صالح أوثق من فرّج وهو حصي وثقه أحمد وابن معين والنسائي وغيرهم وتكلم فيه يحيى بن سعيد^(٦). فيكون هذا من ضعيف حديث الفرّج.

الحديث الثاني: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنائز، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا فَرَجُ بْنُ الْفَضَالَةِ حَدَّثَنِي عِصْمَةُ بْنُ رَاشِدٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ عُيَيْنٍ عَنْ عَوْفٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ وَاعْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ وَاعْسِلْهُ بِمَاءٍ وَتَلْجِ وَتَبَرِّدْ وَنَقِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْبَيْضُ مِنَ الدُّنَسِ وَأَبْدِلْهُ يَدَارِهِ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَقِهِ فِتْنَةَ الْقَبْرِ وَعَذَابَ النَّارِ). قَالَ عَوْفٌ فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي مَقَامِي ذَلِكَ أَلْمَأُى أَن أَكُونُ مَكَانَ الرَّجُلِ^(٧).

(١) عبد الله بن عامر هو ابن يزيد البحصي، ثقة من الثالثة، تقريب التهذيب، ص ٣٠٩، ت ٣٤٠٥.

(٢) للمصنف، ٣٦٢/٦، ح ٣٢٠٤٥.

(٣) مصباح الزجاجة، ١٨/١.

(٤) المستدرک، ٩٩/٣-١٠٠.

(٥) علل ابن أبي حاتم، ٣٦١/٢.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٠/١٩٠.

(٧) ابن ماجه، السنن، ١/٤٨١، ح ١٥٠٠.

قلت: رواه أبو داود الطيالسي بهذا الإسناد، وبإسناد آخر عن الفرّج بن فضالة عن أبي بكر بن أبي مريم عن حبيب به مثله^(١).

ورواه معاوية بن صالح، عن حبيب بن عبيد عن جبير بن نفير سمعت عوف^(٢).

قلت: عصمة بن راشد مجهول^(٣)، وأبو بكر بن أبي مريم ضعيف واختلط^(٤).

والحديث ثابت عن عوف بن مالك من طرق أخرى عند مسلم طريق معاوية بن صالح، عن حبيب، عن جبير، سمع عوف بن مالك به بنحوه^(٥) وغيره، فيكون هذا أيضاً مما اضطرب فيه الفرّج وإن كان من روايته عن أهل بلده.

رابعاً: خلاصة مرويات الفرّج بن فضالة في الكتب الستة.

- روى له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وأبو داود وابن ماجه.
وبلغ مجموع ما أخرجوا له ستة أحاديث، كل منهم أخرج له حديثين، وهي كلها ضعيفة، والله أعلم.

- حديثي الترمذي أحدهما من روايته عن مدني، والثاني شيخه الشامي مجهول.
- حديثي أبي داود: أحدهما من روايته عن مدني كذلك، والثاني شيخه الشامي مجهول.
- وحديثي ابن ماجه: من روايته عن الشاميين لكن اضطرب فيهما، وخالف معاوية بن صالح الحمصي وهو ثقة، وشيخا الفرّج مجهول وضعيف.

فبمقدار هذه الأحاديث التي له في الكتب الستة لا يظهر لي وجه التوثيق النسبي، لكن لا بد من دراسة كل أحاديثه المتوفرة في دواوين السنة للتأكد من ذلك خاصة أن هذه الأحاديث التي رويت له عن شيوخه الشاميين، شيخه فيها إما مجهول وإما ضعيف.

(١) ابن حبان، الصحيح، ٣٤٤/٧، ح ٣١٧٥، بسند صحيح.

(٢) مسند الطيالسي، ص ١٣٤، ح ٩٩٩.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٩١، ت ٤٥٨٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٣٢، ت ٧٩٧٤.

(٥) الصحيح، ٢/٢٦٦-٦٦٤، ح ٩٦٣.

المبحث الخامس

محمد بن حميد ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الخامس: محمد بن حميد ومروياته في الكتب الستة

محمد بن حميد بن حبان التميمي، أبو عبد الله الرازي، من العاشرة، مات سنة مئتين وثمان وأربعين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال أبو زرعة: من فاته ابن حميد يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث^(١)، وروي عنه أنه قال: كان عندي ثقة^(٢).

وسال بعض أصحاب أحمد أحمد عنه، فقال: ما هؤلاء يسألوني عن ابن حميد؟ قال ابنه عبدالله: قدم ههنا فحدث بأحاديث لا يعرفونها، فقال: هل كتبت عنه؟ قال عبدالله: نعم، كتبت عنه جزءاً. قال: اغرض علي، فعرضتها عليه، فقال: أما حديثه عن ابن المبارك وجريير فهو صحيح، وأما حديثه عن أهل الري فهو أعلم^(٣)، وقال أحمد: ما زال بالري علم ما دام بها محمد بن حميد^(٤).

وقيل لمحمد بن يحيى الذهلي: ما تقول في محمد بن حميد؟ فقال: ألا تراني هو ذا أحدث عنه^(٥)، قال ابن معين^(٦): ثقة، ليس به بأس، رازي كيس، وقال أيضاً: ثقة^(٧) وهذه الأحاديث التي يحدث بها ليست من قبله، إنما هو من قبل الشيوخ الذين يحدث عنهم.

وقال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي: ابن حميد ثقة، كتب عنه ابن معين، وروى عنه، من يقول فيه هو أكبر منهم^(٨).

وقال أبو حاتم: سألتني يحيى بن معين عن ابن حميد قبل أن يظهر منه ما ظهر، فقال: أي شيء تنقمون عليه؟ فقلت: يكون في كتابه الشيء فنقول: ليس هذا هكذا إنما هو كذا وكذا فيأخذ القلم ويغيره على ما نقول، قال: بئس هذه الخصلة، قدم علينا بغداد فأخذنا منه كتاب يعقوب القمي ففرقنا الأوراق بيننا ومعنا أحمد بن حنبل ولم نر إلا خيراً^(٩).

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢/ ٢٥٩.

(٢) ابن عدي، الكامل، ٦/ ٢٧٤.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢/ ٢٥٩.

(٤) تاريخ أسماء الثقات، ص ٢٠٨.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢/ ٢٥٩.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/ ٢٣٢.

(٧) المصدر نفسه، ٧/ ٢٣٢.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/ ٢٣٢.

(٩) المصدر نفسه، ٧/ ٢٣٢.

وقال البخاري: حديثه فيه نظر^(١) كذا نقل المزي وفي تاريخه دون كلمة حديثه.
وقال الترمذي، كان محمد بن إسماعيل حسن الرأي في محمد بن حميد ثم ضعفه بعد^(٢).
وقال يعقوب بن شيبة: كثير المناكير^(٣)، وقال النسائي: ليس بثقة^(٤).
وقال فضلك الرازي: عندي عن ابن حميد خمسون ألف حديث لا أحدث عنه بحرف^(٥).

وقال إسحاق بن منصور: أشهد على محمد بن حميد وعبيد بن إسحاق العطار بين يدي الله أنهما كذابان.

وقال صالح بن محمد: كل ما بلغه من حديث سفيان يحيله على مهران، وما بلغه من حديث منصور يحيله على عمرو بن أبي قيس... كل شيء يحدثنا ابن حميد كنا نتهمه فيه^(٦).
وقال: كأن أحاديثه تزيد، وما رأيت أحداً أجراً على الله منه، كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضها على بعض^(٧).

وقال الدائماني: لما مات هارون بن المغيرة سألت محمد بن حميد أن يخرج إلي جميع ما سمع منه، فأخرج إلي جزايات، فأحصيت جميع ما فيه ثلاث مئة ونيفاً وستين حديثاً. ثم حدث ابن حميد عن هارون بعد بضعة عشر ألف حديث^(٨).

وقال ابن أخي أبي زرعة: سألت أبا زرعة عن محمد بن حميد فأوماً بإصبعه إلى فمه. فقلت له: كان يكذب؟ فقال برأسه، نعم. فقلت له: كان قد شاخ لعله كان يعمل عليه ويدلس عليه؟ فقال: لا يا بني كان يتعمد^(٩).

وذكر عن جماعة من حفاظ الرّي فيهم أبو حاتم، وابن خراش أنهم أجمعوا على أن ابن حميد ضعيف في الحديث جداً، وأنه يحدث بما لم يسمع، وأنه يأخذ أحاديث لأهل البصرة والكوفة فيحدث بها عن الرازيين^(١٠).

(١) التاريخ الكبير، ٦٩/١، وفيه: سئل لماذا تكلم في محمد بن حميد، قال: كان أكثر على نفسه. والصغير، ٣٨٦/٢.

(٢) الجامع، ١٩٤/٤، ح ١٦٧٧.

(٣) الذمّي، ميزان الاعتدال، ١٢٧/٦.

(٤) المصدر نفسه، ١٢٧/٦.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٦٢/٢.

(٦) الذمّي، ميزان الاعتدال، ٢٦١/٢.

(٧) المصدر نفسه، ٢٦١/٢.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٣٢/٧.

(٩) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٦٣/٢.

وذكر عن أبي حاتم قصص وقعت له مع ابن حميد تدل على أن ابن حميد متهم^(٢).
وقال ابن حبان^(٣): كان ممن يتفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات لاسيما إذا حدث عن
شيوخ بلده، ثم ذكر أن أبا زرعة وابن وارة كانا عند أحمد بن حنبل، فقال ابن وارة: يا أبا
عبد الله رأيت محمد بن حميد؟ قال: نعم، قال: كيف رأيت حديثه؟ قال: إذا حدث عن العراقيين
يأثني بأشياء مستقيمة، وإذا حدث عن أهل بلده مثل إبراهيم بن المختار وغيره أتى بأشياء لا
تعرف، لا تدري ما هي.
قال صالح بن أحمد بن حنبل: فقال أبو زرعة وابن وارة صح عندنا أنه يكذب، قال:
'فرايت أبي بعد ذلك إذا ذكر ابن حميد عنده نفص يده'.
وقال ابن عدي^(٤): وتكثر أحاديث ابن حميد التي أنكرت عليه أن ذكرناه، على أن أحمد
بن حنبل قد أثنى عليه خيراً لصلابته في السنة.
وقال ابن خزيمة: لو عرفه أحد لما أثنى عليه أصلاً^(٥).
وقال الجوزجاني: كان رديء المذهب غير ثقة^(٦)، وقال الذهبي^(٧): من محور العلم لكنه
غير معتمد، وقال^(٨): وثقه جماعة والأولى تركه، وقال^(٩): وهو مع إمامته منكر الحديث صاحب
عجائب، وقال^(١٠): من محور العلم وهو ضعيف، وقال^(١١): ضَعُفَ لا من قبل حفظه، وقال
السيوطي: وثقه أحمد ويحيى وغير واحد، وضعفه النسائي والجوزجاني^(١٢)، وقال ابن حجر:
ضعيف وكان ابن معين حسن الرأي فيه^(١٣).

(١) المصدر نفسه، ٢/٢٦١.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/٢٣٢.

(٣) المجروحين، ٢/٣٠٣-٣٠٤.

(٤) ابن عدي، الكامل، ٦/٢٧٤.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٦/١٢٦.

(٦) أحوال الرجال، ص ٢٠٧.

(٧) تذكرة الحفاظ، ٢/٤٩١.

(٨) الكاشف، ٢/١٦٦.

(٩) سير أعلام النبلاء، ١١/٥٠٣.

(١٠) ميزان الاعتدال، ٦/١٢٦.

(١١) المغني في الضعفاء، ٢/٥٧٣.

(١٢) تذكرة الحفاظ، ص ٢١٦.

(١٣) تقريب التهذيب، ص ٤٧٥، ت ٥٨٤٣.

خلاصة أقوال النقاد في محمد بن حميد.

عند النظر في أقوال النقاد ينبغي مراعاة أمرين:

- روايته في أي بلد هي؟
- الثاني: اتهامه بالكذب.
- أما الأول: فإن محمد بن حميد ضُعف في روايته عن أهل بلده خاصة، وفي غيرهم وثق خاصة في العراق فإن رواية العراقيين عنه مستقيمة خاصة ابن المبارك وجرير.
- وهذا رأي الإمام أحمد وقد خبر حديثه في العراق، ثم غيّر رأيه فيه لاتهام شيوخ بلده له بالكذب.
- أما الثاني: وهي اتهامه بالكذب، وفيها ظهر لي أن سبب التهمة بالكذب سببه هو تغيير حصل له وذلك لإهمال صدر منه في المحافظة على كتبه وكان يحدث منها.
- فقد بين أبو حاتم لابن معين أنه كان يجهلهم فيغير في كتابه على قولهم ومع ذلك بقي ابن معين يوثقه ويحسن الرأي فيه.
- ثم بعد ذلك اتهم بالكذب لأنه يسمع الحديث من العراقيين فيحدث به عن الرازيين، وأنه يعتمد ذلك، وأن حديثه يزيد.
- وهذا كله ممكن لمحمد بن حميد لأنه فرط في كتبه ولم يحافظ عليها لا لتعمد منه خاصة أن الطعن فيه من شيوخ بلده، أما خارج بلده فالثناء نصيبه، ولم يتغير رأي أحمد فيه إلا بعد ما أخبر من شيوخ بلده بتغيره.
- ورجح ذلك لدي أن المتأخرين أمثال ابن حجر والسيوطي لم يحكموا عليه بالترك أو بالوضع مع نقلهم أقوال النقاد في تكذيبهم له واتهامهم له بل حكموا عليه بالضعف.
- والأولى أن يوثق في روايته عن العراقيين خاصة ما رواه قبل تغييره وقبوله التلقين، فقد كان يحسن القول فيه في أول أمره ابن معين، وأحمد، والبخاري، ويضعف عن الرازيين لتغيره وقبوله التلقين، وحال محمد بن حميد يشهد له واقع حديثه الذي أخرج في الكتب الستة كما سيأتي والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات محمد بن حميد في الكتب الستة.

لم يرو عنه إلا الترمذي وابن ماجه

أولاً: مرويات محمد بن حميد عند الترمذي.

روى له الترمذي أربعة وعشرين حديثاً.

الحديث الأول: أخرجه في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء لكل صلاة، صدر

به الباب وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ). قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ فَكَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ أَتُنْم؟ قَالَ: كُنَّا تَتَوَضَّأُ وَضُوءًا وَاحِدًا.

قَالَ أَبُو عِيْسَى وَحَدِيثُ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَنَسٍ وَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى الْوُضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ اسْتِحْبَابًا لَا عَلَى الْوُجُوبِ^(١).

ثم رواه وقال: هذا حديث حسن صحيح، وحديث حميد عن أنس حديث جيد غريب حسن^(٢).

وقد سأل الترمذي البخاري عن هذا الحديث فقال البخاري: لا أدري ما سلمة هذا، كان إسحاق يتكلم فيه، ما أروي عنه، ولم يعرف محمد هذا من حديث حميد^(٣).

وحديث عمرو بن عامر الأنصاري رواه أبو داود^(٤) وابن ماجه^(٥) والنسائي^(٦) وغيرهم. قلت: فيه سلمة بن الفضل ضعفه غير واحد من النقاد، منهم البخاري وأبو زرعة والنسائي، ووثقه غيرهم كابن معين، وقال: سمعت جريراً يقول: ليس من لدن بغداد حتى يبلغ خراسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة^(٧). وهذا لحديث من روايته عن ابن إسحاق فيكون هذا الحديث من حسن حديثه من روايته عن أهل بلده، والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في فضل الأذان، أخرجه وحده في الباب وضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْلَةَ حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ أَدَّنَ سَبْعَ سِنِينَ مُحْتَسِبًا كُتِبَتْ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ).

(١) الترمذي، الجامع، ٨٦/١، ح ٨٥.

(٢) المصدر نفسه، ٨٦/١، ح ٨٦.

(٣) علل الترمذي الكبير، ص ١٣٨.

(٤) السنن، ٤٤/١، ح ١٧١.

(٥) السنن، ١٧٠/١، ح ٥٠٩.

(٦) المجتبى، ٨٥/١، ح ١٣١.

(٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٣٥/٤.

قَالَ أَبُو عِيسَى وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَكُتَيْبَانَ وَمُعَاوِيَةَ وَأَسِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَأَبُو ثُمَيْلَةَ اسْمُهُ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ وَأَبُو حَمْزَةَ السُّكْرِيُّ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ وَجَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجَعْفِيُّ ضَعُفُوهُ تَرَكَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَ أَبُو عِيسَى سَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ سَمِعْتُ وَكَيْعًا يَقُولُ لَوْلَا جَابِرُ الْجَعْفِيُّ لَكَانَ أَهْلُ الْكُوفَةِ يَغَيِّرُ حَدِيثَهُ وَلَوْلَا حَمَّادٌ لَكَانَ أَهْلُ الْكُوفَةِ يَغَيِّرُ فَقَهُ^(١).

ورواه الطبراني^(٢) قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، ثنا عمرو بن عثمان ابن أخي علي بن عاصم ثنا أبو ثُمَيْلَةَ به بمثله.

وابن ماجه^(٣) قال: حدثنا أبو كريب ثنا مختار بن غسان ثنا حفص بن عمر الأزرق البرُّجُمي، عن جابر، عن عكرمة عن ابن عباس وحدثنا روح بن الفرّج ثنا علي بن الحسن بن شقيق ثنا أبو حمزة عن جابر عن عكرمة به بمثله.

ورواه الخطيب من طريق محمد بن علي بن الحسن بن شقيق، عن أبيه قال: أنبأنا أبو حمزة، عن جابر، عن مجاهد به بمثله^(٤).

قلت: مداره على جابر الجعفي، قال الحافظ في التلخيص^(٥): فيه جابر الجعفي وهو ضعيف جداً، ورواه ابن ماجه والحاكم من حديث ابن عمر بلفظ: مَنْ أذن اثنتي عشرة سنة وجبت له الجنة.... الحديث وفيه عبد الله بن صالح، عن يحيى بن أيوب، عن ابن جريج، عن نافع عنه وهذا الحديث أحد ما أنكر عليه....

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات^(٦) بطريق الخطيب وقال: هذا حديث لا يصح وجابر الجعفي كان كذاباً، فيكون هذا من ضعيف حديثه وعلته جابر.

الحديث الثالث: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في كراهية الاحتباء^(٧) والإمام يخطب، أخرجه وحده في الباب.

(١) الترمذي، الجامع، ١/٤٠٠، ح ٢٠٦.

(٢) المعجم الكبير، ١١/٧٨، ح ٧٠٩٨.

(٣) السنن، ١/٢٤٠، ح ٧٢٧.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١/٢٤٧.

(٥) التلخيص الحبير، ١/٢٠٨.

(٦) الموضوعات، ١/٣٩٥.

(٧) الإحتباء: أن يضم الإنسان رجله إلى بطنه بثبوت يجمعها به مع ظهره ويشده عليه. وعلة كراهته أنه إذا لم يكن له إلا ثوب واحد ومما تحرك فظهرت عورته. ابن الأثير، النهاية، ١/٣٣٥.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ وَعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقَرَّرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ حَدَّثَنِي أَبُو مَرْحُومٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْحَيَوةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ).

قال أبو عيسى وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَأَبُو مَرْحُومٍ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ مَيْمُونٍ ... * (١).

رواه الإمام أحمد (٢) قال: حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ به بمثله.

ورواه أبو داود (٣) قال: حدثنا محمد بن عوف، حدثنا المقرئ به بمثله.

وابن خزيمة (٤) من طريق أبي جعفر السمناني، نا عبد الله بن يزيد - المقرئ - به بمثله.

والحاكم (٥) من طريق السري بن خزيمة ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ به بمثله وقال: صحيح

الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

والبيهقي (٦) من طريق الحارث بن أبي أسامة، ثنا أبو عبد الرحمن المقرئ به بمثله.

وشيوخ ابن حميد وعباس الدوري أبو عبد الرحمن المقرئ عبد الله بن يزيد ثقة مدني (٧)،

فيكون هذا الحديث من حسن حديثه عن غير أهل بلده.

الحديث الرابع: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما ذكر من التسمية عند دخول الخلاء،

أخرجه وحده ونص على ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ بَشِيرٍ بْنُ سَلْمَانَ حَدَّثَنَا خَلَادُ

الصَّفَّارُ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّصْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (سَتَرُ مَا بَيْنَ أَعْيُنِ الْحَيِّ وَغَوَازِي بَنِي

آدَمَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُهُمُ الْخَلَاءَ أَنْ يَقُولَ بِسْمِ اللَّهِ).

قال أبو عيسى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْيَاءٌ فِي هَذَا (٨).

(١) الترمذي، الجامع، ٢/٣٩٠، ح ٥١٤.

(٢) المسند، ٣/٤٣٩.

(٣) السنن، ١/٢٩٠، ح ١١١٠.

(٤) الصحيح، ٣/١٥٨، ح ٢٨٩.

(٥) المستدرک، ١/٢٨٩.

(٦) السنن الكبرى، ٣/٢٣٥، ح ٥٧٠٤.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٣٠، ت ٣٧١٣.

(٨) الترمذي، الجامع، ٢/٥٠٣، ح ٦٠٦.

ورواه ابن ماجه^(١) قال: حدثنا محمد بن حميد الرازي، حدثنا الحكم بن بشير به مثله.

ورواه البزار^(٢) قال: حدثنا يوسف بن موسى قال: نا عبد الرحمن بن الحكم بن بشير به بنحوه، قال البزار ولا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، وقد روي عن أنس عن النبي ﷺ أنه قال: (سيُتر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم...).

قلت: وسند البزار حسن وهو متابع الحديث محمد بن حميد الرازي. ومحمد بن حميد رواه عن العراقيين وهو عنهم يأتي بأشياء مستقيمة وهذا منها وقد قوى هذا الحديث مغلطاي وصححه السيوطي والمناوي^(٣)، وحديث أنس رواه الطبراني^(٤) وحسن إسناده المناوي^(٥).

الحديث الخامس: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما ذكر في مسح النبي ﷺ بعد نزول المائدة، أخرجه متابعة في الباب.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ قَالَ رَأَيْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ فَقُلْتُ لَهُ أَقْبَلَ الْمَائِدَةَ أَمْ بَعْدَ الْمَائِدَةِ؟ قَالَ: مَا أَسَلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ الْمَائِدَةِ).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ مَيْسَرَةَ التُّخَوِيُّ عَنْ خَالِدِ بْنِ زِيَادٍ نَحْوَهُ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ^(٦).

ورواه الترمذي قال: حدثنا هناد، حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن إبراهيم عن همام بن الحارث قال: بال جرير بن عبد الله ثم توضع ومسح على خفيه فذكر نحوه إلا أن إبراهيم هو الذي قال: (كان إسلام جرير بعد نزول المائدة).

ثم ذكر حديث قتيبة عن خالد بن زياد عن مقاتل بن حبان به بنحوه.

(١) السنن، ١/١٠٩، ح ٢٩٧.

(٢) المسند، ٢/١٢٨، ح ٤٨٤.

(٣) فيض القدير، ٤/٩٦-٩٧.

(٤) المعجم الأوسط، ٣/٦٨، ح ٢٥٠٤.

(٥) فيض القدير، ٤/٩٧.

(٦) الترمذي، الجامع، ٢/٥١١، ح ٦١٢.

ثم قال: وروى بقية عن إبراهيم بن أدهم عن مقاتل بن حبان عن شهر بن حوشب عن جرير.

وقال: هذا حديث مفسر لأن بعض من أنكر المسح على الخفين تأول أن مسح النبي ﷺ كان قبل نزول المائدة، وذكر جرير في حديثه أنه رأى رسول الله ﷺ بعد نزول المائدة^(١).

وحديث بقية رواه الدارقطني^(٢) بإسناد حسن قال: حدثنا الحسين بن إسماعيل وآخرون قالوا: نا محمد بن عمرو بن حنان، نا بقية، حدثني إبراهيم بن أدهم، عن مقاتل ابن حبان، عن شهر، عن جرير به بنحوه.

وهذا من رواية ابن حميد عن الكوفيين، وشيخه نعيم صدوق^(٣)، فيكون هذا من حسن حديثه والله أعلم.

الحديث السادس: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في كراهية النعي، أخرجه ليبين ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا حَكَّامُ بْنُ سَلَمٍ وَهَارُونُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ عُبَيْسَةَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِيَّاكُمْ وَالتَّعْيِي فَإِنَّ التَّعْيِي^(٤) مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ).

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَالتَّعْيِي أَدَانُ بِالْمَيِّتِ وَفِي الْبَابِ عَنْ حُدَيْفَةَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ الْعَدَنِيُّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَهُ وَلَمْ يَرْفَعَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ وَالتَّعْيِي أَدَانُ بِالْمَيِّتِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْسَةَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ وَأَبُو حَمْزَةَ هُوَ مَيِّمُونَ الْأَعْوَرُ وَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَالَ أَبُو عِيْسَى حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ....^(٥).

ورواه ابن أبي شيبة^(١) قال: حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي حمزة به بنحوه موقوفاً على ابن مسعود.

(١) الجامع، ١/١٥٥، ح ٩٣، وانظر صحيح مسلم، ١/٢٢٧، ح ٢٧٢.

(٢) السنن، ١/١٩٤، ح ٥٠.

(٣) تقريب التهذيب، ص ٥٦٥، ت ٧١٧٥.

(٤) والمراد به الدعاء بموت الميت والإشعار به، لسان العرب، باب الياء، فصل النون، ١٥/٣٣٤.

(٥) الترمذي، الجامع، ٣/٣١٢، ح ٥٨٤.

وقال الدارقطني^(٢) بعد أن ذكر الخلاف في رفعه ووقفه، والصحيح من قول عبدالله.
فيكون هذا من ضعيف حديثه عن أهل بلده وأخرجه الترمذي ليبيّن ضعفه.
الحديث السابع: أخرجه في كتاب فضائل الجهاد، باب: ما جاء في الصف والتبعية عند القتال، أخرجه ليبيّن ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: (عَبَّأَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْذُرُ لَيْلًا).

قَالَ أَبُو عِيسَى وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الرَّجُلِ وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ سَمِعَ مِنْ عِكْرَمَةَ وَحِينَ رَأَيْتُهُ كَانَ حَسَنَ الرَّأْيِ فِي مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدٍ الرَّازِيِّ ثُمَّ ضَعَّفَهُ بَعْدُ^(٣).
وفي العلل للترمذي^(٤): سألت محمداً عن هذا الحديث وجعل يتعجب منه.

قلت: محمد بن إسحاق سمع عكرمة، قال نعم أحرقاً.
ورواه البزار^(٥) قال: حدثنا عبد الله بن شبيب قال: نا إبراهيم بن يحيى بن هانئ قال: أنا أبي، عن محمد بن إسحاق عن ثور بن زيد عن عكرمة به بنحوه.

قلت: وهذا السند رجاله أوثق من رجال الترمذي، وهو يعمل سند الترمذي بأن يبين الوساطة بين ابن إسحاق وعكرمة في هذا الحديث، فيكون هذا الحديث من ضعيف حديثه عن أهل بلده. والله أعلم.

الحديث الثامن: أخرجه في اللباس، باب: ما جاء في لبس الخاتم في اليمين، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ الصُّلْتِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَوْفَلٍ قَالَ: (رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ وَلَا إِخَالَهُ إِلَّا قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ).

(١) المصنف، ٤٧٥/٢، ح ١١٢٠٦.

(٢) العلل، ١٦٥/٥.

(٣) الترمذي، الجامع، ١٩٤/٤، ح ١٦٧٧.

(٤) العلل الكبير، ص ٢٧٦.

(٥) المسند، ٣١٢/٣، ح ٩٩٨.

قَالَ أَبُو عِيْسَى قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الصُّلْتِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَوْفَلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١).

وقال في العلل^(٢): أصح شيء عندي في هذا الباب حديث الصلت عن ابن عباس....

ورواه أبو داود^(٣) قال: حدثنا عبد الله بن سعيد ثنا يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق

به بنحوه .

ورواه ابن عبد البر^(٤) كذلك من طريق محمد بن نمير، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق به

بنحوه، والطبراني^(٥) من طريق محمد بن بكار، ثنا عدي بن الفضل، عن ابن إسحاق، عن عكرمة عن ابن عباس به بنحوه، قال الحافظ في سننه لين^(٦).

فهذا من حسن حديثه خاصة أنه من روايته عن جرير.

الحديث التاسع: أخرجه في اللباس، باب: ما جاء في الاكتحال، أخرجه وحده في الباب.

قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ هُوَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ عَبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (اكْتَحِلُوا بِالْإِيمِدِ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنِثُ الشَّعْرَ) وَرَعِمَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ لَهُ مَكْحَلَةٌ يَكْتَحِلُ بِهَا كُلُّ لَيْلَةٍ ثَلَاثَةً فِي هَذِهِ وَثَلَاثَةً فِي هَذِهِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَابْنِ عُمَرَ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَا حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ عَبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ نَحْوَهُ وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (عَلَيْكُمْ بِالْإِيمِدِ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنِثُ الشَّعْرَ)^(٧).

وقد قال البخاري لما سأله الترمذي عنه: هو حديث محفوظ وعباد بن منصور صدوق^(٨).

(١) الترمذي، الجامع، ٢٢٨/٤، ح ١٧٤٢.

(٢) العلل الكبير، ص ٢٨٦.

(٣) السنن، ٩١/٤، ح ٤٢٢٩.

(٤) التمهيد، ١١٠/١٧.

(٥) المعجم الكبير، ٣٠٥/١١، ح ١١٨١٥.

(٦) فتح الباري، ٣٢٦/١٠.

(٧) الترمذي، الجامع، ٢٣٤/٤، ح ١٧٥٧، و ٣٨٨/٤، ح ٢٠٤٨.

(٨) علل الترمذي الكبير، ص ٢٨٧.

ورواه البيهقي^(١) من طريق يونس بن حبيب، ثنا أبو داود به بمثله، وقال هذا أصح ما روي في الاكتحال.

والترمذي^(٢) من طريق وهيب بن خالد، عن عبد الله بن عثمان بن خيثم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به بنحوه مطولاً وقال حسن صحيح.

ورواه كذلك من طريق وهيب غير واحد منهم أبو داود^(٣) وابن حبان^(٤) والحاكم^(٥) وصححه على شرط الشيخين وقال الذهبي صحيح.

فيكون هذا الحديث من حسن حديثه عن غير أهل بلده وهو من روايته عن البصريين. الحديث العاشر: أخرجه في اللباس، باب: ما جاء في القميص، أخرجه لبيد ضعفه سنداً.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْلَةَ وَالْفَضْلُ بْنُ مُوسَى وَزَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: (كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَيَّ الثَّيْبُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقَمِيصُ)^(٦).

قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب إنما نعرفه من حديث عبد المؤمن بن خالد نفرد به وهو مروزي وروى بعضهم هذا الحديث عن أبي ثُمَيْلَةَ عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

ثم رواه الترمذي قال: حدثنا زياد بن أيوب البغدادي، حدثنا أبو ثُمَيْلَةَ، عن عبد المؤمن بن خالد، عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ، عن أمه، عن أم سلمة، به بمثله.

وقال: وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: حديث عبد الله بن بُرَيْدَةَ، عن أمه، عن أم سلمة أصح وإنما يذكر فيه أبو ثُمَيْلَةَ عن أمه.

ثم رواه من طريق ثالثة قال: حدثنا علي بن حجر، أخبرنا الفضل بن موسى، عن عبد المؤمن بن خالد، عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ، عن أم سلمة قالت: بمثله^(٧).

(١) السنن الكبرى، ٢٦١/٤، ح ٨٠٤٦.

(٢) الجامع، ٣٢٠/٣، ح ٩٩٤.

(٣) السنن، ٩/٤، ح ٣٨٧٨.

(٤) الصحيح، ٤٤٢/١٢، ح ٥٤٢٣.

(٥) المستدرک، ١٨٥/٤.

(٦) القميص: هو الذي يلبس معروف مذكر. لسان العرب، باب الصاد، فصل القاف، ٨٢/٧.

(٧) الترمذي، الجامع، ٢٣٧/٤، ح ١٧٦٢، و ح ١٧٦٣.

وقد سئل عنه البخاري فقال: الصحيح عن عبد الله بن بريدة عن أمه عن أم سلمة^(١).
ورواه أبو داود^(٢) قال: حدثنا إبراهيم بن موسى، ثنا الفضل بن موسى به بمثله ولم يذكر
عن أمه، ورواه من طريق زياد بن أيوب حدثنا أبو ثميلة، قال: حدثني عبد المؤمن، عن عبد الله
ابن بريدة، عن أبيه، عن أم سلمة بنحوه، وذكر المحقق أن في بعض النسخ عن عبد الله بن بريدة
عن أمه^(٣).

قلت: وهو الصواب وهذا الذي أشار إليه الترمذي ولم يذكر أن بعض الرواة قال:
عن أبيه.

ورواه الحاكم^(٤) من طريق عبدان أنبأنا أبو ثميلة به بنحوه وذكر فيه عن أمه وقال:
صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، فيكون هذا من ضعيف حديثه عن أهل بلده وتحسين
الترمذي للمتن.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في كتاب اللباس، باب: ما جاء في الخاتم الحديد، أخرجه
وحده في الباب وأشار إلى شواهد بقوله وفي الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ وَأَبُو ثَمِيلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ عَنْ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ فَقَالَ: (مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ جَلِيَّةَ أَهْلِ الثَّارِ) ثُمَّ جَاءَهُ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ
صُفْرٍ^(٥) فَقَالَ: (مَا لِي أَحِذُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ) ثُمَّ أَتَاهُ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ: (مَا لِي أَرَى
عَلَيْكَ جَلِيَّةَ أَهْلِ الْجَنَّةِ) قَالَ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ أَخَذَهُ قَالَ: (مِنْ وَرَقٍ وَلَا تُثَمِّمُهُ مِثْقَالًا).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ
مُسْلِمٍ يُكْنَى أَبَا طَيِّبَةَ وَهُوَ مَرْوَزِي^(٦).

قلت: تابعه عليه أحمد بن سليمان، قال: حدثنا زيد بن الحباب به^(٧)، ومحمد بن العلاء
قال: أخبرنا زيد بن الحباب به بنحوه^(٨)، والحسن بن علي ومحمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة أن
زيد بن الحباب أخبرهم به بمثله^(٩).

(١) علل الترمذي الكبير، ص ٢٩٠.

(٢) السنن، ٤/٤٣، ح ٤٠٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ح ٤٠٢٦.

(٤) المستدرک، ٤/١٩٢.

(٥) الصُّفْرُ: النحاس الجيد، وقيل: ضرب من النحاس، وقيل هو ما صَفُرَ منه. ابن منظور، لسان العرب، باب الراء،
فصل الصاد، ٤/٤٦١.

(٦) الترمذي، الجامع، ٤/٢٤٨، ح ١٧٨٥.

(٧) النسائي، المجتبى، ٨/١٧٢، ح ٥١٩٥.

قال الحافظ^(١): فيه عبد الله بن مسلم المروزي قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حبان في الثقات: يخطئ ويخالف، فإن كان محفوظاً حمل المنع على ما كان صرفاً. قال المناوي: ومع ذلك فقد صححه ابن حبان فدل على قبوله له وأقل درجاته الحسن^(٢).

وله شاهد عن عبد الله بن عمرو بنحوه: أخرجه البخاري^(٣) في الأدب المفرد قال: حدثني إسماعيل قال: حدثني سليمان، عن ابن عجلان، عن عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، عن أبيه، عن جده. وهو سند حسن. ورواه الإمام أحمد^(٤) قال: حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن عجلان به بنحوه. وقال البيهقي^(٥) بعد أن رواه ويشبه أن يكون هذا النهي نهى كراهة وتنزيه... فقد روي في الحديث الثابت (التمس ولو خائفاً من حديث).

فيكون هذا الحديث كذلك من ضعيف حديثه عن أهل بلده. الحديث الثاني عشر: أخرجه في الأطعمة، باب: ما جاء في الرخصة في الثوم مطبوخاً، أخرجه وحده في موضوعة.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ عَنْ أَبِي خَلْدَةَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: الثُّومُ مِنْ طَيِّبَاتِ الرِّزْقِ.

وَأَبُو خَلْدَةَ اسْمُهُ خَالِدُ بْنُ دِينَارٍ وَهُوَ يَقَعُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَقَدْ أَذْرَكَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَسَمِعَ مِنْهُ وَأَبُو الْعَالِيَةِ اسْمُهُ رُفَيْعٌ هُوَ الرِّيَاحِيُّ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ كَانَ أَبُو خَلْدَةَ خِيَارًا مُسْلِمًا^(٦).

وروى البزار^(٧) من حديث علي قال: أمرنا رسول الله ﷺ بأكل الثوم وقال: (لولا أن الملك ينزل لأكلته)، وهو سند ضعيف فيه: مسلم بن كيسان الملائني، ضعيف، من الخامسة^(٨)، وهو سند غريب قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن علي بهذا الإسناد.

(١) ابن حبان الصحيح، ٢٩٩/١٢، ح ٥٤٨٨.

(٢) أبو داود السنن، ٩٠/٤، ح ٤٢٢٣.

(٣) فتح الباري، ٣٢٣/١٠.

(٤) قبض القدير، ١١٣/١ والحسيني، البيان والتعريف، ١٨/١.

(٥) الأدب المفرد، ص ٣٥٢، ح ١٠٢١.

(٦) المسند، ١٦٣/٢ و ١٧٩.

(٧) شعب الإيمان، ١٩٩/٥، ح ٦٣٥١.

(٨) الترمذي، الجامع، ٢٦٣/٤، ح ١٨١١.

قلت: لكن يبقى سند الترمذي مقطوعاً على أبي العالية سنداً حسناً، فإنه من رواية ابن حميد عن ثقات الكوفيين، والله أعلم.

الحديث الثالث عشر: أخرجه في القدر، باب: ما جاء لا يرد القدر إلا الدعاء، أخرجه وحده في الباب مقروناً بغيره.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَا حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الضَّرِيرِ عَنْ أَبِي مَوْدُودٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْهِي عَنْ أَبِي عَثْمَانَ التَّهْدِي عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يَرُدُّ الْقَضَاءُ إِلَّا الدُّعَاءُ وَلَا يَزِيدُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا الْبِرُّ).

قَالَ أَبُو عِيسَى وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ الضَّرِيرِ وَأَبُو مَوْدُودٍ اثْنَانِ أَحَدُهُمَا يُقَالُ لَهُ فَضَّةٌ وَهُوَ الَّذِي رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ اسْمُهُ فَضَّةٌ بَصْرِيٌّ وَالْآخَرُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ أَحَدُهُمَا بَصْرِيٌّ وَالْآخَرُ مَذَنِبِيٌّ وَكَانَا فِي عَصْرِ وَاحِدٍ^(٣).

ورواه البزار^(٤) قال: حدثنا أحمد بن النعمان بن زياد قال: أخبرنا سعيد بن يعقوب الطالقاني به مثله.

وله شاهد من حديث ثوبان بسند حسن أخرجه أحمد^(٥) وابن ماجه^(٦) والحاكم^(٧) وصححه ووافقه الذهبي من طريق عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن أبي الجعد، عن ثوبان به بنحوه.

فيكون هذا الحديث من حسن حديث ابن حميد، وقد أخرجه مقروناً بسعيد بن يعقوب، وهو من رواية ابن حميد عن أهل بلده لكنه لم ينفرد به وابن يعقوب ثقة صاحب حديث^(٨).

الحديث الرابع عشر: أخرجه في الزهد، باب، أخرجه وحده في موضوعه مقروناً بغيره.

(١) المسند، ٣١٧/٢، ح ٧٤٨.

(٢) تقريب التهذيب، ص ٥٣٠، ح ٦٦٤١.

(٣) الترمذي، الجامع، ٣٩٤/٤، ح ٢١٣٩.

(٤) المسند، ٥٠٢/٦، ح ٢٥٤٠.

(٥) المسند، ٢٧٧/٥.

(٦) السنن، ٣٥/١، ح ٩٠، و ١٣٣٤/٢، ح ٤٠٢٢.

(٧) المستدرک، ٤٩٣/١.

(٨) تقريب التهذيب، ص ٣٤٤، ت ٢٤٢٤.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ وَيُوسُفُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ الْبَغْدَادِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَغْرَاءَ أَبُو زُهَيْرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَوْمَ أَهْلُ الْعَاقِبَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِينَ يُعْطَى أَهْلُ الْبَلَاءِ الْكُؤَابَ لَوْ أَنَّ جُلُودَهُمْ كَانَتْ قُرِضَتْ فِي الدُّنْيَا بِالْمَقَارِيضِ).

وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ عَنْ مَسْرُوقٍ قَوْلَهُ شَيْئًا مِنْ هَذَا^(١).

رواه الطبراني^(٢) من طريق يوسف بن موسى القطان، حدثنا أبو زهير بن عبد الرحمن بن مغراء به بنحوه، وقال: لم يروه عن الأعمش إلا أبو زهير عبد الرحمن بن مغراء.

ورواه البيهقي^(٣) من طريق عبد الله بن محمد بن الحسن النصرأبادي، ثنا موسى بن نصر ثنا عبد الرحمن بن مغراء به بنحوه.

وقال المناوي^(٤): إسناده حسن. وقال المنذري^(٥) فيه عبد الرحمن بن مغراء وبقيّة رجاله ثقات، وابن مغراء^(٦) صدوق تُكَلِّمُ في حديثه عن الأعمش.

وروي بسند ضعيف وفيه انقطاع من حديث ابن مسعود قوله^(٧).
وروي من حديث مسروق قوله^(٨).

وله شاهد عند الطبراني^(٩) في الكبير من حديث جماعة بن الزبير، عن قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس به بنحوه.

وهذا حديث منكر؛ لا يعرف للأعمش رواية عن أبي الزبير من وجه يصح^(١٠).
الحديث الخامس عشر: أخرجه في صفة القيامة، باب، أخرجه وحده في بابه.

-
- (١) الترمذي، الجامع، ٦٠٣/٤، ح ٢٤٠٢.
 - (٢) المعجم الصغير، ١٥٦/١، ح ٢٤١.
 - (٣) السنن الكبرى، ٣/٣٧٥، ح ٦٣٤٥.
 - (٤) فيض القدير، ٣٩٩/٥.
 - (٥) الترغيب والترهيب، ١٤٢/٤.
 - (٦) تقريب، ص ٣٥٠، ت ٤٠١٣.
 - (٧) الطبراني، المعجم الكبير، ١٠٠/٩، ح ٨٧٧٨.
 - (٨) عبد الرزاق، ٤٤٣/٢، ح ١٠٨٢٩.
 - (٩) المعجم الكبير، ١٨٢/١٢.
 - (١٠) النكت الظرف، ٣٠٨/٢.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى الْبُكَاءُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ تَجَشَّأَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: (كُفُّ عَنَّا جُشَاءُكَ^(١)) فَإِنْ أَكْثَرَهُمْ شَبَعًا فِي الدُّنْيَا أَطْوَلُهُمْ جُوعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ^(٢).

وقال كما في إحدى نسختي استنبول: حسن غريب^(٣)، ونقل عنه المنذري قوله حسن^(٤).

ورواه ابن ماجه^(٥) قال: حدثنا عمرو بن رافع، ثنا عبد العزيز بن عبد الله القرشي به بنحوه، ومداره على عبد العزيز بن عبد الله وهو منكر الحديث^(٦).

وأما حديث أبي جحيفة فرواه الحاكم^(٧) من طريق فهد بن عوف، ثنا فضيل بن أبي الفضل الأزدي أخبرني عمر بن موسى أخبرني علي بن الأقرع عن أبي جحيفة به بنحوه وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه وتعقبه الذهبي بقوله: قلت: فهد قال المديني كذاب، وعمر هالك.

وله شاهد آخر من حديث سلمان عند ابن ماجه في السنن^(٨) لكن سنده ضعيف.

قال الحافظ ابن رجب^(٩) بعد أن ذكرها: وفي أسانيدنا كلها مقال، والله أعلم.

فيكون هذا من ضعيف روايته وعلته شيخه المكي.

الحديث السادس عشر: أخرجه في صفة القيامة، باب، صدر به الباب وأخرج له شاهد

صحيح.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا زَائِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ شَيْبِ بْنِ بَشِيرٍ هَكَذَا قَالَ شَيْبُ بْنُ بَشِيرٍ وَإِنَّمَا هُوَ شَيْبُ بْنُ يَشَرَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الثَّقَّةُ كُلُّهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا الْيَتَاءَ فَلَا خَيْرَ فِيهِ). قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ^(١).

(١) التجشؤ: تَنَفُّسُ الْمَعْدَةِ عِنْدَ الْإِمْتْلَاءِ. لسان العرب، باب الحمزة، فصل الجيم، ٤٨/١.

(٢) الترمذي، الجامع، ٦٤٩/٤، ح ٢٤٧٨.

(٣) المصدر نفسه، ٦٤٩/٤.

(٤) الترغيب والترهيب، ٩٩/٣.

(٥) السنن، ١١١٢/٢، ح ٣٣٥٠.

(٦) تقريب التهذيب، ص ٣٥٧، ح ٤١٠٧.

(٧) المستدرک، ١٢١/٤.

(٨) الترمذي، الجامع، ١١١/٢، ح ٣٣٥٠.

(٩) جامع العلوم والحكم، ١٢٤٨/٣.

ورواه البيهقي^(٢) من طريق ابن أبي الدنيا، قال: نا أبو علي الحسن بن عرفة العبدي حدثني زافر بن سليمان به بنحوه.

قال المناوي: فيه محمد بن حميد الرازي وزافر بن سليمان وشيب بن بشر، ومحمد قال البخاري: فيه نظر، وكذبه أبو زرعة، وزافر فيه ضعف، وشيب لغيره. وبه يعرف ما في رمز المصنف لحسنه^(٣).

قلت: وزافر بن سليمان سكن الرّي ثم بغداد كثير الأوهام^(٤).

فيكون هذا الحديث كذلك من ضعيف حديثه عن أهل بلده، وتحسين السيوطي له للشاهد الصحيح الذي أخرجه الترمذي في الباب نفسه بلفظ: (يؤجر الرجل في نفقته كلها إلا التراب أو قال البناء). وقال: حسن صحيح^(٥).

الحديث السابع عشر: أخرجه في كتاب العلم، باب: فضل طلب العلم، أخرجه لبيان ضعفه. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُعَلَّى حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَخْبَرَةَ عَنْ سَخْبَرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ كَانَ كَفَّارَةً لِمَا مَضَى).

قال أبو عيسى هذا حديث ضعيف الإسناد أبو داود يضعف في الحديث ولا نعرف لعبد الله بن سخبرة كبير شيء ولا لأبيه واسم أبي داود نفع الأعشى تكلم فيه قتادة وغير واحد من أهل العلم^(٦).

قلت: أبو داود الأعشى متروك وقد كذبه ابن معين^(٧)، وعبد الله بن سخبرة مجهول^(٨)، وأما سخبرة فقد قال البخاري: سخبرة الأزدي له صحبة روى عنه ابنه عبد الله حديثه ليس من وجه صحيح^(٩).

(١) الترمذي، الجامع، ٦٥١/٤، ح ٢٤٨٢.

(٢) السنن الكبرى، ٣٩٣/٧، ح ١٠٧١٤.

(٣) فيض القدير، ٣٠٠/٦.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢١٣، ت ١٩٧٩.

(٥) الجامع، ٦٥١/٤، ح ٢٤٨٣.

(٦) المصدر نفسه، ٢٩/٥، ح ٢٦٤٨.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٦٥، ت ٧١٨١.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٥، ت ٣٤٢.

(٩) التاريخ الكبير، ٢١٠/٤.

الحديث الثامن عشر: أخرجه في القراءات، باب: ومن سورة الروم، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ النَّخَوِيُّ عَنْ فَضِيلِ بْنِ مَرْزُوقٍ عَنْ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿خَلَقْتُمْ مِنْ ضَعْفٍ﴾ [الروم: من الآية ٥٤] فَقَالَ (مِنْ ضَعْفٍ) .
حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ فَضِيلِ بْنِ مَرْزُوقٍ عَنْ عَطِيَّةِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ فَضِيلِ بْنِ مَرْزُوقٍ ^(١).

قلت: وهما قراءتان متواتران قرا حمزة والكسائي بفتح الضاد وقرا الجمهور بضمها ^(٢).
قلت: ورواه أبو داود، قال: حدثنا الثَّقَلِيُّ، ثنا زهير، ثنا فضيل بن مرزوق به بنحوه ^(٣).
ورواه أحمد ^(٤) قال: حدثنا وكيع عن فضيل ويزيد قال: أنا فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي: قال: قرأت على ابن عمر بنحوه ثم ذكر عن ابن عمر قوله قرأت على رسول الله ﷺ كما قرأت علي... .

ورواه الطبراني ^(٥) من طريق سلام بن سليمان، ثنا أبو عمرو بن العلاء، عن نافع عن ابن عمر به بنحوه، وسلام ضعيف ^(٦)، ونقل ابن شاهين أن ابن معين قال: حديث فضيل عن عطية عن أبي سعيد لا أصل له عندي، ولا هو بصحيح، قلت وفضيل بن مرزوق جمهور النقاد على تضعيفه فيكون هذا الحديث للمتن دون السند.

الحديث التاسع عشر: أخرجه في الدعوات، باب، أخرجه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِشَجَرَةٍ يَأْسَةِ الْوَرَقِ فَضَرَبَهَا بِعَصَاهُ فَتَنَاثَرَ الْوَرَقُ فَقَالَ: (إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ لَتَسَاقُطُ مِنْ ذُنُوبِهِ الْعَبْدُ كَمَا تَسَاقُطُ وَرَقُ هَذِهِ الشَّجَرَةِ).

(١) الترمذي، الجامع، ١٨٩/٥، ح ٢٩٣٦.

(٢) مكى، الكشف عن وجوه القراءات، ج ٢، ص ١٨٦.

(٣) السنن، ٣٢/٤، ح ٣٩٧٨.

(٤) المسند، ٥٨/٢.

(٥) في المعجم الأوسط، ١٤٥/٩، ح ٩٣٧٠.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٦١، ت ٢٧٠٤.

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلَا نَعْرِفُ لِلْأَعْمَشِ سَمَاعًا مِنْ أَنَسٍ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ رَأَاهُ وَنَظَرَ إِلَيْهِ^(١).

وزاد في تحفة الأشراف^(٢) قول الترمذي: ولا نعرف للأعمش سماعاً من أنس. ورواه الإمام أحمد^(٣) قال: حدثني عبد الصمد، حدثني أبي، حدثنا ستان، حدثنا أنس به بنحوه. وسند أحمد قال المنذري^(٤): رجاله رجال الصحيح، وصححه ابن رجب في جامع العلوم^(٥).

قلت: والأعمش لم يسمع من أنس^(٦) كما قال الترمذي. فيكون هذا الحديث حسناً لغيره بهذا المتابع، والفضل بن موسى ثقة ثبت مروزي^(٧) وإن كان السند ضعيفاً للانقطاع. وهو من روايته عن أهل بلده.

الحديث العشرون: أخرجه في الدعوات، باب، أخرجه لبيان ضعفه. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنِ الْجَرَّاحِ بْنِ الضَّحَّاكِ الْكِنْدِيِّ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَكِيمٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (قُلِ اللَّهُمَّ اجْعَلْ سِرِّي خَيْرًا مِنْ عَلَانِيَتِي وَاجْعَلْ عَلَانِيَتِي صَالِحَةً اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ صَالِحِ مَا تُؤْتِي النَّاسَ مِنَ الْمَالِ وَالْأَهْلِ وَالْوَلَدِ غَيْرِ الضَّالِّ وَلَا الْمُضِلِّ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِي^(٨). ورواه ابن أبي شيبة^(٩) قال: حدثنا أحمد بن إسحاق، عن عبد الواحد بن زياد، قال: حدثني شيخ من قريس عن ابن عكيم به بنحوه.

قلت: فيه أبو شيبة مجهول^(١٠)، وعلي بن أبي بكر صدوق ربما أخطأ، مروزي^(١١). فيكون هذا من ضعيف مروية عن أهل بلده.

(١) الترمذي، الجامع، ٥/٥٤٤، ح ٣٥٣٣.

(٢) تحفة الأشراف، ١/٢٣٥.

(٣) المسند، ٣/١٥٢.

(٤) الترغيب والترهيب، ٢/٢٨٢.

(٥) جامع العلوم والحكم، ٢/٥٠٠.

(٦) مراسيل بن أبي حاتم، ص ٨٢.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٤٧، ت ٥٤١٩.

(٨) الترمذي، الجامع، ٥/٥٧٣، ح ٣٥٨٦.

(٩) المصنف، ٦/١٠٤، ح ٢٩٨٢٤.

الحديث الحادي والعشرون: أخرجه في المناقب، باب: مناقب أبي بكر، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ عَنْ إِسْحَقَ بْنِ رَاشِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِسَدِّ الْأَبْوَابِ إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ).

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ^(٣).

رواه ابن حبان^(٤) بسند صحيح من طريق أبي معمر القطيعي، -إسماعيل بن إبراهيم، حدثنا أبو سفيان المعمرى- محمد بن حميد اليشكري، عن معمر، عن الزهري به نحوه. وهو عند أبي يعلى^(٥) بسند ابن حبان يمتن الترمذي وزادت عائشة قالت: (ما أدركت أبوي إلا وهما يدينان هذا الدين).

وحديث أبي سعيد رواه البخاري في صحيحه^(٦) وفيه (لَا يَبْقَيْنُ فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ)، فيكون هذا الحديث حسناً لغيره بهذه المتابعات، لأن شيخ ابن حميد رازي ضعيف الحفظ.

الحديث الثاني والعشرون: أخرجه في المناقب، باب: مناقب عمر، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْقُدُّوسِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عُمَرَوِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (يُطْلَعُ عَلَيْكُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَاطَّلَعَ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ قَالَ يُطْلَعُ عَلَيْكُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَاطَّلَعَ عُمَرُ).

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى وَجَابِرٍ قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٧).

قلت: رواه الطبراني^(١) قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا ضرار بن صرد، ثنا يحيى بن يعلى، عن شريك، عن الأعمش به نحوه، وبإسناد آخر قال: حدثنا جعفر بن أحمد

(١) تقريب التهذيب، ص ٦٤٨، ت ٨١٦٥.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٩٨، ت ٤٦٩٥.

(٣) الترمذي، الجامع، ٦١٦/٥، ح ٣٦٧٨.

(٤) الصحيح، ٢٧٢/١٥، ح ٦٨٥٧.

(٥) المسند، ١٣٧/٨، ح ٤٦٧٨.

(٦) الصحيح، ص ١١٤، ح ٤٦٦.

(٧) الترمذي، الجامع، ٦٢٢/٥، ح ٣٦٩٤.

الحديث الرابع والعشرون: أخرجه في المناقب، باب: مناقب علي، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي بَلْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: (أَوَّلُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ).

قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي بَلْجٍ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدٍ وَأَبُو بَلْجٍ اسْمُهُ يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا فَقَالَ بَعْضُهُمْ أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ عَلِيٌّ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الرِّجَالِ أَبُو بَكْرٍ وَأَسْلَمَ عَلِيٌّ وَهُوَ غُلَامٌ ابْنُ ثَمَانَ سَيِّئٌ... (٣).

قلت: ورواه أبو داود الطيالسي (٤)، قال: حدثنا أبو عوانة، عن أبي بلج، به بلفظ: أول من صلى مع رسول الله ﷺ بعد خديجة علي. فهذا المتن يقيد الأولية بكونها بعد خديجة.

ويقال في هذا الحديث كما في الذي قبله، فهو من روايته عن إبراهيم بن المختار وهو رازي ضعيف الحفظ، وروايات ابن حميد عنه مناكير، فيكون هذا الحديث كذلك من ضعيف حديثه.

خلاصة مرويات محمد بن حميد عند الترمذي.

- روى له الترمذي أربعة وعشرين حديثاً، ثمانية لبيان ضعفها، وأحد عشر أخرجهما وحدها في موضوعها أو بابها، اثنين منهما مقروناً بغيره، واثنين في باب الشواهد، وواحداً في المتابعات واثنين صوابها أبوابها وأخرج لها شواهد.
- ثلاثة عشر حديثاً من روايته عن أهل بلده.
- منها ثلاثة حسنة بالمتابعات والشواهد، وعشرة ضعيفة.
- وأحد عشر حديثاً من روايته عن غير أهل بلده، عشرة عن العراقيين، واحداً عن مدني.
- ستة منها حسنة.
- وخمسة ضعيفة علتها شيخه أو الانقطاع في سندها.

ثانياً: مرويات محمد بن حميد عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه ستة أحاديث.

(١) القول المسدد، ص ١٦-٢٠.

(٢) التعقيبات على الموضوعات، ص ٥٥.

(٣) الترمذي، الجامع، ٦٤٢/٥، ح ٣٧٣٤.

(٤) المسند، ص ٣٦٠، ح ٢٧٥٣.

الحديث الأول: (سِتْرُ مَا بَيْنَ الْجَيْنِ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ الْكَئِيفَ أَنْ يَقُولَ بِسْمِ اللَّهِ)، سبق عند الترمذي الحديث الرابع^(١) وهو من حسن حديثه عن غير أهل بلده، أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث الثاني: أخرجه في الطهارة، باب: النهي عن الاجتماع على الخلاء والحديث عنده، أخرجه متابعاً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ أَبَانَا عِكْرَمَةَ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ عِيَّاضٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ عَلَى غَائِبِيهِمَا يَنْظُرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى عَوْرَةِ صَاحِبِهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَمَقْتُ عَلَى ذَلِكَ).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا سَلَمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْوَرَّاقُ حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِيَّاضِ بْنِ هِلَالٍ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَهُوَ الصَّوَابُ. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَهُ^(٢).

قلت: إنما هو عياض بن هلال لم يرو عنه إلا يحيى بن أبي كثير ولعل الخطأ من عكرمة فقد أخطأ في اسمه^(٣).

ورواه أبو داود قال^(٤): حَدَّثَنَا عبيد الله بن عمر بن ميسرة، ثنا ابن مهدي، ثنا عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن عياض قال: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ بِهِ نَحْوَهُ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: لَمْ يَسْنِدْهُ إِلَّا عَكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ.

قلت: زاد في تحفة الأشراف قول أبي داود وهو مرسل عندهم^(٥).

ورواه النسائي في الكبرى^(٦) من طريق الثوري ومن طريق ابن مهدي كليهما عن عكرمة بن عمار به بنحوه.

وابن خزيمة^(٧) من طريق ابن مهدي وقال: الصواب في اسم هذا الشيخ هو عياض بن هلال وأحسب الوهم من عكرمة حين قال: عن هلال بن عياض.

(١) انظر: ص ٤٦٢

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/١٢٣، ح ٣٤٢، وانظر موضح أو هام الجمع والتفريق، ٢/٣٤٥.

(٣) تهذيب الكمال، ٢٢/٥٧٣.

(٤) السنن، ١/٤، ح ١٥.

(٥) المزي، تحفة الأشراف، ٣/٤٤٢.

(٦) السنن الكبرى، ١/١٥٣، ح ٣٤٢.

وعكرمة بن عمار هو العجلي صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ولم يكن له كتاب^(٢).

قال أبو حاتم^(٣): رواه عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن عياض ويقال: عياض بن هلال عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه نهى المتغوّطين أن يتحدثوا، ورواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن النبي ﷺ مرسلًا. قال أبو حاتم: الصحيح في هذا المعنى حديث الأوزاعي وحديث عكرمة وهم، فيكون هذا من ضعيف حديثه عن أهل بلده.

الحديث الثالث: أخرجه في كتاب الطهارة، باب: من توضأ فترك موضعاً لم يصبه الماء، أخرجه متابعة في الباب.

قال: حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ وَحَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ قَالَا حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: (رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا تَوَضَّأَ فَتَرَكَ مَوْضِعَ الظَّفَرِ عَلَى قَدَمِهِ فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ التَّوَضُّعَ وَالصَّلَاةَ قَالَ فَرَجَعَ)^(٤).

قلت: رواه مسلم^(٥) قال: حدثني سلمة بن شبيب، حدثنا الحسن بن محمد بن أعين، حدثنا معقل عن أبي الزبير به بنحوه، فيكون هذا الحديث من حسن حديث ابن حميد في الكوفة. الحديث الرابع: أخرجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء يوم العيد في الخروج من طريق والرجوع من غيرها، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْلَةَ عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ الزُّرْقِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْعِيدِ رَجَعَ فِي غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّذِي أَخَذَ فِيهِ)^(٦).

ورواه الترمذي^(١) والدارمي^(٢) والبيهقي^(٣) من طريق محمد بن الصلت عن فليح به، قال الترمذي: حديث أبي هريرة حديث حسن غريب... وحديث جابر كأنه أصح.

(١) الصحيح، ٣٩/١، ح ٧١.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٩٦، ت ٤٦٧٢.

(٣) الملل، ٤١/١.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢١٨/١، ح ٦٦٦.

(٥) الصحيح، ٢١٥/١، ح ٢٤٣.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٤١٢/١٠، ح ١٣٠١.

ورواه ابن خزيمة^(٤) وابن حبان^(٥) والحاكم^(٦) وصححه ووافقه الذهبي والبيهقي^(٧) من طريق يونس بن محمد عن فليح به.

ورواه البخاري^(٨) من طريق يحيى بن واضح أبي ثميلة عن فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر، والبيهقي^(٩) من طريق يونس بن محمد عن سعيد بن جابر عن جابر به بنحوه.

وقد بسط الحافظ في الفتح القول في أي الطريقين أرجح وخلص إلى القول: والذي يغلب على الظن أن الاختلاف فيه من فليح فلعل شيخه سمعه من جابر ومن أبي هريرة، ويقوي ذلك اختلاف اللفظين، وقد رجح البخاري أنه عن جابر، وخالفه أبو مسعود والبيهقي فرجحا أنه عن أبي هريرة ولم يظهر لي في ذلك ترجيح والله أعلم^(١٠).

إلا أنه في التعليق^(١١) رجح أن يكون الطريقان محفوظين. فقال: فإنه حيثئذ يحتمل أن يكون فليح سمعه من سعيد عن جابر وأبي هريرة فكان تارة يحدث به عن هذا وتارة عن هذا بدليل رواية يونس وأبي ثميلة له عنه على الوجهين وكلهم ثقات.

فيكون هذا من حسان حديث محمد بن حميد من غير روايته عن أهل بلده.

الحديث الخامس: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في الصلاة على القبر، أخرجه شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا مِهْرَانُ بْنُ أَبِي عُمَرَ عَنْ أَبِي سِنَانٍ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى مَيْتٍ بَعْدَ مَا دُفِنَ)^(١٢). قال البوصيري: هذا إسناد حسن، أبو سنان فمن دونه مختلف فيهم، وأصله في الصحيحين والترمذي من حديث ابن عباس، قال الترمذي: وفي الباب عن أنس بن مالك وبريدة وزيد بن ثابت وأبي هريرة...^(١٣) وحسنه كذلك العظيم آبادي^(١٤) والزرقاني^(١٥).

(١) الجامع، ٤٢٤/٢، ح ٥٤١.

(٢) السنن، ٤٦١/١، ح ١٦١٣.

(٣) السنن الكبرى، ٤٢٢/١، ح ١٣٠١.

(٤) الصحيح، ٣٦٢/٢، ح ١٤٦٨.

(٥) الصحيح، ٥٤/٧، ح ٢٨١٥.

(٦) المستدرک، ٢٩٦/١.

(٧) السنن الكبرى، ٣٠٨/٣، ح ٦٠٤٤ و ٦٠٤٥.

(٨) الصحيح، ص ٢١٢، ح ٩٨٦.

(٩) السنن الكبرى، ٣٠٨/٣، ح ٦٠٤٢.

(١٠) فتح الباري، ٤٧٢/٢، ح ٤٧٤.

(١١) تعليق التعليق، ٣٨٣/٢.

(١٢) ابن ماجه، السنن، ٤٩٠/١، ح ١٥٣٢.

ورواه ابن عدي في ترجمة مهران من طريق محمد بن حميد بعد توثيق ابن معين لمهران ولم يعله بشيء^(٤).

ورواه البيهقي من طريق ابن حميد، حدثنا مهران بن أبي عمر، به بنحوه وهو (أن النبي ﷺ مرَّ على قبر جديد حديث عهد بدفن ومعه أبو بكر فقال: قبر من هذا؟ فقال أبو بكر: هذه أم محجن كانت مولعة بلقط الأذى من المسجد، فقال رسول الله ﷺ: (أفلا آذنتموني.... الحديث)^(٥).

ولله متابع عند الطبراني قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا سهل بن زنجلة الرازي قال: حدثنا مهران بن أبي عمر به بنحوه^(٦). وهو متابع حسن لابن حميد لأن ابن حميد ضعيف في روايته عن أهل بلده وابن زنجلة صدوق^(٧) فهو يقوي رواية ابن حميد وبذا يصير الحديث حسناً.

أما شواهده فكثيرة منها في الصحيحين^(٨) من حديث ابن عباس بنحو حديث ابن حميد عند البيهقي لكن لم يذكر فيه اسم الميئة، وعند مسلم^(٩) كذا حديث أبي هريرة وأنس. الحديث السادس: أخرجه في الرهون، باب: لا يغلق الرهن، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاشِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ)^(١٠).

ومعنى لا يغلق: أي لا يتلف ويذهب باطلاً^(١١).

(١) مصباح الزجاجة، ٣٥ / ٢.

(٢) عون المعبود، ٤ / ٩.

(٣) شرح الزرقاني، ٨٤ / ٢.

(٤) ابن عدي، الكامل، ٤٦٢ / ٦.

(٥) السنن الكبرى، ٤٨ / ٤، ح ٦٨١١.

(٦) المعجم الكبير، ٣٦ / ٥، ح ٥٥٥٤.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٥٧، ت ٢٦٥٧.

(٨) البخاري، الصحيح، ص ١٨٦، ح ٨٥٧، وح ١٣٣٧، ص ٢٨٠.

(٩) مسلم، الصحيح، ٦٥٨ / ١، ح ٦٥٦-٦٥٤.

(١٠) ابن ماجه، السنن، ٨١٦ / ٢، ح ٢٤٤١.

(١١) تنوير الحوالك، ١١٦ / ١.

قلت: وسئل عنه الدارقطني فذكر أن مداره على الزهري وأن الرواة عنه اختلفوا في وصله وإرساله عن سعيد، وذكر أن الرواة اختلفوا على مالك كذلك في وصله وإرساله ورجح إرساله عن مالك وابن عينة.

وأن معمرًا وعقيل بن خالد والأوزاعي رَوَوْه عن الزهري عن سعيد مرسلًا^(١) بينما صحح اتصاله من طريق سفيان بن عينة عن زياد بن سعد عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال نحوه. قال: زياد بن سعيد من الثقات الحفاظ وهذا إسناد حسن متصل^(٢).

وطريق الدارقطني أخرجه ابن حبان في صحيحه^(٣)، وأخرجه الحاكم^(٤) من الطريق نفسها وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لخلاف أصحاب الزهري فيه. وقد تابعه -أي زياد بن سعد- مالك وابن أبي ذئب وسليمان بن أبي داود الحراني ومحمد بن الوليد الزبيدي ومعمر بن راشد على هذه الرواية، ثم ساقها بأسانيدها -ووافقه الذهبي.

وكذلك صححه ابن عبد البر^(٥) وعبد الحق^(٦)، ورجح إرساله أبو داود والبزار -والدارقطني على التفصيل الذي مرّ ذكره- وابن القطان^(٧).

وحسن السيوطي^(٨) طريق ابن ماجه، ومع هذه المتابعات يكون كما قال فهو من حسن حديث ابن حميد عن أهل بلده. والله أعلم.

خلاصة مرويات محمد بن حميد عند ابن ماجه.

(١) علل الدارقطني، ١٦٤/٩.

(٢) السنن، ٣٢/٣، ح ١٢٦.

(٣) الصحيح، ٢٥٨/١٣، ح ٥٩٣٤.

(٤) المستدرک، ٥١/٢، ٥٢.

(٥) التمهيد، ٤٣٠/٦.

(٦) الأحكام الوسطى، ٢٧٩/٣.

(٧) المصدر نفسه، ٣٦/٣.

(٨) فيض القدير، ٤٥٢/٦.

- أخرج له ابن ماجه ستة أحاديث، أربعة في باب الشواهد، وواحد في المتابعات وواحد لم يخرج في الباب غيره.

- ثلاثة عن أهل بلده، اثنان حسان بالمتابعات والشواهد والثالث ضعيف.

- وثلاثة عن العراقيين وهي حسنة.

ثالثاً: خلاصة مرويات محمد بن حميد الرازي في الكتب الستة.

لم يخرج لمحمد بن حميد من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي وابن ماجه، وبلغ مجموع ما روي له ثلاثين حديثاً، اختص الترمذي بأربعة وعشرين حديثاً.

• ستة عشر حديثاً من روايته عن أهل بلده.

- منها: خمسة أحاديث من حسان مروي.

ثلاثة عند الترمذي واثنان عند ابن ماجه.

- وأحد عشر حديثاً ضعيفاً:

عشرة عند الترمذي وواحد عند ابن ماجه، وبين الترمذي ضعفها وهو غالباً الغرابة.

• وأربعة عشر حديثاً من روايته عن غير أهل بلده كلها عن العراقيين إلا واحداً من روايته عن مدني.

- منها: عشرة من حسان حديثه.

- سبعة عند الترمذي، وثلاثة عند ابن ماجه.

- وأربعة ضعيفة وهي عند الترمذي وقد نص على ضعفها وعلتها ليست ابن حميد.

وبذا يتضح ضبط محمد بن حميد لحديثه خارج بلده وتخليطه عن أهل بلده

المبحث السادس

معاوية بن يحيى ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث السادس: معاوية بن يحيى ومروياته في الكتب الستة

معاوية بن يحيى الصدفي، أبو روح الشامي الدمشقي، من السابعة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال أبو زرعة: ليس بقوي، أحاديثه كأنها مقلوبة ما حدث بالرّي، والذي حدث بالشام أحسن حالاً^(١)، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، في حديثه إنكار، روى عنه هقل بن زياد أحاديث مستقيمة كأنها من كتاب، وروى عنه عيسى بن يونس وإسحاق بن سليمان أحاديث مناكير كأنها من حفظه^(٢).

وقال البخاري: روى عنه هقل بن زياد أحاديث مستقيمة كأنها من كتاب، وروى عنه عيسى بن يونس وإسحاق بن سليمان أحاديث مناكير كأنها من حفظه^(٣).

وقال ابن خراش: رواية الهقل بن زياد عنه صحيحة تشبه نسخة شعيب، ورواية إسحاق الرازي عنه مقلوبة^(٤).

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، كان يشتري الكتب ويحدث بها، ثم تغير حفظه فكان يحدث بالوهم فيما سمع من الزهري وغيره، فجاء رواية الراوين عنه إسحاق بن سليمان وذويه كأنها مقلوبة، وفي رواية الشاميين عند الهقل ابن زياد وغيره أشياء مستقيمة تشبه حديث الثقات^(٥).

وقال الدارقطني: يكتب ما روى الهقل عنه، ويُتجنب ما سواه خاصة رواية إسحاق بن سليمان الرازي^(٦).

وقال أبو داود^(٧)، والنسائي^(٨)، وأبو علي النيسابوري^(٩)، والدارقطني^(١٠) وابن حجر^(١١): ضعيف. زاد الدارقطني: أحدثهم بالرّي بأحاديث من حفظه وهم فيها على الزهري،

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٩٣/٨.

(٢) المصدر نفسه، ٣٩٣/٨.

(٣) التاريخ الكبير، ٣٣٦/٧.

(٤) المزّي، تهذيب الكمال، ٢٢٣/٢٨.

(٥) الجرحين، ٣/٣.

(٦) الضعفاء والمتروكين له ترجمة، ٢٢٥/١.

(٧) المزّي، تهذيب الكمال، ٢٢٣/٢٨.

(٨) الضعفاء والمتروكين، ص ٩٦.

(٩) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٩٧/١٠.

(١٠) العلل، ٩٥/٦.

(١١) تقريب التهذيب، ص ٥٣٨، ت ٦٧٧٢.

وأما روايته عن الزهري فهي من غير طريق إسحاق مستقيمة تشبه أن تكون من كتابه. وقال ابن معين^(١) والنسائي^(٢): ليس بشيء، وقال ابن معين^(٣): هالك ليس بشيء، وعنه^(٤): لا شيء، وقال النسائي في رواية أخرى عنه: ليس بثقة^(٥)، ونقل عن الصغاني قوله: لا أحتج بمعاوية بن يحيى صاحب الزهري^(٦)، وقال الجوزجاني: ذاهب الحديث^(٧)، وقال الحاكم: يروي عنه الهقل بن زياد عن الزهري أحاديث منكورة شبيهة بالموضوعة^(٨)، وقال ابن عدي: عامة رواياته فيها نظر^(٩)، وقال البزار: لين الحديث^(١٠).

وقال الساجي: ضعيف الحديث جداً، وكان اشترى كتاباً للزهري من السوق، فروى عن الزهري^(١١)، ونقل الدُّولابي عن الإمام أحمد قوله: تركناه^(١٢).

خلاصة أقوال النقاد في معاوية بن يحيى.

تُجمع أقوال النقاد على ضعف معاوية بن يحيى إلا في وصف واحد وهو روايته في الشام، وخصص بعضهم ما كان عن الزهري ما رواه عنه الهقل بن زياد، وعلى قبول رواية الهقل عنه أبو حاتم والبخاري وابن حبان والدارقطني وابن خراش.

وبخلاف ذلك فهو ضعيف بما في ذلك روايته عن الزهري خاصة إذا كانت من طريق إسحاق بن سليمان وعيسى بن يونس فهي منكورة. والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات معاوية بن يحيى في الكتب الستة.

أولاً: مروياته عند الترمذي.

لم يخرج له الترمذي إلا حديثاً واحداً، ليان ضعفه.

أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في كراهية الأذان بغير وضوء.

(١) الجرح والتعديل، ٣٩٣/٨.

(٢) المزي، تهذيب الكمال، ٢٢٣/٢٨.

(٣) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، ١٢٨/٣.

(٤) المصدر نفسه، ١٢٨/٣.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٩٧/١٠.

(٦) المصدر نفسه، ١٩٧/١٠.

(٧) أحوال الرجال، ص ١٦٧.

(٨) المزي، تهذيب الكمال، ٢٢٣/٢٨.

(٩) الكامل، ٣٩٩/٦.

(١٠) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٩٧/١٠.

(١١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٩٧/١٠.

(١٢) المصدر نفسه، ١٩٧/١٠.

قال : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى الصَّدْفِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (لَا يُؤْذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّعًا) .

ثم أخرجه من طريق أخرى قال: حدثنا يحيى بن موسى، حدثنا عبد الله بن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب قال: قال أبو هريرة: (لا ينادي بالصلاة إلا متوضئاً).

قال أبو عيسى: وهذا أصح من الحديث الأول.

قال أبو عيسى: وحديث أبي هريرة لم يرفعه ابن وهب وهو أصح من حديث الوليد بن مسلم، والزهرري لم يسمع من أبي هريرة^(١).

قلت: أما الانتطاع بين الزهرري وأبي هريرة فقد روي موصولاً عند البيهقي^(٢) من طريق هشام بن عمار، حدثنا الوليد بن مسلم، عن معاوية بن يحيى، عن الزهرري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة... قال: هكذا رواه معاوية بن يحيى الصدفي، وهو ضعيف والصحيح رواية يونس بن يزيد الأيلي وغيره عن الزهرري قال: قال أبو هريرة: (لا ينادي بالصلاة إلا متوضئاً).

وروي بسند حسن عن عطاء قوله: (حق وسنة مسنونة ألا يؤذن مؤذن إلا متوضئاً)^(٣). فهذا الحديث صوابه منقطعاً موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه، فهو من ضعيف حديث معاوية وإن كان من روايته عن الشاميين^(٤).

ثانياً: مرويات معاوية بن يحيى عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه ثلاثة أحاديث أحدهما من رواية إسحاق والثاني من رواية عيسى والثالث من رواية بقیة وهي جميعاً ضعيفة، وقد أخرجها في باب الشواهد.

الحديث الأول: أخرجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: القراءة خلف الإمام.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ يَحْيَى عَنْ يُونُسَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: (سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : أَقْرَأُ وَالْإِمَامُ يَقْرَأُ ؟ فَقَالَ سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفِي كُلِّ صَلَاةٍ قِرَاءَةٌ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَعَمْ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ وَجَبَ هَذَا)^(٥).

(١) الترمذي، الجامع، ٣٨٩/١، ح ٢٠٠.

(٢) السنن الكبرى، ٣٩٧/١، ح ١٧٢٥.

(٣) عبد الرزاق، المصنف، ٤٦٥/١، ح ١٧٩٩.

(٤) انظر: التلخيص الحبير، ٢٠٥-٢٠٦، والدرية في تحريج أحاديث الهداية، ١/١٢١؛ وفيض القدير، ٤٤١/٦؛ وتحفة الأحوذى، ١/٥١٠-٥١١.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢٧٤/١، ح ٨٤٢.

قلت: ورواه أحمد^(١) والنسائي^(٢) والدارقطني^(٣) وغيرهم من طريق معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن أبي الدرداء أن رجلاً قال: يا رسول الله. أفي كل صلاة قراءة؟ قال: نعم. فقال رجل من الأنصار: وجبت هذه. وهو سند حسن.

وفي بعض روايات حديث كثير بن مرة زيادة: وهي: فقال لي رسول الله ﷺ وكنت أقرب القوم إليه (ما أرى الإمام إذا أم القوم إلا كفاهم)، كذا رواه أبو صالح كاتب الليث وغلط فيه، وكذلك رواه زيد بن حباب في إحدى الروايتين عنه وأخطأ فيه، والصواب أن أبا الدرداء قال ذلك لكثير^(٤).

وهذه الزيادة خالية منها روايتا أحمد وإحدى روايات الدارقطني وهي غير موجودة في حديث ابن ماجه، فيكون متن هذا الحديث حسناً، ولكن السند يبقى ضعيفاً لأنه من رواية إسحاق بن سليمان عن معاوية بن يحيى، وهي منكيرة.

الحديث الثاني: أخرجه في التجارات، باب: من باع عيباً فليبيته.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابُ بْنُ الضَّحَّاكِ حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَكْحُولٍ وَسُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (مَنْ بَاعَ عَيْبًا لَمْ يُبَيِّتْهُ لَمْ يَزَلْ فِي مَقْتِ اللَّهِ وَلَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُلْعَنُهُ)^(٥).

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه يزيد بن عبد ربه، عن بقية، عن معاوية بن يحيى، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول وسليمان بن موسى وساق الحديث... فقال أبي: هذا حديث منكر ومعاوية بن يحيى هو الصديقي^(٦).

وطريق معاوية التي زاد فيها العلاء بن الحارث بينه وبين مكحول وسليمان رواه الطبراني في الكبير^(٧).

وقد ضعف البوصيري حديث ابن ماجه لأجل تدليس بقية وضعف معاوية بن يحيى^(٨).

(١) المسند، ١٩٧/٥، و٤٤٨/٦.

(٢) المجتبى، ١٤٢/٢، ح ٩٢٣.

(٣) السنن، ٤٠٣/١، ح ٥.

(٤) البيهقي، السنن الكبرى، ١٦٢/٢، ح ٢٧٣٦.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٧٥٥/٢، ح ٢٢٤٧.

(٦) علل ابن أبي حاتم، ٣٩١/١، ح ١١٧٣.

(٧) المعجم الكبير، ٦٥/٢٢، ح ١٧٥.

(٨) مصباح الزجاجة، ٣٠/٣.

قلت: وفيه كذلك شيخ ابن ماجه عبد الوهاب بن الضحاك وهو العُرْضي مَرُوك وكذبه أبو حاتم^(١)، فيكون هذا من ضعيف حديثه عن الشاميين.

الحديث الثالث: أخرجه في الزهد، باب: الحياء.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقِّيُّ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنْ لِكُلِّ دِينٍ خُلُقًا وَخُلُقُ الْإِسْلَامِ الْحَيَاءُ)^(٢).

ورواه الطبراني في الأوسط قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمٍ الْأَنْطَاكِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ بِهِ بِمِثْلِهِ وَقَالَ: لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مَالِكٍ إِلَّا عِيسَى تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٣).

والإسماعيلي في معجم شيوخه من طريق محمد بن عبد الرحمن بن سَهْمٍ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهِ بِمِثْلِهِ^(٤)، قَالَ الدارقطني في غرائب مالك ولم يتابع عليه ولا يصح^(٥).

ورواه الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز من طريق عباد بن كثير، عن عمر بن عبد العزيز، عن الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بِهِ بِمِثْلِهِ^(٦)، ولم أقف في أسماء الرواة عن عمر بن عبد العزيز على من اسمه عباد.

وفي الباب عن ابن عباس وهو حديث منكر^(٧).

وفي الباب عن يزيد بن طلحة بن ركانه مرسلاً بنحوه، وقيل عنه عن أبيه ولا يصح^(٨).

(١) تقريب التهذيب، ص ٣٦٨، ت ٤٢٥٧.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١٣٩٩/٢، ت ٤١٨٢.

(٣) المعجم الأوسط، ٢/٢١١، ح ١٧٥٨.

(٤) معجم الشيوخ الإسماعيلي، ٢/٦١٧، ح ٢٤٧.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٨/١٨٢، ترجمة عبد الرحمن بن سَهْمٍ ونحوه الخليلي في الإرشاد، ١/٤٠٧.

(٦) مسند عمر بن عبد العزيز، ص ١٧٨، ح ٩٢.

(٧) علل ابن أبي حاتم، ٢/٢٨٨.

(٨) التمهيد، ٢١/١٤٣، والإصابة، ٣/٥٢٨.

وقال ابن عبد البر بعد أن ضعف حديث أنس بمعاوية بن يحيى، وقد روي من حديث الشاميين بإسناد حسن حدثناه خلف بن القاسم وساق الإسناد إلى معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ بمثله وزاد: (من لا حياء له لا دين له)^(١).

وهذا الحديث من حديث معاوية من رواية عيسى بن يونس عنه وهي منكير كما قال البخاري وأبو حاتم وغيرهما.

ثالثاً: خلاصة مرويات معاوية بن يحيى في الكتب الستة.

لم يخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي وابن ماجه. أخرج له الترمذي حديثاً واحداً ليبيّن ضعفه.

وأخرج له ابن ماجه ثلاثة أحاديث في باب الشواهد، أحدها عنه إسحاق بن سليمان وثانيها عنه عيسى بن يونس والثالث من طريق بقية، وجميعها ضعيفة.

ولم يُخرَجْ إلا له حديثاً من رواية الهقل عنه، فيحتاج إلى دراسة أحاديث الهقل عنه خارج الكتب الستة للنظر في مدى تطابق التوثيق النسبي له.

(١) التمهيد، ٢١/٨٤٣.

المبحث السابع

منهج أصحاب الكتب الستة في
الرواية عن الضعفاء الموثقين في
روايتهم في بلد معين

المبحث السابع: منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن

الضعفاء الموثقين في روايتهم في بلد معين

تضمن هذا الفصل ستة رواة وثقوا في روايتهم في أهل بلد معين، وهم:

١. إسماعيل بن عياش ٢. أيوب بن عتبة ٣. زهير بن محمد

٤. فرج بن فضالة ٥. محمد بن حميد ٦. معاوية بن يحيى

أخرج أحاديث هؤلاء الرواة أصحاب الكتب الستة على تفاوت بينهم من حيث عدد الرواة الذين أخرجوا لهم وعدد الروايات التي أخرجوها لهم، كيفية إخراجهم أحاديثهم: أما من حيث عدد الرواة والمرويات:

• فالبخاري ومسلم: لم يخرجوا إلا لزهير بن محمد، ولم يكثر عنه إنما أخرج كل منهما عنه حديثين فقط.

مع ملاحظة أن البخاري وثق زهير فيما رواه في العراق.

• والنسائي: لم يخرج إلا لإسماعيل بن عياش، ولم يكثر عنه فقد أخرج له حديثين فقط مع ملاحظة أن النسائي، قال فيه: صالح في حديث أهل الشام وأطلق القول بضعفه في روايات كثيرة.

• وأما الترمذي: فقد أخرج لهم جميعاً، وبلغ عدد الأحاديث التي أخرجها تسعة وخمسين حديثاً.

- أكثر عن ثلاثة عن إسماعيل بن عياش فروى له اثنين وعشرين حديثاً، وعن محمد ابن حميد أربعة وعشرين حديثاً ثم زهير بن محمد تسعة أحاديث.

- وأقل عن ثلاثة: فرج بن فضالة حديثين، وأيوب بن عتبة حديثاً، ومعاوية بن يحيى حديثاً.

مع ملاحظة أن الترمذي نقل قول البخاري في:

١. إسماعيل بن عياش، أنه وثقه في روايته عن أهل الشام وضعفه في غيرها.

٢. محمد بن حميد، أنه كان حسن الرأي ثم ضعفه بعد.

٣. زهير بن محمد، يوثقه في روايته في العراق وتعجب أحمد منه في الشام.

- وقال في أيوب: تكلم فيه أهل الحديث، وفي فرج: تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه.

• وأبو داود: أخرج لثلاثة منهم:

- - إسماعيل وزهير وفرج، وبلغ عدد مروياتهم عنده ثمانية وثلاثين حديثاً.
- أكثر عن إسماعيل بن عياش حيث روى له ثمانية وعشرين حديثاً سبعة وعشرون من روايته عن أهل الشام، مع ملاحظة أنه نقل فيه قول أحمد: ما روى عن مشايخه الشاميين، أما عن غيره فعنده مناكير.
- ثم عن زهير روى له ثمانية أحاديث.
- وأقل عن فرج حيث روى له حديثين فقط، مع ملاحظة أنه نقل عن أحمد قوله بروي عن يحيى بن سعيد مناكير.
- وأما ابن ماجه: فأخرج لهم جميعاً كالترمذي، إلا أنه كان أكثر إخراجاً لحديثهم من الترمذي حيث أخرج عنهم ثلاثة وسبعين حديثاً.
- أكثر عن إسماعيل حيث روى عنه ستة وأربعين حديثاً.
- ثم عن زهير بن محمد خمسة عشر حديثاً.
- وأقل عن الباقيين فروى عن محمد بن حميد ستة أحاديث، وعن معاوية بن يحيى ثلاثة أحاديث، وعن الفرغ بن فضالة حديثين، وعن أيوب حديثاً واحداً.
- فيلحظ اشتراك أصحاب الكتب الستة إلا النسائي في الرواية عن زهير بن محمد.
- وأصحاب السنن الأربعة في الرواية عن إسماعيل بن عياش.
- ويلحظ إقلال البخاري ومسلم والنسائي، وإكثار الباقيين في الرواية عن هؤلاء الرواة في الجملة.
- ويلحظ إكثار الترمذي وأبي داود وابن ماجه في الرواية عن إسماعيل بن عياش.

أما من حيث كيفية إخراج أحاديثهم في الكتب الستة:

- فالبخاري: أخرج حديثي زهير بن محمد متابعه، وهما على الهيئة التي وثقه فيها، أي من روايته في العراق.
- ومسلم: أخرج حديثي زهير في باب الشواهد، وهما كذلك على هيئة التوثيق النسبي.
- أما النسائي: فأخرج حديثين لإسماعيل أحدهما في باب الشواهد، والآخر لبيان ضعفه وكلاهما على غير هيئة التوثيق النسبي.
- والترمذي: أكثر من أحاديثهم حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غيرها، وعددها واحداً وعشرون من أصل تسعة وخمسين حديثاً بنسبة (٦, ٣٥%) منها ثمانية أحاديث مقبولة.

- ثم ما أخرجه لبيان ضعفه، وعددها ستة عشر حديثاً بنسبة (١، ٢٧%) من مجموع ما روى لهم.
- ثم ما صدر به الباب وأخرج له شواهد ومتابعات وعددها عشرة أحاديث بنسبة (١٧%).
- ثم ما أخرجه في باب المتابعات والشواهد، وعددها ثمانية أحاديث بنسبة (١٣، ٦%)، ستة أحاديث شواهد بنسبة (١٠، ٢%) وحديثان متابعة بنسبة (٣، ٤%).
- ثم ما رواه تعليقاً أو مقروناً، وعدد الأحاديث على كل وصف منهما اثنان بنسبة (٣، ٤%).
- وقد عني بإبراز التوثيق النسبي والانتقاء من أحاديثهم حيث بلغ مقبول ما روى لهم اثنين وثلاثين حديثاً بنسبة (٥٤، ٣%). منها خمسة وعشرين حديثاً على هيئة التوثيق النسبي بنسبة (٤٢، ٤%)، وسبعة على غير هيئة التوثيق النسبي بنسبة (١١، ٩%).
- وأما أبو داود فأكثر عنهم في باب المتابعات والشواهد، حيث بلغ عدد الأحاديث التي رواها كذلك خمسة وعشرين حديثاً من أصل ثمانية وثلاثين، بنسبة (٦٨، ٨%) منها ثلاثة وعشرون في باب شواهد بنسبة (٦٠، ٥%) واثنان متابعات بنسبة: (٥، ٣%) منها تسعة أحاديث ضعيفة في باب الشواهد.
- ثم ما رواه حيث لا يجد في بابيه أو موضوعه غيرها وعددها ثمانية بنسبة: (٢١، ١%).
- ثم التي صدر بها الباب وأخرج لها متابعات وشواهد وعددها ثمانية، بنسبة (١٠، ٥%).
- وأخيراً ما أخرجه لبيان ضعفه وهو حديث واحد بنسبة (٢، ٦%).
- وأما ابن ماجه، فأكثر من إخراج حديثهم في باب الشواهد والمتابعات، حيث بلغ ما رواه كذلك خمسين حديثاً من أصل ثلاثة وسبعين، بنسبة (٦٨، ٥%) منها سبعة وأربعون شواهد بنسبة (٦٤، ٤%). وثلاثة متابعات بنسبة (٤، ١%)، منها سبعة عشر حديثاً ضعيفاً، ستة عشر في باب الشواهد.

- ثم ما رواه حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غيرها، وعددها ثلاثة عشر حديثاً بنسبة (١٧,٨%) منها سبعة أحاديث ضعيفة.

- ثم ما صدر به الباب وأخرج له متابعات وشواهد وعددها سبعة بنسبة (٩,٦%).
وقد عني بالانتقاء من أحاديثهم على هيئة التوثيق النسبي، أو على غيرها، وبلغ مجموع مقبول حديثهم مما رواه لهم اثنين وأربعين حديثاً بنسبة (٥٥,٨%) منها تسعة وعشرين حديثاً على هيئة التوثيق النسبي بنسبة (٣٨%) وثلاثة عشر على غير هيئة التوثيق النسبي بنسبة (١٧,٨%).

فيلحظ هنا بالمقارنة بينهم أن البخاري لم يخرج إلا حديثين في باب المتابعات، ومسلماً مثله في باب الشواهد.

- والنسائي مثلهما حديثين حديثاً في الشواهد والآخر لبيان ضعفه، مع مراعاة أن النسائي أطلق القول بضعف رواية هذا الفصل، إلا في إسماعيل بن عياش حيث وثقه في رواية الشاميين وضعفه في غيرها.
- بينما أكثر الترمذي عنهم حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غير أحاديثهم، ثم ما أخرجه لبيان ضعفه، أو صدر به الباب وأخرج له متابعات وشواهد.
- وأبو داود وابن ماجه أكثرهم في باب الشواهد والمتابعات، ثم حيث لا يجدان في الباب أو الموضوع غير أحاديثهم.
- ويلحظ كذلك أن الترمذي أكثر ما يخرج الأحاديث الضعيفة غير التي يبين ضعفها حيث لا يجد في الباب غيرها.
- وأما أبو داود فأكثر ما يخرجها في باب الشواهد والمتابعات.
- وابن ماجه جمع بين صنيعهما مع التذكير أنه لا ينص على ضعف الأحاديث الضعيفة.

ينظر الجدول رقم (٣) للتوضيح.

(۱) جدول رقم (۱)

الفصل الثاني

الضعفاء الموثقون في رواية تلاميذ معينين عنهم وعددهم تسعة رواة

مكتبة القرآن

عراز التوثيق النصي:

[illegible]

الفصل الرابع
في الروايات الواردة في
الضعفاء والموثقين

الرواية والضعفاء والموثقين في

روايتهم عن كتبهم

المبحث الأول: إسحاق بن محمد الفروي ومروياته في
الكتب الستة.

المبحث الثاني: سليمان بن قيس ومروياته في
الكتب الستة.

المبحث الثالث: عبدالله بن صالح كاتب الليث ومروياته
في الكتب الستة.

المبحث الرابع: عبد الرحمن بن زياد الأفريقي ومروياته
في الكتب الستة.

المبحث الخامس: من أصحاب الكتب الستة في الرواية
عن الضعفاء الموثقين (إزار وداود
كتبهم).

المبحث الأول

**إسحاق بن محمد الفَرَوِي ومروياته
في الكتب الستة**

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الأول: إسحاق بن محمد الفروي ومروياته في الكتب الستة

إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة الفروي، أبو يعقوب المدني القرشي الأموي، مولى عثمان بن عفان من العاشرة، مات سنة مئتين وست وعشرين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال أبو حاتم: كان صدوقاً، ولكن ذهب بصره، وربما لُقّن، وكتبه صحيحة^(١)، وقال مرة: مضطرب^(٢)، ويُقِل عن أبي داود أنه وهّأ جداً ونقم عليه روايته عن مالك حديث الإفك^(٣). وقال النسائي: ليس بثقة^(٤). وعنه: متروك^(٥)، وقال الدارقطني: ضعيف، وقد روى عنه البخاري ويؤخونه في هذا^(٦)، وقال: لا يترك^(٧). وذكره ابن حبان في الثقات^(٨).

ونقل الباجي عن محمد بن عاصم المصري -قال الباجي: وكان صدوقاً- قال: قدمت المدينة ومالك بن أنس حَيٍّ، فلم أرَ أهل المدينة يشكّون أن إسحاق بن أبي فروة يتهم على الدين. فعلق الباجي بقوله: فيحتمل عندي أنه يتهم لكثرة خطئه بقلة التحري^(٩).

وقال الساجي: فيه لين، روى عن مالك أحاديث تفرد بها^(١٠)، وقال العقيلي: جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها^(١١)، قال الذهبي: وهو صدوق في الجملة، صاحب حديث^(١٢)، وقال: القول ما قاله فيه أبو حاتم^(١٣)، وقال ابن حجر: صدوق كف فساء حفظه^(١٤)، وقال كذلك بعد أن نقل كلام النقاد فيه وذكر الحديثين اللذين رواهما البخاري له عن مالك وكأنهما مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره^(١٥).

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/٢٣٣.

(٢) الذهبي، المغني في الضعفاء، ١/٤٣.

(٣) الباجي، التعديل والتجريح، ١/٣٧٧.

(٤) النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص ١٨.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/٢١٧.

(٦) سؤالات السهمي له، ص ١٧٢.

(٧) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١/٣٥١.

(٨) ابن حبان، الثقات، ٨/١١٤.

(٩) الباجي، التعديل والتجريح، ١/٣٧٧.

(١٠) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/٢١٧.

(١١) العقيلي، الضعفاء، ١/١٠٦.

(١٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١/٣٥١.

(١٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٠/٦٤٩.

(١٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٠٢، ت ٣٨١.

(١٥) ابن حجر، هدي الساري، ص ٣٨٩.

الخلاصة: أن حاله في أول أمره كانت مقبولة، وكان له كتاب صحيح يُحدث منه، وهذا قول أبي حاتم فيه: كان صدوقاً وكتبه صحيحة، ولكن ذهب بصره فرما لقن. وبعد ذهاب بصره، وقبوله التلقين فسَدَ حديثه واضطرب فيه؛ وضعف لذلك، وهذا معنى قول أبي حاتم مضطرب، ولذا ضعفه النسائي والدارقطني وغيرهما. فما حدث من كتابه فحسن مقبول وإلا فمردود، والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات إسحاق الفروي في الكتب الستة.

أخرج حديثه البخاري والترمذي وابن ماجه

أولاً: مرويات إسحاق بن محمد الفروي عند البخاري.

روى له البخاري ثلاثة أحاديث.

الحديث الأول: في الصلح، باب: قول الإمام لأصحابه اذهبوا بنا نصلح، أخرجه مقروناً.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفُرَوِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَهْلَ قُبَاءٍ اقْتَتَلُوا حَتَّى تَرَامَوْا بِالْحِجَارَةِ فَأَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ فَقَالَ: (اذهبوا بنا نصلح بينهم)^(١).

وهذا الحديث سبق أن أخرجه في غير موضع من الصحيح منها:

- ما رواه عن عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن أبي حازم بن دينار، عن سهل بن سعد، به بنحوه مطولاً^(٢).

- ومن طريق عبد الله بن مسلمة، حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، به بنحوه مطولاً^(٣).

- ومن طريق أبي النعمان، حدثنا حماد، حدثنا أبو حازم المدني، به بنحوه مطولاً^(٤).

وأخرجه الحميدي قال: حدثنا سفيان قال: ثنا أبو حازم قال: سمعت سهل بن سعد يقول، به بنحوه مطولاً^(٥).

(١) البخاري، الصحيح، ص ٥٦٢، ح ٢٦٩٣.

(٢) البخاري، الصحيح، ص ١٥٣، ح ٦٨٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٣، ح ١٢٠١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٥١٤، ح ٧١٩٠.

(٥) المسند، ٤١٣/٢، ح ٩٢٧.

وأخرجه النسائي قال: أخبرنا محمد بن منصور، حدثنا سفيان، قال حدثنا أبو حازم^(١) به بنحوه، وله متابعات كثيرة أكتفي بما ذكرت.

الحديث الثاني: أخرجه في الجهاد والسير، باب: قتال اليهود، صدر به الباب وأخرج له شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَوِيُّ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (تَقَاتِلُوا الْيَهُودَ حَتَّى يَخْتَبِيَ أَحَدُهُمْ وَرَاءَ الْحَجَرِ فَيَقُولُ يَا عَبْدَ اللَّهِ هَذَا يَهُودِيٌّ وَرَأَيْتُكَ فَاقْتُلْهُ)^(٢).

وهذا الحديث له متابع عند البخاري، قال: حدثنا الحكم بن نافع، أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: أخبرني سالم بن عبد الله، عن ابن عمر، به بنحوه^(٣).

وأخرجه مسلم من غير طريق عن عبيد الله، عن نافع، به بنحوه^(٤).

وله متابعات أخرى بأسانيد صحيحة عن سالم، عن ابن عمر^(٥).

وله شاهد من حديث أبي هريرة عند البخاري^(٦) وغيره.

الحديث الثالث: في فرض الخمس، باب: فرض الخمس، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَوِيُّ حَدَّثَنَا مَالِكٌ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ ذَكَرَ لِي ذِكْرًا مِنْ حَدِيثِهِ ذَلِكَ فَأَنْطَلَقْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ فَقَالَ مَالِكٌ: بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ فِي أَهْلِي حِينَ مَنَّعَ^(٧) السَّهَارُ إِذَا رَسُولُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَأْتِينِي... فساق خلاف علي والعباس فيما أفاء الله على رسوله ﷺ من مال بني النضير... الحديث بطوله^(٨).

قلت: وهذا الحديث أخرجه البخاري في الصحيح من غير طريق عن مالك بن أوس،

عن عمر، منها:

(١) المجنب، ٢٤٣/٨، ح ٥٤٠٣.

(٢) البخاري، الصحيح، ص ٦١٦، ح ٢٩٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٥٦، ح ٣٥٩٣، ومسلم، الصحيح، ٢٢٣٩/٤، ح ٢٩٢١.

(٤) مسلم، الصحيح، ٢٢٣٨/٤، ح ٢٩٢١.

(٥) انظر الترمذي، الجامع، ٥٠٩/٤، ح ٢٢٣٦، وقال حسن صحيح، وابن حبان، الصحيح، ٢١٨/١٥، ح ٦٨٠٦،

واحمد، المسند، ١٢٢/٢، ١٤٩.

(٦) الصحيح، ص ٦١٦، ح ٢٩٢٦.

(٧) مَنَّعَ النهار: أي تَمَالَ من الشيء المانع وهو الطويل. الزخشي، الفائق في غريب الحديث، ٣/٣٤٣.

(٨) البخاري، الصحيح، ص ٦٥٢، ح ٣٠٩٤.

- ما أخرجه من طريق أبي اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، به بنحوه^(١).
- ومن طريق سعيد بن عفير، حدثني الليث، حدثني عقيل، عن ابن شهاب، به بنحوه^(٢).
- ومن طريق يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، به بنحوه^(٣).
- ورواه الإمام مسلم، قال: حدثني عبد الله بن محمد الضبعي، حدثنا جويرية، عن مالك، عن ابن شهاب، به بنحوه^(٤).
- والترمذي قال: حدثنا الحسن بن علي الخلال، أخبرنا بشر بن عمر، حدثنا مالك، عن ابن شهاب، به بنحوه، وقال: حديث حسن صحيح غريب من حديث مالك بن أنس^(٥).

وله متابعات كثيرة أكتفي بما ذكرت.

الخلاصة: هذه الأحاديث الثلاثة التي أخرجها البخاري للفروي، لها متابعات عنده وعند غيره، أخرج أحدها مقروناً، وكأنها مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهابه بصره كما قال الحافظ^(٦)، والله أعلم.

ثانياً: مرويات إسحاق بن محمد الفروي عند الترمذي.

لم يخرج له الترمذي إلا حديثاً واحداً.

أخرجه في كتاب الطب، باب: ما جاء في الحمية، صدر به الباب، وأخرج له شاهداً.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفُرَوِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مَخْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا حَمَاهُ الدُّنْيَا كَمَا يَظَلُّ أَحَدُكُمْ يَحْمِي سَقِيمَةَ الْمَاءِ).

قَالَ أَبُو عِيسَى وَفِي الْبَابِ عَنْ صُهَيْبٍ وَأُمِّ الْمُثَنَّلِ.

(١) البخاري، الصحيح، ص ٨٤٣، ح ٤٠٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٧٥، ح ٥٣٥٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤٢٣، ح ٦٧٢٨.

(٤) مسلم، الصحيح، ٣/١٣٧٩، ح ١٧٥٧.

(٥) الترمذي، الجامع، ٤/١٥٨، ح ١٦١٠.

(٦) ابن حجر، هدي الساري، ص ٥٥٠.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى
الله عليه وَسَلَّمَ مُرْسَلًا.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ غَاصِبِ بْنِ
عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ
قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى وَقَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ الظَّفَرِيُّ هُوَ أَخُو أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ لِأُمِّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ
لَيْدٍ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَأَاهُ وَهُوَ غُلَامٌ صَغِيرٌ^(١).

قلت: له متابعات منها:

- ما رواه ابن حبان^(٢) من طريق العباس بن عبد العظيم، حدثنا محمد بن جهضم،
حدثنا إسماعيل بن جعفر، به بمثله، وهو سند صحيح.

والحاكم^(٣) من طريق عبد العزيز بن معاوية البصري، ثنا محمد بن جهضم، ثنا إسماعيل
بن جعفر، به بمثله وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي: صحيح.
وفي موضع آخر^(٤) قال: صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه
الذهبي.

وابن أبي شيبة^(٥) قال: حدثنا عفان، ثنا بشر بن مفضل، قال: حدثنا عمارة بن غزيرة، به
بمثله وهو سند صحيح.

ورواه البخاري في التاريخ الكبير، قال: قال إسحاق بن محمد، نا إسماعيل بن جعفر،
به بمثله^(٦)، فكان هذا الحديث مما رواه من كتابه، والله أعلم.

ثالثاً: مرويات إسحاق الفروي عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه ثلاثة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في البكاء على الميت، أخرجه وحده في
موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَوِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو
عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَتَةَ بِنْتِ جَحْشٍ أَنَّهُ قِيلَ لَهَا قَتَلَ

(١) الترمذي، الجامع، ٣٨١/٤، ح ٢٠٣٦.

(٢) الصحيح، ٤٤٣/٢، ح ٦٦٩.

(٣) المستدرک، ٢٠٧/٤.

(٤) المصدر نفسه، ٣٠٩/٤.

(٥) المصنف، ٢٤٣/٧، ح ٣٥٧٠٥.

(٦) ١٨٤/٧، ترجمة قتادة بن النعمان.

أَخْبَرَنَا فَقَالَتْ: رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، قَالُوا، قِيلَ زَوْجُكَ، قَالَتْ: وَاحْزَنَاهُ. فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ لِلزَّوْجِ مِنَ الْمَرْأَةِ لَشُعْبَةً مَا هِيَ لِشَيْءٍ) ^(١).

قلت: ضعفه في المصباح بعبد الله بن عمر العمري ^(٢)، وضعفه في الفيض بإسحاق الفروي وقال غريب ^(٣)، ولم أقف له على متابعات ولا شواهد، ومثته غريب، فلعله مما أدخل على إسحاق بعد تغير حفظه، وشيخه العمري ضعيف.

الحديث الثاني: في النكاح، باب: لا يُحَرَّمُ الحرامُ الحلال، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُعَلَّى بْنِ مَنصُورٍ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَوِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا يُحَرَّمُ الْحَرَامُ الْحَلَالُ) ^(٤).

قلت: وقد تكلم ابن الجوزي على هذا الحديث في التحقيق، فقال:

(فيه عبد الله بن عمر، وهو أخو عبيد الله، قال ابن حبان: فحش خطؤه فاستحق الترك،

وفيه إسحاق الفروي قال يحيى: ليس بشيء كذاب، وقال البخاري: تركوه) ^(٥).

وله شاهد من حديث عائشة ^(٦) إلا أنه ضعيف جداً، قال ابن الجوزي عنه: (وفيه

عثمان بن عبد الرحمن وهو الوقاصي، قال يحيى بن معين: ليس بشيء كان يكذب، وضعفه ابن

المديني جداً، وقال البخاري، والنسائي، والرازي، وأبو داود: ليس بشيء، وقال الدارقطني:

متروك، وقال ابن حبان: كان يروي عن الثقات الموضوعات لا يجوز الاحتجاج به) ^(٧)، فيكون

هذا أيضاً من ضعيف حديثه.

الحديث الثالث: في الكفارات، باب: من خَلَطَ في نذره طاعةً بمعصية، أخرجه وحده

وأخرج له متابعاً.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَوِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ

عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِرَجُلٍ

(١) ابن ماجه، السنن، ٥١٧/١، ح ١٥٩٠، والحاكم في المستدرک، ٦٢/٤، ولم يتكلم عليه، والبيهقي في السنن الكبرى، ٦٦/٤، ح ٦٩٢٤.

(٢) مصباح الزجاجة، ٤٧/٢.

(٣) المناوي، فيض القدير، ٤٩٨/٢.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٦٤٩/١، ح ٢٠١٥، والدارقطني في السنن، ٢٦٨/٣، ح ٨٩.

(٥) التحقيق في أحاديث الخلاف، ٢٧٨/٢، وانظر العلل المتناهية، ٦٢٦/٢، وضعفه ابن حجر في الفتح، ١٥٦/٩، وابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ، ٣١٦٥/٣.

(٦) رواه الدارقطني، ٢٦٨/٣، ح ٨٨ و ٩٠، والبيهقي في السنن الكبرى، ١٦٩/٧، ح ٣٧٤٥، وأعله بعثمان.

(٧) ابن الجوزي، التحقيق في أحاديث الخلاف، ٢٧٦/٢، والعلل المتناهية، ١٢٦/٢، وانظر فتح الباري، ١٥٦/٩.

بِمَكَّةَ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الشَّمْسِ فَقَالَ: (مَا هَذَا) قَالُوا: نَذَرُ أَنْ يَصُومَ وَلَا يَسْتَظِلَّ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا يَتَكَلَّمَ وَلَا يَزَالَ قَائِمًا، قَالَ: (لِيَتَكَلَّمَ وَلِيَسْتَظِلَّ وَلِيَجْلِسَ وَلِيَتِمَّ صَوْمَهُ).

حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شَيْبَةَ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ وَهَيْبٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

قلت: رواه البخاري^(٢)، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: (بينما النبي ﷺ يخطب إذا هو برجل قائم، فسأل عنه،...) فذكروا نحو حديث ابن ماجه.

ورواه أبو داود^(٣)، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، ثنا أيوب، عن عكرمة، به بنحوه، وهو كذلك عند ابن الجارود^(٤) من طريق وهيب، به بنحوه.

لكن طريق الفروي وإن أخرج لها ابن ماجه متابعاً قوياً في ابن عباس، يبدو أنها مما رواه بعد ذهاب بصره ففيها شيخه عبد الله بن عمر العمري: ضعيف يزيد في الأسانيد ويخالف^(٥)، وخالف فيها الثقات الذين روه عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس. والظاهر أن العلة من العمري والله أعلم.

الخلاصة: فهذه الأحاديث الثلاثة التي رواها ابن ماجه للفروي كأنها مما رواه بعد ذهاب بصره والله أعلم، وجميعها عن شيخه عبد الله بن عمر العمري وهو ضعيف.

رابعاً: خلاصة مرويات إسحاق الفروي من الكتب الستة:

أخرج حديث الفروي البخاري والترمذي وابن ماجه.

وبلغ مجموع ما أخرجه سبعة أحاديث.

- البخاري ثلاثة، أحدها مقروناً، واثنتان لهما متابعات صحيحة عنده وعند غيره،

فكانها من كتابه قبل ذهاب بصره.

- والترمذي حديثاً حسناً بالمتابعات، وكأنه مما رواه من كتابه كذلك.

- وابن ماجه ثلاثة أحاديث وهي ضعيفة يرويها عن عبد الله بن عمر العمري وهو

ضعيف، والظاهر أن علتها العمري والله أعلم.

(١) ابن ماجه، السنن، ١/٦٩٠، ح ٢١٣٦.

(٢) الصحيح، ص ١٤١٨، ح ٦٧٠٤.

(٣) السنن، ٣/٢٣٥، ح ٣٣٠٠.

(٤) المتقى، ١/٢٣٦، ح ٩٣٨.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥/٢٨٠.

المبحث الثاني

سليمان بن قزم ومروياته في

الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثاني: سليمان بن قُرْم ومروياته في الكتب الستة

سليمان بن قُرْم - بفتح القاف وسكون الراء - ابن معاذ التميمي الضَّبِّي، أبو داود النحوي، ومنهم من يقول سليمان بن معاذ وينسبه إلى جدّه، من السابعة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: كان أبي يتتبع حديث قطبة بن عبد العزيز، وسليمان بن قُرْم، ويزيد بن عبد العزيز بن سياه، وقال: هؤلاء قوم ثقات، وهم أتم حديثاً من سفيان وشعبة، هم أصحاب كتب، وإن كان سفيان وشعبة أحفظ منهم^(١)، وعنه قال: لا أرى به بأساً، لكنه يفرط في التشيع^(٢).

وقال ابن معين: ضعيف^(٣)، وفي رواية أخرى: ليس بشيء^(٤)، وقال أبو حاتم: ليس بذلك^(٥)، وقال أبو زرعة: ليس بالمستين^(٦)، وقال النسائي: ضعيف^(٧)، وفي موضع آخر: ليس بالقوي^(٨).

وقال ابن عدي بعد أن روى له عدّة أحاديث في فضائل أهل البيت وغير ذلك: له أحاديث حسان إفرادات، وهو خير من سليمان بن أرقم بكثير^(٩)، وتدل صورة سليمان هذا على أنه مفرط في التشيع^(١٠).

وقال في سليمان بن معاذ: أحاديثه متقاربة، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، وفي بعض ما يروي مناكير، وعامة ما يرويه إنما يروي عنه أبو داود - أي الطيالسي -^(١١).

(١) المزني، تهذيب الكمال، ٥١/١٢.

(٢) بحر الدم، ص ١٨٧.

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٤١١/٣.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٣٦/٤.

(٥) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ١٢٨/١.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٣٦/٤.

(٧) المزني، تهذيب الكمال، ٥١/١٢.

(٨) الضعفاء والمتروكين له، ص ٤٩.

(٩) سليمان بن أرقم ضعيف جداً باتفاق النقاد وقد تركه بعضهم، انظر: أقوال النقاد عند ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٤٨/٤.

(١٠) ابن عدي، الكامل، ٢٥٧/٣.

(١١) ابن عدي، الكامل، ٢٧٣/٣.

وقال ابن المديني: لم يكن بالقوي وهو صالح^(١)، وذكره العقيلي في الضعفاء^(٢)، وقال الحاكم: أخرجه مسلم شاهداً، وقد غُمز بالغلو وسوء الحفظ جميعاً^(٣)، وقال ابن حجر: سيئ الحفظ يتشيع^(٤)، وفي الهدي: ساق تضعيف أبي حاتم والنسائي، وقال: له موضع واحد متابع^(٥). -أي في البخاري-.

قلت: بل موضعان كما سيأتي، وجلّ من لا يسهو.
الخلاصة: أن سليمان بن قرم ضعيف، وضعفه لسوء حفظه؛ لذا وضعفه ابن معين، والنسائي، وغيرهما.

أما ما روى من كتابه، فلا بأس به كما يفهم من قول الإمام أحمد فيه وفي صاحبيه هؤلاء قوم ثقات... هم أصحاب كتب...!

المطلب الثاني: مرويات سليمان بن قرم في الكتب الستة.

أخرج حديثه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود

أولاً: مروياته عند البخاري.

أخرج له البخاري حديثين في باب المتابعات تعليقاً.

الحديث الأول: ذكره في بدء الخلق، باب: خمُس من الدواب فواسق^(٦).

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَارٍ فَتَزَلَّتْ (وَالْمُرْسَلَاتُ عُرْفًا) فَإِنَّا لَنَتَلَقَّاهَا مِنْ فِيهِ إِذْ خَرَجَتْ حَيَّةٌ مِنْ جُحْرٍهَا فَأَبْتَدَرْنَاهَا لِنَقْتُلَهَا فَسَبَقَتْنَا فَدَخَلَتْ جُحْرَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (وَقِيَتْ شَرَكُمُ كَمَا وَقِيَتْ شَرُّهَا). وَعَنْ إِسْرَائِيلَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِثْلَهُ قَالَ وَإِنَّا لَنَتَلَقَّاهَا مِنْ فِيهِ رَطْبَةٌ وَتَابَعَهُ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مُغِيرَةَ.

(١) سؤالات ابن أبي شيبة، ص ١٦٩.

(٢) الضعفاء، ١٣٦/٢.

(٣) الذمّي، من تكلم فيه وهو موثق، ص ٩٣.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٥٣، ت ٢٦٠٠.

(٥) هدي الساري، ص ٤٥٧.

(٦) فواسق: أصل الفسوق الخروج عن الطريق، وأطلق على الحيوانات من باب الاستعارة. انظر الزغشري، الفائق،

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ح وَحَدَّثَنِيهِ يَشْرُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَابِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ جَمِيعًا عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ جَرِيرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ.

قال: الحافظ في الفتح^(١): قوله تابعه جرير بن حازم، فيه إشارة إلى أن جريراً الأول هو ابن عبد الحميد، وأما متابعة جرير بن حازم، فقد وصلها أبو نعيم في كتاب المحبين من طريق أبي الأزهر أحمد بن الأزهر، عن وهب بن جرير بن حازم، حدثنا أبي، سمعت الأعمش عن أبي وائل، عن عبد الله فذكره ولم ينسب عبد الله.

قوله سليمان بن قَرْمٍ -هو بفتح القاف وسكون الراء-، ومتابعته هذه وصلها مسلم من طريق أبي الجواب عمار بن رُزَيْقٍ بتقديم الراء....

ملحوظة: قال الحافظ: عبد الله الذي روى عنه أبو وائل ولم ينسبه قيل هو عبد الله بن قيس أبو موسى الأشعري، وقيل ابن مسعود. وصنيع البخاري يقتضي أن الطريقتين صحيحان؛ إذ أخرجه عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود، وعن الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى الأشعري^(٢).

قلت: وما اقتضاه صنيع البخاري صرح به الدارقطني في العلل^(٣).

ثانياً: مرويات سليمان بن قَرْمٍ عند مسلم.

أخرج له مسلم حديثين في باب المتابعات.

الحديث الأول: أخرجه في الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها.

قال: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ جَبَلَةَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا عَمَارُ بْنُ رُزَيْقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ كُنْتُ مَعَ الْأَسْوَدِ ابْنِ يَزِيدَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ وَمَعَنَا الشَّعْبِيُّ فَحَدَّثَ الشَّعْبِيُّ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنً وَلَا نَفَقَةً)

(١) فتح الباري، ٥٥٩/١٠، وانظر تغليق التعليق، ١١١/٥-١١٣.

(٢) فتح الباري، ١٥/١٣.

(٣) العلل، ٩٤/٥.

ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ حَصَى فَحَصَبَهُ بِهِ فَقَالَ: وَبِئْسَ مَا تَحَدَّثُ بِمِثْلِ هَذَا قَالَ عُمَرُ: (لَا تَشْرُكُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ امْرَأَةٌ لَا تَدْرِي لَعَلَّهَا حَفِظَتْ أَوْ نَسِيَتْ لَهَا السُّكْنَى وَالتَّقَى) قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِغَائِظٍ مُبِينَةٍ﴾ [الطلاق: ١].

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الضَّيْبِ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ عَمَارِ بْنِ رُزَيْقٍ بِقِصَّتِهِ^(١).

قلت: ذكر له مسلم عدة متابعات، وله متابعات أخرى عند غير مسلم، منها متابعات قاصرة في الشعبي، فممن رواه غير أبي إسحاق: قتادة، وسلمة بن كهيل، وإسماعيل بن أبي خالد، وسيار، وداود بن أبي هند، ومجالد، وأبو الزناد، وزكريا الحبطي وغيرهم^(٢).
فيدل هذا على أن هذا الحديث مما رواه من كتابه.

الحديث الثاني: (الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ) سبق عند البخاري، الحديث الثاني^(٣)، وقد أخرجه مسلم في باب المتابعات.

ثالثاً: مرويات سليمان بن قُرم عند الترمذي.

أخرج له الترمذي ثلاثة أحاديث.

الحديث الأول: في الطهارة، باب: ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ زُنْجُوَيْهِ الْبَغْدَادِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ قُرْمٍ عَنْ أَبِي يَحْيَى الْقَتَاتِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ الصَّلَاةُ وَمِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الْوُضُوءُ)^(٤).

قلت: وهذا الحديث تفرد به سليمان، عن القتات^(٥).

(١) مسلم، الصحيح، ١١١٨/٢، ح ١٤٨٠.

(٢) انظر ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني، ٧/٦، ح ٣١٨٤، وقد عدد من رواه عن الشعبي، وانظر الدراقطني، السنن، ٢٥/٤، ح ٧٠، والنسائي، في الكبرى، ٣٩٩/٣، ح ٥٧٤٣، والمجتبى، ٢٠٩/٦، ح ٣٥٤٩.

(٣) انظر: ص ٥١٠.

(٤) الترمذي، الجامع، ١٠/١، ح ٤.

(٥) انظر ابن عدي، الكامل، ٥/٣.

وذكره العقيلي في ترجمة سليمان بن قرم^(١)، وفيه القنات، ضعيف^(٢)، وأخرجه الترمذي شاهداً لحديث علي الذي رواه عبد الله بن محمد بن عقيل، عن ابن الحنفية، عن علي... وقال حديث علي أصح شيء في هذا الباب وأحسن^(٣).

قلت: وهو سند فيه لين كما قال العقيلي وابن حجر^(٤)، وضعفه ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ^(٥).

وقال الحافظ ابن حجر: إن أبا نعيم رواه في كتاب الصلاة بلفظ (مفتاح الصلاة التكبير). بسند صحيح موقوف على عبد الله بن مسعود^(٦).

فيكون هذا مما رواه من حفظه وهو ضعيف.

الحديث الثاني: في التفسير، باب: ومن سورة النساء، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ قَالَا أَسْبَأْنَا أَبَا دَاوُدَ الطَّيَالِسِيَّ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ الضَّبِّيُّ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ يَمَكَةَ حَجَرًا كَانَ يُسَلَّمُ عَلَيَّ لِيَأْتِيَ بُعِثْتُ إِلَيْهِ لِأَعْرِفَهُ الْآنَ) قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٧).

قلت: وروى مسلم^(٨) متابعاً لهذا الحديث من طريق إبراهيم بن طهمان، حدثني سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة به بنحوه.

وحسن إسناده الترمذي ابن حجر في الإصابة^(٩).

فكان هذا الحديث مما رواه من كتابه والله أعلم.

الحديث الثالث: في المناقب، باب في آيات إثبات نبوة النبي ﷺ وما قد خصه الله عز وجل به، أخرجه وحده في موضوعه.

(١) ضعفاء العقيلي، ١٣٦/٢.

(٢) ابن حجر، التلخيص الحبير، ٢١٦/١.

(٣) الجامع، ٩/١، ح ٣.

(٤) التلخيص الحبير، ٢١٦/١.

(٥) ذخيرة الحفاظ، ٥٠٠٣/٤.

(٦) التلخيص الحبير، ٢١٦/١.

(٧) الترمذي، الجامع، ٥٩٢/٥، ح ٣٦٢٤.

(٨) الصحيح، ١٧٨٢/٤، ح ٢٢٧٧.

(٩) الإصابة، ٧٢٠/٧.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ سِمَاكِ عَنْ
عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: خَشِيتُ سَوْدَةَ أَنْ يُطَلِّقَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: لَا
تُطَلِّقْنِي وَأَمْسِكْنِي وَاجْعَلْ يَوْمِي لِعَائِشَةَ فَفَعَلَ، فَتَزَلَّتْ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْلِحَا بَيْنَهُمَا
صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨] فَمَا اضْطَلَحَا عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَائِزٌ كَأَنَّهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ
عَبَّاسٍ قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(١).

قلت: له شاهد من حديث عائشة، يرويه ابن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه،
عن عائشة، قالت: ... ولقد قالت سودة بنت زمعة حين أَسَّتْ وُفِرَتْ أَنْ يَفَارِقَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،
قالت: يا رسول الله يومي هذا لعائشة، فقبل ذلك رسول الله ﷺ، وفي ذلك أنزل الله ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ
خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ [النساء: ١٢٨].
رواه أبو داود^(٢) والحاكم^(٣) وصححه.

وفي الصحيحين^(٤) من حديث عائشة أن هذه الآية أنزلت في المرأة تكون عند الرجل
فتطول صحبتها فيريد طلاقها فتقول: (لا تطلقني وأمسكني وأنت في حل مني).
وحسن الحافظ إسناده الترمذي^(٥)، وقال في موضع آخر^(٦): فتواردت هذه الروايات على
أنها خشيت الطلاق فوهبت يومها لعائشة.

الخلاصة: فيكون الترمذي قد أخرج حديثين وحسنهما مع حكمه عليهما بالغرابة وهما
كما قال بالمتابعات والشواهد، فكأنهما مما رواه من كتابه.
والثالث سكت عنه وهو ضعيف.

رابعاً: مرويات سليمان بن قورم عند أبي داود.

لم يرو له أبو داود إلا حديثاً واحداً، ولم يخرج في باب غيره.
أخرجه في كتاب الزكاة، باب: كراهية المسألة بوجه الله تعالى.

(١) الترمذي، الجامع، ٢٤٩/٥، ح ٣٠٤٠.

(٢) السنن، ٢٤٢/٢، ح ٢١٣٥.

(٣) المستدرک، ٦٠/٢.

(٤) صحيح البخاري، ص ٥٠٨، ح ٢٤٥٠، وصحيح مسلم، ٢٣١٦/٤، ح ٣٠٢١.

(٥) الإصابة، ٧٢٢/٧، ترجمة سودة بنت زمعة.

(٦) فتح الباري، ٣١٣/٩، وانظر التلخيص الحبير، ٢٠٣/٣.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْقَلُورِيُّ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُعَاذِ التَّمِيمِيِّ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنِّكِيرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا الْجَنَّةُ)^(١).

قلت: وهذا الحديث ذكره ابن عدي^(٢)، والذهبي^(٣)، في الأحاديث التي تفرد بها سليمان بن قرم، وقال ابن شاهين^(٤) تفرد به الحضرمي، ولا أعلم حدث به إلا القلوري وهو حديث غريب.

والقلوري - بكسر القاف وتشديد اللام المفتوحة وسكون الواو بعدها راء وياء - العصفري، أحمد بن عمرو، ثقة^(٥).

وضعف هذا الحديث عبد الحق، وابن القطان، وغيرهما، بسليمان^(٦)، ولم أقف له على متابعات ولا شواهد، فيكون هذا من ضعيف حديثه، والله أعلم.

خامساً: خلاصة مرويات سليمان بن قرم في الكتب الستة.

- أخرج لسليمان بن قرم من أصحاب الكتب الستة: البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبو داود.
- وبلغ مجموع ما أخرجه له ثمانية أحاديث.
- اثنان عند البخاري متابعة تعليقاً.
- واثنان عند مسلم متابعة.
- وثلاثة عند الترمذي: اثنان حسان وواحد ضعيف.
- وواحد عند أبي داود وهو ضعيف.

(١) أبو داود، السنن، ١٢٧/٢، ح ١٦٧١.

(٢) الكامل، ٢٥٧/٣.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣١١/٣.

(٤) اللزي، تهذيب الكمال، ٢١/٣٤.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٥٤، ت ٨٢٠٤.

(٦) المناوي، فيض القدير، ٤٥١/٦.

البحث الثالث

**عبدالله بن صالح كاتب الليث
ومروياته في الكتب الستة**

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثالث: عبدالله بن صالح كاتب الليث ومروياته في الكتب الستة

عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري كاتب الليث بن سعد، من العاشرة، مات سنة مئتين اثنتين وعشرين، وله خمسة وثمانون سنة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال أبو حاتم الرازي: سمعت أبا الأسود النضر بن عبد الجبار، وسعيد بن عفير يثنيان على كاتب الليث^(١)، وقال أيضاً: سمعت عبد الملك بن شعيب بن الليث يقول: أبو صالح ثقة مأمون، قد سمع من جدي حديثه، وكان يحدث بحضرة أبي، وأبي يحضه على التحديث^(٢).

وقال عبد العزيز بن عمران المصري: كنا نحضر شعيب بن الليث، وأبو صالح يعرض عليه حديث الليث، فإذا فرغنا، قلنا: يا أبا صالح نحدث بهذا عنك؟ فيقول: نعم^(٣).

وقال أبو حاتم: سمعت يحيى بن معين، يقول: أقل أحوال أبي صالح كاتب الليث أنه قرأ هذه الكتب على الليث فأجازها له، ويمكن أن يكون ابن أبي ذئب كتب إليه بهذا الدرج -يعني إلى الليث-^(٤)، وروي عن ابن معين أنه قال فيه: ثقة^(٥). وعنه قال: هما ثبتمان ثبت حفظ وثبت كتاب، وأبو صالح كاتب الليث ثبت كتاب^(٦).

وقال سعيد بن منصور: قلت لأبي صالح: سمعت من الليث؟ قال: لم أسمع من الليث إلا كتاب يحيى بن سعيد^(٧).

وقال البرذعي لأبي زرعة: أبو صالح كاتب الليث؟ فضحك وقال: ذاك رجل حسن الحديث^(٨)، قلت: أحمد يحمل عليه في كتاب ابن أبي ذئب، وحكاية سعيد بن منصور قد عرفتها؟ قال: نعم وشيء آخر، سمعت عبد العزيز بن عمران يقول: قرأ علينا كتاب عقیل فإذا في أوله: حدثني أبي، عن جدي عن عقیل، فإذا هو كتاب عبد الملك بن شعيب بن الليث.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨٦/٥.

(٢) المصدر نفسه، ٨٦/٥.

(٣) المصدر نفسه، ٨٧/٥.

(٤) المصدر نفسه، ٨٧/٥.

(٥) سؤالات عثمان بن طلوت له نقلاً عن هامش (٦) تهذيب الكمال، ١٠٢/١٥.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٢٦/٥.

(٧) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٤٨٠/٩.

(٨) المصدر نفسه، ٤٨٠/٩.

قلت: فاي شيء حاله في يحيى بن أيوب ومعاوية بن صالح، والمشيخة؟ قال: كان يكتب لليث،
فالله أعلم^(١).

وقال سعيد بن منصور: "جاءني ابن معين بمصر، فقال لي: يا أبا عثمان، أحب أن تمسك
عن كاتب الليث، فقلت: لا أمسك عنه وأنا أعلم الناس به إنما كان كاتباً للضياع"^(٢).

قلت: مراده أن أمسك عن الطعن فيه، لأن ابن معين يوثقه فدل ذلك على أن سعيد بن
منصور كان يطعن فيه، وقول سعيد أنه إنما كان كاتباً للضياع تدل على تضعيفه له في الحديث،
أي لم يكن يكتب لليث الحديث حتى أوثقه، والله أعلم.

وقال أبو زرعة الرازي: لم يكن عندي ممن يعتمد الكذب، وكان حسن الحديث^(٣)، وقال
محمد بن يحيى: "حكم الله بيني وبين أبي صالح شغلني حسن حديثه عن الاستكثار من سعيد بن
عفير"^(٤)، وقال الشعراني: ما رأيت عبد الله بن صالح إلا وهو يحدث أو يسبح^(٥)، وقال أبو
حاتم: صدوق أمين ما علمته^(٦)، وقال ابن القطان: هو صدوق، ولم يثبت عليه ما يسقط له
حديثه، إلا أنه مختلف فيه، فحديثه حسن^(٧).

وقال الخليلي: كاتب الليث كبير، لم يتفقوا عليه لأحاديث رواها يخالف فيها^(٨)، وقال
مسلمة بن قاسم: لا بأس به^(٩)، قال أحمد بن حنبل: كان أول أمره متمسكاً ثم فسد بأخرة،
وليس هو بشيء^(١٠).

وقال عبد الله: سمعت أبي ذكره يوماً فذمه وكرهه، وقال: إنه روى عن الليث عن ابن
أبي ذئب كتاباً أو أحاديث، وأنكر أن يكون الليث سمع من ابن أبي ذئب شيئاً^(١١).

(١) المزني، تهذيب الكمال، ١٥/١٠٣.

(٢) ابن عدي، الكامل، ٤/٢٠٦.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/٨٧.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦/٢٢٦.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٩/٤٧٩.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/٨٧.

(٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦/٢٢٦.

(٨) المصدر نفسه، ٦/٢٢٦.

(٩) المصدر نفسه، ٦/٢٢٦.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/٨٧، والكامل، ٤/٢٠٦.

(١١) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ٣/٢٤٢.

وقال أحمد بن صالح المصري: لا أعلم أحداً روى عن الليث، عن ابن أبي ذئب إلا أبو صالح، وذكر أن أبا صالح أخرج درجاً قد ذهب أعلاه ولم يدر حديث من هو، فقليل له: حديث ابن أبي ذئب، فروى عن الليث عن ابن أبي ذئب^(١).

وقال زياد بن أيوب: نهاني أحمد بن حنبل أن أروي حديث عبدالله بن صالح^(٢)، وقال علي بن المديني: ضربت على حديث عبد الله بن صالح وما أروى عنه شيئاً^(٣)، وقال الثسفي: سألت أبا علي صالح بن محمد، عن أبي صالح كاتب الليث، فقال: كان يجيئ بن معين يوثقه، وعندي كان يكذب في الحديث^(٤)، وقال ابن شاهين عن أحمد بن صالح يقول في عبد الله بن صالح: متهم ليس بشيء وقال فيه قولاً شديداً^(٥). وقال النسائي: ليس بثقة^(٦).

وقال أبو حاتم: الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره فأنكروها عليه، أرى أن هذا مما افتعل خالد بن نجيح وكان أبو صالح يصحبه، وكان أبو صالح سليم الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الكذب ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن ال أبي صالح وزن الصالح^(٧).

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات، وعنده المناكير الكثيرة عن أقوام مشاهير أئمة، وكان في نفسه صدوقاً، يكتب لليث بن سعد، وكان كاتبه على الغلات، وإنما وقع المناكير في حديثه من قبل جاري له رجل سوء^(٨).

وقال ابن خزيمة: وكان له جار بينه وبينه عداوة فكان يضع الحديث على شيخ عبدالله ابن صالح، ويطرح في داره وسط كتبه فيجده عبد الله فيحدث به، فيتوهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره^(٩).

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨٧/٥.

(٢) الجروحين، ٤١/٢.

(٣) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ١٢٨/٢.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٤٨٠/٩.

(٥) المصدر نفسه، ٤٨٠/٩.

(٦) المصدر نفسه، ٤٨٠/٩.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨٧/٥.

(٨) الجروحين، ٤٠/٢.

(٩) ابن حبان، الجروحين، ٤٠/٢.

وقال ابن يونس: روى عن الليث مناكير، ولم يكن أحمد بن شعيب يرضاه^(١)، وقال الحاكم: ذاهب الحديث^(٢)، وضعفه العقيلي^(٣).

وقال ابن عدي: "ولعبد الله بن صالح روايات كثيرة عن صاحبه الليث بن سعد، وعنده عن معاوية بن صالح نسخة كبيرة، ويروي عن يحيى بن أيوب صدراً صالحاً، ويروي عن ابن لهيعة أخباراً كثيرة، ومن نزول رجاله عبد الله بن وهب، وهو عندي مستقيم الحديث إلا أنه يقع في أحاديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يعتمد الكذب، وقد روى عنه يحيى بن معين كما ذكرت^(٤)".

وقال الذهبي: صالح الحديث له مناكير^(٥)، وقال: قد شرحت حاله في ميزان الاعتدال وليناه، وبكل حال فكان صدوقاً في نفسه من أوعية العلم، أصابه داء شيخه ابن لهيعة ونهاون بنفسه حتى ضعف، ولم يترك بحمد الله والأحاديث التي تقومها عليه معدودة في سعة ما روى^(٦).

قلت: وقوله لم يترك ليس على إطلاقه؛ فقد تركه أحمد بن صالح، والنسائي، وأحمد بن حنبل، وابن المديني، وغيرهم كما سبق ونقل عنه.

وقال ابن حجر بعد أن نقل كلام النقاد فيه: "ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيماً ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحلق كـيحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه...^(٧)"، وقال ابن حجر: صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه^(٨)، وضعفه ابن حزم^(٩) والشوكاني^(١٠) والمناوي^(١١).

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٢٨/٥.

(٢) المصدر نفسه، ٢٢٨/٥.

(٣) الضعفاء، ٢٦٧/٢.

(٤) الكامل، ٢٠٧/٤.

(٥) المغني في الضعفاء، ٣٤٢/١.

(٦) سير أعلام النبلاء، ٤٠٥/١٠.

(٧) هدي الساري، ص ٤١٤.

(٨) تقريب التهذيب، ص ٣٠٨، ت ٣٣٨٨.

(٩) المحلى، ٢٩٥/١٠ و ٢٩٩....

(١٠) نيل الأوطار، ٣٧٧/٢.

(١١) فيض القدير، ١٤٤/١ و ٣٦٨/٢ و ٤٩٧/٢.

خلاصة أقوال النقاد في كاتب الليث

وُجِدَ أن بعض النقاد يوثق عبد الله بن صالح مطلقاً، وبعضهم يقيد توثيقه. كابن معين وثقه مطلقاً خاصة في كتابه، وأبو حاتم قيده بما علم من حاله فقال: صدوق أمين ما علمته.

وبعضهم حمل عليه وضعفه حتى ترك الرواية عنه، بل اتهمه بالكذب، ويمثل هذا الاتجاه أحمد بن حنبل، وصالح بن محمد، وأحمد بن صالح، وأحمد بن شعيب النسائي، وابن المديني. فالنسائي أطلق القول بعدم ثقته، وصالح بن محمد رماه بالكذب في الحديث، وأحمد بن صالح اتهمه، وابن حنبل كان يحمل عليه، وابن المديني ترك حديثه بأخرة.

وبعض النقاد اعتبره ممن وثق وضعف أي مختلف فيه فحسن حديثه كابن القطان. وهنا أقدم قول من وضعفه لأنه مفسر ولا يتعارض مع قول من وثقه: فمن ذلك ما قاله أحمد بن حنبل: كان متماسكاً أول أمره، ثم فسد بأخره وليس هو بشيء.

وبيّن معنى فساد حديثه أبو حاتم الرازي، وأبو حاتم ابن حبان، وابن خزيمة، ما ملخصه: أن جار سوء له كان يفتعل الأحاديث، ويضعها في كتبه وسط داره، فيحدث بها فيقع المناكير في رواية لذلك.

ومما يؤكد ذلك ما نقله أحمد بن حنبل وابن صالح أن كاتب الليث وجد درجاً في داره قد ذهب أصلاه، ولم يدر حديث مَنْ هو: فقليل له حديث ابن أبي ذئب، فحدث به عن الليث عن ابن أبي ذئب.

قلت: فهذا يبطل احتمال ابن معين بأن يكون ابن أبي ذئب أرسل بها إلى الليث ويجعل قوله: ثبت كتاب لا يقوى على معارضة التجريح فيه، بل يقال كان ثبت كتاب فأفسد جاره عليه كتابه ولم ينتبه فحدث بالمناكير ومن كانت هذه حاله لم يعد ضابطاً لكتابه؛ حتى تركه ابن حنبل وأحمد بن صالح وضرب على حديثه ابن المديني، وعليه فلا نتهمه بالكذب -لتصريح أبي حاتم وأبي زرعة وابن عدي، أنه رجل صالح لا يتعمد الكذب- ولا نترك حديثه، بل نقبل من حديثه ما حدث به من كتابه قبل أن يُفسد كتابه عليه خاصة إذا كان من رواية الخذاق عنه كالبخاري وغيره. والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات عبد الله بن صالح في الكتب الستة.

روى له من أصحاب الكتب الستة البخاري والترمذي وأبو داود وابن ماجه

أولاً: مروياته عند البخاري.

روى له البخاري تسعة أحاديث، ثمانية أحاديث ذكرها في باب المتابعات تعليقاً وواحداً

صرح بوصله وهو الحديث الخامس الآتي ذكره.

الحديث الأول: أخرجه في كتاب بدء الوحي، باب:

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: (أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ فَكَأَنَّهُ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْهُ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الْخُلَاءُ وَكَأَنَّهُ يَخْلُو بَعَارٍ جِرَاءٍ فَيَتَحَدَّثُ فِيهِ وَهُوَ التَّعَبُّدُ اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ وَيَتَزَوَّدُ.... الحديث).

تَابِعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ وَأَبُو صَالِحٍ وَتَابِعَهُ هِلَالُ بْنُ رَدَّادٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَقَالَ يُوسُفُ وَمَعْمَرٌ (بَوَادِرُهُ) ^(١).

قال الحافظ في الفتح ^(٢): تابعه: الضمير يعود على يحيى بن بكير، ومتابعة عبدالله بن يوسف، عن الليث هذه عند المؤلف في قصة موسى ^(٣).

وأبو صالح هو كاتب الليث، وقد أكثر البخاري عنه في المعلقات... ورواية عبدالله بن صالح عن الليث لهذا الحديث أخرجها يعقوب بن سفيان في تاريخه عنه مقروناً بيحيى بن بكير....

قلت: وله عدة متابعات عند البخاري نفسه ^(٤).

ورواه مسلم قال: حدثني عبد الملك بن شعيب بن الليث قال: حدثني أبي عن جدي، قال: حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب به بنحوه، وحدثني محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري بهذا الإسناد ^(٥).

والنسائي قال: أنا محمد بن رافع، نا حجين بن المشني، نا الليث عن ابن شهاب به بنحوه ^(٦).

الحديث الثاني: أخرج في الصلاة، باب: التكبير إذا قام من السجود.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ الْخَارِثِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ ثُمَّ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ حِينَ يَرْفَعُ صَلَاتَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ).

(١) البخاري، الصحيح، ص ١٢، ح ٣.

(٢) فتح الباري ٢٨/١ وانظر تفليق التعليق، ١٥/٢.

(٣) انظر: البخاري، الصحيح، ص ٦٨٣، ح ٣٢٣٨، وص ١٠٧٨، ح ٤٩٢٦.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ١٠٧٨، الأحاديث، ٤٩٢٢-٤٩٢٤.

(٥) الصحيح، ١٤٣/١، ح ٢٥٦.

(٦) السنن الكبرى، ٥٠/٦، ح ١١٦٣١.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ: (وَلَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْجُلُوسِ) (١).

قال الحافظ في الفتح: قوله: قال عبد الله بن صالح عن الليث (ولك الحمد) يعني أن ابن صالح زاد في روايته عن الليث الواو في قوله ولك الحمد، وأما باقي الحديث فاتفقا فيه، وإنما لم يسقه عنهما معاً وهما شيخاه؛ لأن يجيى من شرطه في الأصول، وابن صالح إنما يورده في المتابعات... وقال العلماء الرواية بإثبات الواو أرجح (٢).

قلت: وقد تابع كاتب الليث على إثبات الواو:

- محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريح، أخبرني ابن شهاب، به بنحوه (٣).

- ومحمد بن رافع، قال: حدثنا حجين بن المثنى قال: حدثنا الليث، قال: حدثني عقيل، عن ابن شهاب، به بنحوه (٤).

- وسويد بن نصر قال: أنبأنا ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري، به بمثله (٥).

- وعمر بن عثمان، ثنا أبي ويقية، عن شعيب، عن الزهري، به بنحوه (٦).

الحديث الثالث: أخرجه في الصلاة، باب: سنة الجلوس في التشهد.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْخَلَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ.

وَحَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ وَيَزِيدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْخَلَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْنَا صَلَاةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ: (أَنَا كُنْتُ أَحْفَظُكُمْ لِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَيْتُهُ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حِذَاءَ مَنْكِبَيْهِ وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ هَضَرَ (٧) ظَهْرَهُ فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ....)

(١) البخاري، الصحيح، ص ١٧٤، ح ٧٨٩.

(٢) فتح الباري، ٢/٢٧٣، وانظر تغليق التعليق، ٢/٣٢٥.

(٣) مسلم، الصحيح، ١/٢٩٣، ح ٣٩٢.

(٤) أحمد، المسند، ٢/٤٥٤، والنسائي في المجتبى، ٢/٢٣٣، ح ١١٥.

(٥) النسائي، الكبرى، ١/٣٤٩، ح ١٠٩٦، والمجتبى، ٢/١٨١، ح ١٠٢٣.

(٦) أبو داود، السنن، ١/٢٢١، ح ٨٣٦.

(٧) هَضَرَ ظهْرَهُ: أي ثناه إلى الأرض، لسان العرب، باب الرأ، فصل الماء، ٥/٢٦٤.

وَسَمِعَ اللَّيْثُ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ وَيَزِيدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلْحَلَةَ وَابْنُ خَلْحَلَةَ مِنْ ابْنِ عَطَاءٍ.

قَالَ أَبُو صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ (كُلُّ فَقَّارٍ) وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ قَالَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو حَدَّثَهُ (كُلُّ فَقَّارٍ) ^(١).

قلت: قال الحافظ في الفتح: وقال أبو صالح عن الليث، يعني بإسناده الثاني عن السيزيديين كذلك، وصله الطبراني عن مطلب بن شعيب ^(٢)، وابن عبد البر ^(٣) من طريق قاسم بن أصبغ كلاهما عن أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث ^(٤).

قلت: ورواه كذلك ابن وهب، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن محمد القرشي ويزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن عمرو بن خلحلة به بمثله ^(٥).

وروي عن قتيبة بن سعيد، ثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن محمد بن عمرو ابن طلحة به بنحوه ^(٦).

الحديث الرابع: أخرجه في الزكاة، باب: من سأل الناس تكثراً.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُيَيْنَةَ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَمِعْتُ حَمْزَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مَرْعَةٌ) ^(٧) لَحْمٌ وَقَالَ إِنَّ الشَّمْسَ تَذُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَبْلُغَ الْعَرَقُ نِصْفَ الْأُذُنِ فَيَبْتِئُ هُمْ كَذَلِكَ اسْتَعَاثُوا بِأَدَمَ ثُمَّ بِمُوسَى ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

وَرَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ صَالِحٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ: (فَيُشْفَعُ لِيُقْضَى بَيْنَ الْخَلْقِ فَيَمْشِي حَتَّى يَأْخُذَ بِخَلْقَةِ الْبَابِ فَيَوْمُئِذٍ يَبْعَثُ اللَّهُ مَقَامًا مَحْمُودًا يَحْمَدُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ كُلُّهُمْ).

وَقَالَ مُعَلَّى حَدَّثَنَا وَهَبٌ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ أَخِي الزُّهْرِيِّ عَنْ حَمْزَةَ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْأَلَةِ ^(٨).

(١) البخاري، الصحيح، ص ١٨١، ح ٧٢٨.

(٢) لم أفق عليها في حدود بحثي.

(٣) التمهيد، ٢٥٣/١٩.

(٤) فتح الباري، ٣٠٩/٢.

(٥) مسلم، الصحيح، ٣٢٤/١، ح ٦٤٣.

(٦) السنن، ١٩٥/١، ح ٧٣١.

(٧) مزعة: قطعة يسيرة من اللحم. ابن الأثير، النهاية، ٣٢٥/٤.

(٨) البخاري، الصحيح، ص ٣١٢، ح ١٤٧٤.

قال الحافظ في الفتح: وقد روينا في الإيمان لابن منده^(١) من طريق أبي زرعة الرازي عن يحيى بن بكير وعبد الله بن صالح جميعاً، عن الليث وساقه بلفظ عبد الله بن صالح، وقد رواه موصولاً من طريق عبد الله بن صالح وحده البزار عن محمد بن إسحاق الصغاني، والطبراني في الأوسط^(٢) عن مطلب بن شبيب وابن منده في كتاب الإيمان من طريق يحيى بن عثمان ثلاثتهم عن عبد الله بن صالح فذكره وزاد بعد قوله استغاثوا بآدم: فيقول لست بصاحب ذلك.

وتابع عبد الله بن صالح على هذه الزيادة عبد الله بن عبد الحكم عن الليث أخرجه ابن مندة كذلك^(٣).

الحديث الخامس: أخرجه في البيوع، باب: التجارة في البحر، وهو الحديث الوحيد الذي صرح بوصله، والتصريح بوصله في بعض النسخ دون بعض.

قال: وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَنَّ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ خَرَجَ إِلَى الْبَحْرِ فَقَضَى حَاجَتَهُ وَسَاقَ الْحَدِيثَ).

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بِهِذَا^(٤).

قال الحافظ في الفتح: قوله في آخره: حدثنا عبد الله بن صالح، حدثنا الليث به، فيه التصريح بوصل المعلق المذكور، ولم يقع ذلك في أكثر الروايات في الصحيح، ولا ذكره أبو ذر إلا في هذا الموضع، وكذا وقع في رواية أبي الوقت^(٥).

قلت: لم يتفرد به كاتب الليث عن الليث فقد تابعه: يونس بن محمد، حدثنا ليث بن سعد، به بنحوه^(٦). ويونس: ثقة ثبت^(٧)، ورواه عثمان بن سعيد وعاصم بن علي، ثنا الليث به بنحوه^(٨).

(١) ابن منده، الإيمان، ٥٨٣/٢.

(٢) المعجم الأوسط، ٣١٠/٨، ورواية البزار لم أقف عليها.

(٣) فتح الباري، ٣/٣٩٩، وانظر تعليق التعليق، ١٦/٢.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ٤٢٩، ح ٢٠٦٣، وص ٤٧٢، ح ٢٢٩١.

(٥) فتح الباري، ٤/٢٩٩، وتعليق التعليق، ٣/٣٢٨.

(٦) مسند أحمد، ٢/٣٤٩.

(٧) تقريب التهذيب، ص ٦١٤، ت ٧٩١٤.

(٨) النسائي، السنن الكبرى، ٦/٧٦، ح ١١٩٥.

الحديث السادس: أخرجه في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: مناقب عثمان بن عفان ؓ.

قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ بَزِيعٍ حَدَّثَنَا شَاذَانُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (كُنَّا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نَعْدِلُ بِأَيِّ بَكْرٍ أَحَدًا ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ نَتْرُكُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نُفَاضِلُ بَيْنَهُمْ).

تَابِعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(١).

قلت: قال الحافظ في الفتح: تابعه عبد الله بن صالح عن عبد العزيز، أي: ابن أبي سلمة بإسناده المذكور، وابن صالح المذكور هو الجهني كاتب الليث وقيل هو العجلي والد أحمد صاحب الثقات، والله أعلم، وكان البخاري أراد بهذه المتابعة إثبات الطريق إلى عبد العزيز بن أبي سلمة، لأن عباساً الدورى روى هذا الحديث عن شاذان فقال: عن الفرّج بن فضالة عن يحيى بن سعيد، عن نافع، فكان لشاذان فيه شيخين والله أعلم...^(٢).

وقد رواه عن عبد العزيز كذلك منصور بن سلمة أبو سلمة^(٣) - وهو ثقة ثبت حافظ^(٤) - أنا عبد العزيز، به مثله.

وتابع محمد بن حاتم وعبد الله بن صالح في روايته عن شاذان عثمان بن أبي شيبة^(٥).
ورواه أحمد بسند صحيح من طريق الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، به بنحوه مطولاً^(٦).

الحديث السابع: أخرجه في التفسير، باب: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ...﴾ [الأحزاب: ٥٦].

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَّابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا التَّسْلِيمُ فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: (قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ).

(١) البخاري، الصحيح، ص ٧٧٧، ح ٣٦٩٧.

(٢) فتح الباري، ٥٨/٧.

(٣) أحمد، فضائل الصحابة، ص ٨٧، ح ٥٤.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٤٧، ت ٦٩٠١.

(٥) أبو داود، السنن، ٢٠٦/٤، ح ٤٦٢٧.

(٦) فضائل الصحابة، ص ٩٤، ح ٦٤، انظر أبا داود، السنن، ٢٠٦/٤، ح ٤٦٢٨.

قَالَ أَبُو صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ يَزِيدَ وَقَالَ: (كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَبَارَكْتَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ) ^(١).

قال الحافظ في الفتح: قوله في حديث أبي سعيد قال أبو صالح عن الليث يعني بالإسناد المذكور قبل قوله: (على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم) يعني: أن عبد الله بن يوسف لم يذكر آل إبراهيم عن الليث، وذكرها أبو صالح عنه في الحديث المذكور، وهكذا أخرجه أبو نعيم من طريق يحيى بن بكير عن الليث ^{(٢)(٣)}.

قلت: ورواه البخاري قال: حدثنا إبراهيم بن حمزة، حدثنا ابن أبي حازم والدراوردي، عن يزيد بن الهاد به بنحو رواية أبي صالح ^(٤).

ورواه أحمد قال: حدثنا عبد الملك بن عمرو، ثنا عبد الله بن جعفر، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، به بنحو حديث أبي صالح ويحيى بن بكير عن الليث ^(٥).

ورواه ابن عبد البر من طريق قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا بكر بن مضر، عن ابن الهاد، به بنحو حديث أبي صالح ^(٦).

وقال ابن حجر في التعليل: رواه ابن مردويه في تفسيره: ثنا عبد الرحمن الأسدي، ثنا إبراهيم بن الحسين الحمذاني، ثنا عبد الله بن صالح - هو أبو صالح -، حدثنا الليث بن سعد، ... مثله سواء... ^(٧).

الحديث الثامن: ذكره في الأحكام، باب: الشهادة تكون عند الحاكم.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مُوَلَّى أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ حُتَيْنَ: (مَنْ لَهُ بَيِّنَةٌ عَلَى قَتِيلٍ قَتَلَهُ فَلَهُ سَلْبُهُ) ^(٨) فَقُمْتُ لِأَتَمِسَّ بَيِّنَةً عَلَى قَتِيلِي فَلَمْ أَرِ أَحَدًا يَشْهَدُ لِي فَجَلَسْتُ، ثُمَّ

(١) البخاري، الصحيح، ص ١٠٣٥، ح ٤٧٩٨، وص ١٣٥٥، ح ٦٣٥٨.

(٢) رواية ابن بكير رواها البيهقي في الكبرى، ١٤٧/٢، ح ٢٦٧٥.

(٣) فتح الباري، ٥٣٤/٨.

(٤) الصحيح، ص ١٣٥٥، ح ٦٣٥٨.

(٥) المسند، ٤٧/٢.

(٦) التمهيد، ١٨٥/١٦.

(٧) تغليق التعليق، ٢٨٧/٤.

(٨) سَلْبُهُ: السلب ما يأخذه أحد القرنين من قرنه في الحرب من ثياب وسلاح ودابة، لسان العرب، باب الباء فصل السين، ٤٧١/١.

بَدَا لِي فَذَكَرْتُ أَمْرَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَائِهِ: سِلَاحُ هَذَا الْقَتِيلِ الَّذِي يَذْكُرُ عِنْدِي قَالَ فَأَرْضِيهِ مِنْهُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَلَّا لَا يُعْطِيهِ أَصْبِيحُ^(١) مِنْ قُرَيْشٍ وَيَدْعُ أَسَدًا مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

قَالَ: فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَدَّاهُ إِلَيَّ فَاشْتَرَيْتُ مِنْهُ خِرَافًا فَكَانَ أَوَّلَ مَالٍ تَأْتَلُّهُ.

قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ عَنْ اللَّيْثِ فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَدَّاهُ إِلَيَّ... الحديث^(٢).

قال الحافظ في الفتح: وعبد الله المذكور هو ابن صالح، أبو صالح كاتب الليث والبخاري يعتمد في الشواهد، ولو كانت رواية قتبية بلفظ "فقام" لم يكن لذكر رواية عبد الله بن صالح معنى^(٣).

وقال في التعليق: وقال عبد الله عن الليث فقام النبي ﷺ فأداه إلي، هكذا في أكثر الروايات وفي روايتنا من طريق أبي ذر عن الكشميهني وحده قال لي عبد الله^(٤).

الحديث التاسع: أخرجه في الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا تُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ قَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: (كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا يَحْقُوهُ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ)^(٥)؟

فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَقَاتِلُنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا^(٦) كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَاتِلَتِهِمْ عَلَى مَنَعِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ. قَالَ ابْنُ بَكْرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ عَنِ اللَّيْثِ عَنَّا^(٧) وَهُوَ أَصَحُّ أَنَّهُ^(٨).

(١) أصبغ: تصغير ضبع تحقيراً له، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ١٠/٣.

(٢) البخاري، الصحيح، ص ١٥١٠، ح ٧١٧٠.

(٣) فتح الباري، ١٣/١٦٠.

(٤) تعليق التعليق، ٣٠١/٥.

(٥) عِقَالاً: قبيل صدقة العام، وقيل الحبل الذي يُعْقَلُ بِهِ الفريضة التي كانت تؤخذ من الصدقة، لسان العرب، باب اللام، فصل العين، ١١/٤٦٤.

(٦) عَنَّا، الآنئى من أولاد المعز لم يتم سنة، ابن الأثير، النهاية، ٣/٣١١.

(٧) البخاري، الصحيح، ص ١٥٣١، ح ٧٢٨٤.

قلت: طريق يحيى بن بكير رواها البخاري موصولة في كتاب استتابة المرتدين، باب قتل من أبى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردة^(١).

ورواه الزبيدي، وشعيب بن أبي حمزة^(٢)، ومعمّر، وإبراهيم بن سعد، والنعمان بن راشد وابن إسحاق^(٣).

ورواه أبو داود من طريق قتيبة عن الليث، ثم قال: قال شعيب بن أبي حمزة، ومعمّر، والزبيدي، عن الزهري في هذا الحديث لو منعوني عناقاً، وروى عنيسة، عن يونس، عن الزهري، في هذا الحديث قال: عناقاً^(٤).

وقال العظيم آبادي: روى عن الزهري ثمانية أنفس - وعدّد الستة الذين ذكرتهم وزاد عقيلاً وعبد الرحمن بن خالد - كلهم قالوا عن الزهري: عناقاً^(٥).

وقال الحافظ ابن حجر وطريق عبدالله بن صالح وصلها الذهلي في الزهريات، قال: حدثنا عبدالله بن صالح، به. وكذا أبو عبيد في الأموال قال: حدثنا عبدالله بن صالح به^(٦). وقال: وقع في هذا المكان من روايتنا من طريق أبي ذر، قال لي ابن بكير وعبدالله عن الليث فهو على هذا متصل^(٧).

خلاصة مرويات عبد الله بن صالح عند البخاري.

الأحاديث التسعة التي أخرجها البخاري لعبد الله بن صالح علّقها عنه في باب المتابعات إلا واحداً وصله كما في بعض النسخ دون بعض، وظهر أنها مما رواه أبو صالح قبل أن تفسد عليه كتبه.

ولعلّ البخاري انتخب من حديثه كما فعل مع إسماعيل بن أبي أويس والله أعلم. ولما ذكره لبيان اختلاف أصحاب الليث على الليث في بعض ألفاظ الحديث.

ثانياً: مرويات عبد الله بن صالح عند الترمذي.

أخرج له الترمذي سبعة أحاديث.

الحديث الأول: ذكره تعليقاً لبيان ضعفه في أبواب الطهارة، باب: فيما يقال بعد الوضوء.

قال: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرَانَ التُّعَلِّيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ جُبَابٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ الدُّمَشْقِيِّ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ وَأَبِي عُثْمَانَ عَنْ عُمَرَ

(١) المصدر نفسه، ص ١٤٦١، ح ٦٩٢٤.

(٢) انظر روايتها عند النسائي، المجتبى، ٥/٦، ح ٣٠٩١.

(٣) انظر روايتها في مسند البزار، ١/٩٩، ح ٧٨.

(٤) السنن، ٩٤/٢، ح ١٥٥٦.

(٥) عون المعبود، ٢٩٤/٤.

(٦) انظر ابن حجر، تغليق التعليق، ٢٠/٣.

(٧) المصدر نفسه، ٣٢١/٥.

بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ فَبُيِّنَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ أَبُو عِيْسَى حَدِيثُ عُمَرَ قَدْ خُولِفَ زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

قَالَ: وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ وَغَيْرُهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عُمَرَ وَعَنْ رَبِيعَةَ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ عَنْ عُمَرَ.

وَهَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ وَلَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ كَبِيرُ شَيْءٍ قَالَ مُحَمَّدٌ وَأَبُو إِدْرِيسَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُمَرَ شَيْئاً^(١).

قلت: قال الحافظ في التلخيص^(٢): رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ حُبَانَ، مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عُمَرَ مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ... وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عُمَرَ وَزَادَ فِيهِ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ وَقَالَ: فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ وَلَا يَصِحُّ فِيهِ كَبِيرُ شَيْءٍ. قلت: -القائل ابن حجر- لكن رواية مسلم سالمة من هذا الاعتراض.

قلت: وحديث عبد الله بن صالح، وصله ابن عبد البر في التمهيد^(٣) من طريق محمد بن سنجر، قال حدثنا عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن أبي عثمان، عن جبير. وربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني جميعاً عن عقبة بن عامر، عن عمر، بنحوه ولم يذكر الزيادة (اللهم اجعلي من التوابين...) .

أما رواية مسلم فليس فيها عن عمر: رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقَيْنِ أَحَدُهُمَا عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ... وَالْأُخْرَى مِنْ طَرِيقِ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ...^(٤).

فهذا من ضعيف حديث كاتب الليث وإنما أخرجه الترمذي ليبين ضعفه.

(١) الترمذي، الجامع، ٧٨/١، ح ٥٥.

(٢) التلخيص الحبير، ١٠١/١.

(٣) التمهيد ٧/١٩٠.

(٤) الصحيح، ٢١٠-٢١١، ح ٢٣٤.

الحديث الثاني: في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة، أخرجه متابعة.

قال: وَرَوَاهُ يُونُسُ وَمَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ يَتْنِمَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: آيَةُ سَاعَةٍ هَذِهِ، فَقَالَ: مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ النَّدَاءَ وَمَا زِدْتُ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتُ قَالَ وَالْوُضُوءُ أَيْضًا وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِالْعُسْلِ.

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا أَبُو صَالِحٍ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ يَهَذَا الْحَدِيثِ وَرَوَى مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ قَالَ يَتْنِمَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا فَقَالَ الصَّحِيحُ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ مُحَمَّدٌ وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَيْضًا عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ نَحْوُ هَذَا الْحَدِيثِ^(١).

قلت: طريق مالك وصلها البخاري قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء، قال: أخبرنا جويرية وهو ابن أسماء، عن مالك، عن الزهري به بنحوه^(٢)، وهي في الموطأ^(٣).

وتابع الليث في روايته عن يونس ابن وهب^(٤)، فيكون هذا الحديث مما رواه قبل أن تفسد عليه كتبه والراوي عنه هو من الحذاق النقاد وهو الدارمي.

الحديث الثالث: في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في سجود القرآن، أخرجه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ عُمَرَ الدَّمَشْقِيِّ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: (سَجَدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِحْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً مِنْهَا الَّتِي فِي النُّجْمِ).

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ عُمَرَ وَهُوَ ابْنُ حَيَّانَ الدَّمَشْقِيِّ قَالَ سَمِعْتُ مُخْبِرًا يُخْبِرُ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ يَلْفِظُهُ.

(١) الترمذي، الجامع، ٣٦٦/٢، ح ٤٩٤.

(٢) الصحيح، ص ١٩١، ح ٨٧٨.

(٣) الموطأ ٢٩/١.

(٤) مسلم، الصحيح، ٥٨٠/٢، ح ٨٤٥.

قَالَ أَبُو عِيسَى وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ بْنِ وَكَيْعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ وَفِي
الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي
هِلَالٍ عَنْ عُمَرَ الدَّمَشْقِيِّ^(١).

قال أبو داود: روي عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ إحدى عشرة سجدة
وإسناده واه^(٢).

وقال البخاري: عمر الدمشقي عن أم الدرداء رضي الله عنها، عنه سعيد بن أبي
هلال، منقطع^(٣).

قلت: ويضاف إلى ذلك جهالة عمر نفسه^(٤) ومدار الحديث عليه، فيكون هذا مما حدث
به بعد أن فسدت عليه كتبه والله أعلم.

الحديث الرابع: في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الصلاة على المديون، أخرجه شاهداً
في الباب، وذكر أن له متابعات.

قال: حَدَّثَنِي أَبُو الْفَضْلِ مَكْتُومُ بْنُ الْعَبَّاسِ التِّرْمِذِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ:
حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى عَلَيْهِ الدِّينُ فَيَقُولُ هَلْ
تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ قَضَاءٍ فَإِنْ خُذْتُ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ صَلُّوا عَلَيَّ
صَاحِبِيكُمْ... الحديث).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ
اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ نَحْوَ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ^(٥).

قلت: منهم البخاري^(٦) قال: حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، به بنحوه.
ومسلم^(٧) وابن ماجه^(٨) من طريق ابن وهب، أخبرنا يونس، عن ابن شهاب به بنحوه
فيكون هذا مما رواه قبل أن يفسد حديثه عليه.

(١) الترمذي، الجامع، ٤٥٧/٢، ح ٥٦٨.

(٢) السنن، ٥٨/٢، ح ١٤٠١.

(٣) التاريخ الكبير، ٢٠٦/٦.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤١١، ت ٤٨٨٦.

(٥) الترمذي، الجامع، ٣٨٢/٣، ح ١٠٧٠.

(٦) الصحيح، ص ٤٧٤، ح ٢٢٩٨.

(٧) الصحيح، ١٢٣٧/٣، ح ١٦١٩.

(٨) السنن، ٨٠٧/٢، ح ٢٤١٥.

الحديث الخامس: ذكره في كتاب الجهاد تعليقاً متابعه، باب: ما جاء فيمن سأل الشهادة.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَسْكَرِ الْبَغْدَادِيِّ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ كَثِيرٍ الْمِصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَرِيحٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ أَبِي أَمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ بْنَ حَنْتِفٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ مِنْ قَلْبِهِ صَادِقًا بَلَغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى حَدِيثُ سَهْلٍ بْنَ حَنْتِفٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَرِيحٍ وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَرِيحٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَرِيحٍ يُكْنَى أَبُو شَرِيحٍ وَهُوَ إِسْكَنْدَرَانِيُّ وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ^(١).

قلت: حديث عبد الله بن صالح وصله أبو عاصم الضحاك في كتابه الجهاد^(٢)، قال: حدثنا محمد بن سهل بن عسكر وعبيد الله بن فضاله وأحمد بن الفرات قالوا: حدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثنا عبد الرحمن بن شريح، به بنحوه.

والطبراني^(٣) قال: حدثنا بكر بن سهل، ثنا عبد الله بن صالح، حدثني أبو شريح به بنحوه.

والحديث رواه مسلم^(٤) من طريق ابن وهب، حدثني أبو شريح به بنحوه.

فيكون هذا الحديث مما رواه قبل أن تفسد عليه كتبه.

الحديث السادس: في العلم، باب: فضل طلب العلم، أخرجه وحده في موضوعه وذكر له شاهداً.

قال: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، أخبرنا عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه جبير بن نفير، عن أبي الدرداء قال: كنا مع رسول الله ﷺ فشخص ببصره إلى السماء، ثم قال: (هذا أوان يُحْتَلَسُ العلم من الناس حتى لا يقسروا منه على شيء) فقال زياد بن لييد الأنصاري: كيف يحتلس منا وقد قرأنا القرآن؟ فوالله لننقرأته، ولنقرئته نساءنا وأبناءنا، فقال: (تكلتك أمك يا زياد، إن كنت لأعدك من فقهاء أهل المدينة، هذه التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى، فماذا تغني عنهم) قال جبير: فلقيت عبادة ابن الصامت، قلت: ألا تسمع إلى ما يقول أخوك أبو الدرداء؟ فأخبرته بالذي قال أبو الدرداء،

(١) الترمذي، الجامع، ١٨٣/٤، ح ١٦٥٣.

(٢) الجهاد، ٤٩١/٢-٤٩٢.

(٣) المعجم الكبير، ٧٣/٦، ح ٥٥٥٠.

(٤) الصحيح، ١٥١٧/٣، ح ١٩٠٩.

قال: صدق أبو الدرداء، إن شئت لأحدثك بأول علم يرفع من الناس: الخشوع، يوشك أن تدخل مسجد جماعة فلا ترى فيه رجلاً خاشعاً.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب، ومعاوية بن صالح ثقة عند أهل الحديث، ولا نعلم أحداً تكلم فيه غير يحيى بن سعيد القطان، وقد روي عن معاوية بن صالح نحو هذا، وروى بعضهم هذا الحديث عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك عن النبي ﷺ^(١).

قلت: رواه الحاكم^(٢) من طريق الترمذي وقال إسناده صحيح من حديث البصريين، وقال الذهبي إسناده صحيح.

ورواه الطبراني^(٣) قال: حدثنا بكر بن سهل، حدثنا عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح به بنحوه.

وأما حديث عوف بن مالك فقد رواه الحاكم من طريق يحيى بن بكير، حدثني الليث بن سعد، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن عبد الوليد بن عبد الرحمن، عن جبير بن نفير، أنه قال: قال عوف بن مالك الأشجعي، عن رسول الله ﷺ وذكر جبير بن نفير أنه لقي شداد بن أوس فسأله عن حديث عوف بن مالك فقال: صدق عوف... .

قال الحاكم^(٤): هذا حديث صحيح وقد احتج الشيخان بجميع رواته، والشاهد فيه شداد بن أوس، فقد سمع جبير بن نفير الحديث منهما جميعاً ومن ثالث من الصحابة هو أبو الدرداء، ووافقه الذهبي.

ورواه الطبراني^(٥) قال: حدثنا مطلب بن شعيب الأزدي، ثنا عبد الله بن صالح، حدثني الليث ح وحدثني روح بن الفرغ أبو الزُّبَّاع، ثنا يحيى بن بكير، ثنا الليث، عن إبراهيم بن أبي عبلة به بنحو حديث الحاكم.

وهو من رواية الدارمي عنه، والدارمي من الخذاق، فيكون هذا من حسن حديثه والله أعلم.

(١) الترمذي، الجامع، ٣١/٥، ح ٢٦٥٣.

(٢) المستدرک، ٩٩/١.

(٣) مسند الشاميين، ١٧٦/٣، ح ٢٠٢٢.

(٤) المستدرک، ٩٩/١.

(٥) المعجم الكبير، ٤٣/١٨.

الحديث السابع: في تفسير القرآن، باب: ومن سورة الحج، أخرجه وحده في موضوعه.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ
حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّمَا سُمِّيَ اللَّيْثُ الْعَتِيقَ لِأَنَّهُ لَمْ
يُظْهَرْ عَلَيْهِ جَبَّارٌ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ^(١).

قلت: ورواه البزار^(٢) قال: حدثنا أحمد بن منصور، قال: نا عبد الله بن صالح، قال: نا
الليث بن سعد، به بنحوه وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا عن ابن الزبير
عنه ولا نعلم له طريقاً عن ابن الزبير إلا هذا الطريق.

ورواه البخاري في التاريخ الكبير^(٣) قال: قاله لنا عبد الله بن صالح.
ورواه الطبراني^(٤) من طريق محمد بن سهل البخاري، حدثنا عبد الله بن صالح، به بمثله
وقال: إن صح ذلك، فهو أولى الأقوال في معنى العتيق، ورواه الحاكم في المستدرك^(٥) من طريق
الفضل الشعرائي، ثنا كاتب الليث، به بنحوه وصححه على شرط البخاري، وأقره الذهبي.
وقال المناوي^(٦): فيه عبد الله بن صالح ضعفه الأئمة وبقية رجاله ثقات، فكان هذا
الحديث مما حدث به من كتابه قبل أن يفسد عليه خاصة أن البخاري رواه عنه، والله أعلم.

خلاصة مرويات كاتب الليث عند الترمذي:

- أخرج له الترمذي سبعة أحاديث، اثنين لبيان ضعفهما، والثالث متابعة، والرابع
شاهداً، اثنين أخرجهما وحدهما في موضوعهما، والأخير ذكره تعليقاً متابعة.
- خمسة حسنة من رواية الخذاق عنه ولها متابعات وشواهد.
- واثنين ضعيفين أحدهما علته شيخه.

(١) الترمذي، الجامع، ٣٢٤/٥، ح ٣١٧٠.

(٢) المسند، ١٧٢-١٧٣.

(٣) التاريخ الكبير ٢٠١/١.

(٤) جامع البيان، ١٥١/١٧-١٥٢.

(٥) المستدرك ٣٨٩/٢.

(٦) فيض القدير، ٥٧٥/٢.

ثالثاً: مرويات عبد الله بن صالح عند أبي داود.

لم يخرج له أبو داود إلا حديثاً واحداً متابعاً.

أخرجه في كتاب الحدود، باب: الحكم فيمن سرق من حرز.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ فَارَسٍ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ قَالَ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ كَانَ عُرْوَةُ يُحَدِّثُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (اسْتَعَارَتْ امْرَأَةٌ ثَغْيِي حُلِيًّا عَلَى أَلْسِنَةِ أَنْاسٍ يُعْرِفُونَ وَلَا تُعْرِفُ هِيَ فَبَاعَتْهُ فَأَخَذْتُ فَأَتَيْتُ بِهَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ بِقَطْعِ يَدِهَا وَهِيَ الَّتِي شَفَعَ فِيهَا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَقَالَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا قَالَ).

حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: (كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تُسَمِّيهِ الْمَتَاعَ وَتَجْعَلُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَطْعِ يَدِهَا وَقَصَّ نَحْوَ حَدِيثِ قُتَيْبَةَ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ زَادَ فَقَطَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهَا) (١).

وحديث قتيبة سبق عند أبي داود وفيه: أن قريشاً أهمهم شأن المخزومية التي سرقت... الحديث (٢).

قلت: وإخراج أبي داود لهذين الطريقين لبيان أن معمرأ لم يتفرد عن الزهري بقوله: استعارت وجحدت، بل تابعه يونس كما في هذه الرواية. لا كما زعم بعض الحفاظ أنه تفرد بها فهي شاذة، ... ، وتابعهما كذلك شعيب بن إسحاق كما عند النسائي (٣).

وقد فصل الحافظ ابن حجر القول في هذه المسألة وخلص إلى أن الطريقين محفوظان عن الزهري وأنه كان يحدث تارة بهذا وتارة بهذا (٤).

قلت: ورواية معمر رواها مسلم في صحيحه (٥)، فيكون هذا الحديث كذلك مما رواه قبل أن تفسد عليه كتبه خاصة أنه من رواية الحذاق عنه وهو الذهلي والله أعلم.

رابعاً: مرويات عبد الله بن صالح عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه أربعة أحاديث

الحديث الأول: في الأذان والسنة فيها، باب: فضل الأذان وثواب المؤذنين، أخرجه شاهداً في الباب.

(١) أبو داود، السنن، ٤/١٣٩، ح ٤٣٩٦-٤٣٩٧.

(٢) انظر ص ٧٥٩

(٣) المجتبى، ٨/٧١، ح ٤٨٩٠.

(٤) انظر تفصيل ذلك في فتح الباري، ١٢/٩٠-٩٢، وعون المعبود، ١٢/٤٤.

(٥) الصحيح، ٣/١٣١٦، ح ١٦٨٨.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَالحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ أَدَّى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ وَكُتِبَ لَهُ بِتَأْذِينِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ سِتُّونَ حَسَنَةً وَلِكُلِّ إِقَامَةٍ ثَلَاثُونَ حَسَنَةً)^(١).

قلت: ورواه الطبراني قال: حدثنا مطلب بن شعيب، حدثنا عبد الله بن صالح، به بمثله^(٢).

ورواه الحاكم^(٣) من طريق محمد بن إسماعيل السلمي، قال: ثنا عبد الله بن صالح المصري، به بنحوه وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ووافقه الذهبي. قلت: وليس كما قالا فإن البخاري لم يحتج به في الصحيح وإنما ذكره في باب المتابعات وليس هو على شرط البخاري في الأصول كما قال ابن حجر^(٤).

ثم أخرج الحاكم متابعاً له من طريق ابن وهب، حدثنا ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن نافع به بنحوه^(٥).

قال المناوي: أغتر المصنف -أي السيوطي- بقول الحاكم فرمز لصحته، وقد قال ابن الجوزي لا يصح^(٦)، وأورده في الميزان من مناكير عبد الله بن صالح كاتب الليث^(٧)، وقال الحافظ ابن حجر^(٨): فيه عبد الله بن صالح عن يحيى بن أيوب، عن ابن جريج، عن نافع عنه، وهذا الحديث أحد ما أنكر عليه، ورواه البخاري في تاريخه^(٩) من حديث يحيى بن أيوب، عن ابن جريج، عن صدقة، عن نافع وقال: هذا أشبه، فلو عزاه المصنف له لكان أولى^(١٠). فهذا الحديث رواه بعدما أُفِيدَ عليه حديثه.

الحديث الثاني: في المساجد والجماعات، باب: المواضع التي تكره فيها الصلاة، أخرجه شاهداً في الباب.

(١) ابن ماجه، السنن، ١/٢٤١، ح ٧٢٨.

(٢) المعجم الأوسط، ٨/٣١٢، ح ٨٧٣٣.

(٣) المستدرک، ١/٢٠٥.

(٤) فتح الباري، ٢/٣٧٢.

(٥) المستدرک، ١/٢٠٥.

(٦) العلل المتناهية، ١/٣٩٦.

(٧) ميزان الاعتدال، ٤/١٢٥، وانظر الجروحين، ٢/٤٠، والکامل، ٤/٢٠٧.

(٨) التلخیص الحیر، ١٠٢٠٨.

(٩) التاريخ الكبير، ٨/٣٠٦.

(١٠) فیض القدير، ٦/٤٧.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ دَاوُدَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْحُسَيْنِ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (سَبْعُ مَوَاطِنَ لَا تُجَوِّزُ فِيهَا الصَّلَاةُ ظَاهِرُ بَيْتِ اللَّهِ وَالْمَقْبَرَةُ وَالْمَرْبِلَةُ وَالْمَجْزَرَةُ وَالْحَمَامُ وَعَطْنُ الْإِبِلِ وَمَحَجَّةُ الطَّرِيقِ) ^(١).

ورواه الترمذي ^(٢) من طريق زيد بن جبيرة، عن داود بن حصين، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ... وذكر نحوه، وداود بن الحصين متروك ^(٣)، وضعفه أبو حاتم في العلل من طريق الليث ومن طريق زيد بن جبيرة، وقال: جميعاً واهيين ^(٤)، وقال في الزوائد: هذا إسناد ضعيف لضعف كاتب الليث ^(٥)، وعده الذهبي في الميزان من مناكير كاتب الليث ^(٦).

وقال الحافظ في النكت: أنكر عبد الله بن نافع على مَنْ روى هذا عن أبيه فقال الحسن بن علي الحلواني في المعرفة له، ثنا سعيد بن أبي مريم، عن الليث: كتبتُ إلى عبد الله بن نافع أسأله عن هذا الحديث؟ فكتب إلي: لا أعلم من حدث بهذا عن نافع إلا أبطل، وقال عنه الباطل ^(٧).

فيكون هذا مما رواه كاتب الليث بعدما أفسد عليه حديثه.

الحديث الثالث: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْمَرْأَةُ إِذَا قَتَلَتْ عَمْدًا لَا تُقْتَلُ حَتَّى تُضَعَّ مَا فِي بَطْنِهَا إِنْ كَانَتْ حَامِلًا وَحَتَّى تُكْفَلَ وَلَدُهَا...)، درس عند ابن ماجه أحاديث ابن أنعم الأفريقي، الحديث التاسع ^(٨)، وهو من ضعيف حديثه، وقد أخرجه ابن ماجه وحده في الباب.

الحديث الرابع: في الصيد، باب: ما ينهى عن قتله، أخرجه متابعة.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى الْمِصْرِيُّانِ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/٢٤٦، ح ٧٤٧.

(٢) الجامع، ٢/١٧٧، ح ٣٤٦، وقال: وحديث ابن عمر إسناده ليس بذلك القوي....

(٣) ابن حجر، التقریب، ص ٢٢٢، ت ٢١٢٢.

(٤) العلل، ١/٤٨.

(٥) البوصيري، مصباح الزجاجة، ١/٩٥، وانظر فيض القدير، ٤/٨٨، والتلخيص الحبير، ٢/٢١٥.

(٦) ميزان الاعتدال، ٤/١٢٥.

(٧) النكت الظراف مطبوع بهامش تحفة الأشراف، ٦/٩٥.

(٨) انظر ص

أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَرَصَتْهُ نَمْلَةٌ فَأَمَرَ بِقَرِيَّةِ النَّمْلِ فَأُخْرِقَتْ فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ فِي أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ أَهْلَكَتْ أُمَّةً مِنَ الْأُمَمِ مُسَيِّحٌ).
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِإِسْنَادِهِ نَحْوَهُ (وَقَالَ قَرَصَتْ) (١).

قلت: رواه البخاري، قال: ثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن يونس به بنحوه (٢).
 ورواه مسلم وغيره من طريق ابن وهب، أخبرني يونس به بنحوه (٣).
 فيكون هذا من حسن حديثه مما رواه قبل أن تفسد عليه كتبه والله أعلم.
 الخلاصة: الأحاديث الأربعة التي أخرجها ابن ماجه لكاتب الليث، اثنان في باب الشواهد، وواحد متابعة، والأخير وحده في الباب.

ثلاثة من ضعيف حديثه، والرابع حسن أخرجه في باب المتابعات.

خامساً: خلاصة مرويات عبد الله بن صالح في الكتب الستة.

أخرج حديث عبد الله بن صالح من أصحاب الكتب الستة: البخاري، والترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، وبلغ مجموع ما أخرجوا له بالمكرر واحداً وعشرين حديثاً.

- تسعة منها أخرجها البخاري في باب المتابعات تعليقاً إلا واحداً وصله في بعض النسخ، لبيان اختلاف أصحاب الليث على الليث في بعض ألفاظ الحديث.
 - وواحداً عند أبي داود وهو من حسن حديثه بالمتابعات والشواهد وكأنه مما رواه من كتابه.

- وخمسة أحاديث حسنة عند الترمذي لها متابعات وشواهد، تدل صورتها على أنها مما رواه من كتابه قبل أن يحدث معه ما حدث، واثنان ضعيفان عليهما شيخه وكأنهما مما رواه بعد أن أفسد عليه جاره أحاديثه.

- وأربعة عند ابن ماجه: ثلاثة من ضعيف حديثه تدل صورتها على أنها مما رواه بعد فساد حديثه عليه.

- وواحداً حسناً ذكره في باب المتابعات.

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/١٠٧٥، ح ٣٢٢٥.

(٢) الصحيح، ص ٦٣٥، ح ٣٠١٩.

(٣) الصحيح، ٤/١٥٧٩، ح ٢٢٤١.

المبحث الرابع

عبد الرحمن بن زياد الأفريقي ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الرابع: عبد الرحمن بن زياد الأفريقي في الكتب الستة

عبد الرحمن بن زياد بن أنعم بفتح أوله وسكون النون وضم المهملة- بن منبه الشَّعْبَانِي، أبو أيوب، ويقال: أبو خالد، الأفريقي قاضيها، عداؤه في أهل مصر، من السابعة، مات سنة مئة وست وخسين وقيل بعدها.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال يحيى بن سعيد القطان: عبد الرحمن بن زياد ثقة^(١)، وقال أبو داود: قلت لأحمد بن صالح: يحتج بحديث الأفريقي؟ قال: نعم، قلت: صحيح الكتاب؟ قال: نعم^(٢)، وقال الساجي: فيه ضعف، وكان عبد الله بن وهب يطره، وكان أحمد بن صالح يقول هو ثقة وينكر على من يتكلم فيه^(٣)، وقال أحمد بن محمد بن الحجاج: قلت لأحمد بن صالح: حُيي يجري عندك مجرى أبي هانئ في الثقة؟ قال: نعم، قلت: فابن أنعم؟ قال لي أحمد بن صالح: ابن أنعم أكبر من حُيي عندي. ورفع ابن أنعم في الثقة.

فقلت لأحمد بن صالح فمن يتكلم فيه عندك جاهل؟ فقال: من تكلم في ابن أنعم فليس بمقبول، ابن أنعم من الثقات^(٤).

قلت: وحُيي هو ابن عبد الله بن شريح المعافري صدوق يهم^(٥). وكان الثوري يعظمه جداً^(٦)، وقال سحنون ثقة^(٧)، وقال البخاري: في حديثه بعض المناكير^(٨)، وقال الترمذي: ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى القطان وغيره، ورأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث^(٩)، وقال عمرو بن علي: كان يحيى لا يحدث عنه، وما سمعت عبد الرحمن بن مهدي ذكره قط إلا مرة، قال: حدثنا سفيان، عن عبد

(١) ابن عدي، الكامل، ٢٧٩/٤.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢١٥/١٠.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٥٩/٦.

(٤) المزني، تهذيب الكمال، ١٠٨/١٧.

(٥) تقريب التهذيب، ص ١٨٥، ت ١٦٠٥.

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤١٢/٦.

(٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٥٩/٦.

(٨) الضعفاء الصغير، ص ٧٠.

(٩) الجامع، ٣٨٣/١، ح ١٩٩.

الرحمن بن زياد الأفريقي، وهو مليح الحديث، ليس مثل غيره في الضعف^(١)، وقال علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد عنه، فقال: سألت هشام بن عروة عنه، فقال: دعنا منه، حديثه حديث مشرقي^(٢)، وقال في موضع آخر: سمعت يحيى يقول: حدثت هشام بن عروة عن الأفريقي، عن ابن عمر في الوضوء. فقال: هذا حديث مشرقي، وضعف يحيى الأفريقي، وقال: كتبت عنه كتاباً بالكوفة - يعني حديثه عن أبي غطيف، عن ابن عمر: من توضأ على طهر كتبت له عشر حسنات^(٣)، ونقل المستملي عن ابن مهدي قوله: أما الأفريقي فما ينبغي أن يروى عنه حديث^(٤).

وقد تنوعت عبارات الإمام أحمد في تضعيفه فقال: ليس بشيء^(٥)، وفي رواية: لا أكتب حديثه^(٦)، وعنه: منكر الحديث، وقد دخل على أبي جعفر فتكلم بكلام خشن، فقال له وأحسن ووعظه^(٧).

وقال ابن معين، ضعيف^(٨)، وعنه: ضعيف الحديث^(٩)، وزاد بعض الرواة عنه: ويكتب حديثه، وإنما أُلْكِرَ عليه الأحاديث الغرائب التي يجيء بها، وفي رواية: ليس به بأس، وهو ضعيف، وهو أحب إلي من أبي بكر بن أبي مريم الغساني^(١٠)، قلت: والغساني ضعيف وكان قد سُرِقَ بيته فاختلف^(١١)، وفي موضع آخر قال ابن معين: ليس بذلك القوي^(١٢).

وقال علي بن المديني: كان أصحابنا يضعفونه، وأنكر أصحابنا عليه أحاديث تفرد بها لا تُعرف^(١٣)، وقال الجوزجاني: غير محمود في الحديث، وكان صارماً خشناً^(١٤)، وقال يعقوب

(١) ابن عدي، الكامل، ٢٨٠/٤.

(٢) العقيلي، الضعفاء، ٣٣٢/٢.

(٣) المصدر نفسه، ٣٣٢/٢.

(٤) ابن عدي، الكامل، ٢٨٠/٤.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٣٤/٥.

(٦) الجامع للترمذي، ٣٨٣/١، ح ١٩٩.

(٧) الخطيب، البغدادي، تاريخ بغداد، ٢١٦/١٠.

(٨) الجرح والتعديل، ٢٣٤/٥.

(٩) تاريخ ابن معين، سؤالات الدارمي، ص ١٤١.

(١٠) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٤٢١/٤.

(١١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٢٣، ت ٧٩٧٤.

(١٢) سؤالات ابن عمر، ت ٢٢٥.

(١٣) سؤالات ابن أبي شيبة له، ص ١٥٦.

(١٤) أحوال الرجال، ص ١٥٣.

بن شيبه: ضعيف الحديث، وهو ثقة صدوق رجل صالح، وكان من الأمايين المعروفين الناهين عن المنكر^(١)، وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به وفي حديثه ضعف^(٢).

وسأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة عن الأفريقي وابن لهيعة، أيهما أحب إليكما؟ قالوا: جميعاً ضعيفين أشبهتهما الأفريقي، بين الأفريقي وابن لهيعة كثير، أما الأفريقي فإن أحاديثه التي تنكر عن شيوخ لا نعرفهم، وعن أهل بلده فيحتمل أن يكون منهم ويحتمل أن لا يكون^(٣).

وقال البرذعي: قلت لأبي زرعة: يُروى عن يحيى القطان أنه قال: الأفريقي ثقة ورجاله لا نعرفهم، فقال لي أبو زرعة: حديثه عن هؤلاء لا ندري، ولكنه حدث عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب فيمن أتى بهيمة، وهو منكر. قلت: فكيف محله عندك؟ قال: يقارب يحيى بن عبيد الله ونحوه^(٤).

ويحيى بن عبيد الله هو التيمي متروك وأفحش ابن حبان فرماه بالوضع^(٥)، وقال أبو زرعة في موضع آخر: ليس بالقوي^(٦)، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به^(٧)، وقال صالح بن محمد البغدادي: منكر الحديث، ولكن كان رجلاً صالحاً^(٨)، وقال النسائي: ضعيف^(٩)، وقال ابن خزيمة: لا يحتج به^(١٠)، وقال ابن خراش: متروك^(١١)، وقال ابن عدي: له أحاديث وأروى الناس عنه عبد الله بن يزيد المقرئ وعامة حديثه لا يتابع عليه^(١٢)، وقال الدارقطني: ضعيف لا يحتج به^(١٣)، وقال البزار: لم يكن بالحافظ وله مناكير، وإذا انفرد بحديث لا يحتج به^(١٤).

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢١٧/١٠.

(٢) المعرفة والتاريخ، ٤٣٣/١.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٣٤/٥.

(٤) أبو زرعة الرازي، ٣٨٩.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٩٤، ت ٧٥٩٩.

(٦) أبو زرعة الرازي، ٣٨٩.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٣٤/٥.

(٨) المزني، تهذيب الكمال، ١٠٧/١٧.

(٩) الضعفاء والمتروكين، ص ٦٦.

(١٠) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٥٨/٦.

(١١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢١٧/١٠.

(١٢) ابن عدي، الكامل، ٢٨٠/٤.

(١٣) السنن، ٣٧٩/١.

(١٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٥٩/٦.

٣- وحديث لا خير فيمن لم يكن عالماً أو متعلماً.

٤- وحديث اغدُ عالماً أو متعلماً.

٥- وحديث العلم ثلاثة.

٦- وحديث من أذن فهو يُقِيم.

قال أبو العرب: فلهذه الأحاديث ضعف ابن معين حديثه^(١).

خلاصة حال الأفريقي:

الأفريقي رجل صالح من حيث عدالته، وهذا متفق عليه بين النقاد كما نُقل عن ابن القطان.

وأما ضبطه، فاختلفت كلمة النقاد في ذلك:

- فجمهور النقاد على أنه ضعيف، ومن قال بذلك أحمد بن حنبل، وابن مهدي، وابن المديني... وغيرهم.

- وذهب بعضهم إلى توثيقه مطلقاً كأبي داود، وحكم بصحة كتابه، وأحمد بن صالح رفع شأنه في الثقة ورفض قبول كلام من تكلم فيه.

- وقوى أمره البخاري وبين أن له مناكير تروى عنه.

- واختلف أقوال بعض النقاد فيه: كیحیی بن سعید، فنقل عنه توثيقه، ونقل القول عنه بترك حديثه وتضعيفه، وكذا ابن معين نحوه.

- وبَيَّنَّ غير واحد من النقاد أن ضعفه ناشئ عن روايته المناكير، فمن عدَّ المناكير منه ضعفه، ومن عدَّها من الراوي عنه أو من شيخه وثقه، أو قوى أمره.

- وبَيَّنَّ أبو داود وأحمد بن صالح أنه صحيح الكتاب.

قلت: فيمكن إجمال حاله فنقول: يحمل قول من اختلف قوله فيه على توثيقه من حيث العدالة ومن حيث ما روى من كتابه، وتضعيفه من حيث الضبط.

ومن أطلق القول بتوثيقه نظر إلى جانب العدالة والصلابة في الدين، وأحاديثه التي رواها من كتابه، ولم يقف على ما يُضعف حديث الأفريقي لأجله.

والأولى أن يقال: مقبول الحديث حسنه إذا روى من كتابه، ويظهر ذلك بالمتابعات والشواهد، وضعيف إذا روى من حفظه فإنه ضعيف الحفظ كثير المناكير حتى اتهمه بعض النقاد وتركوه، ويظهر ذلك بانفراده والنظر في حال شيوخه فإن كانوا ضعافاً فالحمل عليهم، وإن كانوا ثقات فالحمل عليه والله أعلم.

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٥٩/٦.

المطلب الثاني: مرويات الأفريقي في الكتب الستة.

روى له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وأبو داود وابن ماجه

أولاً: مروياته عند الترمذي.

روى له الترمذي تسعة أحاديث.

الحديث الأول: في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في التمدل بعد الوضوء، أخرجه لبيان

ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَنْعَمٍ عَنْ عُثْبَةَ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ وَرِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ بْنِ أَنْعَمٍ الْأَفْرِيقِيُّ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي التَّمْدُلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ وَمَنْ كَرِهَهُ إِنَّمَا كَرِهَهُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قِيلَ إِنَّ الْوُضُوءَ يُوزَنُ وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالزُّهْرِيِّ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ قَالَ حَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ مُجَاهِدٍ عَنِّي وَهُوَ عِنْدِي ثِقَةٌ عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: إِنَّمَا كَرِهَ التَّمْدِيلُ بَعْدَ الْوُضُوءِ لِأَنَّ الْوُضُوءَ يُوزَنُ^(١).

ورواه بالسند نفسه البزار وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن معاذ،

وعبد الرحمن بن زياد لم يكن بالحافظ، وقد روى عنه الثوري وجماعة كثيرة^(٢).

وذكر الحافظ في التلخيص هذا الحديث، وحديث عائشة، وحديث أنس، في فعل النبي ﷺ في التنشيف، وذكر أنها معلولة ولا تصح، وأنه كما قال الترمذي لا يصح شيء في هذا الباب^(٣).

قلت وفي إسناده رشدين بن سعد الراوي عن الأفريقي، وهو ضعيف^(٤). ويضاف إلى ذلك انفراده به فيكون هذا الحديث من ضعيف حديثه.

الحديث الثاني: علّقه في أبواب الطهارة في موضعين، باب: ما جاء في الوضوء لكل صلاة، وياب: ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد.

(١) الترمذي، الجامع، ١/٧٥، ح ٥٤.

(٢) المسند، ٧/٩٤، ح ٢٦٥٢.

(٣) التلخيص الحبير، ٩٩٨.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٠٩، ت ١٩٤٢.

قال: وَقَدْ رَوَى فِي حَدِيثٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ).

قَالَ وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْأَفْرِيقِيُّ عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ الْمَرْوَزِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ عَنْ الْأَفْرِيقِيِّ.

وَهُوَ إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ذَكَرَ لِهَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ هَذَا إِسْنَادٌ مَشْرِقِيٌّ قَالَ سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ مَا رَأَيْتُ بِعَيْنِي مِثْلَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ^(١).

قلت: وهذا الحديث أسنده ابن ماجه، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقَرِّيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ الْهَذَلِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي مَجْلِسِهِ فِي الْمَسْجِدِ فَلَمَّا خَضَرَتِ الصَّلَاةُ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ عَادَ إِلَى مَجْلِسِهِ، فَلَمَّا خَضَرَتِ الْعَصْرُ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ عَادَ إِلَى مَجْلِسِهِ، فَلَمَّا خَضَرَتِ الْمَغْرِبُ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ عَادَ إِلَى مَجْلِسِهِ فَقُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ أَفْرِضْهُ أَمْ سُنَّةُ الْوُضُوءِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ قَالَ أَوْ فَطِنْتَ إِلَيَّ وَإِلَى هَذَا مِنِّي فَقُلْتُ نَعَمْ فَقَالَ لَا لَوْ تَوَضَّأْتَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ لَصَلَّيْتُ بِهِ الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا مَا لَمْ أُحْدِثْ وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى كُلِّ طَهْرٍ فَلَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَإِنَّمَا رَغِبْتُ فِي الْحَسَنَاتِ)^(٢).

ورواه أبو داود من طريق الأفريقي، عن أبي غطفان، به بنحو حديث ابن ماجه مختصراً^(٣)، والبيهقي من الطريق نفسه، وقال: عبد الرحمن بن زياد الأفريقي غير قوي^(٤).

قلت: قال العظيم الأبادي في معنى قول هشام إسناد مشرقى أي: ما رواه أهل المدينة، وإنما رواه أهل المشرق وهم أهل الكوفة، وكأنه جرح في روايتهم والله أعلم^(٥).

ومدار هذا الحديث على أبي غطفان وهو الهذلي، مجهول من الثالثة، وغطفان مصغر^(٦)، فيكون هذا الحديث من ضعيف حديثه والعلة فيه شيخه.

(١) الترمذي، الجامع، ٨٧/١، ح ٥٩، وح ٦١.

(٢) السنن، ١/١٧٠، ح ٥١٢.

(٣) السنن، ١/١٦، ح ٦٢.

(٤) السنن الكبرى، ١/١٦٢، ح ٧٣٩.

(٥) العظيم آبادي، عون المعبود، ١٤/١٤.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٦٤، وذكر العقيلي هذا الحديث من متاكير الأفريقي، ٢/٣٣٢.

الحديث الثالث: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: من أذن فهو يقيم، ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ وَيَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أُنَيْمٍ الْأَفْرِيقِيِّ عَنْ زِيَادِ بْنِ نُعَيْمٍ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ الصَّدَائِيَّ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أُؤَذِّنَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ فَأَذَّنْتُ، فَأَرَادَ بِلَالٌ أَنْ يُقِيمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ أَخَا صُدَاءٍ قَدْ أَدَّنَ وَمَنْ أَدَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ) قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ أَبُو عِيْسَى وَحَدِيثُ زِيَادٍ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الْأَفْرِيقِيِّ وَالْأَفْرِيقِيُّ هُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ضَعْفُهُ يَحْبِي بَنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ وَغَيْرُهُ قَالَ أَحْمَدُ لَا أَكْتُبُ حَدِيثَ الْأَفْرِيقِيِّ قَالَ وَرَأَيْتُ مُحَمَّدَ ابْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ أَمْرُهُ وَيَقُولُ هُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ مَنْ أَدَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ^(١).

قلت: ورواه أبو داود، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ غَانِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ يَغْنِي الْأَفْرِيقِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادَ بْنَ نُعَيْمٍ الْحَضْرَمِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادَ بْنَ الْحَارِثِ الصَّدَائِيَّ بِهِ بَنَحْوِهِ^(٢).

وابن ماجه قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ حَدَّثَنَا الْأَفْرِيقِيُّ عَنْ زِيَادِ بْنِ نُعَيْمٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ الصَّدَائِيَّ بِهِ بَنَحْوِهِ^(٣).

قلت: هذا الحديث من الأحاديث الستة التي رواها الأفريقي مرفوعة وتفرد برفعها كما قال الثوري، ومع ذلك فقد رواه الثوري عنه وعمل به هو والليث والشافعي واحتجوا به^(٤).

وقد حسنه الحازمي، وقواه العقيلي وابن الجوزي^(٥)، ومال ابن عبد البر إلى قبول هذا الحديث، فقال بعد أن بين أن هذا الحديث لا يرويه غير الأفريقي وأن أكثر أهل العلم يضعفونه، قال: وإن صح حديث الأفريقي فإن من أهل العلم من يوثقه ويثني عليه، فالقول به أولى لأنه نص في موضع الخلاف، وهو متأخر عن قصة عبد الله بن زيد مع بلال - وفيها أن رسول الله ﷺ أمر عبد الله بن زيد أن يلقي الأذان على بلال، وبلال يؤذن - قال: والآخر فالآخر من أمر رسول الله ﷺ أولى أن يتبع^(٦).

(١) الجامع، الترمذي، ٣٨٣/١، ح ١٩٩.

(٢) السنن، ١٤٢/١، ح ٥١٤.

(٣) السنن، ٢٣٧/١، ح ٧١٧.

(٤) انظر، ابن عبد البر، التمهيد، ٣٢/٢٤.

(٥) ابن الملقن، خلاصة البدر المنير، ١٠٥/١، وابن الجوزي، التحقيق في أحاديث الخلاف، ٣٠٧/١.

(٦) التمهيد، ٣٢/٢٤.

ورواه الطحاوي في معاني الآثار من رواية عبدالله بن وهب المصري ومن رواية الثوري عن الأفرقي، ثم روى حديث عبدالله بن زيد، ثم قال: فلما تضاد الحديثان أردنا أن نلتزم حكم الباب من طريق النظر لنستخرج به من القولين قولاً صحيحاً... ولم يضعف حديث الأفرقي^(١).

وأما حديث ابن عمر الذي أشار إليه الترمذي في الباب، فهو حديث منكر، يرويه سعيد بن راشد وهو ضعيف الحديث متروك الحديث^(٢).

فيكون هذا من حسن حديثه، وإن كان من الأحاديث الستة التي قال فيها الثوري لم أسمع أحداً من أهل العلم يرفعها غير الأفرقي، وكأنه رواه من كتابه والله أعلم.

الحديث الرابع: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الرجل يُحَدِّثُ في التشهد، أخرجه لبيان ضعفه ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى الْمُلقَّبُ مَرْدُوئِيهِ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعَمٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ رَافِعٍ وَبَكْرَ بْنَ سَوَادَةَ أَخْبَرَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا أَخَذْتَ يَغْنِي الرَّجُلُ وَقَدْ جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ فَقَدْ جَارَتْ صَلَاتُهُ).

قال أبو عيسى هذا حديث إسناده ليس بذاك القوي وقد اضطربوا في إسناده وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا قالوا إذا جلس مقدار التشهد وأخذت قبل أن يسلم فقد تمت صلاته وقال بعض أهل العلم إذا أخذت قبل أن يتشهد وقبل أن يسلم أعاد الصلاة وهو قول الشافعي وقال أحمد إذا لم يتشهد وسلم أجزاءه لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتخليلها التسليم والتشهد أهون قام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في اثنتين فمضى في صلاته ولم يتشهد وقال إسحاق بن إبراهيم إذا تشهد ولم يسلم أجزاءه واحتج بحديث ابن مسعود حين علمه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التشهد فقال إذا فرغت من هذا فقد قضيت ما عليك.

قال أبو عيسى وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم هو الأفرقي وقد ضعفه بعض أهل الحديث منهم يحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل^(٣).

وقال ابن عبد البر: وهذا حديث لا يصح لضعف سنده واختلافهم في لفظه^(٤).

(١) شرح معاني الآثار، ١/١٤٢.

(٢) ابن أبي حاتم، العلل، ١/١٢٢.

(٣) المسند، ٦/٤٢١، ح ٢٤٥١.

(٤) التمهيد: ١/٢١٤.

وعَدَّ الذهبي في الميزان هذا الحديث من مناكير عبدالرحمن بن رافع التنوخي^(١).
قلت: وفي الباب من حديث علي بن عيسى بنحو حديث عبد الله بن عمرو، ولكنه حديث منكر كما قال أبو حاتم^(٢).

لم أقف على الاختلاف الواقع في إسناده أو في لفظه الذي ذكره ابن عبد البر، لكن الظاهر أنه من الأحاديث المنكرة التي تفرد بها، ولم يعمل بها الثوري مع أنه رواها، وهو معارض بالحديث الصحيح وتحليلها التسليم فكما قال الشيخ شاكر لعله مما أخطأ فيه من حفظه^(٣).
قلت ويؤكد أنه هناك سياقاً لابن المبارك يقول فيه فلقيت عبد الرحمن فحدثني به... فهذا يدل على أنه رواه من حفظه وهو من الأحاديث الستة التي تفرد برفعها كما قال الثوري والله أعلم.

الحديث الخامس: أخرجه في البر والصلة، باب: ما جاء في دعوة الأخ لأخيه في ظهر الغيب، أخرجه وحده لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَنْعَمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَا دَعْوَةُ أُسْرَعِ إِجَابَةً مِنْ دَعْوَةِ غَائِبٍ لِعَائِبٍ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَالْأَفْرِيقِيِّ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ بْنِ أَنْعَمٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدٍ هُوَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ^(٤).
قلت: ورواه أبو داود قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ السَّرْحِ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ بِهِ بِنَحْوِهِ^(٥).

وله شاهد صحيح من حديث أم الدرداء مرفوعاً دعوة المرء المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة...^(٦).

ويحسن هذا الحديث أن عبد بن حميد لما رواه عن الثوري عن الأفريقي زاد في المتن (والدنيا متاع، وخير متاعها المرأة الصالحة)^(٧) وهذا الجزء مروي عند مسلم^(٨) وغيره من حديث

(١) ميزان الاعتدال، ٢٧٧/٤.

(٢) ابن أبي حاتم، العلل، ١١٣/١.

(٣) تعليقه على جامع الترمذي، ٢/٢٦١، هامش (٥).

(٤) الترمذي، الجامع، ٤/٣٥٢، ح ١٩٨٠، وانظر البخاري في الأدب المفرد، ص ٢١٨، ح ٦٢٣.

(٥) السنن، ٨٩/٢، ح ١٥٣٥.

(٦) مسلم الصحيح، ٤/٢٠٩٤، ح ٢٧٣٣.

(٧) المسند، ص ١٣٤، ح ٣٣١.

(٨) الصحيح، ٢/١٠٩٠، ح ١٤٦٧.

عبدالله بن عمرو مرفوعاً، ويُعدُّ متابعاً قوياً لحديث الأفرقيي، فيكون هذا الحديث مما رواه من كتابه والله أعلم فهو من حسن حديثه خاصة أنه من رواية الثقات عنه.

الحديث السادس: في صفة جهنم، باب: ما جاء في النار، أخرجه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا رَشِيدُ بْنُ حَدَّادٍ ابْنُ أُنْعَمَ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ رَجُلَيْنِ مِمَّنْ دَخَلَ النَّارَ اشْتَدَّ صِيَاحُهُمَا فَقَالَ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ أَخْرِجُوهُمَا فَلَمَّا أُخْرِجَا قَالَ لَهُمَا لِأَيِّ شَيْءٍ اشْتَدَّ صِيَاحُكُمَا قَالَا فَعَلْنَا ذَلِكَ لِتَرْحَمَنَا قَالَ إِنْ رَحِمْتِي لَكُمَا أَنْ تَنْطَلِقَا فَتُطْلِقَا أَنْفُسَكُمَا حِينَ كُنْتُمَا مِنَ النَّارِ فَيَنْطَلِقَانِ فَيُلْقِي أَحَدُهُمَا نَفْسَهُ فَيَجْعَلُهَا عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلَامًا...).

قَالَ أَبُو عِيْسَى إِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ عَنْ رَشِيدِ بْنِ سَعْدٍ وَرَشِيدِ بْنِ سَعْدٍ هُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَنِ ابْنِ أُنْعَمَ وَهُوَ الْأَفْرِيقِيُّ وَالْأَفْرِيقِيُّ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ^(١).

قلت: رواه ابن المبارك في الزهد^(٢) من الطريق نفسه، ولم أقف له على متابعات أو شواهد تقويه.

الحديث السابع: في الإيمان، باب: ما جاء في افتراق هذه الأمة، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ الْأَفْرِيقِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَمَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَدَّوْهُمُ الثُّغْلُ بِالثُّغْلِ حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَمَى أُمَّهُ عَلَانِيَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ وَإِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثَلَاثِينَ وَسَبْعِينَ مِلَّةً وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً قَالُوا وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مُفسَّرٌ لَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٣).

قلت: وقع في بعض النسخ قوله: حسن غريب مفسر^(٤).

ورواه ابن أبي عاصم^(٥) بإسناد حسن من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: (لتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخل أحدهم

(١) الترمذي، ٧١٤/٤، ح ٢٥٩٩.

(٢) الزهد، ص ٢٣، ح ٤١٠.

(٣) الترمذي، الجامع، ٢٦/٥، ح ٢٦٤١.

(٤) انظر طبعة المكتبة الإسلامية، ح ٥٣٥٧، وانظر تحفة الأحوذى، ٣٣٤/٧.

(٥) السنة، ٣٦/١، ح ٧٣.

جُحِرَ ضَبَّ لَا تَبْعَتُمُوهُ) قالوا: يا رسول الله مَنْ؟ اليهود والنصارى، قال: فَمَنْ ذَا لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ الزِّيَادَةُ الْمَفْسُورَةُ الَّتِي اسْتَغْرَبَهَا التِّرْمِذِيُّ.

قال المباركفوري: فَتَحْسِنِ التِّرْمِذِيُّ إِيَّاهُ؛ لاعتضاده بأحاديث الباب^(١)، قلت: والتي منها حديث أبي سعيد الخدري^(٢). بلفظ (لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ... الحديث)، ولم يعمل الحديث إلا بأنه من رواية الأفرقي، لكن بحديث عمرو بن شعيب والشواهد الصحيحة، وأنه ليس من الأحاديث الستة التي تفرد برفعها، يبدو أنه مما حدث به من كتابه فيكون من حسن حديثه.

الحديث الثامن: أخرجه في كتاب القراءات، لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا رِشْدِينَ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَنْعَمٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُمَيْلٍ عَنْ عَبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ (هَلْ تُسْتَطِيعُ رَبُّكَ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ رِشْدِينَ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ وَرِشْدِينَ بْنُ سَعْدٍ وَالْأَفْرَاقِيُّ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ^(٣).

قلت: رواه الحاكم من طريق عبادة بن نسي، عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري، عن معاذ بن جبل، أن رسول الله ﷺ أقرأ، (هل تستطيع ربك) بالتاء وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الذهبي: صحيح^(٤).

قلت: ويتعقب عليهما بأن فيه بكر بن خنيس عن محمد بن سعيد وهو المصلوب، وقد قال الذهبي نفسه عن هذا السند حيث روى به الحاكم حديثاً آخر وقال: محمد بن سعيد ليس من شرط الكتاب، قال الذهبي: المصلوب هالك، وبكر بن خنيس متروك^(٥).

قلت: وهي قراءة سبعة متواترة، ومن قرأ بها معاذ بن جبل ومعناها: التعظيم للرب جلَّ شأنه على أن يستفهم عيسى عن استطاعته إذ هو تعالى مُسْتَطِيعٌ لذلك، وحجة الحوارين لعيسى عليه السلام. أي هل تفعل لنا ذلك يا عيسى^(٦) لكن يبقى السند ضعيفاً لحال رشدين.

(١) تحفة الأحوذى، ٣٣٤/٧.

(٢) صحيح البخاري، ص ٧٣٣، ح ٣٤٥٦، صحيح مسلم، ٤/٢٥٠٤، ح ٢٦٦٩.

(٣) الترمذي، الجامع، ١٨٦/٥، ح ٢٩٣٠.

(٤) المستدرک، ٢٣٨/٢.

(٥) ميزان الاعتدال، ٢/٢٤٧.

(٦) مكى بن أبى طالب، الكشف عن وجوه القراءات، ١/٤٢٣.

الحديث التاسع: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التُّسْبِيحُ يُصْنَفُ الْمِيزَانُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ يَمْلَأُهُ ...)، دُرِسَ في إسماعيل بن عياش وأحاديثه عند الترمذي، الحديث الثامن عشر^(١)، وهو من ضعيف حديثه، وكان أخرجه لبيان ضعفه.

الخلاصة: الأحاديث التسعة التي رواها الترمذي للأفريقي ستة أخرجها لبيان ضعفها وواحداً شاهداً، وآخر وحده في الباب، وثالثاً تعليقاً، منها أربعة حسنة بالمتابعات والشواهد.

- والخمسة أحاديث الباقية ضعيفة:

ثلاثة أحاديث علتها الراوي عنه، ويتفرد بها.

واثنان علتها شيخه، أحدها ضَعَفُ شيخه التنوخي، والآخر جهالة شيخه.

ثانياً: مرويات الأفريقي عند أبي داود.

روى له أبو داود تسعة أحاديث.

الحديث الأول: (مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ)، سبق عند الترمذي الحديث الثاني^(٢)، وهو من ضعيف حديثه وعلته شيخه المجهول، وكان أخرجه وحده في الباب.

الحديث الثاني: في الطهارة، باب: في الرجل يصيب منها - أي الحائض - دون جماع، أخرجه متابعة في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ بْنِ غَانِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ عَنْ عُمَارَةَ ابْنِ غُرَابٍ قَالَ إِنْ عَمَّ لَهُ حَدَّثُهُ أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ قَالَتْ: (إِحْدَانَا تُحِيضُ وَلَيْسَ لَهَا وَلِزَوْجِهَا إِلَّا فِرَاشٌ وَاحِدٌ قَالَتْ أَخْبِرُوكُمْ بِمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ فَمَضَى إِلَى مَسْجِدِهِ - قَالَ أَبُو دَاوُدَ يُعْنِي: مَسْجِدَ بَيْتِهِ - فَلَمْ يَنْصَرَفْ حَتَّى غَلَبَتْهُ عَيْنِي وَأَوْجَعَهُ الْبَرْدُ فَقَالَ اذْنِي مِنِّي فَقُلْتُ إِنِّي حَائِضٌ فَقَالَ وَإِنْ اكْتَشَفِي عَنْ فَخْذَيْكَ فَكَشَفْتُ فَخْذِي فَوَضَعَ خَدَّهُ وَصَدْرَهُ عَلَى فَخْذِي وَحَنَيْتُ عَلَيْهِ حَتَّى دَفِنَى وَتَامَ)^(٣).

قلت: له متابع عنده بسند صحيح صدر به الباب عن عائشة من طريق يحيى بن سعيد قال: ثنا جابر بن صبيح، قال: سمعت خلاص بن عمرو يقول سمعت عائشة، به بنحوه^(٤).

وقد روي في الصحيحين^(٥) وغيرهما من حديث عائشة (أن النبي ﷺ إذا أراد شيئاً من إحدى أزواجه وهي حائض، أمرها أن تَنَزَّرُ في فور حيضتها ثم يباشرها، وكانت تقول: وإيكم يملك إربه كما كان رسول الله ﷺ يملك إربه).

(١) انظر ص ١

(٢) انظر ص ٥٤٦

(٣) أبو داود، السنن، ١/ ٧٠، ح ٢٧٠، والبخاري في الأدب المفرد، ص ٥٥، ح ١٢٠.

(٤) أبو داود، السنن، ١/ ٧٠، ح ٢٦٩، والنسائي، المجتبى، ٢/ ٧٣، ح ٧٧٣.

(٥) البخاري، الصحيح، ص ٧٩، ح ٣٠٢، ومسلم، الصحيح، ١/ ٢٤٢، ح ٢٩٣.

قلت: وحديث الأفرقي في عمارة بن غراب تابعي مجهول غلط من عده صحابياً بل هو من السادسة^(١) أي من الطبقة التي لم يثبت أنها لقيت أحداً من الصحابة^(٢) وعمته مجهوله كذلك. رواه البيهقي^(٣)، وابن عبد البر^(٤)، ولم يطعنا فيه كعادتهما في تضعيف حديث الأفرقي فيكون متنه حسناً وإن كان سنده ضعيفاً.

الحديث الثالث: (قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ أَخَا صُدَاءِ هُوَ أَذُنٌ وَمَنْ أَذُنٌ فَهُوَ يُقِيمُ)، سبق عند الترمذي، الحديث الثالث^(٥)، وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه وحده في موضوعه.

الحديث الرابع: أخرجه في الصلاة، باب: الرجل يؤم القوم وهم له كارهون، ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ غَانِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَعْفَرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: (ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُمْ صَلَاةَ مَنْ تَقَدَّمَ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ وَرَجُلٌ أَمَى الصَّلَاةَ دِبَارًا وَالدَّبَارُ أَنْ يَأْتِيَهَا بَعْدَ أَنْ تَقَوُّهُ وَرَجُلٌ اعْتَبَدَ مُحَرَّرَةً)^(٦).

ورواه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ عَنِ الْإِفْرِيقِيِّ بِهِ مِثْلُهُ^(٧).

قلت: ضعفه الشافعي في الأم^(٨)، وله شواهد صحيحة وأخرى حسنة من حديث ابن عباس^(٩)، وأبي أمامة^(١٠)، وقال البيهقي بعد أن رواه في السنن الصغرى: ولهذا الحديث شواهد: يتقوى بها^(١١).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٠٩، ت ٤٨٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٣) السنن الكبرى، ٣١٣/١، ح ١٤٠٠.

(٤) التمهيد، ١٧٥/٣.

(٥) انظر: ص ٥٤٨.

(٦) أبو داود، السنن، ١٦٢/١، ح ٥٩٣.

(٧) السنن، ٣١١/١، ح ٩٧٠.

(٨) الأم، ١٦٠/١.

(٩) ابن حبان، الصحيح، ٥٣/٥، ح ١٧٥٧.

(١٠) الترمذي، الجامع، ١٩٣/٢، ح ٣٦٠، وحسنه.

(١١) السنن الصغرى، ص ٣٢٧، ح ٥٦٥.

وهذه الشواهد تقوي المتن دون الإسناد فإن في الإسناد، غير الأفريقي شيخه عمران بن عبد المعافري وهو ضعيف^(١)، ولم أقف له على متابع يقويه، فيكون هذا الحديث من ضعيف حديث الأفريقي، وهو من الأحاديث الستة التي تفرد برفعها، والله أعلم.

الحديث الخامس: (إِذَا قُضِيَ الْإِمَامُ الصَّلَاةَ وَقَعَدَ فَأَخَذَتْ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ فَقَدْ ثُمَّتْ صَلَاتُهُ وَمَنْ كَانَ خَلْفَهُ مِمَّنْ أَتَمَّ الصَّلَاةَ) سبق عند الترمذي الحديث الرابع^(٢)، وهو من ضعيف حديثه، وكان أخرجه وحده في موضوعة.

الحديث السادس: (إِنْ أَسْرَعَ الدُّعَاءُ إِجَابَةً دَعْوَةَ غَائِبٍ لِغَائِبٍ) سبق عند الترمذي الحديث الخامس^(٣)، وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث السابع: في الزكاة، باب: مَنْ يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ وَحْدُ الْغَنَى، أخرجه شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ عَمْرِو بْنِ غَانِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادَ بْنَ تُعَيْمٍ الْخَضْرَمِيَّ أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادَ بْنَ الْحَارِثِ الصَّدَائِيَّ قَالَ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعْتُهُ فَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا قَالَ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ أَعْطِنِي مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيٍّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ حَتَّى حَكَمَ فِيهَا هُوَ فَجَزَأُهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءٍ فَإِنْ كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ أُعْطِيَتْكَ حَقُّكَ)^(٤).

قلت: رواه الدارقطني^(٥) من طريق سفيان الثوري عن الأفريقي، والبيهقي^(٦) بسند أبي داود، ولم يتكلما عليه.

والطحاوي^(٧) من طريق ابن وهب عن الأفريقي، واحتج به.

ورواه غيرهم عن الأفريقي ولم أرَ للمتقدمين كلاماً فيه، غير أن المناوي نقل أن الذهبي ضعفه بالأفريقي^(٨). ولم أقف على ذلك في ترجمة الأفريقي في كتب الذهبي.

قلت: هو من رواية الثقات عن الأفريقي، وليس هو من الأحاديث الستة التي تفرد بها. فيكون من حسن حديثه مما رواه من كتابه والله أعلم.

(١) تقريب التهذيب، ص ٤٣٠، ت ٥١٦٠.

(٢) انظر: ص ٦٧٤.

(٣) انظر: ص ٦٧٥.

(٤) أبو داود، السنن، ١١٧/٢، ح ١٦٣٠.

(٥) السنن، ١٣٧/٢، ح ٩.

(٦) السنن الكبرى، ١٧٣/٤، ح ٧٥٢٢، وسكت عنه.

(٧) شرح معاني الآثار، ١٧/٢.

(٨) انظر فيض القدير، ٢٥٣/٢.

الحديث الثامن: أخرجه في الفرائض، باب: ما جاء في تعليم الفرائض، ولم يخرج في الباب غيره، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ الشُّوْخِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ فَضْلٌ آيَةٌ مُحْكَمَةٌ أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ) ^(١).

ورواه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ وَجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ أَثْعَمٍ هُوَ الْإِفْرِيقِيُّ بِهِ بَمِثْلِهِ ^(٢).

قلت: هذا من الأحاديث الستة التي قال الثوري فيها تفرد الإفريقي برفعها، ولم أقف له على متابعات تقويه.

وفي الباب حديث ابن عمر بنحو حديث ابن عمرو لكنه حديث منكر كما قال ابن عدي ^(٣).

وحديث الإفريقي فيه شيخه التنوخي ضعيف، فيكون هذا مما أخطأ فيه من حفظه والله أعلم.

الحديث التاسع: أخرجه في كتاب الحمام، باب: ، أخرجه شاهداً في الباب،

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا رُهَيْثُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ عَنْ ابْنِ أَثْعَمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّهَا سَتُفْتَحُ لَكُمْ أَرْضُ الْعَجَمِ وَسَتَجِدُونَ فِيهَا بَيْوتاً يُقَالُ لَهَا الْحَمَامَاتُ فَلَا يَدْخُلُهَا الرَّجَالُ إِلَّا بِالْأُزْرِ وَامْتَعُوهَا النِّسَاءُ إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نَفْسَاءً) ^(٤).

ورواه ابن ماجه ^(٥) قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا خَالِي يَعْلَى وَجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ ابْنِ أَثْعَمٍ الْإِفْرِيقِيِّ بِهِ بَمِثْلِهِ إِلَّا أَنَّ فِيهِ إِلَّا بِإِزَارٍ بَدَلَ بِالْأُزْرِ.

قلت: هذا الحديث تفرد به الإفريقي، وفيه شيخه التنوخي وهو ضعيف كما سبق، ولم أقف له على متابعات ولا شواهد فيكون من ضعيف حديثه والله أعلم.

(١) أبو داود، السنن، ٣/١١٩، ح ٢٨٨٥.

(٢) السنن، ١/٢١، ح ٥٤.

(٣) الكامل، ١/١٧٥، وانظر ميزان الاعتدال، ١/٢١٧.

(٤) أبو داود، السنن، ٤/٣٩، ح ٤٠١١.

(٥) السنن، ٢/٤٣٢، ح ٣٧٤٨.

الخلاصة: الأحاديث التسعة التي رواها أبو داود للأفريقي، ثلاثة في باب الشواهد، وواحد متابعة، وخمسة لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها.

يحسن منها ثلاثة أحاديث بالمتابعات والشواهد وكأنها عما رواه من كتابه، والستة الباقية ضعيفة، وعَلَّتْهَا ضَعْفُ شَيْوَحِهِ أَوْ جَهَالَتِهِمْ:

- ثلاثة من روايته عن التنوخي وهو ضعيف.
- وواحد من روايته عن عمران بن عبد المعافري وهو ضعيف.
- واثنان جهالة شيوخه.

ثالثاً: مرويات الأفريقي عن ابن ماجه.

روى له ابن ماجه أحد عشر حديثاً.

الحديث الأول: (الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ فَمَا وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ فَضْلٌ آيَةٌ مُحْكَمَةٌ أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ)، سبق عن أبي داود الحديث الثامن^(١) وهو من ضعيف حديثه عن شيخه التنوخي وهو ضعيف، وكان أخرجه وحده في موضوعه.

الحديث الثاني: في المقدمة، باب: فضل العلماء والحث على طلب العلم، أخرجه وحده في موضوعه، قال: حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ هِلَالٍ الصَّوَّافُ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ بَكْرِ بْنِ خُنَيْسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ مِنْ بَعْضِ حُجْرِهِ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ فَإِذَا هُوَ بِحَلَقَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَذْعُرُونَ اللَّهَ وَالْأُخْرَى يَتَعَلَّمُونَ وَيُعَلِّمُونَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (كُلُّ عَلَى خَيْرٍ هَؤُلَاءِ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَذْعُرُونَ اللَّهَ فَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهُمْ وَإِنْ شَاءَ مَنَعَهُمْ وَهَؤُلَاءِ يَتَعَلَّمُونَ وَإِنَّمَا بُعِثْتُ مُعَلِّمًا فَجَلَسَ مَعَهُمْ)^(٢).

وروى هذا الحديث عند غير ابن ماجه من طريق الأفريقي، عن عبد الرحمن بن رافع، عن عبد الله بن عمرو به بنحوه، رواه الطيالسي من طريق ابن المبارك، عن الأفريقي، به بنحوه^(٣)، ورواه الدارمي من طريق عبد الله بن يزيد، عن الأفريقي، به بنحوه^(٤).

فبدل هذا على أن في رواية ابن ماجه خطأ، فالثقات رَوَوْه عن الأفريقي عن عبد الرحمن بن رافع، وعبد الله بن يزيد ثقة^(٥) وعبد الرحمن بن رافع ضعيف^(٦).

(١) انظر: ص ٥٥٦.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/٨٣، ح ٢٢٩.

(٣) المسند، ص ٢٩٨، ح ٢٢٥١.

(٤) السنن، ١/١١١، ح ٣٤٩.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٢٩، ت ٣٧١٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٤٠، ت ٣٨٥٦.

وأما إسناد ابن ماجه ففيه داود بن الزبرقان متروك^(١)، وفيه بكر بن خنيس ضعيف، وإن كان الحافظ قال فيه في التقريب صدوق له أغلاط^(٢)، إلا أنه ضعفه في الفتح^(٣) وتكاد تجمع أقوال النقاد على تضعيفه، وإن وثق فالتوثيق مصروف لجانب العدالة لا الضبط^(٤). فيكون هذا الحديث ضعيفاً.

الحديث الثالث: (مَنْ مَوْضُأً عَلَى كُلِّ طَهْرٍ فَلَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَإِلْمَا رَغِيَتْ فِي الْحَسَنَاتِ)، سبق عند الترمذي الحديث الثاني^(٥)، وهو من ضعيف حديثه، وكان أخرجه وحده في الباب.

الحديث الرابع: (...مَنْ أَدْنَى فَهُوَ يُقِيمُ)، سبق عند الترمذي الحديث الثالث^(٦)، وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه وحده في موضوعه.

الحديث الخامس: (ثَلَاثَةٌ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةٌ...)، سبق عند أبي داود الحديث الرابع^(٧)، وهو من ضعيف حديثه، وكان صدر به الباب وأخرج له شاهداً.

الحديث السادس: أخرجه في كتاب النكاح، باب: أفضل النساء، صدر به الباب وأخرج له شواهد، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ بْنُ أَلْعَمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِلْمَا الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَلَيْسَ مِنْ مَتَاعِ الدُّنْيَا شَيْءٌ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ الصَّالِحَةِ)^(٨).

قلت: له متابع عند مسلم وغيره من طريق شرحبيل بن شريك، أنه سمع أبا عبد الرحمن الحبلي يحدث عن عبد الله بن عمرو، به بنحوه^(٩)، ورواه الثوري عن الأفرقي^(١٠)، فيكون هذا من حسان حديثه والله أعلم.

الحديث السابع: في النكاح، باب: تزويج ذات الدين، أخرجه شاهداً في الباب.

(١) المصدر نفسه، ص ١٩٨، ت ١٧٨٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٦، ت ٧٣٩.

(٣) فتح الباري، ٢٤٣/٩.

(٤) انظر أقوال النقاد في ميزان الاعتدال، ٥٩/٢.

(٥) انظر: ص ٥٤٦.

(٦) انظر: ص ٥٤٨.

(٧) انظر: ص ٥٤٤.

(٨) ابن ماجه، السنن، ٥٩٦/١، ح ١٨٥٥.

(٩) الصحيح، ١٠٩٠/٢، ح ١٤٦٧.

(١٠) مسند عبد بن حميد، ص ١٣٣، ح ٣٢٧.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُحَارِبِيُّ وَجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ عَنِ الْإِفْرِيقِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا تَزَوَّجُوا النِّسَاءَ لِحُسْنِهِنَّ فَعَسَى حُسْنُهُنَّ أَنْ يُرْذِيَهُنَّ وَلَا تَزَوَّجُوهُنَّ لِأَمْوَالِهِنَّ فَعَسَى أَمْوَالُهُنَّ أَنْ تُطْغِيَهُنَّ وَلَكِنْ تَزَوَّجُوهُنَّ عَلَى الدِّينِ وَالْأَمَةِ خَرَمَاءُ سَوْدَاءُ ذَاتُ دِينٍ أَفْضَلُ) ^(١).

قلت: هذا الحديث من رواية الأفرريقي عن عبدالله بن يزيد وهو ثقة، وله شاهد صحيح من حديث أبي هريرة متفق عليه، وهو حديث (تنكح المرأة أربع... الحديث) ^(٢).

وسكت عنه البيهقي ^(٣) وابن حجر ^(٤) مع أن عاداتهما تضعيف الأحاديث بالأفرريقي، وليس هو من الأحاديث الستة التي تفرد برفعها، فيكون هذا مما رواه من كتابه، وهو حديث حسن والله أعلم.

الحديث الثامن: أخرجه في الأحكام، باب: ثلاثة من أذان فيهن قضى الله عنه ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُحَارِبِيُّ وَأَبُو أُسَامَةَ وَجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ عَنِ ابْنِ الْأَعْمِ قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ وَحَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ ابْنِ الْأَعْمِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَعْفَرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ الدِّينَ يَقْضَى مِنْ صَاحِبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا مَاتَ إِلَّا مَنْ يَدِينُ فِي ثَلَاثٍ خِلَالِ الرَّجُلِ تُضَعَّفُ قُوَّتُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَسْتَدِينُ يَتَّقُوهُ يَهْدُوهُ اللَّهُ وَعَدُوُّهُ وَرَجُلٌ يَمُوتُ عِنْدَهُ مُسْلِمٌ لَا يَجِدُ مَا يَكْفِيهِ وَيُؤَارِبُوهُ إِلَّا يَدِينُ وَرَجُلٌ خَافَ اللَّهَ عَلَى نَفْسِهِ الْعَزِيَّةَ فَيَنْكِحُ خَشْيَةً عَلَى دِينِهِ فَإِنَّ اللَّهَ يَقْضِي عَنْ هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ^(٥).

قلت: وهذا الحديث روي عند عبد بن حميد ^(٦)، وإسحاق بن راهويه ^(٧)، من طريق عبد الرحمن بن زياد الأفرريقي، عن عمران بن عبد المعافري، به بنحوه، وعمران بن عبد المعافري، ضعيف كما سبق.

(١) ابن ماجه، السنن، ١/٥٩٧، ح ١٨٥٩.

(٢) انظر صحيح مسلم، ٢/١٠٨٦، ح ١٤٦٦.

(٣) السنن الكبرى، ٧/٨٠، ح ١٣٢٤٧.

(٤) انظر فتح الباري، ٩/١٣٥، والتلخيص الحبير، ٣/١٤٦.

(٥) ابن ماجه، ٢/٨١٤، ح ٢٤٣٥.

(٦) المسند، ص ١٣٨، ص ٣٤٩.

(٧) المسند، ٢/٤٨٥، ص ١٠٦٤.

وقد روي هذا المتن من حديث أبي هريرة بلفظ: (ثلاثة حق على الله عونهم) إلا أن الثاني (مكاتب يريد الأداء)، ولم يذكر (رجل يموت عنده مسلم...) (١).

فيكون هذا من ضعيف حديثه والله أعلم.

الحديث التاسع: أخرجه في الديات، باب: الحامل يجب عليها القود، ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنْ ابْنِ لَهَيْعَةَ عَنْ ابْنِ أَنْعَمٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَشَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (الْمَرْأَةُ إِذَا قَتَلَتْ عَمْدًا لَا تُقْتَلُ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا إِنْ كَانَتْ حَامِلًا وَحَتَّى تُكْفَلَ وَلَدَهَا وَإِنْ زَنَتْ لَمْ تُرْجَمْ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا وَحَتَّى تُكْفَلَ وَلَدَهَا) (٢).

وقد روي عن الأفرقي من طريق أخرى، من طريق رشدين بن سعد، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن عتبة بن حميد، عن عبادة بن نسي، به بنحوه. زاد في سنده عتبة بن حميد (٣).

قلت: في كلا الإسنادين الراوي عن الأفرقي ضعيف، ومع ذلك فقد اختلفا على الأفرقي في إسناديه، ولبعض المتن شاهد صحيح وهو ما يتعلق بشأن الزنى، وهو حديث المرأة الجهنمية المشهور (٤).

الحديث العاشر: في اللباس، باب: لبس الحرير والذهب للنساء، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنِ الْإِفْرَاقِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي إِحْدَى يَدَيْهِ ثَوْبٌ مِنْ حَرِيرٍ وَفِي الْأُخْرَى ذَهَبٌ فَقَالَ: (إِنَّ هَذَيْنِ مُحَرَّمٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي حُلٌّ لِإِنَائِهِمْ) (٥).

قلت: لم أقف له على متابعات، وفيه عبد الرحمن بن رافع ضعيف كما سبق.

والمتن له شاهد حسن من حديث علي، رواه ابن ماجه (٦) في صدر الباب وهو عند ابن حبان (٧) وغيره، وحسنه الحافظ في التلخيص (٨)، فيكون هذا من ضعيف حديثه لحال شيخه التلوخي عبد الرحمن بن رافع، وإن كان للمتن شاهداً.

(١) الجامع، ١٨٤/٤، ح ١٦٥٥ وحسنه.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٨٩٨/٢، ح ٢٦٩٤. ومعنى الحديث أنها لا تحم ولا يقام عليها القصاص بالقتل حتى يفظم ولدها. ابن عبد البر، التمهيد، ١٣٤/٢٤.

(٣) الطبراني، مسند الشاميين، ٢٧٤/٣، ح ٢٢٤٥، وانظر المعجم الكبير، ٧٢/٢٠، ح ١٣٥.

(٤) انظر صحيح مسلم، ١٣٢٤/٣، ح ١٦٩٥، والترمذي في الجامع، ٤٢/٤، ح ١٤٣٥، وقال حسن صحيح.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١١٩٠/٢، ح ٣٥٩٧.

(٦) المصدر نفسه، ١١٨٩/٢، ح ٣٥٩٥.

(٧) الصحيح، ٢٥٠/١٢، ح ٥٤٣٤.

(٨) التلخيص الحبير، ٥٤/١.

الحديث الحادي عشر: (مُنْفَحُ لَكُمْ أَرْضُ الْأَعَاجِمِ وَمَسَجِدُونَ فِيهَا يُبَوَّتَانِ يُقَالُ لَهَا الْحَمَامَاتُ ... الحديث) سبق عند أبي داود الحديث التاسع^(١)، وهو من ضعيف حديثه، وكان صدّر به الباب وأخرج له شواهد.

الخلاصة: الأحاديث الإحدى عشر التي رواها ابن ماجه للإفرقي اثنان في باب الشواهد، وستة لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها، وثلاثة صدّر بها أبوابها وأخرج لها شواهد، يحسن منها ثلاثة أحاديث بالمتابعات والشواهد، والثمانية الأحاديث الباقية ضعيفة.

- ثلاثة من روايته عن التنوخي وهو ضعيف.
- واثنان من روايته عن عمران بن عبد المعافري وهو ضعيف.
- وواحد شيخه مجهول.
- واثنان علتها الراوي عنه.

رابعاً: خلاصة مرويات الأفرقي في الكتب الستة.

روى أحاديث الأفرقي من أصحاب الكتب الستة الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه وبلغ مجموع ما أخرجوه له بالمكرر تسعة وعشرين حديثاً.

■ أخرج الترمذي له تسعة أحاديث، ومثله أبو داود، وأحد عشر حديثاً أخرجها ابن ماجه.

● يحسن من هذه الأحاديث بالمتابعات والشواهد بما يشير إلى أنه رواها من كتابه أحد عشر حديثاً.

- أربعة عند الترمذي، ومثلها عند أبي داود، وثلاثة عند ابن ماجه.

● وثمانية عشر حديثاً ضعيفاً:

- سبعة أحاديث من روايته عن التنوخي، أحدها عند الترمذي، وثلاثة عند أبي داود، ومثلها عند ابن ماجه.

- وثلاثة من روايته عن المعافري، اثنان عند ابن ماجه وواحد عند أبي داود.

- وثلاثة جهالة شيوخه، أحدها عند الترمذي ومثله أبو داود وابن ماجه.

- وخمسة أحاديث علتها من الراوي عنه، ثلاثة عند الترمذي، واثنان عند ابن ماجه.

(١) انظر: ص ٥٥٧

المبحث الخامس: منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين في روايتهم من كتبهم

تضمن هذا الفصل أربعة رواة وهم:

١. إسحاق الفروي

٢. سليمان بن قرم

٣. عبد الله بن صالح كاتب الليث

٤. عبد الرحمن بن زياد الأفريقي

وقد أخرج أحاديث هؤلاء الرواة البخاري والترمذي وأبو داود وابن ماجه، على تفاوت بينهم في عدد الرواة الذين أخرجوها لهم وعدد الأحاديث التي أخرجوها لهم، وكيفية إخراج أحاديثهم.

ولم يخرج مسلم ولا النسائي لهم شيئاً.

أما من حيث عدد الرواة والمرويات:

- فالبخاري: أخرج لثلاثة رواة، وهم: إسحاق الفروي، وسليمان بن قرم، وكاتب الليث. ومجموع ما أخرج لهم أربعة عشر حديثاً، ثلاثة لإسحاق، ومثلها لسليمان، وتسعة لكاتب الليث.

- مع ملاحظة أن إسحاق وكاتب الليث من شيوخه.

- والترمذي: أخرج لهم جميعاً، وبلغ مجموع رواياتهم عنده عشرون حديثاً، تسعة لعبد الرحمن الأفريقي، وسبعة لكاتب الليث، وثلاثة لسليمان، وواحد لإسحاق.

- مع ملاحظة أنه قال في الأفريقي: 'ضعيف عند أهل الحديث ورأيت محمداً يقوي أمره'.

- وأبو داود أخرج لثلاثة هم: إسحاق وسليمان والأفريقي، وبلغ مجموع ما أخرجهم، أحد عشر حديثاً: تسعة للأفريقي، وحديثاً لإسحاق وآخر لسليمان.

- وابن ماجه أخرج لثلاثة: إسحاق وكاتب الليث والأفريقي (وبلغ مجموع ما أخرجهم ثمانية عشر حديثاً، أحد عشر للأفريقي، وأربعة لكاتب الليث وثلاثة لإسحاق).

- ويلاحظ هنا إقلالهم في الجملة من إخراج أحاديث هؤلاء الرواة، فأكثر ما أخرج

البخاري لكاتب الليث تسعة أحاديث، وأكثر ما أخرج الترمذي وأبو داود وابن ماجه

للأفريقي، الترمذي سبعة، وأبو داود تسعة، وابن ماجه أحد عشر.

وأما من حيث كيفية الإخراج:

- فالبخاري أكثر عنهم تعليقاً حيث بلغ عدد الأحاديث التي علقها لهم عشرة أحاديث من

أربعة عشر بنسبة (٧١،٤%)، وثلاثة صدر بها أبوابها وأخرج لها متابعات أو شواهد

بنسبة (٢١،٤%) وواحد مقروناً، ودلت صورة هذه الأحاديث جميعاً أن البخاري انتقاها

لهم من كتبهم أي أنها جميعاً على هيئة التوثيق النسبي.

- أما الترمذي: فأكثر ما أخرج حديثهم لبيان ضعفه، حيث بلغ عدد ما أخرجه على هذا الوصف ثمانية أحاديث من عشرين بنسبة (٤٠%).
- ثم ما أخرجه حيث لم يجد في الباب غيره وعددها خمسة أحاديث بنسبة (٢٥%).
- ثم ما أخرجه في باب المتابعات والشواهد وعددها أربعة أحاديث ثلاثة شواهد وواحد متبعة بنسبة (٢٠%).
- ثم ما أخرجه تعليقاً وهما حديثان بنسبة (١٠%) وباستثناء ما أخرجه لبيان ضعفه، فإن باقي الأحاديث تدل صورتها على أنها مما روه من كتبهم من مقبول حديثهم.
- وأبو داود أكثر ما يخرج عنهم حيث لا يجد في الباب غيرها وعدد الأحاديث التي أخرجها على هذا الوصف ستة أحاديث من أحد عشر بنسبة (٥٤,٥%)، منها خمسة أحاديث ضعيفة.
- ثم ما رواه في باب الشواهد والمتابعات، وعددها خمسة، ثلاثة شواهد واثنان متبعة بنسبة (٤٥,٥%).
- تدل صورة هذه الأحاديث بالجملة على أنه انتقى منها حيث كان منها خمسة من مقبول حديثهم كأنها مما روه من كتبهم.
- وابن ماجه أكثر ما يخرج عنهم حيث لا يجد في الباب غيرها وأخرج بهذا الوصف نصف الأحاديث التي أخرجها لهم وهي تسعة أحاديث من ثمانية عشر، بنسبة (٥٠%).
- ثم أخرجه في باب المتابعات والشواهد خمسة أحاديث، أربعة شواهد وواحد متبعة بنسبة (٢٧,٨%)، منها أربعة ضعيفة.
- ثم ما صدر به الباب وأخرج له شواهد وهي أربعة أحاديث بنسبة (٢٢,٢%).
- فيلاحظ بالمقارنة بينهم أن البخاري أكثر عنهم تعليقاً، والترمذي أكثر عنهم لبيان ضعفها، وأبو داود وابن ماجه حيث لا يجدان في الباب غير أحاديثهم.
- ويلحظ هنا أن أبا داود أكثر ما يخرج أحاديثهم الضعيفة غير التي يخرجها لبيان ضعفها ما أخرجه حيث لا يجد في الباب غيرها.
- وابن ماجه مثله، وما كان منها في باب المتابعات والشواهد.

ينظر الجدول رقم (٥) للتوضيح.

الفصل الخامس في بيان شروط الإمامية

دراسة شروط الإمامية من خلال ما في من

منهم في الرواية عن الاعتناء بالموقفين فيها

المبحث الأول: دراسة شرط الإمام البخاري.

المبحث الثاني: دراسة شرط الإمام مسلم.

المبحث الثالث: دراسة شرط الإمام النسائي.

المبحث الرابع: دراسة شرط الإمام الترمذي.

المبحث الخامس: دراسة شرط الإمام أبي داود.

المبحث السادس: دراسة شرط الإمام ابن ماجه.

تمهيد:

المقصود بشروط الإئمة هنا: مناهجهم في كيفية اختيار الأحاديث لتخريجها في كتبهم وعن التزامهم في ذلك، وتلتحق بذلك أغراضهم وأهدافهم في تصانيفهم^(١).

وقد صرح المقدسي أنه لم يُنقل عن واحدٍ من الأئمة الستة أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي على الشرط الفلاني، وإنما يُعرف من سبر كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم^(٢).

وأفاد الشيخ عبد الفتاح أبو غدة أن هذا الكلام ليس على عمومه، فإن جل هؤلاء الأئمة قد أثرت عنهم كلمات متفرقة، تُخبر عن موضوع كتبهم ومنهجهم فيها، بل إن الإمام مسلم رحمه الله تعالى أبان عن منهجه في مقدمة صحيحة الحافلة الهامة، وكذا أبو داود رحمه الله تعالى في رسالته لأهل مكة، وفي العلل الصغير للإمام الترمذي رحمه الله تعالى كثير مما يؤخذ منه منهجه وشرطه، وقد يعرف ذلك بالنظر في أسماء كتب بعضهم، فاسم الصحيحين واسم جامع الترمذي التي سموها بها كتبهم تدل بالجملة على شروطهم ومنهجهم في كتبهم^(٣).

وكان تقسيم الحازمي للرواة على طبقات خمس أساساً أعتمد عليه في الحديث عن شروط الأئمة.

قال الحازمي: ثم اعلم أن هؤلاء الأئمة مذاهب في كيفية استنباط مخارج الحديث، نشير إليها على سبيل الإيجاز، وذلك أن مذهب من خرّج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخرجه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخرجه إلا في الشواهد والمتابعات.

وهذا بابٌ فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن روائي الأصل ومراتب مداركهم، ولتوضيح ذلك بمثال، وهو أن يعلم مثلاً أن أصحاب الزهري على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت.

فمن كان في (الطبقة الأولى) فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري و(الطبقة الثانية) شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول ملازمة

(١) أبو غدة، تعليقه على شروط الأئمة الستة، ص ٥٨، مطبوع مع رسالة أبي داود وشروط الأئمة الخمسة.

(٢) شروط الأئمة الستة، ص ٨٥.

(٣) أبو غدة، تعليقه على شروط الأئمة الستة، ص ٥٨.

للزهرى، حتى كان فيهم من يزامله في السفر ويلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهرى إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرط مسلم.

و(الطبقة الثالثة) جماعة لزموا الزهرى مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، وهم شرط أبي داود والنسائي.

و(الطبقة الرابعة) قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهرى، لأنهم لم يصاحبوا الزهرى كثيراً وهم من شرط أبي عيسى الترمذى. و(الطبقة الخامسة) نفر من الضعفاء والمجهولين، لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد، وهم عند أبي داود فمن دونه، فأما عند الشيخين فلا^(١).

إلا أنه ينبغي الإشارة إلى ما ذكره الحافظ ابن حجر بشأن هذه الطبقات أنها في حق المكثرين فقط حيث قال: وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقاً، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً، وهذا المثال الذي ذكرناه هو في حق المكثرين... فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تحريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ، لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرج ما تفرد به كيحيى بن سعيد الأنصارى، ومنهم لم يقو الاعتماد عليه فأخرج ما شاركه فيه غيره، وهو الأكثر^(٢).

أما ابن منده فقد قسم الرواة إلى ثلاث طبقات من حيث القبول والرد:

الأولى: أهل المعرفة والصحيح وهؤلاء هم البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي، ويعلمهم يحتج على سائر الناس وهم الطبقة المقبولة باتفاق.

الثانية: وهم الذين قبلهم جماعة من أهل المعرفة والتمييز، وردهم آخرون ومثل لهم بمحمد بن مسلم بن تدرس وسهيل بن أبي صالح والعلاء بن عبد الرحمن وغيرهم في جماعة يكثر تعدادهم لكثرتهم أخرج عنهم البخاري وتركهم مسلم أو أخرج عنهم مسلم وتركهم البخاري لكلام في حديثه أو غلو في مذهبه، وهؤلاء هم شرط النسائي وأبي داود وجميع من أخذ طريقهم في الحديث....

(١) شروط الأئمة الخمسة، ص ١٥٠-١٥٤.

(٢) هدى السارى، ص ١٠.

والطبقة الثالثة: وهي المتروكة باتفاق من البخاري ومسلم وغيرهما لأحوال شتى، هذه الطبقة متروكة إما لكثرة الوهم في حديثهم، أو لسوء حفظهم، أو لعلّة دخلت عليهم فاضطربوا في الروايات، أو الجهالة فيهم أو للتهمة الواقعة عليهم، أو لشهرتهم بالكذب وهم - وذكر منهم ممن درس في هذه الرسالة - ليث بن أبي سليم، مجالد بن سعيد، الحارث الأعور، يزيد بن أبان الرقاشي، موسى بن عبيدة. ثم قال: وقد اقتصرنا على ذكر جماعة منهم وملنا إلى الإيجاز والاختصار وبالله التوفيق^(١).

ولدراسة شروط هؤلاء الأئمة من خلال ما تبين من منهجهم في الرواية عن الضعفاء الموثقين نسبياً قمّت بعمل جداول تبين خلاصة منهج الأئمة في الرواية عن الضعفاء الموثقين نسبياً، وتبرز مراعاتهم لجانب التوثيق النسبي في الراوي، الأمر الذي من شأنه إبراز منهجهم النقدي.

(١) ابن مندّة، شروط الأئمة، ص ٧٣-٨٥. ويشار هنا إلى أن هذا التقسيم يخلط بين المصنفين والرواة، إذ الطبقة الأولى عندهم المصنفون إلا إذا أراد التمثيل بهم لمن هو في مثل علمهم من الرواة كشعبة والثوري والزهري وغيرهم.

المبحث الأول

دراسة شرط الإمام البخاري
من خلال ما تبين من إخراج
أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً.

المبحث الأول: دراسة شرط الإمام البخاري من خلال ما تبين من إخراجه أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً.

لم ينص الإمام البخاري على شرطه صراحة، ولكن يمكن الاستفادة من تسمية كتابه، وسبر أحاديثه للكشف عن شرطه.

أما اسم كتابه فهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه^(١)، فيتضح من تسميته لكتابه أنه يشترط أن يكون ما يخرج فيه من أحاديث مسنداً صحيحاً، فإذا أخرج أحاديث على غير هذين الوصفين تكون ليست على شرطه، ويكون إنما أخرجها لأغراض أخرى ليس الآن موضع بسطها.

وأما معرفة شرطه بالسبر فيستفاد ممن سبر حديثه وقرر أن غاية مقصده إخراج أحاديث الطبقة الأولى وهي التي جمعت بين الحفظ والإتقان وطول الملازمة للشيخ، وقد يخرج عن أعيان الطبقة الثانية^(٢).

وقد بين ابن حجر أن أكثر ما يخرج عن أعيان الثانية تعليقاً، وربما أخرج اليسير من أحاديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً^(٣).

وبالنظر في الجدول المرفق لبيان خلاصة منهج البخاري، ويتبع أقوال البخاري في هؤلاء الرواة الضعفاء الموثقين نسبياً ممن أخرج لهم، تتضح الأمور الآتية:

أولاً: الرواة التسعة الذين أخرج لهم في صحيحه تكلم في ثلاثة منهم وهم:

١. يحيى الضحاك، نقل عن أحمد قوله: أما سماعه من الأوزاعي فلا يدفع.

قلت: وقد تكلم في سماعه من الأوزاعي كما سبق، وهذا النقل يظهر لنا اختيار البخاري لرأي شيخه أحمد بن حنبل، والحديث الواحد الذي أخرج له تعليقاً متابعة من روايته عن الأوزاعي، وبالمتابعات ظهر أنه ثابت عن الأوزاعي من طرق أخرى.

(١) انظر: هدي السادري، ص ١٦، مطبوع مع فتح الباري، طبعة بيت الأفكار الدولية.

(٢) الحازمي، شروط الأئمة الخمسة، ص ١٥١.

(٣) هدي الساري، ص ١٠.

٢. زهير بن محمد، وثقه في روايته في العراق وضعف روايته في الشام، ونقل عن شيخه الإمام أحمد أن زهير بن محمد في الشام كأنه آخر لكثرة مناكيره.

قلت: وقد أخرج له حديثين من روايته في العراق، في المتابعات.

٣. ليث بن أبي سليم، قال: صدوق وربما يهم في الشيء، ثم نقل قوله شيخه أحمد: ليث لا يفرح بحديثه يرفع أشياء لا يرفعها غيرها، وكأنه يقول، أن وهمه هو في رفعه أشياء لا يرفعها غيره.

والحديثان اللذان أخرجهما له تعليقاً متابعة، ظهر بالمتابعات أنه لم يتفرد بهما.

ثانياً: ثلاثة رواة آخريين من الذين أخرج لهم هم من شيوخه وهم:

- إسماعيل بن أبي أويس.

- إسحاق الفروي.

- عبدالله بن صالح كاتب الليث، وهم جميعاً أصحاب كتب، وهم شيوخه وهو أعرف بحالهم.

- أما ابن أبي أويس، فلقد اعتمده وأكثر من إخراج حديثه وذلك لأن البخاري انتقى من كتب إسماعيل ومع ذلك فقد تأكد من صحة انتقائه بثبوت هذه الأحاديث غالباً من طرق أخرى عنده. حيث بلغ عدد الأحاديث التي أخرجها له وهي عنده من طرق أخرى في الصحيح ٢٠٨ من ٢٢٣ وثلاثة عشر لها متابعات عند غيره، ولم ينفرد إلا بحديثين اثنين فقط.

وأما إسحاق الفروي وعبد الله بن صالح فلم يخرج لهما إلا تعليقاً متابعة، ولم يكثر عنهما، ويظهر من المتابعات التي أخرجها أن هذه الأحاديث انتقاها من كتبهم والله أعلم.

ثالثاً: باستثناء ابن أبي أويس، فإن البخاري لم يعتمد هؤلاء في الأصول إنما في المتابعات:

ولم يخرج أحاديثهم موصولة إلا زهير بن محمد أخرج له حديثين متابعة بأسانيدهما، أما أحاديث الآخرين فأخرجها تعليقاً متابعة.

رابعاً: وأحاديث هؤلاء الضعفاء الموثقين نسبياً أخرجها على هيئة التوثيق النسبي بنسبة (٩٨,٨٪) من مجموع ما أخرج لهم.

وهذا بدوره يرفع من مكانة أحاديث هؤلاء الرواة، ولا يعاب عليه في ذلك شيء لأنه أخرج لهم ما ضبطوا وحفظوا.

خامساً: لم يكثر الإمام البخاري عن هؤلاء مع أنه روى أحاديثهم تعليقاً، إلا ما كان منه في إسماعيل بن أبي أويس لأنه انتخب من أصوله.

بذا يظهر أن الإمام البخاري انتقى من أحاديث هؤلاء الضعفاء مع أنه أخرجها تعليقاً، مما يؤكد عمق منهجه النقدي وإمامته في هذا الباب، وأنه بهذا الوصف يعلق لأصحاب الطبقة الرابعة عند الحازمي^(١)، والثالثة عند ابن منده، ولا يعتبر هذا مجال قدحاً فيما شرطه في تسمية كتابه من إخراج الصحيح مسنداً، فإنه لم يخرج هؤلاء مسنداً إلا حديثين في باب المتابعات والشواهد، ويخرج لهم مع ذلك تعليقاً منتقياً من أحاديثهم.

(١) وقد أكد ذلك د. أمين القضاة وشرف القضاة في بحثهما قياس شرط البخاري في الطبقات، انظر مجلة دراسة العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، المجلد الحادي والعشرون، (١)، العدد الخامس، ١٩٩٤، ص ١٣٥.

المصنف: الجذاري

إجازة التوثيق النسبي

منهجية الأبحاث

[illegible]

البحث الثاني

دراسة شرط الإمام مسلم
من خلال ما تبين من منهجه في
الراوية عن الضعفاء الموثقين نسبياً

المبحث الثاني: دراسة شرط الإمام مسلم من خلال ما تبين من منهجه في الراوية عن الضعفاء الموثقين نسبياً

أما الإمام مسلم فمن مقدمته الحافلة، واسم كتابه، مع سبر أحاديثه يمكن إعطاء صورته واضحة عن شرطه.

أما في المقدمة فقد صرح بشرطه حيث قال: ثم إنا إن شاء الله، مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه، على شريطة سوف أذكرها لك. وهو إنا نعمل إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس، على غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديثه فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد، لعل تكون هناك، لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه، يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن. ولكن تفصيله ربما عسر من جملة، فإعادته بهيئته، إذا ضاق ذلك، أسلم. فأما ما وجدنا بدأ من إعادته بجملة، من غير حاجة منا إليه، فلا نتولى فعله إن شاء الله تعالى.

فأما القسم الأول، فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى، من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم.

فإذا نحن تفصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حُمّال الآثار ونُقال الأخبار... فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشغل بتخريج حديثهم. كعبدالله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد... وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار^(١).

(١) مسلم، الصحيح، ٥٤/١-٥٦.

المهنة: مسلم

إبراز التوثيق النسبي

منهجية الإخراج

منهجية الإخراج				إبراز التوثيق النسبي				توزيع	
الترتيب	الاسم	اللقب	الكنية	الاسم	اللقب	الكنية	الاسم	اللقب	الترتيب
١	فرقة من عدد الرحمن	١	-	-	-	-	١	-	١
٢	مجلد من سعد	١	-	-	-	-	١	-	٢
٣	مجلد من سعد	١١	-	-	-	-	٧	-	٣
٤	إسماعيل بن أبي أوس	٧	-	-	-	-	٦	-	٤
٥	علي بن زيد	١	-	-	-	-	١	-	٥
٦	زهير بن محمد	٢	-	-	-	-	٢	-	٦
٧	ليث بن أبي سليم	١	-	-	-	-	١	-	٧
٨	المجموع	٢٤	-	-	-	-	١٣	-	٨
	النسبة	%١٠٠	-	-	-	-	%٥٤,٢	-	
			-	-	-	-	%٤٥,٨	-	

المبحث الثالث

دراسة شرط النسائي

**من خلال ما تبين من منهجه في
الرواية عن الضعفاء الموثقين نسبياً**

المبحث الثالث: دراسة شرط النسائي من خلال ما تبين من منهجه في الرواية عن الضعفاء الموثقين نسبياً

أما النسائي فقد نُقل عنه أنه قال: لما عزمت على جمع كتاب السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، ف وقعت الخيرة على تركهم فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم^(١).

قلت: فيظهر من هذا القول شدة انتقاء أبي عبد الرحمن لرجالها، فإنه ترك رجالاً لأنه كان في قلبه بعض شيء منهم.

وأكد هذه النظرة في النسائي أبو القاسم الزنجاني حيث سئل عن راوٍ فوثقه فقليل له إن النسائي ضعفه، فقال: إن لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم^(٢). ولذا قيل: من يصبر على ما يصبر عليه النسائي كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حدث بها وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة^(٣).

وقال الحازمي: شرط النسائي أن يخرج أحاديث الطبقة الثالثة وهم من كان عنده حفظ وإتقان وطول ملازمة للشيخ إلا أنه لم يسلم من غوائل الجرح فهم بين الرد والقبول. ومثل لهؤلاء بسفيان بن حسين، وعبد الله بن عمر العمري، وزمعة بن صالح المكي وغيره^(٤).

وذكر ابن منده أنه يخرج لكل من لم يجمع على تركه^(٥).

وبالنظر في الجدول المرفق لبيان منهج النسائي في الرواية عنهم، واعتباره للتوثيق النسبي فيهم، وتتبع أقواله النقدية، يتضح ما يلي:

(١) شروط الأئمة الستة، ص ١٠٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٤) شروط الأئمة الخمسة، ص ١٥١.

(٥) شروط الأئمة، ص ٧٨. قلت: وقد فسر أن معنى من لم يجمع على تركه: أي من لم يجمع القطان وابن مهدي على تركه.

أولاً: جميع من أخرج لهم النسائي تكلم فيهم بضعفهم، إلا الحارث الأعور ضعفه في رواية ووثقه في أخرى، وإسماعيل بن عياش، قال صالح في حديث أهل الشام وأطلق القول بأنه ضعيف، وكثير الخطأ في روايات أخرى.

ثانياً: مع ندرة إخراجه أحاديث هؤلاء القوم، إذ لم يخرج لهم إلا سبعة أحاديث اثنان منهما في السنن الكبرى، فإنه أخرج منها ثلاثة لبيان ضعفها وواحداً مقروناً، وثلاثة في المتابعات والشواهد.

ثالثاً: لم يتضح جلياً التوثيق النسبي عنده لندرة الأحاديث التي خرّجها، ولإطلاقه القول بضعفهم بهذا يظهر أن النسائي يترك الراوي الذي تكلم فيه فلا يخرج له، وبهذا المقدار لا يظهر لي كيف أن النسائي يخرج أحاديث من لم يجمع على تركه، كما سبق وذكر ابن منده عنه بل إنه يترك حديث من كان في قلبه شيء منه كما ذكر هو.

المصنف: النسائي

إبراز التوثيق النسائي

مذهبية الإخراج

المصنف: النسائي	مذهبية الإخراج	إبراز التوثيق النسائي				المجموع	النسبة
		المصنف: النسائي	مذهبية الإخراج	المصنف: النسائي	مذهبية الإخراج		
١. للحارث الأعور	-	-	-	-	-	١	١٠٠%
٢. هشام بن سعد	-	-	-	-	-	١	١٠٠%
٣. علي بن زيد	-	-	-	-	-	٢	٢٠٠%
٤. إسماعيل بن عمار	-	-	-	-	-	٢	٢٠٠%
٥. مجموع	-	-	-	-	-	٦	٦٠٠%
٥. نسبة	-	-	-	-	-	٦	٦٠٠%

المبحث الرابع

دراسة شرط الترمذي

من خلال ما تبين من منهجه في

إخراج أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً

المصنف: الترمذي

إبراز التوثيق النسبي

منهجية الإخراج

المصنف: الترمذي		إبراز التوثيق النسبي		منهجية الإخراج		المصنف: الترمذي		إبراز التوثيق النسبي		منهجية الإخراج	
الترتيب	الاسم	الترتيب	الاسم	الترتيب	الاسم	الترتيب	الاسم	الترتيب	الاسم	الترتيب	الاسم
١	أبو بن سعيد	١	-	-	-	١	أبو بن سعيد	١	-	-	-
٢	الحارث الأعور	٢١	١٥	-	-	٢	الحارث الأعور	٢١	١٥	-	-
٣	الخليل بن مرة	٢	-	-	-	٣	الخليل بن مرة	٢	-	-	-
٤	قرة بن عبد الرحمن	٣	٣	-	-	٤	قرة بن عبد الرحمن	٣	٣	-	-
٥	المثنى بن الصباح	٥	٣	-	-	٥	المثنى بن الصباح	٥	٣	-	-
٦	مجاد بن سعيد	٢٠	١٣	١	-	٦	مجاد بن سعيد	٢٠	١٣	١	-
٧	هشام بن سعد	١٢	٥	١	-	٧	هشام بن سعد	١٢	٥	١	-
٨	يزيد بن لبنان	٥	١	-	-	٨	يزيد بن لبنان	٥	١	-	-
٩	إسماعيل بن أبي لويس	٥	٢	-	-	٩	إسماعيل بن أبي لويس	٥	٢	-	-
١٠	داود بن يزيد	٤	-	-	-	١٠	داود بن يزيد	٤	-	-	-
١١	عبدية بن معتب	٢	-	١	-	١١	عبدية بن معتب	٢	-	١	-
١٢	علي بن زيد	٢٥	٨	-	-	١٢	علي بن زيد	٢٥	٨	-	-
١٣	يزيد بن مهران	٥	٢	-	-	١٣	يزيد بن مهران	٥	٢	-	-
١٤	إسماعيل بن عواش	٢٢	١٢	٧	-	١٤	إسماعيل بن عواش	٢٢	١٢	٧	-
١٥	أبو بن عتبة	١	-	-	-	١٥	أبو بن عتبة	١	-	-	-
١٦	زهير بن محمد	٩	٥	٣	-	١٦	زهير بن محمد	٩	٥	٣	-
١٧	الفرح بن فضالة	٢	-	-	-	١٧	الفرح بن فضالة	٢	-	-	-
١٨	محمد بن حميد	٢٤	٧	١٠	-	١٨	محمد بن حميد	٢٤	٧	١٠	-
١٩	معاوية بن يحيى	١	-	-	-	١٩	معاوية بن يحيى	١	-	-	-

المصنف: الأبي مزيان

أجزاء التوفيقية النفسية

فصل فی الاخراج

الاسم	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد الأصوات	النسبة المئوية
عبد الرحمن الأرفقي	١٤	%٢٠	١٤	%٢٠	١٤	%٢٠
عبد الله بن صالح	٧	%١٠	٧	%١٠	٧	%١٠
سلیمان بن قرقم	٣	%٥	٣	%٥	٣	%٥
إسحاق الفروي	١	%١	١	%١	١	%١
جمال الجبني	٥	%٧	٥	%٧	٥	%٧
المجموع	١٨٠	%١٠٠	١٨٠	%١٠٠	١٨٠	%١٠٠

المبحث الخامس

دراسة شرط أبي داود

من خلال ما تبين من منهجه في

الراوية عن الضعفاء الموثقين نسبياً

المبحث الخامس: دراسة شرط أبي داود من خلال ما تبين من منهجه في الرواية عن الضعفاء الموثقين نسبياً

صرح أبو داود في رسالته بأنه يخرج أصح حديث في الباب، وأنه يقدم الصحيح على الحسن وهكذا...

واشترط أنه لا يخرج حديث المتروك، وإن كان في الحديث راوٍ منكر بينه وليس في الباب على نحوه غيره، وما كان فيه وهن شديد بينه، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم يذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض^(١).

وأما رجاله فقد ذكر ابن منده أنه يخرج عن كل من لم يُجمع على تركه، فهو يخرج الإسناد الضعيف لأنه أقوى عنده من رأي الرجال^(٢).

وعلق المقدسي أن حديث هؤلاء -أي: من لم يجمع على تركه- إذا صح باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال فيه هذا القسم من الصحيح^(٣).

وذكر الحازمي أن رجاله هم أصحاب الطبقة الثالثة الذين جمعوا إلى كونهم لم يسلموا من الجرح أنهم لم يمارسوا حديث شيخهم إلا قليلاً^(٤) وهم شرط النسائي كما سبق، وقد يخرج لمشاهير الطبقة الرابعة لأسباب تقتضيه^(٥).

وبالنظر في الجدول المرفق الذي يبين منهجه في الرواية عن هؤلاء الرواة الضعفاء الموثقين نسبياً، وتتبع كلامه في الرواة الذين أخرج لهم، يظهر ما يلي:

أولاً: تكلم أبو داود في ثمانية رواه من الرواة الثمانية عشر الذين أخرج لهم في سننه، كما:

١. أيوب بن سويد، قال: ضعيف، وأخرج له حديثاً واحداً لبيان ضعفه.

٢. الحارث الأصور، قال: لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث، وقال:

ولعل ليس للحارث في كتابي إلا حديثاً واحداً كتبه عنه بأخيه، وقد أخرج عنه

خمسة أحاديث أحدها نص على أن أبا إسحاق لم يسمعه من الحارث، وأربعة سكّ

عنها، ثلاثة مقبولة وهي من روايته عن علي، اثنان منهما قرن الحارث فيهما بغيره.

(١) رسالة أبي داود لأهل مكة، ص ٣٤-٤١.

(٢) شروط الأئمة، ص ٧٨.

(٣) شروط الأئمة الستة، ص ٨٩، قلت، ومراده بالصحيح المقبول وهو أعم من الصحيح اصطلاحاً.

(٤) شروط الأئمة الخمسة، ص ١٥١.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

٣. قرّة بن عبد الرحمن، قال: في حديثه نكارة، أخرج له أربعة أحاديث سكت عنها، ثلاثة على هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة، والرابع من مناكير حديثه.

٤. مجالد بن سعيد، قال عنه شيخ ضعيف، حدث عنه يحيى القطان على نقده للرجال، أخرج له اثني عشر حديثاً، عشر على هيئة التوثيق النسبي، تسعة مقبولة وواحد خالف فيه الثقات.

٥. هشام بن سعد، قال: أثبت الناس في زيد بن أسلم، لذا أكثر عنه فأخرج له أربعة وعشرين حديثاً منها ستة عشر من حديثه عن زيد، خمسة عشر حديثاً مقبولاً.

٦. إسماعيل بن عياش، نقل عن الإمام أحمد قوله: ما حدث عن مشايخه الشاميين أما عن غيرهم فعنده مناكير، أخرج له ثمانية وعشرين حديثاً، سبعة وعشرين من روايته عن الشاميين، تسعة عشر منها مقبولة.

٧. الفرج بن فضالة، نقل عن أحمد قوله: روى عن يحيى بن سعيد مناكير، أخرج له حديثين لبيان ضعفهما.

٨. جابر الجعفي، قال: ليس عندي بالقوي في حديثه، أخرج له حديثين على هيئة التوثيق النسبي وهما مقبولان.

ثانياً: لم ينص على بيان ضعف كل الأحاديث التي خرجها وهي ضعيفة، إذ بلغت الأحاديث الضعيفة التي أخرجها هؤلاء الضعفاء الموثقين نسبياً واحداً وثلاثين حديثاً بين ضعف عشرة منها.

وأما أسباب إخراجها للأحاديث الضعيفة كما ظهر في الدراسة فهي:

١. أنه لم يجد في الباب غيرها.

ب. أو لأنه أخرجها في المتابعات والشواهد ويتساهل فيها مالا يتساهل في الأصول.

ج. أو لأنها أصح ما وجد في الباب، وأخرج لها ما يعضدها.

ثالثاً: بلغ نسبة الأحاديث التي أخرجها هؤلاء الرواة على الهيئة التي وثقوا فيها وهي مقبولة (١، ٥٩%).

أما التي أُخْرِجَتْ على هيئة التوثيق وهي ضعيفة (١٤%) منها (٦، ٩%) علتها الراوي الموثق نسبياً.

والأحاديث التي رواها لهم على غير الهيئة التي وثقوا فيها وهي مقبولة بنسبة (١١,٣%) والأحاديث التي رواها على غير الهيئة التي وثقوا فيها وهي ضعيفة (١٦,٣%) منها (١١,٣%) علتها الراوي الموثق نسبياً.
رابعاً: وبلغ نسبة ما أخرجه هؤلاء الضعفاء الموثقين نسبياً في باب الشواهد والمتابعات (٤٥,٦%).

وما أخرجه تعليقاً أو لبيان ضعفه (٤,٤%).

وما أخرجه مقروناً (٩%).

والأحاديث التي رواها صدر الباب وعضدها بشواهد أو متابعات بنسبة (١٠,٤%) وما أخرجه ولم يجد غيره في باب أو موضوعه فبلغ نسبة (٢٦,١%).

وهذا يدل على التزام أبي داود بما شرط على نفسه في كتابه، وعدم نصه على ضعف كل حديث ضعيف، فإنه شرط أن يبين ما فيه وهن شديد، وكأنه رأى أن هذه الأحاديث وهنها غير شديد وهي كذلك فليس فيما أخرج حديث شديد الضعف كما سبق في دراسة أحاديثه في موضعها، والله أعلم.

المصنف: أبو داود

إبراهيم الخليلي الخليلي

منهجية الاختراعات

[illegible]

المبحث السادس

دراسة شرط ابن ماجه

من خلال ما تبين من منهجه في

إخراج أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً

المبحث السادس: دراسة شرط ابن ماجه من خلال ما تبين من منهجه في إخراج أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً

لم ينص أحد على شرط ابن ماجه إلا ما كان من المقدسي حيث قال: "وأما أبو داود فمن بعده فإن كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: صحيح وهو الجنس المخرج في هذين الكتابين للبخاري ومسلم.

القسم الثاني: صحيح على شرطهم...

القسم الثالث: أحاديث أخرجوها للضعفاء في الباب المتقدم، وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها، وربما أبان المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة..."

ثم بين أسباب إخراجها عندهم وهي لم تصح، فقال:

"فإن قيل: لم أودعوها كتبهم ولم تصح عندهم؟ فالجواب من ثلاثة أوجه:

أحدها: رواية قوم لها واحتجاجهم بها، فأوردوها وبينوا سقمها لتزول الشبهة.

والثاني: أنهم لم يشترطوا ما ترجمه البخاري ومسلم رضي الله عنهما على ظهر كتابيهما في التسمية بالصحيحة.

والثالث: أن يقال لقائل هذا الكلام، رأينا الفقهاء وسائر العلماء يوردون أدلة الخصم في كتبهم، مع علمهم أن ذلك ليس بدليل، فكان فعلهم هذا كفعل الفقهاء، والله أعلم^(١).

وبالنظر في منهج ابن ماجه من خلال إخراج أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً^(٢)، يمكن تسجيل النتائج التالية:

أولاً: بلغت نسبة ما أخرجهم لهم على هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة (٥, ٤٣%) ونسبة ما أخرجهم لهم على الهيئة نفسها وهي ضعيفة (٤, ١٣%) منها (٥, ٨) علتها من الراوي الموثق نسبياً.

ثانياً: وبلغت نسبة ما أخرجهم لهم على غير هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة (١, ١٢%) وعلى غير هيئة التوثيق وهي ضعيفة (٥, ٣٦%).

(١) المقدسي، شروط الأئمة، ص ٨٨-٩٠.

(٢) ولم أستطع الوقوف على أقوال ابن ماجه النقدية في هؤلاء الرواة لعدم وجودها في الكتب المطبوعة، وله كتاب حافل في الجرح والتعديل لو كان بين أيدينا لساهم في إعطاء تصور أدق عن منهجه وشرطه في سنته.

ثالثاً: كان أغلبية هذه الأحاديث التي أخرجها هؤلاء الضعفاء الموثقين نسبياً في باب المتابعات والشواهد، حيث بلغت نسبة ما أخرجوه على هذه الهيئة (٦, ٥٩%).

ويضاف لها ما أخرجته تعليقاً أو مقروناً بنسبة (٨, ١%)، فيكون مجموعهما (٤, ٦١%).

رابعاً: وبلغ نسبة ما صدر به الباب، وأخرج له شواهد ومتابعات (٣, ١٠%) ونسبة ما أخرجته وحده في بابه أو موضوعه (٢, ٢٩%).

فهذا يظهر لنا أنه يضاف إلى أسباب إخراج ابن ماجه أحاديث الضعفاء:

١. أنه يتقى ما صح من أحاديثهم وهذا تجلي من جانبين:

الأول: إخراج أحاديثهم على الهيئة التي وثقوا فيها، وبلغ عدد الأحاديث التي أخرجها على هذه الهيئة وهي مقبولة (مائة واثنى عشر حديثاً) من أصل (مئتين وستة وستين حديثاً).

الثاني: إخراج أحاديثهم التي توبعوا فيها أولها شواهد تقويها وبلغت (خمسة وثلاثين حديثاً).

٢. أن أغلب ما يخرج من أحاديثهم هو في باب المتابعات والشواهد ولحوها، وبلغ عددها (مائة وسبعة وخمسين حديثاً).

أو ما يصدر بها بابها ويخرج لها متابعات وشواهد، وبلغ عددها خمسة وثلاثين حديثاً.

وعلى هذا يظهر أن إخراجهم عن أصحاب الطبقة الخامسة هو على شرطه في باب

المتابعات والشواهد غالباً أو حيث لا يجد في الباب غيرها، مع ملحوظة أن الرواة الذين يعتبرون

من أصحاب هذه الطبقة في الضعفاء الموثقين نسبياً غير موجودين، وقد وقفت على أصحاب

هذه الطبقة أثناء أسانيد الأحاديث التي خَرَّجها للقوم، وكان من أبرزهم شيخه المتروك

عبد الوهاب بن الضحاك العرضي.

أما هؤلاء الضعفاء الموثقون نسبياً فإنه يصدق عليهم أنهم إنما يخرج حديثهم اعتماداً

على العدالة والثقة وقلة الخطأ، فمن قله خطؤه قوي الاعتماد عليه، وقلة الخطأ إما مطلقاً أو في

وصف معين، والله أعلم.

المصنف: ابن ماجه

إبراز التوثيق النصبي

منهجية الأبحاث

[illegible]

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبجوده وكرمه تبلغ الغايات، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد، سيد الخلق، حبيب الحق، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد هذا التطواف في رياض فن من فنون الحديث الشريف يطيب لي أن أشير إلى أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة، التي أدعو الله أن تكون قد وافقت الصواب:

١. مسألة التوثيق النسبي مسألة غير مسألة تعارض الجرح والتعديل، والجهل بها يحمل على تصحيح حديث ضعيف أو تضعيف حديث صحيح، وعليها يحمل أقوال بعض النقاد التي يكون ظاهرها التعارض..

٢. الأحكام النقدية التي تصدر في الراوي بعد سبر مروياته تعطي صورة أدق عن حاله تتفق مع أقوال النقاد أن لكل حديث نقداً خاصاً، وتبرز جوانب التوثيق النسبي في الراوي الضعيف.

٣. يمكن دراسة أحاديث الراوي وبيان حكمه الأليق به ما لم يثبت فيه ما يسقط عدالته.

٤. الأحكام العامة التي تطلق في الرواة هي صورة مجملية لحاله، لا ينبغي أن تكون حكماً عاماً على كل أحاديثه من غير تمييز بين الأحاديث التي يوافق فيها الثقات أو التي ينفرد بها أو يخالف.

٥. للبدعة أثر سيئ في الحكم على الراوي، زهد النقاد في أحاديثه، ويظهر ذلك في دراستي في الحارث الأعور، وجابر الجعفي، حيث وصل الأمر إلى ترك أحاديثهم عند بعض النقاد والحال غير ذلك.

٦. قد عمل عامة الفقهاء أو بعضهم بأحاديث لم ترو إلا من طريق الضعفاء الموثقين نسبياً مثل حديث لعن الله المحلل والمحلل له، وحديث لا قود إلا بالسيف.

٧. تفاوت أصحاب الكتب الستة في إخراج أحاديث الضعفاء تبعاً لتفاوت غرض كتبهم وشرطهم فيها.

- فمنهم من كان غرضه الصحيح المجرد، والبحث عن أعلى درجات الضبط والإتقان وهذا شرط البخاري.

- ومنهم من كان شرطه ذلك إلا أنه إذا ذكر من كان هذا وصفهم نزل إلى من هو أقل منهم حالاً فانتقى من أحاديثهم في باب المتابعات وهذا شرط مسلم.

- وأما أصحاب السنن فإن الأصل في كتبهم العناية بأحاديث الأحكام وما عمل به الفقهاء ودراسته بهدف قبوله أو رده باعتباره دليلاً لفقيه أو بيان عمل عامة الفقهاء

أو بعضهم به، وتفاوت صنيعهم في ذلك: بين من أراد أن ينتقي للفقهاء ما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد مما لا يصلح كأبي داود أو مَنْ لا يترك حديثاً مهما ضعف سنده لعمل بعض الفقهاء كالترمذي.

٨. يجب التوقف والتأني والبحث والسبر والنظر بدقة قبل مخالفة أصحاب الكتب الستة في الحكم على حديث، وإطلاق القول بأن هذا متساهل ونفسه رخو في التضعيف أو العكس، فهم وإن تفاوتت مراتبهم النقدية، إلا أنهم بالجملة نقاد، وإلى قولهم يرجع وعليه يعتمد.

٩. إخراج صاحبي الصحيحين أحاديث الموثقين نسبياً في باب المتابعات عند مسلم وتعليقاً عند البخاري على الهيئة التي وثقوا فيها، أو ما وافقوا فيها الثقات قاضٍ بعمق منهجهم النقدي.

١٠. إخراج أصحاب السنن كذلك أحاديث القوم على هذه الوجهة دليل على تميز صنيعهم، وانسجامهم مع الأغراض التي أرادوا تحقيقها من تصنيف كتبهم.

١١. أقل أصحاب الكتب الستة إخراجاً لأحاديث هؤلاء الضعفاء على جميع هيئات الإخراج النسائي وهذا يؤكد شدة شرطه.

١٢. مراعاة أصحاب السنن لمسألة التصحيح على الباب، خاصة ابن ماجه فإنه وإن أكثر من تخريج أحاديث الضعفاء واشتهر بذلك حتى قيل إنه مهما ينفرد بحديث فهو ضعيف، لكنني وجدت أن ذلك أكثر ما يكون منه في باب الشواهد، وقد بلغت نسبة ما أخرجه لهم على هذا الوصف (٤, ٥٣%) من مجموع أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً عنده، ويضاف إلى ذلك ما يخرجه في باب المتابعات ونسبته (٢, ٦%) وما صدر به الباب وأخرج له شواهد أو متابعات ونسبته (٣, ١٠%).

١٣. التوثيق النسبي في الأغلب الأعم حاضر في أذهان النقاد أصحاب الكتب الستة عند إخراجهم أحاديث القوم، وهذا ما تأكد لي بعد دراستي لأحاديثهم في الكتب الستة.

١٤. إغفال كثير من المتأخرين والمعاصرين للتوثيق النسبي عند حكمهم على أحاديث الضعفاء، وقد ظهر ذلك جلياً في الأحاديث التي ينفرد بها ابن ماجه. فنجد البوصيري في زوائده يسارع في الحكم بضعف الإسناد بقوله. وهذا إسناد ضعيف لضعيف فلان مع أن ابن ماجه أخرج له على هيئة التوثيق النسبي وله متابعات أو شواهد تعضده. وكذا نجد المنهج نفسه عند الشيخ الألباني في المعاصرين في ضعيف كتب السنن الأربعة، وعند كثير من المعاصرين في أبحاثهم ورسائلهم العلمية حيث يحكمون على الحديث لمجرد قول الحافظ في

التقريب ضعيف أو نحوه، مع أن الحافظ يحسن أحاديث هؤلاء أحياناً إذا وجد ما يعضدها، أو إذا كان الحديث خرج على الهيئة التي وثق بها هذا الضعيف.
١٥. بدراسة أحاديث هؤلاء الضعفاء الموثقين نسبياً تبين لي أنه يمكن إضافة بعض جوانب توثيق هؤلاء الرواة كما في دراسة أحاديث زهير بن محمد، تبين أنه يقبل حديثه إذا كان من رواية يحيى بن بكير عنه.

والله من وراء القصد

التوصيات:

١. ضرورة مراعاة جوانب التوثيق والتضعيف النسيبين في الرواة وغيرها من القرائن عند الحكم على أحاديثهم وعدم الوقوف عند الأحكام العامة.
٢. القيام بعمل دراسة شاملة موسوعية تقوم عليها مؤسسة عملية مختصة بالحديث الشريف لأحاديث كل راو من الرواة وإصدار الحكم عليه بعد ذلك في ضوء ما يظهر من مخالفته أو موافقته للثقات.

الفهارس

فهرست الآيات القرآنية الكريمة
فهرست الأحاديث النبوية الشريفة والآثار
فهرست المصادر والمراجع

فهرست الآيات

الآية	الرقم	الصفحة
﴿مالك يوم الدين﴾		
	٤	٢٩
﴿وادخلوا الباب سجدا﴾		
	٥٨	١٦٧
﴿واذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت﴾		
	١٢٧	٢٣٠
﴿حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود﴾		
	١٨٧	١١٩
﴿وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه﴾		
	٢٨٤	٣٠٠
﴿ان عمران﴾		
﴿لن تناولوا البر حتى تنفقوا...﴾		
	٩٢	٢٢٨
﴿ولله على الناس حج البيت...﴾		
	٩٧	٥١
﴿ان في خلق السماوات والأرض...﴾		
	١٩٠	٤٣٦
﴿ان النساء﴾		
﴿من بعد وصية يوصون بها﴾		
	١٣	٥٤
﴿من يعمل سوءاً يجز به﴾		
	١٢٣	٣٠٠
﴿وان امرأة خافت من بعلها نشوزاً﴾		
	١٢٨	٥٢١
﴿البقرة﴾		
﴿هل يستطيع ربك﴾		
	١١٥	٥٥٩
﴿الأنعام﴾		
﴿قل هو القادر على أن يبعث...﴾		
	٦٥	٣٧١
﴿قل تعالوا أثلوا ما حرم ربكم عليكم﴾		
	١٥١	٢٧٠
﴿وان هذا صراطي مستقيماً...﴾		
	١٥٣	١٣١
﴿ولا تصل على أحد منهم مات أبدا﴾		
	٨٤	١٣٣
﴿فيه رجال يحبون أن يتطهروا﴾		
	١٠٨	٢٥٦

الترتيب	الأية	الآية
الأنبياء		
٢٧١	٧٩	﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾
الشع		
٣٠٣	١	﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم﴾
النور		
٤٢٥	٢٩-٢٧	﴿يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم...﴾
الروم		
٢٣٨	١	﴿آلم غلبت الروم﴾
٤٨١	٥٤	﴿الله الذي خلقكم من ضعف﴾
الأنعام		
١١٩	٣٤	﴿إن الله عنده علم الساعة﴾
الأحزاب		
٣٠٥	٣٣	﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس﴾
٥٣٣	٥٦	﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي﴾
الأنعام		
٤٣١	١٤٧	﴿وأرسلناه إلى مئة ألف أو يزيدون﴾
الأنعام		
٣٣١	٤١	﴿ولمن انتصر بعد ظلمه...﴾
الأنعام		
٢٢٧	١٥	﴿يريدون أن يبدلوا كلام الله...﴾
الأنعام		
١١٩	١٨	﴿لقد رأى من آيات ربه الكبرى﴾
الأنعام		
١٨٧	٣٥	﴿إنا أنشأناهم إنشأاً﴾

الصفحة	الرقم	الأية
المائة الأولى		
٢٢٥	٧	«هم الذين يقولون لا تنفقوا»
الطلاق		
٥١٩	١	«لا تخرجوهن من بيوتهن»
المرسلات		
٥١٦	٥	«والمرسلات عرفاً»
الاستسقاء		
٣٠٠	٨	«فسوف يحاسب حساباً عسيراً»
النحل		
٢٢٣	١٠-٥	«فأما من أعطى واتقى»
الأحزاب		
٢٤٤	١	«قل هو الله أحد»

فهرست الأحاديث والآثار

الرقم	الكتاب	الصفحة
١	أتوني بأعلم رجل منكم	١٢٧
٢	أبو بكر سيدنا	٢٣٨
٣	أبو بكر وعمر سيد كهول أهل الجنة	٥٨
٤	أتانا رسول الله في بني عبد الأشهل	٢٤١
٥	أتدرون أي يوم هذا	٣٠٣
٦	أتدري لم بعثت إليك	٢٦٥
٧	أترون هذه هانت على أهلها	١١٨
٨	أتشتهي شيئاً	١٩٢
٩	أتضحك من كلام الله	١٢٩
١٠	أتوديان زكاته	٩٨
١١	أتى رسول الله بلبن	٤١٠
١٢	أتى نفر من يهود فدعوا رسول الله	١٦٩
١٣	أتيت ليلة أسرى لي	٣٢٢
١٤	الأجدع شيطان	١٢٩
١٥	الأجوفان	٢٧٤
١٦	أحب عبادي إلي أعجلهم فطراً	٨٨
١٧	إحدانا تحبض وليس لها ولزوجها	٥٦٠
١٨	إذا أتاكم المصدق	١١١
١٩	إذا أحب الله عبداً حماه	٥١٠
٢٠	إذا أحب عبدي لقائي	٢٢٧
٢١	إذا أراد الله بالأمير خيراً	٤٣٩
٢٢	إذا أرسلت كلبك المعلم	١١٦
٢٣	إذا أقرض أحدكم قرضاً	٤٠٥
٢٤	إذا ادعت المرأة طلاق زوجها	٤٤٨
٢٥	إذا انتصف شعبان	٤٣٦
٢٦	إذا جاء خادم أحدكم بطعامه	٢١٤
٢٧	إذا جاوز الختان الختان	٢٨٨

الرقم	الترجمة	الرقم
٥٧	أما إنها كائنة	٣٧١
٥٨	أما الرجل فليشر رأسه	٣٧٩
٥٩	أمتي على خمس طبقات	١٩٦
٦٠	أمر الرسول بمجد الشفار	٩٤
٦١	أمر رسول الله عبد الله بن زيد أن يلقي الأذان	٥٥٥
٦٢	أمرت أن أتجوز في القول	٣٩٢
٦٣	أمرنا رسول الله أن نتصدق	١٥٨
٦٤	أمرنا رسول الله أن تجهز فاطمة لعلي	٢٥٩
٦٥	أمرنا رسول الله أن نقشي	٤١١
٦٦	أمرني رسول الله أن أؤذن	٥٥٥
٦٧	إن أخا صداء قد أذن	٥٥٥
٦٨	إن أدنى أهل الجنة	٤٢٦
٦٩	إن أدنى أهل النار	٤٢٦
٧٠	إن أسرع دعوة إجابة	٥٦١
٧١	إن أعيان بني الأم يتوارثون	٥٤
٧٢	إن أمتك تفتح عليهم الأرض	٤١٠
٧٣	إن أول ما يحاسب به العبد	٣١٩
٧٤	إن ابني هذا سيدي	٣١٧
٧٥	أن الأمير إذا ابتغى	٣٩٢
٧٦	إن الإيمان ليأزر إلى المدينة	٢٣٥
٧٧	إن الحمد لله وسبحان الله	٤٨١
٧٨	إن الدنيا خضرة حلوة	٣٢١
٧٩	إن الدين ليأرز إلى الحجاز	٢٣٥
٨٠	أن الدين يقضي من صاحبه	٥٦٦
٨١	إن اللعائن لا يكونوا شهداء	١٥١
٨٢	إن الله أجاركم من ثلاث	٣٩٠
٨٣	إن الله أنزل الدواء	٣٨٧
٨٤	إن الله اتخذه خليلاً	٣٩٥
٨٥	إن الله تجاوز عن أمتي	٣٢

رقم الحديث	المعنى	الرقم
٢٩٢	إن الله حرم من الرضاع	٨٦
٣٦٨	إن الله عز وجل خلق خلقه	٨٧
٤٠٦	إن الله قد أعطى	٨٨
٥٦٢	إن الله لم يرخص بحكم نبي ولا غيره في الصدقات	٨٩
١٣٢	إن الله ليضحك إلى ثلاثة	٩٠
٣٩٨	إن الله وملائكته يصلون على النبي	٩١
٤١١	إن الله يوصيكم بأمهاتكم	٩٢
١١٢	إن المسألة لا تحل لغيري	٩٣
٤٦٩	أن النبي ﷺ نهى عن الجبوة	٩٤
٢٧٨	أن النبي أتى سباطة قوم	٩٥
٤٣٨	أن النبي أمر بسد الأبواب إلا باب علي	٩٦
١٥٢	أن النبي توضأ مرة مرة	٩٧
٢٩٣	أن النبي شبر لفاطمة	٩٨
٤٨٨	أن النبي صلى على ميت بعدما دفن	٩٩
٤٨٧	أن النبي كان إذا خرج إلى العيد رجع من غير الطريق	١٠٠
٢٥٦	إن النبي كان بغسل مقعدته	١٠١
٣١١	أن النبي كان لا يرقد من ليل	١٠٢
٤٦٧	أن النبي كان يتوضأ لكل صلاة	١٠٣
٩٣	إن النبي نهى عن الصلاة على قارعة الطريق	١٠٤
٢٩	أن النبي وأبو بكر وعمر كانوا يقرؤون	١٠٥
٣٩٠	إن امرأة صبغت ثياباً	١٠٦
٢٣٦	إن حبك إياها أدخلك الجنة	١٠٧
٢٣٦	إن حبك إياها أدخلك الجنة	١٠٨
٢٩١	إن ربكم يقول كل حسنة	١٠٩
١٦٦	أن رجلاً أفطر في رمضان	١١٠
٢٥٢	إن رجلاً من قومه صاد أرنياً	١١١
٥٥٨	إن رجلين اشتد صاحبهما	١١٢
١٣٥	أن رسول الله أجاز شهادة	١١٣

الترتيب	الاسناد	الرقم
١١٤	أن رسول الله إذا توضأ خلل لحيته	١٥٨
١١٥	أن رسول الله أفرد بالحج	٢٣٠
١١٦	أن رسول الله أفرد يوم أحد	٢٨٦
١١٧	أن رسول الله اشترى حلة	٣١٣
١١٨	أن رسول الله بعث أبان بن سعيد	٣٨٣
١١٩	أن رسول الله صلى في بني عبد	٢٤١
١٢٠	أن رسول الله قضى بالسلب	٣٨٢
١٢١	أن رسول الله كان في غزوة تبوك	١٦٤
١٢٢	أن رسول الله كان يؤتي بالرجل المتوفى عليه دين	٥٥٨
١٢٣	أن رسول الله كان يسأل في مرضه	١٩٠
١٢٤	أن رسول الله كان يسلم في الصلاة	٤٢٨
١٢٥	أن رسول الله كان يمر بباب فاطمة	٣٠٧
١٢٦	أن رسول الله كبر على الجنازة	٣٣١
١٢٧	إن رسول الله كنانني	٤٤٩
١٢٨	أن رسول الله لبس خاتم فضة	٢٣٣
١٢٩	أن رسول الله لعن المحلل	٥٢
١٣٠	أن رسول الله لم يجعل لها سكنى ولا نفقة	٥١٨
١٣١	أن رسول الله مر برجل بمكة	٥١٣
١٣٢	أن رسول الله نهى عن أكل الضب	٣٨٦
١٣٣	أن رسول الله وأبا بكر وعمر حرقوا	٤٣٨
١٣٤	إن شفاعتي يوم القيامة	٤٥٠
١٣٥	إن في اللجنة لباباً يقال له الريان	١٥٤
١٣٦	إن فيك خصلتين يحبهما الله	٧٥
١٣٧	إن كان المؤذن ليؤذن	٣١٩
١٣٨	إن كان ففي المرأة والفرس	١٥١
١٣٩	إن كانت الأمة لتأخذ بيد	٣٢٥
١٤٠	أن لكل دين خلقاً	٤٩٧
١٤١	إن للزوج من المرأة لشعبة	٥١٢

الرقم	الروايات	الرقم
١٤٢	إن لله تسعة وتسعين	٤٥٠
١٤٣	أن ملك الروم أهدى إلى النبي	٣١٣
١٤٤	إن من أكبر الكبائر استطالة المرء	٤٤٠
١٤٥	إن من أكبر الكبائر الشرك	١٥٦
١٤٦	إن من الفطرة	٣١٠
١٤٧	إن من حسن إسلام المرء	٨٩
١٤٨	إن موسى قال يا رب أرني آدم	١٧٠
١٤٩	إن ميسرة المسجد	٨١
١٥٠	إن هذين محرم على ذكور أمتي	٥٦٧
١٥١	إن يوم الجمعة سيد الأيام	٤٤٦
١٥٢	أنا سيد ولد آدم	٣٠٢
١٥٣	إنا كذلك يضعف لنا الأجر	١٧٦
١٥٤	أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله	٥٣٠
١٥٥	أنا وراث من لا وراث له	٣٨٤
١٥٦	أحلني أبي نحلاً	١٢٦
١٥٧	إنكم محشورون رجالاً	٣٠١
١٥٨	إنما أرى بني هاشم	٣٣
١٥٩	إنما الدنيا متاع	٥٦٥
١٦٠	إنما سمي البيت العتيق	٥٤٢
١٦١	إنما سن رسول الله الزكاة	٤٠٢
١٦٢	إنه حبسني حديث	١٢٦
١٦٣	أنها ستفتح لكم الأرض	٥٦٣
١٦٤	إنها ستكون فتنة	٣٢٤
١٦٥	أنها طلقت ولم يكن للمطلقة عدة	٣٨١
١٦٦	إنني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل	٢٧٢
١٦٧	إنني لم أعطكها لتلبسها	٣١٣
١٦٨	أهدى دحية الكلب لرسول الله	٢٥٢

الترتيب	المعنى	الترتيب
١٦٩.	أهديت ابنة رسول الله	١٣٦
١٧٠.	أهرق الخمر	١١٥
١٧١.	أواجبة هي	٤٠٩
١٧٢.	أول ما بدئ به رسول الله من الوحي	٥٢٩
١٧٣.	أول ما جاء شيء بدأ بالمحررين	١٦٨
١٧٤.	أول ما يدعى يوم القيام آدم	٢٢٣
١٧٥.	أول من صلى علي	٤٨٥
١٧٦.	أولاهما بالله	٣٣٣
١٧٧.	إياك والاتفات في الصلاة	٢٩٠
١٧٨.	إياكم أن تتخذوا ظهور دوابكم	٣٨١
١٧٩.	إياكم والتعريس على جواد الطريق	٤٤٢
١٨٠.	إياكم والجلوس على الطرقات	١٥٠
١٨١.	إياكم والخلف في البيع	٤٠٣
١٨٢.	إياكم والدخول على النساء	١١٤
١٨٣.	إياكم والنعي	٤٧١
١٨٤.	آية آية يا عائشة	٣١٠
١٨٥.	أيكم رأى رؤيا	٢٠٤
١٨٦.	أيما أجل باع متاعاً	٣٨٥
١٨٧.	أيما رجل نكح امرأة	١٠١
١٨٨.	أيما عبد تزوج بغير إذن	٤٢٩
١٨٩.	أين أنا غداً	٢٢٤
١٩٠.	أين المتالي على الله	٢٢٠
١٩١.	ابن آدم إن صبرت واحتسبت	٤٠٢
١٩٢.	اتركوا الحبشة ما تركوكم	٤٤٠
١٩٣.	اجعل يديك اليمنى على الوجع	٤٤٨
١٩٤.	اجملوا في طلب الدنيا	٤٠٣
١٩٥.	اذهبوا بنا نصلح بينهم	٥٠٨

رقم الدعاء	الدعاء	الترتيب
٣٩٥	ارم سعد	١٩٦
٢٩٩	ارم فداك أبي وأمي	١٩٧
٤٣٢	اسألوا الله العافية	١٩٨
٥٤٣	استعارت أمراً حلياً	١٩٩
٧١	استعن بيمينك	٢٠٠
٣٨٨	استكسبت رسول الله	٢٠١
٢٣٤	اسكن حراء فما عليك إلا	٢٠٢
١٩٦	اعتبروها بأسمائها	٢٠٣
٤٩٥	اقرأ والأمين يقرأ	٢٠٤
٤٧٣	اكتحلوا بالإنمد فإنه يجلو البصر	٢٠٥
٣٢٣	انظري لا تكوني أنت	٢٠٦
٤٧٦	الشمس ولو خائفاً من حديد	٢٠٧
٦١	اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم	٢٠٨
٤٨٢	اللهم اجعل سريرتي خيراً من	٢٠٩
٤٥٧	اللهم اجعلن أعظم شكرك	٢١٠
٣٢٣	اللهم اجعلني من الذين إذا أحسنوا	٢١١
١٤٢	اللهم ارزقني شهادة	٢١٢
٢٢٥	اللهم اغفر للنصار	٢١٣
٢٣١	اللهم بين	٢١٤
١٩٤	اللهم ثبت قلبي على دينك	٢١٥
١٩٤	اللهم حجة لا رياء فيها	٢١٦
٢٩٢	اللهم خلص الوليد	٢١٧
٥٨	اللهم رب الناس	٢١٨
٥٣٣	اللهم صلي على محمد عبد ورسولك	٢١٩
٢٢٥	اللهم والي من والاه	٢٢٠
٤٣٦	بت ليلة عند النبي لأنظر كيف يصلي	٢٢١
٢٣٦	بخ ذاك مال رايح	٢٢٢
٤٠١	بسم الله وعلى ملة رسول الله	٢٢٣

الترتيب	الموضوع	الترتيب
٢٦٥	البذاذة من الإيمان	٢٢٤
١١٧	بعثت أنا والساعة	٢٢٥
١١٧	بعثت في نفس الساعة	٢٢٦
٢٧٠	بعثني رسول الله فلما سرت	٢٢٧
١٧٥	بيت لا تمر فيه	٢٢٨
٢٦٠	بيع المحفلات خلا به	٢٢٩
٥٠٩	بيننا أنا جالس في أهلي	٢٣٠
٣٠٤	تخرج الدابة فتسم الناس	٢٣١
٣٠٤	تخرج الدابة معها خاتم سليمان	٢٣٢
٣٧٢	التسبيح نصف الميزان	٢٣٣
٥٠٩	تقاتلون اليهود حتى ينجبوا	٢٣٤
٥٦٧	ثلاثة حق على الله عونهم	٢٣٥
٥٦١	ثلاثة لا يقبل لهم صلاة	٢٣٦
٤٥٨	جاءت امرأة إلى النبي ﷺ يقال لها أم فلان	٢٣٧
٣٢٢	الجالب مرزوق	٢٣٨
٣٧٠	الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة	٢٣٩
١٩٤	حج النبي على رَحْل	٢٤٠
٢٢٦	حجبت النار بالشهوات	٢٤١
٣٩٤	حدثنا بكلمتين	٢٤٢
٨٧	حذف السلام سنة	٢٤٣
٢٢٥	حزنت على من أصيب بالحرّة	٢٤٤
٣٧٤	حسين مني وأنا من حسين	٢٤٥
٢٥١	حضت فأمرني أن أقضي	٢٤٦
٣٦٥	حضرت رسول الله يقيد	٢٤٧
٢١٩	حفظت من رسول الله وعاءين	٢٤٨
١١٤	الحلال بين والحرام بين	٢٤٩
٤٣٢	خرج رسول الله على أصحابه فقرأ عليهم سورة الرحمن	٢٥٠
١٠٢	خصلتان من كانتا فيه	٢٥١
٤٠١	خطب معاوية بمحمص	٢٥٢

الرقم	الموضوع	الرقم
٢٥٣	خير الدواء القرآن	٦٦
٢٥٤	خير الكفن الحلة	١٦٧
٢٥٥	خير ديار الأنصار	١٢١
٢٥٦	خير ما يخلف الرجل بعده	٣٣٥
٢٥٧	خيركم المدافع عن عشيرته	٣١
٢٥٨	دخلت على عائشة فدعت لي بطعام	١١٨
٢٥٩	دخلت على عائشة فقلت هل رأى محمد ربه	١١٩
٢٦٠	دخلت مع رسول الله أنا وخالد	٣٠٦
٢٦١	دعا علي بماء فغسل يديه	٦٤
٢٦٢	ذكاة الجنين ذكاة أمه	١١٦
٢٦٣	ذكر التلاعن عند رسول الله	٢٣٣
٢٦٤	رأى رسول الله رجلاً توضأ	٤٨٧
٢٦٥	رأيت ابن عباس يتختم في يمينه	٤٧٢
٢٦٦	رأيت النبي ﷺ إذا توضأ مسح	٥٥٣
٢٦٧	رأيت النبي ﷺ جالساً	٢٥٨
٢٦٨	رأيت رسول الله توضأ ومسح على خفيه	٤٧٠
٢٦٩	رأيت رسول الله يمسح على خفيه	٤٧٠
٢٧٠	رأيت علياً توضأ	٤٦
٢٧١	رأيت وائلة بن الأشفع في مسجد	٤٥٨
٢٧٢	الرجل على دين خليله	٤٣٠
٢٧٣	سئل رسول الله عن الوضوء من لحوم الإبل	٢٧٩
٢٧٤	سئل رسول الله ما أكثرها ما يدخل الجنة	٢٧٤
٢٧٥	سئل عمران عن صلاة المسافر	٣٠٥
٢٧٦	سألت رسول الله عن الحج الأكبر	٥٢
٢٧٧	سألت رسول الله عن صيد البازي	١١٥
٢٧٨	سألت رسول الله عن صيد الكلب	١١٥
٢٧٩	سبعة مواطن لا تجوز فيها الصلاة	٥٤٥

الرقم	المسند	الرقم
٤٧٠	ستر ما بين أعين الجن	٢٨٠
١٩٣	استفتح عليكم الآفاق	٢٨١
٢٣٣	السفر قطعة من العذاب	٢٨٢
٤٠٧	سيلي أموركم بعدي	٢٨٣
١٩٤	شهدت رسول الله حج على رجل	٢٨٤
٣٢٠	شهدت مع رسول الله وليمة	٢٨٥
٢٩٤	صلّى بنا رسول الله يوماً صلاة العصر	٢٨٦
٢١١	صليت مع عبد الله بن أبي أوفى في الجنازة	٢٨٧
٢٧٨	ضحى خال لي	٢٨٨
٤٠٨	ضحى رسول الله والمسلمون من بعده	٢٨٩
٤٠٨	ضحى رسول الله يوم عيد	٢٩٠
١٠٣	طفت مع عبد الله فلما جئنا	٢٩١
ج ح		
٤٧٢	عبأنا رسول الله ببدر	٢٩٢
٣١١	عشرة من الفطرة	٢٩٣
٣٧٧	عقل المرأة مثل عقل الرجل	٢٩٤
٥٦٣	العلم ثلاثة	٢٩٥
٢٦٣	عمرة في رمضان تعدل حجة	٢٩٦
٢٥٥	الغرة خمسون ديناراً	٢٩٧
٣٩٩	غزوت مع رسول الله	٢٩٨
١٧٤	غزوت مع مولاي يوم خيبر	٢٩٩
٣١٢	فإن خفتهم نشوزهن	٣٠٠
١١٠	فلم يجعل لي سكنى	٣٠١
١٦٥	فيم الرمضان وقد	٣٠٢
١٢٠	قال ناس من يهود لأناس من أصحاب	٣٠٣
٢٨٩	قام رسول الله خطيباً يوم فتح مكة	٣٠٤
٤٢٨	قام رسول الله عام الأول	٣٠٥
٤٠٦	قتل رجل عبده	٣٠٦
٤٩	قد عفوت عن صدقة الخيل	٣٠٧

الرقم	الحدث	الرقم
٣٠٨	قدم النبي ﷺ المدينة	٣٢٨
٣٠٩	قلت لبلال كيف كان النبي يرد السلام	١٥٢
٣١٠	كان أبو طلحة أكثر الصحابة مالا	٢٢٨
٣١١	كان أحب الثياب إلى النبي القميص	٤٧٤
٣١٢	كان النبي يوتر بثلاث	٤٨
٣١٣	كان بدمشق رجل من أصحاب النبي متوحداً	١٦٨
٣١٤	كان رجل من الأنصار يؤمهم	٢٣٨
٣١٥	كان رسول الله إذا توضعاً يسمح	١٩٠
٣١٦	كان رسول الله إذا رأى ما يحب	٤٤٧
٣١٧	كان رسول الله إذا قام إلى الصلاة يكبر	٥٢٩
٣١٨	كان رسول الله إذا كربه أمر	١٩٣
٣١٩	كان رسول الله وأهله يفتسلون	٦٣
٣٢٠	كان رسول الله يصلي في السفر	٢٥٧
٣٢١	كان عندنا خمر لأيتام	١١٥
٣٢٢	كان فراش علي	١٣٧
٣٢٣	كان لأبي بكر غلام يخرج له الخراج	٢٢٢
٣٢٤	كان النبي إذا أتى بالسبي	١٧٦
٣٢٥	كف عنا جشاءك	٤٧٩
٣٢٦	كل على خير	٥٦٤
٣٢٧	كل كلام لا يبدأ فيه	٩٢
٣٢٨	كم من أشعث أغبر	٣١٧
٣٢٩	كنا عند النبي فخط خطاً	١٣١
٣٣٠	كنا في زمن النبي لا نعدل بأبي بكر	٥٣٣
٣٣١	كنا نحض على عهد رسول الله	٢٨٠
٣٣٢	كناني رسول الله ببقلة	٢٥٣
٣٣٣	كنت أسأل عن الانتصار	٣١٥
٣٣٤	كنت استحاض حيضة	١٢١
٣٣٥	كنت يوماً عند زينب نصنع ثياباً	٣٩٠

الرقم	الآية	الترتيب
٣٣٦	كيلوا طعامكم يبارك لكم	٤٠٤
٣٣٧	لا تفقع أصابعك في الصلاة	٦٤
٣٣٨	لعن رسول الله أكل الربا	٣٥٣
٣٣٩	لقد جمع لي رسول الله يوم أحد أبويه	٣٩٥
٣٤٠	لقد رأيتنا مع رسول الله في بعض أسفاره	١٤٧
٣٤١	لقد علم قومي أن حرفتي	٢٢٠
٣٤٢	لقد قرأتها على الجن	٤٣٢
٣٤٣	لك أو لأخيك أو للذئب	٣٤٢
٣٤٤	لكل سهو سجدتان	٣٧٩
٣٤٥	لشهادة عند الله	٤٠٦
٣٤٦	للمسلم على المسلم ست	٥٥
٣٤٧	لما أغرق الله فرعون	٣٠١
٣٤٨	لما اجتلى النبي ﷺ صفية	٣٢١
٣٤٩	لما خلق الله آدم	١٥٧
٣٥٠	لما فرغ سليمان	٣١
٣٥١	لما قدم رسول الله المدينة	٣٢١
٣٥٢	لما نزلت أم غلبت الروم	٢٣٨
٣٥٣	لما نزلت يا أيها الناس اتقوا ربكم	٣٠٢
٣٥٤	لمن أعطي عطاء	٣٦٣
٣٥٥	لن يجمع الله على هذه الأمة	٣٩٠
٣٥٦	لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد	٣٢٠
٣٥٧	لو قصد في قوله لكان خيراً	٣٩٢
٣٥٨	لو كنت مؤمراً أحداً من غير شورة	٥٩
٣٥٩	لولا أن الملك ينزل	٤٧٦
٣٦٠	لولا الهجرة لكننت امراً	٤٣٤
٣٦١	ليأتين على أمي	٥٥٨
٣٦٢	ليبشر المشاؤون في الظلم بالنور	٤٤٤
٣٦٣	ليتكلم وليأكل	٥١٣
٣٦٤	ليس بين العبد والشرك	١٩١

الرقم	الترجمة	الرقم
٣٦٥	ليس عليها غسل حتى تنزل	٣١٨
٣٦٦	ما أبقيت لأهلك	١٥٨
٣٦٧	ما أمسك عليك فكل	١١٥
٣٦٨	ما آمن بالقرآن من استحل محارمه	٣٣٣
٣٦٩	ما حق امرئ مسلم له شيء	١٤٩
٣٧٠	ما دعوة أسرع إجابة	٥٥٧
٣٧١	ما زال جبريل يوصيني بالجار	٢٢٦
٣٧٢	ما سمعت رسول الله ينسب أحداً إلا لدينه	١٧١
٣٧٣	ما على أحدكم إن وجد سعة	٤٤٦
٣٧٤	ما قطع من البهيمة وهي حية	١٧٤
٣٧٥	ما كسب الرجل كسباً طيباً	٤٠٣
٣٧٦	ما ملأ ابن آدم وعاء	٣٦٦
٣٧٧	ما من حاكم يحكم بين الناس	١٣٤
٣٧٨	ما من صاحب ذهب	١٤٦
٣٧٩	ما من مؤمن إلا وله بابان	١٨٦
٣٨٠	ما من مسلم يلبي	٣٦٣
٣٨١	ما من مسلم يموت يوم الجمعة	١٥٤
٣٨٢	ما من ملبٍ	٣٥٧
٣٨٣	ما من يوم يصبح العباد فيه	٢٢٣
٣٨٤	ما منكم أحد إلا وله شيطان	١١٤
٣٨٥	ما نفعتني مال قط ما نفعتني مال أبي بكر	٢٧٢
٣٨٦	ما يزال الرجل	٥٣١
٣٨٧	ما يصيب المسلم من نصب	٤٢٥
٣٨٨	مات رأس المنافقين في المدينة	١٣٣
٣٨٩	مالأحد عندنا يداً إلا وقد كافيناه	٢٧٢
٣٩٠	مالك تكتني بأبي يحيى	٤٤٩
٣٩١	مالي أرى عليك علياً أهل النار	٤٧٥

الرقم	المسألة	رقم المسألة
٣٩٢	مثل الذي يجلس يسمع الحكمة	٣٢٥
٣٩٣	مثل القلب مثل الريشة	١٨٩
٣٩٤	مثلي في النبين	٤٣٣
٣٩٥	المحروم من حرم وصيته	١٩٢
٣٩٦	المرء مع من أحب	٥١٧
٣٩٧	مرحبا بنسب قريب	٢٣١
٣٩٨	مروا بالمعروف وانها عن المنكر	١٧٥
٣٩٩	المسألة أن ترفع يديك	٧٩
٤٠٠	المستحاضة تتوضأ لكل صلاة	١٢١
٤٠١	المسلم أخو المسلم	١٥٥
٤٠٢	مفتاح الجنة الصلاة	٥١٩
٤٠٣	المكاتب عبد ما بقي درهم	٣٨٨
٤٠٤	مكث أبو الدجال وأمه	٢٩٩
٤٠٥	الملحمة الكبرى	٤١٢
٤٠٦	من أحيا سنة من سنتي	٢٤٠
٤٠٧	من أذن ثنتي عشرة سنة	٥٤٤
٤٠٨	من أذن سبع سنين	٤٦٧
٤٠٩	من أصابه قيء	٣٩٩
٤١٠	من أطعمه الله طعاماً	٤١٠
٤١١	من أوتي عند ماله	٣٣٦
٤١٢	من أودع وديعة	٣٢
٤١٣	من آوى إلى فراشه	٣٧٢
٤١٤	من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى	٢٢٩
٤١٥	من السنة أن تخرج إلى العيد ماشياً	٤٩
٤١٦	من باع عيياً لم يبنه	٤٩٦
٤١٧	من ترك الجمعة ثلاثاً	٤٤٧
٤١٨	من تعار من الليل	٣٧٣
٤١٩	من توضأ على طهارة	٥٥٤
٤٢٠	من توضأ على طهر	٥٣٧

الرقم	المادة	الرقم
٤٢١.	من توضأ فأحسن الوضوء	١٦٢
٤٢٢.	من توضأ يوم الجمعة	١٩١
٤٢٣.	من حسن إسلام المرء	٨٩
٤٢٤.	من خلف على يمين	٢٣٢
٤٢٥.	من خاف أدلج	٣٣٣
٤٢٦.	من خلع يداً من طاعة	١٥٠
٤٢٧.	من خير خصال الصائم	١٣٣
٤٢٨.	من رآني في المنام فقد رآني	٢٦٤
٤٢٩.	من رأى منكم رؤية	٣١٤
٤٣٠.	من سأل الله الشهادة	٥٤٠
٤٣١.	من سبح دبر كل صلاة	٣٤٣
٤٣٢.	من سره أن يلقي الله غداً مسلماً	٢١١
٤٣٣.	من سره أن ينظر إلى الصحيفة	٢٧٠
٤٣٤.	من سنّ في الإسلام سنة	٢٤١
٤٣٥.	من صلى أربعين يوماً	٣٥٩
٤٣٦.	من صلى صلاة لم يقرأ فيها	٢٣٦
٤٣٧.	من طلب العلم كان كفارة له	٤٨٠
٤٣٨.	من عاهر أمة	١٠٥
٤٣٩.	من عمّر مبصرة المسجد	٨١
٤٤٠.	من قال أشهد أن لا إله إلا الله	٧٢
٤٤١.	من قال حين يصبح	٢٣٩
٤٤٢.	من كان له إمام فقرأه الإمام	٢٥٦
٤٤٣.	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام	٨٦
٤٤٤.	من كانت الآخرة همه	١٨٦
٤٤٥.	من كانت له أرض فليزوعها	١٤٨
٤٤٦.	من له بنية على قتيل قتله	٥٣٤

الرقم	الترجمة	الرقم
٤٤٧	من ملك زاداً وراحلة تبلغه الحج	٥٢
٤٤٨	من يردهم عنا	٢٨٧
سورة النور		
٤٤٩	نحن نازلون غداً	١٨٢
٤٥٠	نعم عبدُ الله هذا	١٥٩
٤٥١	النفقة كلها في سبيل الله إلا البناء	٤٧٩
٤٥٢	نهى رسول الله عن الشرب من ثلعة القدح	٩١
٤٥٣	نهى رسول الله عن بيع الفرر	٤١٩
سورة المائدة		
٤٥٤	هذا أوان يختلس العلم	٥٤٠
٤٥٥	هذا الذي وفى الله له	٢٢٨
٤٥٦	هذا خالي فلبرني امرؤ	١٢١
٤٥٧	هذا سبيل الله	١٣١
٤٥٨	هذا ما كتب لي رسول الله	٣٧٤
٤٥٩	هذا ممن قضى نجه	٧٩
٤٦٠	هذه معاتبة الله العبد	٣٠٠
٤٦١	هل نرى ربنا يوم القيامة	١٤٥
٤٦٢	هلا تركتموه	١٧٠
سورة المائدة		
٤٦٣	وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي	٣٦٧
٤٦٤	وقيت شركم	٥١٦
٤٦٥	وكل بها سبعون ملكاً	٤٠٧
٤٦٦	ولا يؤم قوماً فيخص نفسه بدعوة	٥٦١
٤٦٧	وليس للقاتل شيء	٣٧٥
٤٦٨	وما يملك أن تقرأ هذه السورة	٢٣٦
٤٦٩	وهل هو إلا مضغة منك	٤١٨
سورة النور		
٤٧٠	لا تؤذي امرأة زوجها	٣٦٤

الرقم	الوصف	الرقم
٥١٩	لا تترك	٤٧١.
٤٠٥	لا تجلدوا فوق عشرة أسواط	٤٧٢.
١٦٣	لا تجلس هكذا	٤٧٣.
٥٦٦	لا تزوجوا النساء الحسنهن	٤٧٤.
٣٣١	لا تشربوا واحداً كشراب البعير	٤٧٥.
٣٣٧	لا تطبخوا فيها	٤٧٦.
٥٢١	لا تطلقني وامسكني	٤٧٧.
١٧٣	لا تعد في صدقتك	٤٧٨.
٤٠٥	لا تعزروا فوق عشرة أسواط	٤٧٩.
١٥٥	لا تفعل فإن مقام أحدكم	٤٨٠.
٣٥٨	لا تقرأ الخائض ولا الجنب	٤٨١.
٣٠٥	لا تقوم الساعة حتى	٤٨٢.
١١٣	لا تلجوا على المغنيات	٤٨٣.
١٥٢	لا تلعن فإن أبا الدرداء	٤٨٤.
٣٦٢	لا تنفق امرأة من بيت زوجها	٤٨٥.
٣٦٨	لا شؤم وقد يكون اليمين	٤٨٦.
١٧٢	لا ضرر ولا ضرار	٤٨٧.
٢٦٢	لا طلاق قبل النكاح	٤٨٨.
٣٠٩	لا قود إلا بالسيف	٤٨٩.
٣٩٦	لا نذر في معصية	٤٩٠.
٤٩٥	لا وضوء إلا من ريح	٤٩١.
١٤٦	لا يؤذن إلا متوضئ	٤٩٢.
٤٨٦	لا يتناجى اثنان	٤٩٣.
١٠٤	لا يتوارث أهل ملتين	٤٩٤.
١٠٤	لا يجوز لامرأة في مالها	٤٩٥.
٥١٢	لا يحرم الحرام الحلال	٤٩٦.
٢٥٨	لا يرجع المصدق إلا عن	٤٩٧.
٤٧٧	لا يرد الدعاء إلا القضاء	٤٩٨.
٨٩	لا يزال الناس بخير	٤٩٩.
٥٢٢	لا يسأل بوجه الله إلا الجنة	٥٠٠.

الرقم	الترجمة	الرقم
٤٨٩	لا يفلق الرهن	٥٠١
١٢٦	لا يقطع الصلاة شيء	٥٠٢
٢٩٥	لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه	٥٠٣
٣١٧	يا أبا ذر لأن تغدو	٥٠٤
٣١٢	يا أيها الناس إنكم لا تدعون	٥٠٥
٣٦٢	يا ابن آدم اركع أربع	٥٠٦
٢٩٨	يا بني إذا دخلت بيتك	٥٠٧
٢٩٠	يا بني إياك والالتفات	٥٠٨
٢٤٢	يا جنيدب إنما هذه ضجعة أهل النار	٥٠٩
٢٩٨	يا رسول الله أي الناس خير	٥١٠
١٦١	يا رسول الله كيف ترى في حريسة الجبل	٥١١
٣٢٤	يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منعه	٥١٢
٥٢١	يا رسول الله هذا يومي لعائشة	٥١٣
٤٥٩	يا عثمان إن ولاك الله هذا الأمر	٥١٤
٤٧	يا علي أحب لك	٥١٥
٦٠	يا علي لا تفتح علي	٥١٦
٣٧٨	يا محمد انه أمتك	٥١٧
٢٢١	ياهي اضمم جناحك	٥١٨
٣٠١	يخبر الناس يوم القيامة	٥١٩
٣٠٢	يخرج من النار أربعة	٥٢٠
٩١	يرحم الله نساء المهاجرات	٥٢١
١٩٧	يرسل البكاء على أهل النار	٥٢٢
١٩٥	يصف الناس يوم القيامة	٥٢٣
٤٨٣	يطلع عليكم رجل من أهل الجنة	٥٢٤
٤٠٥	يغفر له في أول دفعة	٥٢٥
١٤٤	يقوم الإمام مستقبل القبلة	٥٢٦
٤٠٩	يكون في آخر الزمان قوم	٥٢٧
٤٧٨	يود أهل العافية يوم القيامة	٥٢٨

فهرست المصادر والمراجع

فهرست المصادر والمراجع

١. ابن الأثير، المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٦٣م.
٢. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبدالله، المسند المستخرج على صحيح مسلم، تحقيق: محمد حسن، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٦م.
٣. الأصبهاني، أبو نعيم، أحمد عبدالله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، ط٤، ١٤٠٥هـ.
٤. الباجي، سليمان بن خلف، التعديل والتجريح لمن خرج له في الجامع الصحيح، تحقيق أبي لبابة حسين، الرياض - السعودية، دار اللوا للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٥. الباغندي، محمد بن محمد، مسند عمر بن عبدالعزيز، تحقيق: محمد عوامة، دمشق - سوريا، مؤسسة علوم القرآن، د.ط، ١٤٠٤هـ.
٦. البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الصغير (الأوسط)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب - سوريا، والقاهرة - مصر، دار الوعي، ط١، ١٣٩٧هـ - ١٩٩٧م.
٧. _____، التاريخ الكبير، تحقيق السيد هشام الندوي، بيروت - لبنان، دار الفكر، د. ط، د.ت.
٨. _____، الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق: نزار تميم وهيثم نزار تميم، بيروت - لبنان، دار الأرقم، د. ط، د. ت.
٩. _____، الضعفاء الصغير، تحقيق محمد إبراهيم زايد، حلب - سوريا، دار الوعي، ط١، ١٣٩٦هـ.
١٠. _____، الكنى، تحقيق السيد هاشم الندوي، بيروت - لبنان، دار الفكر، د. ط، د.ت.
١١. _____، خلق أفعال العباد، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، الرياض - السعودية، دار المعارف السعودية، د.ط، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
١٢. _____، الأدب المفرد، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت - لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
١٣. البزار، أحمد بن عمرو، البحر الزخار (مسند البزار)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الدين، بيروت، المدينة، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٤. البوصيري، أحمد بن أبي بكر، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، بيروت - لبنان، دار العربية، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
١٥. البيهقي، أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، تحقيق محمد السعيد زغلول، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٠هـ.
١٦. —، السنن الصغرى، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة الدار، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
١٧. —، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطاء، مكة المكرمة - السعودية، مكتبة دار الباز، د. ط، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٨. —، القراءة خلف الإمام، تحقيق: محمد زغلول، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٥هـ.
١٩. —، المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق محمد الأعظمي، الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، د. ط، ١٤٠٤هـ.
٢٠. الترمذي، محمد بن عيسى، علل الترمذي الكبير (ترتيب القاضي)، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرون، بيروت - لبنان، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط ١، ١٤٠٩هـ.
٢١. —، علل الترمذي، تحقيق: محمد شاكر، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، د. ط، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.
٢٢. —، الجامع، تحقيق أحمد شاكر وآخرون، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت.
٢٣. ابن الجارود، عبد الله بن علي، المنتقى من السنن المسندة، تحقيق عبد الله البارودي، بيروت - لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٤. الجرجاني، حمزة بن يوسف، تاريخ جرجان، بيروت - لبنان، تحقيق محمد خان، عالم الكتب، ط ٣، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٢٥. الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٥هـ.
٢٦. ابن الجعد، علي بن الجعد، مسند ابن الجعد، تحقيق عامر أحمد حيدر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٢٧. ابن جماعة، محمد بن إبراهيم، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق محي الدين رمضان، دمشق - بيروت، دار الفكر، ط ٢، ١٤٠٦هـ.

٢٨. الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب، أحوال الرجال، تحقيق صبحي السامرائي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ.
٢٩. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق عبد الله القاضي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ.
٣٠. —، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: خليل الميس، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.
٣١. —، صفوة الصفوة، تحقيق: محمود فاخوري محمد رواسي قلعة جي، دار المعرفة، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٣٢. —، عبد الرحمن بن علي، التحقيق في أحاديث الخلاف، تحقيق مسعد السعدي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ.
٣٣. ابن أبي حاتم، المراسيل، تحقيق شكر الله قوجاني، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٩٣هـ.
٣٤. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢.
٣٥. —، علل الحديث، تحقيق: محب الدين الخطيب، بيروت - لبنان، دار المعرفة، د. ط، ١٤١٥هـ.
٣٦. —، مقدمة الجرح والتعديل، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٢٧١هـ، ١٩٥٢م.
٣٧. الحارث، الحارث بن أبي سامة، مسند الحارث (زوائد الهيثمي)، تحقيق: حسن الباكري، المدينة المنورة، مركز خدمة السنة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٣٨. الحازمي، محمد بن موسى، شروط الأئمة الخمسة، المثنى به عبدالفتاح أو غمدة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٣٩. الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرک علی الصحیحین، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٤٠. ابن حبان، محمد بن حبان، المجروحين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب - سوريا، دار الوعي، د. ط، د. ت.
٤١. —، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٤٢. —، الثقات، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط ١، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٤٣. —، مشاهير علماء الأمصار، تحقيق: م. فلايشهر، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، د. ط، ١٩٥٩م.
٤٤. ابن حجر، أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت - لبنان، دار الجيل، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٤٥. —، التلخيص الحبير في أحاديث الرافي الكبير، تحقيق السيد عبد الله هاشم، المدينة المنورة - السعودية، د. ط، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٤٦. —، الذرية في تخريج أحاديث الهداية، تحقيق السيد عبد الله هاشم، بيروت - لبنان، دار المعرفة، د. ط، د. ت.
٤٧. —، القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، تحقيق مكتبة ابن تيمية، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٠١هـ.
٤٨. —، النكت الظراف على تحفة الأشراف مطبوع بهامش تحفة الإشراف لمزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، بيروت، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٤٩. —، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، ط ١، د. ت.
٥٠. —، تغليق التعليق على صحيح البخاري، تحقيق سعيد القزقي، بيروت، عمان، المكتب الإسلامي، دار عمار، ط ١، ١٤٠٥هـ.
٥١. —، تقريب التهذيب، تحقيق محمد حوامة، سوريا، دار الرشيد، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٥٢. —، تهذيب التهذيب، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٥٣. —، طبقات المدلسين، تحقيق عاصم القريوتي، عمان - الأردن، مكتبة المنار، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٥٤. —، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، بيروت - لبنان، دار المعرفة، د. ط، ١٣٧٩هـ.
٥٥. —، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند، بيروت - لبنان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط ٣، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٥٦. —، هدى الساري، مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، بيروت - لبنان، دار المعرفة، د. ط، ١٣٧٩هـ.

٥٧. ابن حزم، علي بن أحمد، المحلى، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، دار الأفاق، د.ط، د.ت.
٥٨. الحسيني، إبراهيم بن محمد، البيان والتعريف، تحقيق: سيف الدين الكاتب، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، د.ط، ١٤٠١هـ.
٥٩. الحميدي، عبد الله بن الزبير، المسند، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، القاهرة، دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبي، د.ط، د.ت.
٦٠. ابن حنبل، أحمد بن حنبل، الأسامي والكنى، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى، الكويت - الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
٦١. —، الزهد، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.
٦٢. —، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله عباس، بيروت، الرياض، المكتب الإسلامي، دار الخاني، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٦٣. —، الورع، تحقيق زينب القاروط، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٦٤. —، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الراوة وتعديلهم، تحقيق زياد منصور، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٤هـ.
٦٥. —، علل أحمد بن حنبل، تحقيق صبحي السامرائي، الرياض - السعودية، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٩هـ.
٦٦. —، فضائل الصحابة، تحقيق وصي الله محمد عباس، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٦٧. —، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصر، مؤسسة قرطبة، د.ط، د.ت.
٦٨. ابن حنبل، عبد الله بن أحمد، السنة، تحقيق محمد سعيد القحطاني، الرمام - السعودية، دار ابن القيم، ط١، ١٤٠٦هـ.
٦٩. ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي، د.ط، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٠م.
٧٠. الخطّابي، حمد بن محمد، غريب الحديث، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، دمشق، دار الفكر، د.ط، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٧١. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، موضع أوهام الجمع والتفريق، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٧هـ.

٧٢. —، الفصل للوصل المدرج في النقل، تحقيق: محمد مطر الزهراني، الرياض، دار الهجرة، ط١، ١٤١٨هـ.
٧٣. —، تاريخ بغداد، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت.
٧٤. —، تالي تلخيص المشابه، تحقيق مشهور حسن وأحمد شقيرات، الرياض - السعودية، دار العصيمي، ط١، ١٤١٧هـ.
٧٥. الحلال، أحمد بن محمد، السنة، تحقيق عطية الزهراني، الرياض - السعودية، دار الراية، ط١، ١٤١٠هـ.
٧٦. الخليلي، الخليل بن أحمد، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، الرياض - السعودية، دار الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ.
٧٧. الدار قطني، علي بن عمر، سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق عبد الرحيم القشقري، باكستان، كتب خانة جبيلي، ط١، ١٤٠٤هـ.
٧٨. —، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: صبحي السامرائي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٧٩. —، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، الرياض - السعودية، دار طيبة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٨٠. —، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تحقيق: موفق عبد القادر، الرياض - السعودية، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٨١. —، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، تحقيق موفق عبد القادر، الرياض - السعودية، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٨٢. —، سنن الدراقطني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم، بيروت - لبنان، دار المعرفة، د. ط، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
٨٣. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدرامي، تحقيق: فواز أحمد وخالد السبع، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ.
٨٤. أبو داود، سليمان بن الأشعث، رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سنته، تحقيق محمد الصباغ، بيروت - لبنان، دار العربية، د. ط، د. ت.
٨٥. —، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، تحقيق محمد العمري، المدينة المنورة - السعودية، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٨٦. —، المراسيل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ.
٨٧. —، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت - لبنان، دار الفكر، د. ط، د. ت.
٨٨. الذهبي، محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق محمد عوامة، جدة - السعودية، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٨٩. —، المغني في الضعفاء، تحقيق نور الدين عز، د. ن، د. ط، د. ت.
٩٠. —، المقتنى في سرد الكنى، تحقيق محمد المراد، المدينة المنورة - السعودية، مطابع الجامعة الإسلامية، د. ط، ١٤٠٨هـ.
٩١. —، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق: محمد شكور أمريز، الزرقاء - الأردن، مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٦هـ.
٩٢. —، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٩، ١٤١٣هـ.
٩٣. —، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي، بيروت - لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٩٩٢م.
٩٤. —، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م.
٩٥. ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم، مسند إسحق بن راهويه، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة الإيمان، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
٩٦. ابن رجب، عبد الرحمن بن أجد، شرح علل الترمذي، تحقيق صبحي السامرائي، بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٩٧. —، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تحقيق: الأحمدي، أبو النور، القاهرة - مصر، مطبعة دار السلام، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٩٨. —، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمود بن شعبان وآخرون، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٩٩. أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم، الضعفاء وأجوبة الرازي على سؤالات البرذعي، تحقيق سعدى الهاشمي، المنصورة - مصر، دار الوفاء، ط٢، ١٤٠٩هـ.

١٠٠. الزرقاني، محمد بن عبد الباقي، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ.
١٠١. الزركشي، محمد بن جمال، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين، الرياض - السعودية، مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
١٠٢. الزغشري، محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث والأثر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
١٠٣. الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق: محمد يوسف الهنوري، مصر، دار الحديث، د. ط، ١٣٥٧هـ.
١٠٤. سبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد، الكشف الخفي عن رمي بوضع الحديث، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
١٠٥. ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى - القسم المتمم، تحقيق: زياد محمد، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ١٤٠٨هـ.
١٠٦. ———، الطبقات الكبرى، بيروت - لبنان، دار صادر، د. ط، د. ت.
١٠٧. سعيد بن منصور، كتاب السنن، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الهند، الدار السلفية، ط١، ١٩٨٢م.
١٠٨. ابن سلام، القاسم بن عبيد، غريب الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٩م.
١٠٩. السندي، نور الدين بن عبد الهادي، حاشية السندي على المجتبى، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب - سوريا، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١١٠. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الديباج، تحقيق: أبو إسحاق الجويني، الخبر - السعودية، دار ابن عفان، د. ط، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
١١١. ———، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الرياض - السعودية، مكتبة الرياض الحديثة.
١١٢. ———، تنوير الحوالك شرط موطأ مالك، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، د. ط، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
١١٣. ———، طبقات الحفاظ، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ.
١١٤. ———، الجامع الصغير، تحقيق: محمد عبد الرؤوف، جدة - السعودية، دار طائر العلم، د. ط، د. ت.

١١٥. الشاشي، الهيثم بن كليب، المسند للشاشي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الدين، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤١٠ هـ.
١١٦. الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ط ٣، ١٣٩٣ هـ.
١١٧. —، السنن المأثورة، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ط ١، ١٤٠٦ هـ.
١١٨. —، اختلاف الحديث، تحقيق عامر أحمد حيدر، بيروت - لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
١١٩. —، مسند الشافعي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت.
١٢٠. ابن شاهين، عمر بن أحمد، تاريخ في أسماء الثقات، تحقيق صبحي السامرائي، الكويت، الدار السلفية، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
١٢١. الشهاب، محمد بن سلامة القضاعي، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي السلفي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
١٢٢. الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، بيروت - لبنان، دار الجيل، د. ط، ١٩٧٣ م.
١٢٣. ابن أبي شيبه، عبد الله بن محمد، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض - السعودية، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٠٩ هـ.
١٢٤. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، صيانة صحيح مسلم، تحقيق: موفق عبدالقادر، بيروت - لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٨ هـ.
١٢٥. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٣ هـ.
١٢٦. الصنعاني، محمد بن إسماعيل، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تحقيق محمد الخولي، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط ٢، ١٣٧٩ هـ.
١٢٧. الضياء المقدسي، محمد بن عبد الواحد، الأحاديث المختارة، تحقيق عبد الملك بن عبد الله ابن دهيش، مكة المكرمة - السعودية، مكتبة النهضة الحديثة، ط ١، ١٤١٠ هـ.
١٢٨. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق حمدي السلفي، الموصل - العراق، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.
١٢٩. —، تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، القاهرة - مصر، دار الحرمين، د. ط، ١٤١٥ هـ.

١٣٠. —، الروض الداني (المعجم الصغير)، تحقيق محمد أمريز، بيروت - لبنان، عمان - الأردن، المكتب الإسلامي، دار عمار، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٣١. —، مسند الشاميين، تحقيق: حمد السلفي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
١٣٢. الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آبي القرآن، بيروت - لبنان، دار الفكر، د. ط، ١٤٠٥هـ.
١٣٣. الطحاوي، أحمد بن محمد، شرح معاني الآثار، تحقيق محمد النجار، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٩٩هـ.
١٣٤. الطرابلسي، إبراهيم بن محمد بن خليل، الاغنياء لمعرفة من رمى بالاختلاط، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، الزرقاء - الأردن، الوكالة العربية، د. ط، د. ت.
١٣٥. الطيالسي، سليمان بن داود، مسند أبي داود الطيالسي، بيروت - لبنان، دار المعرفة، د. ط، د. ت.
١٣٦. ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك، الأحاد والمثاني، تحقيق باسم الجوابرة، الرياض - السعودية، دار الراية، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
١٣٧. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ في المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمد بعد الكبير البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، د. ط، د. ت.
١٣٨. عبد بن حميد، مسند عبد بن حميد، تحقيق صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، القاهرة - مصر، مكتبة السنة، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٣٩. ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي البجاوي، بيروت - لبنان، دار الجيل، ط١، ١٤١٢هـ.
١٤٠. العجلوني، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس، تحقيق: أحمد القلاش، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٠٥هـ.
١٤١. العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم البستوني، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٤٢. ابن عدي، عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق يحيى غزاوي، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٤٣. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح.
١٤٤. —، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق محمود ربيع، بيروت - لبنان، دار الفكر ومؤسسة الكتب الثقافية، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
١٤٥. العظيم آبادي، محمد شمس الحق، عون المعبود شرح سنن أبي داود، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤١٥هـ.
١٤٦. العقيلي، محمد بن عمر، الضعفاء، تحقيق عبد المعطي قلعجي، بيروت - لبنان، دار المكتبة العلمية، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
١٤٧. العلائي، أبو سعيد بن خليل، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق حمدي السلفي، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٠م.
١٤٨. أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق، مسند أبو عوانة، تحقيق: أيمن عارف، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ط ١، ١٩٩٨م.
١٤٩. الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم العمري، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
١٥٠. ابن قانع، عبد الباقي بن قانع، معجم الصحابة، تحقيق: صلاح المصراطي، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، ط ١، ١٤١٨هـ.
١٥١. ابن قتيبة، عبدالله مسلم، غريب الحديث، تحقيق عبدالله الجبوري، بغداد، وزارة الأوقاف، ١٩٧٧م.
١٥٢. القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البددوني، القاهرة - مصر، دار الشعب، ط ٢، ١٣٧٢هـ.
١٥٣. القضاعي، محمد بن سلامة، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي السلفي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
١٥٤. ابن القيسراني، محمد بن طاهر، تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، تحقيق حمدي السلفي، الرياض - السعودية، دار الضميري، ط ١، ١٤١٥هـ.
١٥٥. —، ذخيرة الحفاظ، تحقيق الفريوائي، عبدالرحمن بن عبد الجبار، الرياض، دار السلف، ١٩٩٦م.
١٥٦. ابن القيم، محمد بن أبي بكر، حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١٥٧. —، الفروسية، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، د. ط، د.ت.

Abstract

**Al- hawari, Audeh Ahmad, The relatively Authenticated
Hadith narrators and Narration Methodology on their
Authority in the Six Hadith books, Ph.D. dissertation,
Yarmouk University 1426 H./2005. Supervisor Dr. Abdel
Majeed Mahmoud
Abdel Majeed**

The present study addresses a methodology adopted by critics for the prophetic Hadith based on identifying most salient profiles of inferior narrator authentication and their method in deciding on his narrations under governance of a prophetic hadith's rule of that every prophetic hadith has its own criticism. Due to the fact that a superior narrator would likely be in error, and similarly an inferior narrator would likely be right. The current work explores inferior narrators who were authenticated in specific instances and situations. As such that one narrator authenticates his narration from his mentor. Disciple. Or even his narration from people of his own town.

Narrations made by inferior narrators through the six books were tracked and examined and it was made clear what methodology adopted by respective compilers of each of those books in obtaining narrations, and to study relevant conditions. The study consisted of six chapters preceded by a prelude and followed by a conclusion. In the prelude I discussed ranks of narrators and relativity of control. As narrators vary in their ranks including inferior and authenticated narrators, the same applies on both the authenticated and inferior narrator individually are not equals. It is self-evident how significant and inferior narrator individually are not equals. It is self-evident how significant is that in making differentiation between righteous from unrighteous hadith. And to be alert saying of woman to have the priority when there is conflict. Relativity of control that is being adopted by critics while deciding on hadith was studied. And watchword was presented having to do with the necessity for one to be fully aware that relativity control problem is one different from that of conflict between dishonoring (Jarh) and Honoring (Tadeel) of a narrator. Being Ignorant to such problem would yield that unrighteous hadith may have been authenticated or a righteous one would have been discarded. Chapter one. However. Was devoted to study inferior narrators who authenticate in their

narration from their mentors. And to study narrations of such narrators. And further to identify those prophetic hadith which were narrated from them the same as once authenticated, with a suggestion made regarding those acceptable or unacceptable along with a comment in explanation of why were accepted or refused in a way making clear the relativity of authentication. And likewise to identify prophetic hadith which were narrated in somewhat different form other than once authenticated. And what should be accepted. And to find out methods approached by the compilers of the six books in obtaining their narrations in a best way clarifying the relative authentication. I have adopted the same method in chapters coming next. Which discuss specific situations, in which inferior narrators were authenticated.

Chapter two, on the other hand investigated inferior narrators who were authenticated because of certain disciples who had made narrations from them. Chapter three however. Studied inferior narrators who were authenticated as a result of narrations from people of specific locality. Chapter four studied inferior narrators who were authenticated in certain subjects such as biographies, invasions. And exegesis. Chapter five investigated inferior narrators who were authenticated if related from their own works but put to inferiority where narration was made by memory following this, in a special chapter, the sixth, I examined the conditions postulated by the six imams in consequence of what was revealed as their own methodology in making narrations from relatively authenticated inferior narrators. Finally was a conclusion included most significant findings revealed and recommendations suggested.